

مُؤَسَّسَةٌ

الشَّهِيدُ الْأَوَّلُ

الجزء السادس

ذِكْرُ الشَّيْخَةِ فِي أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ ٢/

المركز العالمي للعلوم والثقافة الإسلامية

مركز أحياء التراث الإسلامي



مرکز تحقیقات اسلامی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مرکز تحقیقات و پژوهش در تاریخ و فرهنگ اسلامی

موسوعة الشهيد الأول

الجزء السادس

ذكرى الشيعة



في أحكام الشريعة / ٢

مركز العلوم والثقافة الإسلامية

مركز إحياء التراث الإسلامي

تجديدي امور

در تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

۵۱۹۳۹

سال



مركز العلوم والثقافة الإسلامية

موسوعة الشهيد الأول
الجزء السادس (ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة / ٢)
مجموعة من المحققين
إشراف: علي أوسط الناطقي

الناشر: مركز العلوم والثقافة الإسلامية

معاونية الأبحاث لمكتب الإعلام الإسلامي في الحوزة العلمية، قم المقدسة

الإعداد: مركز إحياء التراث الإسلامي

الطبعة: مطبعة نگارش

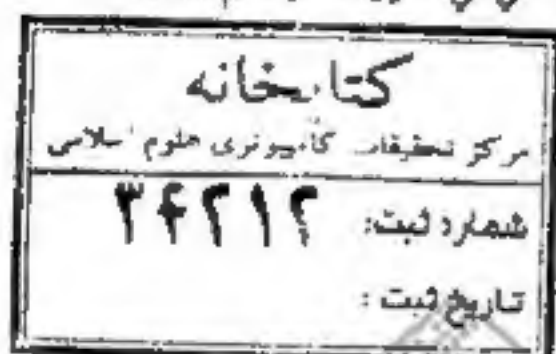
الطبعة الأولى ١٤٣٠ ق / ٢٠٠٩ م

الكتبة: ١٠٠٠ نسخة

سعر للدورة: ٢٠٠٠٠٠ تومان

العنوان: ١٠٠، التسلسل: ١٥٥

حقوق الطبع محفوظة للناشر



العنوان: قم، شارع الشهداء (صفائية)، زقانی آمار، الرقم ٤٢

التلفون والفاكس: ٧٨٣٢٨٣٢، التوزيع: قم، ١٧٨٣٢٨٣٢، طهران ٠٣٠٣٠٣٠٣ ٨٨٩٤٠٣٠٣

ص. ب: ٣٧١٨٥/٣٨٥٨، الرمز البريدي: ١٦٤٢٩ - ٣٧١٥٦

وب سائیت: www.isca.ac.ir البريد الإلكتروني: nashr@isca.ac.ir

موسوعة الشهيد الأول (الجزء السادس: ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة / ٢) / مجموعة من المحققين، إشراف: علي أوسط الناطقي، الإعداد: مركز إحياء التراث الإسلامي، قم: مركز العلوم والثقافة الإسلامية، ١٤٣٠ ق. = ٢٠٠٩ م. = ١٣٨٨ ش.

ISBN: 978-600-5570-11-3 (دوره)

ISBN: 978-600-5570-13-7 (ج ١)

ISBN: 978-600-5570-15-1 (ج ٢)

ISBN: 978-600-5570-17-5 (ج ٣)

ISBN: 978-600-5570-19-9 (ج ٤)

ISBN: 978-600-5570-21-2 (ج ٥)

ISBN: 978-600-5570-23-6 (ج ٦)

ISBN: 978-600-5570-25-0 (ج ٧)

ISBN: 978-600-5570-27-4 (ج ٨)

ISBN: 978-600-5570-29-8 (ج ٩)

ISBN: 978-600-5570-31-1 (ج ١٠)

ISBN: 978-600-5570-12-0 (مداخل)

ISBN: 978-600-5570-14-4 (ج ٢)

ISBN: 978-600-5570-16-8 (ج ١)

ISBN: 978-600-5570-18-2 (ج ٢)

ISBN: 978-600-5570-20-5 (ج ٣)

ISBN: 978-600-5570-22-9 (ج ٤)

ISBN: 978-600-5570-24-3 (ج ٥)

ISBN: 978-600-5570-26-7 (ج ٦)

ISBN: 978-600-5570-28-1 (ج ٧)

ISBN: 978-600-5570-30-4 (ج ٨)

ISBN: 978-600-5570-32-8 (ج ٩)

٢٠٠٠/١٠٠٠/٢١ (دوره)

فهرست نویسی بر اساس اطلاعات فیما

کتابخانه

١. اسلام - مجموعه ٢. فقه جعفری - قرن ٨ ق. - مجموعه ٣. شهید لول، محمد بن مکی، ٧٢١ - ٧٨٩ ق. - سرگزشتنامه الف نامق، علی أوسط، بد. مكتب الإعلام الإسلامي، مركز العلوم والثقافة الإسلامية، مركز إحياء التراث الإسلامي

دليل

موسوعة الشهيد الأول

المدخل = الشهيد الأول حياته وأثاره

الجزء الأول - الجزء الرابع = ١. غاية المراد في شرح نكت الإرشاد

الجزء الخامس - الجزء الثامن = ٢. ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة

الجزء التاسع - الجزء الحادي عشر = ٣. الدروس الشرعية في فقه الإمامية

الجزء الثاني عشر = ٤. البيان

الجزء الثالث عشر = ٥. اللمعة الدمشقية في فقه الإمامية

الجزء الرابع عشر = ٦. حاشية القواعد (الحاشية النجارية)

الجزء الخامس عشر = ٧. القواعد والفوائد

الجزء السادس عشر و الجزء السابع عشر = ٨. جامع البين من فوائد الشرحين

الجزء الثامن عشر = الرسائل الكلامية والفقهية

الرسائل الكلامية	الرسائل الفقهية
٩. المقالة التكميلية	١٤. أحكام الميت
١٠. الأربعينية في المسائل الكلامية	١٥. الرسالة الألفية
١١. العقيدة الكافية	١٦. الرسالة النغلية
١٢. الطلائعية	١٧. جواز السفر في شهر رمضان اعتباراً
١٣. تفسير الباقيات الصالحات	١٨. المنسك الصغير
	١٩. المنسك الكبير
	٢٠. أجوبة مسائل الفاضل المقداد
	٢١. المسائل الفقهية

الجزء التاسع عشر = المزار والرسائل المتفرقة

٢٢. المزار	٢٨. الوصية (٣)
٢٣. الأربعون حديثاً (١)	٢٩. الإجازة لابن نجدة
٢٤. الأربعون حديثاً (٢)	٣٠. الإجازة لابن الخازن
٢٥. الأربعون حديثاً (٣)	٣١. الإجازة لجماعة من العلماء
٢٦. الوصية (١)	٣٢. الأشعار
٢٧. الوصية (٢)	

الجزء العشرون = الفهارس

فهرس الموضوعات

الطهور

١٩	الفصل الرابع في الاستعمال
١٩	المطلب الأول في كيفية الوضوء
١٩	البحث الأول في واجباته
١٩	أولها: النية
٣٦	الواجب الثاني: غسل الوجه
٤٧	الواجب الثالث: غسل اليدين
٥١	الواجب الرابع: مسح الرأس
٦٠	الواجب الخامس: مسح الرجلين
٧٨	الواجب السادس: الترتيب
٨١	الواجب السابع: الموالاة
٨٩	الواجب الثامن: المباشرة بنفسه
٩٠	البحث الثاني في مستحباته
٩٠	الأول: وضع الإثاء على اليمين
٩٠	الثاني: الاغتراف باليمين
٩٠	الثالث: التسمية
٩٢	الرابع: غسل اليدين قبل إدخالهما الإثاء
٩٣	الخامس: المضغضة والاستنشاق

- ٩٥ السادس: المواقف
- ٩٩ السابع: إذا توضأ الرجل صفق وجهه بالماء
- ٩٩ الثامن: تخليل شعر الوجه
- ٩٩ التاسع: تنبئة الفسلات في الأعضاء الثلاثة بعد تمام الفصل بالأولى
- ١٠٢ العاشر: بدء الرجل بظاهر ذراعه في الأولى، وبالباطن في الثانية، و.....
- ١٠٢ الحادي عشر: الدعاء عند كل فعل
- ١٠٣ الثاني عشر: فتح العينين عند الوضوء
- ١٠٤ الثالث عشر: الوضوء بثقب
- ١٠٥ الرابع عشر: ترك التمدل
- ١٠٦ الخامس عشر: ترك الاستعانة
- ١٠٧ السادس عشر: يكره الوضوء في المسجد لمن بال أو تغوط
- ١١١ البحث الثالث في أحكام الوضوء
- ١١١ المسألة الأولى: يستباح بالوضوء ما شاء المكلف من غاياته ما لم يحدث
- ١١٢ المسألة الثانية في الجبائر
- ١١٧ المسألة الثالثة: السلس يجدد الوضوء بحسب الصلوات في الأقرب
- ١١٨ المسألة الرابعة: الظاهر أن المبطون يجدد أيضاً
- ١٢٠ المسألة الخامسة: لو شك في الوضوء وهو على حاله
- ١٢١ المسألة السادسة: لو شك في الطهارة بعد يقين الحدث تطهر
- ١٢٣ المسألة السابعة: لو صلى الظهر بطهارة ثم صلى العصر بطهارة أخرى
- ١٢٥ المسألة الثامنة: لو كان الوضوء المجدد مندوراً فكالتدب
- ١٢٦ المسألة التاسعة: لو كان الترك من طهارتين في يوم لخمس حقيقة
- ١٢٧ المسألة العاشرة: لو كان الترك من طهارتين في يومين وعلم تفريقهما صلى
- ١٢٨ المسألة الحادية عشرة: لو كان الفوات في صلاة السفر فالأقرب الإجزاء
- ١٢٩ المسألة الثانية عشرة: لو تبين فساد ثلاث طهارات من يوم وجهت الخمس

١٣٠	المطلب الثاني في الفصل
١٣٠	البحث الأول في واجبات الغسل
١٣٠	الأول: إزالة النجاسة عن يده
١٣٠	الثاني: النية
١٣١	الثالث: إجراء الماء على جميع البشرة
١٣٣	الرابع: الترتيب
١٥٢	البحث الثاني في مستحبات الغسل
١٥٢	الأول: التسمية
١٥٣	الثاني: غسل اليدين ثلاثاً من الزندين
١٥٣	الثالث: المضضة والاستساق ثلاثاً ثلاثاً
١٥٤	الرابع: الدلك باليدين
١٥٤	الخامس: تغليل ما يصل إليه الماء بدون التخليل استظهاراً
١٥٥	السادس: الغسل بصاع
١٥٧	السابع: تكرار الغسل ثلاثاً في كل عظم
١٥٨	الثامن: الموالاة
١٥٨	التاسع: الدعاء
١٥٨	العاشر: استحباب غسل الموترسل من الشعر
١٥٩	الحادي عشر: ترك الاستعانة
١٥٩	الثاني عشر: استحباب تخليل المعاطف والفضون ومنايت
١٦٠	الثالث عشر: لا يجب الترتيب في نفس العضو وإن وجب بين الأعضاء
١٦٠	البحث الثالث في أحكام الغسل
١٦٠	الأولى: لا وضوء واجباً مع غسل الجنابة
١٦١	الثانية: لو أحدث المجنب في أثناء غسله حدثاً أصغر
١٦٣	الثالثة: ماء الغسل على الزوج

- ١٦٣ الرابعة: لو توضأ المجنب غير معتدٍ بشرعية فلا إثم
- ١٦٣ الخامسة: المرتد يجب عليه غسل عد سببه كالكاfer
- ١٦٤ المطلوب الثالث في التيمم
- ١٦٤ البحث الأول في واجباته
- ١٦٤... الواجب الأول: إيقاعه وقت الصلاة ..
- ١٦٩... الواجب الثاني: التيمم
- ١٧١ الواجب الثالث: الصرب على لأرض بيديه معاً
- ١٧٦ الواجب الرابع: مسح الجهة
- ١٧٩ الواجب الخامس: مسح ظهر الكتفين
- ١٨٠ الواجب السادس: الترتيب بين الصرب فالجهة فاليد
- ١٨١ الواجب السابع: الموالاة
- ١٨١ الواجب الثامن: طهاره مواضع المسح من النجاسة
- ١٨٢ الواجب التاسع: المباشر بنفسه
- ١٨٣ البحث الثاني في مستحباته
- ١٨٤ البحث الثالث في أحكامه
- ١٨٤ المسألة الأولى: يستباح بالتيمم كل ما يستباح بالطهارة المائية
- ١٨٥ المسألة الثانية: يستباح بالتيمم ما لم يتفص بحدث أو وجود الماء
- ١٨٥ المسألة الثالثة: لا إعادة فيما صلى بالتيمم المشروع
- ١٨٧... المسألة الرابعة: الردة لا تبطل التيمم
- ١٨٧ المسألة الخامسة: إذا وجد المتيمم الماء وتمكّن من استعماله
- ١٩٢ المسألة السادسة: لو أحدث لتيمم في الصلاة ووجد الماء
- ١٩٤ المسألة السابعة: يجب استيعاب مواضع المسح
- ١٩٤... المسألة الثامنة: التيمم لا يرفع المحدث
- ١٩٥ المسألة التاسعة: فاقد الماء لو كان على محاله جياثر وتطرّز نزعها

الباب الثاني: معرفة أعداد الصلاة

١٩٧	الفرائض اليومية
١٩٩	النوافل الراجعة
٢٠١	شبهات في أعداد النوافل ومواقيتها وكيفيةها

الباب الثالث في المواقيت

٢٢٧	الفصل الأول في مواقيت الفرائض الخمس
٢٢٩	المسألة الأولى: لكل صلاة وقتان
٢٣٣	المسألة الثانية: يمتد وقت الفصيلة للظهر أو الاحتيار إلى أن يصير الظل العادت .
٢٣٧	المسألة الثالثة: يمتد إجراء الظهر إلى أن يبقى للغروب قدر أدائها مع العصر
٢٣٨	المسألة الرابعة: أول وقت العصر عند مصق قدر أداء الظهر
٢٣٨	المسألة الخامسة: جواز الجمع بين الظهر والعصر حضراً وسفراً
٢٤٥	المسألة السادسة: للمغرب وقتان كباقي الصلوات
٢٤٦	المسألة السابعة: أول وقت المغرب غروب الشمس
٢٤٧	المسألة الثامنة: يعلم الغروب بذهاب الحمرة المشرقية
٢٤٩	المسألة التاسعة: أول وقت العشاء الآخرة عند الفراغ من المغرب .
٢٥٣	المسألة العاشرة: يخرج وقت العشاء بمصق الليل
٢٥٤	الحادية عشرة: وقت الصبح طلوع الفجر الثاني
٢٥٧	الثانية عشرة: يستقر وجوب الصلاة بإدراك أول برقت على صفة الكمال
٢٦٢	الفصل الثاني في مواقيت الرواتب
٢٦٢	المسألة الأولى: وقت صلاة الأوابن
٢٧٠	المسألة الثانية: وقت نافلة المغرب
٢٧٢	المسألة الثالثة: وقت الوتيرة بعد العشاء الآخرة

- ٢٧٢ المسألة الرابعة: وقت صلاة الليل بعد انتصافه
- ٢٧٧ المسألة الخامسة: وقت الوتر آخر الليل بعد الثماني
- ٢٨٠ المسألة السادسة: وقت ركعتي الفجر بعد انصرغ من صلاة الليل
٢٨٤. **الفصل الثالث في الأحكام**
- ٢٨٤ المسألة الأولى: تكره النافلة المبتدأة في أوقات خمسة
- ٢٩١ المسألة الثانية: خمس صلوات يصلين على كل حال
- ٢٩٣ المسألة الثالثة: لا يجوز التعويل في الوقت على الظن إلا مع تعدد العلم
- ٢٩٧ المسألة الرابعة: الأعمى يقلد العدل العارف بالوقت
- ٢٩٨ المسألة الخامسة: جواز التعويل على أذان الثقة الذي يُعرف به الاستظهار
- ٢٩٩ المسألة السادسة: لو صلى المقلد بإسقليد في الوقت فاكشف الفساد
- ٢٩٩ المسألة السابعة: كل من اكتشف فساد ظنه في أثناء الصلاة ولما بدخل الوقت
- ٣٠٠ المسألة الثامنة: لو اجتهد أو قلّد في موضعه
- ٣٠١ المسألة التاسعة: يستحب تأخير صلاة الظهر إذا اشتد الحرّ إلى وقوع الظل...
- ٣٠٣ المسألة العاشرة: في باقي الأسباب التي يستحب لها التأخير
- ٣٠٥ المسألة الحادية عشرة: اشتهر بين متأخري لأصحاب مع صلاة النافلة لمن عليه
- ٣٠٦ المسألة الثانية عشرة: لو شك في فعل الصلاة ووقتها بقي وجبت
- ٣٠٧ المسألة الثالثة عشرة: مضي استحباب إعادة المنعرد جماعة
- ٣٠٨ المسألة الرابعة عشرة: بأثم بتأخير الصلاة عن أوّل وقتها بعزم عدم التدارك
- ٣٠٩ المسألة الخامسة عشرة: صلاة الصبح من صلاة النهار عند الكل
- ٣١٠ المسألة السادسة عشرة: من ترك الصلاة الوجهة من المسلمين مستحلّاً فهو مرتدّ
- ٣١٥ **الفصل الرابع في مواقيت القضاء**
- ٣١٥ المسألة الأولى: وقت القضاء للمائة الواجبة ذكرها ما لم تتحقق الحاضرة
- ٣١٦ المسألة الثانية: وجوب الفور في القضاء
- ٣٢٦ المسألة الثالثة: أجمع العلماء على وجوب قضاء ما فات من المكتوبة

٣٢٧	المسألة الرابعة: لا يجب القضاء مع الإعماء المستوعب للوقت
٣٢٣	المسألة الخامسة: لو استبصر مخالف الحق، فلا إعادة لما صلاه صحيحاً عنده
٣٣٥	المسألة السادسة: يجب ترتيب الفرائض في القضاء بحسب الفوات
٣٣٦	المسألة السابعة: لو جهل ترتيب الفرائض
٣٣٦	المسألة الثامنة: الاعتبار في التمام والقصر بحال فوات الصلاة
٣٣٧	المسألة التاسعة: تقضى الجهرية والإخفائية كما كانت تؤدى
٣٣٨	المسألة العاشرة: سقوط الترتيب بين اليومية والفرائض الأخر
٣٣٨	المسألة الحادية عشرة: لو علم في أثناء الفائضة صيق الوقت عن الحاصرة
٣٣٩	المسألة الثانية عشرة: لو فاته ما لم يحصه، قضى حتى يعذب على الظن الوفاء
٣٣٩	المسألة الثالثة عشرة: لو لم يعلم تعيين الفائضة، فقد مضى في الوضوء حكمها
٣٤٠	المسألة الرابعة عشرة: يستحب قضاء النوافل المؤقتة
٣٤١	المسألة الخامسة عشرة: يستحب تمجيل فائضة النهار بالليل وبالعكس
٣٤٣	المسألة السادسة عشرة: اختلفت الروايات في قضاء النوتر
٣٤٤	المسألة السابعة عشرة: في الرجل تكون عليه صلاة
٣٤٥	خاتمة:
٣٤٥	البحث الأول: الاحتياط بقضاء الصلوات
٣٤٧	البحث الثاني: في قضاء الصلوات عن الأموات
٣٤٧	المسألة الأولى في المقضي
٣٥٠	المسألة الثانية في القاصي
٣٥٠	المسألة الثالثة في المقضي عنه

الباب الرابع في المستتر

٣٥٥	الفصل الأول فيما يجب ستره
٣٥٥	المسألة الأولى: أجمع العلماء على وجوب ستر عوره في الصلاة

- ٣٥٦ المسألة الثانية: يجب الستر في غير الصلاة ويطواف عن الناظر
- ٣٥٧ المسألة الثالثة: اختلف الأصحاب في العورة
- ٣٥٩ المسألة الرابعة: يجوز للأمة أن تصلي مكشوفة الرأس، وكذا الصبيّة
- ٣٦٢ المسألة الخامسة: الأفضل للمحرّمة صلاة في ثلاثة أثواب
- ٣٦٤ المسألة السادسة: هل الستر شرط في الصلّة مع الإمكان على الإطلاق
- ٣٦٦ المسألة السابعة: لو وجد ساتر أحدهما وحب
- ٣٧٧ الفصل الثاني في الساتر
- ٣٧٧ م لا تجوز فيها الصلاة
- ٣٧٧ أحدهما: جلد الميتة ولو دُبغ بإجماعنا
- ٣٨٠ ثانيها: جلد غير المأكول وصفوفه وشعره ووبره دُثقي
- ٣٨٨ ثالثها: الحرير المحصن للرحل في غير الحرب والصرورة
- ٣٩٥ رابعها: الذهب، والصلاة فيه حرام على الرجال
- ٣٩٥ خامسها: المعصوب، فتطل الصلاة فيه مع العلم بالمعص
- ٣٩٦ سادسها أن لا يكون نجساً
- ٣٩٧ سابعها أن لا يصلي في ثعلب ساتر ظهره لقدم ليس له ساق
- ٣٩٨ ثامنها: أن لا يكون رقيقاً يحكي البشرة
- ٣٩٨ تاسمها: أن لا يكون ثقيلاً يسمع بهن لأصابع مع القدرة على غيره
- ٣٩٩ الفصل الثالث فيما تكره فيه الصلاة أو تستحب
- ٣٩٩ المسألة الأولى: تكره في الثوب الذي يلاصق وير لأرانب أو الثعالب
- ٤٠٠ المسألة الثانية: تكره في الرقيق الذي لا يحكي
- ٤٠٢ المسألة الثالثة: تكره الصلاة في الثياب السود
- ٤٠٥ المسألة الرابعة: تكره في ثوب فيه تماثيل أو حاتم أو سيف ممثلي
- ٤٠٧ المسألة الخامسة: يكره اشتغال الصائم
- ٤٠٩ المسألة السادسة: تكره الصلاة في ثوب المتهم بالنجاسة

٤١٠	المسألة السابعة: يكره اللثام إذا لم يصع القرآن
٤١١	المسألة الثامنة: يكره استصحاب الحديد بارراً
٤١٢	المسألة التاسعة: كراهة الصلاة في قباء مشدود
٤١٢	المسألة العاشرة: يكره التصليب في الثوب
٤١٢	المسألة الحادية عشرة: كراهة السدل
٤١٣	المسألة الثانية عشرة: يكره الإزار فوق القميص
٤١٤	المسألة الثالثة عشرة: تستحب الصلاة في النعل العربيّة
٤١٧	المسألة الرابعة عشرة: تجوز الصلاة وعليه برطنة



مرکز تحقیقات کتاب و اسناد ملی

الطهور



مرکز تحقیقات کتاب و اسناد ملی

الفصل الرابع في الاستعمال

وهو البحث عن كَيْفِيَّة الطهارة.
ومطالبه ثلاثة:

[المطلب الأول في كَيْفِيَّة الوضوء

وفيه ثلاثة أبحاث:

[البحث الأول في واجباته

والذي استُفِد من نصِّ الكتاب ثمانية:

أولها: النية، وقد تقدّم^١ تحقيقها.

ويجب القصد بها إلى القربة، أعني موافقه إرادة الله تعالى.

وظاهر كلام المتكلمين أنَّ القربة والتقرب طلب الرفعة عند الله تعالى بواسطة

نيل الثواب، تشبيهاً بالقرب المكاني

ويُنبه على الأول قوله تعالى ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَىٰ إِلَّا أَتِنَاءً وَجْهِ

رَبِّهِ الْأَعْلَىٰ﴾^٢، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾^٣ أي إرادة لطاعته، وقول

أمير المؤمنين (عليه الصلاة والسلام). «لو كن وجدتك أهلاً للعبادة» بعد نفي الطمع

١ تقدّم في ج ١، ص ٢٥٦.

٢. الليل (٩٢) ١٩ و ٢٠.

٣ البقرة (٢) ١٦٥.

في الثواب، والخوف من العقاب^١.

وبينه على الثاني قوله تعالى: ﴿وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا﴾^٢، وقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَزْكُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾^٣ أي راجين الفلاح، أو لكي تفلحوا.

والفلاح هو الفوز بالثواب، قاله الشيخ أبو علي الطبرسي^٤.

وقال بعض المفسرين: هو الفوز بالأمية^٥، ومنه قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾^٦، وقوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهَا فُزْنَةٌ لَهُمْ سَيُدْخِلُهُمُ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ﴾^٧ صريح في ذلك؛ لقوله تعالى من قبل: ﴿وَيَتَّخِذُ مَا يُفِيقُ قُرْبَةً عِنْدَ اللَّهِ﴾^٨.

وأما قوله تعالى: ﴿وَأَقْتَرِبْ﴾^٩ إن جعل مترتباً على السجود أفاد المعنى الثاني، ومنه الحديث عن النبي ﷺ «أقرب ما يكون العبد إلى ربه إذا سجد»^{١٠}. وإن جعل مستقلاً أمكن أن يكون معناه: وافق إرادة الله تعالى، أو: افعل ما يقربك من ثوابه.

قال الشيخ أبو علي^{١١}: «أقرب من ثوابه»، قال: وقيل: معناه: وتفرّب إليه بطاعته^{١٢}.

والظاهر أن كلا منهما محصل للإحلاص.

وقد توهم قوم أن قصد الثواب يخرج عنه، لأنه جعله واسطة بينه وبين الله.

١ شرح نهج البلاعة، البحراني، ج ٥، ص ٣٦١، ديل الحكمة ٢٢٣.

٢ الأنبياء (٢١) ٩٠.

٣ الحج (٢٢) ٧٨.

٤ مجمع البيان، ج ٧، ص ٩٨، ديل الآية ١ من سورة المؤمنون (٢٣).

٥ التفسير الكبير، الرازي، ج ٢٣، ص ٧٧، ديل الآية ١ من سورة المؤمنون (٢٣).

٦ المؤمنون (٢٣) ١.

٧ التوبة (٩) ٩٩.

٨ الملق (٩٦) ١٩.

١٠ صحيح مسلم، ج ١، ص ٣٥٠، ج ١٨٢/٢٦٥: سسر أبي داود، ج ١، ص ٢٣١، ج ٨٧٥: سسر النسائي، ج ٢، ص ٢٤١-٢٤٢، ج ١١٢٣.

١١ مجمع البيان، ج ٩-١٠، ص ٥١٦، ديل الآية ١٩ من سورة الملق (٩٦).

وليس بذلك؛ لدلالة الآي والأخبار عليه، وترغيبات القرآن والسنة مشعرة به، ولا نسلم أن قصد الثواب مخرج عن ابتغاء الله بالعمل؛ لأن الثواب لما كان من عند الله فمبتغيه مبتغى وجه الله.

نعم، قصد الطاعة التي هي موافقة الإرادة أولى؛ لأنه وصول بغير واسطة. ولو قصد المكلف في تقربه الطاعة لله أو ابتغاء وجه الله، كان كافياً. ويكفي عن الجميع قصد الله سبحانه الذي هو غاية كل مقصد. وهذه القرينة معتبرة في كل عبادة؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾^١، ﴿قُلِ اللَّهُ أَعْبَدُ مُخْلِصًا لَهُ دِينِي﴾^٢ ودلالة الكتاب والأخبار على البينة - مع أنها مركوزة في قلب كل عاقل يقصد إلى فعل - أغنى الأولين عن ذكر تيات العادات وتعلمها، حتى أن الأخبار خالية عن تشخص^٣ بينة، إلا ما سنذكر في الحج والعتق^٤ إن شاء الله. لكن قال في التمهيد في تأويل غير إعادة الوضوء بترك التسمية: إن المراد بها البينة^٥

وفي الخلاف والمختلف نقل الإجماع على وجوبها^٦. وفي المعتمد أسنده إلى الثلاثة وابن الجنيدي، وقال: لم أعرف لقدماتنا فيه نصاً على التبيين^٧. ولم يحتج في الخلاف بغير الأخبار العامة في البينة^٨، ومن ثم لم يذكرها قدماء الأصحاب في مصنفاتهم، كالصدوقين.

١ البينة (٩٨): ٥.

٢ الزمر (٣٩): ١٤.

٣ في «ق»: «مشخص».

٤ كتب الشهيد (طاب ثراه) من كتاب ذكرى الشيعة الطهارة ونصلاة فقط.

٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٥٨، ح ١٠٧٥ ودبلة.

٦ الخلاف، ج ١، ص ٧١-٧٢، المسألة ١٨، مختلف الشيعة ج ١، ص ١٠٧، المسألة ٦٥.

٧ المعتمد، ج ١، ص ١٢٨.

٨ راجع الخلاف، ج ١، ص ٧٢، المسألة ١٨.

والجهمي قال: لا عمل إلا بنية، ولا بأس إن تقدّمت النية العمل أو كانت معه.
وابن الجنيد عطف على المستحب قوله:

وأن يعتقد عند إرادة طهارته أنه يؤذي فرض الله فيها لصلاته - قال: - ولو عريت
النية عنه قبل ابتداء الطهارة تم عتق ذلك وهو في عملها، أجزأه ذلك.

وهذان القولان مع غرابتهما مشكلان لأن المتقدمة عزم لا نية، والواقعة في
الأثناء أشكل، لخلو بعضه عن نية، وحمده على لصوم قياس محض، مع الفرق بأن
ماهية الصوم واحدة، بخلاف الوضوء المتعدد الأفعال، واستحبابها لا أعلمه قولاً
لأحد من علمائنا

فإن احتج ابن الجنيد على الاستحباب بأنه تعالى قال: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ
فَاغْسِلُوا^١﴾، ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَطَهَّرُوا^٢﴾ ولم يذكر النية، وبأن الماء مطهر مطلقاً، فإذا
استعمل في مواضعه وقع موقعه

أجيب. بأن الآية حجة لما لأن المفهوم منكم فاغسلوا لأجل الصلاة، ومنه قولهم:
إذا لبس الأمير فخذ أهبك، وإذا قابلت العدو فخذ سلاحك؛ فإن المفهوم منه للقاء
الأمير، ومقاتلة العدو، وطهورية الماء مسلمة، ولكن الجمع بينه وبين قول النبي ﷺ:
«إنما الأعمال بالنيات»^٣ واجب، على أنه يمكن العمل بطهورية الماء على الإطلاق
في رفع الحدث، لأنه كترك القبيح، ولأن المقصود زوال عينه بالماء وقد حصل،
بخلاف الطهارة، فإن الغرض بها العبادة.

ومحل النية القلب، لأنها إرادة

ولا يستحب الجمع عندنا بينه وبين بقول: للأصل، ولعدم ذكر السلف إياه.
وصار إليه بعض الأصحاب؛ لأن اللفظ أشدّ عوناً على إخلاص القصد^٤.
وفيه منع ظاهر.

١ و٢. المائدة (٥) ٦

٣ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٨٣، ح ٢١٨؛ وج ٤، ص ١٨٦، ح ١٥١٩ صحيح البخاري، ج ١، ص ٢، ح ١١
مس ابن ماجه، ج ٢، ص ١٤١٣، ح ١٢٢٧، مس أبي داود، ج ٢، ص ٢٦٢، ح ٢٢٠١

٤. كالعلامة في تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ١٤٠، المسألة ٣٩

والشيخ في الخلاف قال في تته الصلاة. محلها القلب دون اللسان. ولا يستحب الجمع بينهما؛ محتجاً بأن النية إرادة قلبية مؤثرة في تخصيص الفعل بوجهه. ولا دليل شرعي على التلطف بها^١.

القول في كيفيتها

وللأصحاب فيها عبارات:

[أحدها]. القربة وابتغاء وجه الله. وهو في النهاية والمقنة^٢. واحتيار البصري^٣؛ لما مر^٤.

وثانيها: أن ينوي رفع الحدث، أو استباحة فعلٍ مشروط صحته بالطهارة، وهو قول المبسوط^٥. ولم يذكر القربة

والظاهر أنه تركها؛ لظهورها. لا لما قاله العامة: إن العبادة لا تكون إلا قربة؛ لأنه مدخول؛ إذ صيرورتها قربة بغير قصد ترجيح بلام مخرج.

وثالثها: التصريح بالقربة وأحد الأمرين. ولا يشترط الوجوب ولا الندب، وهو مختار المعبر^٦.

ورابعها: الاستباحة، ويلوح من كلام المرتضى^٧.

وخامسها: الجمع بين القربة والوجه والرفع والاستباحة، وهو قول أبي الصلاح وابن البراج وابن حمزة^٨ والراوندي؛ لوجوب الرفع والاستباحة، ووجوب نية

١. الخلاف، ج ١، ص ٣٠٨-٣٠٩. المسألة ٥٦.

٢. النهاية، ص ١٥، المقنة، ص ٤٦.

٣. كان من تلاميذ السيد المرتضى^٤. وتوفي في سنة ٤٤٣ هـ، وكتابه المستنى بالمفيد في التكليف مفقود ولم يصل إلينا. راجع أمل الآمل، ج ٢، ص ٢٩٨-٢٩٩.

٤. في ص ٢٦ وما بعدها.

٥. المبسوط، ج ١، ص ١٩.

٦. المعبر، ج ١، ص ١٣٩.

٧. كما في مختلف الشبهة، ج ١، ص ١٠٧. المسألة ٦٥.

٨. الكافي في الفقه، ص ١١٣٢، المهذب، ج ١، ص ٤٥، الوسيط، ص ٥١.

كل واجب، ولأنَّ الرفع يوحد بدون الاستباحة في غسل الحائض إن قلنا برفعه الأكبر، والاستباحة بدور الرفع في المتيمم والطهارة الضرورية، فياذ لم يتلزاما لم يكف أحدهما.

وسادسها: الجمع بين الأربعة وبين طاعة لله، وهو قول ابن زهرة، قال:

واعتبرنا تعلق الإرادة برفع الحدث؛ لأنه مانع من الدحول، وبلاستباحة؛ لأنه الوجه الذي لأجله أمر برفع الحدث، مما لم يشوّه لا يكون مستثلاً للوجه الذي أمر به لأجله، وتعلقها بالطاعة لله تعالى؛ لأنّ بذلك يكون العمل عبادة، والقربة - ومرادنا بها طلب السعادة الرفيعة عنده بنيل ثوابه - لأنه القربى المطلوب بطاعته، والوجوب؛ للامتناع عن الدب، ووقوعه على الوجه الذي كُلف بإيقاعه^١.

وسابعها: اعتبار الوجوب أو وجهه إن كان واجباً، أو الدب؛ للامتناع، ووقوعه على الوجه الذي كُلف به، والرفع أو الاستباحة، وهو استفاد من جمع ما تفرّق من كلام ابن إدريس^٢، ولم يذكر القربة، وإدعى الإجماع على اعتبار الرفع أو الاستباحة^٣. وثامنها: إطلاق النية، وهو قول الجعفي وسنار^٤.

قلت والذي دلّ عليه الكتاب والسنة هو القربة والاستباحة، والباقي استفاد من اعتبار الشخص للمعل؛ لإيقاعه على برجه المأمور به شرعاً، ولكنه بعيد من حال الأولين، ولو كان معتبراً لم يُهمَل ذكره. ولو صوّقنا: فالوجه لا بأس به.

وأحد الأمرين من الرفع والاستباحة كافٍ في غير المعدور؛ لتلازمهما بل تساويهما، فلا معنى لجمعهما.

واعتماد الطاعة مع القربة بعيد؛ فإنهما سيّان على ما يظهر ممّا مرّ، أو متلازمان قال في البشرى:

لم أعرف نقلاً متواتراً ولا آحاداً يقتضي القصد إلى رفع الحدث أو استباحة

١. ضية النروع، ج ١، ص ٥٣ - ٥٤.

٢. السرائر، ج ١، ص ٩٨.

٣. المراسم، ص ٣٧.

الصلاة، لكن علمنا يقيناً أنه لا بد من نية القرية - قال - وإلا كان هذا من باب: استكنوا عما سكت الله عنه.

ويسحب فيها المقارنة لابتداء الوضوء؛ ليقع التأخير، ولدلالة «الأعمال بالنيات»^١ عليه.

والمشهور: جواز فعلها عند غسل اليدين؛ لأنه من الوضوء الكامل، وأولى منه المضمضة والاستنشاق؛ لقربهما إلى الواجب.

وصاحب البشرى^٢ توقف فيهما؛ نظراً إلى أن مستوى الوضوء الحقيقي غيرهما، وللقطع بالصحة إذا قارن عند غسل لوجه.

وابن إدريس: في الغسل ينوي عند غسل اليدين، وفي الوضوء عند المضمضة والاستنشاق؛ محتجاً بأنهما من جملة العبادة^٣ والفرق تحكم.

وإنما تجوز عند غسل اليدين إذا كان مستحجاً وله شرطان: [الشرط الأول]: أن يكون الوضوء من حديث النوم أو البول أو الغائط لا من الريح، أو يكون الغسل من الجنابة؛ لقول النبي ﷺ: «إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يدخلها الإماء ثلاثاً، فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده»^٤ ولرواية حريز عن الباقر^٥: «يغسل الرجل يده من الصوم مرة، ومن الغائط والبول مرتين، ومن الجنابة ثلاثاً»^٦.

ولمضمرة عبيد الله الحلبي: «واحدة من حدث البول، واثنان من الغائط، وثلاث من الجنابة»^٧.

١. تقدم تفريجه في ص ٢٢، الهامش ٣.

٢. السرائر، ج ١، ص ٩٨.

٣. صحيح البخاري، ج ١، ص ٧٢، ح ١٦٠؛ صحيح مسلم، ج ١، ص ٢٣٣، ح ٨٧/٢٧٨؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ١٣٨-١٣٩، ح ١٣٩٣؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٢٥، ح ١٠٢؛ الجامع الصحيح، ج ١، ص ٣٦، ح ٢٤؛ السنن الكبرى، البيهقي، ج ١، ص ٧٤، ح ٢٠١.

٤. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٦، ح ٩٧؛ الاستبصار، ج ١، ص ٥٠، ح ١٤٢.

٥. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٦، ح ٩٦؛ الاستبصار، ج ١، ص ٥٠، ح ١٤١.

واختلاف الروايات في البول مشعر بالاستحباب، وعليه يُحمل الأمر البوي، مع أن التعليل فيه مشعر به أيضاً.

ويدل على أنه غير واجب منطوق آية الوضوء^١، ورواية محمد بن مسلم عن أحدهما^٢، في الرجل يبول ولم تمس يده شيئاً، أبغسها في الماء؟ قال: «نعم وإن كان جنباً»^٣.

الشرط الثاني، أن يكون من بناء يمكن الاعتراف منه، فلو توضأ من سهر أو مصنع أو من بناء لا يمكن الاعتراف منه لم يستحب الغسل، كذا قاله الفاضل^٤. ويمكن القول بالاستحباب؛ لأن العدة الموهومة تزول به بالنسبة إلى غسل باقي الأعضاء إن لم يكن لأجل الماء.

فرع: يتصور في غسل اليدين الأحكام الخمسة، وظاهر انتفاء النية عند غير الوجوب والتدب، وحوارها عند التدب بشرطين.

وفي حوارها عند الواجب كإزالة النجاسة المعلومه وجسه، لأنه أولى من التدب بالمراعاة

والأقرب المنع؛ لأنه لا يُعَدُّ مَن أفعال الوضوء.

وأولى بالمع غسلهما مسحاً مع عدم الشرطين، كما إذا باشر مائناً من يَتَّهَم بالنجاسة.

وتجب استدامه النية بمعنى البقاء على حكمها والعزم على مقتضاها؛ لأن الاستدامة فعلاً مما يمتنع أو يعسر، فاكتفى بالحكم دفعاً للخرج.

وفسر كثير من الأصحاب الاستمرار على نية بما قاله في الميسوط، وهو أن لا يستقل من تلك النية إلى نية تخالفها^٥، وكأنه بناء مهم على أن الباقي مستغنى عن المؤثر.

١. المائدة (٥) ٦١.

٢. الكافي، ج ٣، ص ١٢، باب الرجل يدخل يده في الإبل...، ج ٤، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٦-٣٧، ح ٩٨؛

الاستبصار، ج ١، ص ٥٠، ح ١٤٢.

٣. منتهى المطلب، ج ١، ص ٢٩٦.

٤. الميسوط، ج ١، ص ١٩.

وهنا مسائل:

الأولى: ذو الحدث الدائم - كالمبطون والسلس والمستحاضة - ينوي الاستباحة، فلو ضمَّ إليها رفع الحدث لغا، إلا أن يقصد رفع ما مضى فحسن ولو اقتصر عليه، فإن نوى رفع ما مضى، صحَّ؛ لأنَّه في معنى الاستباحة، وإن نوى رفعه مع ما هو حاصل أو سيحصل فقد نوى ما بعضه ممتنع، فيمكن الصلَّة؛ لتضمن النية رفع مانع الصلاة، والبطان؛ لعدم إمكان ما نواه فكيف يحصل له؟ ولو نوى رفع الحدث مطلقاً، فالأقرب ضربه إلى الصلَّة؛ حملاً على ما مضى. وهل يشترط مع نية الاستباحة نية رفع الماضي؟ الوجه إنَّه يبني على العبارات السالفة.

الثانية: لو نوى رفع حدثٍ معيَّن واقع ارتفع الجميع، لتوقف رفع الخصوصية على رفع الجميع؛ لأنَّ النوم والبول لا يرتفع حقيقتهما، وإنما يرتفع حكمهما، وهو شيء واحد تعدد أسبابه، ولا يشترط التعرُّض لهما، فإذا تعرَّض لهما مضافاً إلى سبب واحد لفت الإضافة إلى السبب وارتفع. ولو جمع بين نية رفعه ونية بقاء غيره من الأحداث الواقعة فعليه وجهان: البطان؛ لتناقض القصد، والصلَّة؛ لأنَّه نوى أمراً فيحصل له؛ عملاً بالحديث^١، وهو يستلزم ارتفاع غيره.

ولا فرق بين كون المعين آخر الأحداث أو لا؛ لأنَّ الخصوصية ملقاة، والمرتفع إنما هو القدر المشترك المانع من الصلاة.

والأقرب الأول، وعليه يخرج استباحة صلاة معينة، ففي غيرها أولى. هذا في وضوء الرفاهية، وأمَّا وضوء المضطرَّ فإنه ينوي استباحة الصلاة مطلقاً أو الصلاة الواحدة، فلو زاد على الواحدة لفت نيته، واستباح الواحدة. ولو نوى استباحة النافلة هنا لم يستبح العريضة به؛ لأنَّ وضوءه لا يبيح أزيد من واحدة على ما مرَّ

ولو نوى استباحة صلاة وعدم استباحتها فالوجه: البطلان؛ لتلاعبه مع التناقض - وبه تُعرف وجه الأقرب السالف - والمبني إنما يحصل إذا كان ممكناً، وهنا قد نوى المتنافيين، فلو حصل اجتماعاً، وحصول أحدهما ترجيح بغير مرجح، ولو نوى رفع حدث غير واقع، أو استباحة صلاة قد فعلها متعمداً بطل قطعاً؛ لأنه كلاتية.

وإن كان غلطاً في اللفظ، لم يضر مع وجود القصد الصحيح. وإن كان غلطاً في القصد فالأقرب البطلان؛ لعدم النية المعتبرة، وكذا لو ظنّه واقعاً فبان غير واقع. الثالثة: لو نوى وضوءاً مطلقاً لم يكف؛ لاشتراكه بين الواجب والندب، والمبيح وغيره.

ولو نوى الكون على الطهارة فالأقرب الصحة؛ لأن الطهارة تمتنع بدون رفع الحدث. ولو نوى استباحة ما الطهارة مكفلة له من كقراءة القرآن، ودخول المساجد - فالأقرب الصحة إن نوى إيقاعها على الوجه الأفضل؛ لوقوعه على رفع الحدث وفي تة الوضوء للنوم نظر؛ لأنه نوى وضوء المحدث.

والحق في المعتبر بالصحيح؛ لأنه قصد النوم على أفضل أحواله^١، ولما في الحديث من استحباب النوم على طهارة^٢، وهو مشعر بعصولها.

ولك أن تقول لا يلزم من استحباب نوم على الطهارة صحة الطهارة للنوم؛ إذ الموصول إلى ذلك وضوء رافع للمحدث فليورفعه، أو استباحة مشروط به، لا منافع له. والتحقيق: أن جعل النوم غايةً مجازاً، إذ الغاية هي الطهارة هي أن قبل النوم بحيث يقع النوم عليها، فيكون من باب الكون على طهارة، وهي غاية صحيحة. وقطع في المبسوط بأن ينوي استباحة ما يشترط فيه الطهارة، فلا يصح الوضوء بنية غيره؛ لأنه مباح من دونه^٣.

١ المعتبر، ج ١، ص ١٤٠.

٢ الفقيه، ج ١، ص ٤٦٩، ج ١٣٥٢.

٣ المبسوط، ج ١، ص ١٩.

قلنا: الإباحة لا كلام فيها، وإنما الكلام في وقوع ذلك المنوي على الوجه الأفضل، وذلك غير حاصل من دون الطهارة، ولأنهم جعلوا العلة في فضيلة تلك الأفعال الطهارة، فكيف لا تحصل؟

ولك أن تجيب بما مر.

ومن هذا يُعلم ما لو نوى الجنب قراءة القرآن أو الجواز في المسجد. ولو نوت الحائض بعد طهرها إباحة الوطء فالأقرب الصحة؛ لما قلناه وخصوصاً على القول بحرمة قبل الوطء.

ويحتمل البطلان؛ لأن الطهارة لحق الله ولحق الزوج، فلا تبعض، بل تكلف طهارة صالحة لهما.

ويجاب: بأن القرية حاصلة، وإباحة الوطء على الكمال أو الصحة موقوف على رفع الحدث، فهما منويان.

الرابعة: لو جدد طهارة فتيين فساد الأولى أو سبق الحدث، ففي ارتفاعه وحدها من حيث عدم نيته، ومن أن شرعته المبيح لتدارك الخلل وكمالية الطهارة، وهو قضية كلام الشيخ في الميسوط، مع أنه شرط في الوضوء الواجب الاستباحة أو الرفع^١.

وأولى بالصحة لو شك في الحدث بعد يقين الطهارة فتوضأ احتياطاً؛ لنية الاستباحة هنا.

ويمكن المساواة؛ لعدم الجزم بالمنوي.

وعلله في التذكرة بعدم نية الوجوب^٢.

ويشكل؛ بأننا نتكلم على تقديرها.

أما عكسه، أو الشاك في التأخر من طهارة والحدث، ثم يستطهران، فإن طهارتهما صحيحة قطعاً وإن تيقنا الحدث بعد؛ لأنهما محاطبان بالجزم وقد فعلاه. ولو ذهل عن الطهارة فأنى بها جازماً ثم تبين أنه كان قد فعلها على نوع خلل،

١. الميسوط، ج ١، ص ١٩ و ٢٥.

٢. تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ١٤٧، الفرع «يو» من المسألة ٣٩.

فالصحة قوية؛ لمطابقة الجزم الواقع.

وأولى بالصحة ما لو شك بعد هذه فيما وقع فيه الخلل من الطهارتين.
الخامسة. لو ضَمَّ إلى النية مسافياً ف لأقرب البطلان، كالرياء، والندب هي
الواجب، لأن تنافي المرادات يستلزم تنافي الإرادات
وظاهر المرتضى الصحة، بمعنى عدم لإعادة، لا بمعنى حصول الثواب، ذكر ذلك
في الصلاة المتوَّي بها الرياء^١، وهو يستلزم الصحة فيها وفي غيرها مع ضمَّ الرياء
إلى التفَرُّب.

ولو ضَمَّ اللازم كالتَرَدُّ قَطَعَ الشيخ وصاحب المعتر بالصحة؛ لأنه فَعَلَ الواجب
وزيادة غير منافية^٢.

ويمكن البطلان؛ لعدم الإخلاص الذي هو شرط الصحة.
وكذا التسخُّن والظافة

السادسة: العاخر عن مباشرة الأفعال بسوي وإن كان المباشر غيره؛ لأنه
المكلف والمباشر آله.

ولو بوى المباشر معه كان محسناً؛ لأنه العاقل حقيقة، كدبج الهدي
ولا تجري نية المباشر وحده قطعاً؛ لعدم جواز الاستنابة في النية؛ إذ هي مقدورة
تعلق مراد الشارع بها من المكلف بعينه.

ولو زال عذره فطهارته باقية؛ لعدم ثبوت كون مثله حدثاً، خرج الوقت أو لا،
صلَّى بها أو لا.

السابعة. اشتراط القرية يمنع صحة طهارة من الكافر، وتقريبه بمعتقه لا عبرة
به؛ لأنَّ التقَرُّب إنما يعتبر على الوجه الشرعي.

أمَّا غسل الكافرة الطاهرة من الحيض تحت المسلم ليعشاها فقد جَوَّزه قوم
للضرورة، وأورده الشيخ في الإيلاء من المبسوط^٣

١ الانتصار، ص ١٠٠، المسألة ٩

٢ المبسوط، ج ١، ص ١١٩، المعبر، ج ١، ص ١٤٠.

٣ المبسوط ج ٥، ص ١٤٠

ولو قيل بتسوية الوطء من غير غسل للضرورة كان قوياً، وارتكاب هذه الضرورة أولى من ارتكاب شرع غسل بغير نية صحيحة، ولأنهم منعوا من طهارة المرتد مع تحريمه بالإسلام على الإطلاق، فالكافر الأصلي أولى.

والعامة لما لم تكن القرية معتبرة عندهم حكموا بالصحة. وأبعد من الصحة غسل المجنونة من الحيض تتولي الزوج؛ إذ لا تكلف في حقها. وجوز الأمرين الفاضل^١، ولم أره لغير العامة، وفرغ عليه ما فرغوه من وجوب الإعادة بعد الإسلام والإفاقة.

ولو ارتد المسلم في الأثناء بطل، لعدم لقاء على حكم النية، فإن عاد في موضع صحة العود بنى بنية مستأنفة إن بقي الليل، وإلا أعاد، ولو ارتد بعده لم يبطل؛ لسبق ارتفاع حدثه.

قل: ابتداء الوضوء في الردة باطل فكد، دوام حكمه^٢. قلنا: الفرق اشتراط النية الممتنعة من الكافر في الابتداء، بخلاف الدوام، ولأنه بعد الفراغ من الوضوء مستديم حكمه لا يفسد إلا بآثار بالردة السابقة، ويعارض بالردة بعد الصلاة والصوم.

وكذا لا يبطل التيمم عندنا بالردة بعده؛ لما قلناه. قالوا: خرج بكفره عن الاستباحة، قلنا ما دام الكفر. الثامنة: لو نوى قطع الطهارة في الأثناء، أو المصافي للنية بطلت حينئذ، فلو عاد استأنف النية والوضوء إن جف، وإلا فالنية. ولو كان في أثناء الغسل كراه النية للباقي؛ لعدم شرط الموالاة فيه، ولو قدر اشتراط الموالاة فيه - كفصل الاستحاضة - استأنفه.

ولو اشتغل عن الأفعال بغيرها مع استمرار حكم النية لم يضر ما لم يجف الليل، ولا يحتاج إلى نية مستأنفة، وكذا الغسل، إلا مع طول الزمان. ويمكن عدم احتياجه فيه مطلقاً مع بقاء لاستمرار الحكمي

١. نهاية الإحكام، ج ١، ص ٢٨.

٢. المجموع شرح المذهب، ج ٢، ص ٥.

التاسعة: لو عزيت الاستدامة في الأثناء ولمّا يحصل المنافي لم يقدح وإن تقدّمت عند السنن؛ لأنّها من الوضوء.

قالوا: المقصود من العبادة وحياتها والندب تابع، فلا بدّ من بقاء النيّة إلى أوّل الواجبات.

قلنا: ذلك يسدّ باب تقدّمها؛ لعدم فائدته، ولعسر البقاء.

ولو نوى المنافي حال الذهول فهو كالمنافي حال النيّة بل أولى؛ لضعف الاستدامة الحكميّة، وقوّة الابتداء الحقيقي.

العاشرة: مَنْ عليه موجب ينوي الوجوب في طهارته ما دام كذلك، فلو نوى الندب عمداً أو غلطاً بني على اعتبار الوضوء، والحدث يرتفع وإن لم يقصد فعل ما عليه من الواجب؛ لأنّ وجوب الوضوء مستقرّ هنا عند سببه

ولو كان حالاً عن الموجب ونوى الندب أو الاستباحة أو الرفع صحّ

ولو نوى الوجوب بني على ما قلناه، وأولى بالصحة هنا؛ لدخول المندوب تحت الواجب؛ لاشتراكهما في ترجيح الفعل، وتبعية المنع من الترك مؤكّده.

ومنّ قال بوجوب الوضوء لمحرّد الحدث - كما قلنا فيما سلف - فالنتيجة للوجوب أبداً، وقد احتمله الفاضل في النهاية^١، وإنّما البحث على قول مَنْ جعل الموجب هو دخول الوقت، أو أحدهما بشرط الآخر، وهو معنى قولنا، إنّه يجب لغيره.

ووجه البطلان: عدم الإتيان به على وجهه، فعلى هذا لو صلى به صلوات أعاد ما وقع بالطهارة الأولى؛ لأنّه صار مشغول الذمّة بالواجب.

هذا إن قلنا بصحة وضوء المحتاط به إذا صادف الوجوب بشرط تخلّل الحدث، أو الذهول عن كونه متطهراً، والضابط أن يكون جازماً بموجب نيّة الطهارة الثانية.

ولو شكّ في دخول وقت الموجب بني على الأصل ونوى الندب، فلو تبين الدخول ففيه الوجهان، ولو كان له طريق إلى العلم بالبطلان أقوى.

ولو شكّ في اشتغال ذمّته بالموجب فالأصل البراءة، فينوي الندب.

ولو علم الاشتغال وشك في الخلو فالأصل البقاء، فينوي الوضوء.
ولو ردّد نيته بين الواجب والندب عند اشك، إمّا مطلقاً أو على تقديرين، فالوجه
البطلان إن اعتبرنا نيّة الوجه؛ لعدم الجزم، مع إمكان جزمه هنا.
ولو ظنّ الموجب في ذمته فتطهر ثمّ بارأ عدمه، فالصحة أقوى؛ عملاً بامتناله ما
كُلف به.

ويمكن البطلان؛ لعدم مطابقته الواقع.
ولو ظنّ براءة ذمته فنوى الندب ثمّ ظهر الموجب، فهو كالمجدّد يظهر
مصادفته الحدث

ومال في التذكرة إلى الصحة^١.
وهو مشكل على أصله من اعتبار الوجه، وعدم الاجتزاء بالمجدّد
ولو شرع في الطهارة قبل الموجب ثمّ حصل في أثنائها فالأقرب الاستئناف،
لأنّها عبادة واحدة، ولو لم يعتبر الوجه لم نوجب الاستئناف.

الحادية عشرة: لتفريق النيّة صوراً:
الأولى، أن يفرد كلّ عضو أو بعضه بنيّة تامّة، فصحّت الصحة؛ لأنّ أجزاء العامة
يستلزم إحراء الخاصّة؛ لأنّها أقوى دلالة.
ووجه المنع؛ أنّه عبادة واحدة متصلة فلا يفرد بعضها عن بعض، وللفطع بأنّ
صاحب الشرع لم يفعل ذلك.

الثانية: أن ينوي عند كلّ عضو رفع الحدث عن ذلك العضو، أو عنه وعن عضو
آخر، فالبطلان هنا أولى؛ لأنّ حكم الحدث يرجع إلى الجملة، فارتفاعه عنها
مقصود وهو غير منوي.

ويحتمل الصحة؛ لتوهم السريان إليها.
الثالثة: لو نوى في ابتداء الوضوء رفع الحدث عن الأعضاء الأربعة ففيه الوجهان،
والأقرب البطلان؛ لما قلناه، وعلى السريان يصحّ.

١ تذكرة للفقهاء، ج ١، ص ١٤٩، الفرع «هـ» من المسألة ٤٠.

وينسحب البحث لو نوى استباحة الصلاة لعضوٍ عضوي.

الثانية عشرة: لو أخل بلمعة، فعسبها في الثانية نية الندب عمداً بطلت.

ولو كان جاهلاً بها ففيه وجهان: صحة؛ لاقتضاء النية الأولى وجوب الغسل فالطارئ لا يؤثر، ولأن شرعية المندوب إنما هو بعد الفراغ من الواجب، فقبله لا يشرع، فقصدته معتنع فيبقى على القصد الأول، والبطان؛ لاختلاف الوجه والنية. ويؤيد الأول أن شرع الثانية للتدارك، فيحصل.

قال ابن الجنيدي: وإنما استحببت الثانية ليكمل بها ما لعله نقص في الأولى.

وينتبه عليه حسن ررارة وبكير عن البقرة في الغرفة الواحدة أ تجزئ؟ فقال: «نعم، إذا بالغت فيها، والثنتان تأتيان على ذلك كله»^١.

وربما بني على أن نية المصافي بعد عزوب النية هل تؤثر أم لا؟ وعلى أن الوضوء المنوي به ما يستحب له الطهارة يصح أم لا؟ وقد سبقا^٢.

وقد يمازح في تصور البناء على الأصل الثاني؛ بناءً على عدم صحة الوضوء المندوب قبل الواجب لمن عليه واجب.

الثالثة عشرة: طهارة الصبي تحريماً هل هي معتبرة؟ فيه وجهان - وكذا جميع عبادته - نعم؛ لأمر الولي بأن يأمره، وهو معنى الشرعي، ولأنه يستبيح الصلاة التي هي حرام على المحدث، ولا؛ لعدم التكليف في حقّه، وصحة الصلاة الواقعة منه كطهارته.

وهل ينوي الوجوب أو الندب؟ الأجود الأول؛ ليقع التمرين موقعه، ويكون المراد بالوجوب في حقّه ما لا بد منه؛ إذ لمراد به الوضوء الواجب على المكلف. ويمكن الثاني؛ لعدم وجه الوجوب في حقّه، وهذا مطرد في نياته كلها.

وتظهر فائدة الحكم بالصحة فيما لو بلغ وطهارته باقية

والشيخ قطع في المبسوط بأن الصبي ولصبيته إذا بلغا في أثناء الصلاة بما لا يطل

١. الكافي، ج ٣، ص ٢٥، باب صفة الوضوء، ج ١٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٨١، ح ٢١١؛ الاستبصار، ج ١، ص ٧٦، ح ٢١٦.

٢. في ص ٢٢.

الطهارة أتمًا^١، وهو يستلزم كون عبادتهما معتبرة شرعاً.
وفي الخلاف أوجب إعادة الصلاة مع بقاء الوقت؛ محتجاً بأن الندب لا يجزئ
عن الواجب^٢، ولم يذكر إعادة الطهارة.
وفي المعبر موافقة المبسوط في الصيغة^٣.
والفاصل يوجب إعادة الطهارة والصلاة، بناءً على عدم كونهما شرعيتين^٤.
الرابعة عشرة: تجب مقارنتها لأعلى لوجه؛ لما سيأتي^٥ - إن شاء الله - من
وجوب البدأة بالأعلى.
ولو قلنا بعدمه جازت المقارنة لأي جزءٍ اتفق، حتى لو غسل مع المضمضة أو
الاستنشاق جزءاً من الوجه مع النية كان مجزئاً.
الخامسة عشرة: لا ريب أن غسل اليدين المستحب من سنن الوضوء، وأبلغ منه
المضمضة والاستنشاق، فلو نوى عندها الوضوء أثيب عليها، وإلا فإن نواها خاصةً
أثيب، وإلا فلا.
وهل السواك والتسمية من سنته (حتى تقع بهما النية)؟ ظاهر الأصحاب
والأحاديث أنها من سنته، ولكن لم يذكر لأصحاب إيقاع النية عندهما؛ ولعلّه
لسلب اسم الغسل المعبر في الوضوء عنهما
السادسة عشرة: ذو العبيرة بنوي رفع الحدث؛ لانتقال الفرض إليها، وكذا
الماسح على الخف حيث يجوز.
ويتخرج على قول مَنْ قال بإعادة الوضوء لو زال العذر أنه ينوي الاستباحة
كالمتيمم والمستحاضة.
السابعة عشرة: لو نوى استباحة السجدة المنسية أو المرغمتين^٦ صحّ قطعاً.

١. المبسوط، ج ١، ص ٧٣.

٢. الخلاف، ج ١، ص ٣٠٦-٣٠٧، المسألة ٥٢.

٣. المعبر، ج ٢، ص ١٠٣.

٤. مختلف الشبهة، ج ٢، ص ٧٣-٧٤، المسألة ٢١.

٥. في ص ٣٧.

٦. أي سجدتي السهو. النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ٢، ص ٣٣٩ «رغم».

ولو نوى استباحة سجدة العزيمة أو مش المصحف، بني على اشتراط الطهارة فيهما، فإن قلنا به ارتفع حدثه، وإلا بني على الأكمل.
ولو نوى سجدة الشكر بني على الأكمل قطعاً؛ لاتفاقنا على عدم اشتراط الطهارة فيها.

الثامنة عشرة: لو نوى فرض الوضوء للقربة فعلى القول بالاكْتفاء بها وبالوجه تجزئ قطعاً، وعلى اعتبار الرفع أو الاستباحة يمكن الإحراء؛ لأننا نعلل الفرضية بهما، فقد نوى موجب الرفع أو لاستباحة، فهو كسبهما.
والأقرب المنع؛ لأنه لا تلازم بينهما في التصور
ولو قدر حضور أحدهما عند حضور فريضة زال الإشكال.

الواجب الثاني: غسل الوجه

وهو أول الأركان الظاهرة، ووجوبه بالنص والإجماع، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾^١ والإجماع على وجوبه ويجب استيعابه؛ للآية^٢.

وحده طولاً، من قصاص مستوي انحفة إلى طرف الذقن^٣ - بالذال المعجمة المفتوحة وفتح القاف - وعرضاً؛ ما اشملت عليه الإبهام والوسطى؛ لأنه القدر الذي غسله النبي ﷺ ونقل أهل البيت عليه السلام، والقدر الذي رواه المسلمون، وقد رواه الأصحاب:

فقال ابن الجبيل، كذلك الرواية عن أبي جعفر الباقر عليه السلام.

وفي الكافي والتهذيب عن حريز، عن زرارة، قلت له: أخبرني عن حد الوجه الذي ينبغي له أن يوضأ الذي قال الله تعالى؟ فقال: «الوجه الذي أمر الله عز وجل بغسله الذي لا ينبغي لأحد أن يريد عليه ولا ينقص منه - إن زاد عليه لم يؤجر، وإن نقص منه أثم - ما دارت عليه السبابة والوسطى والإبهام من قصاص شعر الرأس إلى

١ و٢. المائدة (٥): ٦

٣ دق الإنسان: مجمع لمبيد الصحاح، ج ٤ ص ٢١١٩ «ذقر»

الدَّقَن، وما جرت عليه الإصبعان من الوجه مستديراً فهو من الوجه، وما سوى ذلك فليس من الوجه». قلت: الصَّدْع ليس من الوجه؟ قال: «لا»^١

وفي الفقيه: قال زرارة لأبي جعفر عليه السلام: أخبرني عن حدِّ الوجه؟ ... الحديث بعينه^٢، وهو دليل أن المضمَر هناك هو الباقر عليه السلام، مع ما رواه ابن الجنيد، والشيخ في الخلاف أسنده عن حرير^٣ عن أحدهما عليه السلام^٤، وتبعه في المعتبر^٥.

وعن إسماعيل بن مهران: كتبْتُ إلى الرضا عليه السلام أسأله عن حدِّ الوجه؟ فكتب إليّ: «من أوَّل الشعر إلى آخر الوجه»^٦

وعن زرارة: سألتُ أبا جعفر عليه السلام: أنْ أُناساً يقولون: إنَّ [بطن] الأذنين من الوجه وظَهرهما من الرأس، فقال: «ليس عليهما غُسل، ولا مسح»^٧.

قال في التهذيب: وليس الوجه ما يواحه به، وإلا كان الأذنان والصدر بل كل ما يواحه به منه، وهو فاسد^٨.

قلت: ولو سلَّم هذا لم يدلَّ على الرائد؛ لأنَّ آخر الصَّدْعين والبياض الذي عند الأذنين لا يحصل بهما حقيقة المواجهة، وإنما كَمَ بِحَدِّ الله الوجه كما حدَّ السدين والرجلين، لا اتحاد مستاء ووحوية إيجاب جميعه، بخلافهما.

وتحب البدأة بأعلى الوجه إلى آخر الدَّقَن في الأصح، فلو نكس بطل؛ لصحيح زرارة بن أعين، قال حكى لنا^٩ أبو جعفر عليه السلام وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله، فدعا بقَدَحٍ

١ الكافي، ج ٢، ص ٢٧-٢٨، باب حدِّ الوجه الذي يغسل. ح ١٠ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٥٤-٥٥، ح ١٥٤

٢ الفقيه، ج ١، ص ٤٤، ح ٨٨

٣ في المصدر زيادة «عن زرارة»

٤ الخلاف، ج ١، ص ٧٦، المسألة ٢٣

٥ المعتبر، ج ١، ص ١٤١

٦ الكافي، ج ٣، ص ٢٨، باب حدِّ الوجه الذي يغسل. ح ١٠ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٥٥، ح ١٥٥

٧ ما بين المعقوفين أثبتناه من الكافي والاستبصار

٨ الكافي، ج ٣، ص ٢٩، باب حدِّ الوجه الذي يغسل. ح ١٠ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٥٥، ح ١٥٦

الاستبصار، ج ١، ص ٦٢، ح ١٨٧

٩ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٥٤، ذيل الحديث ١٥٣

١٠ هي «ث، ق»، «لي» بدل «لنا».

وماء، فأدخل يده اليمنى وأخذ كفاً من ماء فأسدلها على وجهه من أعلى الوجه، ثم مسح بيده الحاحيين جميعاً، ثم أعاد اليسرى في الإبناء فأسدلها على اليمنى، ثم مسح جوانبها، ثم أعاد اليمنى في الإبناء، ثم صبها على اليسرى فصنع بها كما صنع باليمنى، ثم مسح ببقية ما بقي في يديه رأسه ورجليه ولم يُعدها في الماء^١.

ولأن الوضوء الذي وقع من النبي ﷺ يبنياً؛ وقال: «هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به»^٢ - أي بمثله - يمتنع أن تكون ابتداء فيه بغير الأعلى، وإلا لما جازت البداية بالأعلى.

والمرنضي وابن إدريس: يستحب، فبصح الكس^٣؛ للعموم، ولصحيح حنّاد بن عثمان عن الصادق عليه السلام: «لا بأس بمسح لوضوء مقبلاً ومدبراً»^٤. قلنا: العموم يُخصّ بدليل، والمسح غير العمل.

وهنا مباحث:

الأول: هذا التقدير للأغلب من الناس، فقيره - كالأنزع^٥ والأغم^٦ وطويل الأصابع وقصيرها - يرجع إلى الأغلب؛ حملاً لللفظ على الحقيقة العرفية، مع التمسك بأصل البراءة في الرائد، ويشغل لذمة في الناقص.

الثاني: قال الفاضلان. لا يجب غُسل لعذار؛ لعدم تناول اللفظ له، وللأصل، وأولى منه البياض الذي بين الأذن والعدر^٧.

١ الكافي، ج ٢، ص ٢٤، باب صفة الوضوء، ج ١، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٥٥ - ٥٦، ح ١٥٧؛ الاستبصار، ج ١، ص ٥٨، ح ١٧١.

٢ الفقيه، ج ١، ص ٣٨، ح ٧٦، السنن الكبرى، البيهقي، ج ١، ص ١٣٠، ح ٢٨٠.

٣ الانتصار، ص ٩٩، المسألة ٩؛ جوابات المسائل الموصيات الثالثة، ضمن رسائل الشريف المرنضي، ج ١، ص ٢١٣، المراتر، ج ١، ص ١٠٠.

٤ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٥٨، ح ١٦٦؛ الاستبصار، ج ١، ص ٥٧، ح ١٦٩.

٥ الأنزع هو الذي انحسر الشعر عن جانبي جبهته الصحاح، ج ٢، ص ١٢٨٩، «نزع».

٦ الأغم - من الغم - وهو أن يسيل الشعر حتى تضيق بجهة أو القفا الصحاح، ج ٤، ص ١٩٩٨، «غم».

٧ المعتمد، ج ١، ص ١٤١، انتهى المطالب ج ٢، ص ٢٣، نهاية الأحكام، ج ١، ص ٣٦.

وفي المبسوط:

وأهداب العينين والعدار والشارب والعنفة إذا غسلها أجزاء، ولا يجب عليه إيصال الماء إلى ما تحتها^١.

وفي الخلاف:

لا يجب إيصال الماء إلى أصل شيء من شعر الوجه، مثل شعر الحاجبين والأهداب والعدار والشارب، بالإجماع^٢
وابن أبي عقيل لما ذكر حدّ الوجه قال:
وما سوى ذلك من الصّدغين والأذنين فليس من الوجه، ولم يذكر العذار، فإطلاقه قد يشمل.

وقال ابن الجنيّد:

وكلّ ما أحاط به الشعر وستره من بشرة الوجه - أعني شعر العارضين والشارب والعنفة والدقن - فليس على الإنسان إيصال الماء إليه بالخليل، وإنما عليه إجراء الماء على الوجه والشارب ~~والشارب~~ ^{والشارب}

وظاهر هذه العبارات وجوب غسّل العذار.

قلت: «العذار» ما حاذى الأذن يتصل أعلاه بالصّدغ، وأسفله بالعارض، و«العارض» الشعر المنحطّ عن القدر المحاذي للأذن نابتاً على اللحية، و«الدقن» تحته، وهو مجمع اللحيين، و«العنفة» الشعر الذي على الشفة السفلى بين يماضين غالباً، و«الصّدغ» ما حاذى العذار فوقه، وقد تضمنت الرواية^٣ المشهورة سقوط غسّله^٤، وفيها إيحاء إلى سقوط غسّل العذار، مع أنّ الإيهام والوسطى لا يصلان إليه غالباً، ومع ذلك فغسّل العذار أولى؛ أخذاً بالاحتياط، ولأنّ العارض يجب غسّله قطعاً، وهو متصل بالعذار وقريب من محاذته.

١. المبسوط، ج ١، ص ٢٠.

٢. الخلاف، ج ١، ص ٧٧-٧٨، المسألة ٢٥.

٣. راجع الهامش ١ من ص ٣٧.

٤. أي الصّدغ.

وكذا شعر الحدين يجب غسله مع اتصال العذار به، ولعدم مفصل يقف الغسل عليه دون العذار.

وظاهر الراوندي في الأحكام غسل صدعين^١، والرواية تنفيه.

الثالث: لا يجب غسل الزعتين - وهما: الباضان المكتنمان للناصية أعلى الجبينين - كما لا يجب غسل لناصية، ولأن انقصاص غالباً في حد التسطيع الذي يفصل به الوجه عن الرأس، لأن ميل رأس إلى التدوير، والترعتان والناصية في محل التدوير.

أما مواضع التحديق - بالذال المعجمة، وهو الذي ينبت عليه الشعر الخفيف بين ابتداء العذار والترعة، أو ما بين الصدغ والترعة، وتحذف النساء والمترفون الشعر منه - فالأحوط أنها من الوجه؛ لاشتغال الإصبعين على طرفها غالباً، ولو فوعها في التسطيع والمواحة.

وفطم في التذكرة بعده: لنابت الشعر عليه متصلاً بشعر الرأس^٢، ولفصّة الأصل وما أشبهها بالعذار فلتكن بحكمه.

والمعجب أن العامة مجمعة على إدخال العذارين في الوجه، ومختلفون في مواضع التحديق، قال كثير منهم بعدم دخولها^٣، مع معاذاتها العذارين ودخولها في التسطيع، وهذا يضعف التحديد بالتسطيع.

وعلى كل حال يجب عندنا غسل ما ناله الإصبعان منها غالباً ولا يرد على تحديد الوجه داخل العين والعم والأنف، لعدم وجوب غسلها قطعاً؛ لأن المراد ظاهر ما بين القصاص ومنتهى الذقن، ولهذا يستقل الفرض إلى الشعر النابت على الوجه.

وبالتحديد يخرج المسترسل من النحية طولاً وعرضاً، فلا يجب غسله، ولا إفاضة الماء على ظاهره؛ لعدم اتصافه بقدر النحية بنقص الوجه.

١. لم نعثر على الأحكام للراوندي، ولكن راجع فيه القرآن، ج ٥، ص ١٣.

٢. تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ١٥٣ المسألة ٤٢.

٣. راجع المجموع شرح المذهب، ج ١، ص ٧٢-٧٣.

والخير عن النبي ﷺ أنه رأى رجلاً عطى لحية وهو في الصلاة، فقال: «اكشف لحيتك، فإنها من الوجه»^١ ضغفه العامة، ولو سَلِمَ حُمِلَ على غير المسترسل منها الرابع: المشهور عدم وجوب تخليل الشعر النابت على الوجه، خَفَّ كَلَّهُ أو كَتَفَ كَلَّهُ أو تَبَعَضَ، لرجلي كان أو لامرأة، حتى لا يجب تخليل لحية المرأة، نص على ذلك كله الشيخ في المبسوط وصاحب المعتمد؛ لأن الوجه اسم لما يواجه به ظاهراً فلا يتبع غيره^٢.

ولصحيح زرارة عن أبي جعفر ﷺ - روه الصدوق -: «كُلَّ ما أحاط به الشعر فليس على العباد أن يطلبوه، ولا أن يبحثوا عنه، لكن يجري عليه الماء»^٣، وهو شامل للمدعى.

وصحيح محمد بن مسلم عن أحدهما ﷺ: في الرجل يتوضأ ويبطئ لحيته؟ قال: «لا»^٤.

ولما يأتي إن شاء الله من حديث المرة في الوضوء^٥. وما روه أن رسول الله ﷺ توضأ فغرف عرفة غسل بها وجهه^٦، ولا ملح ماء الغسلة الواحدة أصول الشعر وخصوصاً مع الكنافة مع أن رسول الله ﷺ كان كث اللحية كما وصفه به علي ﷺ^٧.

ولأن كل شعرة تستر ما تحنها ضرورة، فلا يجب غسله، كالسائر للجميع، لقيام المواجهة فيه

وابن الجنييد ذكر ما مضى، ثم قال:

ومتى خرجت اللحية فلم تكن تتوارى بنباهها البشرة من الوجه، فعلى المتوضئ

١ المضي المطبوع مع الشرح الكبير، ج ١، ص ١٣١، المسألة ١٥٤، الشرح الكبير المطبوع مع المضي، ج ١، ص ١٦٠

٢ المبسوط، ج ١، ص ٢٠ و ٢٢، المعتمد، ج ١، ص ١٤٢

٣ الفقيه، ج ١، ص ٤٤ - ٤٥، ح ٨٨

٤ الكافي، ج ٣، ص ٢٨، باب حد الوجه الذي يغسل، ح ٢، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٦٠، ح ١٠٨٤

٥ يأتي في ص ١٠٠

٦ صحيح البخاري، ج ١، ص ٦٥، ح ١٤٠، سر أبي داود، ج ١، ص ٢٤، ح ١٣٧

٧ الأمل، الطوسي، ص ٣٤٠ - ٣٤١، المجلس ١٢، ح ٣٥/٦٩٥

غُسل الوجه كما كان قبل أن ينبت الشعر، حتّى يستيقض وصول الماء إلى بشرته التي يقع عليها جسّ البصر إمّا بالتحبيل أو غيره؛ لأنّ الشعر إذا ستر البشرة قام مقامها، فإذا لم يسترها كان على المتصهّر إيصال الماء إليها^١.

وقال المرتضى:

ومن كان ذا لحية كثيفة تُغطّي بشرة وجهه فالواجب عليه غُسل ما ظهر من بشرة وجهه، وما لا يظهر ممّا تغطّيه اللحية لا يلزم إيصال الماء إليه، ويجزئه إجراء الماء على اللحية من غير إيصال إلى البشرة المستورة^٢.

ثمّ حكى عن الناصر وجوب غُسل العذار بعد نبات اللحية كوجوبه قبل نباتها. قال^٣:

هذا غير صحيح. والكلام فيه قد بيّناه في تحليل اللحية. والكلام في المسألتين واحد؛ لأنّا قد بيّنا أنّ الشعر إذا علا بشرة انتقل الفرض إليه^٤.

فحمل العاضل^٥ كلامهما في التذكيرة على وجوب تحليل الشعر الخفيف، سواء كان الغالب فيه الخفة والكثافة نادر^٦ كما عدا اللحية، أو لا كاللحية، وأوجب غُسل الشعر الساتر ومنبته، وحكّم بأنّ غُسل أحدهما لا يجري عن الآخر^٧.

وكلامهما يحتمل قصر الوجوب على غسل البشرة التي لا شعر عليها، كقول ابن الجبيل، التي يقع عليها جسّ البصر، وكلام السيّد أظهر في المراد، وذلك غير التحليل بالتفسير الذي ذكره، ولا يخالف الشيخ^٨ والجماعة فيه.

وفي المختلف ظاهره ما فسّرنا كلامهما به؛ لأنّه احتجّ عليه بوجوب غُسل الوجه، وإنّما ينتقل الفرض إلى اللحية مع الستر؛ لأنّه يواجه بها حينئذٍ، أمّا مع رؤية الوجه فإنّ المواجهة به دون اللحية^٩.

١. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ١١٣، مسألة ٦٩.

٢ و ٣. المسائل الناصريّة، ص ١١٤ و ١١٦، المسألتان ٢٦ و ٢٧.

٤. تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ١٥٣ - ١٥٥، المسألة ٢٣.

٥. المبسوط، ج ١، ص ٢٠.

٦. مختلف الشيعة، ج ١، ص ١١٣، المسألة ٦٩.

وهذا غير صريح في وجوب غسل ما تحت الشعر الساتر، إنما هو صريح في وجوب غسل ما لا شعر فيه من الوجه.

وما في التذكرة مع مخالفته ظاهر الأصحاب يخالف مشهور العامة أيضاً؛ لأن الضابط عندهم أن ما عدا شعر اللحية يجب تخليله وإن كثف، فيجب غسل بشرته وشعره؛ لندور الكثافة فيه فيلحق بالغالب، ولأن بياض الوجه محيط به، إما من كل جانب - كالحاجبين والأهداب - أو من جانبيين - كالسنانين والشاربين - فيجعل موضعها تبعاً لما تحيط به.

وشعر اللحية يجب تحليله مع الحقة لا مع الكثافة، ونضي بالخفيف ما تتراءى البشرة من خلاله في مجلس التخاطب، أو ما يصل الماء إلى منه من غير مباينة، وقد يؤثر الشعر في أحد الأمرين دون الآخر بحسب السبوطه والجمودة والكثيف يقابله في الأمرين.

ولو كان بعض الشعر خفيفاً وبعضه كثيفاً وفي مقتضى كل عليه، على القول بالتخليل.

الخامس: إذا لم تقل بوجوب التحليل فالأولى استحبابه استظهاراً ولو مع الكثافة؛ لما روي أن النبي ﷺ فعله^١.

ورؤينا في الجعفریات أنه ﷺ قال: «أمرني جبرئيل عن ربي أن أغسل فينكي عند الوضوء»^٢. وهما جانباً العنفة، أو طرف اللحيين عندها.

وفي الثريين: مجمع اللحيين ووسط الذقن^٣.

وقيل: هما المظمان الناشزان أسفل من الأذنين^٤.

وقيل: هما ما يتحركان من الماضغ دون الصدغين^٥.

١. سنن أبي داود، ج ١، ص ٣٦، ح ١٤٥.

٢. الجعفریات، المطبوع ضمن قرب الاستاد، ص ٣٢، ح ٥٣، وفيه: «السكي عند الوضوء، وهو تصفيف».

٣. الثريين في القرآن والحديث، ج ٥، ص ١٤٧٨، عندك.

٤. حكاة الهروي في الثريين، ج ٥، ص ١٤٧٨، «فله عن شعر».

٥. أيضاً حكاة الهروي في الثريين، ج ٥، ص ١٤٧٨، «عند» عن الليث.

وعنه عليه السلام أنه كان يضح غابته^١، وهي شعر تحت الذقن، وإن علياً عليه السلام كان يُخلّل لحيته^٢.

وما مرَّ^٣ ممّا يدلّ على نفي التخليل يُحمل على نفي الوحوب؛ جمعاً بين الأخبار، وحينئذٍ بطريق الأولى استحباب إفاضة الماء على ظاهر اللحية طويلاً وعرضاً، وصرّح به ابن الجنيّد

وفي خبر زرارة - الصحيح - عن البرقي عليه السلام في حكاية وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله: «ثمّ غمس كفّه في الماء، ثمّ وضعه على جبينه وسيّده على أطراف لحيته، ثمّ أمرّ يده على وجهه وظاهر جبينه مرّة واحدة»^٤

وفي الكافي: «وسدله على أطراف لحيته»^٥ والأوّل رواية ابن بابويه.

وفي التذكرة احتار استحباب تحليل بلحة الكتيفة، واستحباب إكثار الماء للوجه؛ عملاً بما رَواه عن عليّ عليه السلام من فعل النبي صلى الله عليه وآله^٦، واستحباب مسح المأفين بالإصبعين لإزالته الرّمص^٧؛ لفعل النبي صلى الله عليه وآله^٨

قلت: رواه من فعله أبو أمامة، ولم أره من طريقنا، ولكنّه حسن للاستظهار، ولو حال الرّمص بين الماء والبشرة الطاهرة وحسب.

والمأق: طرف العين الذي يلي الأنف^٩، يُهَمَز ولا يُهَمَز، ويقال مؤق، بهمزٍ

١ الجعفریات، المطبوع ضمن قرب الإسناد، ص ٣٢، ح ٥٥

٢ الجعفریات، المطبوع ضمن قرب الإسناد ص ٣٢، ح ٥٤

٣ في ص ٤١

٤ الفقيه، ج ١، ص ٣٦، ح ٧٤

٥ الكافي، ج ٣، ص ٢٥، باب صفة الوضوء، ح ٤

٦ سنن أبي داود، ج ١، ص ٢٩، ح ١١٧

٧ الرّمص، وسخ يجتمع في المؤق الصحاح، ج ٢، ص ٤٢، ١٠٤٢، «رمص».

٨ تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ١٥٥ - ١٥٦، الفروع «أ» هـ، ومن المسألة ٤٢، والرواية في سنن ابن ماجه، ج ١،

ص ١٥٢، ح ٤٤٤؛ ومن أبي داود، ج ١ ص ٣٢، ح ١٢٤؛ ومسند أحمد، ج ٦، ص ٣٤٤، ح ٢١٧٢٠

٩ الصحاح، ج ٣، ص ١٥٥٣، «مأق».

وغيره، وست لغات أخر، والطرف الآخر للعين «اللمحاض».

ولا يستحب غسل باطن العين؛ للأصل، بل ربما كره؛ للأذى.

وفعل ابن عمر ليس بحجة، مع أنه روي أنه عمي منه^١.

السادس: لا يستحب غسل الأذنين ولا مسحهما، بل هو بدعة، قاله المفيد^٢.

وقد روى زرارة عن أبي جعفر^٣، قلت: إن أناساً يقولون: إن بطن الأذنين من الوجه، وظهرهما من الرأس، فقال: «ليس عليهما غسل ولا مسح»^٤.

وفي رواية محمد بن مسلم عن الصادق^٥: «الأذنان ليستا من الوجه ولا من الرأس»^٦.

وما روي عن النبي^٧: «الأذنان من الرأس»^٨ لم يثبت، ولو صح لم يدل على مسحهما، لاختصاص المسح بالمقدم، كما يأتي^٩ إن شاء الله. وأما رواية علي بن رثاب عن أبي عبد الله^{١٠} من كونهما من رأس فتسحان^{١١} فهي تقية في النقل والفعل؛ إذ قد علم ضرورة من مذهب أهل البيت خلاف ذلك.

وقوله^{١٢}: «سجد وجهي للذي خلقه وشق سمعه وبصره»^{١٣} لا يدل على أنهما من الوجه الذي يجب غسله؛ لأن الإضافة تصدق بالعبادة.

السابع: لو غسل الشعر ثم زال، لم يعد الوضوء، فإذا أحدث عاد الفرض إلى البشرة.

١. المعني المطبوع مع الشرح الكبير، ج ١، ص ١١٨، المسألة ١٢٨ الشرح الكبير المطبوع مع المعني، ج ١، ص ١٦٢.

٢. المقنع، ص ٤٨.

٣. تقدم تفرعها في ص ٣٧، الهامش ٨.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٢٩، باب حد الوجه الذي يغسل - ج ٢.

٥. سنن ابن ماجه، ج ١، ص ١٥٢، ح ٤٤٤؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٣٣، ح ١٣٤، الجامع الصحيح، ج ١، ص ٥٣، ح ٣٧.

٦. في ص ٥١ وما بعدها.

٧. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٦٢، ح ١٦٩؛ الاستبصار، ج ١، ص ٦٣-٦٤، ح ١٨٨.

٨. صحيح مسلم، ج ١، ص ٥٣٤-٥٣٥، ح ٢٠١/٧٧١؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٦٠، ح ١٤١٤؛ الجامع الصحيح، ج ٢، ص ٤٧٤، ح ٥٨٠.

والأقرب وجوب غسل جرم من كل حد الوجه؛ لتوقف الواجب عليه.

الثامن: لا بد في الغسل من الجريان؛ لتبعية الاسم له، وعليه تحمل روايات الدهن، كرواية يعقوب^١ بن عمار عن الصادق^{عليه السلام}، عن أبيه: «أن علياً^{عليه السلام} كان يقول: الغسل من الجنابة والوضوء يجري منه ما أجزأ من الدهن الذي يبل الجسم»^٢.

ورواية زرارة عن الباقر^{عليه السلام} في غسل الجنابة: «إنما يكفيك مثل الدهن»^٣.

ورواية زرارة ومحمد بن مسلم عنه^{عليه السلام}: «إنما الوضوء حد من حدود الله، ليعلم الله من يطيعه ومن يعصيه، فإن المؤمن لا ينجسه شيء، إنما يكفيه مثل الدهن»^٤.

وإنما حملنا الدهن على الجريان؛ توفيقاً بينه وبين مفهوم الغسل، ولأن أهل اللغة يقولون: دهن المطر الأرض إذا بلها بلاً سراً

وقيد الشيخان^{عليهما السلام} أجزاء الدهن بالضرورة من برد أو عوز الماء^٥؛ لرواية محمد الحلي عن الصادق^{عليه السلام}: «أشبع الوضوء إن وجدت ماء، وإلا فإنه يكفيك اليسير»^٦.

ولعلهما أراداه ما لا جريان فيه، أو الأفضل، كمنطوق الرواية.

التاسع قال المرتضى^{عليه السلام}: لا يحب ذلك في غسل الأعضاء؛ لصديق الغسل بدونه^٧.

ويلوح من كلام ابن الجنيد وجوب إمرار اليد على الوجه^٨؛ لحكاية وضوء رسول الله^{عليه السلام}^٩، ولأنه المعهود في الغسل.

١ في المصدر «إسحاق» بدل «يعقوب».

٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٣٨، ح ٣٨٥؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٢٢، ح ٤١٤.

٣ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٣٧-١٣٨، ح ٣٨٤.

٤ الكافي، ج ٣، ص ٢١، باب مقدار الماء الذي يجري بالوضوء، -، ح ٢؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٣٨، ح ٣٨٧.

٥ المقنعة، ص ٥٣؛ النهاية، ص ١٥.

٦ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٣٨، ح ٣٨٨؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٢٣، ح ٤١٨.

٧ المسائل الباصريات، ص ١٢٥، المسألة ٣٢.

٨ راجع مختلف الشيعة، ج ١، ص ١١٩، المسألة ٧٢.

٩ راجع الهامش ٤ و ٥ من ص ٤٤.

قلنا: لا ريب أنه الغالب في الاستعمال. ولا يلزم منه الوجوب، مع أنه قال في موضع آخر: يوصل الماء إلى العضو بالصَّبِّ أو الغمس. قاله في الحبائر. تنبيه: قال في البشري:

لو غمس العضو في الماء، لم يمسح بمائه؛ لما يتضمَّن من بقاء أن بعد الغسل يلزم منه استئناف - قال - ولو نوى الغسل بعد خروجه من الماء أجزاء، إذ على العضو ماء جارٍ فيحصل به الغسل

ويمكن أن يقال: المراد بماء الوضوء لمسوح به ما تخلَّف بعد الحكم بالغسل، والعضو الخارج من الماء معكوم بغسله، وإجراء الغسل بعد الإخراج بعيد؛ لعدم صدق اسم الغسل عليه، ومع ذلك معه من المسح قوي.

الواجب الثالث: غسل اليدين

وهو بالنص^١ والإجماع، ويجب غسل المرفقين إجماعاً - إلا من شذَّ من العامة^٢ - لقوله تعالى: ﴿إِلَى الْمَرَاقِبِ﴾^٣، ومجيء «إلى» بمعنى «مع» كثير، فيُحمل عليه: توفيقاً بينه وبين فعل النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام.

ولأنَّ الغاية حيث لا مفصل محسوس تدخل في المُقَيَّا، ولدخول العَدِّ المجانس في الابتداء والانتهاء، مثل: بعثُ الثوب من هذا الطرف إلى هذا.

ولرواية جابر: كان رسول الله ﷺ إذا توضأ أدار الماء على مرفقيه^٤. وروي أنه أدار الماء على مرفقيه، ثم قال: «هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به»^٥.

ورؤينا عن بكير وزرارة ابني أعين أنهما سألا الباقر عليه السلام عن وضوء رسول الله ﷺ،

١. المائدة (٥): ٦.

٢. المجموع شرح المذهب، ج ١، ص ٢٨٥؛ المغني المطبوع مع الشرح الكبير، ج ١، ص ١٢٧، المسألة ١٦٠؛ الشرح الكبير المطبوع مع المغني، ج ١، ص ١٦٣.

٣. المائدة (٥): ٦.

٤. سنن الترمذي، ج ١، ص ٢١٥، ح ١٥/٢٦٧.

٥. أوردتها الرازي في المعبر شرح الوجيز، ج ١، ص ١١١.

فدعا بطمستٍ أو يتؤر فيه ماء فغسل كفيه، ثم غمس كفه اليمنى في التؤر، فغسل وجهه واستعان بيده اليسرى بكفه على غسل وجهه، ثم غمس كفه اليمنى في الماء فاغترف بها من الماء، فغسل به يمينه من المرفق إلى الأصابع لا يرد الماء إلى المرفقين، ثم غمس يده اليمنى فاغترف بها من الماء فأفرغه على يده اليسرى من المرفق إلى الكف، لا يرد الماء إلى المرفق كما صاع باليمين، ثم مسح رأسه وقدميه إلى الكعبين بفضل كفيه ولم يحد ماء^١.

وعن الهيثم بن عروة، عن الصادق عليه السلام: ثم أمر يده من مرفقه إلى أصابعه، وقال: تنزيل الآية: «من المرافق»^٢، عني به معناها

وتحب البداء بالمرفق للناسي، ولو نكس فالعلاف فيه كالوحد.

لنا، إن الوضوء المحكي عن النبي صلى الله عليه وآله لم ينكس فيه^٣، وإلا لما أجزأ غيره، ولأنه في وصف النافر عليه السلام وصوه رسول الله صلى الله عليه وآله بطريق ررارة وأخيه: فغسل يده اليمنى من المرفق إلى الأصابع لا يرد الماء إلى المرفق، ثم كتم في غسل يده اليسرى^٤، وكذا في خبر الهيثم عن الصادق عليه السلام، و«إلى» في الآية كما مر^٥، ولو كانت لانتهاء العاية لم يصر لحوار إرادة عايه المعسول؛ لأن اليد تصدق على غير المغنيا فهي مستى اليد، فتبقى كصفة غسل مثبتة بالسنة.

ويجب تحريك الخاتم والسور والدمج^٦ أو برعه إذ لم يعلم جري الماء تحته؛ لصحيح علي بن جعفر عن أخيه الكاظم عليه السلام في الثلاثة^٧، وحكم غيرها حكمها، ولو كان واسماً استحب تحريكه استظهاراً.

١. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٥٦، ح ١٥٨؛ الاستبصار، ج ١، ص ٥٧، ح ١٦٨.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٢٨، باب حد الوجه الذي غسل - ح ١٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٥٧، ح ١٥٩.

٣. راجع الهامش ٤ و ٥ من ص ٤٧.

٤. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٥٦، ح ١٥٨؛ الاستبصار، ج ١، ص ٥٧، ح ١٥٩.

٥. في ص ٤٧.

٦. التلميح المقتض من الحلي، لسان العرب، ج ٢، ص ٢٧٦، «دمج».

٧. الكافي، ج ٣، ص ٤٤، باب صفة الفصل والوضوء قبله وبعده... ح ٦؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٨٥،

فروع:

الأول: الأقرب وجوب تخليل الشعر لو كان على اليد وإن كثف؛ لتوقف غسل اليد عليه

وهل يجب غسله؟ الأقرب ذلك؛ لأنه من توابع اليد.

ويجب غسل الظفر وإن خرج عن حدِّ اليد؛ لأنه من أجزائها، والفرق بينه وبين فاصل اللحية اتصاله بتصل دائماً.

ولو كان تحته وسخ لا يمنع من وصول الماء استحبَّ إزالته، ولو منع وجب، إلا مع المشقة؛ لنفي الحرج^١.

الثاني: لو ثقت يده وجب إدخال الماء انقب؛ لأنه صار ظاهراً، فلو التحم سقط ولو كان في يده سلعة^٢ وجب غسلها وتحليل غضونها^٣ وما تحتها؛ لشمول الاسم لها.

الثالث: يجب غسل الكف والإصبع والذراع الرواند تحت المرفق؛ لتبعته اليد. ولو كانت له يد زائدة غير متميزة عن الأصلية^٤ وجب غسلها من باب مقدمة الواجب، ولو تميزت غسلت الأصلية خاصة دون الزائدة، وعليه يُحمل إطلاق المبسوط بعدم وجوب غسل الزائدة فوق المرفق، إلا أن تكون تحت المرفق فتُغسل أيضاً للتبعية^٥.

ويمكن وجوب غسل اليد الزائدة مطلقاً كما هو ظاهر الشرائع والمختلف^٦؛ للعموم، وأن يغسل من الزائدة ما حاذى مرفق الأصلية إلى آخرها، تنزيلاً له منزلة ما حلق تحت المرفق.

١ الحج (٢٢) ٧٨٠.

٢ السلعة: زيادة في الجسد كالغدة. لسان العرب، ج ٨، ص ١٦٠، «سلع».

٣ العضون مكاسر الجلد والذراع وغيرها الصحاح، ج ٤، ص ٢١٧٤، «غصن».

٤ المبسوط، ج ١، ص ٢١.

٥ شرائع الإسلام، ج ١، ص ١٣؛ مختلف الشيعية، ج ١، ص ١٢١، المسألة ٧٤.

ويضعف بتبعيته لأصله الذي هو في غير محل القرص.
وتعلم الرائدة بالقصر الفاحش، ونقص الأصابع، وفقد البطش وضعفه
ولو تدلّى جزء من غير المحلّ إلى المحلّ، أو من المحلّ إلى المحلّ وحب غسله.
ولو تدلّى من المحلّ إلى غير المحلّ سقط غسله؛ لخروجه عن المسمى.
ويمكن الوجوب، كالظفر الطويل.
ولو انفصل من أحد المحلّين فالتعم رأسه في الآخر وتحامى الوسط، فهو
كالنابت في المحلّين يغسل ما حادى محلّ القرص ظاهره وباطنه.
للرابع لو قُطعت اليد من تحت المرفق وحب غسل الباقي؛ لأنّ الميسور
لا يسقط بالميسور، ولو قُطعت من فوق مرفق سقط المرفق.
نعم، يستحبّ غسل الباقي من العضد، لقول أبي الحسن الكاظم عليه السلام في مقطوع
اليد من المرفق «يغسل ما بقي» رواه عنه عليّ عليه السلام نحوه في الصحيح^١
وفي قوله عليه السلام إشارة إلى استحباب غسل العضد مع اليد. كما روى العائنه استحباب
تطويل الثمرة والتججيل^٢، وبه استدلوا على مسح المبطوع بأيّ العضد^٣
وابن الجيد أطلق غسل الباقي من عضده^٤
ولعله أراد الندب، إذ لا قائل بالوجوب.
ولو قُطعت من مفصل المرفق فالأقرب وجوب غسل الباقي؛ لأنّ المرفق
مجموع عظم العضد وعظم الذراع، فإذا فقد بعضه غسل الباقي
وفي المعتبر لو قُطعت من المرفق استحبت مسح موضع القطع بالماء^٥.
فإن أراد دخول المرفق في القطع كما في المبسوط^٦ فذاك، وإلا فالأقرب

١ الكافي، ج ٢، ص ٢٩، باب حدّ الوجه الذي يصلح ج ١٩ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٦٠، ج ١٠٨٦.

٢ صحيح مسلم، ج ١، ص ٢١٦، ج ٢٤/٢٤٦.

٣ راجع على سبيل المثال المجموع شرح المهدب، ج ١، ص ٤٢٨.

٤ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ١٢٠، لمآلة ٧٣.

٥ المعتبر، ج ١، ص ١٤٤.

٦ المبسوط، ج ١، ص ٢١.

الوجوب، إلا أن يبنى على أن غُسل الجزء لأعلى إنما وجب لأنه من باب المقدمة، فلم يجب بالأصالة.

وهذا يتم إذا جُعِلت «إلى» لانتهاه الغاية، ولو جُعِلت بمعنى «مع» فغسله مقصود، إلا أن يقال: المرفق طرف عظم الساعد لا مجموع العظمين.

وروى رفاعه عن أبي عبدالله عليه السلام في الأقطع اليد أو الرجل كيف يتوضأ؟ قال: «يغسل ذلك المكان الذي قطع منه»^١. وهو مطلق.

ولو قُطعت يده أو بعضها بعد الوضوء لم يجب غُسل ما ظهر منها، كما لو قُلم ظفره أو جَرَّ شعره، ويجب في طهارة أخرى.

الخامس: لو احتاج المريض أو الأقطع إلى مُعين وجب تحصيله، ولو بأجرة وإن زادت عن المثل - على الأقرب - مع القدرة: لوجوب المقدمة.

ويمكن مع وجوب الرائد عن أحرة المثل: للضرر

ولو تعذر تيمم إن أمكن، وإلا فهو فاقِد للتطهر، وقد سبق^٢.

الواجب للراعي مسح الرأس

للص^٣، والإجماع.

وفيه مسائل:

الأولى: يختصُّ المقدم بإجماعنا؛ لأنَّ لنبي عليه السلام مسح بتأصيته في الوضوء البيهقي، رواه المغيرة بن شعبه^٤.

وحكى عثمان وضوء رسول الله عليه السلام فمسح رأسه مرة واحدة^٥، ولم يستأنف له ماءً جديداً.

١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٥٩، ح ٧٨

٢ هي ج ١، ص ١٤٢

٣، المائدة (٥): ٦٠

٤ صحيح مسلم، ج ١، ص ٢٣٠، ح ٨١/٢٧٤ سنن أبي داود، ج ١، ص ٣٨، ح ١٥٠

٥ صحيح مسلم، ج ١، ص ٢٠٤-٢٠٥، ح ٢/٢٢٦؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٢٦، ح ١٠٦؛ سنن الدارقطني، ج ١،

ص ٢١٤، ح ٢٦٦/١٤

ولما في وصف الباقر عليه السلام^١

وعن محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام مسح الرأس على مقدمه^٢.

وتحمل رواية الحسين بن أبي العلاء عنه عليه السلام بمسح مقدم الرأس ومؤخره^٣ على التقية؛ إذ هي خلاف إجماع الإمامية.

الثانية. الواجب في المقدم مسعى المسح؛ لإطلاق الأمر بالمسح الكلي، فلا يتقيد بجزء بعينه؛ لأن «الباء» هنا للتبعية لغةً ونقلًا عن أهل البيت عليهم السلام وغيرهم. أمّا اللمعة فكقوله تعالى: «يَشْرَبُ بِهَا عِبَدُ اللَّهِ»^٤ وقول الشاعر:

شرب بماء البحر ثم ترفعت متى لحج خضر لهنّ نبيح^٥
وهو كثير الشواهد.

ولأنّها دخلت على المتعدي بنفسه فلا بدّ لها من فائدة وإيثار سبويه^٦ وابن حنّى شهادة على السفي، ومعارض بإقرار الأصمعي وأبي عليّ - هي التذكرة - وابن كيسان والفتيبي، قل: والكوفيون. والظاهر أنّهما نفاه عن أصحابهما البصريين لا غير، صرح به ابن جنّي. وأمّا النقل فلصحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «إنّ المسح ببعض الرأس لمكان الباء»^٧، وهو قول الشافعي^٨ أيضاً

١ راجع الهدى ٤ من ص ٤٤

٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٦٢، ح ١١٧١، الاستبصار، ج ١، ص ٦٠، ح ١٧٦

٣ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٦٢، ح ١٧٠

٤ الإنسان (٧٦) ٦.

٥ البيت لأبي ذؤيب الهذلي راجع الخصائص، ابن جنّي، ج ٢، ص ٨٥ وشرح ابن عقيل، ج ٢، ص ٦

٦ راجع الكتاب، سبويه، ج ٤، ص ٣٤٧

٧ الكافي، ج ٣، ص ٣٠، باب مسح الرأس والقدمين، ح ١، نلقيه، ج ١، ص ١٠٣، ح ٢١٢، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٦١، ح ١١٦٨، الاستبصار، ج ١، ص ٦٢-٦٣، ح ١٨٦

٨. المرير شرح الوجيز، ج ١، ص ١١٣، المجموع شرح تهذيب، ج ١، ص ٣٩٨، المصنعي المطبوع مع الشرح

الكبير، ج ١، ص ١٤٣، المسألة ١٧٦، الشرح الكبير المطبوع مع المصنعي، ج ١، ص ١٦٧

الثالثة: لا يجزئ أقل من إصبع، قاله الراوي في أحكام القرآن^١.

وفي المختلف: المشهور الاكتفاء به^٢.

وفي المقنعة: يجزئ إصبع يضعها عليه عرضاً، والثلاث أسبغ^٣.

وفي النهاية:

يجزئ إصبع عند الخوف من كشف الرأس، ولا يعوز أقل من ثلاث أصابع مضمومة للمختار^٤.

والصدوق: حذّه أن يمسح بثلاث أصابع مضمومة^٥.

وأوجبها المرتضى في الخلاف^٦، وفي المصاح: يستحب^٧.

وفي صحيح زرارة وبكير عن الباقر عليه السلام: «فإذا مسحت بشيء من رأسك أو بشيء

من قدميك ما بين كعبيك إلى أطراف الأصابع، فقد أجزأك»^٨.

وهذا مع خبر التبعض يدل على الإطلاق

وشهد للإصبع رواية حماد عن الحسين، قلت لأبي عبدالله عليه السلام: رجل توضأ

وهو معتم وتقل عليه نزع العمامة لكان البرد عليه السلام فقال «ليدخل إصبعه»^٩

وفي المبسوط: لا يتعدّد بحجر عليه السلام

وفي الخلاف: الأفضل مقدار ثلاث أصابع مضمومة^{١٠}.

وابن الحنيد، يحرئ في المقدم إصبع، وانراء ثلاث أصابع.

١. على مراد الشهيد من أحكام القرآن هو فقه القر، ج ١، ص ٢٩.

٢. مختلف الشيعة، ج ١، ص ١٢٦، المسألة ٧٥.

٣. المقنعة، ص ٤٨.

٤. النهاية، ص ١٤.

٥. الفقيه، ج ١، ص ٤٥، دليل الحديث ٨٨.

٦. و٧. حكاية عنه المحقق في المعتمد، ج ١، ص ١٤٥.

٨. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٩٠، ج ٢٣٧، الاستبصار، ج ١، ص ٦١، ج ١٨٢.

٩. الكافي، ج ٣، ص ٣٠، باب مسح الرأس والقدمين، ج ٢، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٩٠، ج ٢٣٩، الاستبصار،

ج ١، ص ٦١-٦٢، ج ١٨٢.

١٠. المبسوط، ج ١، ص ٢١.

١١. الخلاف، ج ١، ص ٨١-٨٢، المسألة ٢٩.

وقد روى معمر بن عمر عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «يجزئ من مسح الرأس موضع ثلاث أصابع، وكذلك الرجل»^١.

ولعل المراد به إجراء الأفضلية، أو التقدير لمحل المسح، لا إمرار الأصابع. الرابعة: لو استقبل الشعر أحراً عند المبسوط^٢، لإطلاق الآية والأخبار، ولصحيح حماد بن عثمان عن الصادق عليه السلام، وقد سبق^٣

واختاره في المحتبر، وحكم بالكراهية تعصياً من الخلاف^٤. والأكثر على عدمه حتى المرتضى عليه السلام - مع تجويزه الاستقبال في الوجه واليدين - محتجاً بتوقف القطع برفع الحدث عليه^٥.

الخامسة: لا يجزئ المسح على حائز ولو كان عمامة بإجماعنا، أو حنأة على الأشهر؛ لعدم الامتثال، ولرواية حماد السابقة^٦، وحبر محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام أنه سئل عن المسح على خفين وعلى العمامة فقال: «لا يُمسح عليهما»^٧.

ومرفوع محمد بن يعقوب عن أبي عبد الله عليه السلام في الذي يحضب رأسه بالحناء ثم يبدو له في الوضوء، قال: «لا يجوز، حتى يصيب بشره رأسه الماء»^٨.

وقد روى عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام في المتوضئ: «يمسح فوق الحنء»^٩، ومحمد بن مسلم عنه عليه السلام في لعالق يطلي رأسه بالحناء ويتوضأ.

١ الكافي، ج ٢، ص ٢٩، باب مسح الرأس والقسمين، ج ١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٦٠، ح ١٦٧؛ الاستبصار، ج ١، ص ٦٠، ح ١٧٧.

٢ المبسوط، ج ١، ص ٢١.

٣ في ص ٣٨، الهامش ٤.

٤ المحتبر ج ١، ص ١٤٥.

٥ الانتصار، ص ٩٩ و ١٠٢، المسائل ٩ و ١١.

٦ في ص ٥٢، الهامش ٩.

٧ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٦١، ح ١٠٩٠.

٨ الكافي، ج ٢، ص ٣١، باب مسح الرأس والقسمين، ج ١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٥٩، ح ٨٠؛ الاستبصار، ج ١، ص ٧٥-٧٦، ح ٢٣٤.

٩ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٥٩، ح ١٠٧٩؛ الاستبصار ج ١، ص ٧٥، ح ٢٣٢.

«لا بأس بمسح رأسه والجنباء، عليه»^١.

وحملهما الشيخ على المشقة بإزالة الجنباء^٢، وربما يؤوّلان بأثر الجنباء، وهو اللون المجزّد.

السادسة: يجب المسح بفضل ندوة الوضوء، فيبطل بالماء الجديد ولو لضرورة في الأشهر، واستقرّ عليه إجماعاً بعد ابن الجنيّد؛ إذ جوّز أخذ الماء الجديد عند عدم بيلة الوضوء، قال: وكذلك استحَبَّ إذا كان وضاً وجهه مرتين مرتين^٣.

لنا وصف عثمان^٤ والأخوين^٥ وصحيح أبي عبيدة العداء، قال: وضأت أبا جعفر^٦ بهنّج^٧ وقد بال، فتاولته ماء فاستنّجى، ثم صيبت عليه كفّاً فغسل وجهه، وكفّاً غسل به ذراعه الأيمن، وكفّاً غسل به ذراعه الأيسر، ثم مسح بفصل الندي رأسه ورجليه^٨.

ولحسن زرارة قال أبو جعفر^٩: «إن الله لم يشر بعقب الوتر، فقد يجرئك من الوضوء ثلاث عُرْف واحدة للوجه وأنتان للذراعين، وتمسح ببيلة يمينك ناصيتك، وما بقي من بيلة يمينك ظهر قدمك اليسرى، وتمسح ببيلة يسارك ظهر قدمك اليسرى»^{١٠}.

وضرورة ابن الجنيّد يدفعها مشهور خلف بن حمّاد - المرسل - عن أبي عبد الله^{١١}، قلت له: الرجل ينسى مسح رأسه وهو في لصلاة؟ قال: «إن كان في لحيته بلل

١. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٥٩، ح ١٠٨١؛ الاستبصار، ج ١، ص ٧٥، ح ٢٢٣.

٢. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٥٩، ديل الحديث ١٠٨٠.

٣. حكاة عنه المحقق في المعتمد، ج ١، ص ١٤٧.

٤. راجع الهامش ٥ من ص ٥١.

٥. راجع الهامش ١ من ص ٤٧ - ٤٨.

٦. جتمع: علّم للمردقة. الهامية في غريب الحديث والأثر، ج ١، ص ٢٩٦، «جميع».

٧. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٥٨، ح ١٦٢، وص ٧٩ - ٨٠، ح ٢٠٤؛ الاستبصار، ج ١، ص ٥٨، ح ١٧٢، وص ٦٩، ح ٢٠٩.

٨. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٦٠، ح ١٠٨٣.

فليمسح به»، قلت: فإن لم يكن له لحية؟ قال «يمسح من حاجبيه أو من أشعار عينيه»^١، مع أن ابن الجند حَكَمَ بالمسح ببدل اللحية أيضاً.

وللاستئناف صحیح أبي بصير، قال سألتُ أبا عبد الله عليه السلام عن مسح الرأس، أمسح بما في يدي من الئى رُسى؟ قال: «لا، بل تضع يءك في الماء ثم تمسح»^٢.

وصحبة معمر بن خلاد - بتشديد الميم واللام - قال. سألت أبا الحسن عليه السلام أيجزئ الرجل أن يمسح قدميه بفصل رأسه؟ فقال برأسه. لا، فقلت: أ بماء جديد؟ فقال برأسه: نعم^٣.

وخبر علي بن حمفر عن أخيه عليه السلام في لرحل لا يكون على وصوء، فقصيه المطر حتى يتل رأسه ولحيته وجسده وبداء ورجلاه. هل يجرئه ذلك من الوضوء؟ قال «إن غسله فإن ذلك يجرئه»^٤.

وخبر عمار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام هي الرجل يتوضأ الوضوء كله إلا رجليه ثم يخوض الماء بهما خوضاً؟ قال: «أحرأ ذلك»^٥.

وحبر أيوب بن سوح، قال كسبتُ إلى أبي الحسن عليه السلام أسأله عن المسح على القدمين؟ فقال «الوضوء بالمسح، ولا يجب فيه إلا ذلك، ومن غسل فلا بأس»^٦.

قلنا. هي معارضة بأشهر منها ويعمل لأصحاب، فتأول بالتقية، وحبر علي مأول بأن المراد بالفضل استشاف الفضل بعد المطر، والمكاتبة ضعيفة، ولو صحت حُملت على التقية، أو على أن يراد بالفضل التنطيف، كما في رواية أبي همام عن

١. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٥٩، ح ١٦٥؛ الاستبصار، ج ١، ص ٥٩، ح ١٧٥.

٢. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٥٩، ح ١٦٤؛ الاستبصار، ج ١، ص ٥٩، ح ١٧٤.

٣. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٥٨-٥٩، ح ١٦٣؛ الاستبصار، ج ١، ص ٥٨-٥٩، ح ١٧٣.

٤. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٥٩-٣٦٠، ح ١٠٨٢؛ الاستبصار، ج ١، ص ٧٥، ح ٢٣١.

٥. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٦٦، ح ١٨٧؛ الاستبصار، ج ١، ص ٦٥، ح ١٩٤.

٦. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٦٤، ح ١٨٠؛ الاستبصار، ج ١، ص ٦٥، ح ١٩٥.

أبي الحسن عليه السلام. «الفريضة في كتاب الله المسح، والغسل في الوضوء للتنظيف»^١.
السابعة: لا يجزئ الغسل عن المسح عندنا؛ لمخالفة الأمر، وعدم صدق أحدهما على الآخر، ولتحريم الماء الحديد.

وروى محمد بن مروان، قال أبو عبد الله عليه السلام: «يأتي على الرجل ستون وسبعون سنة ما قبل الله منه صلاة»، قلت: فكيف؟ قال: «لأنه يغسل ما أمر الله بمسحه»^٢.

الثامنة: يستحب للمرأة وضع القناع في وضوء الغداة والمغرب؛ لأنه مطهرة التبذل، وتمسح بثلاث أصابع، ويجوز في غيرها إدخال الإصبع تحت القناع، وتحزئ الأنملة، قاله الصدوق والمفيد^٣.

والذي في رواية زرارة عن الباقر عليه السلام: «يعزئها أن تمسح قدر ثلاث أصابع، ولا تلقي حمارها»^٤.

نعم، في رواية الحسين بن رمد عليه السلام عن الصادق عليه السلام: «لا تمسح المرأة كما يمسح الرجال، إنما المرأة إذا أصبحت مسحت برأسها وتمسح الخمار عنها، وفي الأربع الباقية تمسح بناصيتها»^٥.

فروع

الأول: الفرض بالمسح عندنا وصول لبنة بواسطة اليد، ولا يكفي وصول البنة وحدها، فلو قطر على المحل (ماء الوضوء)^٦ أو مسح بآلة غير اليد، لم يجزئ؛ لمخالفته المعهود.

١. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٦٤ ح ١٨١، لاستبصار ج ١، ص ٦٤ ح ١٩٢

٢. الكافي، ج ٣، ص ٣١، باب مسح الرأس والقدمين، ج ١٠ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٦٥ ح ١٨٤، وفي الاستبصار، ج ١، ص ٦٤ ح ١٩١ من معتد به سهل

٣. الفقيه، ج ١، ص ٤٩، دليل الحديث ٩٩: المقنع، ص ١٥-١٦، المقنع، ص ٤٥

٤. الكافي، ج ٣، ص ٣٠، باب مسح الرأس والقدمين، ج ١٠ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٧٧ ح ١٩٥

٥. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٧٧ ح ١٩٤.

٦. ما بين القوسين لم يرد في «ق».

ولو مسح على حائل غير مانع من وصول الماء إلى البشرة لم يجزئ؛ لاقتضاء «الباء» الإلصاق مع التبويض.

نعم، لو أدخل يده تحت الجبهة ومسح بشرة الرأس، أو أصل شعر الناصية أجزأ.
ولو وضع يده باليلة على المحلّ ولم يمسح فالأقرب عدم الإجزاء؛ لعدم مستي المسح

والظاهر أن باطن اليد أولى.

نعم، لو اختصّ البلل بالظاهر وعسر نقله أجزأ.

ولو تعذر المسح بالكف فالأقرب حوزة بالذراع.

الثاني: يجوز المسح على كلّ من البشرة والشعر المختصّ بالمقدم؛ لصدق الناصية عليهما.

ولو مسح على شعر خارج عن المقدم لم يصح ولو جمعه على المقدم

ولو كان شعر المقدم يخرج بمذة عن حدّ الناصية لم يجرى

وكذا لا يجرى المسح على الحقل، وهي مجتمعة شعر الناصية عند عقده.

نعم، لو أدخل يده تحت الحمة ومسح بشرة الرأس أو أصل شعر الناصية أجزأ والأغم والأصلح يمسح مكان ناصية مسوي لخلقة.

الثالث لا يستحب مسح جميع الرأس عندنا، لعدم توظيف الشرع.

والأقرب كراهيته؛ لأنه تكلف ما لا يحتاج إليه.

وحرمه ابن حمزة^١؛ لمخالفة الشرع

وفي الخلاف: أجمعنا على أنه بدعة يجب نفيه^٢.

وقال ابن الجنيد:

لو مسح من مقدم رأسه إلى مؤخره أجزأ إذا كان غير معتقد فرضه، ولو اعتقد

فرضه لم يجزئه، إلا أن يعود إلى مسحه^٣

١. الوسيلة، ص ٥٠.

٢. الخلاف، ج ١، ص ٨٣، المسألة ٣٠.

٣. حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ١٢٥، المسألة ٧٧.

ويضَقَّف باشتماله على الواجب، فلا يؤثر الاعتقاد في الزائد.
وأبوالصلاح أبطل الوضوء لو تدَيَّن بالريادة في الغسل أو المسح^١.
وهو كالأول في الرد. نعم، يأثم باعتقاده.
الرابع: لو مسح بثلاث أصابع فالأقرب أنَّ الزائد موصوف بالاستحباب؛
لجواز تركه.

ويمكن الوجوب؛ لأنه أحد جريئات الكلي.
هذا إذا أوقعه دفعةً، ولو أوقعه تدريجاً فزائد مستحب قطعاً.
الخامس: يجوز كون البلل من الغسلة لثاية؛ لما يأتي من استحيائها، ومن منعه
ينبغي أن لا يحرى عنده.

أما الثالثة فإن قلنا بتحريمها لم يحرى، وإن قلنا بأنها كلفة أمكن الإجزاء.
والأقرب عدمه؛ لأنها لا تُعَدُّ من الوضوء
ووجه الإجزاء هي الجميع اختلاطه بماء الوضوء، وهو الذي نصره في المعبر^٢.
السادس: لو جفَّ ماء الوضوء عن يديه أخذ من مظائه - كما مرَّ^٣ - ولو من
مسترسل اللحية طويلاً وعرضاً؛ لما يَتَنَّبَهُ من استحباب غسله.
ولو تَعَذَّر - لإفراط الحرِّ وشبهه - أبقى جزءاً من اليسرى أو كلها، ثم تغمس في
الماء، أو يُكثِّر الصَّبَّ ويمسح به، ولا يقدح قصد إكثار الماء لأجل المسح؛ لأنه من
بلل الوضوء.

وكذا لو مسح بماء جارٍ على العضو وإن أفرط الجريان؛ لصدق الامتثال، ولأنَّ
الغسل غير مقصود.

السابع: لو مسح على الحائل لضرورة ثم زال السبب فالأقرب عدم الإعادة؛
للامتثال، وقيامه مقام المحل.

ووجه الإعادة: تُقَدَّر الطهارة بقدر الضرورة.

١. الكافي في الفقه، ص ١٣٢.

٢. المعبر، ج ١، ص ١٦٠.

٣. في ص ٥٥.

قلنا، أي دليل قام على ذلك، وحمله على المتين والمستحاضة قياس.

الواجب الخامس: مسح الرجلين

بإجماعنا؛ لدلالة الكتاب والسنة عليه.

أما الكتاب، فلقوله تعالى «وَأَسْبَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكُفَيْتِينَ»^١، عطف الأرجل على الرأس الممسوح بما لفظاً ومحللاً، وهو أولى من عطف المنصوب على الأيدي؛ للقرب، وللفضل، وللإحلال بالفصاحة من الانتقال عن جملة إلى أخرى أحشية قبل تمام الغرض. ولأنَّ العمل بالقراءتين واجب وهو بالعطف على الموضع، ولو عطف على الأيدي لزم وجوب المسح بقراءة الجزء، والعسل بقراءة النصب، فإن جمع بينهما فهو خلاف الإجماع، إلا من الناصر الريدي^٢، وإن خيّر سهما فلم يعل به غير الحسن والحناني وابن حرير^٣، وقد استقر الإجماع بعدهم على خلافهم، وتعيين أحدهما ترجيح من غير مرجح لا يقال العسل مسح ورياء فتكون عاملين لهما

فنقول، ظاهر أنهما حققتان لغةً وسرعاً، والنداحل خلاف الأصل، ولأنه لو كان الاشتمال بجوز التسمية باسم المشتمل - وهو اختيار البصريين في إعمال الثاني - لتهاقت اللغة؛ إذ العسل - مثلاً - يشتمل على اعتماد وحركة فليسم بهما لا يقال الحر بالمجاورة لا بالعطف، مثل: جُحِر ضَبَّ خَرِبٍ

وكبير أناس في بجاد مزمل^٤

.....

١ المائدة (٥) ٦

٢ التفسير الكبير، ج ١١، ص ١٦١؛ مجمع البيان، ج ٣ - ٤، ص ١٦٤، ذيل الآية ٦ من سورة المائدة (٥).

٣ التفسير الكبير، ج ١١، ص ١٦١؛ مجمع البيان، ج ٣ - ٤، ص ١٦٤، ذيل الآية ٦ من سورة المائدة (٥)؛ الحاوي

الكبير، ج ١، ص ١٢٣؛ حلية العلماء، ج ١، ص ١٥٥؛ المعنى المطبوع مع الشرح الكبير، ج ١، ص ١٥١، المسألة

١٧٥، الشرح الكبير المطبوع مع المعنى ج ١، ص ١١٧، أحكام القرآن، ابن العربي، ج ٢، ص ٥٧٧.

٤ البيت لامرئ القيس، وصدره.

..... كأن ثبيراً في عرائن وبله

راجع ديوانه، ص ٦٢، وأورده ابن قدامة في المعنى المطبوع مع الشرح الكبير، ج ١، ص ١٥٣، المسألة ١٧٥.

«وَحُورٌ عَيْنٌ»^١ فيس قرأ بالجزء؛ لمحاورتها «لَحْمٌ طَيْرٍ»^٢ لَأَتْنَهَن يَطْفَن ولا يطاق بهن.

وقول الشاعر:

لم يسبق إلا أسير غير منقلبٍ وموثقٍ في عقال الأشر مكبول^٣
بجزءٍ «موثق» بالمجاورة لـ «منقلب» ومن حقه الرفع بالعطف على «أسير».
فنقول: المثالان الأولان ظاهر مغالفتها الآية؛ لعدم حرف العطف،
ومحققو السحو نفوا الجزر بالمجاورة أصلاً ورأساً، وقالوا: المراد خرب
جحرة، ومزمل كبيرهم، فحذف المضاف ثم استكن المضاف إليه في
«خرب» و«مزمل».

«وَحُورٌ عَيْنٌ» فَمَنْ جَزَّهَا بالعطف على «جَسَتْ أَلْتِيم»^٤ كأنه قال: هُنَّ فِي
حَتَاتٍ وفاكهة ولحم ومقارنه حور، أو على «أَكْرَابٍ»^٥؛ لَأَنَّ معناه نعيمون بأكواب،
ولا يلزم أن يطاق بهن ولو طيف بهن فلا امتناع فيه.

وأما البس فـ «موثق» معطوف على التوهم، لأن معنى «إلا أسير» «غير أسير»

ومثله في العطف على التوهم قول زهير:

بدا لي أنني لست مدرك ما مضى ولا سابي شيئاً إذا كان جاثياً^٦

على توهم دخول «الباء» في الخبر؛ لكثرة دحولها فيه، فجزء «سابق».

وقال سيبويه: يجوز في قولهم: قام القوم غير زيد وعمرو نصب عمرو على
التوهم^٧؛ لَأَنَّ «غير زيد» في موضع «إلا زيدا»، وهذا عكس البيت، فلم يحتاج
إلى المجاورة.

١. الواقعة (٥٦) ٢٢

٢. الواقعة (٥٦) ٢١

٣. لم يشر على اسم قائله، وقد أورده الشيخ في تهذيب الأحكام، ج ١ ص ٦٨؛ والنبيا، ج ٣، ص ٤٥٢.

٤. الواقعة (٥٦) ١٢

٥. الواقعة (٥٦) ١٨

٦. شرح شعر زهير بن أبي سلمى، ص ٢٠٨

٧. سب إليه ابن هشام في مغني اللبيب، ج ٢، ص ١٧٢

ولصعب هذا التمسك، وظهور العطف على الرؤوس مع جزّ الأرجل جنح متخذٌ لقولهم إلى أنّ المسح إنما عبّر به عن الغسل تيسيراً على وجوب الاقتصاد في صبّ الماء؛ لأنّ الأرجل تُغسل بالصبّ من بين الأعضاء، فهي مظنة الإسراف، ثمّ جيء بقوله: «إِلَى الْكَفَّيْنِ»^١ إمالةً لظنّ ظانٍّ يحسبها مسحاً؛ لأنّ المسح لم يضرب له غاية في الشرع.

قلت: هؤلاء قرّوا من مخالفة القواعد نحويّة، فوقعوا في مخالفة الوضع اللغوي والشرعي، لأنّ المعلوم من الوضع احتلاب حقيقتي المسح والغسل، فما الذي بعث على التعبير بأحدهما عن الآخر، وجنّبه مصلحة للأفهام وعُرْضة للأوهام؟ ومن ذا الذي قال بالاقتصاد في صبّ الماء على برجلين من العلماء؟ ومن أين أنّ الاقتصاد مدلول المسح؟ وأيّ محدودٍ يلزم من عطف المحدود على غير المحدود؟ بل هو في هذا المقام حسن؛ لأنّه تعالى قال: «فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ»^٢، فعطف في الغسل المحدود على (غير المحدود) فالمناسب^٣ أن يعطف في المسح كذلك، لتأخذ الحملة الثامنة بحجزة الأولى.

وآخرون حملوا الحرّ على طهارة ذي حقّين، فالتموا التعبير عن الخُفّ بالرجل، وهو أشنع من الأوّل.

وقد روى علماء أهل البيت عن عليّ عليه السلام أنّ هذه الآية ناسخة للمسح على الخُفّين^٤.

وأما السُنّة، فمن طريق العامة ما رواه أوس بن أبي أوس الشقي، قال: رأيتُ النبي ﷺ أتى كِطامة قومٍ بالطائف أو بالمدينة، فتوضّأ ومسح على قدميه^٥.

١ و٢ المائدة (٥): ٦

٣ في «نق» والطبعة العجربة «فالتناسب»

٤ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٦١ ح ٩١

٥ المعجم الكبير، ج ١، ص ٢٢١، ح ٦٠٢ المضي المطبوع مع الشرح الكبير، ج ١، ص ١٥١، المسألة ١١٧٥

الشرح الكبير المطبوع مع المضي، ج ١، ص ١٤٧

والكفامة - بكسر الكاف - بشر إلى جنبها بشر، وبينهما مجرى في بطن الوادي.
وروى حذيفة: أنه رأى النبي ﷺ توضأ ومسح على نعليه^١.
ووصف ابن عباس وضوء رسول الله ﷺ وأنه مسح على رجليه، وقال: إن في كتاب الله المسح، وبأبي الناس إلا الغسل^٢.
وقال أيضاً: الوضوء غسلتان ومسحتان^٣.
وروى حبة المرني: رأيتُ علياً عليه السلام يشرب في الرحبة قائماً، ثم توضأ ومسح على نعليه^٤.
وروى ابن عتبة عن موسى بن أنس: أنه قيل لأنس: إن الحجاج خطبنا بالأهواز فذكر التطهير، وقال: اغسلوا وجوهكم وأيديكم وامسحوا برؤوسكم، وإنه ليس شيء من ابن آدم أقرب من حبيته من قدميه، فاعسلوا بطونهما وظهورهما وعراقيهما، فقال أنس: صدق الله وكذب الحجاج، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾^٥.
وقال الشعبي: نزل جبرئيل بالمسح^٦.
وقال أيضاً: الوضوء معسولان ومعسوحان، وفي النيم مسح ما كان غسلاً، وبلغى ما كان مسحاً^٧.

- ١ جامع البيان، الطبري، ج ٤، الجزء ٦، ص ١٦٧، ح ٨٩٩٥
- ٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٦٣ ح ١٧٣ و ١٧٤، مس ليس ماجة، ج ١، ص ١٥٦، ح ١٤٥٨، المصنف، ليس أبي شيبة، ج ١، ص ٣٢، ح ١١٤ مجمع البيان، ج ٢-٤، ص ١٦٤
- ٣ جامع البيان، الطبري، ج ٤، الجزء ٦، ص ١٥٩، ح ٨٩٧٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٦٣، ح ١١٧٦ مجمع البيان، ج ٢-٤، ص ١٦٤، المجموع شرح المذهب، ج ١، ص ٤١٨، المصنف المطبوع مع الشرح الكبير، ج ١، ص ١٥٠، المسألة ١٧٥، والشرح الكبير المطبوع مع المصنف، ج ١، ص ١٤٧
- ٤ جامع البيان، الطبري، ج ٤، الجزء ٦، ص ١٦٨، ح ٨٩٩٦، التبيان، ج ٣، ص ٤٥٢
- ٥ جامع البيان، الطبري، ج ٤، الجزء ٦، ص ١٥٩، ح ٨٩٧٣ مجمع البيان، ج ٢-٤، ص ١٦٥، والآية ٦ من سورة المائدة (٥)
- ٦ جامع البيان، الطبري، ج ٤، الجزء ٦، ص ١٦٠، ح ٨٩٧٧ مجمع البيان، ج ٢-٤، ص ١٦٥
- ٧ جامع البيان، الطبري، ج ٤، الجزء ٦، ص ١٦٠، ح ٨٩٧٧، ودوله، المصنف المطبوع مع الشرح الكبير، ج ١، ص ١٥١، المسألة ١٧٥، والشرح الكبير المطبوع مع المصنف، ج ١، ص ١٤٧

وقال يونس: حَدَّثَنِي مَنْ صَحَبَ عِكْرَمَةَ إِلَى وَاسِطٍ، قَالَ: مَا رَأَيْتُهُ غَسَلَ رِجْلَيْهِ، إِنَّمَا كَانَ يَمْسَحُ عَلَيْهَا^١.

وَأَمَّا الْخَاصَّةُ: فَأَخْبَارُهُمْ بِدَلَالَةِ مُتَوَاتِرَةٍ، كَمَا أَنَّ إِجْمَاعَهُمْ عَلَيْهِ وَقَعَ.

مِثْلُ: مَا تَعَدَّمُ^٢ مِنْ وَصْفٍ وَضَوْءٍ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

وَقَوْلُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ: «مَا نَزَلَ الْقُرْآنُ إِلَّا بِالْمَسْحِ، وَيَأْبَى النَّاسُ إِلَّا الْفُشْلَ»^٣.

وَعَنْ غَالِبِ بْنِ هُذَيْلٍ، قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ ﷺ عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الرَّجُلَيْنِ؟ فَقَالَ: «هُوَ الَّذِي نَزَلَ بِهِ جِبْرِئِيلُ»^٤.

وَعَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ: «لَنْ عَتَبْتُ^٥ مَسْحَ التَّعْلِينِ وَلَمْ يَسْتَبْطِنِ الشِّرَاكِيُّنَ»^٦.

وَخَبَرُ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ - السَّالِفِ^٧ - عَنِ الصَّادِقِ ﷺ

وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «وَأَمْسَحْ عَلَى الْقَدَمَيْنِ»^٨

وَعَنْ زُرَّارَةَ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﷺ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَأَزْجُلْكُمْ إِلَى الْكَافِيَيْنِ»^٩
«مَعْرِفًا حِينَ وَصَلَهَا بِالرَّأْسِ أَنَّ لِمَسْحِ عَنِ بَعْضِهَا، ثُمَّ فُسِّرَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
لِلنَّاسِ فَصَبَّغُوهُ»^{١٠}.

وَعَنْ جَعْفَرِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ ابْنِ كَازِمٍ ﷺ: جَوَّارَ إِدْخَالَ الْيَدِ فِي الْحُفِّ الْمَخْرُوقِ
وَمَسْحَ ظَهْرِ الْقَدَمِ^{١١}.

١ جامع البيان، الطبري، ج ٤، الجزء ٦، ص ١٦، ج ١٨٩٧٨، مجمع البيان، ج ٣، ٤-٤، ص ١٦٥

٢ في ص ٤٤

٣ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٦٣، ج ١٧٤ و ١٧٥

٤ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٦٣-٦٤، ج ١٧٧، الاستبصار، ج ١، ص ٦٤، ج ١٨٩

٥ الشراك سيرة النعل سائر العرب، ج ١٠، ص ٤٥١، «شرك»

٦ الفقيه، ج ١، ص ٤٣، ج ٨٦، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٦٤-٦٥، ج ١٨٢

٧ في ص ٥٧

٨ الكافي، ج ٣، ص ٢٩، باب مسح الرأس والقدمين، ج ٢

٩ المائدة (٥) ٦

١٠ الكافي، ج ٣، ص ٣٠، باب مسح الرأس والقدمين، ج ١، الفقيه، ج ١، ص ١٠٣، ج ٢١٢

١١ الكافي، ج ٣، ص ٣١، باب مسح الرأس والقدمين، ج ١، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٦٥، ج ١٨٥

واعتمدوا على وصف عبدالله بن زيد بن عاصم وضوء النبي ﷺ وغسل رجليه^١،
 وخبر عبدالله بن عمر: أن النبي ﷺ رأى قوماً وأقدمهم تلوح لم يمتها الماء،
 فقال «ويل للأعقاب من النار، أسبغوا الوضوء»^٢، ويقرب منهما خبر أبي هريرة^٣،
 وروي أن عثمان حكاه أيضاً، وقال: رأيت رسول الله ﷺ يوماً توضأ نحو
 وضوئي هذا^٤.

والجواب: هذه معارضة بطرق أهل البيت الذين هم أعرف به وأكثر اطلاعاً
 عليه، مع اعتضاها بالكتاب، على أن قول عثمان يشعر بعدم دوامه على ذلك، فجاز
 أن يكون قد غسل رجليه ذلك اليوم للتنظيف، وكذا حكاية الراويين الآخرين يمكن
 حملها على ذلك، وأما المسح فلا محمل له ولا اشتباه فيه، وبتقدير تعارض
 الروايات تتساقط، فنرجع إلى كتاب الله تعالى الصريح في المسح

مسائل:

الأولى: الكفان عندنا متفق الشرائك وقتنا القدم، وعليه إجماعنا، وهو مذهب
 الحنفية^٥ وبعض الشافعية^٦
 وأكثر الأصحاب عثر عنهما بالناتين في وسط القدم أو ظهر القدم.

١. صحيح البخاري، ج ١، ص ٨٠، ج ١٨٢ - ١٨١، صحيح مسلم، ج ١، ص ٢١٠ - ٢١١، ج ١٨/٢٢٥، سنن أبي داود، ج ١، ص ٢٩ - ٣٠، ج ١١٨: الجامع الصحيح، ج ١، ص ٦٦، ج ٤٧.
٢. صحيح مسلم، ج ١، ص ٢١٤، ج ٢٦/٢٤١، سنن أبي داود، ج ١، ص ١٥٤، ج ٤٥١.
٣. صحيح البخاري، ج ١، ص ٧٣، ج ١٦٢، صحيح مسلم، ج ١، ص ٢١٤، ج ٢٨/٢٤٢، سنن أبي داود، ج ١، ص ١٥٤، ج ١٥٣: الجامع الصحيح، ج ١، ص ٥٨، ج ١١.
٤. صحيح البخاري، ج ١، ص ٧٢، ج ١٦٢، صحيح مسلم، ج ١، ص ٢٠٤، ج ٣/٢٢٦، سنن أبي داود، ج ١، ص ٢٦، ج ١٠٦.

٥. في أكثر المصادر في الهامش التالي نسب ذلك إلى محمد بن الحسن الشيباني وأبي يوسف.

٦. أحكام القرآن، الجصاص، ج ٢، ص ٢٤٧: بدائع الصائغ، ج ١، ص ١٧: المعنى المطبوع مع الشرح الكبير، ج ١، ص ١٥٥، المسألة ١٧٥: الشرح الكبير المطبوع مع المعنى، ج ١، ص ١٧٤: النعاوي الكبير، ج ١، ص ١٢٨: بحر المذهب، ج ١، ص ١١٨: البيان، ج ١، ص ٢٣٣: التمرير شرح الوجيز، ج ١، ص ١١٥: روضة الطالبين، ج ١، ص ١٦٥: المجموع شرح المذهب، ج ١، ص ٤٢٢ - ٤٢٣.

وقال المفيد: هما قَبْنا القدمين أمام ساقين ما بين المَفْصَل والمَشْط^١.

وقال ابن أبي عقيل: الكعبان ظَهَر القدم^٢.

وابن الجنيّد: الكَعْبُ هي ظهر القدم دون عظم الساق^٣؛ لاشتقاقه من قولهم: كَعَبَ إذا ارتفع، ومنه كعب ثدي الجارية إذا علا، قال:

قد كَعَبَ الثدي على نحرها في مشرق ذي صبح نائر^٤

قال العلامة اللعوي عميد الرؤساء^٥ في كتاب الكم:

هاتان المَقْدَتان في أسفل الساقين اللتان تُسَمَّيان كَعْبَيْن عند العامة، فهما عند العرب المصحاء وغيرهم جاهلتهم وإسلامتهم تُسَمَّيان المنخَتَيْن - بفتح الجيم والميم - والزهرُ هَتَيْن، بصمّ الرايين.

وأكثر في الشواهد على أن الكَعْب هو الناشز في سواء ظَهَر القدم أمام الساق حيث يقع معقد الشراك من العُل.

ولثبوت المسح المستلزم لذلك؛ لا متنازع خرق الإجماع، ولقوله تعالى: ﴿إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾^٦، ولو أراد الظبوسين^٧ لقال: إلى الكعاب

وللنقل السواتر عن أهل البيت^٨، كما رواه زرارة وبكير عن أبي جعفر^٩ وسألاه عن الكعبين؟ فقال: «هاتنا»، يعني المَفْصَل دون عظم الساق^{١٠}.

وعن مسر^{١١} عن أبي جعفر^{١٢}: أنه وصف الكَعْب في ظَهَر القدم^{١٣}.

١. المقنعة، ص ٤٤.

٢ و ٣ حكاية عن العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ١٢٦، المسألة ٧٨.

٤ ديوان الأُشْش، ص ١٨٩، وفيه: قد نهد الثدي على صدرها.

٥ هو وصي الدين أبو منصور هبة الله بن حماد الحلبي كنفوي المعروف بعميد الرؤساء، توفي في سنة ٦٠٩ أو ٦١٠ هـ، له كتاب الكمب المنقول قوله في بحث الوصوه والممُول عليه عندنا وعند العامة راجع أعيان الشيعة.

ج ١٠، ص ٢٦٢، ومعجم المؤلفين، ج ٤ ص ٥٤.

٦ المائدة (٥) ٦.

٧ الظبوسب حرفه الساق اليابس من قدم، وقيل هو ظاهر الساق لساق العرب، ج ١، ص ٥٧٢، «ظب».

٨ الكافي، ج ٣، ص ٢٥-٢٦، باب صفة الوضوء، ح ٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٧٦، ح ١٩١.

٩ في الكافي والاستبصار: «ميسرة».

١٠ الكافي، ج ٣، ص ٢٦-٢٧، باب صفة الوضوء، ح ١٧ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٧٥، ح ١٨٩، الاستبصار، ج ١، ص ٦٩، ح ٢١٠.

وعنه عليه السلام في وصف وضوء رسول الله ﷺ: ثم مسح رأسه وقدميه ثم وضع يده على ظهر القدم، وقال: «هذا هو الكعب» وأوماً بيده إلى أسفل العرقوب، وقال: «هذا هو الظنوب»^١.

تنبيه: تفرد الفاضل بأن الكعب هو المفصل بين الساق والقدم، وصبت عبارات الأصحاب كلها عليه، وجعله مدلول كلام الباقر عليه السلام، محتجاً برواية زرارة عن الباقر عليه السلام، المتضمنة لمسح ظهر القدمين^٢، وهو يعطي الاستيعاب، وبأنه أقرب إلى حدّ أهل اللغة^٣.

وجوابه: أنّ الظهر المطلق هنا يُحمل على المقيد؛ لأنّ استيعاب الظهر لم يقل به أحد منّا، وقد تقدّم^٤ قول الباقر عليه السلام: «هذا مسحت بشيء من رأسك أو بشيء من قدميك ما بين كعبك إلى أطراف الأصابع، فقد أجزأك» في رواية زرارة وأخيه بكير



وقال في المعبر:

لا يجب استيعاب الرجلين بالمسح، بل يكفي المسح من رؤوس الأصابع إلى الكعبين ولو بإصبع واحدة، وهو إجماع فقهاء أهل البيت عليهم السلام، ولأنّ الرجلين مطوقة على الرأس الذي يمسح به، فيعطيان حكمه^٥.

وقال في موضع آخر: تجزئ الأنملة^٦.

وقد تبع المفيد في ذلك؛ حيث قال: يُجزئه أن يمسح على كلّ واحدةٍ منهما برأس مُسبّحته من أصابعها إلى الكعبين^٧.

١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٥، ح ١٩٠

٢ الكافي، ج ٢، ص ٢٥، باب صفة الوضوء، ح ٤؛ الفقيه، ج ١، ص ٣٦-٣٧، ح ٧٤

٣ مختلف الشيعة، ج ١، ص ١٢٥-١٢٦، المسألة ٧٨

٤ في ص ٥٢.

٥ المستبر، ج ١، ص ١٥٠-١٥١

٦ المستبر، ج ١، ص ١٥٢

٧ المقنعة، ص ٤٨.

وأهل اللغة إن أراد^١ بهم العامة فهم مختلفون، وإن أراد به^٢ لغوية الخاصة فهم متفقون على ما ذكرناه حسب ما مر^٣، ولأنه إحداث قول ثالث مستلزم رفع ما أجمع عليه الأمة؛ لأن الخاصة على ما ذكر، والعامة على أن الكعبين ما نتأ عن يمين الرجل وشمالها، مع استيعاب الرجل ظهراً وبطناً، ومع إدخال الكعبين في الفشل كالمرفقين.

ومن أحسن ما ورد في ذلك ما ذكره أبو عمرو الزاهد في كتاب فائذ الجمهرة، قال: اختلف الناس في الكعب، فأخبرني أبو نصر عن الأصمعي، أنه الثاني في أسفل الساق عن يمين وشمال، وأخبرني سلمة عن الغراء، قال هو في مشط الرجل، وقال هكذا برجله، قال أبو العباس فهذا الذي يسميه الأصمعي الكعب هو عند العرب المشعم، قال وأخبرني سلمة عن الغراء عن الكماني، قال فقد محمد بن علي بن الحسين عليه السلام في مجلس كان له، وقال ها هنا الكعبان، قال فقالوا هكذا، فقال ليس هو هكذا ولكنه هكذا وأشار إلى مشط رجله، فقالوا له إن الناس يقولون هكذا، فقال لا، هذا قول الخاصة، وذلك قول العامة^٤.

نعم، لو قيل بوجوب إدخال الكعبين في المسح، إمّا ليقتل «إلى» بمعنى «مع» وإمّا لإدخال الغاية في المغيبا لعدم انفصال المحسوس، قرب ممّا قاله وإن لم يكن إتياء، إلّا أن ظاهر الأصحاب والأخبار بخلافه

ويؤيده النص على المسح على العليين من غير استبطان الشراك، كما تقدّم^٥، ورواه الأخوان عن اليافري عليه السلام قال: «ولا يدخل أصابعه تحت الشراك»^٦، وصرح في المعبر بعدم دخولهما؛ محتجاً برواية زرارة، المذكورة^٧.

١ أي العلامة العلي.

٢ هي «ث». «بهم» بدل «به».

٣ في ص ٦٥-٦٦.

٤ لم يثر عليه.

٥ في ص ٦٤.

٦ الكافي، ج ٣، ص ٢٥-٢٦، باب صفة الوضوء، ح ٥.

٧ المعبر، ج ١، ص ١٥٢ والرواية تقدّم في ص ٦٦، الهامش ٨.

ولك أن تقول: إن كان هذا تحديداً للمسح وجب إدخال الكفين فيه كالمرافق، وإن كان تحديداً للمسح فلا يجب البسوغ إلى الكعبين فضلاً عن دخولهما؛ لأنه لا يراد به الاستيعاب قطعاً، بل المراد به بيان 'محل المسح'.

وبالجملة، دخولهما أحوط

[للمسألة] الثانية: يجب المسح باليمنى، كما قلناه في الرأس، وأحكامه أحكامه. ولو غسل موضع المسح اختياراً بطل؛ لما سلف^١، ولو كان لتقية صح. ولو أراد التنظيف قدم غسل الرجلين على الوضوء، ولو غسلهما بعد الوضوء لجاسة مسح بعد ذلك، وكذا لو غسلهما لتطيق.

وفي خبر زرارة قال، قال: «إن بدا لك فمسلت فامسح بعده، ليكون آخر ذلك المفترض»^٢.

وقال المفيد: يجعل بين الفسل والمسح مهلة، ولا يتابع بينهما، ليفصل الوضوء من غيره^٣.

وهل يشترط جفاف الرجل من الماء؟ نعم ابن الجند وابن إدريس والمحقق على حواش المسح عليهما رطوبتين.

وبالغ ابن الجند، يجوز إدخال اليد في الماء والمسح فيه عند الضرورة^٤. قال ابن إدريس: لأنه ماسح بجماعاً، والطاهر من الآي والأخبار يتناولونه^٥. وقال المحقق: لأن يديه لا تنفك عن ماء الوضوء^٦.

١. كلمة «بيان» لم ترد في «ق».

٢. في ص ٥٦.

٣. الكافي، ج ٢، ص ٣١. باب مسح الرأس وقصد من، ج ١٨، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٦٥-٦٦، ح ١٨٦، و ص ٩٢، ح ٢٤٧، الاستبصار، ج ١، ص ٦٥، ح ١٩٢.

٤. المقنعة، ص ٤٨.

٥. السرائر، ج ١، ص ١٠٤؛ المختار، ج ١، ص ١٦٠؛ حكاية عن ابن الجند العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ١٣٧، المسألة ٨٦.

٦. حكاية عن العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ١٢٨، المسألة ٨٠.

٧. السرائر، ج ١، ص ١٠٤.

٨. المختار، ج ١، ص ١٦٠.

وأما ابن الجنيد فيمكن بناؤه على أصده من جوار الاستئناف.
 وقوى العاضل المنع؛ محتجاً بأنه مسح بماء حديد^١، وهو بإراء قول المحقق.
 وله أن يقول: الواجب في المسح مسّاه، والجري فيه غير معتبر، وهذا صادق
 مع هذا الماء الجديد؛ لأنه وإن قلّ فلا يقصر عن المسمّى
 نعم، لو غلب ماء المسح رطوبة الرجلين ارتفع الاشكال.
 وبالجملّة، ما ذكروه قوي، وما ذكره أحوط.
 الثالثة: هل ظهر القدم محلّ للمسح كالمقدّم في الرأس، بحيث لو وقع المسح
 على جزء منه يجرى كالرأس، ويكون التحديد لقدم الممسوح لا للمسح؟ يحتمل
 ذلك؛ تسوية بين المعطوف والمعطوف عليه، ولحديث الأخوين عن الباقر^٢
 ومنعه في المعتر بعد التردد، محتجاً بأنه لا بدّ من الإتيان بالعاية^٣.
 ولا ريب أنّه أحوط، وعليه عمل الأصحاب.
 الرابعة: هل يعزى النكس؟ المشهور نعم؛ لخبر حماد بن عثمان السالف^٤.
 وفي عبارة أخرى لعماد عن الصادق^٥: لا بأس بمسح القدمين معاً
 ومديراً^٥.
 وروى يونس عن رأى أبا الحسن^٦ يمسح ظهر قدميه من أعلى القدم
 إلى الكعب، ومن الكعب إلى أعلى القدم^٦.
 وزاد في الكافي ويقول: الأمر في مسح الرجلين موسّع، من شاء مسح مقبلاً،
 ومن شاء مسح مديراً^٧.

١. مختلف الشيعة، ج ١، ص ١٣٧، المسألة ٨٦.

٢. راجع الهامش ٦ ص ٥٥.

٣. المعتبر، ج ١، ص ١٥٢.

٤. في ص ٣٨، الهامش ٤.

٥. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٨٣، ح ٢١٧؛ الاستبصار، ج ١، ص ٥٧، ح ١٦٩.

٦. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٥٧-٥٨، ح ١٦٠، وص ٦٥، ح ١٨٣، وص ٨٣، ح ٢١٦؛ الاستبصار، ج ١، ص ٥٨، ح ١٧٠.

٧. الكافي، ج ٣، ص ٣٦، باب مسح الرأس والقدمين، ح ٧.

وهو إما من كلام الإمام أو من كلام الروي، وعلى التقديرين فظاهره أنه جمع بينهما عليه السلام، فيمكن أن يقال باستحبابه، ويكون إسباغاً للمسح كما يستحب إسباغ الفسل.

ويؤيده مرفوع أحمد بن محمد بن عيسى إلى أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام، في مسح القدمين ومسح الرأس، قال: «مسح الرأس واحدة من مقدم الرأس ومؤخره، ومسح القدمين ظاهرهما وباطنهما»^١.

ولصحيحة البرنطي عن الرضا عليه السلام، وسأله عن المسح على القدمين، فوضع كفه على الأصابع فمسحهما إلى الكعبين، فقلت: لو أن رجلاً قال بإصبعين من أصابعه هكذا إلى الكعبين كلها؟ قال: «لا، إلا بكفه»^٢، وأقل أحواله الاستحباب، إلا أن هذا لا دلالة فيه على تعاكس المسح.

ويؤيد عدم استحباب العكس فتوى الأصحاب بأنه لا تكرار في المسح، ولخلو الآية وأكثر الأخبار منه.

ويظهر من كلام ابن بابويه والمرقسي، أنه قطع إلى إدريس: أنه يجب الابتداء من رؤوس الأصابع إلى الكعبين^٣؛ جعلاً لـ «يس» على ما بها من الانتهاء، ولأن في وصف الباقر عليه السلام: مسح قدميه إلى الكعبين بفصل كفه^٤، ويلوح منه دخول الكعبين في المسح؛ لأنه لبيان غاية المسح هنا، وهو من جنس المصية، وكذا في خبر البرنطي عن الرضا عليه السلام^٥، ولأن الوضوء البياني من الرسول لم يكس فيه قطعاً، وإلا لما أجزأ خلافه، مع أنه مجرى بالإجماع.

وهذا القول أولى؛ لحصول اليقين بالخروج عن العهدة بفعله.

١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٨٢، ح ٢١٥؛ الاستبصار، ج ١، ص ٦٦، ح ١٨١

٢ الكافي، ج ٢، ص ٣٠، باب مسح الرأس والقدمين، ح ٦٦؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٩١، ح ١٢٤٣؛ الاستبصار، ج ١، ص ٦٢، ح ١٨٤

٣ حكاه عنهم العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ١٢٧، مسألة ٧٩؛ وراجع الانتصار، ص ١١٥، المسألة ١١٦ والسرائر، ج ١، ص ٩٩

٤ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٥٦، ح ١٥٨؛ الاستبصار، ج ١، ص ٥٧، ح ١٦٨

٥ راجع الهامش ٢

الخامسة. هل تجب البدأة بالمسنى من الرخلين؟ المشهور العدم؛ لإطلاق الآية والأخبار.

وظاهر ابني بابويه وابن أبي عقيل وحويه^١، وبه أفتى ابن الجنيد وسأرا^٢؛ عملاً بالوضوء البياني، وأخذاً بالاحتياط.

وهي كلام بعضهم: يجوز مسحهما معاً لا تقديم اليسرى.

والعمل بالترتيب أحوط

السادسة: إذا قُطِعَ بعض القدم مسح على ما بقي، ولو أوعب موضع المسح سقط؛ لامتناع التكليف بالمحال

ولم تقف على نص في مسح موضع ينقطع كما جاء في اليدين^٣، غير أن الصدوق لقاروى عن الكاظم عليه السلام غَسَلَ الْأَفْطَحَ عَضْدَهُ، قَالَ. وكذلك روي في أقطع الرجلين^٤ والقول في مسح الرجل الرائدة كما قساء في اليد بحسب الأصالة والريادة ولو كانت تحت الكعب، فالأقرب المسح عليهما؛ للعموم.

ويمكن الاحتراء بالباقة منهما، فإن استويا بخير، لأن المسح لا يجب فيه الاستيعاب طولاً وعرضاً

السابعة. لا يجوز المسح على حائر من خُفَّ وغيره، إلا لضروره أو تقيته إجماعاً مثلاً - قال ابن الجبيل: روى يحيى بن الحسين: أَنَّ آلَ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام أَجْمَعِينَ أَجْمَعُوا عَلَى ذَلِكَ، وَقَالَ بِهِ خَلْقٌ كَثِيرٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ - لعدم مسنى الرجل فيه، وإفادة «الباء» الإلصاق، ولعمدة على الوجه واليدين في عدم إجزاء غَسَلَ الحائل، ولأنَّ الوضوء البياني الذي حكم فيه النبي صلى الله عليه وآله بأنه لا تُقبل الصلاة إلا به^٥

١. حكاه عنهم العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ١٢٠، المسألة ٨١؛ وراجع الفقيه، ج ١، ص ٤٥، ديل الحديث ٨٨.

٢. المراسم، ص ٢٨؛ وحكاه عنهما العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ١٢٠، المسألة ٨١.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٢٩، باب مسح الرأس والقدمين، ج ٩، وانظر الهامش التالي.

٤. الفقيه، ج ١، ص ٤٨ - ٤٩، ذيل الحديث ٩٩.

٥. وراجع الهامش ٢ من ص ٣٨.

لم يمسح فيه على الخُفَّين إجماعاً.

قال الفاضل: والعجب تسويغهم المسح على الخُفَّين لرفع الحدث عن الرجلين، ومنعه عن البشارة^١.

واشتهر ذلك من قول عليّ عليه السلام ومناظرته، كما في صحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «جمع عُمر أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وفيهم عليّ عليه السلام، فقال: ما تقولون في المسح على الخُفَّين؟ فقام المغيرة ابن شعبه، فقال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله يمسح على الخُفَّين، فقال عليّ عليه السلام: أقبل المائدة أو بعدها؟ فقال: لا أدري، فقال عليّ عليه السلام: سبق الكتاب الخُفَّين، إنما أنزلت المائدة قبل أن يقبض بشهرين أو ثلاثة»^٢.

وسمع أبا مسعود البدر يروي ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله فقال: «أقبل المائدة أو بعده؟» فسكت أبو مسعود^٣.

وعن عليّ عليه السلام: «ما أبالي أمسح على خُفَّين، أو على ظهر عَثر بالفلاة»^٤، بالياء المشناة تحت بعد العين المهملة وقبل الراء.

ومثله عن أبي هريرة^٥ وعن عائشة^٦ أصلها: «أشدّ الناس حسرةً يوم القيامة من رأى وضوءه على جلد غيره»^٧.

وعنها: لأن تقطع رجلاي بالمواسي أحب إليّ من أن أمسح على الخُفَّين^٨، وإنكار هؤلاء يدلّ على عدم فعل النبي صلى الله عليه وآله إياه، ورواية سعد وغيره: أن النبي صلى الله عليه وآله

١. تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ١٧٤، ديل المسألة ٥٣

٢. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٦١، ح ١٠٩١

٣. أخرجه العلامة في تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ١٧٢-١٧٣، المسألة ٥٣

٤. أخرجه المحقق في المعتمد، ج ١، ص ١٥٣

٥. كما في المعتمد، ج ١، ص ١٥٣؛ وراجع المصنف، ابن أبي شيبة، ج ١، ص ٢١٣-٢١٤، ح ٩.

٦. كما في المعتمد، ج ١، ص ١٥٣؛ وراجع الفقيه، ج ١، ص ٤٨، ح ٩٧

٧. الفقيه، ج ١، ص ٤٨، ح ٩٦

٨. وردّ صه في المعتمد، ج ١، ص ١٥٣؛ وجمعه في المصنف، عبدالرزاق، ج ١، ص ٢٢١، ح ٨٦٠

مسح على الخُفَّين^١ معارضة بما تلوناه، ولترجيح معنا؛ لشهادة الكتاب^٢ به، وإمكان حملها على الضرورة - كالبرد الشديد، والعدو العُريق - أو على أنه كان ثم نسخ؛ لما روي عن عليٍّ عليه السلام أنه قال: «نسخ الكتاب المسح على الخُفَّين»^٣، ومناظراته تدلّ على أنه كان مشروعاً ثم نسخ، وهذا جواب حسن حاسم للشبهة. وأما الروايات عن أهل البيت عليه السلام فكثيرة

منها: ما رواه رَقِبة بن مَضَلَّة، قال: دخلتُ على أبي جعفر عليه السلام، فسألته عن أشياء، فقال: «إني أراك متّناً يعني في مسجد العراق»، فقلت: نعم، فقال: «متّناً أنت؟» فقلت: ابن أعمّ لصمصعة، فدلّ: «مرحاً بك يا ابن عمّ صمصعة»، فقلت له: ما تقول في المسح على الخُفَّين؟ فقال: «كان عثمان^٤ يراه ثلاثاً للمسافر، ويوماً وليلاً للمقيم، وكان أسي لا يراه في سفر ولا حضر»، فلما خرجتُ من عنده فقمّتُ على عتبة الباب، فقال لي: «أقبل يا ابن عمّ صمصعة»، فأقبلت عليه، فقال لي: «القوم كانوا يقولون برأيهم فيخطئون ويصيبون وكان أبي لا يقول برأيه»^٥.

وهذا تصرّح منه عليه السلام بعدم النصّ في المسح على الخُفَّين، وإنما هو رأي رأوه. وعن محمد بن مسلم عن أحدهما أنه سئل عن المسح على الخُفَّين وعلى العمامة، فقال: «لا تمسح عليهما»^٦.

وعن أبي الورد، قلت لأبي جعفر عليه السلام: إنّنا ظبيان حدثني أنه رأى عليّاً عليه السلام أراق الماء ثم مسح على الخُفَّين، فقال: «كذب أبو ظبيان، أما بلعك قول عليٍّ عليه السلام فيكم:

١ صحيح البخاري، ج ١، ص ٨٤ - ٨٥ ح ١٩٩ - ١ ص صحيح مسلم، ج ١، ص ٢٢٧ - ٢٣٠ ح ٧٢/٢٧٢ - ٨٠/٢٧٤؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٣٨ ح ١٥ و ١٥١ سنن الكبرى للبيهقي، ج ١، ص ٤ - ٥ ح ١٢٧٤ و ١٢٧٧ و ١٢٧٩ - ١٢٨٦؛ مستدرك أحمد، ج ١، ص ٢٧ ح ٨٩

٢ المائدة (٥) ٦

٣ أورده المحقق في المعتمد ج ١، ص ١٥٣

٤ في المصدر «عمر» بدل «عثمان».

٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٦١ ح ١٠٨٩.

٦ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٦١ ح ١٠٩٠.

سبق الكتاب الخُفَيْن»، فقلت: فهل فيهما رخصة؟ فقال: «لا، إلّا من عذرٍ أو تقيّة^١ أو ثلج تخاف على رجليك^٢».

تنبيهات:

الأول: قال المرتضى رحمته الله في الناصرية:

مَنْ مسح على الخُفَيْن مقلّداً أو مجتهداً ثمّ وقف على خطئه أعاد الصلاة؛ لأنّه ما أذى الفرض^٣.

ويشكل بحسن زرارة وبكير والفصيل ومحمد بن مسلم ويريد المعجلي عن الباقر والصادق عليهما السلام، قالوا: في الرجل يكون في بعض هذه الأهواء العَرُورِيَّة والمُرْجِنَّة والعُشَانِيَّة والقَدْرِيَّة، ثمّ يتوب ويعرف هذا الأمر ويحسن رأيه، أيعيد كلّ صلاة صلاها أو صوم أو صدقة أو حجّ، أو ليس عليه إعادة شيءٍ من ذلك؟ قال: «ليس عليه إعادة شيءٍ من ذلك غير الزكاة لا بدّ أن يؤدّيها؛ لأنّه وضع الزكاة في غير موضعها، إنّما موضعها أهل الولاية»^٤.

قال في المعتمد اتفقوا على أنّه لا يعيد شيئاً من عباداته التي فعلها سوى الزكاة^٥. والرواية عامة للماسح على الخُفَيْن، سواء كان مجتهداً أو مقلّداً.

الثاني: قد مرّ^٦ جواز المسح على العربي وإن لم يدخل يده تحت الشراك. قال ابن الجنيّد في النعال:

وما كان منها غير مانع لوصول الراحة والأصابع أو بعضها إلى مماسة القدمين فلا بأس بالمسح عليهما.

١. في المصدرين: «إلّا من عذرٍ أو تقيّة» بدل «إلّا من عذرٍ أو تقيّة».

٢. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٦٢، ح ١٠٩٢، الاستبصار، ج ١، ص ٣٦، ح ٢٣٦.

٣. المسائل الناصريّة، ص ١٣٢، ذيل المسألة ٣٤.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٥٤٥، باب الزكاة لا تطلى غير أهل الولاية، ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٥٤، ح ١٤٣.

٥. المعتمد، ج ٢، ص ٧٦٦.

٦. في ص ٦٤.

- قال: - وقد روي المسح عليهما عن أمير المؤمنين عليه السلام^١ والياقر^٢ والصادق عليه السلام^٣، وأن رسول الله عليه السلام توصاً ومسح على نعليه، فقال له المعيرة: أنسيث يا رسول الله؟ قال: «بل أنت نسيث، هكذا أمرني ربي»^٤.

- قال - وروى الطبري والساجي وغيرهما أن رسول الله عليه السلام مسح عليهما، عن أمير المؤمنين عليه السلام وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وأوس بن أوس^٥، وروي عن أبي ظبيان وريد بن يحيى أن أمير المؤمنين عليه السلام توصاً ومسح عليهما^٦.

فرع ظاهر كلام ابن الجنيد عدم اختصاص ذلك بالعربي، فيجوز على كل ما لا يمنع، فحينئذ يجوز في السير المركب على الخشب إذا كان في عرض الشراك قريباً.

وتوقف فيه في التذكرة، قال وكذا لو ربط رجليه بغير الحاجة، بل عبثاً^٧. قلت: أما السير للحاجة فهو مدحوق بالجنائر، وأما العت فإن منع فبالأقرب الفساد إن أوجبا المسح إلى الكعبين - وهو الأقرب كما مر^٨ - لأنه قد تخلف شيء خارج عن النص.

الثالث قال الصدوقان: عن العالم عليه السلام «ثلاثة لا أنقي فيهن أحداً شرب المسكر، والمسح على الخفين، ومتعة الحج»^٩.

وهو في الكافي والشهيد بسند صحيح عن زرارة، قال: قلت له: أ في مسح

١ الفقيه، ج ١، ص ٤٣، ح ٨٦: تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٦٤ - ٦٥، ح ١٨٢.

٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٩٠، ح ٢٢٧: الاستبصار، ج ١، ص ٦١، ح ١٨٢.

٣ الفقيه، ج ١، ص ٣٧، ح ٧٥.

٤ الظاهر «أوس بن أبي أوس».

٥ لم نثر على رواية الطبري والساجي وأبي ظبيان وريد بن يحيى.

٦ تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ١٧٢، الفرع «ر» من المسألة ٥٢.

٧ في ص ٧٦.

٨ الفقيه، ج ١، ص ٤٨، ح ٩٥.

الخُفَّينِ تَقِيَّةً؟ فقال: ثلاث لا أَتَقِي فِيهِنَّ أَحَدًا: شرب المسكر، ومسح الخُفَّينِ، ومتعة الحج^١.

وتأوله زرارة رضي الله عنه بنسبته إلى نفسه [قال:] وم يقل: الواجب عليكم أن لا تَتَقُّوا فِيهِنَّ أَحَدًا^٢.

وتأوله الشيخ بالتقية، لأجل مشقة يسيرة لا تبلغ إلى الخوف على النفس أو المال^٣؛ لما مرَّ^٤ من جواز ذلك للتقية.

قلت: ويمكن أن يقال: إنَّ هذه الثلاث لا يقع الإنكار فيها من العامة غالباً؛ لأنَّهم لا ينكرون متعة الحج، وأكثرهم يُحرِّم المسكر، ومن خلع خُفَّهُ وغسل رِجْلَيْهِ فلا إنكار عليه، والفعل أولى منه عند انحصار لحال فيهما، وعلى هذا يكون نسبته إلى غيره كنسبته إلى نفسه في أنَّه لا يشغى التقية فيه، وإذا قدَّر خوف ضرر نادر جازت التقية.

الرابع المختص بالمسح على الخُفَّينِ عَيْنًا هو الضرورة والتقية، فيدوم بدوامهما، ولا يستقذر بما قدَّروه، فإذا رأت الضرورة ولم يحدث، فهل يعبد لصلاة أخرى؟ قطع به في المختبر^٥، وفرضه في التذكرة؛ لزوال المشروط بروال شرطه^٦.

والأقرب بقاء الطهارة؛ لأنَّها طهارة شرعية، ولم يثبت كون هذا ناقضاً، والمشروط إنَّما هو فعل الطهارة لا بقاء حكمها، وأحدهما غير الآخر.

الخامس: لا فرق عندنا مع الضرورة بين كون الخُفَّ بشرج أو غيره، ولا بين الجورب والخُفَّ، ولا بين الجورب المُثَقَّل وغيره، ولا بين الجُرموق فوق الخُفَّ

١ الكافي، ج ٣، ص ٣٢، باب مسح الخُفَّ، ج ٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٦٢، ح ١٠٩٣.

٢ كما في الكافي، ج ٣، ص ٣٢، باب مسح الخُفَّ، دليل الحديث ٢.

٣ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٦٢، دليل الحديث ١٠٩٣.

٤ في ص ٧٢.

٥ المختبر، ج ١، ص ١٥٤.

٦ تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ١٧٤، الفرع «ب» من المسألة ٥٢.

وغيره، ولا بين اللبس على طهارة أو حدث، ولا بين كونه ساتراً قوياً حلالاً أو لا، إلى غير ذلك مما فرّعه.

الواجب السادس. الترتيب

عند علمائنا؛ لأنه تعالى عَيَّا الْغُسْلَ بِالْمَرِاقِ، والمسح بالكعبين، وهو يعطي الترتيب.

ولأنَّ «الفاء» في «فَاغْسِلُوا»^١ تفيد لترتيب قطعاً بين إرادة القيام وبين غُسل الوجه، فتجب البدأة بغسل الوجه؛ قصيدة للفاء، وكلٌّ مَنْ قال بوجوب البدأة به قال بالترتيب بين باقي الأعضاء.

وما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يقبل الله صلاة امرئ حتى يضع الطهور مواضعه فيقل وجهه، ثم يغسل يديه، ثم يمسح رأسه، ثم رجليه»^٢.

ولعموم قول النبي ﷺ «ابدءوا بما بدأ الله ثم»^٣

ولأنَّ الوضوء البياني وقع مرتباً، ولأنَّ «الواو» للترتيب عند الفراء وتغلب ومطرب والرعي^٤، ونقله في التهذيب عن أبي عبيد القاسم بن سلام^٥.

ولرواية زرارة عن الباقر ﷺ «تابع كما قال الله تعالى، ابدأ بالوجه، ثم باليدين، ثم امسح الرأس والرجلين، ولا تُقدِّم شيئاً بين يدي شيء، ابدأ بما بدأ الله به، فإن غسلت الذراع قبل الوجه فابدأ بالوجه ثم أعد على الذراع، وإن مسحت الرجلين قبل الرأس فامسح على الرأس ثم أعد على الرجلين»^٦.

١ المائدة (٥) ٦

٢ أورده الراعي في العزيز شرح الوجيز، ج ١، ص ١١٧

٣ سنن النسائي، ج ٥، ص ٢٤٣، ح ٢٩٥٩؛ سنن الدارقطني، ج ٢، ص ٤٩٧-٤٩٨، ح ١٧٩/٢٥٤٣؛ السنن

الكبرى، البيهقي، ج ١، ص ١٣٧، ح ٤١٠؛ مستد أحمد، ج ٤، ص ٣٨٩، ح ١٤٨٢٦.

٤ كما في معني اللبيب، ج ١، ص ٤٦٤

٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٩٥

٦ الكافي، ج ٢، ص ٣٤، باب الشك في الوضوء و... ح ١٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٩٧، ح ٢٥١؛ الاستبصار،

ج ١، ص ٧٣، ح ٢٢٢

وفي هذه الرواية دلالة من عذّة أوجّه على الترتيب، إلا أنّه لم يُبيّن فيها وجوب تقديم غسل اليمنى على اليسرى، لاستفادته من الوضوء البياني ومن أخبار آخر:

كرواية منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام في البادئ بالشمال قبل اليمن: «يغسل اليمنى ويعيد الشمال»^١.

وكبيان الباقر عليه السلام وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله - ثم غمس كفّه فغسل يده اليمنى، ثم غمس يده فغسل اليسرى^٢.

وأما رواية عليّ بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام فيمن نسي غسل يساره: «يغسل يساره وحدها، ولا يعيد وضوء شيء غيرها»^٣ فالمراد بالوحدة من بين المفسولات، وينفي الإعادة لما سبق عليها؛ توفيقاً بينها وبين غيرها، كرواية زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام: «وإن نسي شيئاً من الوضوء المفروض فعليه أن يبدأ بما نسي، ويعيد ما بقي لتمام الوضوء»^٤.

ولمطابقة تأويلها رواية الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: «وإن كان إنما نسي شماله فليغسل الشمال، ولا يعيد على ما كان وضوءه»^٥.

وما رواه العامة عن عليّ عليه السلام وابن مسعود: «ما أبالي بأيّ أعضائي بدأت»^٦ معارض بما رووه عن عليّ عليه السلام أنّه سُئل، فقيل: أحدنا يستعجل فيغسل شيئاً قبل

١. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٩٧، ح ٢٥٣؛ الاستبصار، ج ١، ص ٧٣، ح ٢٢٥.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٢٥-٢٦، باب صفة الوضوء، ح ٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٥٦، ح ١٥٨؛ الاستبصار، ج ١، ص ٥٧، ح ١٦٨.

٣. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٩٨، ح ٢٥٧؛ الاستبصار، ج ١، ص ٧٣-٧٤، ح ٢٢٦.

٤. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٨٩، ح ٢٢٥، وص ٩٩-١٠٠، ح ٢٦٠؛ الاستبصار، ج ١، ص ٧٤، ح ٢٢٩.

٥. الكافي، ج ٣، ص ٣٤، باب الشك في الوضوء، ح ٤؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٩٩، ح ٢٥٩؛ الاستبصار، ج ١، ص ٧٤، ح ٢٢٨.

٦. سنن الدارقطني، ج ١، ص ٢٢٦، ح ٤/٢٨٨؛ السنن الكبرى، البيهقي، ج ١، ص ١٤٠، فبيل الحديث ٤٠٦؛

المعني المطبوع مع الشرح الكبير، ج ١، ص ١٥٦، المسألة ١٧٢؛ التشرح الكبير المطبوع مع المعني، ج ١،

شيء؟ فقال: «لا، حتى يكون كما أمر الله تعالى»^١

مسائل ثلاث:

الأولى: اختلف الأصحاب في وجوب ترتيب بين الرجلين.
هابن الجنيد وابن أبي عقيل وسنار عنه^٢، للاحتياط، والوضوء البياني.
والأكثر لا؛ للأصل، ولقوله تعالى: «وَرَجُلُكُمْ»^٣، مع عدم قيام مناف له كما قام
في اليدين.

قال ابن إدريس في الفتاوى، لا أطر أحداً منا يخالف في ذلك^٤، نعم، هو
مستحب؛ لقول النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ اسِيَامَ»^٥، وعليه قول الصدوقين^٦
الثانية لا يكفي في الترتيب عدم تقدم المؤخر، بل يعتبر تقديم المقدم؛ إذ هو
المفهوم منه، وللأخبار، فلو غسل الأعضاء معاً بطل؛ لفقد المعنى الثاني وإن وُجد
الأول، فحينئذٍ يحصل الوجه، فإن أعاد الغسل لم يفسد، فإن أعاده فالمسرى
ويمسح بمائها.

ولو ارتس ناوياً صح الوجه، فإن أخرج الدين مرتباً صحته، ولو أخرجهما معاً
فاليمينى إذا قصد بالإخراج الغسل.

ولو كان في جارٍ وتعافيت الجريات ناوياً، صحّت الأعضاء الثلاثة.
والأقرب أن هذه النية كافية في الواقف أيضاً، لحصول مستى الغسل مع الترتيب
الحكمي، ويمسح بماء الأولى.

ولو غسل عضواً قبل الوجه لم يعتد به، فإذا غسل الوجه صح

١. المضي المطبوع مع الشرح الكبير، ج ١ ص ١٥٧، المسألة ١٢٧، الشرح الكبير المطبوع مع المضي، ج ١، ص ١٤٩.

٢. التراسم، ص ١٢٨ وحكاة عنهم العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ١٣٠، المسألة ٨١.
٣. المائدة (٥) ٦

٤. لم يشر عليه في السرائر ولا على من حكاه عنه قبل الشهيد.

٥. أورده المحقق في المعتبر، ج ١، ص ١٥٦.

٦. النقيه، ج ١، ص ٤٥، دليل الحديث ١٨٨ وحكاة عنهم العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ١٣٠، المسألة ٨١.

ولو نكس مراراً ترتب الوضوء مهما أمكن، وصحَّ إن نوى عنده، أو كان قد تقدّمت النية في موضع استحباب التقدّم.

والأقرب أنه لا يضرّ عزوبها بَعْدُ؛ لتحقيق الاستثال، فيخرج عن العهدة. ويحتمل الإعادة مع العزوب؛ لوجود الفصل بأجنبي، بخلاف ما إذا أتى بأفعال الوضوء مرتبةً.

الثالثة: الترتيب ركن في الوضوء، فيبطل بتركه ولو نسياناً؛ لعدم الإتيان بالجزء الصوري، وتحقيق الماهية موقوف عليه، فلا يُعدّ ممثلاً.

وإنما يتحقق البطلان إذا لم يستدرك في محله، فلو راعاه بَعْدُ صحَّ ما دام البلل، ولو كان عمداً فكذلك، إلا أنه يأنم هنا.

وجاهل الحكم غير معذور وإن استند إلى شبهة؛ لأنه معاطب بالعلم. نعم، لا يعيد ذو الشبهة ما صلّاه بهذا الوضوء؛ للخير المتقدّم^١ في عدم إعادة ما عدا الركاة.

(١٠٠)

الواجب السابع الموالاة

إجماعاً. وقد حكى المتأخرون فيها خلافاً بين المتابعة ومراعاة الجفاف، وعند التأمل يمكن حمل كلام الأكثر على اعتبار الجفاف، فلتورد عباراتهم هنا تحصيلاً للمراد، ونفيًا للشبهة.

قال علي بن بابويه:

وتابع بينه كما قال الله عز وجل، بدأ بالوجه، ثم باليدين، ثم امسح بالرأس والقدمين، فإن فرغت من بعض وضوئك، فانقطع بك الماء من قبل أن تُتِمّه وأوتيت بالماء، فأنتم وضوئك إذا كان ما غسلته رطباً، وإن كان قد جفّ فأعد الوضوء، وإن جفّ بعض وضوئك قبل أن تُتِمّ الوضوء من غير أن ينقطع عنك الماء فأغسل ما بقي، جفّ وضوئك أو لم يجف^٢

ولعلّه عوّل على ما رواه حريز عن أبي عبد الله عليه السلام - كما أسنده ولّده في كتاب مدينة العلم^١، وفي التهذيب وقفه على حرير - قال، قلت إن جفّ الأول من الوضوء قبل أن أغسل الذي بيده؟ قال: «إذا حفّ أو لم يجفّ فاغسل ما بقي»^٢.

وحملته في التهذيب على جفاهه بالريح الشديد، أو الخَرّ العظيم، أو على التقيّة^٣. قلت: التقيّة هنا أنسب؛ لأنّ في تمام الحديث، قلت وكذلك غسل الجنابة؟ قال: «هو بتلك المنزلة، وابدأ بالرأس، ثمّ أفيض على سائر جسدك»، قلت: فإن كان بعض يوم؟ قال: «نعم»^٤، وظاهر هذه المساواة بين الوضوء والغسل، فكما أنّ الغسل لا يعتبر فيه الريح الشديدة والخَرّ كذلك الوضوء وهي من لا يحصره العقبة^٥ انصرف على حكاية كلام والده، وطاهره اعتقاده وهذا فيه تصريح بأنّ المتابعة الترتيب، وأنّ الموالاة ما أتى بعدها، وفي المنع ذكر ذلك، ولم يذكر المتابعة^٦. وقال المعيد:

ولا يحور التمريق بين الوضوء، فيغسل وجهه ثمّ يصبر هبةً ثمّ يغسل يده، بل يتابع ذلك ويصل غسل يده بغسل وجهه، ومسح رأسه بغسل يديه، ومسح رجليه بمسح رأسه، ولا يجعل بين ذلك مهلة إلا لضرورة^٧. ثمّ اعتبر الجفاف عند الضرورة^٨.

واحتجّ له في التهذيب بخبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إذا توضأت

١. كتاب «مدينة العلم» فقد، ولم يصل إلينا.

٢. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٨٨، ح ٢٣٢؛ الاستبصار ج ١، ص ٧٢، ح ٢٢٢.

٣. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٨٨، ديل الحديث ٢٣٢ وليس فيه العمل على التقيّة؛ بل هو في الاستبصار، ج ١، ص ٧٢، ديل الحديث ٢٢٢.

٤. راجع الهامش ٢.

٥. راجع الهامش ٢ ص ٨١.

٦. المقص، ص ١٦-١٧ وقال في ص ١٩ ولا تبغض الوضوء وتابع بيده كما أمر الله

٧. المقص، ص ٤٧.

بعض وضوءك عرضت لك حاجة حتى يبس وضوءك فأعد، فإنَّ الوضوء لا يقتص^١.

وبخير معاوية بن عمار، قلت لأبي عبد الله عليه السلام ربما توضأت فتفد الماء، فدعوت بالجارية فأبطأت عليَّ بالماء فيجف وضوئي؟ قال: «أعد»^٢.

وليس في هذين الخبرين تصريح بوجوب المتابعة. وقال الحنفى: والوضوء على الولا، أى قوله: ومن فرَّق وضوءه حتى يبس أعاده.

وهو أيضاً ظاهر في أنَّ الولا مراعاة العفاف وقال المرتضى عليه السلام في الناصرية:

الموالة عندنا واجبه بين الوضوء، ولا يجوز التفريق، ومن فرَّق بين الوضوء بمقدار ما يجف (معه)^٣ غسل المصوب حتى انتهى إليه وقطع الموالة منه هي الهواء المعتدل وجب عليه إعادة الوضوء^٤.

وقال في المصباح - حسب ما نقله عنه في المعتبر^٥ - هي أن يباع بين غسل الأعضاء، ولا يفرق إلا لعذر، وبمئة يحوي من كلامه في الناصرية.

وهو أيضاً غير صريح في المطلوب! لانصباب قوله: ومن فرَّق، إلى آخره، على تفسير الموالة، فكأنها المرادة بعدم لتفريق وقال تلميذه سلاز:

والموالة واجبة، وهي أن يغسل يدين والوجه رطب، ويمسح الرأس والرجلين واليدين رطبان في الزمان ولهواء معتدل^٦ وهو تصريح بمراعاة الجفاف.

١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٨٧، ح ٢٢٠، وص ٩٨، ح ٢٥٥

٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٨٧-٨٨، ح ٢٣١، وص ٩٨، ح ٢٥٦

٣ يدل ما بين المعقوفين في النسخ الحفظية والهجيرية «مع» والمثبت كما في المصدر.

٤ المسائل الناصرية، ص ١٢٦، المسألة ٣٣

٥ المعتبر، ج ١، ص ١٥٧

٦ المرئسم، ص ٣٨

وابن الحنيد اعتبر الجفاف، واشترط بقاء البدل على جميع الأعضاء، إلا لضرورة فلا يضر الجفاف

وقال الشيخ في النهاية:

والموالة أيضاً واجبة في الطهارة، ولا يجوز تبقيها إلا لعدم، فإن بقى لعدم أو انقطاع الماء جار، إلا أنه يعتبر ذلك بجفاف ما وصله من الأعضاء، فإن كان قد جف وحسب استئناف الوضوء، وإن لم يكن قد جف بسبب عليه^١.

ثم قال في غسل الرجلين: ولا يجعل غسلهما بين أعضاء الطهارة^٢
وقال في المبسوط:

والموالة واجبة في الوضوء، وهي أن يتابع بين الأعضاء مع الاختيار، فإن حالف لم يجزئه، وإن انقطع عنه الماء انتظره، فإذا وصل إليه وكان ما غسله عليه ندوة بسبب عليه، وإن لم يبق فيه ندوة مع اعتدال الهواء أعاد الوضوء من أوله^٣

وقال في الخلاف

عندنا أن الموالة واجبة، وهي أن يتابع بين أعضاء الطهارة، ولا يفرق بينهما إلا لعدم بانقطاع الماء، ثم يمر إذا وصل إليه الماء، فإن جفب أعضاء طهارته أعاد الوضوء، وإن بقي في يده ندوة يني عليه^٤.

وفي التهذيب أصح للمتابعة

باقتضاء الأمر العور، فيجب فعل الوضوء عقيب توجه الأمر إليه، وكذلك جميع الأعضاء الأربعة؛ لأنه إذا غسل وجهه فهو مأثور بعد ذلك بغسل اليدين، فلا يجوز له تأخير^٥.

وكلام الشيخين ظاهر في وجوب المتابعة، وظاهر المبسوط عدم الإجزاء بالمخالفة، ففيه وفاء بحق الواجب، إلا أنه في الجمل^٦ وافق الأصحاب في اعتبار

١. النهاية، ص ١٥.

٢. النهاية، ص ١٦.

٣. المبسوط، ج ١، ص ٢٣.

٤. الخلاف، ج ١، ص ٩٢-٩٤، المسألة ٤١.

٥. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٨٧، ذيل الحديث ٢٢٩.

٦. الجمل والعقود، ص ١٠٩، الرسائل العشر، ص ١٥٩.

الجفاف، فأنحصرت المتابعة في المفيد^١، ولو حُمل قوله: «لا يجوز» على الكراهية انعقد الإجماع.

وقال ابن البراج^٢ في المذهب:

والترتيب والموالة يجبان في الوضوء، فإن توضأ على خلاف الترتيب المتقدم ذكره لم يكن مجزئاً، وإن ترك الموالة حتى يجف الوضوء المتقدم لم يجزئه أيضاً. اللهم إلا أن يكون الحرّ شديداً أو الريح يجفّ منهما العضو المتقدم بينه وبين طهارة العضو الثاني من غير إهمال لذلك، فإنه يكون مجزئاً^٣ وفي الكامل^٤:

والموالة، وهي مابعد بعض الأعضاء ببعض، فلا يؤخر المؤخر عما يتقدم بمقدار ما يجفّ المتقدم في الزمان للمعتدل. وهاتان عبارتان ظاهرتان في مراعاة العناف. وقال أبو الصلاح:

والموالة، وهي أن تصل توصفة الأعضاء ببعضها ببعض، فإن جعل بينها مهلة حتى جفّ الأول بطل الوضوء^٥

وليس فيه تصريح بوجوب المتابعة، بل ظاهرة^٦ اعتبار الجفاف وقال السيد ابن زهرة^٧:

الموالة، وهي أن لا يؤخر بعض الأعضاء عن بعض بمقدار ما يجفّ ما تقدم في الهواء المعتدل^٨

وقال ابن حمزة:

والموالة، وهي أن يوالي بين غسل الأعضاء، ولا يؤخر [بعضها]^٩ عن بعض بمقدار ما يجفّ ما تقدم^{١٠}.

١ المذهب، ج ١، ص ٤٥

٢ كتاب «الكامل» مفقود.

٣ الكافي في الفقه، ص ١٣٣.

٤ غيبة النزوع، ج ١، ص ٥٩

٥ بدل ما بين المقومين في النسخ الخطية والحجيرية «بعضه». والمثبت كما في المصدر.

٦ الوسيلة، ص ٥٠.

وهو ظاهر في مراعاة الجفاف.

وقال الكيذري في سياق الواجب وأن لا يؤخر غسل عضو عن عضو إلى أن يجف ما تقدم مع اعتدال الهواء^١.

وقال ابن إدريس:

والموالة واجبه في الصغرى فحسب، وحديثها المعتبر عندنا على الصحيح من أقوال أصحابنا المحضين هو أن لا يجف غسل العضو المتقدم في الهواء المعتدل، ولا يجوز التمريق بين الوضوء، بمقدار ما يجف غسل العضو الذي انتهى إليه، وقطع الموالة منه في الهواء المعتدل، وبعض أصحابنا يذهب إلى أن اعتبار الجفاف عند الضرورة، ونقطاع الماء وغيره من الأعذار^٢.

وفيه تصريح باعتبار الجفاف، ومصير إلى ما قاله السيد من اعتبار جفاف العضو السابق على ما يتدلى منه، ولا يكفيه بقاء البلل على غيره في ظاهر كلامهما.

وقال الشيخ نجيب الدين ابن سعيد في الجامع:

والمسألة بين أعضاء الظهارين قبل تزييل جف ما سبق استأنف الوضوء، وإن لم يجف بني عليه^٣.

وليس فيه تصريح بأحدهما.

وأما الفاضلان فتبعوا الشيخ المعيد في كتبهما، واحتجوا بحجته، وبأن الوضوء البياني وقع متابعاً لتفسيراً للأمر الإجمالي، فتجب المتابعة كوجوب المفسر^٤.

وفي المختلف^٥ احتج بخبر الحلبي عن الصادق عليه السلام: «أتبع وضوءك بعضه بعضاً»^٦. والمختار المراعاة، والأخبار لا تدل على أكثر منها.

١. إصباح الشيعة، ص ٢٩ - ٣٠.

٢. السرائر، ج ١، ص ١٠١.

٣. الجامع للشرائع، ص ٣٦.

٤. المختبر، ج ١، ص ١٥٦، مختلف الشيعة، ج ١، ص ١٣٣ - ١٣٥، المسألة ٨٢.

٥. مختلف الشيعة، ج ١، ص ١٣٤ - ١٣٥، للمسألة ٨٢.

٦. الكافي، ج ٢، ص ٣٤، باب الشك في الوضوء و ٤ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٩٩، ح ٢٥٩، الاستبصار،

ج ١، ص ٧٤، ح ٢٢٨.

والجواب عن تمسك الشيخ: بأنَّ الفورية لا ينافيها هذا القدر من التأخير، خصوصاً مع كونه مبيّناً في الأخبار بالجفاف

ومتابعة الوضوء البياني مسلّمة، ونكس لمْ قسم بمنافاة هذا اليسير من التأخير لها؟ وإلا لوجب مراعاة القدر الذي تابع فيه من الزمان ومطابقته له، مع اعتضاده بأحاديث الجفاف.

وأما خبر الحلبي فهو في سياق وجوب لترتيب في الوضوء، والمراد بالمتابعة إتيان كلّ عضو سابقه، بحيث لا يقدّمه عليه؛ لأنّه قال فيه: «إذا نسي الرجل أن يغسل يمينه فغسل شماله ومسح رأسه ورجليه، فذكر بعد ذلك غَسَلَ يمينه وشماله ومسح رأسه ورجليه، وإن كان إنما سيّ شماله فليغسل الشمال، ولا يُعَدُّ على ما كان نوضاً»، وقال: «أتبع وضوءك بعضه بعضاً»^١.

ومثله ما رواه الصدوق عن الباقر^{عليه السلام}، قال: «تابع بين الوضوء كما قال الله عزّ وجلّ: ابدأ بالوجه، ثمّ باليدين، ثمّ امسح الرأس والرجلين، ولا تقدّم شيئاً بين يدي شيءٍ تخالف ما أمرت به»^٢، وأمسحه الكليني^{عليه السلام} عن زرارة عن الباقر^{عليه السلام}^٣ ولأنّ المتابعة بهذا المعنى لو وجبت لبطل الوضوء بالإحلال بها؛ قضية لعدم الإتيان به على الوجه، وهما لا يقولان به

ولأنّ ضبط الموالاة بالعفاف أولى من الإتيان؛ لاختلافه باختلاف حركات المكلفين.

وإنّما أوردنا عبارة الأصحاب هنا؛ لأنّ بعض الأفاضل نسب كثيراً منهم إلى القول بالمتابعة.

فروع:

الأول. ظاهر ابني بابويه أنّ الجفاف لا يصرّ مع الولا^١، والأخبار الكثيرة بخلافه،

١. نفس المصادر.

٢. الفقيه، ج ١، ص ٤٥، ح ٨٩.

٣. الكافي، ج ٢، ص ٣٤، باب الشك في الوضوء و...، ح ٥

٤. راجع الفقيه، ج ١، ص ٥٧، باب حكم جفاف بعض الوضوء قبل تمامه

مع إمكان حمله على الضرورة.

الثاني. ظاهر المرتضى وابن دريس عشار العضو السابق^١.

وابن الجنيد مصرّح باشتراط تبلل على الجميع إلى مسح الرجلين، إلا لضرورة^٢.

وظاهر الباقي أن المبطل هو جفاف الجميع، لا جفاف البعض، قال في المعتبر:

لا يطباهم على الأخذ من اللحية والأشعار للمسح^٣، ولا بلل هنا على اليدين

وبه يشهد خبر زرارة والحبيبي عن الصادق^٤ في الأخذ من اللحية^٥،

ورواه الكليني عن زرارة عن الباقر^٦، ورواه ابن بابويه عن الصادق^٧،

ثم قال فيه: «وإن لم يكس لك لحيه فخذ من حاجبيك وأشعار عينيك»^٨.

وهي التهذيب من مراسيل [خلف بن]^٩ حقا عن الصادق^{١٠} ذكر الحاجبين

والأشعار أيضاً^{١١}.

قلت هذا يلزم منه أحد أمور ثلاثة: إما أن الجفاف للضرورة غير مبطل،

كما قاله ابن الجنيد^{١٢}، وإما تخفيض هذا الحكم بالناسي، وإما أن المبطل

جفاف الجميع.

الثالث لو كان الهواء رطباً حذاً بحيث لو اعتدل جفّ الببل لم يضر؛ لو حود

الببل حساً

وتعييد الأصحاب بالهواء المعتدل، ليخرج طرف الإفراط في الحرارة.

وكذا لو أسبغ الماء بحيث لو اعتدل جفّ، لم يضر.

١ المسائل الناصريات، ص ١٢٦، المسألة ١٣٣ المرتضى، ج ١، ص ١٠١.

٢ تقدّم قوله في ص ٨٤.

٣ المعتبر، ج ١، ص ١٥٧.

٤ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٩٩، ح ٢٦٠، وص ١٠١، ح ٢٦٣.

٥ الكافي، ج ٣، ص ٣٣، باب الشك في الوضوء، ح ٢.

٦ الفقيه، ج ١، ص ٦٠، ح ١٢٤.

٧ ما بين المعقوفين أثبتاه من المصدر.

٨ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٥٩، ح ١٦٥.

٩ تقدّم قوله في ص ٨٤.

الرابع: لو تعذر بقاء بلل للمسح، جاز الاستئناف؛ للضرورة، ونفي الحرج. ولو أمكن غمس العضو، أو إسباغ العضو المتأخر وجب، ولم يستأنف. الخامس: لو نذر المتابعة في الوضوء وحبت، أمّا على المشهور فظاهر؛ لأنّها مستحبة، وأمّا على الوجوب فللتأكيد، فلو أدخل بها ولمّا يجفّ ففي صحة الوضوء وجهان مبيتان على اعتبار حال الفعل أو أصله، فعلى الأول لا يصحّ، وعلى الثاني يصحّ.

أمّا الكفارة فلازمة مع تشخيص الزمان قطعاً، لتحقيق لمخالفة. وهذا مطرد في كلّ مستحبٍّ أوجب بأمر عارض.

الواجب الثامن: المباشرة بنفسه

فيبطل لو ولّاه غيره اختصاراً - تفرد به الإمامة على ما نقله المرتضى في الانتصار^١، وفي المعتمد هو مذهب الأصحاب^٢ - لقوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا^٣﴾ «وَأَمْسَحُوا»^٤. وإسناد الفعل إلى ما عليه هو الحميمة، وانتوقف اليقين بزوال الحدث عليه.

وقال ابن الجنيّد: يستحبّ أن لا يشرك الإنسان في وضوئه غيره، بأن يوضئه أو يعينه عليه^٥.

والدليل والإجماع بدمه.

ويجوز مع العذر تولية الغير؛ لأنّ المجاز يصار إليه مع تمذّر الحقيقة، فحينئذٍ يتولّى المكلف التّبة؛ إذ لا يتصوّر العجز عنها مع بقاء التكليف، فلو أمكن غمس العضو في الماء لم تجز التولية، ولو أمكن في البعض تيقض. ولو احتاج إلى أجرّة وجبت - قضيةً لو حوب مقدّمة الواجب - ولو زادت عن

١ الانتصار، ص ١١٧، المسألة ١٨

٢ المعتمد، ج ١، ص ١٦٢.

٣ والمائدة (٥) ٦٠

٥. حكاه عنه العلامة في مختلف الشبهة، ج ١، ص ١٢٥، المسألة ٨٢.

أحره المثل مع القدرة، إلا مع الإححاف بماله؛ دفعاً للخرج، فلو تعذر وأمكن التمسّ وجب، ولو تعذراً فهو فاقد الطهارة.

ولو قدر بعد التولية فالأقرب بقاء الطهارة؛ لأنها مشروعة، ولم يشك كون ذلك ناقضاً.

ويتخرج وجهاً ذي الجبيرة والنقطة هنا.

البحث الثاني في مستحباته

وهي ستة عشر:

الأول: وضع الإنياء على اليمين إن توضأ منه، وكان ممّا يغترف منه باليد، قاله الأصحاب؛ لما روي: أن النبي ﷺ كان يحبّ التيامن في طهوره وتنعله وشأنه كله^١.
الثاني: الاعتراف باليمين، لما قلناه، ولأنّ الباقر ﷺ فعل ذلك لمّا وصف وضوء رسول الله ﷺ^٢، ولندره بها إلى السار، فانه الأصحاب.

وفي خبر زرارة عن الباقر ﷺ: «أنه أخذ باليسرى فغسل المني»^٣.
وروي أيضاً عنه ﷺ الأخذ باليمين^٤.

الثالث: التسمية إجماعاً.

وهي ما رواه زرارة عن أبي عبد الله ﷺ، قال: «إذا وصعت يدك في الماء فقل: بسم الله وبالله، اللهم اجعلني من النوايين، واجعلني من المتطهرين»^٥.

١ صحيح البخاري، ج ١، ص ٧٤، ج ١٦٦، صحيح مسلم، ج ١، ص ٢٢٦، ج ١٦٧/٢٦٨، سر السائي، ج ١، ص ٢٣٦، ج ٤١٨.

٢ الكافي، ج ٢، ص ٢٥، باب حفة الوضوء، ج ٤، الفقيه، ج ١، ص ٣٦، ج ٧٤، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٥٦، ج ١٥٨.

٣ الكافي، ج ٢، ص ٢٤، باب حفة الوضوء، ج ١١، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٥٥-٥٦، ج ١٥٧، الاستبصار، ج ١، ص ٥٨، ج ١٧٦.

٤ الكافي، ج ٢، ص ٤٨٢-٤٨٥، باب الوادر، ج ١.

٥ في المصدر: عن أبي جعفر ﷺ.

٦ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٦، ج ١٩٢.

وقال الصدوق. كان أمير المؤمنين عليه السلام إذا توضأ قال: «بسم الله وبالله، وخير الأسماء وأكبر الأسماء لله، وقاهر لمن في السماوات وقاهر لمن في الأرض، الحمد لله الذي جعل من الماء كل شيء حي، وحيا قلبي بالإيمان، اللهم تَبَّ عَلَيَّ وطهرني واقض لي بالحسنى، وأرني كلَّ شيء أحب، وافتح لي الخيرات من عندك يا سميع الدعاء»^١، وهذا أكمل.

ولو اقتصر على «بسم الله» أجزاء لإطلاق قول النبي صلى الله عليه وآله: «إذا سميت في الوضوء طهر جسدك كله، وإذا لم تسم لم يطهر إلا ما أصابه الماء»^٢. وعن الصادق عليه السلام: «مَنْ ذكر اسم الله على وضوئه فكأنما اغتسل»^٣. والمراد ثواب الفضل.

وفيه إشارة إلى عدم وجوبها، ولأن لم يطهر من جسده شيء، مع عدم دلالة آية الوضوء^٤ عليها

وما رَوَاهُ من قول النبي صلى الله عليه وآله «لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه»^٥ لم يشك عندهم، ولو سلم حمل على نفي الكمال. وهي مرسل ابن أبي عمير عن أبي عبد الله عليه السلام. أمر النبي صلى الله عليه وآله مَنْ توضأ بإعادة وضوئه ثلاثاً حتى سُمِّيَ^٦ دلالة على تأكد الاستحباب، أو يُحمل على النية، كما مرَّ^٧.

ولو نسيها في الابتداء فالأقرب التذكر في الأثناء؛ إذ لا يسقط الميمور

١ الفقيه، ج ١، ص ٤٢ - ٤٤، ح ٨٧

٢ سنن الدارقطني، ج ١، ص ١٩٥، ح ١٢/٢٢٨ بتفاوت في الألفاظ

٣ الفقيه، ج ١، ص ٤٩، ح ١٠١؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٥٨، ح ١٠٧٣؛ الاستبصار، ج ١، ص ٦٧، ح ٢٠٢

٤ المائدة (٥): ٦

٥ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ١٣٩ - ١٤٠، ح ٢٩٧ - ٤٠٠ سنن أبي داود، ج ١، ص ٢٥، ح ١٠١؛ الجامع الصحيح،

ج ١، ص ٣٧ - ٣٨، ح ٢٥؛ سنن الدارقطني، ج ١، ص ١٨٩ - ١٩٠، ح ٣/٢١٩؛ مسند أحمد، ج ٣، ص ١٤٦،

ح ٩١٣٧

٦ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٥٨، ح ١٠٧٥؛ الاستبصار، ج ١، ص ٦٨، ح ٢٠٦

٧ في ص ٢١

بالمعسور، وكما في الأكل.

ولو تعمّد تركها، فالأقرب أنّه كذلك؛ بما فيه من القرب إلى المشروع.
ويستحبّ الدعاء بعد التسمية بقوله الحمد لله الذي جعل الماء طهوراً،
ولم يجعله نجساً؛ لما يأتي^١، ويقرأ الحمد والقدر، قاله المفيد^٢.
الرابع: غسل اليدين قبل إدخالهما لإثناء مرّة من النوم والبول، ومن الغائط
مرّتين، وقد تقدّم^٣.

ولا يجب، لعدم تحقق النجاسة، ونقول أحدهما^٤: «نعم» في جواب محمّد بن
مسلم في الرجل يبول ولم تمسّ يده شيئاً، أبعسها في الماء؟^٥
وما روى أبو هريرة من قول النبي^٦: «إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده
قبل أن يدخلها الإثناء ثلاثاً، فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده»^٧ لم يثبت عندنا، مع
إنكار بعض الصحابة على الراوي، وقالوا: فما نضع بالمهراس^٨؟^٩ ولو سلّم حمل
على الدب، فإنّ ظاهر التعليل يدلّ عليه.

وما روّيناه عن عبد الكريم بن عتبة عن أبي عبد الله^{١٠}: من نهيه عن إدخال يده
بعد البول حتّى يغسلها، وكذا بعد النوم، لأنّه لا يدري حيث كانت يده^{١١} محمول
على الكراهية توفيقاً.

ولا فرق بين نوم الليل والنهار، ولا بين كون اليد مطلقةً أو مشدودةً، وكون النائم
مُسزولاً أو غيره.

١ في ص ١٠٢-١٠٣

٢ راجع المقنعة، ص ٤٣، وليس فيه «وقرأ الحمد والقدر»، ولمّا قال به في كتابه الأركان التي فقد ولم يصل
إليها بقريئة ما يأتي في ص ١٠٥ من أنّ الشهيد استبعد منها في موضعين.

٣ في ص ٢٥.

٤ راجع الهامش ٢ من ص ٢٦

٥ راجع الهامش ٣ من ص ٢٥

٦ المهراس حجر منقور يندق فيه ويتوصّأ منه الصحاح ج ٢، ص ٩٩٠، هـ من.

٧ السن الكبرى، البيهقي، ج ١، ص ٧٩ ديل الحديث ٢١٦، أحكام القرآن، الجصاص، ج ٢، ص ٣٥٣

٨ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٩، ح ١١٠٦ الاستبصار، ج ١، ص ٥١، ح ١٤٥

والمعتبر مطلق النوم، فلا يشترط فيه الريادة على نصف الليل.
واليد هنا من الزند؛ اقتصاراً على المتيقن.

ولا فرق بين غمس بعضها وجميعها في لكرابية.
ثم إن نوى للوضوء عند الغسل، وإلا نوى له؛ لأنه ^١عبادة يُعَدُّ من أفعال الوضوء.
وللفاضل وجه بعدم النية، بناءً على أن **يُغْسَلُ** لتوهم النحاسة ^٢.
قلنا: لا ينافي كونه عبادة باعتبار اشتغال الوضوء عليه.

الخامس: المضمضة والاستنشاق؛ لقول النبي ﷺ، «عشر من العطرة» وعدهما ^٣.
ولأن أبا عبدالله عليه السلام حكى وضوء أمير المؤمنين عليه السلام، قال: «ثم تمضمض، فقال:
السلام لئن لقيتني حجتي يوم ألقاك، وأطلق لساني بذكرك، ثم استنشقت» رواه
عبد الرحمن بن كثير ^٤.

وعن أبي بصير عن الصادق عليه السلام «هما من الوضوء، فإن نسيتهما فلا تُعَدُّ» ^٥.
وقول الصادق عليه السلام: «المضمضة والاستنشاق كما سنَّ رسول الله ﷺ»، رواه
عبد الله بن سنان ^٦.

وقوله عليه السلام في رواية أبي بكر الصرمي: «ليس عليك استنشاق ولا مصصة،
إنهما من الخوف» ^٧ نفى للوجوب، لدلالة لفظ «عليك».
وقول الباقر عليه السلام في رواية زرارة: «ليس من الوضوء» ^٨، يعني من واجباته.

١ الظاهر «لأنها» أي النية.

٢ تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ١٩٦، المربع ح ٥.

٣ صحيح مسلم، ج ١، ص ٢٢٣، ح ٥٦٧٢٦١؛ مسند أبي داود، ج ١، ص ١٤، ح ١٥٣؛ سنن النسائي، ج ٨، ص ١٣١، ح ٥٠٥٠؛ السنن الكبرى، البيهقي ج ١، ص ٨٨، ح ٢٤١.

٤ الفقيه، ج ١، ص ٤١-٤٢، ح ٨٤؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٥٣، ح ١٥٣.

٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٧٨، ح ٢٠؛ الاستبصار، ج ١، ص ٦٧، ح ٢٠٠.

٦ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٧٩، ح ٢٠٢؛ الاستبصار، ج ١، ص ٦٧، ح ٢٠٢.

٧ الكافي، ج ٣، ص ٢٤، باب المصصة والاستنشاق، ح ٣؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٧٨، ح ٢٠١؛ الاستبصار، ج ١، ص ١١٧، ح ٣٩٥.

٨ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٧٨، ح ١١٩٩؛ الاستبصار، ج ١، ص ٦٦، ح ١٩٩.

وروى زرارة أيضاً عنه عليه السلام «ليس المضمضة والاستنشاق فريضة ولا سنة، إنما عليك أن تغسل ما طهر»^١ يُحمل على نفي سنة خاصة، أي مَنّا سنّه النبي صلى الله عليه وآله حتماً، فإنّ ذلك قد يُسمّى سنة؛ لثبوته بالسنة وإن كان واجباً.

ويمكن تأويل كلام ابن أبي عقيل؛ ليسا بعرض ولا سنة^٢ بهذا أيضاً، فيرتفع الخلاف في استحبابهما

وما روي عن عائشة أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «هما من الوضوء الذي لا بدّ منه»^٣ طعن فيه الدارقطني بإرساله، ووهّم من رُصدته^٤، ولو سلّم حمل على الندب، وكيفيتهما أن يبدأ بالمضمضة ثلاثاً بثلاث أكفّ من ماء، ومع الإغوار بكفّ واحدة، فيدير الماء في جميع فيه ثمّ بمجّه، ثمّ يستنشق

وليبالغ فيهما بإيصال الماء إلى أقصى لحنك ووجهي الأسنان واللثات، مُجرّأً إصبعه عليهما، وإزالة ما هناك من لاذي، ويجذب الماء إلى خياشيمه، إلّا أن يكون صائماً؛ لما رُووه عن لقط بن صبرة عن النبي صلى الله عليه وآله أنّه قال: «أسفغ الوضوء، وخلّل بين الأصابع، وبالغ في الاستنشاق، إلّا أن تكون صائماً»^٥.

ورؤسا عن يونس: «أنّ الأفضل للصائم أن لا يمسّهم»^٦.

وهو محمول على المبالغة.

والاستنشاق أيضاً بثلاث أكفّ أو كفّ

ويدعو عندهما بما رواه عبد الرحمن بن كثير عن أبي عبد الله عليه السلام، عن عليّ عليه السلام، كما مرّ^٧، وأنّه قال عبد استشاقه «لهم لا تحرّم عليّ ريح العنّة، واحملني ممّن

١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٧٨-٧٩، ح ١٢٠٢ الاستبصار، ج ١، ص ٦٧، ح ٢٠١.

٢ حكاية العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ١١١، المسألة ٦٨.

٣ سنن الدارقطني، ج ١، ص ٢١٧، ح ١/٢٧٠.

٤ سنن الدارقطني، ج ١، ص ٢١٨، ديل الحديث ٢/٢٧١.

٥ سنن أبي داود، ج ١، ص ٣٥-٣٦، ح ١٤٢ الجامع لصحيح، ج ٣، ص ١٥٥، ح ٧٨٨.

٦ الكافي، ج ٤، ص ١٠٧، باب المضمضة - ح ٤ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٠٥، ح ٥٩٢ الاستبصار، ج ٢، ص ٩٤، ح ٣٠٤.

٧ في ص ٩٣.

يشتم ريحها وروحها وطيبها» هكذا في التهذيب ومن لا يحضره الفقيه^١
والذي في المقنعة والمصباح: «و ريحانها» بدل «و طيبها»، وأوله: «اللهم
لا تحرمني طيبات الجنان»^٢.

وفي الكافي بسنده: «اللهم لا تحرمني ريح الجنة، واجعلني ممن يشتم ريحها
وطيبها وريحانها»^٣.
والكل حسن.

السادس: السواك، والطاهر أنه مقدم على غسل اليدين؛ لرواية المعلى بن
خيس عن الصادق عليه السلام: «الاستياك قبل أن تتوضأ»^٤.
ولو فعله عند المضمضة جاز.

وكذا لو تداركه بعد الوضوء؛ لقول الصادق عليه السلام في ناسبة قبل الوضوء: «يساك،
ثم يتمضمض ثلاثاً»^٥.

واستحباه في الجملة مجمع عليه، وخصوصاً عند القيام من النوم، وخصوصاً
لقيام صلاة الليل؛ لرواية أبي بكر بن سنان^٦ عن أبي عبد الله عليه السلام: «إذا قمت بالليل
فاستك، فإن الملك يأتيك فيضع فاه على فيك، وليس من حرفٍ تتلوه إلا صعد به إلى
السما، فليكن فوك طيب الريح»^٧.

ولنذكر أحاديث أوردها الصدوق:

فعن النبي صلى الله عليه وآله: «ما زال جبرئيل عليه السلام يوصيني بالسواك حتى خشيت أن أحفي أو
أرد»^٨، وهما رقة الأسنان وتساقتها.

١ التهذيب الأحكام، ج ١، ص ٥٣، ح ١٥٣، الفقيه، ج ١، ص ٤١-٤٢، ح ٨٤

٢ المقنعة، ص ١٤٣، مصباح المتعبد، ص ٨

٣ الكافي، ج ٢، ص ٧٠، باب النوادر، ح ٦

٤ و ٥ الكافي، ج ٣، ص ٢٣، باب السواك، ح ٦

٦ في المصدر، ٥ أبي بكر بن أبي سنان، ع

٧ الكافي، ج ٣، ص ٢٣، باب السواك، ح ٧

٨ الفقيه، ج ١، ص ٥٢، ح ١٠٨

وقال عليه السلام في وصيته لعلي عليه السلام: «عليك بالسواك عند وضوء كل صلاة»^١.
 وقال عليه السلام: «السواك شطر [الوضوء]»^٢.
 وقال عليه السلام: «لكل شيء طهور، وطهور لعم السواك»^٣.
 وقال عليه السلام: «لو لا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند وضوء كل صلاة»^٤.
 قال الصدوق وروى «أن الكعبة شكت إلى الله ما تلقى من أعاس المشركين، فأوحى الله تعالى إليها: قري [يا كعبة، فإني مبدلك [بهم]^٥ قوماً يتطفون بقضبان الشجر، فلما بعث الله نبيهم نزل عليه الروح الأمين عليه السلام بالسواك»^٦.
 وقال أمير المؤمنين عليه السلام: «إن أرواحكم طرق القرآن، فطهروها بالسواك»^٧.
 وقال الباقر والصادق عليه السلام: «صلاة ركعتين بسواك أفضل من سبعين ركعة بغير سواك»^٨.

وقال الصادق عليه السلام: «هي السواك اثنا عشرة حمله هو من اللثة، ومطهرة للعلم، ومحلاة للبصر، ويرضى الرحمن، ويتقى الأمان، ويذهب الحفر»^٩، وشد اللثة، ويشتهي الطعام، ويذهب بالعلم، ويريد في الحفظ، ويضاعف الحسنات، وتفرح به الملائكة»^{١٠} إلى أخبار كثيرة أوردها هو وغيره^{١١}.

١ الفقيه، ج ١، ص ٥٣ ح ١١٣

٢ بدل ما بين المعقوفين في النسخ الحطية والعجربة «صلاة» والمثبت كما في المصدر

٣ الفقيه، ج ١، ص ٥٣ ح ١١٤

٤ الفقيه، ج ١، ص ٥٣ ح ١١٦

٥ الفقيه، ج ١، ص ٥٥ ح ١٢٣

٦ ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر

٧ بدل ما بين المعقوفين في النسخ الحطية والعجربة «مهم» والمثبت كما في المصدر

٨ الفقيه، ج ١، ص ٥٥ ح ١٢٥

٩ الفقيه، ج ١، ص ٥٣ ح ١١٢

١٠ الفقيه، ج ١، ص ٥٤ ح ١١٨

١١ الحفر صخرة تعلو الأسس لسان العرب، ج ٤، ص ١، ٢، ٣ ح ١

١٢ الفقيه، ج ١، ص ٥٥ ح ١٢٦

١٣ مثل الكليني في الكافي، ج ٢، ص ٢٢-٢٣، باب السواك، ج ١-٧

وروى العامة عن النبي ﷺ: «السواك مطهرة للنفوس، مرضاة للرب»^١، وأنه ﷺ كان إذا استيقظ استاك^٢.

وهنا مسائل:

الأولى: استحبابه يعم الصائم والمُحْرَم.

أمَّا الصائم: فلرواية محمد بن مسلم عن أبي عبد الله ﷺ: «يستاك الصائم أي النهار شاء، ولا يستاك بعود رطب»^٣.

ومعها دلالة على أصل السواك، وعلى كراهته بالرطب للصائم، كما أفتى به ابن أبي عقيل^٤، والشيخ في الاستبصار^٥.

وفي رواية الحلبي عن أبي عبد الله ﷺ: «يستاك الصائم بالعود الرطب يجد طعمه؟ قال: «لا بأس به»^٦.

وفي رواية موسى الرازي عن الرضا ﷺ: «الماء للمضمضة أرطب من السواك الرطب»^٧، وأشار إلى أنَّ المضمضة إذا كانت للسواك كذلك السواك.

قال في التهذيب: الكراهية لمن لم يضبط نفسه عن استرسال رطوبته، أمَّا مَنْ تمكن من ذلك فلا بأس به^٨.

وأمَّا المُحْرَم: فلرواية الحلبي عن أبي عبد الله ﷺ: أنه سأل عن المحرم يستاك؟ قال: «نعم، ولا يدمي»^٩.

١. صحيح البخاري، ج ٢، ص ٦٨٢، باب السواك الرطب واليابس للصائم؛ سنن النسائي، ج ١، ص ٢٨-٢٩، ح ٥٠.

السنن الكبرى، البيهقي، ج ١، ص ٥٤-٥٦، ح ١٣٦ و١٣٨-١٤٠.

٢. سنن أبي داود، ج ١، ص ١٥، ح ٥٧ و٥٨.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٦٢، ح ٧٨٥، الاستبصار، ج ٢، ص ٩١-٩٢، ح ٢٩٢.

٤. راجع مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٩٤، المسألة ٤٥.

٥. الاستبصار، ج ٢، ص ٩٢، ذيل الحديث ٢٩٢.

٦. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٣٢٣، ح ٩٩٣، الاستبصار، ج ٢، ص ٩١، ح ٢٩١.

٧. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٦٣، ح ٧٨٨، الاستبصار، ج ٢، ص ٩٢، ح ٢٩٥.

٨. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٦٣، ذيل الحديث ٧٨٧.

٩. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣١٣، ح ١٠٧٨.

لثانية: يكره في الخلاء؛ لما مر^١، وكذا في الحتام؛ لأنه يورث وباء الأسنان،
قاله الصدوق^٢.

الثالثة: ينبغي أن يكون عرضاً؛ لما رواه عن الباقر عليه السلام أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «اكتحلوا
وتراً، واستاكوا عرضاً»^٣.

الرابعة: يجوز الاعتياض عن السواك بالمسبحة والإبهام عند عدمه أو ضيق
الوقت؛ لما رواه علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام في الرجل يستاك بيده إذا قام إلى
الصلاة وهو يقدر على السواك، قال: «إذا خاف الصبح فلا بأس به»^٤.

وروى الكليني مرسلاً: «أدنى السواك أن تدلك بإصبعك»^٥
وقد أسدده في التهذيب إلى السكوني عن الصادق عليه السلام: «أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال:
التسوك بالإبهام والمسبحة عند الوضوء سواك»^٦.

الخامسة: لو ضعفت الأسنان عنه بحيث يتضرر به جاز تركه لما روي: أن
الصادق عليه السلام تركه قبل أن يقض بشئ أصابعه^٧.

السادسة: ليكن بفضيان الأشجار على الأقصّل، وأفضلها الأراك؛ لفعل السلف،
وليكن ليئلاً؛ لتلا يقرح اللثة، فإن كان يابساً لئن بالماء.

ويتأذى أصل السنّة بالخرقة الحشنة وبالإصبع، كما قلناه.

السابعة: لا بأس بإمراره على سقف الفم وطهور الأضراس؛ لما فيه من التنظيف.

والظاهر عدم كراهية استياكه بسواك غيره بإذنه؛ للأصل.

الثامنة: أورد العامة في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله استحباب السواك لدخول الإنسان

١ في ج ١، ص ١٢٢

٢، الفقيه، ج ١، ص ٥٤، ديل الحديث ١١٧

٣، الفقيه، ج ١، ص ٥٤، ح ١٢٠

٤ الفقيه، ج ١، ص ٥٥، ح ١٢٢

٥، الكافي، ج ٣، ص ٢٢، باب السواك، ح ٥

٦، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٥٧، ح ٧٠

٧ الفقيه، ج ١، ص ٥٤، ح ١٦٧

بيته^١، ولا بأس به؛ لما فيه من الاستطابة.

القاسعة: يستحب تمرين الصبي عليه كالبالغ؛ ليألفه، وكسائر العبادات.

العاشرة: تغير النكهة له أسباب، منها: النوم، وطول السكوت، وترك الأكل،

وأكل كريبه الرائحة، وقلع^٢ الأسنان، وأبخرة المعدة، وفي جميعها يستحب.

ويستحب غسل السواك بعد الفراغ ليزول عنه الأذى، وأمام الاستياك ليلينه، إلا

في الصوم، وتجفيفه بعد الغسل.

السابع^٣: روى ابن بابويه عن الصادق عليه السلام: «إذا توضأ الرجل صفق وجهه بالماء،

فإنه إن كان ناعساً استيقظ، وإن كان يجد البرد فزع فلم يجد البرد»^٤، وأفتى به والده

في الرسالة.

وهو في التهذيب من مراسيل ابن المعيرة عنه عليه السلام^٥.

وعارضه بخبر السكوني عنه عليه السلام: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: لا تضربوا وجوهكم بالماء

إذا توضأتم»^٦.

وجمع بينهما بحمل هذا على الأولى، ولأول على الإباحة^٧.

الثامن: تخليل شعر الوجه بحسب ما مر^٨.

القاسع: تنبيه الفسلات في الأعضاء لثلاثة بعد تمام الغسل بالأولى في أظهر

الأقوال - ونعل فيه ابن إدريس الإجماع بناءً على عدم الاعتداد بخلاف المعين^٩ -

لما روه عن أبي هريرة: أن النبي صلى الله عليه وآله توضأ مرتين مرتين^{١٠}.

١. صحيح مسلم، ج ١، ص ٢٢٠، ح ٤٣/٢٥٢.

٢. القلع، حفة في الأسنان، الصحاح، ج ١، ص ٣٦٦، فتح.

٣. من مستحبات الوضوء.

٤. الفقيه، ج ١، ص ٥١، ح ١٠٦، عاوت.

٥ و ٦. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٥٧، ح ٧١ و ١٠٧٢.

٧. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٥٧، ديل الحديث ١٠٧٢.

٨. في ص ٤١ وما بعدها.

٩. السرائر، ج ١، ص ١٠٠.

١٠. سنن أبي داود، ج ١، ص ٣٤، ح ١١٣٦، الجامع الصحيح، ج ١، ص ٦٢، ح ٤٢؛ السنن الكبرى، البيهقي، ج ١،

ص ١٢٩، ح ٣٧٦.

ورؤينا عن معاوية بن وهب وصفوان وزرارة عن أبي عبد الله عليه السلام: «الوضوء مشني مشني»^١.

ولا يراد به الوجوب؛ للامتنال بالمرّة.

ولما روه عن ابن عباس: أن النبي صلى الله عليه وآله توضأ مرّة مرّة^٢.

ورؤينا عن عبد الكريم عن أبي عبد الله عليه السلام: «ما كان وضوء علي عليه السلام إلا مرّة مرّة»^٣.

وروى يونس بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «مرّة مرّة»^٤.

وقال الصدوق في المنقح ومن لا يحضره الفقيه، الوضوء مرّة، واثنان لا يؤجر، وثلاث بدعة، وطعن في أخبار المرتين باعطاء السد، وبالحمل على التحديد^٥. قلت: الأخبار التي رؤيناها بالمرتتين في التهذيب متصلة صحيحة الإسناد، فلا عبرة باعطاء غيرها، والحمل على التجديد خلاف الطاهر.

تنبيه: المشهور تحريم الثالثة؛ لأنها إحداث في الدين ما ليس منه، وهو معي البدعة.

قال بعضهم: ولمنعها عن الموالاة الواحبة^٦. وهو بناء على المصاحبة.

ولمرسل ابن أبي عمير عن الصادق عليه السلام: «الوضوء واحدة فرض، واثنان لا يؤجر، والثالثة بدعة»^٧.

١. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٨١-٨٢، ح ٢٠٩-٢١٠، الاستبصار، ج ١، ص ٧، ح ٢١٣-٢١٥.

٢. صحيح البحاري، ج ١، ص ٧٠، ح ١٥٦؛ مس أبي ندر، ج ١، ص ٢٤، ح ١٢٨؛ الجامع الصحيح، ج ١، ص ٦٠، ح ٤٢.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٢٧، باب صفة الوضوء، ح ٩، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٨٠، ح ٢٠٧.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٢٦، باب صفة الوضوء، ح ٦، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٨٠، ح ٢٠٦، الاستبصار، ج ١، ص ٦٩-٧٠، ح ٢١١.

٥. المنقح، ص ١١؛ الفقيه، ج ١، ص ٤٧، ديب الحديث ٩٢، ص ٣٨-٤٠.

٦. قال به العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ١١٨، المسألة ٧١.

٧. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٨١، ح ٢١٢؛ الاستبصار، ج ١، ص ٧١، ح ٢١٧.

وقال ابن الجنيد وابن أبي عقيل بعدم التحريم^١؛ لقول الصادق عليه السلام في رواية زرارة: «الوضوء مثنى مثنى، مَنْ زاد لم يؤجر عليه»^٢.

قلنا: هو أعم من الدعوى، مع معارضة لشهرة.
ثم المفيد جعل الزائد على الثلاث بدعة يؤزر فاعليها^٣.
وابن أبي عقيل إن تعدى المراتين لا يؤجر على ذلك^٤.
وابن الجنيد: الثالثة زيادة غير محتاج إليها^٥.

وبالغ أبو الصلاح، فأبطل الوضوء بالثالثة^٦. وهو حسن إن مسح بمائها.
وقال الكليني عليه السلام - لما روى: «ما كان وضوء علي عليه السلام إلا مرة مرة» - : هذا دليل على أن الوضوء مرة مرة؛ لأنه كان إذا ورد عليه أمران كلاهما طاعة لله تعالى أخذ بأحوطهما وأشدّهما على بدنه، وأن نذري جاء عنهم أنه قال: «الوضوء مرتان» أنه هو لمن لم يقنعه مرة فاستزاده، فقال: «مرتان». ثم قال: «وَمَنْ زاد على مرتين لم يؤجر» وهو أقصى الغاية الحذ في الوضوء الذي من تجاوزه أثم ولم يكن له وضوء، وكان كمن صلى الظهر خمسين، ولو لم يطلق عليه في المراتين لكان مسيلهما سبيل الثلاث^٧.

قلت: هذا نحو كلام ابن بابويه، والتأويل مردود بإطلاق الأحاديث.
هذا كله إذا لم يتق، فلو ثلث للتقية فلا تحريم هنا ولا كراهية قطعاً؛ لوجوب دفع الضرر.

وما رواه داود بن زرعي - بكسر الزاي ثم الراء الساكنة ثم الباء الموحدة - قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الوضوء، فقال «نوضاً ثلاثاً ثلاثاً»، ثم قال: «أليس تشهد

١. حكاه عنهما العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ١١٨ المسألة ٧١.

٢. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٨٠-٨١، ج ٢١٠: الاستبصار، ج ١، ص ٧٠، ج ٢١٥.

٣. المقنعة، ص ٤٩.

٤ و ٥. راجع الهاش ١.

٦. الكافي في الفقه، ص ١٣٣.

٧. الكافي، ج ٣، ص ٢٧، باب صفة الوضوء، ح ٩ وديله.

بغداد وعساكرهم؟» قلت: بلى، قال: «فكنث يوماً أتوضأ في دار المهدي، فرآني بعضهم ولا أعلم به، فقال: كذب من زعم أنك فلاني وأنت تتوضأ هذا الوضوء، فقلت: لهذا والله أمري»^١.

العاشرة: بدأة الرجل بظاهر ذراعه في الأولى، وبالباطن في الثانية، والمرأة تمكس؛ لرواية محمد بن بريع عن الرضا عليه السلام: «فرض على النساء في الوضوء أن يبدأن بباطن أذرعهن، وفي الرجال بظاهر لذرعه»^٢.

وحمل على التقدير والتبيين؛ للاتفاق على عدم وجوبه^٣.

وهذه الرواية مطلقة في الغسلتين، وأكثر الأصحاب لم يفرقوا بين الأولى والثانية بين الرجل والمرأة، والفرق شيء ذكره في الميسوط^٤، وتبعه ابن زهرة والكثيري وابن إدريس والفاضلان^٥، وباقي كتب الشيخ على الإطلاق^٦، كباقي الأصحاب.

الحادي عشر: الدعاء عند كل فعل، وقد مر^٧ بعضه، ودل على الباقي الرواية المشهورة عن عبد الرحمن بن كثير الهاشمي، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «سأنا أمير المؤمنين ذات يوم جالساً ومعه ابن الحنفية، إذ قال له: يا محمد ائتني بإباء من ماء أتوضأ للصلاة، فأتاه فأكفأ بيده اليسرى على يده اليمنى، ثم قال: بسم الله والحمد لله - إلى قوله -: ثم غسل وجهه، فقال: اللهم بيض وجهي يوم تسود الوجوه، ولا تسود وجهي يوم تبيض الوجوه، ثم غسل يده اليمنى، فقال: اللهم أعطني كتابي بيمينى، والخلد في الجان يساري، وحاسبني حساباً يسيراً، ثم غسل

١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٨٢، ح ٢١٤، الاستبصار، ج ١، ص ٢١، ح ٢١٩.

٢ الكافي، ج ٢، ص ٢٨-٢٩، باب حد الوجه الذي يغسل، ح ١٦ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٦-٢٧، ح ١٩٢.

٣ حملته عليه المحقق في المعتمد، ج ١، ص ١٦٧.

٤ الميسوط، ج ١، ص ٢٠-٢١.

٥ غيبة النزوح، ج ١، ص ١٦١ إصباح الشيعة، ص ٣٠، المراتب، ج ١، ص ١٠١، شرائع الإسلام، ج ١، ص ١١٦.

تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ٢٠٢، الفرع «هـ»، نهاية الأحكام، ج ١، ص ٥٧.

٦ النهاية، ص ١٣، الجمل والقود، ضمن الرسائل العشر، ص ١٥٩.

٧ في ص ٩٢.

٨ بدل ما بين المعقوفين في النسخ الخطية والمعمريّة، «و» وثبت كما في المصدر.

يده اليسرى فقال: اللهم لا تعطني كتابي بشمالي، ولا تجعلها مغلولاً إلى عنقي، وأعوذ بك من مقطعات النيران، ثم مسح رأسه، فقال: اللهم غشني رحمتك وبركاتك، ثم مسح رجليه، فقال: اللهم تبني علي الصراط يوم تزل فيه الأقدام، واجعل سعبي فيما يرضيك عني، ثم رفع رأسه فنظر إلى محمد، فقال: يا محمد، من توضحاً مثل وضوئي وقال مثل قولي خلق الله من كل قطرة ملكاً يقدسه ويسبحه ويكبره، فيكتب الله له ثواب ذلك إلى يوم القيامة^١.

والراوي وإن كان قد ضَعَفَ إلا أن شهرته وعمل الأصحاب يؤيدها.

وزاد المفيد في دعاء الرجلين: يا ذا الجلال والإكرام^٢.

وإذا فرغ المتوضئ يستحب له أن يقول: الحمد لله رب العالمين؛ لما رواه زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام^٣.

وزاد المفيد: اللهم اجعلني من التوابين، واجعلني من المتطهرين^٤.

وقال ابن بابويه:

زكاه الوضوء أن يقول: اللهم إلى أسألت تمام الوضوء وتتمام الصلاة وتتمام رضوانك والجنة^٥.

الثاني عشر: فتح العينين عند الوضوء، قاله ابن بابويه راوياً أن النبي ﷺ قال: «افتحوا عيونكم عند الوضوء؛ لعلها لا ترى نار جهنم»^٦.

ولا ينافيه حكم الشيخ في الخلاف بنفي استحباب إيصال الماء إلى داخل العينين؛ محتجاً بالإجماع^٧، وكذا في المبوط^٨، لعدم التلازم بين الفتح وبينه.

١. الفقيه، ج ١، ص ٤١-٤٢، ح ٨٤؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٥٢-٥٤، ح ١٥٢.

٢. المقنعة، ص ٤٤.

٣. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٦٦، ح ١٩٢ عن أبي جعفر عليه السلام.

٤. المقنعة، ص ٤٥.

٥. الفقيه، ج ١، ص ٥١-٥٢، دليل للحديث ١٠٧.

٦. الفقيه، ج ١، ص ٥٠، ح ١٠٤.

٧. الخلاف، ج ١، ص ٨٥، المسألة ٣٥.

٨. المبوط، ج ١، ص ٢٠.

الثالث عشر: الوضوء بمُدٍّ؛ لرواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام : «كان رسول الله صلى الله عليه وآله يتوضأ بمُدٍّ، ويغتسل بصاع، والمُدُّ رطل ونصف، والصاع ستة أرطال»^١، يعني بالمدني.

وقال ابن بابويه: قال رسول الله صلى الله عليه وآله «للوضوء مُدٌّ، وللغسل صاع، وسيأتي أقوام يستقلون ذلك، فأولئك على خلاف سنتي، والثابت على سنتي معي في حظيرة القدس»^٢.

وروى حرير عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إنَّ لله مَلَكاً يكتب سرف الوضوء، كما يكتب عدوانه»^٣.

وقدّر ابن بابويه المُدَّ - في سياق كلام الكاظم عليه السلام - بوزن مائتين وثمانين درهماً، والدرهم ستة دوانيق، والدانق وزن ست حبات، والحنة وزن حبتين من أوسط حبّ الشعير، قال: وصاع النبي صلى الله عليه وآله خمسة أمداد^٤.

ولم أرَ له مواضعاً على ذلك، مع حكمه في باب الركاء بأنّ الصاع أربعة أمداد، والمُدُّ وزن مائتين واثنين وتسعين درهماً ونصف^٥، كما قاله الأصحاب والشيخ روى الأول^٦ بسند يأتي^٧، ولم يتعرض له بحكم

فرع: هذا المُدُّ لا يكاد يبلغه الوضوء، فيمكن أن يدخل فيه ماء الاستنجاء؛ لما تضمنته روايه ابن كثير عن أمير المؤمنين عليه السلام حيث قال: «أتوضأ للصلاة»، ثم ذكر الاستنجاء^٨، ولما يأتي في حديث الحذاء أنه وضأً اليافر عليه السلام^٩.

١. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٣٦-١٣٧، ح ٢٧٩؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٢١، ح ١٠٩.

٢. الفقيه، ج ١، ص ٣١-٣٥، ح ٧٠.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٢٢، باب مقدار الماء الذي يجري بوضوء، ح ٩.

٤. الفقيه، ج ١، ص ٣٤، ح ٦٩ وديله.

٥. الفقيه، ج ٢، ص ٣٥، ركاء الصلابة.

٦. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٣٥-١٣٦، ح ٢٧٤-٢٧٥؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٢١، ح ١١٠.

٧. في ص ١٥٥-١٥٦.

٨. راجع الهامش ١ من ص ١٠٢-١٠٣.

٩. في ص ١٠٦.

والمفيد عليه السلام قال في الأركان^١ باستحباب المُدِّ والصاع وأنه إسباغ، ثم قال في موضع آخر: مَنْ تَوَضَّأَ بثلاث أَكْفَ مقدارها مُدٌّ أسبغ، وَمَنْ تَوَضَّأَ بِكَفٍّ أَجْزَأُ. وهو بعيد الفرض.

ويجزئ مَسَمَى القُشْل: لرواية ررارة عن أبي جعفر عليه السلام في الوضوء: «إِذَا مَسَّ الماءُ جِلْدَكَ فَحَسْبُكَ»^٢.

وعن محمد بن مسلم عنه عليه السلام: «يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ الرَّاحَةَ مِنَ الدَّهْنِ فَيَمْلَأُ بِهَا جَسَدَهُ، وَالْمَاءُ أَوْسَعُ مِنْ ذَلِكَ»^٣.

وروي عنه عليه السلام: «إِنَّمَا الْوُضُوءُ حَدٌّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ، لِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَطِيعُهُ وَمَنْ يَعْصِيهِ، وَإِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجِسُهُ شَيْءٌ، إِنَّمَا يَكْفِيهِ مِثْلُ الدَّهْنِ»^٤.

وعن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلُ بِخَمْسَةِ أَمْدَادٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ صَاحِبَتِهِ، وَيَغْتَسِلَانِ جَمِيعاً مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ»^٥.

الرابع عشر: ترك التعمدل، فما رواه الكليني عن إبراهيم بن محمد بن حمران عن أبي عبد الله عليه السلام: «مَنْ تَوَضَّأَ فَيَتَعَمَّدُ كَانَتْ لَهُ حَسَنَةٌ، وَإِنْ تَوَضَّأَ وَلَمْ يَتَعَمَّدْ حَتَّى يَجِفَّ وَضُوءُهُ كَانَتْ لَهُ ثَلَاثُونَ حَسَنَةً»^٦.

ولا ينافيه ما رواه محمد بن مسلم عنه عليه السلام في المسح بالمنديل قبل أن يجفَّ، قال: «لَا بَأْسَ»^٧.

١. كتاب الأركان فقيدهم وصل إلينا.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٢٢، باب مقدار الماء الذي يجرى للوضوء...، ج ١٧ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٣٧، ح ٢٨١، الاستبصار، ج ١، ص ١٢٣، ح ٤١٧.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٢٤-٢٥، باب صفة الوضوء، ح ٣.

٤. الكافي، ج ٢، ص ٢١، باب مقدار الماء الذي يجرى للوضوء...، ج ٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٢٨، ح ٢٨٧.

٥. الكافي، ج ٣، ص ٢٢، باب مقدار الماء الذي يجرى للوضوء...، ج ١٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٣٧، ح ٣٨٢، الاستبصار، ج ١، ص ١٢٢، ح ٤١٢.

٦. الكافي، ج ٣، ص ٧٠، باب التواذر، ح ٤.

٧. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٦٤، ح ١١٠٦.

ورواية أبي بكر الحضرمي عنه عليه السلام : «لا بأس بمسح الرجل وجهه بالثوب»^١.
ورواية إسماعيل بن الفضل، قال: رأيت أبا عبد الله عليه السلام توضأ للصلاة ثم مسح وجهه بأسفل قميصه، ثم قال: «يا إسماعيل، افعل هكذا فأنتي هكذا أفعل»^٢.
لأن نفي البأس أعم من نفي التحريم أو الكراهية، فيحمل على نفي التحريم،
وفعل الامام وأمره جاز أن يكون لعارض، وقول الترمذي: لم يصح في هذا الباب شيء^٣ شهادة على النفي.

وظاهر المرتضى في شرح الرسالة: عدم كراهية التمدل، وهو أحد قولَي الشيخ (رحمهما الله تعالى)^٤.

الخامس عشر: ترك الاستعانة؛ لما روي أن علياً عليه السلام كان لا يدعهم يصبّون الماء عليه، يقول: «لا أحب أن أشرك في صلاتي أحداً»^٥.

وروى الحسن بن علي الوشاء أنه أراد نصب على الرضا عليه السلام، فقال: «مه يا حسن»، فقلت له: أكره أن أوجر؟ قال: «توجر أنت وأوزر أنا»، وتلا قوله تعالى: «فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ»^٦ أخذاً^٧، وها أنا ذا أتوضأ للصلاة وهي العادة، فأكره أن يشركني فيها أحد»^٨.

والطريق وإن كان فيها إبراهيم الأحمر إلا أن العمل على القبول، وعذره الكلبي في النوادر^٩.

فإن قلت: قد روي في التهذيب بطريق صحيح عن أبي عبيدة الحذاء، قال: وصّأت أبا جعفر عليه السلام بجمع وقد بال، فباولنه عليه السلام فاستجى، ثم صببت عليه كفاً ففسل

١. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٦٤، ح ١١٠٢.

٢. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٥٧، ح ١٠٦٩.

٣. الجامع الصحيح، ج ١، ص ٧٤، ذيل الحديث ٥٣.

٤. راجع المبسوط، ج ١، ص ١٢٣ والخلافه، ج ١، ص ٩٧، المسألة ٤٤.

٥. الفقيه، ج ١، ص ٤٢، ح ٨٥؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٥٤، ح ١٠٥٧.

٦. الكهف (١٨)، ١١٠.

٧. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٦٥، ح ١١٠٧.

٨. الكافي، ج ٢، ص ٦٩، باب النوادر، ح ١.

وجهه، وكفّاً غسل به ذراعه الأيمن، وكفّاً غسل [به] ذراعه الأيسر، ثم مسح بفضل الندى رأسه ورجليه^١.

قلت: يُحمل على الضرورة، وقد يترك الإمام الأولى لبيان جوازه.
السادس عشر: يكره الوضوء في المسجد لمن بال أو تغوط؛ لرواية رقاعة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الوضوء في المسجد؟ فكرهه من البول والغائط^٢. ولا ينافيه رواية بكير بن أعين عن أحدهما عليهما السلام: «إن كان الحدث في المسجد فلا بأس بالوضوء في المسجد»^٣ بحمله على غيرهما.

مسائل سبع:

الأولى لو كان الإناء لا يُعترف منه وُضع على اليسار للصب في اليمين. ولو استعان لضرورة أو مطلقاً، فالظاهر كون المعون على اليمين، كالإناء المعترف منه.

الثانية. تقدم المضضة على الاستنشاق مستحب.

وفي المبسوط: لا يجوز المكث في وفي المأخذ أن تغيير هيئة المستحب هل توصف بالحرمة؛ لما فيه من تغيير الشرع، أو يترك المستحب تبعاً لأصلها؟ هذا مع قطع النظر عن اعتقاد شرعية التغيير، أمّا معه فلا شك في تحريم الاعتقاد لا عن شبهة، أمّا الفعل فالظاهر لا.

وتظهر الفائدة في التأثيم، ونقص الثواب، وإيقاع البتة. وكذا لو فُعل الفسلات المسنونة على غير هيئة الفسلات الواجبة، فإنه يخالف المستحب.

١. تهذيب الأحكام ج ١، ص ٥٨، ج ١٦٢؛ الاستبصار، ج ١، ص ٥٨، ج ١٧٢، وسائر المسحوقين أئمتنا من المصدر.

٢. الكافي، ج ٢، ص ٣٦٩، باب بناء المساجد - ج ٩: تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٥٧ - ٢٥٨، ج ٧١٩.

٣. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٥٣، ج ١٠٤٩.

٤. المبسوط، ج ١، ص ٢٠.

ولو اعتقد وجوب الغسلة الثانية مع لإسباغ بالأولى فإنه يخطئ، وفي تحريم الفعل الوجهان، ويتفرع المسح بماء هذه الغسلات الثالثة. يحوز التثنية في بعض الأعضاء دون بعض؛ لاستحباب أصلها، ولو قل الماء استأثر الوجه، ثم اليمنى.

ولو لم يمكن الجمع بين استعمال الماء في المقدمات واستعماله في الغسلات، ففي تقديم أيهما وجهان، مأخذهما اختصاص المقدمات بالأولية المفتضية للأهنية وأبلغية النظافة بها، وأن المقصود بالذات ولي من الوسيلة إليه.

الرابعة: لو شك في عدد الغسلات السابقة بسى على الأقل؛ لأنه المتيقن وفي الغسلات المقارنة وجهان، من تعرض للثالثة، وقصة الأصل، وهو أقوى. الخامسة: لا يستحب التكرار في المسح؛ لأنه مبني على التخفيف، ولأنه يخرج عن مسماه

ولأن علياً لما وصف وصوء (سول الله ﷺ) قال: «و مسح رأسه مرة واحدة»^١ وكذا رواه الباقر والصادق (عليه السلام).

والظاهر أنه ليس بحرام؛ للأصل. نعم، يكره ذلك؛ لأنه تكلف ما لا حاجة إليه ولو اعتقد المكلف شرعته أتم، والوضوء صحيح؛ لخروجه عنه. وظاهر الشخين في المقنعة والمبسوط والحلاف التحريم^٢. وفي السرائر من كثر المسح أبدع، ولا يبطل وضوؤه بغير خلاف^٣. وعده ابن حمزة من التروك المحرمة^٤. ويمكن حمل كلامهم على المعتقد شرعيته.

١. سنن ابن ماجه، ج ١، ص ١٥٠، ح ٤٣٦؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٢٨، ح ١١٥.

٢. الكافي، ج ٢، ص ٢٤-٢٦، باب صفة الوضوء، ح ١-١٥؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٥٥-٥٦، ح ١٥٧ و١٥٨، و ص ٨٠-٨١، ح ٢١٠.

٣. المقنعة، ص ٤٦؛ المبسوط، ج ١، ص ١٢٣؛ الحلاف، ج ١، ص ٧٩، المسألة ٢٧.

٤. السرائر، ج ١، ص ١٠٠.

٥. الوسيلة، ص ٥٠-٥١.

السادسة: ذكر ابن الجنيّد في كيفية غسل الوجه :

أن يضع الماء من يمينه على وسط الجبهة، بحيث يعلم أن الماء قد ماس القصاص، وتكون راحته مبسوطة الأصابع حتّى تأخذ الراحة جبهته، ويجري الماء من العضو الأعلى إلى الذي يليه، والراحة تتبع جريان الماء على الوجه إلى أن يلتقي الإبهام والسبابة أسفل الذقن، وتمز اليد قابضة عليه أو على اللحية إلى أطرافها^١

وفي غسل اليدين :

أن يملأ يده اليمنى ماءً، ثم يضعه في اليسرى - وقد رفع مرفقة الأيمن، وحذر ذراعه وكفّه، ويسط أصابعها وفرغها - فيصع الماء من كفّه اليسرى على أعلى مرفقه الأيمن ليستوعب الغسل المرفق، ثم يسكب الماء بها ينقله يساره وقد قبض بها على مرفقه الأيمن من المرفق إلى أطراف أصابعه تبعاً للماء حتّى يعلم أنّه لم يبق من ظاهرها وباطنها ممّا يلي الأرض شيء، ولا وقد جرى عليه الماء، ويكون ظاهر اليسرى ممّا يلي السماء من ذراعه اليسرى، ثم يرفع يده اليسرى من آخر يده اليمنى بعد مرورها على أصابع كفّه اليمنى إلى أعلى مرفقه الأيمن، فليغم بطن راحته اليسرى وظهرها ممّا يلي بطن ذراعه اليمنى حتّى يسكب الماء إلى أطراف أصابعه اليمنى، ولو أخذ لظهر ذراعه غرقة ولبطها أخرى كان أحوط، ثم ذكر غسل اليسرى كذلك^٢.

وقال في مسح رجليه :

يسط كفّه اليمنى على قدمه الأيمن، ويجذبها من أصابع رجليه إلى الكعب، ثم يردّ يده من الكعب إلى أطراف أصابعه، فمهما أصابه المسح من ذلك أجزاء وإن لم يقع على جميعه، ثم يفعل ذلك بيده اليسرى على رجليه اليسرى^٣

وهذه الهيئات لم يذكرها الأصحاب، ولكنها حسنة إلا المسح، فإن فيه تكراراً

نفاه الأصحاب

السابعة: قال أيضاً :

لو بقي موضع لم يتلّ، فإن كان دور لدرهم بلها وصلّى، وإن كانت أوسع أعاد على العصور وما بعده، وإن جفّ ما قبله استأنف.

وذكر أنه حديث أبي أمامة عن النبي ﷺ، ووزارة عن أبي جعفر ﷺ، وابن منصور عن زيد بن علي ﷺ.^١

ولم يعتبر الأصحاب ذلك، بل قصية كلامهم غُسله وغُسل ما بعده مطلقاً، وإن جفّ الليل فالاستئناف مطلقاً؛ لوجوب لترتيب بين غُسل الأعضاء، والأخبار لم تثبت عندهم وفي المختلف:

إن أوجبنا الابتداء من موضع بعينه وجب غُسل العضو من الموضع المتروك إلى آخره، وإن لم نوجب اكتفي بغُسله^٢

وهو إشارة إلى الخلاف في كيفية غُسل الوجه واليدين.

ولك أن تقول: هب أن الابتداء واجب من موضع بعينه، ولا يلزم غُسله وغُسل ما بعده إذا كان قد حصل الابتداء، للزوم ترتيب أجراء العضو في الغُسل، فلا يغسل لاحقاً قبل سابقه، وفيه عسر مفيء بالآية^٣

وقال ابن بابويه: سئل أبو الحسن موسى ﷺ عن الرجل يبقى من وجهه إذا توضأ موضع لم يصبه الماء، فقال: «يَجْرُئُهُ أَنْ يَبْلُغَهُ مِنْ بَعْضِ حَسَدِهِ»^٤ فإن أريد به بله ثم الإتيان بالباقي فلا بحث، وإن أريد الاقتصار عليه أشبه قول ابن الحنيد.

الثامنة. لم أقف على نص للأصحاب في استحباب الاستقبال بالوضوء، ولا في كراهية الكلام بغير الدعاء في أثناءه.

ولو أخذ الأول من قولهم ﷺ «أفصل المجالس ما استقبل به القبلة»^٥، والثاني من منافاته الدعوات والأذكار أمكن.

وكذا لم يذكروا كراهة نفوذ المتوضئ يده، وقد كرهه العامة؛ لما روه عن

١ حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ١١١-١١٢، المسألة ٩٣.

٢ مختلف الشيعة، ج ١، ص ١٤٢، المسألة ٩٣.

٣ البقرة (٢) ١٨٥.

٤ التحقيق، ج ١، ص ٦٠، ح ١٣٣.

٥ المعجم الكبير، الطبراني، ج ١٠، ص ٣٨٩ ح ١٠٧٨١ الكامل ابن عدي، ج ٢، ص ٧٨٥ بتفاوت يسير.

النبي ﷺ: «إذا توضأتم فلا تنفضوا أيديكم، فإنها مراوح الشيطان»^١.
وكذا أهملوا استحباب الجلوس في مكان لا يرجع رشاش الماء إليه.
والظاهر أن هذا بناء منهم على تأثير الاستعمال، وهو ساقط عندنا.
نعم، لو كانت الأرض نجسة وجب، وإن كانت مظنة النجاسة استحباباً.
وأما إمرار اليد على الأعضاء فواجب في المسح، والأصح استحبابه في الغسل؛
تأسيّاً بما فعله صاحب الشرع وأهل بيته (صلى الله عليهم أجمعين).

البحث الثالث في أحكام الوضوء

وفيه مسائل:

الأولى: يستباح بالوضوء ما شاء المكلف من غاياته ما لم يحدث.
نعم، يستحب تجديده بحسب الصلوات، فرصاً كانت أو تقيلاً؛ لما روي من فعل
النبي ﷺ^٢.

وروي: «الوضوء على الوضوء تور على تور»^٣.
وروي: «مَنْ جَدَّدَ وضوءه مِنْ غَيْرِ حَدَثٍ جَدَّدَ اللَّهُ توبته من غير استغفار»^٤.
وعن سعدان عن بعض أصحابه، عن الصادق عليه السلام: «انظر على الظهر عشر
حسنات»^٥.

وعن سماعة قال: كنت عند أبي الحسن عليه السلام، فحضرت المغرب، فدعا بوضوء فتوضأ،
ثم قال لي: «توضأ»، فقلت: أنا على وضوء، فقال: «وإن كنت على وضوء، إن من
توضأ للمغرب كان وضوءه ذلك كفارة لما مضى من ذنوبه في يومه إلا الكبائر، ومن
توضأ للصبح كان وضوءه ذلك كفارة لما مضى من ذنوبه في ليلته إلا الكبائر»^٦.

١. الفردوس بمأثور الخطاب، الديلمي، ج ١، ص ٢٦٥، ح ١٠٢٩.

٢. الفقيه، ج ١، ص ٣٩، ح ٨٠.

٣ و٤. الفقيه، ج ١، ص ٤١، ح ٨٢.

٥. الكافي، ج ٣، ص ٧٢، باب النوادر، ح ١٠.

٦. الكافي، ج ٣، ص ٧٢، باب النوادر، ح ٩.

فروع

الأول: هل يستحب تجديدہ لمن لم يصل بالأول؟ يمكن ذلك؛ للعموم، والعدم؛ لعدم نقل مثله.

وقطع في التذكرة بالأول^١.

الثاني: هل يستحب تجديدہ لصلاة واحدة أكثر من مرة؟ الظاهر لا؛ للأصل من عدم الشرعية، ولأدائه إلى الكثرة المفرطة

ورسما فهم عدم تجديدہ لذلك من كلام بن بابويه^٢.

وتوقف في المختلف؛ لعدم النص إثباتاً ونفيًا^٣.

الثالث: الأقرب أنه لا يستحب تجديدہ لسجود التلاوة والشكر، ولما الوضوء شرط في كماله؛ للأصل.

وهي الطواف احتمال؛ للحكم بمبدأ وانه الصلاة

المسألة الثانية في الجبائر

وفيها نكت:

الأولى: الجبيرة إن أمكن نزعها أو يصل الماء إلى البشرة وحسب؛ تحصيلاً لمستى الغسل والمسح. وإن تعذراً مسح عيها ولو في موضع الغسل، سواء وضعها على ظهر أو لا، قاله في المبسوط^٤.

قال في المعبر: وهو مذهب الأصحاب^٥.

قلت: فيه تنبيه على قول بعض الشافعية بوجوب إعادة الصلاة لو وضعها على

١ تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ٢٠٣-٢٠٤، الفرع «٥».

٢ الفقيه، ج ١، ص ٤١، دین الحديث ٨٢.

٣ مختلف الشيعة، ج ١، ص ١٤١، المسألة ٩٢.

٤ المبسوط، ج ١، ص ٢٢.

٥ المعبر، ج ١، ص ١٦١.

غير طهر^١، بل قال بعضهم بوجوب الإعادة مطلقاً^٢.

أما عدم المسح عليها والحالة هذه فلا قائل به، قال في التذكرة:

ولا نعلم فيه مخالفاً؛ لأن العامة روي أن علياً عليه السلام قال: «انكسر إحدى رُئدي،

فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأمرني أن أمسح على الجبائر»^٣، والزند: عظم الذراع^٤.

وتأنيته بتأويل الذراع.

ورؤينا عن كليب الأسدي عن أبي عبد الله عليه السلام في الكسير: «إن كان يتخوف على

نفسه فليمسح على جبائره، وليصل»^٥.

ولأن التكليف بنزعها خرج وعسر، كما أشار الصادق عليه السلام إليه فيما يأتي^٦.

الثانية: في حكم الكسر القرح والحرخ: لرواية الحلبي عنه عليه السلام في الرجل يكون

به القرحه فيعصبها بخرقه، أيمسح عليها إذا توضع؟ فقال: «إن كان يؤديه الماء

فليمسح على الخرقه، وإن كان لا يؤديه نزع الخرقه ثم ليغسلها»^٧.

الثالثة: لو لم يكن على الجرح خرقه، غسل ما حوله؛ لما في هذه الرواية:

وسأله عن الجرح، كيف يصنع به في غسله؟ قال: «اغسل ما حوله»^٨.

ومثله في الحرخ رواية عبد الله بن مسعود عنه عليه السلام.

ولا فرق بين الخرقه وغيرها ممّا يتعدّر برعه، ولا بين مواضع القنل والمسح:

لرواية عبد الأعلى، قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام: عثرت فانقطع ظفري، فجعلت

على إصمي مرارة، فكيف أصنع بالوضوء؟ قال: «يعرف هذا وأشباهه من كتاب

١ المهدب، الشيرازي، ج ١، ص ٤٤، المجموع شرح المهدب، ج ٢، ص ٣٢٩

٢ المجموع شرح المهدب، ج ٢، ص ٣٢٩

٣ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٢١٥، ج ٦٥٧، سنن الدارقطني، ج ١، ص ٤٩٩، ج ٣/٨٦٦، السنن الكبرى، البيهقي،

ج ١، ص ٣٤٩، ج ١٠٨٢، المصنف، عبدالرزاق، ج ١، ص ١٦٦، ج ٦٢٣

٤ تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ٢٠٧، السألة ٥٩

٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٦٣-٣٦٤، ج ١١٠

٦ قريباً

٧ والكافي، ج ٢، ص ٢٣، باب الجبائر، ج ٣، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٦٢-٣٦٣، ج ١٠٩٥

الاستبصار، ج ١، ص ٧٧، ج ٢٣٩

٨، الكافي، ج ٣، ص ٣٢، باب الجبائر، ج ٢، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٦٣، ج ١٠٩٦

الله عز وجل، قال الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الَّذِينَ مِنْ حَرَجٍ﴾^١ امسح عليه»^٢. قلت: قد تبيّه عليه السلام على جواز استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية.

وأما رواية عبد الرحمن بن الحجاج عن الكاظم عليه السلام في الكسير عليه الجبائر، كيف يصنع بالوضوء، وغسل الجباية وغسل الجمعة؟ قال «يفعل ما وصل إليه الغسل ممّا ليس عليه الجبائر، ويدع ما سوى ذلك ممّا لا يستطيع غسله، ولا ينزع الجبائر، ولا يعيث بجراحته»^٣. فلا تسافي أخبار المسح عليها، بحمل قوله: «ويدع ما سوى ذلك» على أنّه يدع غُسله ولا يلزم منه ترك مسحه، فيحمل المطلق على المقتد.

الرابعة: حكم الطلاء الحائل حكم الجبيرة أيضاً، لروايه الوشاء عن أبي الحسن عليه السلام: في الدواء إذا كان على يدي^٤ الرجل، أيسح على طلي الدواء؟ فقال «نعم»^٥. وهو محمول على عدم إمكان إزالته.

ولو طلى رأسه بالجناء، ففي رواية محمد بن مسلم: بجوز المسح على الجناء^٦، وهو في الحمل كالأول.

الخامسة: لو عمت الحائض أو الدواء الأعضاء مسح على الجميع، ولو تضرّر بالمسح تيمّم، ولا ينسحب على خائف البرد فيؤمر بوضع حائل، بل تيمّم، لأنّه عذر نادر، وزواله سريع.

السادسة: لو كانت الحرقه نجسة ولم يمكن تطهيرها فالأقرب وضع طاهر عليها، تحصيلاً للمسح.

١ الحجّ (٢٢) ٧٨

٢ الكافي، ج ٢، ص ٣٣، باب الجبائر، ح ١، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٦٣، ح ١٠٩٧، الاستبصار، ج ١، ص ٧٧-٧٨، ح ٢٤٠

٣ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٦٢، ح ١٠٩٤، الاستبصار، ج ١، ص ٧٧، ح ٢٣٨، وفي الكافي، ج ٣، ص ٢٢، باب الجبائر، ح ١ عن أبي الحسن الرضا عليه السلام

٤ في «ت» وتهذيب الأحكام: «يد».

٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٦٤، ح ١١٠٥، الاستبصار، ج ١، ص ٧٦، ح ٢٣٥

٦ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٥٩، ح ١٠٨١، الاستبصار، ج ١، ص ٧٥، ح ٢٣٣

ويمكن إجراؤها مجرى الحرح في غُسل ما حولها.
وقطع الفاضل بالأول^١.

السابعة: ما قارب الجبيرة ممّا لا يمكن إيصال الماء إليه بحكمها، وكذا لو احتاج إلى استيعاب عضو صحيح فحكمه حكم الكسير.
ولو وضع على غير محل الحاجة وجب برعه، فإن تعذر مسح عليه.
وفي الإعادة نظر من تفريطه، وامتناله.
وقوى في التذكرة الأول^٢.

ولا إشكال عندما في عدم إعادة ما صلا، بالجائر في غير هذا الموضع.
الثامنة: لو كانت الجبيرة على مواضع لتتم واحتيج إليه، فكالوضوء والغسل، ولا يجب مع التيمم مسحها بالماء، كما لا يجب على مسح الجبيرة في الطهارة المائية التيمم؛ لأنّ البذل لا يجمع المبدل.
وما روه عن جابر أنّ النبي ﷺ قال في المشجوح لما اغتسل من احتلامه فمات لدخول الماء شبعته. «إنما كان يكفيه أن يتيمم، ويغسل على رأسه خرقه، ثم يمسح عليها، ويفسل سائر جسده»^٣ يُحمل على القصد إلى ذلك، أو على إنباء الواو مناب «أو» ويكون في معنى لزوم أحد الأمرين على الترتيب.
التاسعة: قطع الفاصلان بوجوب استيعاب الجبيرة بالمسح؛ عملاً بظاهر «عليها»^٤، ولأنّها بدل ممّا يحب إيعابه^٥.

ويشكل بصدق المسح عليها بالمسح على حزم منها، كصدق المسح على الرجلين والخفين عند الضرورة، وبفرق بينهما بوجوب استيعاب الأصل في الجبيرة،

١ تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ٢٠٧، الفرع «ح» من المسألة ٥٩

٢ تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ٢٠٨، الفرع «د» من المسألة ٥٩

٣ سنن أبي داود، ج ١، ص ٩٣، ح ٣٣٦: سنن الدارقطني، ج ١، ص ٤٣٥، ح ٣/٧١٨؛ السنن الكبرى، البيهقي، ج ١، ص ٣٤٨ ح ١٠٧٧

٤ الواردة في حديث الحلبي المتقدم في ص ١١٣، الهامش ٧

٥ المحبر، ج ١، ص ٤٠٩: تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ٨، الفرع «هـ» من المسألة ٥٩.

بخلاف المسحون المذكورين.

وفي المسوط: الأحوط استعراق الجميع^١. وهو حسن.

نعم، لا يجب جريان الماء عليها، لأنه لم يُتَعَيَّدَ غَسْلُهَا إِذَا كَانَ الْمَاءُ لَا يَصِلُ إِلَى أَصْلِهَا (أو يصل)^٢ بغير غَسْلِهَا.

العاشرة: لا فرق بين كون أصلها طهراً أو نجساً مع تعذر تطهيره؛ للعموم ولا يتقدّر المسح عليها بغير مدّة التعذّر؛ لأنه المقتضي للمسح، فيدور معه وجوداً وعدماً.

والحمل على الخُفِّ وَهْمٌ فِي وَهْمٍ.

الحادية عشرة: لو لم يكن على معن الكسر حيرة، ونضرّر بإيصال الماء إليه، فكالحرح في غَسْلٍ مَا حَوْلَهُ، وَلَيْتَلَطَّفَ بِوَضْعِ حَرَقَةٍ مَبْلُوطَةٍ حَوْلَهُ؛ لِئَلَّا يَسْرِيَ إِلَيْهِ الْمَاءُ فَسَضَّرَ أَوْ يَحْسُ، وَلَوْ احْتَنَاحَ إِلَى مَعِينٍ وَجِبَ وَلَوْ بِأُحْرَةٍ مُمْكِنَةٍ

ولو لصق بالحرح خرفة ومطنة ومحوهما. ^٣ وأمكن النزاع بإيصال الماء حال الظهارة وحب، كما في الحيرة، وبإلا مسح عليه

ولو استفاد بالرع غَسْلٌ بِمَعْنَى الصَّحِيحِ قَالُوا قَرُبَ الْوُحُوبُ؛ لِأَنَّ الْمَيَّسُورَ لَا يَسْقُطُ بِالْمَعْسُورِ، هَذَا مَعَ عَدَمِ الضَّرَرِ بِنَزْعِهِ.

الثانية عشرة: لو أمكن المسح على نجرح^٤ المجزؤ بغير خوف تلف، ولا زيادة فيه، فهي وجوب المسح عليه احتمال، مأل إليه في المعتبر^٥، ونسبه في التذكرة^٦؛ تحصيلاً لشبه الفصل عند تعذر حقيقته، وكأنه يحمل الرواية -: «يغسل ما حوله»^٧ - على ما إذا حاف ضرراً بمسحه، مع أنه ليس فيها نفى

١ المسوط، ج ١، ص ٢٢

٢ ما بين القوسين لم يرد في «ق»

٣ في «ث» «على محل الجرح»

٤ المعتبر، ج ١، ص ٨

٥ تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ٢٠٧، المسألة ٥٩.

٦ راجع الهامش ٨ من ص ١١٣

لمسحه، فيجوز استفادته من دليل آخر.

فإن قلنا به وتعدّر ففي وجوب وضع لصوتي والمسح عليه احتمال أيضاً؛ لأنّ المسح بدل عن الغسل، فينسب إليه بقدر الإمكان.

وإن قلنا بعدم المسح على الجرح مع إمكانه، أمكن وجوب هذا الوضع، ليحاذي الجبيرة وما عليه لصوق ابتداءً، والرواية مسطّعة على فهم عدم الوجوب.

أمّا الجواز فإن لم يستلزم ستر شيء من الصحيح فلا إشكال فيه، وإن استلزم أمكن المنع؛ لأنّه ترك الغسل الواجب، والجواز؛ عملاً بتكميل الطهارة بالمسح.

الثالثة عشرة: لو زال العذر قطع الشيخ بوجوب إعادة الطهارة^١، لأنّها طهارة ضرورية فتقدّر بقدرها، ولأنّ الفرض متعلّق بالبشرة ولما تُفصل.

وقضيّة الأصل عدمه؛ للامتنال المخرج عن العهدة، والحمل على النيمّ قياس باطل، ولعدم ذكره في الروايات مع عموم اليكوى^٢ به، فعلى قوله لو توهم البرء فكشف فظهر عدمه أمكن إعادة الطهارة؛ نظهور ما يجب غسله.

ووجه عدم ظهور بطلان ظنه.

المسألة الثالثة. السّلس يجدد الوضوء بحسب الصلوات في الأقرب؛ لأنّ الأصل في الحدث الطارئ بعد الطهارة إيجابها، فعني عنه هي قدر الضرورة، وهو الصلاة الواحدة، ولاقتضاء القيام إلى الصلاة لطهارة لكلّ محدث؛ عملاً بالآية^٣، وهذا محدث.

وجور في المبسوط أن يصلي بوضوء واحد صلوات كثيرة؛ لأنّه لا دليل على تجديد الوضوء عليه، وحمله على الاستحاضة قياس لا نقول به، ثمّ ذكر وجوب

١. المبسوط، ج ١، ص ٢٣

٢. المائدة (٥) ٦

التحفظ بقدر الإمكان^١، كما مرَّ^٢، فكأنه لا يعمل البول حدثاً، ويحصر الحدث في غيره.

وفي الخلاف جَعَلَهُ كَالْمُسْتَحَاضَةِ فِي وجوب التحديد، ثم ذكر الإجماع^٣، والظاهر أنه على المستحاضة لا غير.

وكلامه في المبسوط يشعر باستثناء حصَّ فيه، مع أنَّ ابن بابويه والشيخ رويَا عن حريز عن الصادق عليه السلام في الرجل يقطر منه البول والدم: «إذا كان حين الصلاة اتخذ كيساً وجعل فيه قطاً، ثم علقه عنقه وأدخل ذكره فيه، ثم صلى يجمع بين الصلاتين الطهر والعصر - يؤخّر الطهر ويمحّل العصر - بأذان وإقامتين، ويؤخّر المغرب ويمحّل العشاء بأذان وإقامتين، ويفعل ذلك في صبح»^٤.

قلت: كأنه لا يرى فيه دلالة على المطلوب؛ إذ لا ينفي جواز الزيادة على الصلّانين، ولا ينافي محلّ الوصوء للثانية.

والفاضل استشعر ذلك، فذهب في المنتهى إلى حوار الجمع المذكور لا غيره^٥، مع أنَّ في التهذيب بالإسناد إلى جماعة: سألت عن رجل أخذ تقطير من فرجه إمّا دم أو غيره، قال: «فليضع خربطةً ولنوضاً وليصلّ، فإنما ذلك بلاء ابتلي به، فلا يعيدنّ إلّا من الحدث الذي يتوصّأ منه»^٦، وهو يشعر بفتوى المبسوط.

الرابعة الظاهر أنَّ المبطلون يجدّد نبأ لكل صلاة؛ لمثل ما قلناه، ولم أرهم صرّحوا به، إلّا أنَّ فتواهم بالوضوء للحدث الطارئ في أثناء الصلاة يشعر به. وقد رواه محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام: «صاحب البطن الغالب يتوضّأ،

١ المبسوط، ج ١، ص ٦٨.

٢ في ج ١، ص ٢٠٤.

٣ الخلاف، ج ١، ص ٢٤٩ - ٢٥٠، المسألة ٢٢٦.

٤ الفقيه، ج ١، ص ٦٤، ح ١١٤٦ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٤٨، ح ١٠٢١.

٥ منتهى المطلب، ج ٢، ص ١٣٧.

٦ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٤٩، ح ١٠٢٧.

ويبني على صلاته»^١، وعبارة رواية التهذيب: «يتوضأ، ثم يرجع في صلاته فيتتم ما بقي»^٢.

وفي رواية الفضيل بن يسار - باباء المشاة تحت، والسين المهمة المخففة - قلت للباقر^٣: «أكون في الصلاة فأجد عمراً في بطني أو ضرباً»، فقال: «انصرف ثم توضأ، وابن على ما مضى من صلاتك ما لم تنقض الصلاة بالكلام متعمداً»، ولم يُطلبها باستدبار القبلة^٤.

وروايات بناء المحدث في أثناء الصلاة بالتيمم^٥ يشعر به أيضاً. وفي المختلف ألغى الرواية مع صحتها، وأوجب استئناف الطهارة والصلاة مع إمكان التحقق بقدر زمانهما، والآبى بغير طهارة كالسلس؛ محتجاً بأن الحدث لو نقض الطهارة لأبطل الصلاة، لانقضاء شرط لصحة، أعني استمرار الطهارة^٦. وهو مصادرة، وتشبيهه بالسلس ينفي ما أثبتته من وجوب إعادة الصلاة للمتمكّن، إلا أن يرتكب مثله في السلس؛ فالأولى العمل بموجب الرواية وفوى الجماعة.

فرع: هل ينسحب مضمون الرواية في سلس^٧ يمكن ذلك، لاستوائهما في الموجب، وإشارة الروايات إلى البقاء بالحدث مطلقاً والوجه العدم؛ لأن أحاديث التحقق بالكيس والظن مشعرة باستمرار الحدث، وأنه لا مبالاة به.

والظاهر أنه لو كان في السلس فترات، وفي البطن تواتر، أمكن نقل حكم كل منهما إلى الآخر.

١. الفقيه، ج ١، ص ٣٦٣، ح ١٠٤٤.

٢. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٥٠-٣٥١، ح ١٠٣٦.

٣. الفقيه، ج ١، ص ٣٦٧، ح ١٠٦١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٣٢، ح ١٣٧٠، الاستبصار، ج ١، ص ٤٠١، ح ١٥٣٣.

٤. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٠٤-٢٠٥، ح ٥٩٤ و٥٩٥.

٥. مختلف الشيعي، ج ١، ص ١٤٦، ذيل المسألة ٩٨.

الخامسة: لو شك في الوضوء وهو على حاله، تلافى المشكوك فيه مراعيًا للترتيب والولاء؛ لأصالة عدم فعله.

ولرواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام «إِذَا كُنْتَ قَاعِدًا عَلَى وَصْوَتِكَ فَلَمْ تَذُرْ أَغْسَلْتَ ذِرَاعَكَ أَمْ لَا، فَأَعَدَّ عَلَيْهَا وَعَلَى جَمِيعِ مَا شَكَكْتَ فِيهِ، فَإِذَا قُمْتَ مِنَ الْوُضُوءِ وَفَرَّغْتَ مِنْهُ وَصَرْتَ إِلَى حَالَةٍ أُخْرَى فِي صَلَاةٍ أَوْ غَيْرِهَا وَشَكَكْتَ فِي شَيْءٍ مِمَّا سَتَى اللَّهُ عَلَيْكَ وَضُوءَهُ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْكَ فِيهِ»^١.

وهذه كما تدل على المطلوب تدل على عدم اعتبار الشك بعد الانصراف، وذكر القعود والقيام بين الحال.

نعم، لو طال القعود، فالظاهر إلحاقه ببقاء: لمفهوم قوله: «وفرغت منه وصرت إلى حالة أخرى»، ورواية عبدالله بن أبي يعفور عنه عليه السلام: «إِذَا شَكَكْتَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْوُضُوءِ وَهَدَّ دَحَلْتَ فِي غَيْرِهِ فَلَيْسَ شَيْءُكَ بِشَيْءٍ، إِنَّمَا الشُّكُّ إِذَا كُنْتَ فِي شَيْءٍ لَمْ تَجْزِهِ»^٢، والمراد إنما الشك الذي يلتصق به

وما أحسن روايه بكير بن أعين، قال: قلت له: الرجل يشك بعد ما يتوضأ، قال: «هو حين يتوضأ أذكر منه حين يشك»^٣ إلى أخبار كثيرة.

ولأنه لو شرع التلافي للشك بعد الفرغ، أدى إلى الحرج العنفي^٤، لعسر الانفكاك من ذلك الشك، وعسر ضبط الإنسان الأمور السالفة.

فرع: لو كثر شكه فالأقرب إلحاقه بحكم الشك الكثير في الصلاة؛ دفعاً للعسر والحرج.

والأقرب إلحاق الشك في النيّة بالشك في أفعال الوضوء في الموضعين؛ إذ هي من الأفعال، والأصل عدم فعلها إذا كان محال باقياً.

١. الكافي، ج ٣، ص ٢٢، باب الشك في الوضوء. ٢. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٠٠، ح ٢٦١.

٣. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٠١، ح ٢٦٢.

٤. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٠١، ح ٢٦٥.

٥. الحج (٢٢)، ٧٨.

أما مع اليقين بترك شيءٍ فلا فرق بين الحالين في وجوب التلافي مرتباً مالياً، ولو كان في الصلاة قطعاً، وبه أخبار كثيرة.

منها: خبر الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام: «إذا ذكرت وأنت في صلاتك أنك قد تركت شيئاً من وضوئك المفروض، فانصرف وأتمّ لذي نسيته»^١.

السادسة: لو شك في الطهارة بعد يقين لحدث تطهر، وبالعكس لا يلتفت؛ لأن اليقين لا يرفعه الشك؛ إذ الضعيف لا يرفع لقوي.

وقد روى عبدالله بن بكير عن أبيه، قال: قال لي أبو عبدالله عليه السلام: «إذا استيقنت أنك توضأت فإياك أن تحدث وضوءاً أبداً حتى تستيقن أنك قد أحدثت»^٢.

وهو صريح في مسألة يقين الطهارة، وطاهر في مسألة يقين الحدث؛ عملاً بمفهوم: «إذا استيقنت أنك توضأت»، فإنه يدل على اعتبار اليقين في الوضوء.

ولو تيقن الطهارة والحدث وشك في السابق قال المفيد: وجب عليه الوضوء؛ ليزول الشك عنه، ويدخل في صلاته على يقين من الطهارة^٣.

قال الشيخ:

لأنه مأخوذ على الإنسان أن لا يدخل في الصلاة إلا بطهارة، فينبغي أن يكون سبقاً بحصول الطهارة قبله، ليسوع له الدخول بها في الصلاة^٤.

ولم يذكر في هذه المسائل الثلاث رواية غير ما تلوناه، وكذا ابن باهويه في من لا يحصره الفقيه أوردتها مجردة عن خبر^٥، وحكمها ظاهر.

غير أن المحقق في المعبر قال:

عندي في ذلك تردد - يعني مسألة يقين الطهارة والحدث - ويمكن أن يقال: ينظر

١ الكافي، ج ٢، ص ٣٤، باب الشك في الوضوء، ج ١٣ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٠١، ح ٢٦٣

٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٠٢، ح ٢٦٨

٣ المقنعة، ص ٥٠

٤ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٠٢، ديل الحديث ٢٦٢

٥ الفقيه، ج ١، ص ٦١، ديل الحديث ١٣٦

إلى حاله قيل تصادم الاحتمالين فإن كان حدثاً بني على الطهارة؛ لأنه يتيقن انتقاله عن تلك الحالة إلى الطهارة، ولم يعلم بجذد الانتقال فصار متيقناً للطهارة وشاكاً في الحدث، فيبني على نصارة، وإن كان قبل تصادم الاحتمالين متطهراً بني على الحدث؛ لعدم ما ذكرناه من التبريل^١. هذا لفظه.

والفاضل عكس، وعبارته هذه في المختلف:

مثاله. إذا يقن عند الزوال أنه نقض طهارة وتوضأ عن حدث وشك في السابق، فإنه يستصحب حال السابق على لزوال، فإن كان في تلك الحال متطهراً فهو على طهارته؛ لأنه يقن أنه نقص تلك الطهارة ثم توضأ، ولا يمكن أن يتوضأ عن حدث مع بقاء تلك الطهارة، ونقص الطهارة التابيه مشكوك فيه، فلا يرول عن اليقين بالشك، وإن كان قبل الزوال محدثاً فهو الآن محدث، لأنه يقن أنه انتقل عنه إلى طهارة ثم نقضها، والطهارة بعد نقصها مشكوك فيها^٢.

قلت هذان لو سلما فليس فيهما مضافة لعول الأصحاب، إذ مرجعهما إلى يقن أحدهما والشك في الآخر، والأصحاب لا يشاركون في ذلك، ويرد توحيه كل منهما نقضاً على الآخر، وأيضاً يمكن يعقب الطهارة للطهارة في التجديد، وتعقب الحدث الحدث، ولما استشعر في غير المختلف ذلك قيدهما بكونهما متحدتين متعاقبتين، وحكم باستصحاب السابق^٣.

وهو إذا تم ليس من الشك في شيء، لذي هو موضوع المسألة؛ لأنها أمور مترتبة علم تربيها، غاية أنه يلتبس السابق؛ لعدم لحظ الذهن الترتيب، فهو كالشاك في المبدأ في السعي وهو يعلم لروحية والفردية؛ فإنه متى لحظه الذهن علم المبدأ، ولا يستسى استصحاباً عند العلماء، وقد ثقل عنه أنه أراد به لازم الاستصحاب، وهو البناء على السابق.

وإذا لم يعلم الحال قبل تصادم الاحتمالين فلا شك فيما قاله الأصحاب.

١ المعبر، ج ١، ص ١٧٠ - ١٧١

٢ مختلف الشيعة، ج ١، ص ١٤٢، المسألة ٩٤

٣ قواعد الأحكام، ج ١، ص ٢٠٥

وفي التذكرة حكى الوجوه الثلاثة عن العامة، وعُلِّل وجه البناء على الضدِّ باحتمال تجديد الطهارة في صورة سبق الطهارة، وباحتمال تعقُّب الحدث في صورة سبق الحدث على زمان تصادم الاحتمالين، قال:

ولو لم يكن من عادته الجديد، فالظاهر أنه متطهر بعد الحدث، فتباح له الصلاة. وعُلِّل الاستصحاب بسقوط حكم الحدث والطهارة الموجودين بعد التيقُّن، لتساوي الاحتمالين فيهما فتساوي، ويرجع إلى المعلوم أولاً^١

ويضعف بتيقُّنه الخروج عن ذلك السابق إلى ضده، فكيف يبنى على ما علم الخروج منه؟

وبالجملة، فإطلاق الإعادة لا ينافيه هذان الفرضان؛ لأنَّ مورد كلامهم الشكُّ، وهما إن تَمَّ أفاذا ظناً، وأمَّا الاتِّحاد والتعاقب فم باب اليقين.

تنبيه: قولنا: اليقين لا يرفعه الشكُّ، لا نعني به اجتماع اليقين والشكِّ في الزمان الواحد، لا متنازع ذلك، ضرورة أنَّ الشكَّ في أحد النقيضين يرفع يقين الآخر، بل المعنى به أنَّ اليقين الذي كان في الزمن الأول لا يخرج عن حكمه بالشكِّ في الزمن الثاني، لأصالة بقاء ما كان، فيؤول إلى اجتماع الظنِّ والشكِّ في الزمان الواحد، فيرجح الظنُّ عليه، كما هو مطرد في العبادات.

السابعة: حَكَم في الميسوط بأنه لو صَلَّى الظهر بطهارة ثم صَلَّى العصر بطهارة أخرى ثم ذكر الحدث عقيب إحداهما قبل الصلاة، تطهر وأعاد الصلاتين، وكذا يعيدهما لو توضأ وصلى الظهر ثم أحدث وتوضأ وصلى العصر ثم علم ترك عضوٍ من إحدى الطهارتين ولم يعطها، معللاً بأنه لم يؤدَّ إحداهما يقيين^٢.

وهو بناء على وجوب تعيين المقضي مع الاشتباه؛ تحصيلاً لليقين، ولهذا أوجب إعادة الخمس لو صلاها بخمس طهارات ثم ذكر تغلُّل الحدث بين طهارة وصلاة.

١. تذكرة الفقهاء ج ١، ص ٢٦١، المسألة ٦٦

٢. الميسوط، ج ١، ص ٢٤

وكذا أوجب الخمس لو توضأ حمساً كل مرة عقيب الحدث ثم ذكر ترك عضو^١.
ولو قلنا بسقوط التعيين هنا أحزاه أربع مطلقة بينهما، وأجزأه في الخمس هذه
مع زيادة الإطلاق في العشاء، ومع صبح ومغرب، ولو اختلفت الصلاتان فلا شك في
إعادتهما.

والعجب أن الشيخ أفتى في المسوط بأن من فاتته صلاة لا يعلمها بعينها بجزئه
ثلاث صلوات^٢، مع إيجابه الخمس هنا، ولا فرق
وعول على ما رواه علي بن أسباط عن غير واحد من أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام،
قال: «من نسي صلاة من صلاة يومه ولم يذكر أي صلاة هي صلى ركعتين وثلاثاً^٣
وأربعاً^٤».

قال:

ولو صلى الظهر بطهارة، ثم حذد لعصر بغير حدث ثم ذكر إحلال عضو أعاد
الظهر بعد الطهارة دون العصر، لوقوعها بعد طهارته. - قال، - وكذا لو صلى
الخمس على هذا الوجه وذكر إحلال العضو أعاد الوضوء والأولى لا غير. - قال -
ولو ذكر ترك عضو من طهارتين أعاد الأولى، ومن ثلاث بعد الثلاث الأولى،
ومن أربع بعينها لا غير، ومن خمس بعين المجموع^٥.

ولم يذكر إعادة الوضوء هنا، وهو بناء على إجراء المجدد عن الواجب إذا ظهر
فساده؛ إما للاجتزاء بالقربة، وإما لأن غاية مجدّد تدارك الخلل في الأول، والتعليل
الثاني يناسب فتوى المسوط بوجوب تيمم رفع أو الاستباحة^٦، مع حكمه بصحة
الصلاة هنا.

وفي المعتبر، إن قصد بالطهارة الثانية «صلاة فكما قال الشيخ^٦؛ لأنه قصد زيادة

١ المسوط، ج ١، ص ٢٥

٢ المسوط، ج ١، ص ١٢٧

٣ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٩٧، ج ٧٧٤

٤ المسوط، ج ١، ص ٢٤ - ٢٥

٥ المسوط، ج ١، ص ١٩

٦ المعتبر، ج ١، ص ١٧٢

على رفع الحدث، فقد تضمن نيته رفع الحدث، مع أنه صرح في موضع آخر بإجزاء المجدد لو فسد الأول^١.

وأما الطهارة لإعادة الأولى فعلى قوله لا حاجة إليها؛ لأنه الآن متطهر، وإلا لم تصح الثانية وما بعدها، إلا أن تقول: المجدد إنما يجتزأ به إذا فعل ما ترتب عليه قبل ذكر الخل، وهو بعيد؛ لأنه أحال صحة ثانية على أنه كان من الأول، فطهارته الثانية صحيحة، ويؤيده حكمه بأنه لو جدّد من غير صلاة ثم صلى بهما صحت الصلاة؛ لأن كمال إحدى الطهارتين مصحح للصلاة، سواء كانت الأولى أو الثانية، ولو ذكر تخلّل حدث في هذه الصورة أعد الصلاة؛ لإمكان كونه عقيب المجدد فيفسد الوضوءان.

الثامنة: لو كان الوضوء المجدد مندوراً فكالتدب، إلا عند من اجتزأ بالوجه والقرية.

ولو كان الوضوءان مندوبين أو واجبين نوى فيهما رفع الحدث أو الاستباحة للذهول عن الأول فالأقرب الاجتزاء بأحدهما لو ظهر خلل في الآخر ولو نوى بالثاني تأكيد الاستباحة أو لرفع فيجزيه على قول المعتبر أولوية الأجزاء، إلا أن نية الوجوب مشكلة؛ لعدم اعتقاده.

ويمكن أن يقال: إن التقوية^٢ لا تحصل إلا بإيقاعه على وجهه، فإذا نوى الوجوب وصادف اشتغال الذمة كان مجزئاً، كما لو نوى الرفع وصادف الحدث. تنبيه: فرق المعتبر بين الوضوء المجدد مطلقاً وبين المنوي به الصلاة^٣ يشعر بأن التحديد قسمان.

وظاهر الأصحاب والأخبار أن شرعية التجديد للتدارك، فهو منوي به تلك الغاية، وعلى تقدير عدم نيتها لا يكون مشروعاً.

١ المعتبر، ج ١، ص ١٤٠

٢ في الطهارة الحبرية: «اليقين به» بدل «التقوية».

٣ تقدّم لي المسألة السابعة عن المعتبر، ج ١، ص ١٤٠ و ١٧٣

التاسعة. لو كان الترك من طهارين في يوم لخمسٍ حقيقيّة فسد صلاتان مبهمتان، فعلى قول الشيخ هنا وأبي الصلاح وابن زهرة في كلّ فائتٍ مبهمه تجب الخمس؛ لوجوب التعمين^١

والوجه الاجتزاء بأربع صبح، ثمّ رباعية مرّدة بين الظهرين، ثمّ مغرب، ثمّ رباعية مرّدة بين العصر والعشاء؛ لإتيانه على الواجب، ولعدم تعقّل الفرق بينه وبين الصّ على الثلاث

ولو ردّد بين الرباعيّات الثلاث في الرباعية بعد الصبح لم يضّر؛ لإمكان كون الفائت العشاء مع الصبح، ولكن يجوز إسقاطه اكتفاءً بالترديد الثاني في الرباعية الكائنة بعد المغرب.

ولو ذكر الظهر في الرباعية بعد المغرب فدغوا، لأنّ الظهر إن كانت في الذمّة فقد صلاها، فلا فائدة في ذكرها

والظاهر أنّه غير ضائر؛ لأنّه أتى بالواجب فتلغوا الزيادة.

ويحتمل البطلان؛ لأنّه صمّ ما يعلم انتفاءه عن اليقين، فهو كالترديد بين النافلة والفريضة بل أبلغ، لأنّ الظهر في حكم صلاه غير مشروعة؛ للنهي المشهور عن النبي ﷺ من أنّه: «لا تصلّى صلاه واحد في اليوم مرّتين»^٢.

فروع:

الأول: لو عيّن الرباعيّات فعلى مذهب لتعيين لا شكّ في الاجراء، وعلى غيره يمكن العدم؛ لأنّه تعيين ما لا يعلمه ولا يصحّ، بخلاف التردد، فإنّه آتٍ في الجملة على ما يظنّ، وبخلاف الصبح والمغرب؛ لعدم إمكان الإتيان بالواجب من دونهما. والأصل فيه أنّ العدول إلى التردد عن التعيين هل هو رخصة وتخفيف على

١ الميسوط، ج ١، ص ٢٥، الكافي في الفقه، ص ١٥؛ عنه التروع ج ١، ص ٩٩

٢ مس أبي داود، ج ١، ص ١٥٨، ح ١٥٧٩، سنن الدارقطني ج ١، ص ٩١، ح ١١/١٥٢٥، السنن الكبرى، البيهقي،

ج ٢، ص ٤٣٠-٤٣١، ح ٢٦٥٢، مسند أحمد، ج ٢، ص ١٣٠، ح ٤٩٧٤

المكلف، أو هو المصادقة النية أقوى الظنن؟ فعلى الأول يجزئ التعيين بطريق الأولى، وعلى الثاني لا يجزئ، والخبر^١ محتمل للأمرين.

الثاني: لو جمع بين التعيين والترديد أمكن البطلان؛ لعدم استفادته رخصة به، وعدم انتقاله إلى أقوى الظنن، والصحة؛ لبراءة الدمة بكل منهما منفرداً، فكذا منضمّاً، فحينئذٍ إن عيّن الظهر ردّد ثنائياً بين العصر والعشاء مرّتين، إحداهما قبل المغرب، والأخرى بعدها، وإن عيّن العصر ردّد ثنائياً بين الظهر والعشاء مرّتين، إحداهما قبل العصر، والأخرى بعد المغرب، وإن عيّن العشاء ردّد ثنائياً مرّتين متواليّتين بين الصبح والمغرب.

والحقّ أنّه تكلف محض لا فائدة فيه، بل لا ينهي فعله.

الثالث: لو ذكر بعد التعيين ما أنسبه أحزاً قطعاً.

وإن ذكر بعد الترديد فإن كان في أثناء الصلاة عدل إلى الجزم بالتعيين.

وإن كان بعد الفراغ فالأقرب الإجراء: لإسنانه بالمأمور فخرج عن العهدة.

ويمكن الإعادة، لو حوّب التعيين عند ذكره، وما وقع أولاً كان مراعى.

ويضعف بالاحتياط لو ذكر الحاجة إليه بعده، فإنّه لا يعيد، فهنا أولى؛ لعدم الفصل

والزوائد هنا

[المسألة] العاشرة: لو كان الترك من طهارتين في يومين وعلم تعريقهما صلى

عن كلّ يوم ثلاثاً، يرتّب بينهما لا فيهما.

وإن علم جمعهما في يوم واشتبه جمع بين حكمي اليومين حيث يختلفان في

التمام والقصر، فيصلّي خمساً ثنائياً مرّدةً بين الثلاث السابقة على المغرب، ثمّ

رباعيةً مرّدةً بين الطهرين، ثمّ مغرباً، ثمّ ثنائيةً مرّدةً بين ما عدا الصبح، ورباعيةً

مرّدةً بين العصر والعشاء.

ولا مبالاة بتقديم الثنائية هنا على الرباعية وتأخيرها، بخلاف ما قبل المغرب،

فإنه يجب تقديم الثنائية على الرباعية لمكان الصبح
والبحث في التعيين هنا، والجمع بينه وبين الإطلاق كما مر.
ولو ردّ رباعياً هنا في الثنائية الأولى فقد ضمّ ما لا يصحّ إلى ما يمكن صحته؛ إذ
العشاء غير صحيحة هنا قطعاً؛ لأنها إن كانت فائتة فلا بدّ من فوات أخرى قبلها.
فيمتنع صحة العشاء حينئذٍ
فإن قلت: لم لا يسقط الترتيب هنا، بعدم العلم به وامتناع التكليف لا مع العلم،
فحينئذٍ يجرى كيف اتفق؟

قلت: لما كان له طريق إلى الترتيب جرى محرى المعلوم، فوحت مراعاته
فإن قلت: كل ترتيب منسيّ يمكن تحصيله فليحب مطلقاً
قلت: قد قيل بوجوب تحصيله، كما يأتي - إن شاء الله - في قضاء الصلوات،
وإن معناه هنالك فلاسلام زياده التكليف المنفي بالأصل، بخلاف هذه الصور، لأنّ
التكليف بالعدد المحصوص لا يتم، وترتب أم لم، فافترقا
فإن قلت: إذا كان الترتيب معبراً فليهد الخمس مطلقاً؛ لإمكان كون الفائت
الصبح، فيكون قد صلى ما بعدها مع اشتغال ذمته بها، فيبطل الجميع، أمّا الصبح،
فلفواتها، وأمّا غيرها؛ فلترتبها عليها.

قلت: لا نسلم بطلان المرتب هنا لفساد المرتب عليه، لامتناع تكليف الغافل -
وإن كان قد توهّمه قوم - لأنّا كالمحممين على صحة صلاة من فاته صلاة قبلها
ولم يعلمه، وقد صرح به الأصحاب في موضع العدول
ولو اشتبه عليه الجمع والتفريق فكأنهم بالتفريق أخذوا باليقين.

الحادية عشرة. لو كان الفوات في صلاة السفر فالأقرب الإجزاء في إيهام
الواحدة بالثنائية والمغرب، وفي إيهام الاثنين بالثنائية المرددة ثلاثياً قبل المغرب
وبعدها، أخذاً من مفهوم الخبر في صلاة محضر^١، وبه انتهى ابن البراج^٢.

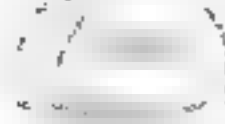
١. راجع الهامش ٣ من ص ١٢٤

٢. المهذب، ج ١، ص ١٢٦.

وأوجب ابن إدريس هنا الخمس^١؛ لعدم النص عليه، وأصالة وجوب التحيين. ولو كان في صلاة التخير - كما في الأماكن الشريفة الأربعة، وكما في قاصد نصف مسافة غير مريد للرجوع ليومه على قول يأتي إن شاء الله - وقلنا بقضائه تخييراً كأدائه تبع اختيار المكلف، وإن حتمنا القصر في القضاء فظاهر.

الثانية عشرة: لو تبين فساد ثلاث طهرات من يوم وجبت الخمس في التمام؛ لأن من الاحتمالات فساد الرباعيات، وفي القصر أربع يرده فيما عدا المغرب. ولو كان الفاسد أربعاً تساوى في إعادة لخمس.

تنبيه: خرج ابن طاووس^٢ وجهاً في ترك عضو متردد بين طهارة مجزئة وغير مجزئة أنه لا التفات فيه؛ لاندراجه تحت لشك في الوضوء بعد الفراغ وهو متجه، إلا أن يقال: اليقين هنا حاصل بالترك وإن كان شاكاً في موضوعه، بخلاف الشك بعد الفراغ، فإنه لا يقين فيه بوجه، والله الموفق.



المطلب الثاني في الغسل

وفيه الأبحاث الثلاثة:

فالأول في واجبه

وهو أربعة.

الأول: إزالة النجاسة عن مدينه؛ ليقع الماء على محلّ طاهر، فيرفع الحدث عنه لبقائه على الطهارة، ولو كان البدن نجساً لنحس الماء.

ولو كان الماء كثيراً أو حارياً لا ينفع لا لأقرب عدم إجزاء غسلها عن رفع الحدث، لأنهما سيبيان فتعذد حكمهما.

وفي الميسوط:

إن كان على يده نجاسة أزالها ثم اغتسل، فإن خالف واعتسل أولاً فقد ارفع حدث الجبابة، وعليه أن يُرمل النجاسة إن كانت لم تنزل بالغسل، وإن زالت بالغتسال فقد أجزأه عن غسلها^١

ويشكل بأنّ الماء نحس فكيف يرفع الحدث؟ والاجتزاء بغسلها عن الأمرين مشكل أيضاً

ووجهه صدق مسمى الغسل، وروال العين، فيكفي عنهما، وهذا في الحقيقة شرط في الغسل.

الثاني: النية، وهي القصد إلى إيقاعه بالغاية المذكورة في الوضوء، ومباحثها آتية هنا.

والمستحاضة الدائمة الدم تنوي الاستباحة، ولا تقتصر على رفع الحدث، كما مرّ^٢.

١ الميسوط، ج ١، ص ٢٩

٢ في ص ٢٧

أما المبطون والسلس فكالصحيح هنا؛ لأن ارتفاع حكم الجنابة لا ينافيه دوام هذا الحدث للضرورة.

وربما احتُمل مساواته الاستحاضة؛ لأن رفع الحدث لا يتبعض. وكذلك المستحاضة ذات الدم القليل بعد الكثير إذا قلنا بوجوب الغسل عليها من الاستحاضة أو وجب عليها غسل آخر، فإنها تنوي رفع الحدث بالنسبة إلى الكثير أو السبب الجديد، وعلى الاحتمال تقتصر على الاستباحة. وصاحب الجبيرة ينوي الرفع، ويتخرج ما ذكر في الوضوء. ويجوز تقديم النية في مواضع التقديم في الوضوء، وتكفي استدامة حكمها؛ لعسر الاستدامة الفعلية.

وتجوز نية رفع الحدث الواقع لا غيره، وتجوز نية الرفع مطلقاً؛ لإتيانه على الواقع، وكذا لو نوى رفع الحدث الأكبر. ولو نوى رفع الأصغر لم يجزئه ^(عامداً كان أم ساهياً) ولا يرتفع الحدث عن أعضاء الوضوء؛ لعدم قصد الوضوء، وعدم تبعض الرفع، ولا يجزئ عن الوضوء لو كان مع الغسل وضوء؛ لعدم القصد إليه، ولعدم كماله. ولو نوت العائض والنفساء استباحة الوطء وحرمانه أجزاء، وإن قلنا بالكراهية فالأقرب الإجزاء؛ لما مر في الوضوء.

الثالث: إجراء الماء على جميع البشرة؛ تحقيقاً لمسمى الغسل في قوله تعالى: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾^٢، وللإجماع على ذلك.

ولا يكفي الإمساس من دون الحريان؛ لأنه يسمى مسحاً لا غسلًا. ورواية إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام، عن أبيه عليه السلام: «أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام كَانَ يَقُولُ: الْغُسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ وَالْوُضُوءُ يَجْزِي مِنْهُ مَا أَجْزَأَ مِثْلُ^٣ الدَّهْنِ الَّذِي يَبْلُ

١ في ص ٢٩

٢. النساء (٤) ٤٣.

٣. في المصدر: «من» بدل «مثل» ونقلها المصنف في ص ١٥٦ كما في المصدر.

الجسد»^١ محمولة على الجريان؛ لحبر زررة عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «الجنب ما جرى عليه الماء من جسده قليلاً وكثيرة أجزأه»^٢. وعليها يُحمل ما رواه عنه عليه السلام: «إذا مسَّ جلدك الماء فعسبك»^٣ وغيرها من الروايات.

ويجب تخليل الشعر بحيث يصل الماء إلى أصوله، خفَّ أو كثف؛ لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله: «نحت كلَّ شعرة جنابة، فبَلَّوا الشعر، وأنقوا البشرة»^٤.

وروي حُجَّير - بضمَّ الحاء وإسكان الحيم والراء - ابن زائدة - بالراء المعجمة - عن أبي عبدالله عليه السلام: «مَنْ ترك شعرةً من جنابة متعمداً فهو في النار»^٥.

وسقوط التخليل في الوضوء؛ أخذاً من المواجهة، ورصاً للخرج بتكرره. ولو كان الشعر خفيفاً لا يمنع، استحبَّ تخليله استظهاراً.

ولا يجب غسل الشعر إذا وصل الماء إلى أصوله، قاله الأصحاب؛ لقضية الأصل، وخروجه عن مستى البدن.

والحديث سلَّ الشعر والتوعدَّ على تركه، يُحمل على توقُّف التخليل عليه، أو على الندب.

وفي مرسل الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام: «لا تنفض المرأة شعرها إذا اغتسلت من الحباية»^٦، وظاهره عدم وجوب غسله.

وكذا يجب تخليل كلِّ ما لا يصل إليه الماء إلا به؛ لتوقُّف الواجب عليه، كالخاتم والسير والدمليج ومعاطف الأذنين.

ولا يجب غسل باطن العم والأنف والعين؛ لقول أبي عبدالله عليه السلام في رواية عبدالله

١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٢٨، ح ٣٨٥؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٢٢، ح ٤١٤.

٢ الكافي، ج ٢، ص ٢١، باب مقدار الماء الذي يجري لموضوء...، ح ٤؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٣٧، ح ٢٨٠؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٢٣، ح ٤١٦.

٣ الكافي، ج ٣، ص ٢٢، باب مقدار الماء الذي يجري لموضوء...، ح ٧؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٣٧، ح ٣٨١؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٢٣، ح ٤١٧.

٤ السنن الكبرى، للبيهقي، ج ١، ص ٢٧٦، ح ٤٨٩؛ معرفة نسب والآثار، ج ١، ص ٤٨٢، ح ١٤٣٤.

٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٣٥، ح ٣٧٣.

٦ الكافي، ج ٣، ص ٤٥، باب صفة الفسل والوضوء قبله...، ح ١٦؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٤٧، ح ٤١٦.

بن سنان: «لا يجنب الأنف والقم»^١.

وفي معناه رواية أبي بكر الحضرمي عن أبي عبدالله عليه السلام^٢.

الرابع: الترتيب، وهو أن يبدأ بغسل الرأس مع الرقبة - نص عليه المفيد^٣ والجماعة - ثم بالجانب الأيمن ثم بالأيسر، وهو من تفرداتنا.

وقد رووا عن عائشة: أن النبي ﷺ كان إذا اغتسل من الجنابة بدأ بغسل يديه - إلى قولها - ثم يصب على رأسه ثلاث غرفات بيديه، ثم يفيض الماء على جلده^٤. وعن ميمونة نحوه^٥. وهما من الصحاح.

ونقل الشيخ إجماعنا على وجوب الترتيب، واحتج بأخبار، منها: رواية زرارة قلت له: كيف يغتسل الجنب؟ فقال: «إن لم يكن أصاب كفه شيء غمسها في الماء، ثم بدأ بفرجه فأغفاه، ثم صب على رأسه ثلاث أكف، ثم صب على منكبيه الأيمن مرتين، وعلى منكبيه الأيسر مرتين، فما جرى عليه الماء فقد أجزأه»^٦.

والظاهر أن المراد به الإمام عليه السلام، وفي المعتمد أمثله زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام^٧. وفي التهذيب في موضع آخر عن زرارة قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن غسل الجنابة؟ فقال: «أفرض على رأسك ثلاث أكف، وعن يمينك وعن يسارك، إنما يكفيك مثل الدهن»^٨.

١. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٣٦، ج ٣٥٨، الاستبصار، ج ١، ص ١١٧، ج ٣٩٤.
٢. الكافي، ج ٢، ص ٢٤، باب المصحة والاستنشاق، ج ٣، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٧٨، ج ٢٠١، وص ١٣١، ج ٣٥٩، الاستبصار، ج ١، ص ١١٧، ج ٣٩٥.
٣. المقنعة، ص ٥٢.
٤. صحيح البخاري، ج ١، ص ١٠٥-١٠٦، ج ٢٦٩، صحيح مسلم، ج ١، ص ٢٥٣، ج ٣٥/٣١٦ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ١٩٠، ج ٥٧٤.
٥. صحيح البخاري، ج ١، ص ١٠٤، ج ٢٦٢، صحيح مسلم، ج ١، ص ٢٥٤، ج ٣٧/٣١٧، الجامع الصحيح، ج ١، ص ١٧٣-١٧٤، ج ٣.
٦. الخلاصة، ج ١، ص ١٣٢، المسألة ٧٥، والرواية في الكافي، ج ٢، ص ٤٣، باب صفة الغسل والوضوء قبله...
- ج ٣، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٣٣، ج ٢٦٨.
٧. المعتمد، ج ١، ص ١٨٣.
٨. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٣٧-١٣٨، ج ٣٨٤.

ورواية محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام : «تبدأ بكفك فتغسلهما، ثم تغسل فرجك، ثم تصب على رأسك ثلاثاً، ثم تصب على سائر جسدك مرتين، فما جرى عليه الماء فقد طهر»^١، والمطلق يُحمل على المقيد.

وقد روي: أن النبي صلى الله عليه وآله كان إذا اعتسل بدأ بميامنه^٢.

ولأن الغسل البياني لو بدأ فيه بمياسره لوحب البدأة بها، ولو أسبغ على الجميع من غير مراعاة جانب لوجب ذاك، ولم يقل أحد بوجوبها.

ولأن الاتفاق على أن الميامن أفضل، والنبي صلى الله عليه وآله لا يخل به، فيكون الغسل البياني مشتملاً على تقديم الميامن، فيجب التأسي به.

وفي المعتبر:

الروايات دلّت على تقديم الرأس على جسد، أما اليمين على الشمال فلا تصريح فيها به، ورواية زرارة وردت بالو، ولا دلالة فيه على الترتيب. قال لكن أفنى به الثلاثة وأتباعهم، وفقهاؤنا الآن بأجمعهم يفتون بوجوب ويجعلونه شرطاً في صحة الغسل^٣.

قلت: لا قائل بوجوب الترتيب في الرأس خاصة، فالفرق إحداث قول ثالث.

وأضاً فقد تقدّم^٤ نقل الشيخ الإجماع عليه، فتوقف اليقين برفع الحدث على الترتيب، ولأن الصلاة واجبة في ذمته، فلا تسقط إلا بيقين الغسل، ولا يقين إلا مع ترتب الغسل، وبأن الترتيب قد ثبت في تطهارة الصغرى على الوجه المخصوص، ولا أحد قائل بالترتيب فيها إلا وهو قائل بوجوب الترتيب في غسل الجنابة، فالقول بخلافه خروج عن الإجماع، وثقه ابن زهرة وابن إدريس^٥ أيضاً.

نعم، لم يصرح الصدوقان بالترتيب في البدن ولا بنفيه^٦.

١ الكافي، ج ٢، ص ٤٣، باب صفة الغسل والوضوء قبله -، ح ١٠ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٣٢، ح ٣٦٥؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٢٣، ح ٤٢٠.

٢ صحيح مسلم، ج ١، ص ٢٥٦، ح ٤٣/٢٢١.

٣ المعتبر، ج ١، ص ١٨٢-١٨٤.

٤ في ص ١٢٣.

٥ غيبة التروع، ج ١، ص ٦١؛ السرائر، ج ١، ص ١١٨-١١٩.

٦ راجع الفقيه، ج ١، ص ٨١-٨٢؛ والمقنع ص ٣٩.

وابن الجنييد اجتزأ مع قلّة الماء بالصَّبّ على الرأس، وإمرار اليد على البدن تبعاً للماء المنحدر من الرأس على الجسد، قال:

ويضرب كَفَيْنِ من الماء على صدره وسائر بطنه وعُنْكَتِه - وهي جمع عُنْكَتِه، بضم العين وسكون الكاف، وهي الطيّ الذي في البطن من اليمين، وتُجمع أيضاً على أعْكَان^١ - ثم يفعل مثل ذلك على كتفه الأيمن، ويضع يديه في كلّ مرّة جريان الماء حتّى يصل إلى أطراف رجله اليمنى ماسحاً على شقّه الأيمن كلّه ظهراً ووطناً، ويمرّ يده اليسرى على عضده الأيمن إلى أطراف أصابع اليمنى وتحت إبطيه وأرفاعه، ولا ضرر في نكس غسل اليدهنا - والأرْفاغ^٢، المغافين من الآباط وأصول الفخذين، واحدها رُفْع^٣، يفتح الرء وضتها وسكون الفاء - ويفعل مثل ذلك بشقّه الأيسر، حتّى يكون غسله من الجباة كفعله لليمين المجمع على فعل ذلك به، فإن كان بقي من الماء بقيّة أفاضها على جسده، وأتبع يديه جريانه على سائر جسده، ولو لم يضرب صدره وبين كتفيه بالماء إلا أنّه أفاض بقيّة مائه بعد الذي غسل به رأسه ولحيته - ثلاثاً على جسده، أو صبّ على جسده من الماء ممّ يعلم أنّه قد مرّ على سائر جسده، أجزأه، ونقل رجله حتّى يعلم أنّ الماء الطاهر من النجاسة قد وصل إلى أسفلهما وهذا الكلام ظاهره سقوط الترتيب في البدن.

والجعفي أمر بالبداة بالميا من، وابن أبي عقيل عطف الأيسر بالواو، فحينئذٍ قول ابن الجنييد نادر، مسبوق وملحوق بخلافه.

وأبو الصلاح أوجب الترتيب، ثمّ قال - بعد غسل الأيسر -:

ويغتم بغسل الرجلين، فإن ظنّ بقاء شيء من صدره أو ظهره لم يصل إليه الماء، فليسبح بإراقة الماء على صدره وظهره^٤

وكذا قاله بعض الأصحاب^٥.

وفي رواية عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: «إيماء إليه، حيث قال: «اغسل

١. الصحاح، ج ٤، ص ٢١٦٥، «عكن».

٢ و ٣. الصحاح، ج ٢، ص ١٣٢٠، «رفغ».

٤. الكافي في الفقه، ص ١٣٣ - ١٣٤.

٥. كاهن رهرة في غنية الخروج، ج ١، ص ٦١.

[أبي] ^١ من الجنابة، فقليل له: قد أبقيت لعمّة في ظهرك لم يصبها الماء، فقال له: ما كان عليك لو سكّت، ثم مسح تلك اللمعة بيده، رواه الكليني بسنده ^٢، ورواه العامة عن النبي ﷺ ^٣، وبموجبه قال الحنفى.

والعصمة تنفيه، إلا أن يُحمل على ترك التعليم، ويكون من الجانب الأيسر فإن قلت: قد روى أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: «تصبّ الماء على رأسك ثلاثاً، وتفيض على جسدك بالماء» ^٤.

وروى أحمد بن محمد عن أبي الحسن عليه السلام: «ثم أفض على رأسك وجسدك» ^٥. وروى سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام: «يصبّ على رأسه ثلاثاً»، قال «لصّبه، ثم يضرب بكفّ من ماء على صدره، وكفّ بين كتفيه، ويفيض الماء على جسده كلّ» ^٦ وروى العلاء عن محمد بن أحمد عليه السلام: «تصبّ على رأسك ثلاثاً، ثم تصبّ على سائر جسدك مرّتين» ^٧.

وروى بكر بن حرب ^٨ عن أبي عبد الله عليه السلام في المغتسل من الجنابة أن يغسل رجليه بعد الغسل؟ فقال: «إن كان يغسل في مكان يسيل الماء على رجليه فلا عليه أن لا يغسلهما، وإن كان يغتسل في مكان تستنقع رجليه في الماء فليغسلهما» ^٩ وروى هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام: أنه أصاب من جارية له بين مكّة والمدينة، فأمرها فغسلت جسدها وبركت رأسها، وقال: «إذا أردت أن تركبي فاغسلي رأسك»، فعلمت بذلك ثمّ إسماعيل فحلق رأس الجارية، فلما كان من

١ ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر

٢ الكافي، ج ٢، ص ٤٥، باب صفة الغسل والوضوء قبله...، ج ١٥

٣ سنن الدارقطني، ج ١، ص ٢٨١، ج ٥/٣٨٩: المصنّف، ابن أبي شيبة، ج ١، ص ٥٧ و ٥٨، ج ١ و ١٣

٤ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٣١، ج ٢/٢٦٢: الاستبصار، ج ١، ص ١١٨، ج ٣٩٨

٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٣١-١٣٢، ج ٣/٣٦٣: الاستبصار، ج ١، ص ١٢٢، ج ٤١٩

٦ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٣٢، ج ٣/٣٦٤: معاني الحديث، ص ١٣٢

٧ تقدّم تخريجه في ص ١٢٤، الهامش ١

٨ في المصدر: «كرب» بدل «حرب».

٩ الكافي، ج ٢، ص ٤٤، باب صفة الغسل والوضوء قبله...، ج ١١، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٣٢، ج ٣٦٦

قابل انتهى أبو عبدالله عليه السلام إلى ذلك المكان، فقالت له أم إسماعيل: أي موضع هذا؟ قال لها: «هذا الموضع الذي أحبط الله فيه حجك عام أول»^١.

وروى حاكم بن حكيم - بضم الحاء - عن أبي عبدالله عليه السلام: «وَأَفْضَ عَلَى رَأْسِكَ وَجْسَدِكَ، وَإِنْ كُنْتَ فِي مَكَانٍ نَظِيفٍ فَلَا يَضُرُّكَ أَنْ [لَا] تَغْسِلَ رِجْلَيْكَ، وَإِنْ كُنْتَ فِي مَكَانٍ لَيْسَ بِنَظِيفٍ فَاغْسِلْ رِجْلَيْكَ»^٢.

وروى يعقوب بن يقطين عن أبي الحسن عليه السلام: «ثُمَّ يَصَبُّ عَلَى رَأْسِهِ وَعَلَى وَجْهِهِ وَعَلَى جَسَدِهِ كُلِّهِ، ثُمَّ قَدْ قُضِيَ الْغُسْلُ»^٣.

ويقرب منه رواية زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام^٤.

وهذه الأخبار كلها ظاهرة في عدم الترتيب في البدن، وبعضها في عدمه في الرأس أيضاً.

قلت: المطلق يُحمل على المقيّد ولو اتحد المقيّد وتعدّد المطلق.

ويدل على وجوب الترتيب في الرأس بعد الإجماع روايه حريز عن أبي عبدالله عليه السلام. قال: «مَنْ اغْتَسَلَ مِنْ جَنَابَةٍ وَلَمْ يَغْسِلْ رَأْسَهُ ثُمَّ يَدَّاهُ أَنْ يَغْسِلَ رَأْسَهُ، لَمْ يَجِدْ نُدَاً مِنْ إِعَادَةِ الْغُسْلِ»^٥.

وأما حديث غسل الرجلين فلعنّه أراد به التنظيف، وهو ظاهر في ذلك.

وأما خبر هشام فحمله الشيخ على توهم الراوي^٦: لأنّ هشاماً ثقة روى عن محمد بن مسلم، قال: دخلتُ على أبي عبدالله عليه السلام فسطاطه وهو يُكَلِّمُ امْرَأَةً فَأَبْطَأَتْ عَلَيْهِ، قال: «أُذِنَ، هَذِهِ أُمُّ إِسْمَاعِيلَ حَاءَتْ وَأَنَا أُرْعَمُ أَنَّ هَذَا الْمَكَانَ الَّذِي أَحْبَطَ اللَّهُ فِيهِ حَجَّهَا عام أول، حيث أردتُ الإحرام، فقلت: ضعوا لي الماء في الغيباء».

١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٣٤، ح ٣٧٠؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٢٤، ح ٤٢٢.

٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٣٩ - ١٤٠، ح ٣٩٢، وما بين المتطرفين أثبتناه من المصدر.

٣ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٤٢ - ١٤٣، ح ٤٠٢.

٤ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٧٠ - ٣٧١، ح ١١٣١.

٥ الكافي، ج ٣، ص ٤٤، باب صفة الغسل والوضوء فيه - ح ٩، وفيه «حريز عن زرارة»: تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٣٣، ح ٣٦٩؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٢٤، ح ٤٢١.

٦ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٣٤، دليل الحديث ١٣٧؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٢٤، دليل الحديث ٤٢٢.

فذهبت الجارية بالماء فوضعت، فاستخففتها فأصبت منها، فقلت: اغسلي رأسك وامسحيه مسحاً شديداً لا تعلم به مولاتك، فإذا أردت الإحرام فاغسلي جسدك ولا تغسلي رأسك فتستريب مولاتك، فدخلت فسطاط مولاتها فذهبت تتناول شيئاً، فمست مولاتها رأسها فإذا لزوجة الماء، فعلق رأسها وصربتها، فقلت لها: هذا المكان الذي أحبط الله فيه حجك^١.

مسائل:

الأولى. يسقط الترتيب بالارتماس قطعاً.

وروى زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام: «ولو أن رجلاً ارتمس في الماء ارتماساً واحدة، أجزأه ذلك وإن لم يدلك جسده»^٢.

وروى الحلبي عنه عليه السلام: «إذا ارتمس الجنب في الماء ارتماساً واحدة، أجزأه ذلك من عمله»^٣.

والخبران وردا في غسل الجنابة، ولكن لم يفرق أحد بينه وبين غيره من الأغسال

ونقل الشيخ في المبسوط عن بعض الأصحاب، أنه يترتب حكماً^٤.

وقال سائر: وارتماساً واحدة تجزئه عن الغسل وترتيبه^٥.

وما نقله الشيخ يحتمل أمرين:

أحدهما - وهو الذي عقله عنه العاقل^٦ - أنه يعتقد الترتيب حال الارتماس.

ويظهر ذلك من المعتبر، حيث قال: وقال بعض الأصحاب: يترتب حكماً، فذكره

١. تهذيب الأحكام ج ١، ص ١٣٤، ح ١٣٧١ الاستبصار، ج ١، ص ١٢٤ - ١٢٥، ح ٤٢٣.

٢. تهذيب الأحكام ج ١، ص ٣٧٠ - ٣٧١، ح ١١٣١.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٤٣، باب صفة الغسل والوصوء قبله...، ح ١٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٤٨ - ١٤٩، الاستبصار، ج ١، ص ١٢٥، ح ٤٢٤.

٤. المبسوط، ج ١، ص ٢٩.

٥. المراسم، ص ٤٢.

٦. مختلف الشيعة، ج ١، ص ١٧٤، المسألة ١٢٢.

بصيغة الفعل المتعدي، وفيه ضمير يعود إلى المغتسل، ثم احتج بأن إطلاق الأمر لا يستلزم الترتيب، والأصل عدم وجوبه، فيثبت في موضع الدلالة^١، فالحجة تناسب ما ذكره الفاضل.

الأمر الثاني: أن الغسل بالارتماس في حكم الغسل المرتب بغير الارتماس. وتظهر الفائدة لو وجد لمة مفقولة فإنه يأتي بها وبما بعدها - ولو قيل بسقوط الترتيب بالمرّة أعاد الغسل من رأس؛ لعدم الوحدة المذكورة في الحديث - وفيما لو نذر الاغتسال مرتباً، فإنه يبرأ بالارتماس، لا على معنى الاعتقاد المذكور؛ لأنه ذكره بصورة اللام المسند إلى الغسل، أي يترتب لغسل في نفسه حكماً وإن لم يكن فعلاً. وقد صرح في الاستبصار بذلك لما أورد وجوب الترتيب في الغسل، وأورد أجزاء الارتماس، فقال:

لا ينافي ما قدّمناه من وجوب الترتيب؛ لأن المرتب يترتب حكماً وإن لم يترتب فعلاً؛ لأنه إذا خرج من الماء حكم له أولاً بطهارة رأسه ثم جانبيه الأيمن، ثم جانبيه الأيسر، فيكون على هذا التقدير مرتباً. قال: ويجوز أن يكون عند الارتماس يستطير إعادة الترتيب، كما يسقط عند غسل الجباة فرض الوضوء^٢.

قلت: هذا محافظة على وجوب الترتيب المنصوص عليه، بحيث إذا ورد ما يخالفه ظاهراً أوّلاً بما لا يخرج عن الترتيب ولو قال الشيخ:

إذا ارتمس حكم له أولاً بطهارة رأسه ثم الأيمن ثم الأيسر ويكون مرتباً كان أظهر في المراد؛ لأنه إذا خرج من الماء لا يُستمرّ مفصلاً^٣ وكأنه نظر إلى أنه ما دام في الماء ليس لحكم بتقدّم بعض على الآخر بأولى من عكسه.

١. المعبر، ج ١، ص ١٨٤.

٢. الاستبصار، ج ١، ص ١٢٥، ذيل الحديث ٤٢٤.

٣. الاستبصار، ج ١، ص ١٢٥، ذيل الحديث ٤٢٤.

ولكن هذا يرد في الجانبين عند حروجه؛ إذ لا يخرج جانب قبل آخر.
وأما كلام سائر فليس صريحاً في إيجاب اعتقاد ولا ظاهراً، إنما حكم بإجراء
الارتماس عن الغسل، وعن ترتيب الغسل.

ويجوز أن يكون من قبيل العطف التفسيري، مثل: أعجبني زيد وعلمه، أي
يجزئ عن ترتيب الغسل، ويكون ذلك موافقاً لكلام المعظم.

[المسألة] الثانية أخرى في المبسوط محرى الارتماس القعود تحت المجرى،
والوقوف تحت المطر في سقوط الترتيب^١؛ نظراً إلى وحدة شمول الماء، وإلى رواية
علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام، سأنته عن الرجل يجنب هل يحزته من غسل
الحصاة أن يقوم في القطر^٢ حتى يغسل رأسه وجسده وهو يقدر على سوى ذلك؟
قال، «إن كان يغسله اغتساله بالماء أجزاء ذلك»^٣.

قال في المعتمد: هذا الخبر مطعون، وينبغي أن يقتد بالترتيب في الغسل^٤
وهي المختلف قزر به الترتيب الحكمي عبد من قال به، فقال
علق الإجراء على مساواة غسله عند تقاطر المطر لغسله عند غيره، وإنما
يساويان لو اعتقد الترتيب، كما أنه في الأصل مرتب^٥

وهذا الكلام يعطي الاكتفاء بالاعتقاد، وكلام المعتمد يعطي فعل الترتيب
ثم أجاب في المختلف:

بأن المساواة للاعتسال المطلق شامل للارتماس وغيره، فلا تختص المساواة
بالغسل المرتب^٦

وابن إدريس بالغ في إنكار إجراء غير الارتماس مجزاً؛ اقتصاراً على محل

١. المبسوط، ج ١، ص ٢٩.

٢. في الطبعة الحجرية والمصدر «المطر».

٣. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٤٩، ح ٤٢٤؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٢٥، ح ٤٢٥.

٤. المعتمد، ج ١، ص ١٨٥.

٥. مختلف الشيعية، ج ١، ص ١٧٥، المسألة ١٢٢.

٦. مختلف الشيعية، ج ١، ص ١٧٦، المسألة ١٢٢.

الوفاق، وتحصيلاً لليقين^١، ولا ريب أنه أحوط.
وفي التذكرة طرد الحكم في ماء الميزاب، وشبهه^٢
وبعض الأصحاب ألحق صبّ الإناء الشامل للبدن، وهو لازم للشيخ*.
وفي النهاية: يجرئ الغسل بالمطر^٣.
وفي الاقتصاد: وإن ارتمس ارتماساً أو وقف تحت الميزاب أو البزال^٤ أو
المطر، أجزأه^٥.
وابن الجنيّد ألحق المطر أيضاً بالارتماس، قال، ولو أمرّ يديه عقيب ذلك على
سائر بدنه كان أحوط.
وقد روى الكليني بإسناده عن محمد بن أبي حمزة، عن رجل، عن أبي عبد الله عليه السلام:
في رجل أصابته جنابة فقام في المطر حتى سال على جسده، أيجزئه ذلك من
الغسل؟ قال: «نعم»^٦.
وفي الاستبصار لما أورد خير علي عن أبيه كونه بالترتيب العملي عند نزول
المطر - كما قاله صاحب المعتمد^٧ - وأوله الشيخ أيضاً بالترتيب الحكمي، كما ذكره
في الارتماس^٨.
الثالثة: قال المفيد:

لا ينبغي الارتماس في الماء الركد؛ فإنه إن كان قليلاً أفسده، وإن كان كثيراً
خالف السنة بالاعتسال فيه^٩.

١. السرائر، ج ١، ص ١٣٥.

٢. تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ٢٣٢. ذيل الفرع الثالث.

٣. النهاية، ص ٢٢.

٤. البرال الثقب، لسان العرب، ج ١١، ص ٥٠٥٢، برل.

٥. الاقتصاد، ص ٢٤٥.

٦. الكافي، ج ٢، ص ٤٤، باب صفة الغسل والوضوء قبله، ح ٧.

٧. المعتمد، ج ١، ص ١٨٥.

٨. الاستبصار، ج ١، ص ١٢٥، ذيل الحديث ٤٢٤ - ٤٢٥.

٩. المقنعة، ص ٥٤.

وجَعَلَهُ ابن حمزة مكروهاً ولو في الكثير^١.

وحَرَج في التهذيب كلام المفيد على أَنَّ الجنب حكمه حكم النجس إلى أن يفتسل، فمتى لاقى الماء الذي يصح فيه قبول النجاسة فسد^٢.

ثم ذكر خبر محمد بن المُنِير - بالسيس المهملة، وَضَمَّ الميم، وفتح الياء المثناة تحت - عن أبي عبدالله عليه السلام، الدال على أَنَّ الجنب إذا انتهى إلى الماء القليل وليس معه إناء يفترف به ويدها قذرتان يضع يده ويغتسل؛ دفعاً للحرج، ونزله على أخذ الماء بيده، لا أَنَّهُ ينزله بنفسه، ويغتسل بصبه على البدن^٣، وَحَمَلَ القذر على وسخ غير نجس^٤.

ولو تَمَسَّكَ بقضية صيرورة الماء مستعملاً، وحمل الفساد عليه، كان أليق بمذهبيهما

وفي الرواية، الارتماس في الحاري أو فيما زاد على الكُر من الواف، لا فيما قل، وهو يشعر بما قلناه من العلم^٥ واحتج على كراهية النزول بمكاتبه محمد بن إسماعيل بن بزيع إلى مَنْ يسأله عن الغدير يجتمع فيه ماء السماء ويُسْتَقَى فيه مَنْ يثر فيستنجي فيه، أو يغتسل فيه الجنب ما حذَّه الذي لا يحوز؟ فكتب «لا تتوضأ من مثل هذا إلا من ضرورة»^٦، ولا يخفى ضعف هذا التمسك إسناداً ودلالة.

نعم، روى العامة عن النبي ﷺ أَنَّهُ قال: «لا يسبولن أحدكم في الماء الدائم، ولا يغتسل فيه من جنابة»^٧.

وَتَمَسَّكَ به على سلب الطهورية.

١. الوسيلة، ص ٥٥

٢. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٤٩، ذيل كلام المفيد

٣. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٤٩، ح ١٢٥ وذيله

٤. الاستبصار، ج ١، ص ١٢٨، ذيل الحديث ٤٢٦.

٥. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٥٠، ح ١٢٧.

٦. سنن أبي داود، ج ١، ص ١٨، ح ٧٠

وَحَمَلَهُ فِي الْمَعْتَبَرِ عَلَى الْكِرَاهِيَةِ؛ تَزْيِياً صَماً تَعَاْفَهُ النَّفْسُ^١، أَوْ عَلَى التَّعَبُّدِ الْمَحْضِ؛ لِمَا رَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْمَاءُ لَا يَجْنُبُ»^٢.

وبعبارة أخرى: «الماء ليس عليه جنابة»^٣.

الرابعة: لو أُخِلَّ بالترتيب أعاد على ما يحصل معه الترتيب، فإن كان قد قَدَّمَ النِّتَةَ على غَسْلِ الرَّأْسِ، ففي جميع صورهِ يراعي الترتيب، وإن كان قد نَوَى عند غَسْلِ الرَّأْسِ فَتَصَوَّرَ الْمُخَالَفَةَ فِي الْجَانِبَيْنِ، فَيُعِيدُ عَلَى الْوَجْهِ الْمَشْرُوعِ.

ولو غَسَلَ بَعْضَ الرَّأْسِ مَقَارِناً لِلنِّتَةِ ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى الْجَانِبَيْنِ فَسَدَ غَسْلُهُمَا، وَأَتَمَّ مِنْ حَيْثُ قَطَعَ عَلَى الرَّأْسِ، وَلَوْ كَثُرَ النِّكَاسُ فَكَمَا مَرَّ فِي الْوَضوءِ.

الخامسة: لا مَفْضُلَ مُحْسُوسٍ فِي الْجَانِبَيْنِ، فَالْأَوَّلَى غَسْلُ الْحَدِّ الْمُشْتَرَكِ مَعَهُمَا، وَكَذَا الْعَوْرَةُ، وَلَوْ غَسَلَهَا مَعَ أَحَدِهِمَا فَالظَّاهِرُ الْإِجْزَاءُ؛ لَعَدَمِ الْمَفْضَلِ الْمُحْسُوسِ، وَامْتِنَاعِ إِبْجَابِ غَسْلِهَا مَرَّتَيْنِ.

السادسة: لا يَجِبُ الدَّلْكُ فِي الْمَهْلِ عِنْدَنَا، يَلِ الْوَاجِبُ إِسْرَارُ الْمَاءِ؛ لِلأَصْلِ، وَلَصَدَقَ مَسْقَى الْغَسْلِ بِهِ.

ولقول النَّبِيِّ ﷺ لَأَمْ سَلَمَةَ: «إِنَّمَا بِكَفِّكَ أَوْ تَعْنِي عَلَى رَأْسِكَ الْمَاءُ ثَلَاثَ حَتَّيَاتٍ، ثُمَّ تَفِيضِي عَلَيْكَ الْمَاءَ فَتَطْهَرِينَ»^٤.

السابعة: لا تَجِبُ الْمَوَالَاةُ هَا بِمَعْنِيهَا، قَالَهُ عَلِيُّ بْنُ بَاهُوِيَه، وَحَكَاهُ عَنْهُ وَلَدُهُ^٥، وَذَكَرَهُ الْمَفِيدُ فِي الْأَرْكَانِ.

وقال الشيخ في التهذيب: عِنْدَنَا أَنَّ الْمَوَالَاةَ لَا تَجِبُ فِي الْغَسْلِ^٦.

١. المعتبر، ج ١، ص ٤٥.

٢. سنن ابن ماجه، ج ١، ص ١٢٢، ح ١٣٧٠ سنن أبي داود، ج ١، ص ١٨، ح ٦٨، الجامع الصحيح، ج ١، ص ٩٤، ح ٦٥.

٣. سنن الدارقطني، ج ١، ص ١٤٤، ح ٢/١٣٣.

٤. صحيح مسلم، ج ١، ص ٢٥٩ - ٢٦٠، ح ٥٨/٣٣٠ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ١٩٨، ح ٦٠٣، الجامع الصحيح، ج ١، ص ١٧٥ - ١٧٧، ح ١٠٥.

٥. الفقيه، ج ١، ص ٨٨.

٦. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٣٥، ذيل الحديث ٣٧٢.

وكذا نفى وجوبها في النهاية والمبسوط^١، وكذا سَلَّار وابن البرَّاج وأبو الصلاح وابن زهرة والكيدري، وابن إدريس وصاحب الجامع والفاضل^٢. ولم يتعرض لها المحقق على ما اعتبرته، وهي من المهمات مع عدم الخلاف فيها حسب ما نقلناه عنهم.

وروى إبراهيم بن عمر اليماني عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إِنَّ عَلِيًّا عليه السلام لم ير بأساً أن يفسل الجنب رأسه غدوةً، ويفسل سائر حسده عند الصلاة» روى ذلك في الكافي والتهذيب^٣، وقصة أم إسماعيل^٤ تدلُّ على ذلك نعم، لو خيف فجاء الحدث فالأجود فعلها، كالسلس والمبطون والمستحاضة، وتكون مقترنة بزمان لا يلحقه فيه حدث مع إمكانه، أو يراعي قلة الحدث.

الثامنة: قال المفيد عليه السلام:

إذا عزم الجنب على التطهر بالعسل فليستبرئ بالبول، فإن لم يتيسر له ذلك فليجتهد في الاستبراء بمسح تحت الأثنين إلى أصل القضيب، وعمره إلى رأس الحشفة^٥ وصرَّح الشيخ في المبسوط وابن حمزة، وابن زهرة، والكيدري بوجوبه^٦، وكذا ابن البرَّاج في الكامل.

وأبو الصلاح: يلزم الاستبراء^٧.

وقال الجعفي^٨ والفصل من الجباية أن يبول ويجتهد فينتر^٨ إحليله.

١ النهاية، ص ٢٢؛ المبسوط، ج ١، ص ١٩.

٢ المراسم، ص ٤٢؛ التهذيب، ج ١، ص ٤٦؛ الكافي في الفقه، ص ١٣٤؛ غنية المروغ، ج ١، ص ٦١-٦٢؛ إصباح الشيعة، ص ٢٣؛ السرائر، ج ١، ص ١٢٨؛ الجامع للشرائع، ص ٣٩؛ تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ٢٤٩، المسألة ٧٧.

٣ الكافي، ج ٣، ص ٤٤، باب صفة الفسل والوصوء قبله...، ج ٨؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٣٤-١٣٥، ج ٢٧٢.

٤ تقدَّمت قصتها في ص ١٢٧-١٣٨.

٥ المقنعة، ص ٥٢.

٦ المبسوط، ج ١، ص ٢٩؛ الوسيلة، ص ١٥٥؛ غنية المروغ، ج ١، ص ٦١؛ إصباح الشيعة، ص ٣٣.

٧ الكافي في الفقه، ص ١٣٣.

٨ التتر: الجذب، لسان العرب، ج ٥، ص ١٩٠، فتر.

وقال ابننا بابويه: فاجهد أن تبول^١.

وفي من لا يحصره الفقيه: مَنْ ترك البول على أثر الجنابة أو شك [أن] يتردد بقیة الماء في بدنه، فيورثه الداء الذي لا دواء له^٢.

وهو مروي في الجعفریات عن النبي ﷺ^٣.

وابن البراج: يزيل النجاسة، ثم يعتهد في الاستبراء بالبول، فإن لم يأت اجتهد^٤.

وقال ابن الجنيد: يتعرض الجنب للبول، وإذا بال تحوط وتتر.

وظاهر صاحب الجامع: الوجوب^٥.

والأخبار إنما دلت على وجوب الإعادة لو رأى بللاً ولم يستبرئ؛ فذلك نهي

[وجوبه] المرتضى وابن إدريس والفاضل^٦. مع قضية الأصل، وموافقتهم على

وجوب الإعادة فيما يذكر^٨.

ولا بأس بالوجوب؛ محافظة على العمل من طريان مزله، ومصيراً إلى قول

معظم الأصحاب، وأخذاً بالاحتياط^٩.

القاسعة: لو اغتسل ثم رأى بللاً عليه منياً، اغتسل ثانياً؛ للعموم.

ولو شك فيه، فإن كان لم يبل أعاد الغسل، لأن الغالب تحلف أجراً من المني في

مخرجيه، وإن كان قد بال لم يعد الغسل؛ لأن الغالب خروجه مع البول، وما بقي من

الحبائل^٩، ولأن اليقين لا يرتفع بالشك.

١ الهداية، ص ١٩٢، وحكاية الصدوق عن والده في الفقيه، ج ١، ص ٨١.

٢ الفقيه، ج ١، ص ٨٣، وما بين المحققين أثبتاه.

٣ الجعفریات المطبوع ص ٣٨٨، ص ٢٨، ج ٨٤.

٤ المذهب، ج ١، ص ٤٥.

٥ الجامع للشرائع، ص ٣٩.

٦ بدل ما بين المحققين في النسخ المخططة والعجربة «رجوها» والظاهر ما أثبتناه.

٧ السرائر، ج ١، ص ١١٨؛ شرائع الإسلام، ج ١، ص ٢٠، المستبرح ج ١، ص ١٨٥، وفيه حكاية قول السيد

المرتضى، تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ٢٢٢؛ مختلف الشيعة، ج ١، ص ١٧٣، المسألة ١١٩.

٨ السرائر، ج ١، ص ١٢٢؛ شرائع الإسلام، ج ١، ص ٢٠، مستبرح، ج ١، ص ١٩٣؛ تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ٢٢٣.

٩ حبائل الذكر: عروقه. القاموس المحيط، ج ٣، ص ٢٦٤، «حبيل».

ولما رواه سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام: في رجل أجنب فاغتسل قبل أن يبول فخرج منه شيء، قال: «يعيد العسل»، قلت: المرأة يخرج منها بعد الغسل، قال: «لا تعيد»، قلت: فما الفرق؟ قال: «لأن ما يخرج من المرأة إنما هو من ماء الرجل»^١.

ونحوه رواية الحلبي عنه عليه السلام، بلفظ «البلل»^٢.

ورواية حريز عن محمد، عنه عليه السلام، عن الرجل يخرج من إحليله بعد ما اغتسل شيء، قال: «يغتسل ويعيد الصلاة، إلا أن يكون بال قبل أن يغتسل، فإنه لا يعيد غسله»، قال محمد: قال أبو جعفر عليه السلام: «من اغتسل وهو جنب قبل أن يبول ثم وجد بللاً [فقد انتقض غسله، وإن كان بال ثم غتسل ثم وجد بللاً] فليس ينتقض غسله ولكي عليه الوضوء»^٣.

ورواه الصدوق بعد رواية إعادة العسل مع ترك البول، ثم قال: إعادة الغسل أصل، والحر الثاني رخصة^٤، يعني إعادة الوضوء^٥.
ودل على إجراء الاجتهاد رواية جميل بن ذراج عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل تصبه الحباية فينسى أن يبول حتى يغتسل، ثم يرى بعد العسل شيئاً اغتسل أيضاً؟ قال: «لا، قد تعصرت ونزل من الحبايل»^٦.

والشيخ حمله على أمرين، أحدهما أن يكون ذلك الشيء مدياً، والثاني: أن الناسي يعذر^٧؛ لدلالة مصر أحمد بن هلال^٨ عليه أيضاً.

١. الكافي، ج ٢، ص ٤٩ باب الرجل والمرأة يتسلان من الجسابة، ح ١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٤٣، ح ٤٠٤، وص ١٤٨، ج ١٤٢٠ الاستبصار، ج ١، ص ١١٨، ح ٣٩٩.

٢. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٤٣-١٤٤؛ الاستبصار، ج ١، ص ١١٨-١١٩، ح ١٠٠.

٣. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٤٤، ح ٤٠٧؛ الاستبصار، ج ١، ص ١١٩، ح ٤٠٢، وما بين المسطورين أنه يتناه من المصدر.

٤. الفقيه، ج ١، ص ٨٥، ح ١٨٧ و١٨٨ ودينه.

٥. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٤٥، ح ٤٠٩؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٢٠، ح ٤٠٦.

٦. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٤٥، دليل الحديث ٤٠٩، ودليل الحديث ٤١.

٧. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٤٥، ح ٤١٠؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٢٠، ح ٤٠٧.

ويشكل بأن الخارج إذا حكم بأنه مني مع عدم البول، فكيف يعذر فيه الناسي؟
إذ الأسباب لا يفترق فيها الناسي والعامد.

نعم، روى عبدالله بن هلال وزيد الشحام عن أبي عبدالله عليه السلام: أن تارك البول لا يعيد الفصل برؤية شيء بعده، وفي خبر ابن هلال: «أن ذلك ممّا وضعه الله عنه»^١.

وهذان ليس فيهما للناسي ذكر، فإن صحّ عذره حملاً عليه، وحملهما الأصحاب على من لم يتأت له البول فاجتهد.

فخرج من هذا أن في الأخبار دلالة على أربعة أوجه:
أحدها: إعادة الفصل على كل من لم يبل ولم يحتجده، وعليه الأصحاب، ونقل فيه ابن إدريس والفاضل الإجماع^٢.

والثاني: ترك الإعادة على الإطلاق.

والثالث: إعادة الوضوء لا غير، وهو مفهوم كلام الصدوق^٣.
والرابع: إعادة العامد الفصل؛ بناءً على أن الإعادة عقوبة على تعدد الإخلال بالواجب مع اشتباه الخارج، فمع السيان يرول أحد جزئي السبب فلا يؤثر في الإعادة، وهذا يؤيد وجوب الاستبراء، ههنا في تارك البول.

والخامسة: لو بال ولم يستبرئ ورأى بللاً توصاً؛ لأنّ الغالب أن البول يدفع أجزاء المني فيزول احتماله، ولم يحصل الاستبراء المزيل لبقية البول، فيبقى احتماله.
ولرواية معاوية بن ميسرة عن أبي عبدالله عليه السلام أنه سمعه يقول في رجل رأى بعد الفصل شيئاً: «إن كان بال بعد جماعه قبل الفصل فليتوضأ، وإن لم يبل حتى اغتسل ثم وجد البلل فليعد الفصل»^٤.

١. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٤٥، ح ٤١١ و ٤١٢؛ الاستبصار، ج ١، ص ١١٩، ح ٤٠٤ و ٤٠٥.

٢. السرائر، ج ١، ص ١٢٢، مختلف الشيعة، ج ١، ص ١٧٣، المسألة ١١٩، قال فيه: واتفقوا على أنه لو أخل به حتى وجد بللاً بعد الفصل فإن علم أنه مني أو اشتبه عليه وجب الفصل.

٣. الفقيه، ج ١، ص ٨٥، ح ١٨٨؛ المقنع، ص ٤٢.

٤. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٤٤، ح ٤٠٨؛ الاستبصار، ج ١، ص ١١٩، ح ٤٠٣.

والشيخ تارةً حَمَلَهُ عَلَى أَنْ يَكُونَ مَا حَرَجَ مِنْهُ بَوَلاً، وتارةً عَلَى اسْتِحْيَابِ الْوُضوءِ^١.
قلت: هذان الحملان ظاهرهما أَنَّهُ لَا يَحِبُّ مَعَ الْاِشْتِبَاهِ شَيْءٌ.

وقد روى فِي بَابِ الْاِسْتِنْجَاءِ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمْرٍو - بِفَتْحِ الْعَيْنِ - عَنْ
أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ يَبُولُ ثُمَّ يَسْتَنْجِي ثُمَّ يَجِدُ بَعْدَ ذَلِكَ بِلَالاً، قَالَ: «إِذَا بَالَ
فَخَرَطَ مَا بَيْنَ الْمَقْعَدَةِ وَالْأَنْشِيرِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَعَمَزَ مَا بَيْنَهُمَا ثُمَّ اسْتَنْجَى، فَإِنْ سَالَ
حَتَّى يَبْلُغَ السُّوقَ^٢ فَلَا يَبَالِي»^٣.

وكذا حديث حفص بن البهري - بِأَنْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ تَحْتَ، وَالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ -
عنه عليه السلام^٤.

وحديث محمد بن مسلم عن أَبِي جَعْفَرٍ الْبَاقِرِ عليه السلام بَعْدَ الْاِسْتِبْرَاءِ: «وَأِنْ خَرَجَ بَعْدَ
ذَلِكَ شَيْءٌ فَلَيْسَ مِنَ الْبَوْلِ، وَلَكِنَّهُ مِنَ الْإِحْبَائِلِ»^٥.
ومفهوم هذه الأخبار أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَسْتَبْرِئْ حُكْمَ الْقَصَصِ، بَلْ قَدْ رَوَى إِعَادَةَ الْوُضوءِ
بِالْحَارِجِ بَعْدَ الْاِسْتِبْرَاءِ، رَوَاهُ الصَّقَّارُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْسٍ، قَالَ: كَتَبَ إِلَيْهِ رَجُلٌ هَلْ
يَجِبُ الْوُضوءُ مِمَّا يَخْرُجُ مِنَ الذِّكْرِ بَعْدَ الْاِسْتِبْرَاءِ؟ فكَتَبَ: «نَعَمْ»^٦، وَحَمَلَهَا الشَّيْخُ
عَلَى الْبَدَنِ^٧، فَكَيْفَ يَنْفِي الْوُحُوبَ مَعَ الْاِشْتِبَاهِ وَعَدَمِ الْاِسْتِبْرَاءِ؟ مَعَ أَنَّ الشَّيْخَ
وَالْجَمَاعَةَ مُفْتُونَ بِانْتِقَاصِ الْوُضوءِ بِالْبَوْلِ إِذَا لَمْ يَسْتَبْرِئْ، صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي الْمَسْوُوطِ
فِي بَابِ الْاِسْتِنْجَاءِ^٨، وَنَقَلَ ابْنُ إِدْرِيسٍ فِيهِ الْإِحْمَاعَ^٩، وَكَذَا نَقَلَ الْإِحْمَاعَ عَلَى عَدَمِ
انْتِقَاصِ الْوُضوءِ لَوْ اسْتَبْرَأَ ثُمَّ رَأَى الْبِلَلَ

١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٤٤، ديل الحديث ٤٠٨

٢ السوق جمع ساق، وهو ما بين الركبة والقدم لسان العرب، ج ١ ص ١٦٨، سوق.

٣ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٠، ح ٥٠

٤ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٧، ح ٧٠

٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٨، ح ٧٦؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٩، ح ١٣٧

٦ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٨، ح ٧٢؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٩، ح ١٣٨

٧ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٨، ديل الحديث ١٠٧٢؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٩، ديل الحديث ١٣٨

٨ المسووط، ج ١، ص ١٨-١٩

٩ ١٠ و ١١ السرائر، ج ١، ص ٩٧

الحادية عشرة. لو بالجنب واستبرأ ثم رأى بطلاً بعد الغسل، فلا إعادة لغسل ولا وضوء؛ لحصول الاستظهار بطرفيه، وقد دلت الأخبار عليه.

فروع:

الأول: لا يكفي الاجتهاد إلا مع عدم إمكان البول، وقد دلّ عليه ما سلف.
الثاني: إنما يجب الاستبراء أو يستحب، وتتعلق به الأحكام للمنزل، أمّا المولج بغير إنزال فلا؛ لعدم سببه.

هذا مع تيقن عدم الإزالة، ولو جوزه أمكن استعجاب الاستبراء؛ أخذاً بالاحتياط، أمّا وجوب الغسل بالبلل فلا؛ لأنّ البقن لا يرفع بالشك.

الثالث. اختلف الأصحاب في استبراء المرأة.

فظاهر المبسوط والجمل وابن البراج في الكامل: أنه لا استبراء عليها^١. وأطلق أبو الصلاح الاستبراء^٢.

وابن بايويه والنعفي لم يذكروا المرأة

والفاضل: لا استبراء عليها؛ لعدم غايته؛ لتغاير مخرجي البول والمنى منها^٣. وكذا علّل به الراوندي في الرابع^٤.

وفي المقنعة: تستبرئ المرأة بالبول، فإن لم يتيسر لها ذلك فلا شيء عليها^٥.

وفي النهاية سوى بين الرجل والمرأة في لاستبراء بالبول أو الاجتهاد^٦.

وابن الجنيّد: إذا بالت تتحنّحت بعد بولها، ذكره في سياق غسل الجنابة.

ولعلّ المخرجين وإن تغايرا يؤثر خروج البول في خروج ما تخلف في المخرج الآخر إن كان، وخصوصاً مع الاجتهاد.

١. المبسوط، ج ١، ص ٢٩، الجمل والمقنعة، ضمن الرسائل، نشر، ص ١٦١

٢. الكافي في الفقه، ص ١٢٢

٣. مختلف الشيعة، ج ١، ص ١٧٣، المسألة ١٢٠

٤. الرابع فقد ولم يصل إليها

٥. المقنعة، ص ٥٤.

٦. النهاية، ص ٢١

فظاهر الأخبار تشهد للقول الأول، مع قصّة الأصل، فحينئذٍ لو رأت بللاً بعد الغسل أمكن تنزيله على استبراء الرجل لو قلما باستبرائها، ولو قلما بالعدم أمكن أن تكون كرجل لم يستبرئ، فتعبد حيث يعبد، وأن تكون كمن استبرأ؛ لأنّ اليقين لا يرفع بالشك، ولم يصدر منها تفريط.

هذا إذا لم يُعلم أنّ الخارج مني، ولو عُلم أنّه مني فقد دلّ الخبر السابق^١ على أنّ الذي يخرج منها إنّما هو مني الرجل.

وقطع ابن إدريس بوجوب الغسل إذا علمت أنّ الخارج مني، ولم يعتد بالرواية؛ لعموم «الماء من الماء»^٢، قال: ولو لم تعلمه متاً فلا غل عليها وإن لم تستبرئ^٣. وكأنّه نظر إلى اختلاط المنين غالباً.

أما لو اشتبه المنيان فالوجوب قوي؛ أخذاً بعموم: «إنما الماء من الماء»^٤ وشبهه، وحد مر^٥، وعلى قول ابن إدريس لا إشكال في وجوب الغسل.

الرابع: هذا المنى الخارج أو المشتبه مع عدم الاستبراء حدث حديث، فالعادة الواقعه قبله صحيحة؛ لاستجماعها للشرائط.

وتقلّ ابن إدريس عن بعض الأصحاب إعادة الصلاة، وردّه^٦.

ولعلّ المستند الحديث المتقدم^٧ عن محمد، وهو ابن مسلم

ويمكن حمله على الاستحباب، أو على من صلى بعد أن وجد بللاً حصل بعد الغسل.

وربما تُخيّل فساد الغسل الأول؛ لأنّ لمني باقي بحاله في مخرجه لا في مقرّه،

١. في ص ١٤٦

٢. سنن ابن ماجه، ج ١، ص ١٩٩، ج ٦٠٧، سنن أبي داود، ج ١، ص ٥٦، ج ٢١٧؛ مسند أحمد، ج ٣، ص ٤١٣، ج ١٠٨٥٠

٣. للسرائر، ج ١، ص ١٢٢

٤. صحيح مسلم، ج ١، ص ٢٦٩، ج ٨٠/٣٤٣؛ مسند أحمد، ج ٣، ص ٤٤٣، ج ١١٠٤٢

٥. في ج ١، ص ١٧٢

٦. السرائر، ج ١، ص ١٢٣

٧. في ص ١٤٦

كما قاله بعض العامة^١.

وهو خيال ضعيف؛ لأنَّ المتعمّد به هو الغسل ممّا خرج لا ممّا بقي؛ ولهذا لو حبسه لم يجب به الغسل إلّا بعد خروجه عندنا وعند أكثرهم^٢.

المسألة الثانية عشرة: لا يجب إيصال الماء إلى باطن الفم والأنف بالمضمضة والاستنشاق عندنا؛ للحديث السالف^٣، ولا يستحب إعادة الغسل لتاركهما. نعم، مقطوع الأنف والشفتين يجب أن يغسل ما ظهر بالقطع؛ لالتحاقه بالظاهر، ولا عبرة بكونه باطناً بالأصالة.

ويجب غسل ما ظهر من صماخ الأذن؛ لأنّه من البشرة، وعليه نية الشيخان والصدوق بقولهم: ويغسل أذنيه بإصبعه^٤، ولا يجب تتبع الباطن من الصماخين.

ويجب غسل ما يبدو من الشقوق في البدن، وما تحت القلفة^٥ - بضمّ القاف وسكون اللام - ونفس القلفة، إلّا أن يكون مرتّباً فغسل الظاهر.

الثالثة عشرة. المرأة كالرجل في جميع ما ذكر.

نعم، ينبغي لها المبالغة في تغليل الشعر ولو توقّف الوصول إلى البشرة إلى حلّ الضفائر وجب، وإلا فلا، وقد سلفت الرواية^٦ وقال المفيد: إن كان الشعر مشدوداً حلّته^٧

وحلّله في التهذيب على توقّف وصول الماء عليه؛ لأنّ الواجب غسل البشرة،

١. المعنى المطبوع مع الشرح الكبير، ج ١، ص ٢٣٣، المسألة ٢٨١

٢. المعنى المطبوع مع الشرح الكبير، ج ١، ص ٢٣١، المسألة ٢٨٠، الشرح الكبير المطبوع مع المعنى، ج ١، ص ٢٣٣.

٣. في ص ١٢٣، الهامش ١.

٤. الشيخ المفيد في المقنعة، ص ٥٢، والشيخ الطوسي في النهاية، ص ٢١، والصدوق في المقنعة، ص ٣٩، والهداية، ص ٩٣-٩٤.

٥. القلفة: جلدة الذكر التي أليستها العشفة، وهي التي تنقطع من الذكر. لسان العرب، ج ٩، ص ٢٩٠، «قلف».

٦. في ص ١٤٣، الهامش ٤.

٧. المقنعة، ص ٥٤.

والشعر لا يُسَمَّى بشرة^١.

ولا يحب عليها إيصال الماء إلى باطن العرج، بكرة كانت أو ثيباً؛ للأصل، ولأنه من البواطن.

ويمكن وجوب غسل ما يبدو من الفرج عند الجلوس لقضاء الحاجة؛ لأنه في حكم الظاهر، كالشقوق

ولا فرق بين الجنب والحائض في عدم وجوب نقص الصفائر إذا وصل الماء إلى البشرة؛ لأن الواجب في الغسلين متعلق بالبشرة لا بالشعر.

البحث الثاني في مستحباته

وهي ثلاثة عشر.

الأول: التقسيمية، ذكرها الجعفي.

وقال المعتمد: يَسْمَى الله عزَّ وجلَّ عند اعتساله ويمسحه ويسبِّحه^٢، ونحوه قال ابن البراج في المذهب^٣.

والأكثر لم يذكروها في الفصل، والظاهر أنهم اكتفوا بذكرها في الوضوء، تسهياً بالأدنى على الأعلى.

وخبر زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «إذا وضعت يدي في الماء فقل بسم الله وبالله، اللهم اجعلني من النوابين، واجعلني من المتطهرين»^٤ يشمل ذلك.

ومنع منها بعض العامة^٥؛ بناءً على أنها قرآن، وأن القرآن على الإطلاق يُمنع منه ذو الحدث الأكبر.

والمقدّمتان معنوتان.

١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٤٧، دليل كلام المعيد

٢، المقنعة، ص ٥٣

٣ المذهب ج ١، ص ٤٦

٤ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٧٦، ح ١٩٢

٥ المجموع شرح المذهب، ج ٢، ص ١٨١

الثاني: غُسل اليدين ثلاثاً من الزندين؛ للخبر المذكور في الوضوء^١، فإنه تضمن ثلاثاً من الجنابة.

وقال الجعفي: يغسلهما إلى المرفقين أو إلى نصفهما؛ لما فيه من المبالغة في التنظيف، والأخذ بالاحتياط.

ولخبر أحمد بن محمد قال: سألت أبا الحسن ع عن غسل الجنابة، فقال «تغسل يدك اليمنى من المرفق إلى أصابعك»^٢.

وروى سماعة عن أبي عبد الله ع: «إذا أصاب الرجل جنابةً فأراد أن يغتسل فليفرغ على كفيه فليغسلهما دون المرفق»^٣.

وصرح الفاضل هنا باستحباب غسل أسدين وإن كان مرتماً أو تحت المطر أو مفتلاً من إناء يصبه عليه من غير إدخال؛ محتجاً بأنه من سنن الغسل، ولقول أحدهما ع في غسل الجنابة: «تبدأ بكفك»^٤.

الثالث: المضمضة والاستنشاق ثلاثاً ثلاثاً؛ لخبر زرارة عن أبي عبد الله ع: «تبدأ فتغسل كفك، ثم تفرع بيمينك على شمالك فتغسل فرجك، ثم تتمضمض وتستنشق»^٥.

وفي رواية أبي بصير عنه ع: «تصب على يدك الماء فتغسل كفك، ثم تدخل يدك فتغسل فرجك، ثم تتمضمض وتستنشق»^٦.

وفيهما دلالة على الاجتزاء بالعسل إلى الرند؛ لأنه حد الكف.

وأما خبر أبي بكر الحصرمي عنه ع: «ليس عليك مضمضة ولا استنشاق»

١. في ص ٢٥.

٢. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٣١-١٣٢، ح ٣٦٣؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٢٣، ح ٤١٩.

٣. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٣٢، ح ٣٦٤.

٤. نهاية الأحكام، ج ١، ص ١٠٩-١١٠، والرواية في الكافي، ج ٢، ص ٤٣، باب صفة الغسل والوضوء قبله....

ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٣٢، ح ٣٦٥؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٢٣، ح ٤٢٠.

٥. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٧٠، ح ١١٣١.

٦. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٣١، ح ٣٦٢؛ الاستبصار، ج ١، ص ١١٨، ح ٣٩٨.

لأنَّهما من الجوف»^١. وحبر أبي يحيى الواسطي عن بعض أصحابه عنه عليه السلام: «في الجنب يتمضمض، قال: «لا، إنَّ الجنب ^٢ لظاهر»^٢. وخبر الحسن بن راشد قال: قال الفقيه العسكري عليه السلام: «ليس في الغسل ولا في الوضوء مضمضة ولا استنشاق»^٣. فالمراد نفي الوجوب الذي يقوله كثير من العامة^٤: توفيقاً بين الأخبار.

الرابع ذلك باليدين: لما فيه من المبالغة في الإيصال.

الخامس: تخليل ما يصل إليه الماء، بدون التخليل استظهاراً، كالشعر الخفيف ومعاطف الآذان والإبطين والسرة وعكّن البطن في السمين وما تحت ثدي المرأة.

وروى محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: «فأما النساء فقد ينبغي أن يبالغن في الماء»^٥.

ومنه يُعلم استحباب نقص المرأة الصغائر.

وكذا في خبر حميل عن أبي عبد الله عليه السلام: «يُمكن من الغسل»^٦.

وأما ما رواه إسماعيل بن أبي ريثاد عن جعفر، عن أبيه عليه السلام، قال: «كُنْ نساء النبي عليه السلام إذا اغتسلن من الجنابة يقيّن صُفرة الطيب على أجسادهنّ، وذلك أنّ النبي عليه السلام أمرهنّ أن يصبين الماء صبّاً على أجسادهنّ»^٧.

١. الكافي، ج ٣، ص ٢٤، باب المصحة والاستشق، ج ١٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٣١، ح ٣٥٩،

الاستبصار، ج ١، ص ١١٧، ح ٢٩٥

٢. في المصدر «أما يجب» بدل «إنَّ يجب».

٣. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٣١، ح ٣٦٠، الاستبصار، ج ١، ص ١١٨، ح ٣٩٦

٤. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٣١، ح ٣٦١، الاستبصار، ج ١، ص ١١٨، ح ٣٩٧

٥. حلية العلماء، ج ١، ص ١٢٩، المجموع شرح المذهب، ج ١، ص ٣٦٣، النفي المطبوع مع الشرح الكبير، ج ١، ص ١٢٢، المسألة ١٥٦.

٦. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٤٧، ح ٤١٩.

٧. الكافي، ج ٣، ص ٤٥-٤٦، باب صفة الغسل والوضوء قبله، ج ١٧، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٤٧، ح ٤١٨.

٨. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٦٩، ح ١١٢٣.

وما رواه إبراهيم بن أبي محمود، قال: قلت للرضا عليه السلام: الرجل [يجنب] ^١ فيصيب جسده ورأسه الخلق والطيب والشيء اللكد مثل علك الروم وما أشبهه فيغتسل، فإذا فرغ وجد شيئاً قد بقي في جسده من أثر الخلق والطيب وغير ذلك، فقال: «لا بأس» ^٢.

قلت: الخلق - بفتح الخاء وضَمّ اللام - : ضرب من الطيب ^٣، واللكد: اللاصق بعضه ببعض، يقال: لكد عليه لكداً - بفتح الكاف في المصدر، وكسرها في الفعل - : إذا لصق به، وتلكد الشيء: لزم بعضه بعضاً ^٤.

وهذان الحديثان لا يدلان على نفي استحباب التخليل؛ فإن غايتهما أن ذلك غير قاذح في صحة الفسل ونحن نقول به.

السادس: الغسل بصاع؛ لخبر محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام، أنه قال: «كان رسول الله ﷺ يغتسل بصاع من ماء، ويتوضأ بمُدٍّ» ^٥.

وعن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام ^٦ «كان رسول الله ﷺ يتوضأ بمُدٍّ، ويغتسل بصاع، والمُدُّ: رطل ونصف، والصاع: سبعة أرطال» ^٧، يعني أرطال المدينة، فيكون تسعة أرطال بالعراقي، كذا ذكره الشيخ في التهذيب ^٨.

وأُسند ما تقدّم ^٩ في الوضوء من تقدير ابن بابويه الصاع بخمسة أمداد عن سليمان بن حفص المزوزي، قال: قال أبو الحسن عليه السلام: «الغسل بصاع من ماء،

١ بدل ما بين المقوفين في النسخ الحطية والمجرية: «يغتضب». والمثبت كما في المصدر.

٢ الكافي، ج ٣، ص ٥١، باب الجنب يأكل ويشرب. ج ١٧ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٣٠، ح ٢٥٦.

٣ الصحاح، ج ٣، ص ١٤٧٢، «خلق».

٤ الصحاح، ج ٢، ص ٥٣٦، «لكد».

٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٢٦، ح ٢٧٧.

٦ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٢٦، ح ٢٧٨، الاستبصار، ج ١، ص ١٢٠-١٢١، ح ٤٠٨.

٧ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٢٦-١٢٧، ح ٢٧٩، الاستبصار، ج ١، ص ١٢١، ح ٤٠٩.

٨ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٢٧، ذيل الحديث ٢٧٩.

٩ في ص ١٠٤.

والوضوء بمُدٍّ من ماءٍ، وصاع النبي ﷺ خمسة أمداد» إلى آخره، ذكره يستدين عن سليمان^١.

وروى عن سماعة، قال: سألته عن أنسٍ يجرئ من الماء للغسل، فقال: «اغتسل رسول الله ﷺ بصاع، وتوضأ بمُدٍّ، وكان اصباح على عهد حمسة أرطال، وكان المُدُّ قدر رطلٍ وثلاث أواق»^٢. وقال البرنطلي:

ويجرئ من العسل صاع، وهو حمسة أرطال، وبعض أصحابنا ينقل ستة أرطال يرطل الكوفة، وللوضوء مُدٌّ من ماءٍ والمُدُّ رطل وربيع - قال - والطامث تغتسل بنسعة أرطال

وهذا يخالف المشهور في تقدير الصاع

ولا ريب أن الواجب مسمى العسل - فقد روى هارون بن حمزة العنوي عن أبي عبد الله ﷺ، قال: «محرثك من الغسل والاستنجاء ما بطلت يدك»^٣. وعن إسحاق بن عمار، عن الصادق ﷺ، عن أبيه ﷺ: «أن علياً ﷺ كان يقول: الغسل من الجنابة والوضوء يجرئ منه ما أجزأ من الدهن الذي يبل الجسد» وقد نعدم^٤ - فلا يتقدَّر بقدره، فالقليل كافٍ مع الرفق، ولا يكفي الكثير مع الخرق. وقبَد المفيد الدهن بالضرورة، كشدة البرد وعور الماء^٥.

والظاهر أنه أراد أنه مع عدم الصلابة يكون تاركاً للأفضل بالاعتصار على الدهن، أو أراد به دهناً لا يجري على العصور، فيكون التقييد بالضرورة حقيقةً في موضوعه.

وقد تضافرت الأخبار بالأكف

١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٣٥-١٣٦، ح ٣٧٤-٣٧٥، الاستبصار، ج ١، ص ١٢١، ح ٤١٠.

٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٣٦، ح ٣٧٦، الاستبصار، ج ١، ص ١٢١، ح ٤١١.

٣ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٣٨، ح ٣٨٦، الاستبصار، ج ١، ص ١٢٢، ح ٤١٥.

٤ في ص ١٣١.

٥ المقنعة، ص ٥٣.

كخبر سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام: «ثم ليصب على رأسه ثلاث مرات ملاً كفيه [ثم] يضرب بكف من ماء على صدره، وكف بين كتفيه»^١.
وفي خبر زرارة: ثلاث أكف للرأس، وللأيمن مرتين، وللأيسر مرتين^٢
وقال المفيد:

يأخذ كفاً من الماء يمينه [يفيضة]^٣ على أم رأسه ويفسله به، ويميز الشعر حتى يصل إلى أصوله، وإن أحد بكفيه كان أسبع، فإن أتى على غسل رأسه ولحيته وعنقه إلى أصل كتفه، وألا غسل بكف آخر، ثم يغسل جانبيه الأيمن من أصل عنقه إلى تحت قدمه اليمنى بمقدار ثلاث أكف إلى ما زاد، ثم الأيسر كذلك^٤

والشيخ وجماعة ذكروا استحباب صاع^٥
والظاهر أنه مقيد بعدم أدائه إلى السرف لمهيه عنه^٦.
السابع تكرار الغسل ثلاثاً في كل عضو، قاله جماعة من الأصحاب؛ لما فيه من الإسراع، ولدلالة الصاع^٧ عليه، وكذا ثلاث الأكف^٨.
ولا ينافيه ذكر المرتين^٩؛ لإمكانه إرادة المستحب غير المؤكد في المرتين.
وابن الجنيّد حكّم بغسل رأسه ثلاثاً، واجترأ بالدهن في البدن، قال: ولا أختار إتيان ذلك مع إمكان الماء.

واستحب ابن الجنيّد أيضاً للمرتين ثلاث غوصات، يحلّل شعره ويمسح سائر جسده بيديه عقيب كل غوصة.

١. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٢٢، ح ٣٦٤، وما بين المعقوفين أثبتناه منه.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٤٣، باب صفة الغسل والوضوء قبله ح ٣.

٣. بدل ما بين المعقوفين في النسخ العنقبة والحجرية «يفيضة». والمثبت كما في المصدر.

٤. المصنعة، ص ٥٢.

٥. الجمل والعقود، ضمن الرسائل العشر، ص ١٦١؛ مصباح المستعبد، ص ١٠؛ الوسيلة، ص ٥٦؛ المعتمد، ج ١.

٦. ص ١٨٦؛ تحرير الأحكام الشرعية، ج ١، ص ٤٩، الرقم ٢١٥.

٧. الأعراف (٧) ٣٦.

٨. راجع الهوامش ٥-٧ من ص ١٥٥ و١ و٢ من ص ١٥٦.

٩. راجع الهامش ١.

١٠. راجع الهامش ٢.

ولا بأس به؛ لما فيه من صورة التكرار ثلاثاً حقيقة وإن كان الارتعاس يأتي على ذلك.

الثامن- العوالة: لما فيه من المبادرة إلى الواجب، والتحفظ من طريان المفسد في الغسل، وقد عدها جماعة من الأصحاب في المستحب، ولأنّ المعلوم من صاحب الشرع وذريته المعصومين فعل ذلك.

التاسع- الدعاء: لما رواه محمد بن مروان عن أبي عبد الله عليه السلام «تقول في غسل الجمعة- اللهم طهر قلبي من كل آفة تمحق ديني وتبطل عملي، وتقول في غسل الجنابة- اللهم طهر قلبي وزك عملي [وتنقش سحبي] واجعل ما عندك خيراً لي، اللهم احملني من التوابع واجعلني من المتطهرين»^١.

وفي المصباح تقول عند الغسل:

اللهم طهرني وطهر قلبي واشرح لي صدري وأخر علي لساني بمذحك والثناء عليك، اللهم احمله لي طهوراً وشفاءً ونوراً، إنك على كل شيء قدير^٢.

وقال المفيد إذا فرغ من غسله **اعلم قل** اللهم طهر قلبي^٣، إلى آخر ما مر^٤.

ولعل استحباب الدعاء شامل لخيال الاغتسال ويخيه.

وقال ابن بابويه: قال الصادق عليه السلام: «مَنْ اغْتَسَلَ لِلْجُمُعَةِ فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ، وَاحْمِلْنِي مِنَ التَّوَابِينَ وَاحْمِلِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ، كَانَ طَهُراً مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ»^٥.

العاشر- الأقرب استحباب غسل المسترسل من الشعر: لدلالة فحوى خبر: «مَنْ تَرَكَ شَعْرَةً مِنَ الْجَنَابَةِ»^٦ عليه.

١- تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٤٦، ج ٤١٤ و ٤١٥، ومبين المعصومين أنبياء مه

٢- مصباح المتعبد، ص ٦٠.

٣- المقنعة، ص ٥٣-٥٤.

٤- مرآة أنفاً.

٥- الفقيه، ج ١، ص ١١٢، ج ٢٢٨.

٦- راجع الهامش ٥ من ص ١٣٢.

الحادي عشر: ترك الاستعانة؛ لما ذكر في الوضوء^١.

وقول ابن الجنيّد هنا يناسب قوله في الوضوء، حيث قال:

وإن كان غيره يصبّ عليه الماء من إتياء متصل الصبّ، أو كان تحت أنبوب، قطع ذلك ثلاث مرّات، يعصل بينهما بتخليل للشعر بكلا يديه.

فظاهره جواز مباشرة الغير.

ويردّه: قوله تعالى: «وَعَتْنِي تَفْتِسِرُونَ»^٢ «وإن كنتم جنباً فاطهروا»^٣، والأخبار

الظاهرة في تولّي المكلف ذلك.

الثاني عشر: حكم الفاضل^٤ باستحباب تحليل المعاطف والعضون ومناهب

الشعر والخاتم والسير قبل إفاضة الماء للعمل؛ ليكون أبعد من الإسراف، وأقرب إلى ظنّ وصول الماء^٥، وقد تبه عليه قدما لأصحاب.

وعند البدء بفعل ما على جسده من الأذى والحاسة من المستحب^٦

وبشكل بما مرّ^٧.

فإن احتج برواية حكم بن حكيم، قال: سألت أبا عبد الله^٨ عن غسل الجنابة،

فقال: «أفض على كفك اليمنى من الماء فاعسلها، ثم اغسل ما أصاب حسدك من أذى، ثم اغسل فرجك، وأفض على رأسك وجسدك»^٩ حيث عطفه على المستحب وجعله مقدّمة للفعل.

فالجواب أنّه بصيغة الأمر، والأصل فيها الوجوب، فإذا خرج بعضها بدليل بقي

الباقى على أصله

وقطع بحصول الرفع والإزالة لو كان في ماء كثير، بخلاف القليل؛ لانفعاله

١. راجع ص ٨٩.

٢ النساء (٤) ٤٣.

٣ المائدة (٥) ٦.

٤ و٥. نهاية الأحكام، ج ١، ص ١٠٨-١٠٩.

٦. في ص ١٣٠.

٧. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٣٩، ح ٢٩٢.

بالنجاسة، واستثنى كور النجاسة في آخر عضو فإنها تُطهَّر وتُرفع الحدث^١.
نعم، لو كان أذى غير النجاسة استحب تقديمه على الغسل.
الثالث عشر: لا يجب الترتيب في نفس العضو وإن وجب بين الأعضاء؛ لقضية الأصل. وبه قطع القاضل^٢. وهو طاهر لأخبار؛ حيث لم يذكر فيها تحديد ولا غاية.

وهل يستحب غسل الأعلى فالأعلى؟ الطاهر نعم؛ لأنه أقرب إلى التحفظ من النسيان، ولأن الطاهر من صاحب الشرع فعل ذلك.
تفقه: لا يستحب تجديد الغسل؛ للأصل، والاقصار على مورد النص في تجديد الوضوء، ولأن موجب الوضوء أسباب شتى، وبعضها قد يحفى، فيحتاج فيه بالتجديد، بخلاف الغسل، فإنه يبعد فيه ذلك، ولاستثناء المشقة فيه، بخلاف الغسل، فحسب لو نذر تجديد الغسل بسبب على انعقاد نذر المساحات، وسأني إن شاء الله تعالى



البحث الثالث في أحكامه.

وهي تظهر بمسائل:

الأولى لا وضوء واجباً مع غسل الجنب، بخلاف غيره من الأعسال، كما سلف^٣.
وهل يستحب؟ أثبتته في التهذيب، لحبر أبي بكر الحضرمي عن أبي جعفر^٤.
قال: سألته كيف أصنع إذا أحنيت؟ قال: «اغسل كَفَيْكَ وفرجك، وتوضأ وضوء الصلاة، ثم اعتسل» فحمله على الدب^٥؛ لمعارضة أخبار كثيرة له، كمرسل ابن أبي عمير عن الصادق^٦: «كُلَّ غَسَلٍ قَبْلَهُ وضوء، إِلَّا غَسَلَ العَنَابَةَ»^٧، وقوله^٨ في

١ نهاية الأحكام، ج ١، ص ١٠٩

٢ راجع تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ٢٤٤، المسألة ٧٢

٣ في ج ١، ص ١٦٦

٤ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٤، ح ٣٩٣ وديده

٥ الكافي، ج ٣، ص ٤٥، باب صفة الغسل والوضوء قبله، ح ١٣ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٣٩، ح ٣٩١

٦ الاستبصار، ج ١، ص ١٢٦، ح ٤٢٨

خبر حَكَم: «وَأَيُّ وَضُوءٍ أَنْقَى مِنَ الْغَسْلِ وَبَلَغَ» لَمَّا قَالَ لَهُ: إِنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ: يُتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ^١.

قلت: الأولى حملة على التفتية، لأن الأصحاب على خلافه وقد روى محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: «أَنَّ أَهْلَ الْكُوفَةِ يَرَوُونَ عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام: الْوُضُوءُ قَبْلَ الْغَسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ، قَالَ: «كَذِبُوا، عَلَى عَلِيٍّ عليه السلام، مَا وَجَدَ ذَلِكَ فِي كِتَابِ عَلِيٍّ عليه السلام، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا»^٢.

وقد أرسل محمد بن أحمد بن يحيى أَنَّ الْوُضُوءَ قَبْلَ الْغَسْلِ وَبَعْدَهُ بَدْعَةٌ^٣، وَالشَّيْخُ ضَعَّفَهُ بِالْإِرْسَالِ وَالْقَطْعِ، ثُمَّ حَمَّاهُ عَلَى اعْتِقَادِ فَرْضِهِ قَبْلَ الْغَسْلِ^٤، وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ، قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: «الْوُضُوءُ بَعْدَ الْغَسْلِ بَدْعَةٌ»^٥.

ومثله خبر سليمان بن خالد عن أبي جعفر عليه السلام^٦، الثَّانِيَةُ: لَوْ أَحْدَثَ الْمُجْتَمِعُ فِي أَثْنَاءِ غَسْلِهِمْ مَحْدَثًا أَصْفَرُ فَلَا يَصِحُّ مَشْهُورًا فِيهِ، وَاخْتَلَفَ فِيهِ كَلَامُ الْأَصْحَابِ.

فَأَوْحَبُ ابْنِ بَابُوَيْهٍ وَالشَّيْخُ فِي الشَّهَادَةِ الْإِعَادَةَ^٧، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ مَرْوِيُّ عَنْ الصَّادِقِ عليه السلام فِي كِتَابِ حُرُصِ الْمَجَالِسِ لِلصَّدُوقِ، وَلِأَنَّ الْحَدِيثَ نَاقِصٌ لِلطَّهَارَةِ بَعْدَ الْكَمَالِ فَقَبْلَهُ أُولَى، وَنَسْتَقَاضُهَا يُبْقِيهِ عَلَى حَكْمِ الْجَنَابَةِ الْمَوْجِبَةِ لِلْغَسْلِ.

ويشكل: بَأَنَّهُ بَعْدَ الْكَمَالِ أَثَرُهُ يَحْتَاجُ لَوُضُوءٍ لَا غَيْرَ، فَلْيَكُنْ كَذَلِكَ قَبْلَهُ، وَهَقَاؤُهُ

١. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٣٩ - ١٤٠، ح ٣٩٢.

٢. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٣٩ ح ٣٨٩، وص ١٤٢ ح ٤٠٠ الاستبصار، ج ١، ص ١٢٥ - ١٢٦، ح ٤٢٦، والآية في المائدة (٥) ٦.

٣. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٤٠، ح ٣٩٤، الاستبصار، ج ١، ص ١٢٦، ح ٤٣٠.

٤. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٤٠، ذيل الحديث ٣٩٤، الاستبصار، ج ١، ص ١٢٦، ذيل الحديث ٤٣٠.

٥. الكافي، ج ٣، ص ٤٥، باب صفة الغسل والوضوء قبله، ح ١٢، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٤٠، ح ٣٩٥.

٦. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٤٠ - ١٤١، ح ٣٩٦.

٧. الهداية، ص ٩٦، الفقيه ج ١، ص ١٨٨، النهاية، ص ٢٢.

على حكم الجنابة بعد الحدث محل النزاع، فلذلك أوجب المرتضى الوضوء بعد الغسل^١.

وخرج ابن البراج الاختصار على إتمام الغسل؛ لأنه لا أثر للأصغر مع الأكبر^٢. وفي المبسوط أفتى بالإعادة، ثم نقل الوضوء^٣، وهو يشعر بتوقفه. والأقرب الأول؛ لامتناع الوضوء في غسل الجنابة؛ عملاً بالأخبار المطلقة، وامتناع خلو الحدث عن أثره مع تأثيره بعد الكمال.

فروع ثلاثة:

الأول لو كان الحدث من المرتس، فإن قلنا بسقوط الترتيب حكماً، فإن وقع بعد ملاقة الماء جمع البدن أوجب الوضوء لا غير، وإلا فليس له أثر، وإن قلنا بوجوب الترتيب الحكمي القصدي، فهو كالمترتب، وإن قلنا بعصولة في نفسه وفترناه بتفسير الاستبصار^٤، أمكن انسحاب البحث فيه.

الثاني لو تخلل الحدث الغسل المكمل بالوضوء أمكن المساواة في طرد الخلاف، وأولوية الاجتزاء بالوضوء هنا؛ لأن له مدخلاً في إكمال الرفع أو الاستباحة، وبه قطع الفاصل في النهاية، مع حكمة بالإعادة في غسل الجنابة^٥.

الثالث: لو أحدث غير المجنب بعد غسله فلا شيء سوى الوضوء.

وتخيل بقاء الحدث الأكبر فتسحب الأقوال ضعيف؛ لمنعه أولاً، وحكم الشارع بإكماله بالوضوء ثانياً بتقدير بدنه، ولروم وصونين على قول الوضوء هناك ثالثاً.

ولو قدم الوضوء فأحدث بعده قبل الغسل انتقض الوضوء، فيعيده قبل الغسل أو بعده؛ لعدم تأثيره بعد الحدث.

١ حكاه عنه المحقق في المعتمد، ج ١، ص ١٩٦

٢، جواهر الفقه، ص ١٢-١٣، المسألة ٢٢

٣ المبسوط، ج ١، ص ٢٩-٣٠

٤، راجع الهامش ٢ من ص ١٣٩

٥ نهاية الأحكام، ج ١، ص ١١٤ و ١٧٤.

[المسألة] الثالثة: ماء الغسل على الزوج في الأقرب؛ لأنه من جملة النفقة، فعليه نقله إليها ولو بالثمن، أو تمكينها من الانتقال إليه، فلو احتاج إلى عوضٍ كالحنّام، فالأقرب وجوبه عليه أيضاً مع تعذر غيره؛ دفعاً للضرر. ووجه العدم أنّ ذلك مؤونة التمكين الواجب عليها.

وربما فُرق بين ماء غسل الجنابة وغيره إذا كان سبب الجنابة من الزوج. وأمّا الأمة فالأقرب أنّها كالروجة؛ لأنه مؤونة معضة، وانتقالها إلى التيمم مع وجود الماء بعيد، وحمله على دم التمتع قياس من غير جامع، ويعارض بوجوب فطرتها فكذا ماء طهارتها.

ولو عجزتا عن المباشرة فالأقرب وجوب الإعانة عليه؛ لمثل ما قلناه. الرابعة. لو توصاً المجنب غير معتقد للشرعية فلا إثم، ولو اعتقدها بني على ما مرّ. ولو اعتقد تكميل الغسل بالوضوء أهدع، ولم يخرج عن الإجزاء، قاله جماعة من الأصحاب^١؛ لحصول الرفع بكماله. ويمكن البطلان؛ لقصور نيته في الغسل بحسب معتقده، والفرق بين تقدّم الوضوء وتأخيره؛ لأنّ النية جازمة باستباحة الصلاة إذا تقدّمه الوضوء، بخلاف ما إذا تأخّر. الخامسة المرتدّ يجب عليه الغسل عند سببه كالكافر بل أولى؛ لالتزامه بحكم الإسلام، ولا يصحّ منه مرتدّاً؛ لعدم التقرب.

ولو ارتدّ في أثناء الغسل لم يبطل فيما مضى، فلو عاد بني بنية مستأنفة. والظاهر أنّه لا يجب عليه طهارة بدنه، كالكافر إذا أسلم. ولو ارتدّ بعد الغسل لم يؤثر في إبطاله على الأصحّ، وتحقيقه في الكلام.

١ منهم العلامة في تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ٢٤٥، المربع الأول من المسألة ٧٣

المطلب الثالث في التيمم

وفيه الأبحاث الثلاثة:

فالأول في واجبه

[الواجب الأول] هو إيقاعه في وقت صلاة، فلا يجوز تقديمه عليه إجماعاً^١، للآية^٢ الدالة على وجوبه بإرادة لصلاة، وفي الجواز علم من حيث إنه بدل عن الطهارة المائية، فموضعه الضرورة، ولا ضرورة قبل دخول الوقت. ولقول النبي ﷺ: «أبغضنا أدركني الصلاة تبتمت وصليت»^٣، علق التيمم على إدراك الوقت، وهو كآية في الدلالة.

فلو تيمم قبل الوقت لم يعقد حرصاً ولا نفعاً؛ لعدم شرعيته.

نعم، لو تيمم لاستباحة نافلة صحح نفعاً، وذلك وقتها

ومن عليه فائتة فالأوقات كلها صالحة لتيممه.

ولا يشترط التدكر في دخول الوقت نعم، هو شرط في نية الوضوء، وهو

النبي ﷺ «فصلها إذا ذكرها، فإن ذلك وقتها»^٤ لا يفني ما عداه.

فروع:

الأول: لو تيمم لفائتة صحى صح التيمم، ويؤذيها به وغيرها ما لم ينتقض تيممه.

عندنا: لما يأتي^٥ من استباحه ما يستباح بالمائة عند التيمم، فإذا دخل الوقت ربما

بني على السعة والضيق في التيمم.

١ المائدة (٥) ٦

٢ أورد، المحقق في المختار، ج ١، ص ٣٨٢

٣ أورد، الرافعي في العرير شرح الوجيز، ج ١، ص ٢٥٩

٤ في ص ١٨٤.

الثاني: يتيمم للآية - كالكسوف - بحصولها، وللجنازة بحضورها؛ لأنه وقت الخطاب بالصلاة.

ويمكن دخول وقتها بتفسيه؛ لإباحتها حيثئذ وإن لم يهتأ للصلاة، بل يمكن دخول وقتها بموته؛ لأنه الموجب للصلاة وغيرها من أحكام الميت.

الثالث: يتيمم للاستسقاء باجتماع ثلثين في المصلّى. ولا يتوقف على اصطفاؤهم. والأقرب جوازه بإرادة الخروج إلى الصحراء؛ لأنه كالشروع في المقدمات، بل يمكن بطلوع الشمس في اليوم الثالث؛ لأن السبب الاستسقاء، وهذا وقت الخروج فيه.

أمّا النوافل الرواتب فلا أوقات، وغير الرواتب فلا إرادة فعلها. ولو تيمم قبل هذه الأسباب لم يعتد به؛ لعدم الحاجة إليه. الرابع: لو شك في دخول الوقت لم يتيمم؛ لأصالة عدم الدخول. ولو ظن الدخول ولا طريق إلى العلم تيمم؛ فلو ظهر عدمه فالأقرب البطال، لظهور خطأ الظن.

الخامس: لو تيمم في الأوقات المكروهة لا ابتدأ النوافل إرادة السفل فالظاهر الصحة؛ لأن الكراهة لا تنفي الانعقاد. وقطع في المعتبر بعدم التيمم في أوقات النهي^١، وتبعه في التذكرة^٢، وهو مذهب العامة.

واختلف الأصحاب في صحته مع سعة وقت الصلاة، فصار إليه الصدوق^٣ والجعفي في ظاهر كلامه؛ لعموم: «قُلِّمُ تَجِدُوا»^٤، و«أينما أدركتني»^٥، ولدلالة الأخبار على عدم إعادة الماء في الوقت، فهو مستلزم للتيمم مع السعة.

١. المعتبر، ج ١، ص ٣٨٣.

٢. تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٢٠١، المرقع «ج» من المسألة ٢١١.

٣. الفقيه، ج ١، ص ١٠٥ - ١٠٦، المقنع، ص ٢٥ - ٢٦، الهدية، ص ٨٨.

٤. النساء (٤)، ٤٣، والمائدة (٥)، ٦.

٥. راجع الهامش ٢ من ص ١٦٤.

كخبر زرارة الصحيح عن الباقر عليه السلام، قست. إن أصاب الماء وقد صلى بتيتم وهو في وقت، قال: «تمت صلاته، ولا إعادة عليه»^١

وعن معاوية بن ميسرة عن الصادق عليه السلام، ثم أتى بالماء وعليه شيء من الوقت: «يمضي على صلاته، فإن رب الماء رب لتراب»^٢

ولأنه بدل، فصح مع السعة، كالمبدل منه.

والأكثر على مراعاة ضيق الوقت، صرحوا به

وقال البرنظي في الجامع: «لا يسفي لأحد أن يتيمم إلا في آخر وقت الصلاة»^٣.

وهو غير صريح في ذلك.

وقد نقل السيد الإجماع - في الناصرة والانتصار - على اعتبار التضييق^٤.

والشيخ في الخلاف لم يحتج به هنا^٥، ولعله نظر إلى خلاف الصدوق، وعدم تصريح المفيد - في المحقة - به، وفي الأركان لم يذكره، وكذا ابن بابويه في الرسالة.

واعتبر ابن الحنفية في التأخر الطمع في التيمم من الماء، فإن تبقن أو ظن فوته إلى آخر الوقت فالأحب التيمم في أوله^٦

وابن أبي عقيل في كلامه إمام به: حيث قال لا يجوز لأحد أن يتيمم إلا في آخر الوقت، رجاء أن يصيب الماء قبل خروج الوقت^٧.

والفاضلان صوباً هذا التفصيل لأن فيه جمعاً بين الأدلة^٨، والشيخ في الخلاف نفاه صريحاً^٩.

١. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٩٤، ح ٥٦٢؛ الانتصار، ج ١، ص ١٦٠، ح ٥٥٢

٢. الفقيه، ج ١، ص ١٠٧-١٠٨، ح ١٢٢١؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٩٥، ح ٥٦٤؛ الانتصار، ج ١، ص ١٦٠، ح ٥٥٤

٣. نقله عنه المحقق في المعتبر، ج ١، ص ٢٨٣

٤. المسائل الناصريات، ص ١٥٦-١٥٧، المسألة ٥١؛ الانتصار، ص ١٢٢-١٢٣، المسألة ٢٣.

٥. راجع الخلاف، ج ١، ص ١٤٦، المسألة ٩٤

٦ و٧. حكاه عنه المحقق في المعتبر، ج ١، ص ٢٨٣

٨. المعتبر، ج ١، ص ٢٨٣-٢٨٤؛ مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٥٣، المسألة ١٩١

٩. الخلاف، ج ١، ص ١٦٣، المسألة ١١٤

فإن قلنا به، تيمم المريض والكسير - الذي لا يمكنه استعمال الماء، ولا يظن زوال عذره وقت الصلاة - في أول الوقت؛ لعدم الطمع في استعمال الماء.

واعتمد في التهذيب على رواية زرارة عن أحدهما عليه السلام: «إذا لم يجد المسافر الماء فليطلب ما دام في الوقت، فإذا خاف أن يفوته الوقت فليتييم وليصل في آخر الوقت»^١.

ورواية محمد بن مسلم، قال: سمعته يقول: «إذا لم تجد ماءً وأردت التيمم فأخّر التيمم إلى آخر الوقت، فإن فاتك الماء لم تفتك الأرض»^٢.

ورواية عبدالله بن بكير عن أبي عبدالله عليه السلام: «إذا تيمم الرجل فليكن ذلك في آخر الوقت، فإن فاته الماء فلن تفوته الأرض»^٣.

وهذه مع سلامة سندها ودلالاتها ظاهرها توقع الماء؛ لأن الطلب يؤذن بإمكان الظفر، وإلا كان عبثاً.

وأكثر الأخبار مطلقة، فإن ثبت تقييد حملته عليه. وقد تقدم^٤ حجة الصدوق، ويضاف إليها أيضاً رواية أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام: «في رجل تيمم وصلى ثم بلع الماء قبل أن يخرج الوقت، فقال: «ليس عليه إعادة الصلاة»^٥.

وتأولها الشيخ بأن المراد من الصلاة دخوله فيها، لا فراغه منها، أو أن المراد أن تيممه وصلاته كانا في الوقت، لا أنه أصاب الماء في الوقت^٦. وهو من التأويلات البعيدة، ولو حملها على ظن ضيق الوقت فيظهر خلافه كان قريباً.

١. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٩٢، ح ٥٥٥، وص ٢٠٣، ح ٥٨٩.

٢. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٠٣، ح ٥٨٨.

٣. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٠٤، ح ١٢٦٥.

٤. في ص ١٦٥.

٥. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٩٥، ح ٥٦٥، الاستبصار، ج ١، ص ١٦٠، ح ٥٥٥.

٦. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٩٥، ذيل للحديث ٥٦٣ و ٥٦٤.

وعلى كل حال فاعتبار الضيق قويٌّ من حيث الشهرة ونقل الإجماع وتيقن الخروج عن العهدة.

فرعان:

[الفرع] الأول: المعتبر في اصبيح الطرّ، فلو كشف خلافه فالأقرب الإجزاء؛ عملاً بمفهوم تلك الروايات، ولأنّه صلى صلاةٌ مأموراً بها، والامتنال يقتضي الإجزاء. ونقل في المعتر. أنّ ظاهر الشيخ في كتابي الحديث وحوب الإعادة؛ لظهور خطأ ظنه^١.

وقد روى منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام: في رجل تيمّم فصلّى ثم أصاب الماء، فقال: «أما أنا فكنتُ فاعلاً، إني أنوضأ وأعد»^٢. قال الشيخ:

معناه إذا كان قد صلى في أول الوقت سجد عليه الإعادة^٣. لرواية يعقوب بن عيسى، قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل تيمّم وصلى فأصاب بعد صلاته ماء، أتوضأ ويعيد الصلاة أم تحوز صلاته؟ قال: «إذا وجد الماء قبل أن يحصي الوقت توضأ وأعاد، فإن مضى الوقت فلا إعادة عليه»^٤. قلت فحوى هذين الخبرين صحة لتيمّم في أول الوقت. أمّا الأول: فلاّنه عليه السلام أسند الإعادة، من نفسه، ولو كان ذلك واجباً لكان المكلف به عامّاً.

وأما الثاني: فلاّنه علق الإعادة على وجدان الماء في الوقت، وقضيّته أنّه لو لم يجد الماء لم يُعَدّ؛ لمفهوم الشرط المستفاد من لفظة «إذا». وحينئذٍ يمكن حملهما على استحباب الإعادة؛ توفيقاً بينهما وبين الأخبار الدالة على عدم الإعادة بالوجدان في الوقت.

١. المعتر، ج ١، ص ٢٨٤.

٢. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٩٣، ح ٥٥٨؛ لاستبصار، ج ١، ص ١٥٩، ح ٥٥٠.

٣. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٩٣، ح ٥٥٨؛ دليل الحديث ٥٥٨.

٤. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٩٣ - ١٩٤، ح ٥٥٩؛ لاستبصار، ج ١، ص ١٥٩ - ١٦٠، ح ٥٥١.

المفرع الثاني. حَكَمَ في المبسوط بأنه لو دخل عليه وقت صلاة وهو متيمم لناقلته أو لفائتة جاز أن يصلي الحاضرة به^١، ولم يعتبر ضيق الوقت هنا، مع أنه قال بالضيق^٢؛ فلعله نظر إلى أن التأخير إما هو لغير المتيمم؛ ولهذا احتج عليه بعموم الأخبار الدالة على جواز الصلوات الكثيرة بتيمم واحد^٣. ويمكن اعتبار الضيق، كما أوما إليه الفاضلان^٤؛ لقيام علة التأخير. ويضعف بأنه متطهر، والوقت سبب، فلا معنى للتأخير، وهذا الواجب شرط للتيمم.

الواجب الثاني النية، إجماعاً منا ومن الأكثر، لما مر^٥، ولدلالة «تيمموا» على القصد، ولأنه المفهوم من إرادة القيام إلى صلاة، كما قلناه في الوضوء. ويعتبر فيها أربعة أمور:

الأول: القربة، كما سلف^٦.

الثاني: قصد الاستباحة؛ لأنها الغاية، ولو ضمن الرفع لها، ولو اقتصر على نية الرفع، فكما قلناه هي وضوء دائم يحدث؛ إذ التيمم لا يرفع الحدث؛ لانتقاضه بالتمكّن من الماء، ولأن النبي ﷺ قال لعمر بن العاص وقد تيمم عن الجنابة من شدة البرد: «صليت بأصعبك وأنت جنب»^٧، فسأه جنبا بعد التيمم، فإذا سوى رفع الحدث فقد توى ما لا يمكن حصوله.

نعم، لو توى رفع المانع من الصلاة صح، وكان في معنى نية الاستباحة.

١. المبسوط، ج ١، ص ٣٣-٣٤.

٢. الخلاف، ج ١، ص ١٤٦ و ١٦٣، المسائل ٩٤ و ١١٤.

٣. المبسوط، ج ١، ص ٣٤.

٤. المختار، ج ١، ص ٢٨٢، نهاية الإحكام، ج ١، ص ٢١٦.

٥. في ج ١، ص ٢٥٦.

٦. في ص ١٩ وما بعدها.

٧. سنن أبي داود، ج ١، ص ٩٢، ح ٣٣٤، سنن الطبراني، ج ١، ص ٤١٤-٤١٥، ح ١٢/٦٦٩، السنن الكبرى،

البيهقي، ج ١، ص ٣٤٥، ح ١٠٧٠، مسند أحمد، ج ٥، ص ٢٣١، ح ١٧٣٥٦.

فروع:

الأول. لو نوى استباحة فريضة - مطلقاً أو معينة، فرضاً أو سقلاً - استباحها وغيرها؛ لأنه كالطهارة المائية في الاستباحة؛ لما يأتي^١ إن شاء الله.
الثاني. الأقرب اشتراط نية البدلية عن الأكبر أو الأصغر؛ لاختلاف حقيقتيهما، فيتميزان بالنية، وبه صرح الشيخ في الخلاف، وعليه بنى ما لو سبي الجنازة فتيّم للحدث أنه لا يجزئ؛ لعدم شرطه^٢.
وهذا بناءً على اختلاف الهيئتين.

ولو احتزأنا بالضربة فيهما، أو قلنا فيهما بالضربتين أمكن الإجزاء، وبه أفتى في المعتبر^٣، مع أن الشيخ في الخلاف قال في المسألة: فإن قلنا: إنه متى نوى بتيممه استباحة الصلاة من حدث حاربه الدخول في الصلاة، كان قوتاً، قال. والأحوط: الأول، يعني عدم الإجزاء، وذكر أن نص الأصحاب فيها، أي في مسألة السيان.

الثالث لو تيمّم الصبي ثم بلغ قال في المعتبر: يستبيح الفريضة^٤

وهو بناءً على أن طهارته شرعية، وقد سلف^٥.

الرابع: لو نوى التيمّم وحده لم يصح قطعاً.

ولو نوى فريضة التيمّم أو إقامة التيمّم لمفروض أمكن الإجزاء؛ لأن ذلك يتضمن الاستباحة.

والأقرب المصح؛ لأن الاستلزام غير بين؛ لجواز الفعلة عنه، ولأن التيمّم ليس

١ في ص ١٨٤.

٢ الخلاف، ج ١، ص ١٤٠، المسألة ٨٧.

٣ المعتبر، ج ١، ص ٣٩١.

٤ راجع الهامش ٢.

٥ راجع الهامش ٣.

٦ في ص ٢٤.

مطلوباً لنفسه. وإنما يُطلب عند الضرورة، فلا يصلح متعلّقاً أوليّاً للقصد، ومن ثمّ لا يستحبّ تجديده، بخلاف الوضوء.

الأمر الثالث: المقارنة للضرب على الأرض؛ لأنّه أوّل أفعاله، فلو تقدّمت عليه لم يجرى.

ولو آخرها إلى مسح الجبهة فالأقرب عدم الإجزاء؛ لخلوّ بعض الأفعال عن النية. وجزم الفاضل بالإجزاء^١، تنزيلاً للضرب منزلة أخذ الماء للطهارة المائية. وفيه منع ظاهر؛ لأنّ الأخذ غير معتبر لنفسه؛ ولهذا لو غمس الأعضاء في الماء أجزأ، بخلاف الضرب، ولأنّه لو أحدث بعد أخذ الماء لم يضرّ، بخلاف الحدث بعد الضرب.

الأمر الرابع: استدامة حكمها إلى آخره؛ لما سلف^٢، ولو عزيت بعد الضرب لم يضرّ عندما، كمزوبها بعد غسل اليدين، وبلى أولى؛ لما قلناه من كون الضرب جزءاً جمعياً من التيمم.

الواجب الثالث: الضرب على الأرض بيديه معاً

وهو مذهب الأصحاب، ورواياتهم به كثيرة:

مثل رواية داود بن النعمان عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: **إِنَّ عَمَّاراً أَصَابَتْهُ جُنَابَةٌ فَتَمَعَّكَ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: تَمَعَّكَ كَمَا تَمَعَّكَ الدَّابَّةُ! أَوْ فَلَا صَنَعْتَ كَذَا، ثُمَّ أَهْرَى بِيَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ فَوَضَعَهُمَا عَلَى الصَّعِيدِ^٣.**

ورواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: **«فَضْرَبَ بِيَدَيْهِ الْأَرْضَ»^٤.**

١. تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ١٨٧، المسألة ٣٠٤، نهاية الإحكام، ج ١، ص ٢٠٤.

٢. في ص ٢٦.

٣. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٠٧، ح ٥٩٨، الاستبصار، ج ١، ص ١٧٠، ح ٥٩١ بظاوت في ذيل الحديث؛ وورد ما يقرب من المتن في التقييد، ج ١، ص ١٠٤، ح ٢١٢ عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام.

٤. الكافي، ج ٢، ص ٦١، باب صفة التيمم، ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٠٧-٢٠٨، ح ٦٠١، الاستبصار، ج ١، ص ١٧٠، ح ٥٩٠.

ورواية ليث المرادي عن أبي عبد الله عليه السلام: «تصرب بكفك على الأرض»^١
ورواية ابن مسلم عنه عليه السلام: «عصر بكفه الأرض»^٢.

فروع أربعة:

الأول. لا يكفي التعرض لمهب الريح لبصير التراب ضارباً يديه؛ لأنه تعالى
أوجب القصد إلى الصعيد^٣، والصعيد هنا بصورة القاصد
ومن أوقع الية عند المسح يمكن على قوله الجواز؛ لأن الضرب غير مقصود
لنفسه، فيصير كما لو استقبل بأعضاء وصوته الميرب أو المطر.
وأولى بعدم الجواز ما لو نقل العير التراب إلى لمكثف القادر على الضرب بإذنه؛
لأنه لم يقصد الصعيد، وقصد نائه كقصد ما أثارته الريح في عدم الاعسار
الثاني. نقل التراب عمداً غير شرط؛ لاستحباب النفس على ما يجيء^٤
إن شاء الله تعالى، بل الواجب المسح بيديه المتين أصاباء، ولا فرق بين
كونه على الأرض وغيرها، بل لو كان التراب على يديه أو بدن غيره وصرب
عليه أجراً.

ولو كان على وجهه تراب صالح للضرب وضرب عليه أجراً في الضرب، لا في
مسح الوجه، فيمسح الوجه بعد الضرب.

وكلام ابن الجنيد يقتضي المسح بالتراب، حيث قال، وإذا حصل الصعيد براحتيه
مسح بيمينه وجهه^٥، وفي أنحاء كلامه ما يدل على ذلك.

الثالث. لا يجزئ معك الأعصاء في التراب، كما دل عليه الخبر^٦.

نعم، لو تعذر الضرب واستنابة العير أجراً؛ لأن الميسور لا يسقط بالمعسور، بل

١. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٠٩ - ٢١٠، ح ٦٠٨؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٧١، ح ٥٩٦.

٢. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢١٠، ح ٦١٢؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٧٢، ح ٦٠٠.

٣. النساء (٤): ٤٣؛ المائدة (٥): ٦.

٤. في ص ١٧٥ و ١٨٣.

٥. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٧٠. المسألة ٢٠٠.

٦. راجع الهامش ٢ من ص ١٧١.

يمكن تقديم المعك على نيابة الغير، وهو يجيء عند مَنْ لم يعتبر الضرب من الأفعال
الرابع معظم الروايات وكلام الأصحاب بعبارة «الضرب»^١، وفي بعضها
«الوضع»^٢، والشيخ في النهاية والمبسوط عثر بالأمرين^٣.

وتظهر الفائدة في وجوب مسمى الضرب باعتماد
والظاهر أنه غير شرط، لأن العرص قصد الصعيد، وهو حاصل بالوضع.
نعم، لا بد من ملاقة باطن اليدين؛ لأنه المعهود من الوضع، والمعلوم من عمل
صاحب الشرع

واختلف الأصحاب في عدد الضرب، فاحترأ ابن الجنيد وابن أبي عقيل والمفيد - في
المرّة - والمرتضى بالصربة الواحدة في الوضوء والصل^٤، محتجاً بحديث عمار، فإن
النبي ﷺ بيّنه بصربة واحدة وكان عمار حنبلاً^٥، وبه احتج ابن أبي عقيل، قال المرتضى -
ولأن المجمع عليه ضربه واحدة، وإرائد لا دليل عليه^٦، أو يتمك بأصل البراءة.
وفي الاحتجاج بالإجماع هنا كلام في الأصوكم، وهو المعبر عنه بـ «الأخذ بأقل
ما في» والتمسك بالأصل إنما يتم مع عدم المخروخ
ونقل القاضلان عن علي بن بابويه الضربين فيهما^٧.

والذي في الرسالة :

فإذا أردت ذلك فاصرب بيدك على الأرض مرّة واحدة، وانقصهما وامسح بهما
وجهك، ثم اصرب بيسارك لأرض وامسح بها يمينك من المرفق إلى أطراف
الأصابع، ثم اصرب بيمينك لأرض وامسح بها يسارك من المرفق إلى أطراف

١. راجع الهامش ٤ من ص ١٧١ والهامش ١ و ٢ من ص ١٧٢

٢. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٠٧، ح ١٥٩٨ الاستبصار، ج ١، ص ١٧٠، ح ٥٩١.

٣. النهاية، ص ٤٩ و ١٥٠ المبسوط، ج ١، ص ٣٢ - ٣٣

٤. المسائل الناصريات، ص ١٤٩، المسألة ٤٦؛ وحكاه عنهم العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٧١.

المسألة ٢٠٢

٥. راجع الهامش ٢

٦. المسائل الناصريات، ص ١٥٠، المسألة ٤٦

٧. المعبر، ج ١، ص ٣٨٨؛ مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٧١، المسألة ٢٠٢.

الأصابع، - قال: - وقد روي أن يمسح جيبه وحاجبيه، ويمسح على ظهر كفيه، ولم يفرق بين الوضوء والغسل.
وهذا فيه اعتبار ثلاث ضربات.

ورواه ابنه في المنقح^١.

وهو في التهذيب - صحيح السند - عن ابن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام: فغسل يديه الأيمن والأيسر، ثم مسح بهما وجهه، ثم ضرب شماله الأرض فمسح بها مرفقه إلى أطراف الأصابع، واحدة على ظهرها وواحدة على بطنها، ثم ضرب يمينه الأرض ثم صنع بشماله كما صنع بيمينه^٢.

نعم، قال المفيد في كتاب الأركان في ظاهر كلامه بالضربتين مطلقاً.

وهو مروي - صحيحاً - عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام، قلت: كيف التيمم؟ قال: «هو ضرب واحد للوضوء والغسل من الجنابة، تضرب بكفك مرتين، ثم تنفضهما نفضة للوجه، ومرة لليدين»^٣.

وعن محمد بن مسلم عن أحمدهما عليه السلام: سألتهم عن التيمم، فقال «مرتين مرتين للوجه واليدين»^٤.

وروي - حسناً - عن إسماعيل بن همام عن الرضا عليه السلام، قال: «التيمم ضربة للوجه، وضربة للكفين»^٥.

وأول الأول: بتمام الكلام عند قوله: «ضرب واحد للوضوء»، ويستدأ بقوله: «والغسل من الجنابة تضرب بكفك مرتين»، وعلى هذا يقرأ الغسل بالرفع، وهو الذي لحظه الشيخ^٦، وتبعه في المعبر^٧، فلا يخلو عن تكلف.

١ المنقح، ص ٢٦.

٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢١٠، ح ٦١٢.

٣ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢١٠، ح ٦١١.

٤ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢١٠، ح ٦١٠، الاستبصار ج ١، ص ١٧٢، ح ٥٩٨.

٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢١٠، ح ٦٠٩، الاستبصار ج ١، ص ١٧١-١٧٢، ح ٥٩٧.

٦ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢١١، دليل الحديث ٦١٢.

٧ المعبر، ج ١، ص ٣٨٨.

والآخرون: بأن لا عموم للمصدر المحلى بلام الجنسية، مع إمكان أن تكون عهديّة أيضاً.

والأكثر على أن الضربة للوضوء والضربتين للفصل؛ جمعاً بين هذين وبين أخبار مطلقة في الضربة - كخبر زرارة عن أبي جعفر عليه السلام ^١، وخبر عمرو ابن أبي المقدام عن الصادق عليه السلام ^٢ - والاعتضاد بعمل الأصحاب، ولا بأس به.

وليس التخيير بذلك البعيد إن لم يكن فيه إحداث قول، أو يُعمل المرّتان على الندب، كما قاله المرتضى في شرح الرسالة ^٣، واستحسنه في المعتمد، قال: ولا يمنع جواز ثلاث ضربات، كما دلّت عليه الرواية السالفة ^٤ و^٥.

مسألان:

الأول: لا يشترط علوق القبار باليدى؛ لما روي أن النبي صلى الله عليه وآله نقض يديه ^٦، وفي رواية «نفع فيهما» ^٧، وهو موجود في رواياتنا كشرح ^٨ ولأن الصمد وجه الأرض لا التراب، ولما يبتأ من جواز التيمم بالحجر. ولا يجب النفق والنفق؛ للأصل، وظاهر الآية ^٩، وفعل النبي صلى الله عليه وآله والأنفة عليه السلام لبيان الندب.

١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢١٢، ح ٦١٥؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٧١، ح ٥٩٥

٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢١٢، ح ٦١٤؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٧١، ح ٥٩٤

٣ حكاة عنه المحقق في المعتمد، ج ١، ص ٢٨٨.

٤ في ص ١٧٤ من رواية زرارة.

٥ المعتمد، ج ١، ص ٢٨٨ و ٢٨٩.

٦ صحيح البخاري، ج ١، ص ١٢٣، ح ١٢٤٠؛ صحيح مسلم، ج ١، ص ٢٨٠، ح ١١١/٣٦٨؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ١٨٩، ح ١٥٧٠؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٨٧-٨٨، ح ٣٢١.

٧ صحيح البخاري، ج ١، ص ١٢٩، ح ١٢١؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ١٨٨، ح ١٥٦٩؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٨٨، ح ١٣٢٢؛ مستند أحمد، ج ٥، ص ٤١٧-٤١٨، ح ١٨٤٠٣.

٨ راجع الكافي، ج ٢، ص ٦١، باب صفة التيمم، ج ١، وتهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٠٩-٢١٢، ح ٦٠٨ و ٦١١ و ٦١٣-٦١٥؛ والاستبصار، ج ١، ص ١٧٠-١٧٢، ح ٥٩٠ و ٥٩٣ و ٥٩٦ و ٥٩٩.

٩ المائدة (٥): ٦.

فإن احتج ابن الجنيد لاعتبار انبعاث بذر قوله تعالى «مِنْهُ»^١ و«من» للتبويض^٢، معناه يحواز كوبها لا ابتداء الغاية، مع أنه هي روية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «أنَّ المراد من ذلك التَّمَم»، قال «لأنَّه علم أنَّ ذلك أجمع لم يَجُرْ على الوجه؛ لأنَّه يَعلَق من ذلك الصَّعب ببعض الكَفِّ ولا يَمَسُّ ببعضها»^٣، وفي هذا إشارة إلى أنَّ العلوق غير معتبر.

الثانية طاهر الأصحاب أنَّ الأغسال سواء في كَيْفِيَّة التيمم. قال في المقنعة: وكذلك تصع الحائض والغسل والمستحاضة بدلاً من الغسل^٤.

وروى أبو بصير، قال: سألت عن يَمِّ لحائض والجنب، أسوأ إذا لم يحدا ماء؟ قال: «نعم»^٥.

وعن عمار بن موسى عن الصادق عليه السلام: «وحرَّح بعض الأصحاب وحبوب تيممين على غير الجنب، بناءً على وحبوب الوضوء هنالك»^٦.

ولا بأس به، والحبوب غير مانعة منه. لجواز التسوية في الكففة لا هي الكففة

الواجب الرابع: مسح الجبهة، من قصاص الشعر إلى طرف الأنف الأعلى، وهذا القدر متفق عليه بين الأصحاب.

وأوجب الصدوق مسح الحاجبين أيضاً^٨، ولا بأس به.

١ المائدة (٥)، ٦

٢ راجع مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٧٠ - ٢٧١، المائة ٢٠١

٣ تفسير العياشي، ج ٢، ص ١٩، ح ١٢١٢/٥٣

٤ المقنعة، ص ٦٢.

٥ الكافي، ج ٣، ص ٦٥ باب الوقت الذي يوجب التيمم، ح ١٠، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢١٢، ح ٦١٦

٦ الفقيه، ج ١، ص ٧، ح ٢٦٦، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٦٢، ح ٤٦٥

٧ العلامة في نهاية الأحكام، ج ١، ص ٢٠٨

٨ الفقيه، ج ١، ص ١٠٤، دليل الحديث ٢١٣، المقنع، ص ٢٦، الهداية، ص ٨٨

ولا يجب استيعاب الوجه؛ لإفادة «لباء» التبويض كما سلف^١، ولأصل البراءة، ولبناء التيمم على التخفيف، ونقل المرتضى في الناصرة إجماع الأصحاب عليه^٢.

وقد روي من طرق شتى، كصحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام في قضية عمار: «ثم مسح جبينه بأصابعه وكفيه إحداهما بالأخرى»^٣.

وموثق زرارة عنه عليه السلام: «ثم مسح بهما جهته وكفيه مرة واحدة»^٤.

ومثله رواية عمرو بن أبي المقدام^٥.

وكلام علي بن بابويه^٦ يعطي استيعاب لوجه، وفي كلام الجعفي إشعار به؛ للخبر السالف^٧.

ولمضمر سماعة: «فمسح بهما وجهه وذراعيه إلى المرفقين»^٨.

ولرواية^٩ لبيت المرادي عن أبي عبدالله عليه السلام: «وتمسح بهما وجهك وذراعيك»^{١٠}.

ولرواية^{١١} زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «ثم مسح بهما وجهك وذراعيك»^{١٢}.

وأجاب المرتضى والشيخ بأن المراد به، الحكم لا الفعل^{١٣}، وكأنه إذا مسح الجبهة وظاهري الكتف غسل الوجه والذراعين

١ في ص ٥٢ و ٥٨.

٢ المسائل الناصرية، ص ١٥١، المسألة ٤٧.

٣ الفقيه، ج ١، ص ١٠٤، ح ٢١٣.

٤ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٠٧-٢٠٨، ح ٦٠١؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٧٠، ح ٥٩٠.

٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢١٢، ح ٦١٤؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٧١، ح ٥٩٤.

٦ حكى كلامه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٦٧، المسألة ١٩٩.

٧ لمي ص ١٧٤، وهو خبر معتد بن مسلم.

٨ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٠٨، ح ٦٠٢؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٧٠، ح ٥٩٢.

٩ و ١١ في النسخ المخطوطة والمحترقة في الموضوعين «وروية» و«ظاهر ما أئتمناه».

١٠ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٠٩-٢١٠، ح ٦٠٨؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٧١، ح ٥٩٦.

١٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢١٢، ح ٦١٥؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٧١، ح ٥٩٥.

١٣ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٠٨، دليل الحديث ٦٠٢، وحكماء عنها المحقق في الاعتبار، ج ١، ص ٢٨٦.

قال في المعبر:

وهو تأويل بعيد، ثم أجاب بالطمس في السد، وذكر الطمس في خبر ليث المرادي بأن راويه الحسين بن سعيد عن محمد بن سنان، وهو ضعيف^١ قلت: قد أوردنا غيره ممّا لا طعن فيه، والذي في التهذيب عن ابن سنان، ولعله عبدالله، وهو ثقة، بل لو حمل ذلك على الاستحياء والباقي على الوجوب، كان حسناً.

وقد حكّم بالتخيير في المعبر^٢، وهو طاهر ابن أبي عقيل^٣.

وهي رواية عند الله بن عليّ الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام: هي المحتب معه ما يكفيه للوضوء، أبتوضأ به أو يتيمّم؟ قال: «لا، بل يتيمّم، ألا ترى إنّما جعل عليه نصف الوضوء»^٤، وفي رواية الحسين بن أبي العلاء عنه عليه السلام، إلّا أنّه قال: «حمل عليه نصف الظهور»^٥، فيمكن أن يُفهم منهما عدم استيعاب الوجه والذراعين، ويمكن أن يراد بهما سقوط مسح الرأس والرجلين

فروع ثلاثة:

الأول: يجب أن يبدأ في مسح النجاسة بالأعلى إلى الأسفل، فلو بكس فالأقرب المسح، إمّا لمساواة الوضوء، وإمّا تبعاً للتيمّم البياني الثاني يجب المسح بالكفّين معاً، فلو مسح بإحدهما لم يجزئ؛ لما قلناه، وللإقتصار على المتيقّن.

واجتزأ ابن الجنيد باليد اليمنى؛ لصدق لمسح^٦.

ويعارض بالشهرة

الثالث: الأقرب وجوب ملاقة بطن الكفّين للنجاسة؛ لما قلناه من البيان.

١ و٢ المعبر، ج ١، ص ٢٨٦

٣ حكاه عنه المحقق في المعبر، ج ١، ص ٢٨٦

٤ الفقيه، ج ١، ص ١٠٥ ح ٢١٤

٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٠٤، ح ١٢٦٦

٦ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٧٠، المسألة ٢٠٠

الواجب الخامس. مسح ظَهر الكفَّين، من الزند إلى أطراف الأصابع عند الأكثر؛ لإفادة «الباء» التبعيض، ومساواة المعطوف فيه للمعطوف عليه، ولأنَّ اليد حقيقة في ذلك وإن كانت تقال على غيره، فليقتصر على المتيقن.

وروى حماد بن عيسى عن بعض الأصحاب، عن أبي عبد الله عليه السلام، أَنَّهُ سئل عن التيمم، فتلا هذه الآية: «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا»^١، ثم قال: «وامسح على كَفِّكَ من حيث موضع القطع»^٢، ولما سبق^٣.

وابن بابويه كما حكىناه عنه^٤ لما احتجَّ به.

ويُرَدُّ بعمل الأكثر، وبالحمل على الحواز، كما قاله في المعبر^٥.

ويجب تقديم اليمنى على اليسرى، كما قاله الأصحاب، ولأنَّه بدل متا يجب فيه التقديم.

ونقل ابن إدريس رحمته الله عن بعض الأصحاب أَنَّهُ المَسح على الدين من أصول الأصابع إلى رؤوسها^٦.

ولعلَّ هذا القائل اعبر رواية المصنف^٧، فإنه مخصوص بذلك عند الأصحاب، وفي كلام الجعفي ما يوهم هذا القول.

قلنا: معارض بما رواه في التهذيب صحيحاً عن داود بن السيمان عن أبي عبد الله عليه السلام في قضية عمار: «فمسح وجهه و[يديه] فوق الكف قليلاً»^٨، وعليه

١. المائدة (٥) ٣٨.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٦٢، باب صفة التيمم، ج ١٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٠٧، ح ١٥٩٩ الاستبصار ج ١، ص ١٧٠، ح ٥٨٨.

٣. في ص ١٧٧.

٤. في ص ١٧٤.

٥. المختار، ج ١، ص ٢٨٧.

٦. السرائر، ج ١، ص ١٣٧.

٧. راجع للهامش ٢.

٨. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٠٧، ح ٥٩٨. وبإسنادين للمعبرين أثبتناه منه.

الأكثر، وربما فهم وجوب تجاوز الرُسع^١ بعضُ الأصحاب^٢.
وتؤوّل «قليلاً» بأنه لا يحب إيصال نِغار إلى جميع العضو وإن وجب استيعابه
بالمسح، أو يكون الراوي قد رأى الإمام عليه السلام مسحاً من أصل الكفّ، فتوفهم المسح
من بعض الذراع

وهو تكفّف؛ فإنَّ الأصحاب لما أوجبوا المسح من الزند أوحوا إدخاله، وذلك
يستلزم المسح فوق الكفّ بقليلٍ صريحاً.

وتجب البدأة بالزند إلى آخر اليد، فلو بكس بطل، كما قلناه في الوجه.

ويحب إمرار البطن أيضاً على الطهر.

نعم، لو تعدّر المسح بالبطن؛ لعارض من نجاسة أو غيرها فالأقرب الاحتزاء
بالطهر في المسحين؛ لصدق المسح.

ولو كان له يد زائدة فكما سلف^٣ في الوضوء.

ولو مسح باليد الزائدة التي لا يحب مسحها فالأقرب عدم الإجراء، أمّا لو مسح
بغير اليد - كالألة - لم يجزئ قطعاً.

ولو قطع من الرند فالظاهر عدم وجوب مسح الرُسع؛ لآته غير محلّ الوضوء.

الواجب السادس: القرقيب - كما ذكرناه - بين الضرب فالجبهة واليدين؛

لتصريح الأخبار به والأصحاب، وفعل النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام

قال في التذكرة: ذهب إليه علماء أهل البيت عليه السلام.

وهي الخلاف احتج عليه بما دلّ على ترتيب الوضوء وبالاختياط^٤

فلو أخلّ به استدرك ما يحصل معه الترتيب.

١ الرُسع: مفصل ما بين الكفّ والذراع. تسان العرب ج ٨، ص ٤٢٨، الرُسع.

٢ راجع المقنع، ص ٢٦٦، والفقيه، ج ١، ص ١٠٤، ديل الحديث ٢١٣.

٣ في ص ٤٩.

٤ تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ١٩٦، المسألة ٢٠٨.

٥ الخلاصة ج ١، ص ١٣٨، المسألة ٨٢.

الواجب السابع: الموالاة، ذكره الأصحاب.

ويتوجّه على القول بالتضيّق وعلى غيره؛ لتعقّب إرادة القيام إلى الصلاة به، والإتيان بـ«الفاء» في «فَتَسْمُؤًا»^١ «فَلَمَسْعُؤًا»^٢، وهي دالة على التعقيب بالوضع اللغوي، ولأنّ التيمّم البياني عن النبي ﷺ وهل بيته تُوبع فيه، فيجب التأسّي. وفي المعتبر نقل عن الشيخ وجوب الموالاة، واحتجّ له بالبناء على آخر الوقت^٣. ولو أُخِلَّ بها بما لا يُعدّ تفريقاً لم يضر؛ لعسر الانفكاك منه. وإن طال الفصل أمكن البطلان؛ وفاء لحقّ الواجب. ويحتمل الصحة وإن أثم؛ لصدق التيمّم مع عدمها.

الواجب الثامن: [طهارة مواضع المسح]

يشترط طهارة مواضع المسح من النجاسة؛ لأنّ التراب ينجس بملاقاة النجس، فلا يكون طيّباً، ولمساواته أعضاء [الطهارة المائيّة] نعم، لو تعذّرت الإزالة ولم تكن النجاسة حائنة ولا متعدية فالأقرب جوار التيمّم؛ دفعا للمحرج، وعموم شرعيته، ولأنّ الأصحاب نصّوا على جوار تيمّم الجريح مع تعذّر الماء.

أمّا غير الأعضاء فهل يشترط خلوها من نجاسة؟ فيه وجهان حكاهما في المعتبر.

أحدهما نعم، نقله عن النهاية في قوله بناءً على تضيّق الوقت.

الثاني: لا - ونسبه إلى الخلاف - كالوضوء^٤.

والذي في النهاية والمبسوط:

وجوب تقديم الاستنجاء على التيمّم ولو بالانشيف بالجرق وغيرها وإن كان

مخرج البول أو المني^٥.

١ و٢ النساء (٤): ٤٣؛ المائدة (٥): ٦.

٣ المعتبر، ج ١، ص ٣٩٤ وراجع العلامة ج ١، ص ١٣٨، المسألة ٨٢.

٤ المعتبر، ج ١، ص ٣٩٤.

٥ النهاية، ص ٥٠؛ المبسوط، ج ١، ص ٣٤.

يعني مع تعذر الماء، ولم يذكر شرطته في صحته التيمم.

وفي الخلاف: يجوز تقديم التيمم^١

ولعله أراد به إجزاءه لو قدمه، ولهذا احتج بأن الأمرين واجبان فكيف وقعا تحقق الامتثال.

قال: وكلّ ظاهرٍ تتضمن الأمر بالوضوء والاستجاء يدلّ على ذلك^٢

قلت: هذا أقوى، وما ذكره في تصيّق الوقت مسلّم، لكن الاستجاء وإزالة الجاسة من مقدّمات الصلاة، فلا بدّ لهما من وقتٍ مصروب، وكما لا يجب نحصيل القبلة والساير قبل التيمم فكذا هما.

هذا كلّه مع إمكان الإزالة، أمّا مع تعذره فلا إشكال في الحواز

وعلى ما نقلناه عن الشيخ ليس في كلامه اختلاف صريح، مع أنّ المعيد ذكر أيضاً تقديم الاستجاء على التيمم^٣، وكذا ذكر ابن البرّاج^٤، وما هو إلّا كذكر تقديم الاستجاء على الوضوء، مع أنّه لم يقدّم الوضوء كان صحيحاً معتدّاً به في الأظهر من المذهب.

الواجب التاسع المباشرة بنفسه

لقوله تعالى ﴿فَتَيَمَّمُوا﴾^٥، والأمر حقيقة في طلب الفعل من المأمور.

ويجوز عند الضرورة الاستتابة في الأفعال، لا في النية.

وهل يضرب المعين بيدي نفسه أو بيدي المؤتمّم؟ قال ابن الجنيد: يضرب الصحيح بيديه، ثمّ يضرب بهما يدي العليل.
ولم تقف على مأخذه.

١ الخلاف، ج ١، ص ٩٨، المسألة ٤٥

٢ الخلاف، ج ١، ص ٩٩، المسألة ٤٥.

٣. المقنعة، ص ٦١-٦٢

٤. المهذّب، ج ١، ص ٤٨.

٥. النساء (٤): ٤٣؛ المائدة (٥): ٦.

والأقرب أنه يضرب بيدي العليل إن أمكن، وإلا فيبيدي نفسه، ولا يحتاج إلى أن يضرب بهما يدي العليل.

البحث الثاني في مستحباته

وهي تسعة:

الأول: السواك، إما لأجل الصلاة، أو لأجل التيمم الذي هو بدل مما يستحب فيه السواك

الثاني: الأقرب استحباب التسمية، كما في المبدل منه: لعموم الدأء باسم الله أمام كل أمر ذي بال، وأوجبها الظاهرية.

الثالث: قصد الرمي والعوالي، وقد مر^١.

الرابع: تعريض الأصابع عند الضرب، يصر عليه الأصحاب، لتمكّن اليد من الصعيد، ولا يستحب تغليلها في المسح، للأصل

الخامس: قصر اليدين؛ لما مر^٢، ولما فيه من إزالة تشويه الخلقة.

وقال الشيخ ينفذهما ويمسح إحداهما بالأخرى^٣.

السادس: استيعاب الأعضاء بالمسح كما تقدم^٤، ولكنه غير مشهور في العمل، فتركه أولى.

السابع: مسح الأقطع الباقي، ذكره في المبسوط بهذه العبارة: وإذا كان مقطوع اليدين من الذراعين سقط عنه فرض التيمم، ويستحب أن يمسح ما بقي^٥، مع إمكان حمل «ما بقي» على الجبهة.

وفيه إشكال؛ إذ الأقرب وجوب مسحها؛ لأن الميسور لا يسقط بالمعسور،

١. لم تتحققه فيما مر.

٢. في ص ١٧٥.

٣. المبسوط، ج ١، ص ٣٢.

٤. في ص ١٧٧.

٥. المبسوط، ج ١، ص ٣٢.

فلا يتم هذا التفسير، ولا قوله بسقوط فرض التيمم، إلا أن يريد فرض التيمم بالنسبة إلى الدراعين، ونحوه قال في الخلاف^١.

الثامن: أن لا يكرّر المسح؛ لما فيه من التشويه، ومن ثمّ لم يستحبّ تجديده لصلاة واحدة.

التاسع: الأقرب استحباب أن لا يرفع يده عن العضو حتّى يكمل مسحه؛ لما فيه من المبالغة في الموالاة.

ويمكن تقدير لموالاة بزمان حفاف بقاء لو كان وضوءاً، فيستحبّ نقص زمان التيمم عن ذلك، ولو بلمحه فالأقرب البطلان.

البحث الثالث في أحكامه

وهي تسع مسائل:

الأولى: يستباح بالتيمم كلّ ما يستباح بالطهارة المائية، من صلاة وطواف واحسين أو ندين، ودخول مسجد ولو كان الكعبة، وقراءة عزيمة، وغير ذلك من واجب ومستحب. قاله الشيخ في المبسوط والخلاف^٢ - بعبارة تشمل ذلك - والفاضلان^٣؛ لقوله تعالى: «وَلَنْ يَكُن يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ»^٤ ولقول النبي ﷺ: «و طهوراً»^٥.

ولقوله لأبي ذرّ: «يكفيك الصعيد عشر سنين»^٦ ولرواية جميل بن دراج عن أبي عبد الله عليه السلام: «أن الله جعل التراب طهوراً

١ الخلاف ج ١، ص ١٢٨، المسألة ٨٤.

٢ المبسوط، ج ١، ص ٣٤؛ الخلاف، ج ١، ص ١٢٨-١٢٩، المسألة ٨٥.

٣ المعتمد، ج ١، ص ٣٩١؛ نهاية الأحكام، ج ١، ص ٢١٢.

٤ السائدة (٥) ٦٠.

٥ الفقيه، ج ١، ص ٢٤٠-٢٤١، ح ١٧٢٤ صحيح البحري، ج ١، ص ١٢٨، ح ١٢٢٨ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ١٨٨، ح ٥٦٧ سنن النسائي، ج ١، ص ٢٤١، ح ٤٢٩.

٦ الفقيه، ج ١، ص ١٠٨، ح ٢٢٢؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٩٩-٢٠٠، ح ٥٧٨.

كما جعل الماء طهوراً»^١.

الثانية: يستباح بالتيمم ما لم ينتقض بحدث أو وجود الماء، عند علمائنا أجمع، سواء خرج الوقت أو لا، وسواء كانت التالية فريضة أو نافلة؛ لما قلناه.

وروي عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام : «يُصَلِّي الرجل بتيمم واحد صلاة الليل والنهار كلها؟ قال: «نعم، ما لم يحدث أو يصب ماء»^٢.

ومثله روى السكوني عن الصادق عليه السلام ^٣.

وعن حماد بن عثمان عنه عليه السلام : «يَتِيمٌ لِكُلِّ صَلَاةٍ؟ قال «لا، هو بمنزلة الماء»^٤.

وأما رواية أبي همام عن الرضا عليه السلام : «يَتِيمٌ لِكُلِّ صَلَاةٍ حَتَّى يَوْجَدَ الْمَاءُ»^٥.

ورواية السكوني عن الصادق عليه السلام عن آبائه قال: «لا تستبج بالتيمم أكثر من صلاة واحدة»^٦ فمحمولان على التقية، أو على اسدب.

قال الشيخ:

أو على رؤية الماء بين الصلاتين، بأن أبا همام تارة يرويها عن الرضا عليه السلام، وتارة

بإسناده إلى السكوني، وهو المخطوط يصف الخبر، ولأن السكوني روى خلاف

هذا، كما ذكرناه^٧.

الثالثة: لا إعادة فيما صلى بالتيمم المشروع، لأن امتثال المأمور به يقتضي

الاجزاء، ولما مرّ في المسألة السالفة.

ولقول أبي الحسن عليه السلام فيما رواه عنه عبد الله بن سنان^٨ «قد أجرأته صلاته»^٩

١ الفقيه، ج ١، ص ١٠٩، ح ٢٢٤؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٠٤، ح ١٢٦٦.

٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٠٠، ح ٥٨٠؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٦٤، ح ٥٧٠.

٣ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٠١، ح ٥٨٢؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٦٣، ح ٥٦٧.

٤ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٠٠، ح ٥٨١؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٦٣، ح ٥٦٦.

٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٠٠، ح ٥٨٢؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٦٣-١٦٤، ح ٥٦٨.

٦ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٠١، ح ٥٨٤؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٦٤، ح ٥٦٩؛ تنقيح

٧ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٠١، ديل الحديث ٥٨٤.

٨ في المصدر، عن ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام.

٩ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٩٢، ح ٥٥٦؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٥٩، ح ٥٤٩، وص ١٦١، ح ٥٥٨.

واستثني من ذلك مواضع:

أحدها: مَنْ صَبَّ الماء في الوقت، وقد سلف.

وثانيها: مَنْ تَيَمَّمَ في أوَّل الوقت - إذ قسا به - ثم وجد الماء في الوقت، فأوجب ابن الجنيد وابن أبي عقيل الإعادة^١؛ لرواية يعقوب بن يقطين، السالفة^٢.

لنا: ما روي عن أبي سعيد الخدري^٣ رجلين تيمَّما فوجدا الماء وصلَّيا في الوقت، فأعاد أحدهما، وسألا النبي ﷺ، فقال لمن لم يُعَدَّ: «أصبَّت السُّنَّة، وأجزأتك صلاتك»، وللآخر: «لك الأجر مرَّتين»^٤.

ورواية معاوية بن ميسرة عن أبي عبد الله ع، إلى قوله: ثم أتى الماء وعليه شيء من الوقت، أيمضي على صلاته أم يتوضأ ويعيد الصلاة؟ قال: «يمضي على صلاته، فإنَّ ربَّ الماء ربَّ التراب»^٥.

والجواب عن خبر ابن يقطين بحمل لإعادة على بطلان التيمُّم مع سعة الوقت، وحمل عدم الإعادة على كون التيمُّم وقع آخر الوقت، هكذا أجاب الفاضل^٦ ومعه نوع من التحكُّم، والعمل على الاحتياط حسن، كما دلَّ عليه الخبر البيهقي^٧.

وثالثها: إعادة متعمد الجنابة.

ورابعها: ذو الثوب النجس.

وخامسها: المصروع بزحام الجمعة وعرفة.

وسادسها: إعادة ما صلَّاه بالتيمُّم في لحصر، وقد سلفت في الفصل الثاني^٨.

١. حكاها العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٨٦، المسألة ٢١٢ عن ابن أبي عمير.

٢. في ص ١٦٨.

٣. سنن أبي داود، ج ١، ص ٨٢، ح ١٣٣٨، سنن الدارقطني، ج ١، ص ٤٣٤-٤٣٥، ح ١/٧١٦.

٤. الفقيه، ج ١، ص ١٠٧-١٠٨، ح ١٢٢١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٩٥، ح ٥٦٤؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٦٠، ح ٥٥٤.

٥. مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٨٦، المسألة ٢١٢.

٦. راجع الهامش ٣.

٧. كذا قوله: «وقد سلفت في الفصل الثاني». ولم يفتد له.

الرابعة: الردّة لا تُبطل التيمم، فلو عاد إلى الإسلام صلى به؛ للاستصحاب، ولعدم ثبوت كونه ناقضاً.

وكذا لا يُطْلَه نزع العمامة والحُفّ، ولا بظنّ الماء أو شكّه؛ عملاً بأصالة البقاء. ولقول النبي ﷺ لأبي ذرٍّ: «الصعيد الطيب وضوء المسلم ولو لم يجد الماء عشر حجج، فإذا وجده فليمسّه بشرته»^١، علّق ذلك على الوجود، والظنّ لا يحصله، ووجوب الطلب عند الظنّ أو الشكّ لا يلزم منه الانتقاض.

ولا يكفي في الانتقاض وجود الماء إذ لم يتمكن من استعماله؛ لأنّه كلا وجود، الخامسة إذا وجد التيمم الماء وتمكّن من استعماله ففيه صور: إحداها: أن يجده قبل الصلاة، فينتقص تيممه إجماعاً، ويحب استعمال الماء، فلو فقدّه بعد أعاد التيمم.

الثانية: أن يجده بعد الصلاة، وقد سلف^٢

الثالثة: أن يجده في أثناء الصلاة، والروايات فيه مختلفة:

إحداها، رواية محمد بن حمران عن أبي عبد الله ﷺ هي التيمم يؤتى بالماء حين يدخل في الصلاة، قال: «يخضي في الصلاة»^٣ وعليها المفيد والشيخ في أحد قوليه، والمرضى في مسائل الخلاف، وابن البرّاج وابن إدريس والفاضلان^٤.

واجتزؤوا بتكبيرة الإحرام، حتّى قال في الخلاف: لأصحابنا فيه روايتان، إحداها - وهي الأظهر - أنّه إذا كبر تكبيرة الإحرام مضى في صلاته^٥، فكأنّه جعل حين يدخل مبدأ الدخول.

١ الجامع الصحيح، ج ١، ص ٢١١-٢١٢، ح ١٢٤، سنن البرققي، ج ١، ص ٤٣٣، ح ٤٧١٣.

٢ في ص ١٨٦.

٣ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٠٣، ح ٥٩٠؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٦٦، ح ٥٧٥.

٤ المسقعة، ص ١٦١ المبسوط، ج ١، ص ٣٣، الخلاف، ج ١، ص ١٤١، المسألة ٨٩، المهذب، ج ١، ص ١٤٨.

السرائر، ج ١، ص ١٤٠، وفيه حكاية قول السيّد المرتضى المعتبر، ج ١، ص ٤٠٠ مختلف الشيعة، ج ١.

ص ٢٧٦، المسألة ٢٠٥.

٥ الخلاف، ج ١، ص ١٤١، المسألة ٨٩.

ويؤيدها: «وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ»^١، والاستصحاب

وثانيتها: رواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام فيس صلى بتيمة ركعة^٢ فأصاب الماء، قال: «يخرج ويتوضأ ويبني على ما مضى من صلاته التي صلى بالتيمة»^٣، وفي الرواية: إذا كان قد صلى ركعتين ثم وجد الماء لم يقطعها^٤.

وابن الجنيد يقرب كلامه من هذه في بعض الأحكام، حيث قال:

وإذا وجد التيمم الماء بعد دحوه في الصلاة قطع ما لم يركع الركعة الثانية، فإن ركعها مضى في صلاته، فإن وحده بعد الركعة الأولى وحاف من صيق الوقت أن يخرج إن قطع، رجوت أن يعرته أن لا ينقطع صلاته، فأما قبله فلا بد من قطعها مع وجود الماء^٥.

وثالثتها: روايه عبدالله بن عاصم - رواها في التهذيب بثلاث طرق عنه عن أبي عبدالله عليه السلام - في الرجل يتيمم ويقوم في الصلاة فوجد الماء «إن كان لم يركع فليصرف ولتوضأ، وإن كان قد ركع فليتم»^٦، وعليها عمل ابن أبي عقيل والجمعني، والصدوق والمرنسي في القول الآخر، والشعير في النهاية^٧.

وفي التهذيب قتد الركوع قبل الركوع بسبعة الوقت للموصوء والصلاة إذا انصرف لأنه يكون قد تيمم قبل آخر وقت^٨.

وهو بعيد؛ لأنه لو كان المقتضي للإعادة تيممه مع سعة الوقت لم يفرق الإمام بين الراكع وغيره من غير استفعال.

١ سورة محمد (٤٧) ٣٣.

٢ في المصدر زيادة «وأحدث»

٣ والفقهاء ج ١، ص ١٠٦، ح ٢١٥ تهذيب الأحكام ج ١، ص ٢٠٥، ح ٥٩٥: الاستبصار، ج ١، ص ١٦٧ - ١٦٨، ح ٥٨٠.

٤ حكاية العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٧٥ - ٢٧٦، المسألة ٢٠٥.

٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٠٤، ح ٥٩١ - ٥٩٣.

٦ والفقهاء ج ١، ص ١٠٥، ذيل الحديث ٢١٤: جمل التيمم والتميم، ص ٥٥: النهاية، ص ٤٨: وحكاية العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٧٥، المسألة ٢٠٥ عن ابن أبي عقيل.

٨ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٠٣ - ٢٠٤، ذيل الحديث ٥٩٠.

قال في المجتبى:

رواية ابن حمران أرجح من وجوه:

منها: أنه أشهر في العلم والعدالة من عبدالله بن عاصم، والأعدل مقدم.

ومنها: أنها أخف وأيسر، واليسر مراد لله تعالى

ومنها: أن مع العمل برواية محمد يمكن العمل برواية عبدالله بالتسريع على

الاستحياب، ولو عمل بروايته لم يكن رواية محمد محمل^١.

قلت ويؤيدها ما سلف، وظاهر قول النبي ﷺ: «فلا ينصرف أحدكم من الصلاة، حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً»^٢.

وفي التذكرة - بعد ذكر بعض هذه - أجاب عن رواية ابن عاصم:

بأن المراد بالدخول في الصلاة الشرع في مقدماتها، كالأذان، ويقول: «ما

لم يركع» ما لم يتلبس بالصلاة، ويقول: «وإن كان قد ركع» دخوله عليها، إطلاقاً

لاسم الجرة على الكل^٣.

وهذا الحمل شديد المخالفة للظاهر، مع أن لماعج أن يمنع تعارض الروایتين؛ إذ

المطلق يُحمل على المقيد، ورواية محمد بن حمران مطلقه، فتُحمل على ما إذا ركع،

وليس في قوله: [حين] ^٤ يدخل تصريح بأول وقت الدخول حتى يتعارضاً، وحينئذٍ

لا يحتاج إلى الترجيح بما ذكر.

وقال سائر: يرجع ما لم يقرأ^٥، كأنه اعتبر مسمى الصلاة الذي يحصل بهذا القدر،

أو اعتبر أكثر الأركان وهو القيام والنية والتكبير، وأكبر الأفعال وهي القراءة.

١. المجتبى، ج ١، ص ٤٠٠-٤٠١.

٢. ورد نصه في المجتبى، ج ١، ص ١٤٠٠ وفي صحيح مسلم، ج ١، ص ٢٧٦، ح ١٩٩/٣٦٢ وسنن ابن ماجه، ج ١،

ص ١٧١، ح ٥١٤ والجامع الصحيح، ج ١، ص ١٠٩، ح ١٧٥ سنن أبي داود، ج ١، ص ٤٥، ح ١٧٧ بمطاب.

٣. تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٢١٠، المسألة ٣١٤.

٤. بدل ما بين المقوفين في النسخ الخطية والبحرية «حتى». وما أثبتناه كما في رواية محمد بن حمران

المتقدمة في ص ١٨٧.

٥. المراسم، ص ٥٤.

ولابن حمزة في الوسطة^١ قول غريب، وهو:

أنه إذا وجد الماء بعد الشروع، وعسب ظنه على أنه إن قطعها وتطهر بالماء لم تقته الصلاة، وجب عليه قطعها والتطهر بالماء، وإن لم يمكنه ذلك لم يقطعها إذا كثر.

وقيل: قطع ما لم يركع، وهو محمول على الاستحباب، فاشتمل على وجوب القطع على الإطلاق مع سعة الوقت، ولا أعلم به قائلًا منّا إلا ما نقلناه عن ابن أبي عقيل، واختاره ابن الجنيد، فإنه قريب من هذا، إلا أن حكم ابن حمزة باستحباب القطع والعرض ضيق الوقت مشكل.

فروع

الأول: إذا حكمنا بإتمام الصلاة مع وجود الماء - إما لكونه قد تجاوز محل القطع، أو قلنا بالاكتماء بالشروع - فهل يعيد التيمم لو فقد الماء بعد الصلاة؟ ظاهر المبسوط: نعم؛ حيث قال:

إن فقد استأنف التيمم لم يستأنف من الصلاة، لأن يعمد قد انتقص في حق الصلوات المستقلة، وهو ~~الأحوط~~.

والفاضل مال إليه بآراء؛ لأنه تمكن عقلاً من استعمال الماء، ومنع الشرع من إبطال الصلاة لا يُخرجه عن التمكن، وإن التمكن صفة حقيقيّة لا تتغير بالأمر الشرعي أو النهي، والحكم معلق على التمكن.

وأعرض عنه أخرى بالمنع الشرعي من قطع الصلاة والحكم بصحتها، ولو انتقض لبطلت^٢.

وكذا قال الشيخ لو كان في نافلة ثم وجد الماء^٣.

وربما كان هذا؛ لعدم تحريم قطع النافلة، فليس لها حرمة الفريضة، والشيخ حكم بصحة النافلة والتيمم بعدها^٤.

١ كتاب الوسطة فقد ولم يصل إليها

٢ المبسوط ج ١، ص ٣٣

٣ مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٨٨، المسألة ٢١٤

٤ راجع الهامش ٢

وفترع بعضهم على قول الشيخ: أنه لا يجوز العدول إلى فائتة سابقة؛ لانتقاض التيمم بالنسبة إلى كل صلاة غير هذه.

والأقرب الحزم بعدم انتقاضه في صورتَي الفريضة أو النافلة.

أما بالنسبة إلى ما هو فيها فظاهر؛ لأننا بنينا على إتمام الصلاة.

وأما بالنسبة إلى غيرها فلاستصحاب الحكم بصحة التيمم إلى الفراغ، وعند الفراغ لا تمكّن من استعمال الماء؛ لأنه أمقذر، فنقول: هذا تيمم صحيح، وكل تيمم صحيح لا يقضه إلا الحدث، أو التمكّن من استعمال الماء، والمقدمتان ظاهرتان.

وهو مختار المعبر^١.

وأما قضية العدول فأبلغ في الصحة؛ لأن العدول إن كان واجباً فالعدول إليه بدل ممّا هو فيها يخطل الشرع، فكيف يحكم بطلانها؟ وإن كان مستحباً - كمَنْ عَدَلَ عن الحاضرة إلى الفائتة عند مَنْ لم يقل بالترتيب كمن الفوائت والحاضرة - فهو أيضاً انتقال إلى واجب من واجب، غاية أن الانتقال غير متعمّد وإن كان واجباً مخيراً.

وبالجملة، المحكوم عليه بالصحة هو نوع الصلاة التي شرع فيها، لا هذا الشخص بعينه، والشيخ إنما قال في حق الصلوات المستقبلية.

الفرع الثاني: حيث قلنا «لا يرجع» فهو للتحريم؛ للنهي عن إبطال العمل^٢، ولحرمة الصلاة، فلا يجوز انتهاكها

وتفرد الفاضل بحوار العدول إلى النفل^٣؛ لأن فيه الجمع بين صيانة الفريضة عن الإبطال، وأداء الفريضة بأكمل الطهارتين

والأصح المنع؛ لأن العدول إلى النفل يبطل للعمل قطعاً، فيحافظ على حرمة الفريضة، والحمل على ناسي الأذان والجمعة قياس باطل، ولأنه لو جاز العدول إلى النفل لجاز الإبطال بغير واسطة، وهو لا يقول به.

١. المعبر، ج ١، ص ٤٠١.

٢. سورة محمد (٤٧): ٣٣.

٣. تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٢١١، الفرع «أ» من المسألة ٢١٤.

ولو ضاق الوقت حرم ذلك قطعاً.

الفرع الثالث لو كان في صلاة غير معينة عن لقضاء - كبعض الصور السالفة عند مَنْ أوجب القضاء، وكَمَنْ ترك شراء الماء بغلائه - فإنه يَتِمُّ ويصَلِّي ثم يقضي عند ابن الجنيد^١ - فالأجود البطلان، لوجوب لإعادة وجود الماء بعد الفراغ، ففي أثناء الصلاة أولى.

ويمكن المنع؛ لعموم النهي عن الإبط^٢، والمحافظة على حرمة الصلاة.

المسألة السادسة: لو أحدث المتيمم في الصلاة ووجد الماء قال المفيد: إن كان الحدث عمداً أعاد، وإن كان سيباً تَطَهَّرَ وبني^٣، وتبعه الشيخ في النهاية^٤ وابن حمزة في الواسطة.

وابن أبي عقيل حَكَّمَ بالبناء في المتيمم، ولم يشرط النسيان في الحدث^٥. وشرطوا عدم تعمد الكلام، وعدم استدبار القبل^٦.

وعولوا على صححه زرارة ومحمد بن مسلم عن أحدهما^٧، قال قلت له: رجل دخل في الصلاة وهو متيمم فصلَّى ركعةً ثم أحدث فأصاب الماء، قال: «مخرج وتوضأ، ثم بيني على ما بقي^٨ من صلاته التي صَلَّى بالتيمم»^٩ وروى زرارة عن أبي جعفر^{١٠}: القطع والبناء إذا وجد الماء، ولم يذكر الحدث، وقد سبقت^{١١}، وهي دالة على إطلاق ابن أبي عقيل^{١٢}.

١ حكاية عنه المحقق في المصدر، ج ١، ص ٢٦٩.

٢ سورة محمد (٤٧) ٣٣.

٣ المقصدة، ص ٦١.

٤ النهاية، ص ٤٨.

٥ حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٨١ المسألة ٩ ٢.

٦ راجع الهامش ٣ ٥.

٧ في المصدر: «ما مضى» بدل «ما بقي».

٨ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٠١-٢٠٥، ح ٥٩٤.

٩ راجع الهامش ٣ من ص ١٨٨.

١٠ راجع الهامش ٥.

وقد سبق^١ في المبطلون حكمٌ يقرب من هذا.

والصدوق أورد الرواية الصحيحة^٢، فكانه عامل بها؛ لما ذكر في ديباجة كتابه^٣.

وفي التهذيب احتجَّ بالرواية للمفيد، وأورد لزوم بناء المتوضئ لو أحدث في أثناء الصلاة، وأجاب بأن الإجماع أخرجه والأخبار^٤.

كرواية الحسن بن العهم عن أبي الحسن عليه السلام: «فيمَن صَلَّى الظهر أو العصر فأحدث حين جلس في الرابعة: «إن كان لم يتشهد قبل أن يحدث فليعد»^٥.

ورواية عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يكون في صلاته فيخرج منه حبّ القرع مثلطحاً بالعدرة: يعيد الوضوء والصلاة^٦.

وفي المعتمد حسن ما قاله الشيخان، قال:

لأن الإجماع على أن الحدث عمداً يبطل الصلاة، فيخرج من إطلاق الرواية، ويتعين حملها على غير صورة العمد، لأن الإجماع لا يصادم^٧ - قال: - ولا بأس بالعمل بها على الوجه الذي ذكرناه، فإنها مشهورة، وبؤيدها أن الواقع من الصلاة وقع مشروعاً مع بقاء الحدث فلا يبطل بزوال الاستباحة، كصلاة المبطلون إذا فجنه الحدث، بخلاف المصلي بالطهارة بماتته؛ لأن حدثه مرتفع، فالحدث المسجود رافع لطهارته، فتبطل^٨.

وأبن إدريس ردَّ الرواية؛ للتسوية بين بقض الطهارتين، وأن التروك متى كانت من النواقض لم يفرق العائد فيها والساهي، قال: وإنما ورد هذا الخبر فأوله بعض أصحابنا بصلاة التيمم^٩.

١. لمي ص ١١٨.

٢. الفقيه، ج ١، ص ١٠٦، ح ٢١٥.

٣. الفقيه، ج ١، ص ٣.

٤. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٠٥، ح ٥٩٥ وديه.

٥. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٠٥، ح ٥٩٦.

٦. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٠٦، ح ٥٩٧.

٧. في المصدر زيادة: «الرواية».

٨. المعتمد، ج ١، ص ٤٠٧.

٩. السرائر، ج ١، ص ١٤٢.

قلت: الأول محل النزاع، والرواية مصرحة بالتيتم، فكيف يجعل تأويلًا؟
وفي المختلف ردها أيضاً؛ لا شرط صحة الصلاة بدوام الطهارة، ولما قاله
ابن إدريس، وقال: الطهارة المتخلصة فعل كثير^١
وكل ذلك مصادرة.

ثم أول الرواية بحمل الركعة على الصلاة تسمية لكل بالجزء، وبأن
المراد بـ: «ما مضى من صلاته» ما سبق من الصلوات السابقة على وجدان الماء،
أو يرجع إذا صلى ركعة استحباً وبينى على ما مضى من الصلوات السابقة
على التيمم^٢.

قلت: لفظ الرواية: «بينى على ما بقي من صلاته»، وليس فيها «ما مضى»^٣.
فيضغف التأويل، مع أنه خلاف منطوق الرواية صريحاً.

المسابقة: يجب استيعاب موضع المسح، فلو ترك منه شيئاً بطل وإن قل، عمداً
كان أو سهواً، ما لم يتداركه في محل الموالاة؛ لعدم امتثال أمر الشارع
ولا فرق بين طول الزمان وقصره إذا خرج عن الموالاة، ولا بين قدر الدرهم ولا
ما دونه.

الثامنة: التيمم لا يرفع الحدث؛ لما مر^٤.
وحكاه في الخلاف عن كافة الفقهاء إلا داود وبعض المالكية^٥
وقال في المعبر:

هو مذهب العلماء كافة، وقيل يرفع، واختلف في قائله، قيل، هو أبو حنيفة
ومالك، مع أن ابن عبيد البر منهم نقل الإجماع عليه^٦، ولأن التيمم يجب عليه
استعمال الماء عند التمكن منه بحسب الحدث السابق، فلا يكون وجود الماء

١. مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٨١-٢٨٢، المسألة ٢٠٩.

٢. مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٨٢-٢٨٣، المسألة ٢٠٩.

٣. راجع الهامش ٧ ص ١٩٢.

٤. في ص ١٦٩.

٥. الخلاف، ج ١، ص ١٤٤، المسألة ٩٢.

٦. أي على عدم رفع التيمم للحدث.

حدثاً وإلا لاستوى المحدث والجنب فيه، لكن المحدث لا يغتسل والجنب لا يتوضأ قطعاً^١.

ولما مرَّ^٢ من قضية عمرو.

وقال المرتضى في شرح الرسالة:

إنَّ المجنب إذا تيمَّم ثم أحدث أصغر ووجد ماءً يكفيه للوضوء توضأ به؛ لأنَّ حدثه الأوَّل قد ارتفع وجاء ما يوجب الصغرى، وقد وجد من الماء ما يكفيه لها، فيجب عليه استعماله، ولا يجزئه تيمُّمه^٣.

ويمكن أن يريد بارتفاع حدثه استباحة الصلاة، وأنَّ الجنابة لم تبق مانعةً منها، فلا ينسب إلى مخالفة الإجماع.

والشيخ في الخلاف حَكَمَ في هذه الصورة بوجوب إعادة التيمُّم بدلاً من الجنابة، وأن لا حكم لحدث الوضوء، فلا يستعمل الماء فيه، واستدلَّ بأنَّ حدث الجنابة باقٍ^٤.

وعلى مذهب المرتضى لو لم يجد ماءً للوضوء نَبِيَّ الإعادة بدلاً من الوضوء. ونقل في المختلف:

أنَّ الأكثر على خلافه، واحتجَّ له بصحيفةٍ مَحْمُودٍ بن مسلم عن أحمد بن محمد^٥ في رجلٍ أجنب في سفرٍ ومعه ماءٌ بقدر ما يتوضأ به، قال «يتيمَّم ولا يتوضأ»^٦.

وللمرتضى أن يحملَه على ما قبل التيمُّم عن الجنابة، فلا يلزم مثله فيما بعده.

القاسعة: فاقِد الماء لو كان على محالِّه جِباناً وتَعَذَّرَ نزعها مسح عليها، كما يمسح بالماء بل أولى، فلو زالت بعد التيمُّم انسحب الوجهان في الطهارة المائية، والله الموفق.

١. المعبر، ج ١، ص ٣٩٤-٣٩٥.

٢. في ص ١٦٩.

٣. حكاه عنه المحقق في المعبر، ج ١، ص ٣٩٥؛ وكذا العلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٢١٤ (تذنب) دليل المسألة ٣١٦.

٤. الخلاف، ج ١، ص ١٤٤، المسألة ٩٢.

٥. مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٩١، المسألة ٢١٧، والرواية في تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٠٥، ح ١٢٧٢.



الباب الثاني: معرفة أعداد الصلاة

ونذكر هنا اليومية وسننها، والباقي يأتي إن شاء الله تعالى.
وقد تضمنت الأخبار من طريقي لخاصة والعامة: «أن الله تعالى أمر النبي ﷺ بخمسين صلاة ليلة المعراج، فمرّ على النبيّن (صلى الله عليهم) لا يسألونه عن شيء، حتّى مرّ على موسى (على بيّنا وعليه الصلاة والسلام)، فسأله فأجاب، فقال: سأل ربك التخفيف فإنّ أمتك لا تطيق ذلك، فسأل ربّه فحطّ عشرة، ثم عاد ثانية فقال له سأل ربك التخفيف، فحطّ عشرة، وهكذا خمس مرّات حتّى صارت خمسين^١، فمن رُبّن العابدِين ﷺ: خمس بخمسين لآية المضاعفة^٢.

فالمفروض خمس: الظهر، والعصر، والعشاء الآخرة - وكلّ واحدة أربع ركعات بتشهدين وتسليم حضراً، وركعتان بتشهد وتسليم سافراً - والمغرب ثلاث ركعات بتشهدين وتسليم حضراً وسافراً، والصبح ركعتان حضراً وسافراً.
وأما الوتر فمن خصائص النبي ﷺ: لما روي عنه ﷺ أنّه قال، «ثلاث كتبت عليّ ولم تُكتب عليكم: الوتر، والنحر، وركعتا نحر»^٣.

١. الفقيه، ج ١، ص ١٩٧-١٩٨، ج ٦٠٢، صحيح البخاري، ج ١، ص ١٣٥-١٣٦، ح ٣٤٢.

٢. الفقيه، ج ١، ص ١٩٨-١٩٩، ح ٦٠٢، والآية في الأنعام (٦): ١٦٠.

٣. أورده الشيخ في الخلاص، ج ٦، ص ٣٩، ضمن المسألة ١ من كتاب الضحايا، وتعاونت في سبب الدارقطني،

ج ٢، ص ١٢٧، ح ١/١٦١٢.

وعن عليّ عليه السلام: «الوتر ليس بحتم، وإنما هو سُنة»^١.
 وروى الأصحاب عن الصادق عليه السلام بطريق محمد الحلبي: «إنما كتب الله الخمس،
 وليست الوتر مكتوبة»^٢.
 وروى عنه أبو أسامة: «الوتر سُنة لا فريضة»^٣.
 وهذا كله إجماع وإن خالف بعض انعام في الوتر^٤؛ لقول النبي صلى الله عليه وآله: «إن الله
 زادكم صلاة، وهي الوتر»^٥.
 والتمسك به ضعيف؛ لأن الزيادة أعم من الوجوب
 وروى الأصحاب عن عبيد، عن أبيه، عن الباقر عليه السلام: «الوتر في كتاب عليّ عليه السلام
 واجب»^٦، وأول بالتأكيد^٧.
 ومن الحجّة على عدم وجوب الوتر لإجماع على تحقق الصلاة الوسطى، ولو
 كان واحداً لانتفت.
 والصلاة الوسطى هي الظهر، ونقل الشيخ - في الخلاف - فيه إجماع الفرقة^٨.
 وقال ابن الجنيد: عندنا هي الظهر^٩.
 ورواية البرزطي عن الصادق عليه السلام، وزيارة عن الباقر عليه السلام، قال: «حَفِظُوا عَلَى
 الصَّلَواتِ وَالصَّلَوةِ الْوُسْطَى»^{١٠} هي صلاة الظهر، وهي أول صلاة صلاها رسول الله صلى الله عليه وآله

١. مسند أحمد، ج ١، ص ١٣٨، ح ٦٥٤.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١١، ح ٢٢.

٣. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٤٣، ح ٩٦١.

٤. المبسوط، السرخسي، ج ١، ص ٣٠٨، الهداية، المرغيناني، ج ١، ص ٦٥، تحفة الفقهاء، ج ١، ص ٢٠١.

المجموع شرح المهذب، ج ٤، ص ١١٩، المعنى المطبوع مع الشرح الكبير، ج ١، ص ٤١١، المسألة ٥١٣، و ٨٢٧.

المسألة ١٠٨٥: الشرح الكبير المطبوع مع المعنى، ج ١، ص ٧٤٣.

٥. المصنف، ابن أبي شيبة، ج ٢، ص ١٩٧، ح ٢، مسند أحمد، ج ٢، ص ٤١٧-٤١٨، ح ٦٨٨٠.

٦. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٤٣، ح ٩٦٢.

٧. أوله به الشيخ في تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٤٣، دين الحديث ٩٦٢.

٨. الخلاف، ج ١، ص ٢٩٤-٢٩٥، المسألة ٤٠.

٩. حكاية عند العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٣١، المسألة ٢٢١.

١٠. البقرة (٢) ٢٣٨.

وهي وسط صلاتين بالنهار: صلاة الغداة، والعصر^١.
ولأنها وسط بين نافلتين متساويتين، وبه عُلِّل ابن الجنيد^٢.
ونقل المرتضى إجماع الشيعة على أنها العصر، وربما روي عن النبي ﷺ أنه قال:
«شغلونا عن الصلاة الوسطى: صلاة العصر»^٣. ولأنها وسط بين صلاتي نهار
وصلاتي ليل^٤.

وأما المستحب في اليوم والليلة من التوفل الراتبية:
فالمشهور أربع وثلاثون ركعة: ثمان قبل الظهر، وثمان قبل العصر، وأربع بعد
المغرب، وركعتان تصليان جلوساً بعد العشاء الآخرة، وثمان في الليل، وركعتا
الشفع، وركعة الوتر. وركعتا الصبح قبلها، ولا تعلم فيه مخالفاً من الأصحاب، ونقل
فيه الشيخ الإجماع منا^٥.

ونقل الراوي أن بعض الأصحاب يجعل لست عشرة للظهر، وصحح المشهور
وابن الجنيد جعل قبل العصر ثماني ركعات، للعصر منها ركعتان^٦، وفيه إشارة إلى
أن الرائد ليس لها، ولم يخالف في العدد.

ويشهد لقوله رواية عتار، الآتية في التنبيه السابع^٧.
ومعظم الأخبار والمصنفات خالية من التعيين للعصر وغيرها.
وعلى ما فصلناه دل ما رواه الشيخ في التهذيب بإسناده إلى إسماعيل بن سعد
عن الرضا ﷺ: «الصلاة إحدى وخمسون ركعة»^٨.

١. رواية زرارة في الكافي، ج ٣، ص ٢٧١، باب فرص الصلاة، ج ١، ص ١٩٥-١٩٦، ح ٦٠٠،
وتهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٤١، ح ٩٥٤.

٢. راجع الهامش ٩ من ص ١٩٨.

٣. صحيح مسلم، ج ١، ص ٤٣٧، ح ٢٠٥/٦٢٧، مستند أحمد، ج ١، ص ١٨٢، ح ٩١٢.

٤. رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٢٧٥.

٥. الخلاف، ج ١، ص ٥٢٥-٥٢٦، المسألة ٢٦٦.

٦. حكاة عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٣١، المسألة ٢٢١.

٧. في ص ٢١٠.

٨. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣، ح ١.

ومثله روى الفضيل بن يسار والفضل بن عبد الملك وبكير عن الصادق عليه السلام^١ وسأل عمرو بن حريث أبا عبد الله عليه السلام عن صلاة رسول الله عليه السلام، فقال: «كان النبي عليه السلام يصلي ثمانى ركعات الزوال، وأربعاً الأولى، وثمانى بعدها، وأربعاً العصر، وثلاثاً المغرب، وأربعاً بعد المغرب، والعشاء الآخرة أربعاً، وثمانى صلاة الليل، وثلاثاً الوتر، وركعتي الفجر، وصلاة الغداة ركعتين»^٢.

وهذا الخبر لم يتضمن نافلة العشاء الآخرة، وهو مذكور في خبر الفضيل بن يسار والحرث بن المغيرة عن الصادق عليه السلام^٣.

وفي رواية الحرث: «كان أبي يصليهما وهو قاعد، وأنا أصليهما وأنا قائم»^٤. وفي خبر سليمان بن خالد عنه عليه السلام^٥: «ركعتان بعد العشاء الآخرة، تقرأ فيهما مائة آية قائماً أو قاعداً، والقيام أفضل»^٥.

وروى البرزنجي عن أبي الحسن عليه السلام مثله، وقال: «و ركعتين بعد العشاء من قعود [نُعدان] بركعة»^٦.

والجمع بينهما بجوازها من قعود ومن قيام. وقد روي في غير المشهور عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام «الذي يستحب أن لا ينقص منه ثمان للزوال، وبعد الظهر ركعتان، وقبل العصر ركعتان، وبعد المغرب ركعتان، وقبل العتمة ركعتان»، ثم ذكر سبيلية وناقلة الصبح^٧، ومثله روى ابن بابويه عن الباقر عليه السلام في صفة صلاة رسول الله عليه السلام^٨، ومثله روى عن يحيى بن حبيب عن

١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٤، ح ٢-٣

٢ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٤، ح ٤

٣ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٤، ح ٥ و ٥

٤ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٤، ح ٥

٥ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٥، ح ٨

٦ بدل ما بين المقوسين في النسخ الخطية والحجرات «نُعدن». والمثبت كما في المصدر

٧ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٨، ح ١٤

٨ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٦، ح ١١ الاستبصار، ج ١، ص ٢١٩-٢٢٠، ح ٧٧٧

٩ راجع الفقيه، ج ١، ص ٢٢٧-٢٢٨، ح ٦٧٩

الرضا عليه السلام ١، فذلك تسع وعشرون ركعة.

وروى زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام : أنها سبع وعشرون، اقتصر بعد المغرب على ركعتين ٢.

وكله محمول على المؤكد من المستحب، ولا ينافي مطلق الاستحباب.

تنبيهات:

الأول: قال ابن بابويه:

أفضل هذه الرواتب ركعتا الفجر، ثم ركعة الوتر، ثم ركعتا الزوال، ثم نافلة المغرب، ثم تمام صلاة نيل، ثم تمام نوافل النهار ٣.

وقال ابن أبي عقيل لما عدّ النوافل:

ونمائي عشرة ركعة بالليل، منها نافلة المغرب والعشاء، - ثم قال - بعضها أؤكد من بعض، فأؤكدها الصلوات التي تكون بالليل، لا رحضة في تركها في سمر ولا حضر ٤، ولعله لكثرة ما ورد في صلاة الليل من الثواب، فروى في من لا يحصره المقيي: «أن جبرائيل عليه السلام قال للنبي عليه السلام : شرف المؤمن صلاته بالليل» ٥، وقال النبي عليه السلام لعلي عليه السلام : «عليك بصلاة الليل» ثلاثاً ٦، ولأبي ذر: «من ختم له بقيام الليل ثم مات فله الجنة» ٧.

وعن بحر السقاء عن الصادق عليه السلام : «أن من روح الله التهجد بالليل» ٨، وروى عنه الفضيل بن يسار: «أن النبي عليه السلام التي يصلي فيها بالليل بتلاوة القرآن

١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٦، ح ١٠؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢١٩، ح ٧٣١

٢ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٧، ح ١٢

٣ حكاية عنه ابنه في الفقيه، ج ١، ص ٤٩٦

٤ حكاية عنه العلامة في مختلف الشريعة، ج ٢، ص ٣٣٢ المسألة ٢٢٢

٥ الفقيه، ج ١، ص ٤٧١-٤٧٢، ح ١٣٦٢

٦ الفقيه، ج ١، ص ٤٨٤، ح ١٤٠١

٧ الفقيه، ج ١، ص ٤٧٤-٤٧٥، ح ١٣٧٥

٨ الفقيه، ج ١، ص ٤٧٢، ح ١٣٦٢

تضيء لأهل السماء كما تضيء نجوم السماء لأهل الأرض»^١.
ومَدَحَ الله عزَّ وجلَّ علياً عليه السلام بقيام الليل بقوله تعالى: «أَمِنَ هُوَ قَنِيتٌ أَنَاءَ اللَّيْلِ
سَاجِدًا وَقَائِمًا»^٢ في أخبار كثيرة رواها هو وغيره.
وفي الخلاف:

ركعتا الفجر أفضل من الوتر، بإجماعنا، وروى عائشة: أن النبي ﷺ قال: «ركعتا
الفجر خير من الدنيا وما فيها»^٣.

وفي المعتبر:

ركعتا الفجر أفضل من الوتر، لما رور عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «صَلَّوْهُمَا وَلَوْ
طَرَدْنِكُمُ الْحَيْلُ»^٤. وعن عائشة لم يكن النبي ﷺ على شيء من السواقل أشدَّ
معاودةً منه على ركعتين قبل الصبح^٥، وروينا عن علي عليه السلام في قوله تعالى «إِنْ
قُرْءَانَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا»^٦ قال «ركعتا الفجر تشهدهما ملائكة الليل
والنهار»^٧. وعن الصادق عليه السلام «مَنْ كَانَ يَوْمًا بِاللَّهِ فَلَا يَسْتَرْ إِلَّا بَوْتَرًا»^٨

قلت: وفيه دلالة على رجحانها على غيرها، فخرج منه ركعتا الفجر.
قال فيه أيضاً:

ثم نافلة المغرب: لرواية البخاري بن المغيرة عن أبي عبد الله عليه السلام: «لا تدع أربع
ركعات بعد المغرب في سفر ولا حصر وإن طلبتك الحول»^٩

١ الفقيه، ج ١، ص ٤٧٢، ح ١٣٦٩

٢ الفقيه، ج ١، ص ٤٧٣، ديل الحديث ١٣٧٠، والآية في رمر (٣٩) ٩

٣ الخلاف، ج ١، ص ٥٢٣ - ٥٢٤، المسألة ٢٦٤، والرواية في صحيح مسلم، ج ١، ص ٥٠١، ح ٩٦/٧٢٥،
الجامع الصحيح، ج ٢، ص ٢٧٥، ح ٤١٦.

٤ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٢٠، ح ١٢٥٨ بتفاوت يسير.

٥ صحيح مسلم، ج ١، ص ٥٠١، ح ٩٤/٧٢٤، سنن أبي داود، ج ٢، ص ١٩، ح ١٢٥٤، مسند أحمد، ج ٧، ص ٨١
٨٢، ح ٢٣٧٥٠.

٦ الإبراء (١٧)، ٧٨.

٧ في الكافي (الروضة)، ج ٨، ص ٣٢٨ - ٣٤١، ح ٥٣٦، وفيه، ج ١، ص ٤٥٥ - ٤٥٦، ح ١٣٢١ عن علي بن
الحسين عليه السلام.

٨ المعتبر، ج ٢، ص ١٦ - ١٧، والرواية في علل الشرائع، ج ٢، ص ٢٥، الباب ٢٦، ح ٤ عن الإمام الباقر عليه السلام.

٩ المعتبر، ج ٢، ص ١٧، والرواية في تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١١٣، ح ٤٢٣.

وخبر الخفاف - الآتي^١ - يدل عليه.

قال أيضاً:

ثم صلاة الليل: لرواية أبي بصير عنه عليه السلام عن أبيه عن علي عليه السلام. قال: «قيام الليل

مصحة للبدن، ورضى الرب، وتمسك بأخلاق النسين، وتعرض لرحمته»^٢.

قلت: هذه التمسكات غايتها الفضيلة، أما الأفضلية فلا دلالة فيها عليها.

وتظهر الفائدة في الترغيب في الأفضل ونذره، وغير ذلك.

الثاني: يكره الكلام بين المغرب ووافلتها: لرواية أبي الموارس. نهاني

أبو عبد الله عليه السلام أن أتكلّم بين الأربع التي بعد المغرب^٣

وعن أبي العلاء الخفاف عنه عليه السلام. «مَنْ صَلَّى المغرب ثم عَقَبَ ولم يتكلم حتى

يصلّي ركعتين كُتِبَتْ لَهُ فِي عِلَّتَيْنِ، فَإِنْ صَلَّى أَرْبَعاً كُتِبَتْ لَهُ حِجَّةٌ مَبْرُورَةٌ»^٤.

ونقله ابن بابويه عن الصادق عليه السلام^٥، مع ضمانه صحة ما يورده في كتابه^٦.

الثالث: في موضع سجدة الشكر بعد المغرب روايتان يجوز العمل بهما:

إحدهما: روايه حفص الجوهري عن الهادي عليه السلام: أنها بعد السبع^٧.

والثانية: رواية جهم، قال: رأيت أبا الحسن الكاظم عليه السلام وقد سجد بعد الثلاث،

وقال: «لا تدعها، فإن الدعاء فيها مستجاب»^٨، مع إمكان حمل هذه على سجدة

مطلقة وإن كان بعيداً.

وقد روى استجابة الدعاء عقب المغرب وبعد الفجر وبعد الظهر وفي الوتر

١ بعد هذا.

٢ المعتمد، ج ٢، ص ١٧، والرواية في تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٢١، ح ٤٥٧.

٣ الكافي، ج ٣، ص ٤٤٣ - ٤٤٤، باب صلاة النوافل، ج ٧ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١١٤، ح ٤٢٥.

٤ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١١٣، ح ٤٢٢.

٥ النقيه، ج ١، ص ٢٢١، ح ٦٦٥.

٦ النقيه، ج ١، ص ٢.

٧ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١١٤، ح ٤٢٦، الاستبصار، ج ١، ص ٣٤٧، ح ١٣٠٨.

٨ النقيه، ج ١، ص ٣٣١، ح ٩٦٨؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١١٤، ح ٤٢٧، الاستبصار، ج ١، ص ٣٤٧.

الفضل بن عبد الملك عن الصادق عليه السلام^١.

ويستحب أن يقال في السجدة بعد السبع ليلة الجمعة سبع مرّات: «اللهم إني أسألك بوجهك الكريم واسمك العظيم أن تصلي علي محمد وآل محمد، وأن تغفر لي ذنبي العظيم»^٢.

الرابع: كل النوافل يسلم فيها بعد إركعتين، إلا الوتر فإنه بعد الركعة؛ لما رَوَاهُ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «مفتاح الصلاة الطهور، وبين كل ركعتين تسليمة»^٣. وعنده عليه السلام: «صلاة الليل والنهار مثنى مثنى» رواه ابن عمر^٤ ومتنع في الميسوط من الزيادة على ركعتين^٥؛ اقتصاراً على ما نقل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته

وعال في الخلاف:

إن قلّ خالف السُنّة، واحتجّ بإجماعنا، وما رواه ابن عمر أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن صلاة الليل، فقال: «صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا حشي أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة توتر له ما قد صلى» ثم ذكر الخبر السابق عن ابن عمر، وقال: فدلّ على أن ما رآه علي مثنى لا يجوز^٦.

وظاهر كلامه في الكتابين عدم شرعيّته وانقضاء

وهل تجوز الركعة الواحدة في غير الوتر؟ متنع منه في الخلاف والمعتبر؛ اقتصاراً على المتفق عليه من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولرواية ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه نهى عن البتراء^٨، يعني الركعة الواحدة.

١. الكافي، ج ٣، ص ٣٤٣، باب التعقيب بعد الصلاة والنداء، ح ١٧؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١١٤، ح ٤٢٨.

٢. كما في الكافي، ج ٣، ص ٤٢٨، باب نوادر الجمعة، ح ١؛ وتهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١١٥، ح ٤٣١.

٣. المعني المطبوع مع الشرح الكبير، ج ١، ص ٧٩٦، المسألة ١٠٣٥.

٤. سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٤١٩، ح ١٣٢٢؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٢٩، ح ١٢٩٥، الجامع الصحيح، ج ٢، ص ٤٩١، ح ٥٩٧.

٥. الميسوط، ج ١، ص ٧١.

٦. صحيح مسلم، ج ١، ص ٥١٦، ح ١٤٥/٧٤٩؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٣٦، ح ١٣٢٦.

٧. الخلاف، ج ١، ص ٥٢٧-٥٢٨، المسألة ٢٦٧.

٨. الخلاف، ج ١، ص ٥٣٦، المسألة ٢٧٤؛ المعتبر، ج ١٢، ص ٤١٨-٤١٩.

وقد ذكر الشيخ في المصباح:

عن زيد بن ثابت صلاة الأعرابي عند ارتفاع بهار الجمعة عشر ركعات، يقرأ في الركعتين الأولىين الحمد مرةً والفلق سبعاً، وفي الثانية بعد الحمد الناس سبعاً، ويسلم ويقرأ آية الكرسي سبعاً، ثم يصلي ثماني ركعات بتسليمتين، يقرأ في كل ركعة الحمد مرةً، والنصر مرةً، والإخلاص حمساً وعشرين مرةً، ثم يدعو بالمرسوم^١. ولم يذكر سندها، ولا وقف لها على سندٍ من طرق الأصحاب. قال ابن إدريس:

قد روي رواية في صلاة لأعرابي، فإن صغت لاتعدي، لأن الإجماع على أن الركعتين بتسليم^٢.

الخامس: تسقط في السفر نوافل الظهرين عند علمائنا؛ لرواية أبي بصير عن الصادق عليه السلام: «الصلاة في السفر ركعتان، ليس قلهما ولا بعدهما شيء»، إلا المغرب، فإن بعدهما أربع ركعات، لا تدعهن في حضر ولا سفر^٣. ورواية محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام: «لا تصل قبل الركعتين ولا بعدهما شيئاً بهاراً»^٤.

ورواية أبي يحيى العنطا عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال له: «يا بُني، لو صلحت النافلة في السفر تمت الفريضة»، وقد سأله عن نافلة النهار سراً^٥. ورواية صفوان بن يحيى عن الرضا عليه السلام^٦.

وروي معاوية بن عمار وحنان بن سدير^٧ عن أبي عبد الله عليه السلام قضاءها للمسافر ليلاً^٨.

١. مصباح المتجهد، ص ٣١٧-٣١٨.

٢. السرائر، ج ١، ص ١٩٣.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٤٣٩-٤٤٠، باب الطلوع في السفر، ج ١٣ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٤-١٥، ح ٣٦.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٤، ح ٣٢.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٦، ح ٤٤؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٢١، ح ٧٨٠.

٦. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٦، ح ٤٥؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٢١، ح ٧٨١.

٧. في المصدر زيادة: «حنان بن سدير عن سدير».

٨. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٦ و ١٧، ح ٤٦ و ٤٨؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٢١، ح ٧٨٢ و ٧٨٣.

وَحَمَلَهُ الشَّيْخُ عَلَى الْجَوَازِ^١؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «أَكْرَهُ أَنْ أَقُولَ لَهُمْ: لَا تَصَلُّوا، وَاللَّهِ مَا ذَلِكَ عَلَيْهِمْ»، رَوَاهُ عُمَرُ بْنُ حَنْظَلَةَ عَنْهُ، حَيْثُ سَأَلَهُ عَنْ قَضَائِهَا لَيْلاً فَهَاجَ، فَقَالَ: سَأَلَكَ أَصْحَابُنَا، فَقُلْتَ: أَقْضُوا^٢.

وَتَبَيَّنَتِ اللَّيْلِيَّةُ سَفَرًا؛ لِرَوَايَةِ الْحَارِثِ بْنِ الْمَغِيرَةِ عَنْهُ ﷺ: «كَانَ أَبِي لَا يَدَعُ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً بِاللَّيْلِ فِي سَفَرٍ وَلَا فِي حَضَرٍ»^٣، وَهُوَ شَامِلٌ لِنَاقِلَةِ الصُّبْحِ، وَتَخْتَصُّ بِقَوْلِ الرِّضَا ﷺ: «صَلِّ رَكْعَتِي الْفَجْرِ فِي الْمَحْمَلِ»^٤.

وَاخْتَلَفَ فِي الْوَتِيرَةِ، فَالْمَشْهُورُ سَقُوطُهَا، وَادَّعَى فِيهِ ابْنُ إِدْرِيسَ الْإِجْمَاعَ^٥؛ لِرَوَايَتِي أَبِي بَصِيرٍ، وَأَبِي يَحْيَى، السَّابِقَيْنِ^٦.

وَفِي النِّهَايَةِ: بِجُوزِ فَعْلِهَا^٧؛ لِرَوَايَةِ الْعَصْلِ بْنِ شَاذَانَ عَنِ الرِّضَا ﷺ: «إِنَّمَا صَارَتِ الْعِشَاءُ مَقْصُورَةً وَلَيْسَتْ تُتْرَكُ رَكْعَتَاهَا؛ لِأَنَّهَا رِبَادَةٌ فِي الْحَمْسِينَ تَطَوُّعًا، لِيَتِمَّ بِهِمَا بَدَلُ كُلِّ رَكْعَةٍ مِنَ الْفَرِيضَةِ رَكْعَتَانِ مِنَ التَّطَوُّعِ»^٨.

قُلْتُ. هَذَا قَوِيٌّ؛ لِأَنَّهُ حَاصِلٌ وَمَعْلَلٌ، وَمَا تَقَدَّمَ خَالٍ مِنْهُمَا، إِلَّا أَنْ يَنْتَقِدَ الْإِجْمَاعُ عَلَى خِلَافِهِ.

الْسادس: تَسْحَبُ الضَّجِجَةُ بَعْدَ نَاقِلَةِ التَّجَرُّ عَلَى الْجَانِبِ الْيَمِينِ، رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةُ عَنْ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَفَعَلَهُ^٩.

وَرَوَيْنَا عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ: سَأَلْتُهُ - يَعْنِي أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ - عَمَّا أَقُولُ إِذَا اضْطَجَعْتُ عَلَى يَمِينِي بَعْدَ رَكْعَتِي الْفَجْرِ، فَقَالَ ﷺ: «افْرَأِ الْخَمْسَ النَّسِيَّ فِي آخِرِ

١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٦، ذيل الحديث ٤٦؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٢١، ذيل الحديث ٧٨٢

٢ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٧، ج ٤٧؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٢٢، ج ٧٨٤

٣ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٥، ج ٣٩

٤ الكافي، ج ٢، ص ٤٤١، باب التطوع في السفر، ج ١٢ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٥، ج ٣٨

٥ السرار، ج ١، ص ١٩٤

٦ أنصاً

٧ النهاية، ص ١٢٥

٨ الفقيه، ج ١، ص ٤٥٤ - ٤٥٥، ج ١٣٢٠

٩ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٢١، ج ١٢٦١ و ١٢٦٢؛ الجامع الصحيح، ج ٢، ص ٢٨١، ج ٤٢٠ وذيله

آل عمران إلى ﴿... أَلْيَقَادَ﴾، وقُلْ: استمسكْتُ بعروة الله الوثقى التي لا انفصام لها، واعتصمتُ بحبل الله المتين، وأعوذُ بالله من شرِّ فسقة العرب والعجم، آمَنْتُ بالله، وتوَكَّلْتُ على الله، أَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَى اللَّهِ، فَوَضْتُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ، مَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ، إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ، قد جعل الله لكلِّ شيءٍ قدراً، حسبي الله ونعم الوكيل، اللهمَّ مَنْ أَصْبَحَتْ حاجته إلى مخلوقٍ فَإِنْ حاجتي ورغبتني إليك، الحمد لربِّ الصباح، الحمد لفالق الإصباح» ثلاثاً^١.

وهذه الضبعة ذكرها الأصحاب وكثير من العامة.

قال الأصحاب: ويجوز بدلها السجدة والمشي والكلام، إِلَّا أَنَّ الضبعة أفضل. روى إبراهيم بن أبي البلاد، قال: صَلَّى خلف الرضا عليه السلام في المسجد الحرام صلاة الليل، فلَمَّا فرغ جعل مكان الضبعة سجدة^٢.

قلت: في هذا إيماء إلى الاقتداء بالناقلة، ونصريح بصلاة الناقلة في المسجد، مع إمكان حمل قوله: «خلف» على المكان.

وفي مرسله الحسين بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام: «يجزئك من الاضطجاع بعد ركعتي الفجر القيام والقعود والكلام»^٣.

ونحوه رواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام^٤.

وروى سليمان بن حفص، قال: قال أبو الحسن الأخير: «إِيَّاكَ والنوم بين صلاة الليل والفجر، ولكن ضبعة بلا نوم، فَإِنَّ صاحبه لَا يُحَدِّدُ عَلَى مَا قَدَّمَ مِنْ صَلَاتِهِ»^٥. وروى عمر بن يزيد، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «إِنْ خَفَتِ الشَّهْرَةُ فِي التَّكَاةِ أَجْزَاكَ أَنْ تَضَعَ يَدَيْكَ عَلَى الْأَرْضِ وَلَا تَضْطَجِعَ»، وَأَوْماً بِأَطْرَافِ أَصَابِعِهِ مِنْ كَفِّهِ الِیْمَنِ فَوْضِعَهَا فِي الْأَرْضِ قَلِيلاً^٦.

١. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٣٦، ح ٥٣٠.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٤٤٨-٤٤٩، باب صلاة العوازل، ح ٢٦ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٣٧، ح ٥٣١.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٣٧، ح ٥٣٢.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٣٧، ح ٥٣٢، وص ٣٣٩، ح ١١٤٠٠، الاستبصار، ج ١، ص ٣٤٩، ح ١٣٢٠.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٣٧، ح ٥٣٤، الاستبصار، ج ١، ص ٣٤٩، ح ١٣١٩.

٦. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٣٨، ح ١٣٩٨.

وروي علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام: «فيمر سبي أن يصطحب علي يمينه بعد ركعتي الفجر فذكر حين أخذ في الإقامة، كيف يصنع؟ قال: [يقيم]¹ ويصلي ويدع ذلك فلا بأس»².

وكل هذه متضافرة في استحباب الضحوة ورجحانها على غيرها.
ويستحب أن يصلي على النبي وآله مائة مرة بين ركعتي الفجر وفريضة، ليقبلي الله وجهه من البار، رواه الصدوق³
السابع: قال في المعتبر:

لا يجوز التنقل قبل المغرب؛ لأنه يصرار بالفريضة، ولما رواه أبو بكر عن حمزة عليه السلام: «إذا دخل وقت صلاة مروضه فلا تطوع»⁴، ونحوه رواية أديم بن الحر عنه عليه السلام⁵ - قال - وذهب إليه قوم من أصحاب الحديث من الجمهور⁶.
قلت: احتجوا بما روي في الصحيحين عن عبدالله بن مغفل عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «صلوا قبل المغرب ركعتين» قاله ثلاثاً، وفي الثالثة: «لمن شاء» كراهة أن تتخذها الناس سنة⁸.

وروي عن أس، قال: «صليت ركعتين قبل المغرب على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله»⁹.
وعورضوا بما روي عن ابن عمر قال: «ما رأيت أحداً على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله يصليهما»¹⁰.

١ يدل ما بين المعقوفين في النسخ الخطية والعجربة: «ينتم» والمثبت كما في المصدر

٢ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٢٨ - ٣٣٩، ح ١٣٩٩

٣ الفقيه، ج ١، ص ٤٩٥، ح ١٤٢٥

٤ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٦٧، ح ١٦٦٠، الاستبصار، ج ١، ص ٢٩٢، ح ١٠٧١

٥ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٦٧، ح ٦٦٣

٦ أي إلى جوار التنقل قبل المغرب، كما في المصدر.

٧ المعتبر، ج ٢، ص ٢٠

٨ صحيح البخاري، ج ١، ص ٣٩٦، ح ١١٢٨؛ وفي صحيح مسلم، ج ١، ص ٥٧٣، ح ٢٠٤/٨٢٨، نحوه مختصراً.

٩ ورد نحوه في صحيح مسلم، ج ١، ص ٥٧٣، ح ٣٠٢/٨٢٦

١٠ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٢٦، ح ١٢٨٤؛ السنن الكبرى، البيهقي، ج ٢، ص ٦٧٠، ح ٤٥٠٥.

وعن عمر أنه كان يضرب عليهما^١.

إلا أن الإثبات أصح إسناداً، وشهادة ابن عمر على النبي، وفعل عمر جاز أن يستند إلى اجتهاده.

واحتجاج المحقق على المنع بالإضرار ممنوع، كما في الرواتب قبل الفرائض. ونفي التطوع في الخبر جاز أن يكون لنفي الأفضلية، لا لنفي الصحة، ولأنه مخصوص بالرواتب الباقية.

ويمكن حمله على التطوع بقضاء النافلة.

مع أنه معارض بما روي في التهذيب عن سماعة، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: عن الرجل يأتي المسجد وقد صلى أهله، أبتدئ بالمكتوبة أو يتطوع؟ فقال: «إن كان في وقت حسن فلا بأس بالتطوع قبل لفريضة، وإن خاف فوت الوقت فليبدأ بالفريضة»^٢.

وعن إسحاق بن عمار، قال، قلت: أصلي في وقت فريضة نافله؟ قال: «نعم في أول الوقت إذا كنت مع إمام يقتدى^٣، فإذا كنت وحيداً فابدأ بالمكتوبة»^٤. وعن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألت عن رجل نام عن الغداة حتى طلعت الشمس، فقال: «يصلّي ركعتين ثم يصلّي العداة»^٥.

وعن عبد الله بن سنان عنه عليه السلام: «أن رسول الله ﷺ رقد فقلبت عيناه فلم يستيقظ حتى آذاه حرّ الشمس، فركع ركعتين ثم صلى الصبح»^٦.

قال في التهذيب:

إنما يجوز التطوع بركعتين ليجتمع للناس ليصلوا جماعة كما فعل النبي ﷺ، فأما إذا كان الإنسان وحده فلا يجوز أن يبدأ بشيء من التطوع^٧.

١. راجع الهامش ٩ من ص ٢٠٨.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٦٤، ح ١٠٥١.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٦٤، ح ١٠٥٢.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٦٥، ح ١٠٥٧.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٦٥، ح ١٠٥٨.

٦. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٦٥-٢٦٦، دليل الحديث ١٠٥٨.

وعن عتار عن أبي عبد الله عليه السلام «لكن صلاة مكتوبة ركعتان نافلة، إلا العصر فإنه يقدم نافلتها، وهي الركعتان التي تمت بهما الثماني بعد الظهر، فإذا أردت أن تقضي شيئاً من الصلاة مكتوبةً أو غيرها فلا تصر شيئاً حتى تبدأ فتصلي قبل الفريضة التي حضرت ركعتين نافلةً لها، ثم اقض ما شئت»^١.

وهذه الأخبار يستفاد منها جواز النافلة في وقت الفريضة، وخصوصاً إذا كانت الجماعة منتظرةً

نعم، قد قال ابن أبي عقيل: إنه قد تورت الأخبار عنهم عليهم السلام أنهم قالوا: «ثلاث صلوات إذا دخل وقتهن لا يصلي بين أيديهن نافلة، الصبح، والمغرب، والجمعة إذا زالت الشمس»^٢، فإن صح هذا صلح للحجة، ومثله أورده الجعفي.

وفد اشتملت تلك الأحاديث على جور التطوع أداءً وقضاءً لمن عليه فريضة، وقد عارضها نحو رواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال «لا يتطوع بركعة حتى يقضي الفريضة»^٣، مع إمكان حملها على الكراهية، فعلى هذا تجوز نافلة الطواف والزيارة وشبهها لمن عليه فريضة إذا كان لا يضربها

الثامن: قال ابن الجسد:

يستحب الإتيان بصلاة الليل في ثلاثة أوقات، لقوله تعالى: «وَمِنْ أَنَايَ أَتْلِلْ
فَسَبِّحْ وَأَطْرَافَ النَّهَارِ»^٤، وقد روى أهل البيت عليهم السلام

قلب. أشار إلى ما رواه معاوية بن وهب، قال، سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول وذكر صلاة النبي صلى الله عليه وآله، قال: «كان يأتي بطهور فيخمر عند رأسه، ويوضع سواكه تحت فراشه، ثم ينام ما شاء الله، فإذا استيقظ جلس، ثم قلب بصره في السماء، ثم تلا

١. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٧٣، ح ١٠٨٦

٢. راجع الأمالي، الطوسي، ص ٦٩٥، ح ٢٥/١٤٨٢

٣. الكافي، ج ٣، ص ٢٩٢ - ٢٩٣، باب من صام عن الصلاة أو سهى عنها، ح ٣، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٦٦

ح ١١٠٥٩ الاستبصار، ج ١، ص ٢٨٦، ح ١٠٤٦

٤. طه (٢٠) ١٣٠

٥. حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٣٦، المسألة ٢٢٨

الآيات من آل عمران: «إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ»^١ ثم يستنّ ويتطهر، ثم يقوم إلى المسجد فيركع أربع ركعات، على قدر قراءته ركوعه، وسجوده على قدر ركوعه، يركع حتى يقال متى يرفع رأسه، ويسجد حتى يقال متى يرفع رأسه، ثم يعود إلى فراشه فينام ما شاء الله، ثم يستيقظ فيجلس فيتلو الآيات من آل عمران ويقلب بصره في السماء، ثم يستنّ ويتطهر ويقوم إلى المسجد، فيصلّي أربع ركعات كما ركع قبل ذلك، ثم يعود إلى مرشده فينام ما شاء الله، ثم يستيقظ فيجلس فيتلو الآيات من آل عمران ويقلب بصره في السماء، ثم يستنّ ويتطهر ويقوم إلى المسجد، فيوتر ويصلّي الركعتين ثم يخرج إلى الصلاة»^٢.

ومعنى يستنّ: يستاك.

ودلت رواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام على حواز الجمع، قال: «إنما على أحدكم إذا انتصف الليل أن يقوم فيصلّي صلاته جملة واحدة ثلاث عشرة ركعة»^٣

وروايات على فعلها آخر الليل [بحر] رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: «و من السحر ثماني ركعات»^٤.

ورواية زرارة «وثلاث عشرة ركعة من آخر الليل»^٥.

ورواية زرارة عن الباقر عليه السلام: «بعد ما ينتصف الليل ثلاث عشرة ركعة»^٦.

ورواية محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام: «كان رسول الله ﷺ لا يصلّي شيئاً إلا بعد انتصاف الليل»^٧.

ورواية سليمان بن حفص عن العسكري عليه السلام، قال: «إذا بقي ثلث الليل الأخير

١. آل عمران (٣)، ١٩٠ وما بعدها

٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٣٤، ح ١٣٧٧

٣. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٣٧، ح ١٥٣٣، الاستبصار، ج ١، ص ٣٤٩، ح ١٣٢٠

٤. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٦، ح ١١، الاستبصار، ج ١، ص ٢١٩ - ٢٢٠، ح ٧٧٧

٥. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٧، ح ١٢

٦. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٧ - ٨، ح ١٣

٧. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١١٨، ح ٤٤٣، الاستبصار، ج ١، ص ٢٧٩، ح ١٠١٣

ظهر بياض من قِبَل المشرق فأصاءت له لُذُنْيا، فيكون ساعة ثم يذهب وهو وقت صلاة الليل، ثم يطلم قبل الفجر، ثم يطلع لفجر الصادق من قِبَل المشرق»^١
وكلّ هذه الروايات ليس بينها تنافٍ، لإمكان كون التفريق بعد الانتصاف، وكون التفريق من خصوصياته ﷺ.

التاسع: الشفع مفصول عن الوتر بالتسليم في أشهر الروايات، كما رواه سعد بن سعد عن الرضا ﷺ، قال: سألتُه عن الوتر أ فصل أم وصل؟ قال: «فصل»^٢. وغيرها من الروايات.

وقد روى يعقوب بن شعيب، ومعاوية بن عمار عن أبي عبدالله ﷺ: التخيير بين التسليم وتركه^٣.

وروى كردويه الهمداني، قال: سألت أبا عبد الصالح عن الوتر، فقال: «صله»^٤. وأشار في المعتر إلى ترك هذه الروايات عندما^٥
والشيخ أجاب عنها تارة بالحمي على التقية، وتارة بأن التسليم المختار فيه هو «السلام عليكم» الأخيرة، ولا يسمى «السلام علينا» إلى آخره، وأخرى أن المراد بالتسليم ما يستباح به من الكلام وغيره، تسميةً للمسبب باسم السبب^٦.
مثل ما روى منصور عن مولى لأبي جعفر ﷺ، قال: «ركعتا الفجر^٧ إن شاء تكلم بينهما وبين الثالثة، وإن شاء لم يفعل»^٨.
وكلّ هذا يحافظه على المشهور من الفصل.

١ الكافي، ج ٣، ص ٢٨٣-٢٨٤ باب وقت الفجر، ج ١٦ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١١٨، ح ٤٤٥.

٢ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٢٨، ح ٤٩٢؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٤٨، ح ١٣١٤.

٣ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٢٩، ح ٤٩٤-٤٩٥، الاستبصار، ج ١، ص ٣٤٨-٣٤٩، ح ١٣١٥-١٣١٦.

٤ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٢٩، ح ٤٩٦، الاستبصار، ج ١، ص ٣٤٩، ح ١٣١٧.

٥ المعتمد، ج ٢، ص ١٥.

٦ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢١٩، ديل الحديث ٤٩٦.

٧ في المصدر: «الوتر» بدل «الفجر».

٨ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٢٠، ح ٤٩٧.

العاشر: يستحب الاستغفار في قنوت الوتر سبعين مرة، رواه معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام^١.

وعن أبي بصير، قلت له: «وَأَلْمُسْتَغْفِرِينَ بِالشَّعَارِ»^٢. فقال: «استغفر رسول الله ﷺ في وتره سبعين مرة»^٣.

وعن عبد الرحمن بن أبي عبد الله، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «القنوت في الوتر الاستغفار، وفي الفريضة الدعاء»^٤.

ويجوز الدعاء فيه على العدو، رواه عبد الله بن سنان عنه عليه السلام، قال: «وإن شئت سئتهم وتستغفر»^٥، ورواه العامة عن النبي ﷺ^٦.

ويجوز في القنوت ما شاء.

روى حماد عن الحلبي عنه عليه السلام في قنوت الوتر شيء موقت يتبع؟ فقال: «لا، أثن على الله عز وجل، وحصل على النبي ﷺ، واستغفر لذنبك العظيم»، ثم قال: «كل ذنب عظيم»^٧.

قلت: فيه إشارة إلى تقوية مَنْ قال: كل الذنوب كبائر^٨.

وإنما كان كل ذنب عظيماً؛ لأشراك الذنوب في الإقدام على مخالفة أمر الله ونهيه، فهي بالنسبة إليه واحدة، وبالنسبة إلى جلاله عظيمة

واستحب العامة أن يقال فيه ما رواه الحسن بن علي عليه السلام، قال: «علمني رسول الله ﷺ كلمات أقولهن في قنوت الوتر: اللهم اهْدني فيمن هديت،

١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٣٠، ح ٤٩٨.

٢ آل عمران (٢): ١٧.

٣ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٣٠، ح ٥٠١.

٤ الكافي، ج ٢، ص ٣٤٠، باب القنوت في الفريضة، ح ٩؛ الفقيه، ج ١، ص ٤٩١، ح ١١٤١٣ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٣١، ح ٥٠٢.

٥ الفقيه، ج ١، ص ٤٨٩، ح ١٤٠٩ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٣١، ح ٥٠٤.

٦ صحيح مسلم، ج ١، ص ٤٦٦-٤٦٧، ح ٢٩٤/٦٧٥.

٧ الكافي، ج ٢، ص ٤٥٠، باب صلاة التوابع، ح ٣١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٣٠-١٣١، ح ٥٠٢.

٨ راجع التبيين، ج ٣، ص ١٨٢.

وعافني فيمن عافيت، وتولني فيمن توليت، وبارك لي فيما أعطيت، وقني شر ما قضيت فإنك تقضي ولا يقضى عليك، وإنه لا يذل من واليت، تباركت ربنا وتعاليت»^١.

واستحبّه فيه الصدوق^٢، وذكره المفيد^٣ أيضاً في قنوت الوبر^٤.

ويستحب الدعاء فيه بما ذكره في المنفعة^٥، وبما ذكره الشيخ في المصباح^٥، والدعاء فيه لإخوانه بأسمائهم، وألقابهم أربعون؛ ليستجاب دعاؤه، وذكر ابن حمزة وبعض المصرّيين من شيعة أنه يذكرهم من أصحاب النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام، ويزيد عليهم ما شاء^٦.

الحادي عشر. يحوز الجلوس في ساقلة مع الاختيار، قال في المعتمد: وهو إطباق العلماء^٧.

وسمّه عليه حواز الاحتياط المعروض بساقلة من جلوس، فالساقلة المحققة أولى ولما رواه مسلم عن النبي ﷺ: «صلاة الرجل قاعداً نصف الصلاة»^٨، وعنه ﷺ: «من صلى قائماً فهو أفضل، ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم»^٩، وعن عائشة، لم يمت النبي ﷺ حتى كان كثيراً من صلاته وهو حالس^{١٠}، وروى الأصحاب عن محمد بن مسلم، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل

١. سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٢٧٢، ح ١١٧٨؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٦٣، ح ١٤٢٥؛ الجامع الصحيح، ج ٢، ص ٢٢٨، ح ٤٦٤.

٢. النقيه، ج ١، ص ١٨٧، ح ١٤٠٢.

٣. المنفعة، ص ١٢٨.

٤. المنفعة، ص ١٢٤ وما بعدها.

٥. مصباح المتجذع، ص ١٥٢ وما بعدها.

٦. الوسيلة، ص ١١٦.

٧. المعتمد، ج ٢، ص ٢٣.

٨. صحيح مسلم، ج ١، ص ٥٠٧، ح ١٢٠/٧٣٥.

٩. صحيح البخاري، ج ١، ص ٣٧٥، ح ١٠٦٤؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٢٨٨، ح ١٢٣٦؛ الجامع الصحيح، ج ٢، ص ٢٠٧، ح ٣٧١.

١٠. صحيح مسلم، ج ١، ص ٥٠٦، ح ١١٦/٧٣٢.

يكسل أو يضعف فيصلّي التطوّع جالساً، قال: «يضعف ركعتين بركعة»^١.
وروى سدير عن أبي جعفر عليه السلام: «ما أصلي السوافل إلا قاعداً منذ حملتُ
هذا اللحم»^٢.

وعن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام، وسأله عمن صلى جالساً من غير عذر،
أتكون صلاته ركعتين بركعة؟ فقال: «هي تامة لكم»^٣. وقد تضمنت الأخبار الأول
احتساب ركعتين بركعة، فيعمل على الاستحباب، وهذا على الجواز.
ويستحب القيام بعد القراءة، ليركع قائماً وتُحسب له صلاة القائم، رواه حماد بن
عثمان عن أبي الحسن عليه السلام^٤. ووزارة عن أبي جعفر عليه السلام^٥.

وابن إدريس من جواز النافلة جالساً مع الاختيار إلا الوتيرة، ونسب الجواز
إلى الشيخ في النهاية، وإلى رواية شاذة، واعترض على نفسه بجواز النافلة على
الراحلة مختاراً سافراً وحضراً، وأحاط بأن ذلك حرج بالإجماع^٦.

قلت: دعوى الشذوذ هنا مع الاشتغال بحسية، والمجوزون للنافلة على الراحلة
هم المجوزون لفعالها حالاً، وذكر النهاية هنا والشيخ يشعر بالخصوصية، مع
أنه قال في المبسوط: يجوز أن يصلي السوافل جالساً مع القدرة على القيام،
وقد روي أنه يصلي بدل كل ركعة ركعتين، وروي أنه ركعة بركعة، وهما
جميعاً جائزان^٧.

وقد ذكره أيضاً المفيد عليه السلام: فإنه قال: وكذلك من أتعبه القيام في السوافل كلها،

١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٦٦، ح ٦٥٥، الاستبصار، ج ١، ص ٢٩٣، ح ١٠٨٠

٢ الكافي، ج ٣، ص ٤١٠، باب صلاة الشيخ الكبير والمريض، ح ١١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٦٩ - ١٧٠، ح ٦٧٤

٣ الكافي، ج ٣، ص ٤١٠، باب صلاة الشيخ الكبير والمريض، ح ٢، الفقيه، ج ١، ص ٣٦٥، ح ١٠٤٩ تهذيب
الأحكام، ج ٢، ص ١٧٠، ح ٦٧٧

٤ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٧٠، ح ٦٧٦

٥ الكافي، ج ٣، ص ٤١١، باب صلاة الشيخ الكبير والمريض، ح ٨ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٧٠، ح ٦٧٥

٦ السرائر، ج ١، ص ٣٠٩

٧ المبسوط، ج ١، ص ١٣٢

وأحبُّ أن يصلِّيها جالساً للترَفِّه فليفعل ذلك، وليجعل كلَّ ركعتين بركعة^١.
 الثاني عشر: روى في التهذيب عن حنَّال عن أبي عبد الله عليه السلام: أنه كان يصلِّي
 ركعتين بعد العشاء يقرأ فيهما بمائة آية ولا يحسب بهما، وركعتين وهو جالس يقرأ
 فيهما بالتوحيد والحمد، فإن استيقظ في الليل صلى وأوتر، وإن لم يستيقظ حتَّى
 يطلع الفجر صلى ركعة^٢ واحتسب بالركعتين اللتين صلاهما بعد العشاء وترأ^٣
 وفيه إيحاء إلى جواز تقديم الشفع في أوَّل الليل، وهو خلاف المشهور.
 نعم، في خبر زرارة عنه عليه السلام: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَبِيتُ
 حَتَّى يُوْتِرَ»^٤.

وهذا يمكن حمله على الضرورة.

وفي المصباح استحَبُّ أن يصلِّي بعد ركعتي الوتيرة ركعتين من قيام^٥.
 وأنكرهما ابن إدريس استسلاً^٦، لأنَّ الوتيرة خاتمة المواصل - كما صرح
 به الشيخان في المقعة والنهاية^٧ - حتَّى من ثُمَّ افلته شهر رمضان، وهو مشهور
 بين الأصحاب.

والذي في رواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «وَلَيْكُنْ آخِرُ صَلَاتِكَ وَتَر لَيْلِكَ»^٨،
 ولكنَّه في سياق الوتر لا الوتيرة
 ونسب ابن إدريس الرواية بالركعتين إلى الشذوذ^٩

١ المقعة، ص ١٤٢.

٢ في المصدر: ركعتين فصارت شعاعاً.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٤١، ح ١١١٠

٤. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٤١، ح ١٤١٢.

٥ راجع مصباح المتعبد، ص ١١٩

٦ السرائر، ج ١، ص ٣٠٦

٧ المقعة، ص ٩١، النهاية، ص ١١٩.

٨. الكافي، ج ٣، ص ٤٥٣، باب تقديم النوافل و...، ح ١٢، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٧٤، ح ١٠٨٧

٩ السرائر، ج ١، ص ٣٠٦.

وفي المختلف: لا مشاحة في التقديم والتأخير؛ لصلاحية الوقت للنافلة^١.
 الثالث عشر: قد مرَّ^٢ قراءة مائة آية في الوتيرة، وروى ابن أبي عمير عن
 الصادق عليه السلام: أنه كان يقرأ فيهما الواقعة والتوحيد^٣.
 وتظاهرت الرواية بقراءة التوحيد ثلاثاً في السفح والوتر، كرواية الحارث: إن النبي صلى الله عليه وآله
 كان يفعله^٤، ورواية عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق عليه السلام: إن أباه كان يفعله^٥.
 وروى أبو الجارود عن الصادق عليه السلام: «أَنَّ عَلْتاً عليه السلام كان يوتر بتسع سور»^٦.
 وروى يعقوب بن يقطين عن العبد الصالح، أنه سأله عن القراءة في الوتر، وأن
 بعضاً يروي التوحيد في الثلاث، وبعضاً يروي المعوذتين وفي الثالثة التوحيد، فقال:
 «اعمل بالمعوذتين وقل هو الله أحد»^٧.
 والبحث هنا في الأفضلية، فالمشهور أولى.
 وأما القراءة في الثماني فبطوال السور - قاله الأصحاب - مع سعة الوقت. وفي
 رواية محمد بن أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام: «أَنَّ قَالاً كان رسول الله صلى الله عليه وآله يقرأ في
 كل ركعة خمس عشرة آية، ويكون ركوعه مثل قيامه، وسجوده مثل ركوعه، ورفع
 رأسه من الركوع والسجود سواء»^٨.
 وعن أبي مسعود الطائي عنه عليه السلام: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله كان يقرأ في أخيرة صلاة
 الليل هل أتى»^٩.

١ مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٣٣، المسألة ٢٢٤

٢ مرَّ آنفاً.

٣ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١١٦، ح ٤٣٣

٤ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٢٤، ح ٤٦٩.

٥ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٢٦-١٢٧، ح ٤٨١.

٦ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٣٧، ح ١٣٩٠

٧ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٢٧، ح ٤٨٣

٨ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٢٣، ح ٤٦٨.

٩ في المصدر، «لم يمسود».

١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٢٤، ح ٤٦٩

قال في التهذيب: وروى: «أَنَّ مَنْ قرأ في الركعتين الأوليين من صلاة الليل في كل ركعة الحمد مرةً وقل هو الله أحد ثلاثين مرةً، انفتل وليس بينه وبين الله ذنب إلا غُفر له»^١.

وكذا ذكر ابن بابويه في من لا يحضره الفقيه بصيغة: «و روي»^٢.
واختلف كلام الأصحاب هنا:

ففي الرسالة^٣ والنهاية، يقرأ في أولي صلاة الليل في الأولى التوحيد وفي الثانية الجعد^٤. وفي موضع آخر منه قدم الجعد، وروى العكس^٥، وكذا في المبسوط^٦.

وقال العميد وابن البراج: في أولاهما ثلاثون مرةً التوحيد، وفي الثانية ثلاثون مرةً الجعد^٧.

وابن إدريس في كل ركعة منهما بعد الحمد ثلاثون مرةً التوحيد، قال: وقد روي أَنَّ في الثانية الجعد، والأول أظهر^٨.
قلت: الكل حسن، والبحث في الأفضلية، ينبغي للمتبحر أن يعمل بجميع الأقوال في مختلف الأحوال.

ويستحب الجهر، روى يعقوب بن سالم، أَنَّهُ سأل الصادق عليه السلام في الرجل يقوم آخر الليل ويرفع صوته بالقرآن، فقال: «ينبغي للرجل إذا صلى في الليل أن يُسمع أهله، لكي يقوم القائم ويتحرك المتحرك»^٩.

١. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٢٤، ح ٤٧٠.

٢. الفقيه، ج ١، ص ٤٨٥، ح ١٤٠٠.

٣. أي رسالة علي بن بابويه، وحكاها عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٣٧، المسألة ٢٢٩.

٤. النهاية، ص ١٢٠.

٥. النهاية، ص ٧٩.

٦. المبسوط، ج ١، ص ٨-١ و ١٣١.

٧. المقنعة، ص ١٢٢؛ التهذيب، ج ١، ص ١٣٥.

٨. السر، ج ١، ص ٣٠٧.

٩. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٢٤، ح ٤٧٢.

ومع ضيق الوقت يخفف ويقتصر على الحمد؛ لقول الصادق عليه السلام لخائف الصبح: «اقرأ الحمد واعجل»^١.

وروى محسن الميثمي عنه عليه السلام: «يقرأ في صلاة الزوال في الأولى الحمد والتوحيد، وفي الثانية الحمد والجحد، وفي الثالثة الحمد والتوحيد وآية الكرسي، وفي الرابعة الحمد والتوحيد و﴿آمَنَ الرَّسُولُ﴾ إلى آخر البقرة»^٢، وفي الخامسة الحمد والتوحيد و﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ - إِلَى - أَلْيَعَادَةِ﴾^٣، وفي السادسة الحمد والتوحيد و﴿إِنَّ رَبَّكُمْ اللَّهُ - إِلَى - الْمُحْسِنِينَ﴾^٤، وفي السابعة الحمد والتوحيد و﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ... الْخَيْرُ﴾^٥، وهي الثامنة الحمد والتوحيد و﴿لَوْ أَنرَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ﴾ إلى آخر العنبر»^٦.

وروى معاذ بن مسلم عنه عليه السلام: «لا تدع أن تقرأ بقُلْ هو الله أحد وقُلْ يا أيها الكافرون في سبع: في الركعتين قبل الفجر، وركعتي الزوال، وركعتين بعد المغرب، وركعتين في أول صلاة الليل، وركعتي الإحرام، والفجر إذا أصبحت بهما، وركعتي الطواف»^٧.

قال في التهذيب: وفي رواية أخرى: «نه يقرأ في هذا كله بقُلْ هو الله أحد، وفي الثانية بقُلْ يا أيها الكافرون، إلا في الركعتين قبل الفجر فإنه يبدأ بقُلْ يا أيها الكافرون، ثم يقرأ في الركعة الثانية قُلْ هو الله أحد»^٨.

١. الكافي، ج ٢، ص ٤٤٩، باب صلاة المواقف، ج ٢٧، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٢٤، ح ١٤٧٣؛ الاستبصار،

ج ١، ص ٢٨٠-٢٨١، ح ١٩٩

٢. البقرة (٢) ٢٨٥ و ٢٨٦

٣. آل عمران (٣) ١٩٠-١٩٤

٤. الأعراف (٧) ٥٤-٥٦

٥. الأنعام (٦) ١٠٠-١٠٣

٦. العنبر (٥٩) ٢٦-٢٤

٧. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٧٣-٧٤، ح ٢٧٢

٨. الكافي، ج ٢، ص ٣١٦، باب قراءة القرآن، ح ٢٢، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٧٤، ح ٢٧٣

٩. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٧٤، ح ٢٧٤

الرابع عشر: ذكر ابن بابويه - وثقه عنه في التهذيب^١ -: أَنَّ الصَّادِقَ عليه السلام قال: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَنْزَلَ عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ كُلَّ صَلَاةٍ رَكَعَتَيْنِ، فَأَضَافَ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ رَكَعَتَيْنِ فِي الْحَضَرِ، وَقَصَّرَ فِيهَا فِي السَّفَرِ، لَا الْمَغْرِبَ وَالْغَدَاةَ، فَلَمَّا صَلَّى الْمَغْرِبَ بَلَغَهُ مَوْلِدُ فَاطِمَةَ عليها السلام، فَأَضَافَ إِلَيْهَا رَكَعَةً شُكْرًا لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَلَمَّا وُلِدَ الْحَسَنُ ﷺ أَضَافَ إِلَيْهَا رَكَعَتَيْنِ شُكْرًا، فَلَمَّا وُلِدَ الْحُسَيْنُ ﷺ أَضَافَ رَكَعَتَيْنِ إِلَيْهَا، فَقَالَ: «لِلذِّكْرِ مِثْلُ حَقِّ الْأُنثَى»^٢، فَتَرَكَهَا عَلَى حَالِهَا فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ»^٣.

الخامس عشر: روى الفضيل: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ»^٤؟ قَالَ: «هِيَ الْفَرِيصَةُ»، قُلْتُ: «الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ ذَاهِبُونَ»^٥؟ قَالَ: «هِيَ النَّافِلَةُ»^٦.

السادس عشر: يستحبُّ ركعتان ساعة الغفلة، وقد رواها الشيخ بسنده عن الصادق عليه السلام، عن آبائه عليهم السلام، قال: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: تَغْلُوا فِي سَاعَةِ الْغَفْلَةِ وَلَوْ بِرَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ، فَإِنَّهُمَا يَوْرَثَانِ بَابَ الْكِرَامَةِ، فَيَكِلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا سَاعَةُ الْغَفْلَةِ؟ قَالَ: مَا بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ»^٧.

ويستحبُّ أيضاً بين المغرب والعشاء ركعتان يقرأ في الأولى بعد الحمد «وَدَا أَلْتُونَ - إِلَى - الْمُؤْمِنِينَ»^٨، وفي الثانية بعدها «وَعِمْدَةُ مَفَاتِحِ الْقَنْبِ» الآية^٩، ويدعو ويسأل الله حاجته، فعن الصادق عليه السلام: «نَ الْلَّهُ يَعْطِيهِ مَا يَشَاءُ»^{١٠}.

١. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١١٣-١١٤، ح ٤٢٤.

٢. النساء (٤)، ١١.

٣. الفقيه، ج ١، ص ٤٥٤، ح ١٣١٩.

٤. المؤمنون (٢٣): ٩.

٥. المعارج (٧٠): ٢٣.

٦. الكافي، ج ٢، ص ٢٦٩-٢٧٠، ح ١٢؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٤٠، ح ٩٥١.

٧. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٤٣، ح ٩٦٣.

٨. الأنبياء (٢١): ٨٧ و ٨٨.

٩. الأنعام (٦): ٥٩.

١٠. مصباح المتهجد، ص ١٠٦-١٠٧، البلد الأمين، ص ٢٢٢-٢٢٣.

السابع عشر: مَنْ فاتته صلاة الليل فقام قبل الفجر فصلّى الشفع والوتر وسُنة الفجر كُتبت له صلاة الليل. رواه معاوية بن وهب عن الصادق عليه السلام^١.

ويستحب الدعاء بالمأثور في هذه السنن وبعدها.

الثامن عشر: قد تُترك النافلة لعذر، ومنه - اللهم والغنم: لرواية علي بن أسباط عن عدوّ مّا - إن الكاظم عليه السلام كان إذا اهتم ترك النافلة^٢

وعن معمر بن خلّاد عن الرضا عليه السلام، مثله: «إذا اغتم»^٣.

والفرق بينهما أن الغنم لما مضى، والهم لما يأتي.

وفي الصحاح: الاهتمام الاغتمام^٤.

التاسع عشر: ذكر ابن بابويه أن نافلة الظهر تُسمّى: صلاة الأوابين^٥، وهو في خبر محمّد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام: «و ربما أخرت الظهر ذراعاً من أجل صلاة الأوابين»^٦.

فائدة: يشترط في وجوب الصلاة البلوغ والعقل وإحتماعاً. ولحدث: «رفع القلم»^٧، والخلو في الساء من الحيض والنفس: لما مرّ^٨، وأمّا الإسلام فشرط الصحة لا الوجوب، وتسقط بإسلامه، لما سلف^٩.

ويستحب تمرين الصبي لست، رواه إسحاق بن عمار عن الصادق عليه السلام، ومحمّد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام بلفظ الوجوب في الحبرين^{١٠}؛ تأكيداً للاستحباب.

١. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٢٧، ح ١٢٩١، وص ٣٤١، ح ١٤١١

٢. الكافي، ج ٣، ص ٤٥٤، باب تقديم النوافل و - ح ١١٥ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١١، ح ٢٤

٣. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١١، ح ٢٢

٤. الصحاح، ج ٤، ص ٦١-٦٠، هم.

٥. الفقيه، ج ١، ص ٢٢٧، ح ٦٧٩.

٦. الكافي، ج ٢، ص ٢٨٩، باب التطوع في وقت الفريضة و - ح ٥

٧. سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٦٥٨، ح ٢٠٤١؛ سنن أبي داود، ج ٤، ص ١٤٠-١٤١، ح ٤٤٠٢-٤٤٠٣

٨. في ج ١، ص ١٨٤ و ٢١١

٩. راجع ص ١٦٣

١٠. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٨١، ح ١٥٨٩ و ١٥٩١، الاستبصار، ج ١، ص ٤٠٨، ح ١٥٦٦-١٥٦٧

وعن الباقر عليه السلام في صبيانهم خمس، وغيرهم سبع^١
ويضرب عليها لعشر؛ لما روي عن أبي عليه السلام، أنه قال: «مروهم بالصلاة وهم أبناء
سبع، واضربوهم عليها وهم أبناء عشر»^٢.

قال بعض الأصحاب: إنما يُضرب لإمكان الاحتلام^٣.
ويضعف بأصالة العدم وندوره، بل استصلاحاً، ليعتد على فعلها فسهل عليه إذا
بلغ، كما يُضرب للتأديب.
وقال ابن الحميد:

يستحب أن يُعلم السجود لحمس، ويوجه وجهه إلى القبلة، وإذا تم له ستُّ عُلِّم
الركوع والسجود وأُحد بالصلاة، فإذا تمت له سبع عُلِّم غسل وجهه وأن يصلي،
فإذا تم له تسع عُلِّم الوضوء وضرب عليه، وأمر بالصلاة وضرب عليها.
- قال - وكذلك روي عن أبي جعفر محمد بن علي عليه السلام، ثم روى الصرب عند
العشر عن النبي صلى الله عليه وآله.

وروى الصدوق عن عبدالله بن فضالة عن الباقرين عليه السلام: «إذا بلغ العلام ثلاث
سنين، قيل له: لا إله إلا الله، سبع مرّات ثم يترك حتى يتم له [ثلاث] سنين
وسبعة أشهر وعشرون يوماً، فيقال له: قل: محمد رسول الله، سبعاً، فإذا أتم أربع
سنين قيل له: قل: صلي الله عليه وآله وسلم، فإذا أتم خمساً وعرف يعينه من
شعائه أمر بالسجود إلى القبلة، فإذا أتم سبعاً أمر بغسل الوجه والكفين والصلاة، فإذا
أتم تسعاً عُلِّم الوضوء والصلاة وضرب عليهما، فإذا تعلّم الوضوء والصلاة غفر الله
تعالى لوأديه»^٤.

١ الكافي، ج ٣، ص ٤٠٩، باب صلاة الصبيان و... ح ١٠ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٨٠، ح ١٥٨٤، الاستبصار.

ج ١، ص ٤٠٩، ح ١٥٦٤

٢ سنن أبي داود، ج ١، ص ١٣٣، ح ٤٩٥؛ مسند أحمد، ج ٢، ص ٣٧٦، ح ٦٦٥٠

٣ العلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٢٣١، المسألة ٤٤

٤ بدل ما بين المعقوفين في النسخ العتيقة والحديثة «ربيع» والمثبت كما في المصدر

٥، في المصدر زيادة: «سبع مرّات».

٦، الفقيه، ج ١، ص ٢٨١، ح ٨٦٣

ولو صلى ثم بلغ في الوقت أعاد؛ لأنه تعلّق به الخطاب حينئذٍ، وما فعله لم يكن واجباً، فلا يؤدّي به الواجب.

فروع:

لو صلى الظهر يوم الجمعة ثم بلغ وجبت الجمعة؛ لعين ما ذكرناه.
ولو بلغ في أثناء الصلاة بغير المبطل فالأصح الاستئناف إن بقي قدر الطهارة
وركعة، وإلا استحبت الباء، ويتخير بين نيّة الوجوب أو الندب كما مرّ^١ في الوضوء.
وقطع الشيخ في الخلاف بأنّ صلاته شرعيّة؛ لقوله ﷺ: «مروهم بالصلاة لسبع»،
وبنى عليه جواز إمامته في الفريضة^٢.

ورخص لهم في الجمع بين العشاءين عن زين العابدين ﷺ^٣.
ويستحب تفريقهم في صلاة الجماعة عن الباقر ﷺ^٤.
وروى عتار عن أبي عبد الله ﷺ يملؤغ الغلام والجارية بثلاث عشرة^٥.
والسند ضعيف.

١ في ص ٣٤

٢. الخلاف، ج ١، ص ٥٥٣-٥٥٤، المسألة ٢٩٥

٣. الكافي، ج ٣، ص ٤٠٩، باب صلاة الصبيان و...، ح ٢؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٨٠، ح ١٥٨٥.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٤٠٩، باب صلاة الصبيان و...، ح ١٣؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٨٠، ح ١٥٨٦.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٨٠-٢٨١، ح ١٥٨٨؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٠٨، ح ١٥٦٠.



الباب الثالث في المواقيت

وفصوله أربعة



مرکز تحقیقات و پژوهش‌های اسلامی

{الفصل [الأول

في مواقيت الفرائض الخمس

يجب معرفة الوقت؛ لئلا يصلي في غيره، ولا يجوز تقديم الصلاة على وقتها إجماعاً. وما روي عن ابن عباس والشعبي من جواز استفتاح المسافر الظهر قبل الزوال بقليل^١ متروك؛ لسبق الإجماع ولحاقه. وقد روى الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: «إِذَا صَلَّيْتَ شَيْئاً مِنَ الصَّلَوَاتِ فِي السَّفَرِ فِي غَيْرِ وَقْتِهَا لَا يَضُرَّ»^٢. وحتله الشيخ على خروج الوقت لعذر^٣، مع معارضتها بخبر أبي بصير عنه عليه السلام: «مَنْ صَلَّى فِي غَيْرِ وَقْتٍ فَلَا صَلَاةَ لَهُ»^٤. والصلاة تحب بأوّل الوقت وجوباً موسعاً عند الأكثر وقد يظهر من كلام المعيد التضييق؛ حيث حكم بأنه لو مات قبل أدائها في الوقت كان مصيباً، وإن بقي حتى يؤدّيها عمي عن ذنبه^٥.

١. المقني المطبوع مع الشرح الكبير، ج ١، ص ٤٤١، المسألة ٥٤٣.

٢. الفقيه، ج ١، ص ٥٦٨، ح ١٥٧٢؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٤١، ح ١٥٥١؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٤٤، ح ٨٦٩.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٤١، ديل الحديث ٥٥١.

٤. الكافي، ج ٢، ص ٢٨٥، باب وقت الصلاة في يوم العيد و... ح ١٦؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٤٠، ح ١٥٤٧؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٤٤، ح ٨٦٨.

٥. المقنعة، ص ٩٤.

لنا: ما روى زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «أحبّ الوقت إلى الله حين يدخل وقت الصلاة، فإن لم تفعل فإنك في وقتٍ منها حتى تغيب الشمس»^١.

وروى محمد بن مسلم ربما دخلت على أبي جعفر عليه السلام وقد صليت الظهر، فيقول: «أصليت الظهر؟» فأقول، نعم، ولعصر، (فيقول: «ما صليت الظهر»)^٢، فيقوم مسترسلاً غير مستعجل فيتوضأ أو يفتس، ثم يصلي الظهر، ثم يصلي العصر^٣.

ويقرب منه رواية عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام في قوم بعضهم يصلي الظهر، وبعضهم يصلي العصر، فقال: «كلٌ واسع»^٤ في أخبار كثيرة.

واحتج في التهذيب للمفيد برواية عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام، أنه قال: «لكل صلاة وقتان، فأول الوقت فضله، وليس لأحد أن يجعل آخر الوقتين وقتاً، إلا في عذرٍ من غير علة»^٥، وعن ربي عنه عليه السلام: «إنا لنقدم ونؤخر، وليس كما يقال: من أخطأ وقت الصلاة فقد هلك، وإنما الرحمة للناسي والمريض والمُدنّف والمسافر والسائم في تأخيرها»^٦، ولأن الأمر على الفور،^٧ ثم قال، ولم نرد بالوجوب مسلماً بما يستحق به العقاب، بل ما يستحق به اللوم والعتب والأولى فعله^٨.

قلت: ظاهر انتفاء دلالة هذه على العصيان، وقد اعترف به الشيخ ويمكن أن يحتج بما رواه الصدوق عن أبي عبد الله عليه السلام: «أول الوقت رضوان الله، وآخره عفو الله»، قال «والعفو لا يكون إلا عن ذنب»^٩. وحواله - بجواز توجه العفو بترك الأولى، مثل: عفا الله عنك.

١. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٤-٢٥، ح ١٠٦٩ الاستبصار، ج ١، ص ٢٦٠-٢٦١، ح ٩٣٥

٢. ما بين القوسين لم يرد في «ق».

٣. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٥٢، ح ٩٩٩؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٥٦، ح ٩٢٠

٤. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٥١-٢٥٢، ح ٩٩٧؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٥٦، ح ٩١٨.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٩-٤٠، ح ١٢٤

٦. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٤١، ح ١٣٢

٧. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٤١، ذيل الحديث ١٣٢

٨. الفقيه، ج ١، ص ٢١٧، ح ٦٥١

وتهذيب الباب برسم مسائل:

[المسألة الأولى: لكل صلاة وقتان، أحدهما للفضيلة، والآخر للإجزاء.

وقال جماعة من الأصحاب: أحدهما للمختار، والآخر للمعذور والمضطّر^١.

وأكثر الروايات على الأول.

وتمسك الآخرون بالأخبار الآتية^٢ الدالة على القامة وشبهها، مع الأخبار الدالة

على الغروب، ومنجيب عنه.

قال في المبسوط.

والمذر أربعة: السفر، والمطر، والمرض، وشغل يضّر تركه بدينه أو دنياه.

والضرورة خمسة الكافر يسلم، ونسبي يلع، والحائض تطهر، والمجنون يفيق،

والمغمى عليه يفيق^٣.

ورواية رابعة^٤ تنصّح الحصر فيما ذكر فيها، والظاهر أنّه على سبيل الغالب.

إذا تقرّر ذلك، فوقت الظهر روال الشمس إجمالاً، وتعلم بزيادة الظل بعد نفسه،

أو حدوته بعد عده، كما في مكّة وصحراء في أطول يوم من السنة.

وقيل: باستمرار ذلك فيهما ستة وعشرين يوماً قبل انتهاء الطول، ومثلها بعد انتهائه^٥.

وقد يُعلم بميل الشمس إلى الحاجب لأيمن لمن يستقبل قبلة العراق، ذكره في

المبسوط بصيغة: «و روي»^٦.

وما روى سماعة عن الصادق عليه السلام، أنّه أخذ عوداً فنصبه حيال الشمس، ثم قال:

«إنّ الشمس إذا طلعت كان الفيء طويلاً، ثم لا يزال ينقص حتّى تروى، فإذا رالت

١ كالشيخ المفيد في المقعة، ص ٩٤ والشيخ في المبسوط، ج ١، ص ٧٢؛ والخلاف، ج ١، ص ٢٧١، المسألة

١١٣ وابن حنبل في الوسيلة، ص ٨١

٢ في ص ٢٢٣ وما بعدها

٣ المبسوط، ج ١، ص ٧٢

٤ تقدّم رويته في ص ٢٢٨، الهامش ٦

٥ العلامة في تنكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٣٠١، المسألة ٢٤

٦ المبسوط، ج ١، ص ٧٣

زاد، فإذا استبنت الريادة فصل الظهر^١.

ونحوه رواية علي بن أبي حمزة عنه عليه السلام^٢.

وقد ذكر الأصحاب الدائرة الهندية كحفيد^٣ وغيره^٤.

وقد دل على الوقت الكتاب والسنة.

قال الله تعالى: «أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِ الشَّمْسِ»^٥، واللام للتأقبت، مثل: ثلاث

خلون، والدلوك: الزوال، عند الأكثر؛ لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «أتاني

جبرئيل عليه السلام لدلوك الشمس حين زالت، فصلّى بي الظهر»^٦، وهو من الدلك الذي هو

الانتقال وعدم الاستقرار، ومنه الدلك باليد.

وقيل: لأن الناظر إليها عند الروال يذلت عينه ليدفع شعاعها^٧

وروى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «مسي جبرئيل عليه السلام عند باب البيت مرتين،

فصلّى بي الظهر حين زالت الشمس»^٨.

وروى يزيد بن خليفة: قلت لأبي عبد الله عليه السلام إن عمر بن حنظلة أنبأنا عنك

بوقت، فقال أبو عبد الله عليه السلام: «إدا لا يكذب عليا»، قلت: ذكر أنك قلت: «إن أول

صلاة افترضها الله على نبيه صلى الله عليه وآله الظهر، وهو قول الله عز وجل «أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِ

الشَّمْسِ»^٩، فإذا زالت الشمس لم تسمعك إلا شبعتك قال: «صدق»^{١٠}.

١. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٧، ح ٧٥

٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٧، ح ٧٦

٣. المقمعة، ص ٩٢

٤. العلامة في نهاية الإحكام، ج ١، ص ٣٣٤

٥. الإسراء (١٧)، ٧٨.

٦. جامع البيان، الطبري، ج ٩، الجزء ١٥، ص ١٥٤، ح ١٧٠٣٠، ديل الآية ٧٨ من سورة الإسراء (١٧).

٧. كما في تفسير البصاوي، ج ٢، ص ٤٦٠، وانظر الكشاف، ج ٢، ص ٤٦٢؛ وجامع البيان، الطبري، ج ٩،

الجزء ١٥، ص ١٥٣، ديل الآية ٧٨ من سورة الإسراء (١٧).

٨. سنن أبي داود، ج ١، ص ١٠٧، ح ٣٩٢، الجامع الصحيح، ج ١، ص ٢٧٨-٢٧٩، ح ١٤٩

٩. الإسراء (١٧)، ٧٨.

١٠. الكافي، ج ٣، ص ٢٧٥-٢٧٦، باب وقت الظهر والعصر، ج ١، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٠، ح ١٥٦

الاستبصار، ج ١، ص ٢٦٠، ح ٩٣٢

وعن عبيد بن زرارة عنه عليه السلام: «إذا زالت الشمس دخل وقت الظهر والعصر جميعاً، إلا أن هذه قبل هذه، ثم أنت في وقتٍ منهما حتى تغيب الشمس»^١.

وعن الصباح بن سيابة عنه عليه السلام: «إذا زالت الشمس دخل وقت الصلاتين»^٢.

ومثله عن سفيان بن السمط^٣، [و] عن مالك الجهنبي^٤.

وكذا رواه منصور بن يونس عن العبد الصالح عليه السلام^٥.

ورواه زرارة عن أبي جعفر عليه السلام، وزاد فيه: «فإذا غابت الشمس دخل الوقتان: المغرب والعشاء الآخرة»^٦.

وفهم بعض من هذه الأخبار اشتراك الوقتين، ومضمونها عبّر ابننا بابويه^٧

ونقله المرتضى عليه السلام في الناصرية عن الأصحاب، حيث قال:

يحتص أصحابنا بأنهم يقولون إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر والعصر

معاً، إلا أن الظهر قبل العصر، - قال - وتحقيقه أنه إذا زالت دخل وقت الظهر

بمقدار ما يؤدى أربع ركعات، فإذا خرج هذا المقدار اشترك الوقتان، ومعنى ذلك

أنه يصح أن يؤدى في هذا الوقت العشرة للظهر والعصر بطوله، والظهر مقدّمة، ثم

إذا بقي للغروب مقدار أربع ركعات خرج وقت الظهر وخلص للعصر^٨.

قال الفاضل: وعلى هذا يرول الخلاف^٩.

وقال المحقق:

يؤدّل بأن المراد بالاشتراك ما بعد الاحتصاص؛ لتخصّص الخبر: «إلا أن هذه قبل

هذه»، ولأنه لما لم يتحصّل للظهر وقت مقدّر - لأنها قد تصلّى بتسبيحتين، وقد

١. الفقيه، ج ١، ص ٢١٦، ح ٦٤٧؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٦، ح ١٧٣؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٤٦، ح ٨٨١.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٤٣، ح ٩٦٤؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٤٥-٢٤٦، ح ٨٧٤.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٤٤، ح ٩٦٥؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٤٦، ح ٨٧٥.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٤٤، ح ٩٦٧؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٤٦، ح ٨٧٧.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٤٤، ح ٩٦٦؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٤٦، ح ٨٧٦.

٦. الفقيه، ج ١، ص ٢١٦، ح ٦٤٨؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٩، ح ٥٤.

٧. المقنع، ص ٩١.

٨. المسائل الناصرية، ص ١٨٩، المسألة ٧٢.

٩. مختلف النتيجة، ج ٢، ص ٣٤، المسألة ٣.

يدخل عليه الوقت في آخرها صائاً فيصلّي العصر بعدها - عبّر بها في الرواية، وهو من ألخص العبارات^١

قلت: ولأنّه يطابق مدلول الآية في قوله تعالى ﴿أَتِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِكَ الشُّنَنِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ﴾^٢، وضرورة الترتيب تقتضي اختصاص، مع دلالة روايه داود بن فرقد - الرسالة - عن الصادق عليه السلام، حيث قال: «إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر حتّى يمضي مقدار ما يصلّي المصلّي أربع ركعات، فإذا مضى ذلك فقد دخل وقت الظهر والعصر حتّى يبقى من الشمس مقدار ما يصلّي أربع ركعات، فإذا بقي مقدار ذلك فقد خرج وقت الظهر وبقي وقت العصر»^٣

فرع: لو أوقع العصر في المختصّ لظنّ ونسباً عدل، ولو ذكر بعد فرائده أعادهما. وربما دلّ عليه خبر ابن مسكان عن الحلبي، قال: سألته عن رجل نسي الأولى حتّى صلى العصر، قال: «فليجعل صلاته التي صلى الأولى، ثمّ ليستأنف العصر»^٤. ويحمله على أنّه فيها: لرواية الحلبي عن الصادق عليه السلام فذكر وهو يصلّي أنّه لم يكن صلى الأولى «فليحفظها الأولى»^٥

وفي خبر الصيقل عنه عليه السلام: «وقد صلى ركعتين من العصر»^٦. وكذا يحمل خبر زرارة عن أبي حمزة عليه السلام: «أو بعد فراغك من العصر فابوها الأولى، فإنما هي أربع مكان أربع»^٧.

ويحيى على الاشتراك بغير تفسير لمرتضى صحتهما

١ المعتبر، ج ٢، ص ٣٥

٢ الإسراء (١٧): ٧٨

٣ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٥، ج ٧٠، الاستبصار، ج ١، ص ٢٦، ح ٩٣٦

٤ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٦٩، ح ١٠٧٤، الاستبصار، ج ١، ص ٢٨٧، ح ١٠٥٢

٥ الكافي، ج ٢، ص ٢٩٤، باب من نام عن الصلاة وسهوا عنها، ج ٧: تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٦٩، ح ١٠٧٢

٦ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٧٠، ح ١٠٧٥

٧ الكافي، ج ٢، ص ٢٩١، باب من نام عن الصلاة وسهوا عنها، ج ١١: تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٥٨، ح ٣٤٠

[المسألة] الثانية: يستدّ وقت الفصيلة للظهر أو الاختيار إلى أن يصير الظلُّ

العادت بعد الزوال مماثلاً للشخص في المشهور.

والخلاف في موضعين:

أحدهما: تقدير الامتداد بما قلناه، أمّا لريادة عليه فمنفية، كما ذكره الشيخ - في

الخلاف - من الإجماع على كونه وقتاً، ولا دلالة على الزائد^١.

وأما اختصاصه بالمثل؛ فلقول الصادق عليه السلام لعمر بن سعيد: «قُلْ له - يعني

لزارة -: إذا كان ظلك مثلك فصل الظهر، وإذا كان ظلك مثلك فصل العصر»، وكان

لزارة سأل عن وقت الظهر في القبط^٢.

ويقرب منه رواية أحمد بن عمر عن أبي الحسن عليه السلام: «وقت الظهر إذا زاعت

الشمس إلى أن يذهب الظلّ قامةً، ووقت العصر قامةً ونصف إلى قامتين»^٣ إذا

اعتبرنا قامة الإنسان.

ولرواية معاوية بن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «أتى حبرئيل النبي ﷺ بمواقيت

الصلاة، فأناه حين زالت الشمس فأمره أن يصلي الظهر، ثم أتاه حين زاد الظلّ قامةً

فأمره فصلّى العصر، ثم أتاه حين غربت الشمس فأمره فصلّى المغرب، ثم أتاه حين

سقط الشفق فأمره فصلّى العشاء، ثم أتاه حين طلع العجر فأمره فصلّى الصبح، ثم

أتاه من الغد حين زاد الظلّ قامةً فأمره فصلّى الظهر، ثم أتاه حين زاد في الظلّ

قامتان فأمره فصلّى العصر، ثم أتاه حين غربت الشمس فأمره فصلّى المغرب، ثم

أتاه حين ذهب ثلث الليل فأمره فصلّى العشاء، ثم أتاه حين نور الصبح فأمره فصلّى

الصبح، ثم قال: ما بينهما وقت»^٤

وقدّر بالأقدام الأربعة، وهي الأسباع، لرواية إبراهيم الكرخي عن الكاظم عليه السلام:

١ الخلاف، ج ١، ص ٢٥٧-٢٥٩ المسألة ٤

٢ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٢، ح ٦٢؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٤٨، ح ٨٩١

٣ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٩، ح ٥٢؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٤٧، ح ٨٨٣

٤ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٥٢-٢٥٣، ح ١٠٠١؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٥٧، ح ٩٢٢

يخرج وقت الظهر بعد ما يمضي من زوالها أربعة أقدام، فإنَّ وقت العصر يدخل بآخرها، وأنه لو صلى الظهر بعد الأربع تعتدأ ليخالف السُّنة لم يُقبل منه، وأنه لو أخر العصر إلى أن تقرب الشمس متعمداً من غير علة لم يُقبل^١.

وفيه دلالة للتوقيف بالعدر، ويُعمل على الفضيلة تغليظاً؛ لتحصيل المحافظة عليها.

وقدّر بشيخي الشخص؛ لرواية زرارة عن الباقر عليه السلام وسأله عن وقت الظهر، فقال: «ذراع من زوال الشمس، ووقت العصر ذراع من وقت الظهر، فذلك أربعة أقدام من زوال الشمس»^٢.

قلت: في هذا تقدير الذراع بالقدمين، اللذين هما شُعبا الشخص المائل، والظاهر أنه بالنسبة إلى الإنسان؛ إذ هو الأصل في لأقدام

وروي بعدة أسانيد صحيحة عن الباقر والصادق عليه السلام، «وقت الظهر بعد الروال قدما، ووقت العصر بعد ذلك قدما»^٣؛
وقدّر بالذراع؛ لما مرَّ^٤

ولرواية محمد بن حكيم عن العبد الصالح؛ «آخر وقت الظهر قامة من الزوال»^٥، مع روايه علي بن أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام، «القامة هي الذراع»^٦، ولرواية معاوية بن ميسرة عنه عليه السلام قال: «أتى جبرئيل عليه السلام، وذكر مثل الحديث السالف»^٧، إلا أنه قال بدل القامة والقامتين «ذراع وذراعان»^٨.

١. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٦، ح ٧٤؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٥٨-٢٥٩، ح ٩٢٦.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٩-٢٠، ح ١٠٥٥؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٤٨، ح ٨٨٨.

٣. الفقيه، ج ١، ص ٢١٦، ح ١٦٤٩؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٥٥، ح ١١٠١٢؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٤٨، ح ٨٩٢.

٤. مرَّ آنفاً.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٥١، ح ١٩٩٤؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٥٦، ح ٩١٧.

٦. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٢، ح ١٠٦٥؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٥١، ح ٩٠١.

٧. في ص ٢٣٣ من رواية معاوية بن وهب.

٨. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٥٣، ح ١٠٠٢؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٥٧، ح ٩٢٣.

ولرواية إسماعيل الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام قال: «كان رسول الله ﷺ إذا كان في الجدار ذراعاً صلى الظهر، وإذا كان ذراعين صلى العصر» قال الراوي: الجدران تختلف في الطول والقصر، قال: «إن جدار مسجد رسول الله ﷺ كان يومئذ قائماً»^١.

قلت: معظم هذه الأخبار ونحوها تدلُّ دلالةً أوليةً على توقيت النافلة بمعنى أنَّ النافلة لا تصلى عند خروج هذه المقادير، وإنما اختلقت المقادير بحسب حال المصلين في السرعة والبطء، والتخفيف والتطويل؛ لما رواه العمار بن السفيرة وعمر بن حنظلة ومنصور بن حازم، قالوا: كنّا نقيس الشمس بالمدينة بالذراع، فقال لنا أبو عبد الله عليه السلام: «لَا أنبئكم بأبين من هذا»، قلنا: بلى، قال: «إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر، إلَّا أن بين يديها شُبُعة وذلك إليك، فإن أنت خففت فحين تفرع من شُبُعتك، وإن أنت طوّلت فحين تفرع من شُبُعتك»^٢.

ولما رواه محمد بن أحمد بن يحيى، قال: كتب بعض أصحابنا إلى أبي الحسن عليه السلام: روي عن آبائك. القدم والقدمان والأربع، ولقائمة والقامتان، وظلّ مثلك، والذراع والذراعان، فكتب عليه السلام: «لا القدم ولا القدمين، إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاة، وبين يديها شُبُعة وهي ثمان ركعات، فإن شئت طوّلت وإن شئت قصّرت، ثم صلّ الظهر، فإذا فرغت كان بين الظهر والعصر شُبُعة، وهي ثمان ركعات، إن شئت طوّلت وإن شئت قصّرت، ثم صلّ العصر»^٣.

قال الشيخ: إنما نقي القدم والقدمين؛ لتلا يظن أن ذلك لا يجوز غيره^٤. ورواية زرارة عن الباقر عليه السلام: «أتدري لم جعل الذراع والذراعان؟ قلت: لم؟

١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٥٠-٢٥١، ح ٩٩٣؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٥٥-٢٥٦، ح ٩١٦.

٢ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٢، ح ٦٢؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٥٠، ح ٨٩٨.

٣ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٤٩، ح ٩٩٠؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٥٤، ح ٩١٣.

٤ هي «ث» إضافة «الوقت»، وفي تهذيب الأحكام: «وقت».

٥ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٥٠، ح ٩٩٠؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٥٥، ح ٩١٣.

قال: «لمكان الفريضة، فإنَّ لك أن تتنقَّص من زوال الشمس إلى أن يمضي الفسيء ذراعاً، فإذا بلغ قبوَّك ذراعاً من الزوال بدت بالفريضة»^١.

وعلى هذا مَنْ يصلي النافلة يُستحب له تأخير الفريضة إلى فراعها، وبعض الأخبار^٢ كالصريح في ذلك.

وقد روى سعيد الأعرج عن أبي عبد الله عليه السلام: «وقت الظهر بعد الزوال بقدم أو نحو ذلك، إلّا في السفر أو يوم الجمعة، فإنَّ وقتها إذا زالت»^٣، ومثله روى عنه إسماعيل بن عبد الخالق^٤، فيحمل أيضاً على مصلي النافلة.

وروى بكير عن أبي عبد الله عليه السلام: «إني صلّيت الظهر في يوم غم فأنجلت فوجدتني صلّيت حين زال النهار، فقال: «لا تُعبد، ولا تُعَد»^٥.

وحمله الشيخ على النهي عن ملوّه هذا، وهو ترك النافلة^٦؛ لأنَّ معاوية بن مسرة سأل الصادق عليه السلام: «أصلّي الظهر إذا زالت الشمس في طول النهار؟ قال: «نعم، وما أحبّ أن يفعل ذلك كلّ يوم»^٧.

وهي خير عمرو بن سعيد السابغ^٨: «لأنَّ أصل الصلاة الظهر إذا صار الظل مثله، إشارة إلى استحباب تأخيرها لمصلي النافلة أيضاً، وقد يستفاد من دلالتها الالتزامية توقيت الفريضة، ومن بعضها يستفاد ذلك بالمطابقة.

ثمّ لما عارضها أخبار آخر تدلّ على متداد الوقت^٩ جمع بينهما إمّا بالحمل على

١. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٩ - ٢٠، ح ٥٥ و ص ٢٤٥، ح ٩٧٦؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٤٩، ح ٨٩٢، و ص ٢٥٠، ح ٨٩٩.

٢. راجع الهامش ٢ من ص ٢٢١.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٤٤، ح ٩٧٠؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٤٧، ح ٨٨٤.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢١، ح ٥٩؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٤٧، ح ٨٨٥.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٤٦، ح ٩٧٩؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٥٢، ح ٩٣.

٦. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٤٦، ذيل الحديث ٩٧٩؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٥٢، ذيل الحديث ٩٣.

٧. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٤٧، ح ٩٨٠؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٥٢، ح ٩٠٤.

٨. في ص ٢٣٣، الهامش ٢.

٩. راجع الفقيه، ج ١، ص ٢١٦، ح ٦٤٧ و ٦٤٨؛ وتهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٩، ح ٥٤ و ٥١، و ص ٢٦، ح ١٧٣.

والاستبصار، ج ١، ص ٢٤٦، ح ٨٨١، و ص ٢٦٠، ح ٩٣٤.

الاختيار والعذر، أو على الأفضلية وعدمها، مع اعتضاد كل واحدٍ من الحملين بما بصرح به.

وقد روى زرارة قلت لأبي جعفر عليه السلام : أين الظهر والعصر حدٌّ معروف ؟ فقال : «لا»^١. وهذا يؤيد أن التوقيت للنافلة.

الموضع الثاني : ذهب الشيخ في التهذيب إلى اعتبار المماثلة بين الفيه الحادث بعد الزوال والظل السابق عليه^٢، تعويلاً على مرسله يونس عن الصادق عليه السلام^٣.

وهي ضعفة السد والدلالة، ومعارضة برواية عمرو بن سعيد؛ فإنها صريحة في اعتبار المماثلة بين الشخص والظل، وكذا رواية يزيد بن خليفة، وقد ذكرنا^٤، ولأنه لو اعتبر الظل لزم اختلاف الوقت باطول والقصر بحسب الأزمنة والأمكنة بخلاف الشخص.



الثالثة: يمتد إجزاء الظهر إلى أن يبقى للغروب قدر أدائها مع العصر؛ لضرورة الترتيب، والفسق يدل عليه؛ لأنه الظلمه.

ولخبري عبيد وداود السابقين^٥.

ولما رواه زرارة عن الباقر عليه السلام : «أحب الوقت إلى الله أوله حين يدخل وقت الصلاة، فإن لم تفعل فإتاك في وقتٍ منهما حتى تغيب الشمس»^٦.

وقد مر^٧ قول الشيخ في التهذيب بخروج وقت الظهر بمضي أربعة أقدام.

١. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٥٥، ح ١٠١٣.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٣، ذيل الحديث ٦٦.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٤، ح ٦٧.

٤. في ص ٢٣٠ و ٢٣٣.

٥. في ص ٢٣٦ و ٢٣٢.

٦. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٤ - ٢٥، ح ٦٩، الاستبصار، ج ١، ص ٢٦٠ - ٢٦١، ح ٩٣٥.

٧. لم نتحققه فيما مر، وانظر النهاية، ص ٥٨ - ٥٩.

الرابعة: أول وقت العصر عند مضي قدر أداء الظهر، ويمتدّ الفضيلة إلى المثلين، والإجزاء إلى أربع ركعات للغروب، وقد تفرّر ذلك.

وروى معمر بن يحيى عن الباقر عليه السلام: «وقت العصر إلى غروب الشمس»^١. وفي الخلاف: لا خلاف أن صاحب لضرورة إذا أدرك قبل غروب الشمس ركعةً تجب عليه العصر^٢.

وعند المفيد ذلك للمحظّر والسّاسي، وأمّا غيرهما فإلى اصفرار الشمس^٣: لما روى عن النبي صلى الله عليه وآله: «وقت العصر ما لم تصفر الشمس»^٤، وهو من صحاح العامة.

ولما رواه أبو بصير عن أبي عبدالله عليه السلام في تضييع صلاة العصر «أن يدعها حتى تصفر وتغيّب»^٥.

وروى سليمان بن خالد عنه عليه السلام: «من تركها حتى يصير على ستة أقدام فذلك المضّيع»^٦.

وروى سليمان بن جعفر قال الفقيه عليه السلام: «آخر وقت العصر ستة أقدام ونصف»^٧. وكلّ ذلك ليس بصريح في خروج الوقت ولا في السّهي، فلو سلّم حمل على الكراهية.

الخامسة: لا خلاف عندنا في جور لجمع بين الظهر والعصر، حصراً وسفراً، للمختار وغيره.

١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٥، ح ١٧١، الاستبصار، ج ١، ص ٢٦١، ح ٩٢٧

٢ الخلاف، ج ١، ص ٢٧١، المسألة ١٣

٣ المقنعة، ص ٩٢

٤ صحيح مسلم، ج ١، ص ٤٢٧، ح ١٧٢/٦١٢، أسس أبي داود، ج ١، ص ١٠٩، ح ٣٩٦

٥ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٥٦-٢٥٧، ح ١٠١٨، الاستبصار، ج ١، ص ٢٥٩، ح ٩٣٠

٦ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٥٦، ح ١٠١٦، الاستبصار، ج ١، ص ٢٥٩، ح ٩٢٨

٧ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٥٦، ح ١٠١٤، الاستبصار، ج ١، ص ٢٥٩، ح ٩٢٧

ورواه العامة عن عليّ عليه السلام وابن عباس وابن عمر وأبي موسى وجابر وسعد بن أبي وقاص وعائشة ^١.

وروى ابن عباس: أن النبي صلى الله عليه وآله جمع بين الظهرين والعشاءين من غير خوف ولا سفر ^٢، وفي لفظ آخر: من غير خوف ولا مطر ^٣، وكلاهما في الصحيح. وفيها عن عبدالله بن شقيق الثقفي، قال: قال رجل لابن عباس: الصلاة، فسكت، ثلاثاً، ثم قال في الثالثة: لا أم لك! أتعلمنا بالصلاة؟ كنا نجمع بين الصلاتين على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله ^٤.

ورؤينا عن زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام: «أن النبي صلى الله عليه وآله جمع بين الظهرين حين زالت الشمس في جماعة من غير علة»، قال: «وإنما فعل ذلك ليتوسع الوقت على أمته» ^٥.

نعم، الأقرب استحباب تأخير العصر إلى أن يخرج وقت فضلة الظهر، إنا المقدّر بالنافلتين والظهر، وإنا المقدّر بما سلف من المثل والأقدام وغيرهما؛ لأنه معلوم من حال النبي صلى الله عليه وآله، حتى أن رواية الجمع بين الصلاتين تشهد بذلك. وقد صرح به المفيد عليه السلام في باب عمل الجمعة، قال:

والفرق بين الصلاتين في سائر الأيام مع الاحتيار وعدم الموارد أفضل، قد ثبتت السنة به، إلا في يوم الجمعة، فإن الجمع فيها أفضل، وكذا في ظهري عرفة وعشاءي المزدلفة ^٦.

١ المجموع شرح المهدب، ج ٤، ص ٣٧١؛ المصنف المطبوع مع الشرح الكبير، ج ٢، ص ١١٣، المسألة ١٢٥٢ الشرح الكبير المطبوع مع المصنف، ج ٢، ص ١١٦

٢ صحيح مسلم، ج ١، ص ٤٨٩، ح ٤٩/٧٠٥ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٦، ح ١٢١٠ سنن النسائي، ج ١، ص ٣٢٧، ح ٥٩٧ مسند أحمد، ج ١، ص ٤٦٦، ح ٢٥٥٢

٣ صحيح مسلم، ج ١، ص ٤٩٠-٤٩١، ح ٥٤/٧٠٦ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٦، ح ١٢١١ الجامع الصحيح، ج ١، ص ٢٥٤-٢٥٥، ح ١٨٧ سنن النسائي، ج ١، ص ٣٢٨، ح ٥٩٨

٤ صحيح مسلم، ج ١، ص ٤٩٢، ح ٥٨/٧٠٦

٥ الكافي، ج ٣، ص ٢٨٦، باب الجمع بين الصلاتين، ح ١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٦٣، ح ١٠٤٦ الاستبصار، ج ١، ص ٢٧١، ح ٩٨١

٦ المقنع، ص ١٦٥

وابن الجنيّد حيث قال :

لا يختار أن يأتي الحاصر بالمصر عقيب الظهر التي صلّاها مع الروال، إلا مسافراً أو
عليلاً أو خائفاً ما يقطعه عنها، بل لاستحباب للحاضر أن يقدم بعد الزوال وقبل فريضة
الظهر شيئاً من التطوّع إلى أن تزول الشمس قدمين أو ذراعاً من وقت زوالها، ثم يأتي
بالظهر ويعقبها بالتطوّع من التسييح^١ والصلاة إلى أن يصير الفريضة أقدام أو ذراعين،
ثم يصلي العصر، ولمن أراد أن يجمع بينهما من غير صلاة أن يفصل بينهما بمائة تسبيحة،
والأصحاب في المعنى قائلون باستحباب التأخير، وإنما لم يصرح بعضهم به؛
اعتماداً على صلاة النافلة بين الفريضتين
وقد روي ذلك في أحاديثهم كثيراً؛

مثل حديث إتيان حبرئيل بمواقيت الصلاة، رواه معاوية بن وهب ومعاوية بن
ميسرة وأبو خديجة والمفضل بن عمر وذريح عن أبي عبد الله^٢،
وعن الحلبي عن أبي عبد الله^٣، قال: «كان رسول الله^٤ يصلي الظهر على
دراع، والعصر على سحو ذلك^٥، يعني على ذراع آخر، لرواية زرارة عن
أبي جعفر^٦: «كان حائط مسجد رسول الله^٧ قائماً، فإذا مضى من فيه دراع صلى
الظهر، فإذا مضى من فيه ذراعان صلى العصر»^٨
ومثله رواية إسماعيل الجعفي عنه^٩

وعن عبد الله بن سنان - شهدت المغرب ليلة مطيرة في مسجد رسول الله^{١٠}،
فحين كان قريباً من الشفق نادوا وأقاموا للصلاة، فصلّوا المغرب، ثم أمهلوا الناس
حتى صلّوا ركعتين، ثم قام المنادي في مكانه في المسجد فأقام الصلاة فصلّوا
العشاء، فسألت أبا عبد الله^{١١} عن ذلك، فقال: «نعم، قد عمله رسول الله^{١٢}»^{١٣}.
وعن صفوان الجمال، قال: صلى بنا أبو عبد الله^{١٤} الظهر والعصر عند ما زالت

١. تهذيب الكلام، ج ٢، ص ٢٥٢-٢٥٤، ح ١٠٠١-١٠٠١ الاستبصار، ج ١، ص ٢٥٧-٢٥٨، ح ٩٢٢-٩٢٥

٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٤٨، ح ٩٨٧ الاستبصار، ج ١، ص ٢٥٣، ح ٩١٠.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٥٠، ح ٩٩٢ الاستبصار، ج ١، ص ٢٥٥، ح ٩١٥.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٦١، ح ١٠٥٨ الاستبصار، ج ١، ص ٢٥٥، ح ٩١٦.

٥. الكافي، ج ٣، ص ٢٨٦-٢٨٧، باب الجمع بين الصلاتين، ح ٢.

الشمس بأذان وإقامتين، وقال: «إني على حاجة فتنفلوا»^١.

وفي هذا الخبر فوائد:

منها: جواز الجمع.

ومنها: أنه لحاجة.

ومنها: سقوط الأذان والنافلة مع الجمع، كما روى محمد بن حكيم عن

أبي الحسن عليه السلام: «إذا جمعت بين الصلاتين فلا تطوع بينهما»^٢.

ومنها: أفضلية القدوة على التأخير.

وروى عبدالله بن سنان في كتابه عن أبي عبدالله عليه السلام: «أن رسول الله صلى الله عليه وآله كان في

السفر يجمع بين المغرب والعشاء، وظهر ولعصر، إنما يفعل ذلك إذا كان مستعجلاً».

قال عليه السلام: «وتعريفهما أفضل»، وهذا نص في لباب

ولم أقف على ما ينافي استحباب التفريق من رواية الأصحاب، سوى ما رواه

عباس الناقذ، قال: تفرق ما كان في يدي وتفرق عني حرفائي، فشكوت ذلك إلى

أبي عبدالله عليه السلام، فقال: «اجمع بين الصلاتين الظهر والعصر ترى ما تعبت»^٣

وفي الكافي: فشكوت ذلك إلى أبي محمد عليه السلام^٤.

والذي هنا بخط الشيخ وقد نسبته إلى الكافي، وهو إن صح أمكن تأويله بجمع

لا يقتضي طول التعريق؛ لا متناع أن يكون ترك النافلة بينهما مستحباً، أو يحصل على

ظهري يوم الجمعة.

وأما باقي الأخبار فمقصورة على جواز الجمع، وهو لا ينافي استحباب التفريق.

قال الشيخ: كل خبر دل على أفضلية أو الوقت محمول على الوقت الذي يلي

وقت النافلة^٥.

وبالحملة، كما علم من مذهب الإمامية جواز الجمع بين الصلاتين مطلقاً، علم

١ الكافي، ج ٢، ص ٢٨٧، باب الجمع بين الصلاتين، ج ١٥ تهذيب الأحكام، ج ٢ ص ٢٦٣، ح ١٠٤٨

٢ الكافي، ج ٣، ص ٢٨٧، باب الجمع بين الصلاتين، ج ٢ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٦٣-٢٦٤، ح ١٠٥٠.

٣ تهذيب الأحكام، ج ٢ ص ٢٦٣، ح ١٠٤٩

٤ الكافي، ج ٣، ص ٢٨٧، باب الجمع بين الصلاتين، ج ٦

٥ تهذيب الأحكام، ج ٢ ص ٢٤٨، ح ٩٨٤ الاستبصار ج ١، ص ٢٥٣، ذيل الحديث ٧ ٩

منه استحباب التفريق بينهما بشهادة الصوص والمصنفات بذلك.

وأورد على المحقق نجم الدين تلميذه جمال الدين يوسف بن حاتم الشامي المشغري - وكان أيضاً تلميذ السيد ابن طوس - :

أن النبي ﷺ إن كان يجمع بين الصلاتين، فلا حاجة إلى الأدان للثانية؛ إذ هو الإعلام، وللحبر المتضمن أنه عند جمع بين الصلاتين يسقط الأذان^١؛ وإن كان يفرق فلم ندرهم إلى الجمع وجعلتموه أفصل؟

فأجاب المحقق

أن النبي ﷺ كان يجمع تارة ويفرق أخرى. ثم ذكر الروايات كما ذكرنا، وقال: إنما استحباب الجمع في الوقت الواحد، دأبى بالمواعيل والفرضين فيه، لأنه مبادرة إلى تفرغ الدمة من الفرض حيث نبت دخول وقت الصلاتين، ثم ذكر خبر عمرو بن حريث عن الصادق عليه السلام: وسأله عن صلاة رسول الله ﷺ، فقال: «كان النبي ﷺ يصلي ثمانين ركعات الروال، ثم يصلي أربعاً الأولى وثمانين بعدها، وأربعاً العصر، وثلاثاً المغرب وأربعاً بعدها، والعشاء أربعاً، وثمانين الليل، وثلاثاً اللوتر، وركعتي الفجر، والعدة ركعتين»^٢.

تنبيهات:

الأول: معظم العامة على عدم جوار الجمع بين الصلاتين لعذر، محتجين بأن المواقيت ثبتت تواتراً من قول النبي ﷺ وعنده^٣

وجوابهم: أنتم فائلون بجوار الجمع في السفر والعذر، فلو كان الوقت غير مضروب للفريضة الثانية لاستحال فعلها فيه، كما استحال جمع الصبح والظهر والعصر والمغرب في وقت أحدها.

١ الفقيه، ج ١، ص ٢٨٧، ح ٨٨٦ تهذيب الأحكام ج ٣، ص ١٨، ح ٦٦

٢ الكافي، ج ٣، ص ٤٤٣، باب صلاة السراويل، ح ١٥ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٤، ح ١٤ الاستبصار، ج ١، ص ٢١٨ - ٢١٩، ح ٧٧٤ ولم يشر على من حكاه من المتقدمين من الشهيد، ومن المتأخرين حكاه عن ذكرى الشيعة العاملي في مدارك الأحكام، ج ٣، ص ٤٦ - ٤٧

٣ المجموع شرح المذهب، ج ٤، ص ٣٨٤، المبسوط تشرحي، ج ١، ص ١٤٩، بداية المجتهد، ج ١، ص ١٧٣، المصنف المطبوع مع الشرح الكبير، ج ٢، ص ١٢٢، المصنف، ١٢٦٣

ويعارضون بما روي عن ابن عباس: أن النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء، من غير خوف ولا سفر^١، وفي لفظ آخر^٢ من غير خوف ولا مطر^٣.
وروى البخاري عن أبي أمامة، قال: صلينا مع عمر بن عبد العزيز، ثم دخلنا على أنس وهو يصلي العصر، فقلنا: ما هذه الصلاة؟ فقال: العصر، وهذه صلاة رسول الله ﷺ التي كنّا نصلي معه^٤، والتعجب يدل على أنه قدّمها على الوقت.
وروى مالك: أن النبي ﷺ جمع بين الصلاتين في السفر^٥، وهو دليل الجواز، ولا يحمل على أنه صلى الأولى آخر وقتها والثانية أوله؛ لأن ذلك لا يسمى جمعاً.
وابن المنذر من أئمة العامة لما صحّ عنده أحاديث الجمع ذهب إلى جوازه^٦، كما قاله الإمامية، وهو قول ابن إدريس^٧.

الثاني روى أبو بصير عن أبي عبد الله ﷺ، لما ذكر ﷺ أفضلية الوقت، فقلت: وكف أصنع بالثماني؟ قال: «خفف ما استطعت»^٨، وهذا يعطي استحباب تخفيف الثماني قبل الظهر، ولا يدل على سواها.

الثالث روى عن النبي ﷺ أنه قال: أفضل الأعمال الصلاة لأوّل وقتها^٩.
وروى فتية الأعشى عن أبي عبد الله ﷺ، قال: «ين فضل أوّل الوقت على الآخر كفضل الآخرة على الدنيا»^{١٠}.

وعن محمد بن مسلم عنه ﷺ: «إذا دخل وقت صلاة فتحت أبواب السماء لصعود

١ راجع الهامش ٢ من ص ٢٢٩

٢ راجع الهامش ٣ من ص ٢٢٩

٣ صحيح البخاري، ج ١، ص ٢٠٢، ح ٥٢٤.

٤ الموطأ، ج ١، ص ١٠٦-١٠٧، ح ١٧٥-١٨١

٥ حلية العلماء، ج ٢، ص ٢٤٤: المجموع شرح المذهب، ج ٤، ص ٣٨٦

٦ السرائر، ج ١، ص ١٩٧-١٩٨

٧ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٥٧، ح ١٠١٩

٨ الجامع الصحيح، ج ١، ص ٣١٩-٣٢٠، ح ١٧٠: سبس أبي داود، ج ١، ص ١١٥-١١٦، ح ٤٢٦: سنن

الدارقطني، ج ١، ص ٥٤٨-٥٤٩، ح ٩/٩٦٠

٩. الكافي، ج ٣، ص ٢٧٤، باب المواقيت أولها وآخرها وأصلها، ح ١٦ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٤٠-٤١،

الأعمال، فما أحب أن يصعد عمل أول من عملي، ولا يكتب في الصحيفة أحد أول مني»^١.

وعن زرارة عن الباقر عليه السلام، وقد سألته عن أفضلية الأول أو الوسط أو الأخير، فقال: «أوله، قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إن الله يحب من الخير ما يعجل»^٢.

ثم قال الباقر عليه السلام: «إن أول الوقت أحد فصل، فتعجل الخير ما استطعت»^٣
وعن سعد بن أبي خلف عن الكاظم عليه السلام، قال: «الصلوات المفروضة في أول وقتها إذا أقيم حدودها أطيب ريحاً من قصيب الآس يؤخذ من شجره في طيبه وريحه وطراوته، فعليكم بالوقت الأول»^٤.

إذا ظهر ذلك، فيم تحصل فضيلة الأوتة؟ الظاهر أنه بالاشتغال بمقدمات الصلاة كما يدخل الوقت، فإنه لا يعد حينئذ متو بياً ولا متأخراً.
وفي الأخسار ما يدل على أن العسسه بتقديم ما يمكن تقديمه من الشروط، لينطبق الفعل على أول الوقت، مثل ما روى «ما وقر الصلاة من آخر الطهارة لها حتى يدخل وقتها»

وتظهر الفائدة أيضاً في نادر الصلاة لوقتها الأول.
والظاهر أن وقت الفصيلة متفاوت فيها، فكلما قرب من الأول فاز بالفضل وربما احتل مساواته وصت الأخبار عليه، ونقول النصف الأول منه متساو؛ لأن معظم الوقت باقي.

ولو شغل بشغل خفيف قبل المقدمات أو بعدها - كأكل لقمة أو كلام قصير، أو مشى على عادته - لم تفته الفضيلة؛ لعدم تأثير مثله في التواهي.
وقد يكون التأخير أفضل في أماكن تأتي إن شاء الله تعالى

١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٤١، ح ١٣١

٢ الكافي، ج ٣، ص ٢٧٤، باب المواقيت أولها وآخرها وأفضلها، ج ٥، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٤٠، ح ١٢٧

٣ الكافي، ج ٣، ص ٢٧٤، باب المواقيت أولها وآخرها وأفضلها، ج ٨، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٤١، ح ١٣٠

٤ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٤٠، ح ١٢٨

[المسألة] السادسة: للمغرب وقتان كباقي الصلوات: لعموم الأخبار:

كخبر معاوية وابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: «لكل صلاة وقتان»^١.

وخبر داود الصيرمي - بكسر الصاد وإسكان الراء المهملتين -: كنتُ عند أبي الحسن الثالث عليه السلام فغربت الشمس، فحدثني حتى غاب الشفق قبل أن يصلي المغرب، ثم توضأ وصلى^٢.

وعن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في تأخير المغرب ساعة: «لا بأس إذا كان صائماً أفطر، وإن كانت له حاجة قضاها»^٣ في أحبار كثيرة تدلّ على جواز تأخيرها. وفي مكتبة إسماعيل بن مهران إلى الرضا عليه السلام أن أصحابها يجعلون آخر وقت المغرب ربع الليل، فكتب: «كذلك الوقت، غير أن وقت المغرب صيق، وآخر وقتها ذهاب الحمرة ومصرها إلى الباص في أفق المغرب»^٤.

وروى إسماعيل بن حابر عن أبي عبد الله عليه السلام في وقت المغرب، قال: «ما بين غروب الشمس إلى سقوط الشفق»^٥.

وسأني الدليل^٦ على امتداد وقتها إلى نصف الليل، ولا نعني بالوقتتين إلا هذا. قال الشيخ:

هذه الأخبار دالة على المعدور لأن الأمر عبداً للضرورة، فلا يجوز تأخير المغرب عن غيبوبة الشمس إلا عن عذر^٧

١. الكافي، ج ٢، ص ٢٧٤، باب المواقيت أولها وآخرها ونقصها، ج ٣، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٩ - ٤٠.

ج ١٢٤ و ١٢٥، الاستبصار، ج ١، ص ٢٤٤ - ٢٤٥، ج ٨٧٠ و ٨٧١.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٠، ج ٩٠، الاستبصار، ج ١، ص ٢٦٤، ج ٩٥٥.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣١، ج ٩٣، الاستبصار، ج ١، ص ٢٦٦ - ٢٦٧، ج ٩٦٣.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٢٨١ - ٢٨٢، باب وقت المغرب، ج ١٦، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٦٠ - ٢٦١.

ج ١٠٣٧، الاستبصار، ج ١، ص ٢٧٠، ج ٩٧٦.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٥٨، ج ١٠٢٩، الاستبصار، ج ١، ص ٢٦٣ - ٢٦٤، ج ٩٥٠.

٦. في ص ٢٤٦.

٧. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٢، دليل الحديث ٩٧.

قلت: سبيل هذه كسبيل ما ذكر في أوقات الباقي من الحمل على العذر، وخمّله آخرون على الفضيلة.

نعم، قد روى الشيخ بطريقين عن أبي عبد الله عليه السلام: «أن جبرئيل أتى النبي صلى الله عليه وآله، فجعل لكل صلاة وقتين، إلا المغرب فحمل لها وقتاً واحداً»^١ ويعارض بخبر ذريح عن أبي عبد الله عليه السلام: «أن جبرئيل عليه السلام أتى النبي صلى الله عليه وآله في الوقت الثاني من المغرب قبل سقوط الشفق»^٢، وعن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: «وقت المغرب من حيث تغيب الشمس إلى أن تشتبك النجوم»^٣، فتحمل أخبار التضييق على الأفضلية جمعاً

السابعة: أول وقت المغرب غروب الشمس بالإجماع، ويمتدّ العزيمة إلى غيوبة الشفق المعري، والإجراء إلى أن يبقى لانتصاف الليل قدر أدائها مع العشاء؛ لخبر عبد بن رارة عن أبي عبد الله عليه السلام وأئمتنا أول وقتها غروب الشمس إلى انتصاف الليل، إلا أن هذه قبل هذه^٤ ويختصّ المغرب من أول الوقت بقدر أدائها، ثم يشترك مع العشاء إلى انتصاف الليل، ف يختصّ العشاء بأربع، كما قلناه في الطهرين؛ لخبر داود بن فرقد عن أبي عبد الله عليه السلام^٥.

والشيخان والقاضي وأبو الصلاح: وقت المختار إلى غيوبة المغرّبة، والمضطرّ إلى ربع الليل^٦؛ لتقدير التأخير إلى المشرّبه.

١. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٦٠، ح ١٠٣٥ و ١٠٣٦؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٤٥، ح ٨٧٢ و ٨٧٣.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٥٧، ح ١٠٢٢؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٦٣، ح ٩٤٩.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٥٧، ح ١٠٢٣؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٦٣، ح ٩٤٨.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٧، ح ٧٨؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٦٢، ح ٩٤١.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٨، ح ٨٢؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٦٣، ح ٩٤٥.

٦. المقنعة، ص ٩٣ و ٩٥؛ النهاية، ص ٥٩؛ المبسوط، ج ١، ص ٧٤ و ٧٥؛ المهذب، ج ١، ص ٦٩؛ الكافي في القنعة.

ولخبر عمر بن يزيد عن الصادق عليه السلام: «بأنك في وقتٍ إلى ربيع الليل»^١، وعنه بلفظٍ آخر: «فلك أن تؤخرها إلى ربيع الليل»^٢، ويُحمل على الفضيلة.

الثامنة: يُعلم الغروب بذهاب الحمرة لشرقيّة في الأشهر، قال في المعبر: عليه عمل الأصحاب^٣؛ لما رواه بريد بن معاوية عن الباقر عليه السلام: «إذا غابت الحمرة من هذا الجانب - يعني المشرق - فقد غابت الشمس من شرق الأرض ومن غربها»^٤.

وعن محمد بن شريح عن أبي عبدالله عليه السلام في وقت المغرب: «إذا تغيّرت الحمرة في الأفق وذهبت الصفرة»^٥.

ويقرب منه ما رواه عن النبي صلى الله عليه وآله قال: «إذا أقبل الظلام من هاهنا - وأشار إلى المشرق - وأدبر النهار من هاهنا - وأشار إلى المغرب - فقد أفطر الصائم»^٦.

وللشيخ قول بسقوط القرص^٧؛ لحبر عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام: «وقت المغرب إذا غربت الشمس فغاب قرصها»^٨.

وعن أبي أسامة أو غيره: صعدت جبل أبي قيس والناس يصلّون المغرب، فرأيت الشمس لم تغب وإنما توارت خلف لجبل، فأخبرت أبا عبدالله عليه السلام بذلك، فقال: «بئس ما صنعت، إنما تصلّيها إذا لم ترها خلف جبل، غابت أو عارت، فإنما

١. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٠-٣١، ح ٩١.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣١، ح ٩٤؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٦٧، ح ٩٦٤.

٣. المعبر، ج ٢، ص ٥١.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٢٧٨، باب وقت المغرب و...، ج ١٢ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٩، ح ٨٤؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٦٥، ح ٩٥٦.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٥٧، ح ١٠٢٤.

٦. أورده الرافعي - كما في المتن - في العزيز شرح الوجيز، ج ١، ص ١٣٧٠ وفي صحيح البخاري، ج ٢، ص ٦٩١، ح ١٨٥٣ وصحيح مسلم، ج ٢، ص ٧٧٢، ح ١٥١/١١٠٠ ومستد أحمد، ج ١، ص ٤٨، ح ١٩٣ بضاوية.

٧. راجع المبسوط، ج ١، ص ٧٤؛ والاستبصار، ج ١، ص ٢٦٢، باب وقت المغرب والمشاء الآخرة.

٨. الكافي، ج ٣، ص ٢٧٩ - ٢٨٠، باب وقت المغرب و...، ج ١٢ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٨، ح ١٨١.

الاستبصار، ج ١، ص ٢٦٣، ح ٩٤٤.

عليك مشرقك ومغربك، وليس على الناس أن يبحثوا»^١
 وجزم في الفقيه أن الراوي أبو أسامة ريد الشَّعَامُ.^٢
 وعن سماعة عنه رحمه الله. «ليس عليك صعود الجبل»، وقد قال له: ربما صلينا ونحن
 نخاف أن تكون الشمس خلف الجبل.^٣
 والجواب كل خبر فيه غيبوبة القرص محمول على ذهاب الحمرة، حملاً
 للمطلق على المقيّد، واليهي عن البحث في ذلك جاز أن يكون بعد ذهاب الحمرة
 وتوهم الراوي بقاء الشمس.
 وقد روى الكليني عن ابن أبي عمير مرسلًا عن الصادق عليه السلام، قال: «وقت سقوط
 القرص ووجوب الإفطار أن تقوم بعداء القبلة وتتفقد الحمرة التي ترتفع من المشرق،
 فإذا جازت ومّة الرأس إلى ناحية المغرب فقد وجب الإفطار وسقط القرص»^٤.
 وهذا صريح في أن روال الحمرة علامة سقوط القرص، ومراسيل ابن أبي عمير
 هي قوّة المسانيد.
 وأمّا اعتبار رؤية النجوم، كما روى بكر بن محمد عن أبي عبد الله عليه السلام وستل عن
 وقت المغرب، فتلا: «فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا»^٥. وقال «هذا أول الوقت»^٦
 وروى إسماعيل بن همام: رأيت الرضا عليه السلام صلى بنا على باب ابن أبي محمود حين
 ظهرت النجوم.^٧
 فهي بادرة، ومحمولة على وقت الاشتباه، أو لضرورة، أو على مدّها حتّى تظهر
 النجوم فيكون فراعه منها عند ذلك، كما قاله الشيخ.^٨

١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٦٤، ح ١٠٥٣؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٦٦، ح ٩٦١

٢ الفقيه، ج ١، ص ٢٢٠-٢٢٦، ح ٦٦٢.

٣ الفقيه، ج ١، ص ٢١٨، ح ٦٥٦؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٩، ح ١٨٧؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٦٦، ح ٩٦٢.

٤ الكافي، ج ٣، ص ٢٧٩، باب وقت المغرب و . ح ١

٥ الأنعام (٦)، ٧٦.

٦ الفقيه، ج ١، ص ٢١٩، ح ٦٥٧؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٠، ح ٨٨؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٦٤، ح ٩٥٣.

٧ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٠، ح ١٨٩؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٦٤، ح ٩٥٤.

٨ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٦٦، دليل الحديث ٤٠؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٦٨، دليل الحديث ٩٧١.

ومعارضة بخبر أبي أسامة الشحام، قال رجل لأبي عبد الله عليه السلام: «أؤخر المغرب حتى تستبين النجوم؟ فقال: «خطيئة! إن حبرئيل نزل بها على محمد عليه السلام حين سقط القرص»^١.

وفي مرسل محمد بن أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام، أنه قال: «ملعون من أخر المغرب طلب فضلها»^٢.

وعن الرضا عليه السلام: «أن أبا الخطاب قد كان أفسد عامة أهل الكوفة، وكانوا لا يصلون المغرب حتى يغيب الشفق، وإسنادك للمسافر والخائف وصاحب الحاجة»^٣.
وعن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «إنما أمرت أبا الخطاب أن يصلي المغرب حين زالت الحمرة، فجعل هو الحمرة من قبل المغرب»^٤.

وعن القاسم بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام: ذكر عنده أبو الخطاب فلعنه، ثم قال «إنه لم يكن يحفظ شيئاً، حدثته أن رسول الله عليه السلام غابت له الشمس في مكان كذا وصلى المغرب بالشجرة وببها ستة أميال، فأخبرته بذلك في السفر، فوصعه في الحصر»^٥.

القاسعة: أول وقت العشاء الآخرة عند الفراع من المغرب - في الأقوى لما سلف - لأخبار كثيرة، كخبر زرارة عن أنصاري عليه السلام: «قال: صلى رسول الله عليه السلام بالناس المغرب والعشاء الآخرة قبل الشفق من غير علة في جماعة، وإنما فعل ذلك ليتسع الوقت على أمته»^٦.

وروى زرارة أيضاً عن الباقرين عليهما السلام: في الرجل يصلي العشاء الآخرة قبل

١. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٨، ح ١٨٠ الاستبصار، ج ١، ص ٢٦٢، ح ٩٤٣

٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٣، ح ١٠٠

٣. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٣، ح ٩٩؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٦٨، ح ٩٦٨

٤. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٥٩، ح ١٠٢٣؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٦٥-٢٦٦، ح ٩٦٠.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٥٨، ح ١٠٢٨

٦. الكافي، ج ٣، ص ٢٨٦، باب الجمع بين الصلوتين، ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٦٣، ح ١٠٤٦.

الاستبصار، ج ١، ص ٢٧١، ح ٩٨١

سقوط الشفق: «لا بأس بذلك»^١

ومثله روى الحلبيّان عن الصادق عليه السلام^٢

وذهب الشيخان إلى أنّ وقتها عيوبة لمغربيّة^٣؛ لما رواه يزيد بن خليفة عن الصادق عليه السلام: «أول وقت العشاء حين يعيب الشفق إلى ثلث الليل»^٤.

وعن زرارة عن الباقر عليه السلام: «إذا غاب شفق دخل وقت العشاء»^٥.

ويحمل على الفضيلة؛ جمعاً، مع أنّ أخبارنا أصحّ طريقاً، ولأنّهما جوّزا ذلك عند الضرورة^٦، ولو لا كونه وهناً لاستعمل فعلها فيه، كما لا يجوز تقديم المغرب على الغروب.

والشيخ حتّى أخبار الجواز على الضرورة، أو على مدّها حتّى بذهب الشفق^٧. ويمتدّ وقت الفضيلة إلى ثلث الليل، ولاجزاء إلى نصفه؛ لخبر أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام، قال «قال رسول الله ﷺ: لا آتي أحاف أن أشقّ على أمّتي لأخرت العتمة إلى ثلث الليل، وأنت في رخصة إلى نصف الليل، وهو عسق الليل»^٨. ولخبر نزول جبرئيل بالصلاة من طريق الخاصّة والعامة: أنّه صلى العشاء في المرّة الثانية حين ذهب ثلث الليل^٩.

١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٤، ح ١٠٤؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٧١، ح ٩٧٨

٢ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٤، ح ١٠٥؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٧١، ح ٩٧٩

٣ المقنعة، ص ٩٣؛ النهاية، ص ٥٩؛ المبسوط، ج ١، ص ٧٥

٤ الكافي، ج ٣، ص ٢٧٩، باب وقت المغرب و...، ح ١٦؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣١-٣٢، ح ٩٥؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٦٧، ح ٩٦٥

٥ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٦٢-٢٦٣، ح ١٠٤٥؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٦٩، ح ٩٧٣

٦ المقنعة، ص ٥٩؛ النهاية، ص ٥٩؛ المبسوط، ج ١، ص ٧٥

٧ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٤، ح ١٠٦؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٥، ح ١٠٩

٨ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٦١-٢٦٢، ح ١٠٤١؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٧٢-٢٧٣، ح ٩٨٦

٩ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٥٢-٢٥٣، ح ١٠٠١، وص ٢٥٣-٢٥٤، ح ١٠٠٤؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٥٧

و ٢٥٨، ح ٩٢٢ و ٩٢٥؛ مسأ أبي داود، ج ١، ص ١٠٧، ح ٣٩٣؛ الجامع الصحيح، ج ١، ص ٢٧٨-٢٧٩

ح ١٤٩؛ مسأ الدارقطني، ج ١، ص ٥٦٦، ح ١/٩٩٦؛ مسأ أحمد، ج ١، ص ٥٤٨، ح ٣٠٧١؛ المستدرک علی

الصحيحين، ج ١، ص ٤٦٦، ح ٧١٩، وص ٤٤٠، ح ٧٣٠

وعن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «العتمة إلى ثلث الليل، أو إلى نصف الليل، وذلك التضييع»^١.

وفي خبر زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «وآخر وقت العشاء ثلث الليل»^٢.
وعن المعلّى بن خنيس عن أبي عبد الله عليه السلام: «آخر وقت العتمة نصف الليل»^٣.
وفي هذه الأخبار دلالتان مع المدعى:
إحداهما: جواز تسمية العشاء الآخرة بالعتمة.
وقد كرهه الشيخ^٤: لما روي أن السيّد عليه السلام قال: «لا يقلبتكم الأعراب على اسم صلاتكم، فإنها العشاء، وإنهم يعتمون بالليل»^٥، ويُستون العتبة العتمة.
قلنا: إن صحت فلا دلالة فيه، غاية أن تسميتها بالعشاء أولى.
قال الشيخ: وكذلك تسمية الصبح بالفجر، بل كما قال الله تعالى: «وَجِئْنَا نُصْبِحُونَ»^٦.

وعارض بخبر عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام: «صلاة الفجر حين ينشق الفجر إلى أن يتجلّل الصبح السماء»^٧.
وزعم بعض العامة كراهة تسميتها الغداة، أمّا الفجر والصبح فلا؛ لنطق القرآن بالفجر^٨، وكذا السيّد عليه السلام في حديث جبرئيل عليه السلام^٩، وبالصبح في قوله عليه السلام: «مَنْ أدرك

١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٦٢، ح ١٠٤٣؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٧٣، ح ٩٨٨.

٢ راجع الهامش ٥ من ص ٢٥٠.

٣ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٦٢، ح ١٠٤٢؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٧٣، ح ٩٨٧.

٤ المبسوط، ج ١، ص ٧٥.

٥ صحيح مسلم، ج ١، ص ٤٤٥، ح ١٢٢٨/٦٤٤؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٢٣٠، ح ٧٠٤؛ سنن النسائي، ج ١،

ص ٣٠٥، ح ٥٣٧؛ مستند أحمد، ج ٢، ص ٧٥، ح ٤٤٥٨.

٦ المبسوط، ج ١، ص ٧٥، والآية في الروم (٣٠)، ١٧.

٧ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٩، ح ١٢٣؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٧٦-٢٧٧، ح ١٠٠٣.

٨ الإسراء (١٧)، ٧٨.

٩ سنن أبي داود، ج ١، ص ١٠٧، ح ١٣٩٢؛ الجامع الصحيح، ج ١، ص ٢٧٨-٢٧٩، ح ١٦٤٩؛ مستند أحمد، ج ١،

ص ٥٤٨، ح ٣٠٧١.

ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح»^١.

ويكرهون تسمية المغرب بالعشاء، لما روي أن النبي ﷺ قال: «لا يغلبنكم الأعراب على اسم صلاتكم، إنها امغرب، والمغرب يسمونها العشاء»^٢. وكل ذلك لم يثبت.

الثانية: استحباب تأخير العشاء عن ذهاب الشفق.

وقد روى عبدالله بن سنان عن الصادق ﷺ، قال: «آخر رسول الله ﷺ ليلة العشاء الآخرة ما شاء الله، فجاء عمر صدق الباب فقال يا رسول الله، نام النساء نام الصبيان! فخرج رسول الله ﷺ فقال: «ليس لكم أن تؤدوني ولا تأمروني، إنما عليكم أن تسمعوا وتطيعوا»^٣.

وروى العامة عن أبي سعد قال: قال رسول الله ﷺ، «لو لا ضعف الضعيف وسقم السقيم لأمرت بهذه الصلاة أن تؤخر إلى شطر الليل»^٤. وظاهر الأصحاب عدم هذا الاستحباب؛ لمعارضة أخبار أفضلية أول الوقت، وصرح به في المبسوط^٥.

وقال المرتضى لما قال الناصر: أفضى لأوقات أولها في الصلوات كلها:

هذا صحيح، وهو مذهب أصحابنا والدليل على صحته بعد الإجماع ما رواه ابن مسعود عن النبي ﷺ وسأله عن أفضل الأعمال، فقال «الصلاة في أول وقتها»^٦.

١ كالشافعي في الأم ج ١، ص ١٥٦، المهذب، الشيرازي ج ١، ص ٦، المجموع شرح المهذب، ج ٢، ص ٤٦، والرواية في صحيح البخاري، ج ١، ص ٢١١، ج ١٥٤٤ صحيح مسلم، ج ١، ص ٤٢٤، ج ١٦٣/٦٠٨، سنن أبي ماجه، ج ١، ص ٢٢٩، ج ٦٩٩ و ٧٠٠، الجامع لصحيح، ج ١، ص ٢٥٢، ج ١٨٦، مسند أحمد، ج ٢، ص ٢٢٢، ج ٩٦٣٨.

٢. المهذب، الشيرازي، ج ١، ص ٥٩، المجموع شرح المهذب، ج ٣، ص ٣٥، والرواية في صحيح البخاري، ج ١، ص ٢٠٦، ج ٥٣٨.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٨، ج ٨١.

٤. سنن أبي داود، ج ١، ص ١١٤-١١٥، ج ٤٢٢، سنن نسائي، ج ١، ص ٣٠٢، ج ٥٣٤.

٥ المبسوط، ج ١، ص ٧٧.

٦ سنن الدارقطني، ج ١، ص ٥٤٧، ج ٥/٩٥٦، السنن الكبرى، البهقي، ج ١، ص ٦٢٧، ج ٢٠٤٣، المستدرک

على الصحيحين، ج ١، ص ٤٢٩، ج ٧٠٦.

ومثله رواية أم فروة عن النبي ﷺ^١.

ولأن في تقديمها احتياطاً للفرض وفي التأخير تفريراً به؛ لجواز المانع^٢.

وحينئذ نقول: ما اختاره النبي ﷺ لأتمته هو الأفضل؛ لاعتضاده بقوله تعالى:

﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ﴾^٣، وتأخير النبي ﷺ جار أن يكون لعذر، أو لبيان الجواز.

المسألة العاشرة: يخرج وقت العشاء بنصف الليل؛ لما مر^٤.

وفي الخلاف بثلثه^٥.

وفي المعتبر: يمتد إلى طلوع الفجر^٦، ونقله في المبسوط عن بعض الأصحاب^٧.

ويظهر من الصدوق في المعتبر^٨: لقول النبي ﷺ: «إنما التفريط أن تؤخر صلاة حتى

يدخل وقت صلاة أخرى»^٩، ولا تفوت صلاة حتى يدخل وقت صلاة أخرى.

ولما رويناه عن النبي ﷺ: «لا تفوت صلاة الليل حتى يطلع الفجر»^{١٠}.

وروى أبو بصير وابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إن نام رجل ولم يصل

صلاة المغرب والعشاء ثم استيقظ قبل الفجر فذكرهما صلى عليهما فليصلهما، وإن خشي

أن تفوته إحداهما فليبدأ بالعشاء الآخرة»^{١١}.

وروى ابن سنان عنه عليه السلام: «إذا طهرت المرأة من آخر الليل فلتصل المغرب والعشاء»^{١٢}.

١ راجع الهامش ٨ من ص ٢٤٣

٢ المسائل الناصريات، ص ١٩٧-١٩٨، المسألة ٧٥

٣ البقرة (٢١) ١٨٥

٤ عي ص ٢٥٠

٥ الخلاف، ج ١، ص ٢٦٤-٢٦٥، المسألة ٨

٦ المعتبر، ج ٢، ص ٤٤

٧ المبسوط، ج ١، ص ٧٥

٨ راجع الفقيه، ج ١، ص ٣٥٥، ديل الحديث ١٠٣١

٩ سنن أبي داود، ج ١، ص ١٢١، ح ٤٤١

١٠ مسي الفقيه، ج ١، ص ٣٥٥، ح ١٠٣٠، وتهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٥٦، ح ١٠١٥، والاستبصار، ج ١،

ص ٢٧٣، ح ٩٨٩ عن الإمام الصادق عليه السلام

١١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٧٠، ح ١٠٧٦-١٠٧٧، والاستبصار، ج ١، ص ٢٨٨، ح ١٠٥٣-١٠٥٤

١٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٩٠، ح ١٢٠٤، لاستبصار، ج ١، ص ١٤٣، ح ٤٩٠

وقال الشيخ في موضع من الخلاف:

لا خلاف بين أهل العلم في أنَّ أصحاب الأعدار إذا أدرك أحدهم قبل طلوع

الفجر الثاني مقدار ركعة أنَّه تلزمه العشاء الأخيرة^١.

وجوابه: المعارضة بالأخبار السالفة، ولشبهة المرجحة.

ويؤيدها مرفوع ابن مسكان إلى أبي عبد الله عليه السلام، أنَّه قال: «مَنْ نام قبل أن يصلي

العتمة فلم يستيقظ حتى يمضي نصف الليل فليقض صلاته وليستغفر الله»^٢.

وكذا رواية النوم عن العشاء إلى نصف الليل، المتضمنة للقضاء وصوم الغد^٣.

ويحمل الخبر الأول على دخول وقت صلاة الليل، والثاني على فواتها.

وفي الاستبصار حمله على ذي العذر رخصة إذا دام عذره إلى الفجر^٤

وخبر الحائض يُحمل على الندب

وأما الخبر الآخر فسنده مستقيم ودلالته واضحة، إلا أنَّه مطرح بين الأصحاب،

وحمل الشيخ آية فيه، وفيه الترام ببقاء وقتها للمعذور، وحمل القائل على انتصاف

الليل بعيد؛ لأنَّه قال فيه: «وإنَّ استيقظ بعد الفجر فليصل الصبح، ثم المغرب، ثم

العشاء قبل طلوع الشمس»^٥.

واعلم أنَّ في هذا الخبر دلالة على مذهب التوسعة في القضاء

الحادية عشرة: ومت الصبح طلوع الفجر الثاني إجماعاً، ويُسمى الصادق؛

لأنَّه صدقك عن الصبح، ويُسمى الأول تكاذب وذنب السرحان؛ لخروجه مستدقاً

مستطيلاً كذنب السرحان، ولأنَّ الصوء يكون في الأعلى دون الأسفل، كما أنَّ الشعر

في أعلى ذنبه أكثر من أسفله.

١. الخلاف ج ١، ص ٢٧١، المسألة ١٣

٢. تهذيب الأحكام ج ٢، ص ٢٧٦، ح ١٠٩٧

٣. الفقيه ج ١، ص ٢١٩-٢٢٠، ح ٦٥٩

٤. الاستبصار ج ١، ص ٢٧٣، دليل الحديث ٩٨٩

٥. راجع الهامش ١١ من ص ٢٥٣

وُسْمِي^١ الصبح من قولهم: رجل أصبح إذا جمع بياضاً وحمرة.
والصادق هو المستطير، أي المنتشر الذي لا يزال في زيادة، بخلاف الأول، لأنه
يمعنى أثره؛ لقول النبي ﷺ: «لا يفرنكم الفجر المستطيل، كُلُوا واشربوا حتى يطلع
الفجر المستطير»^٢.

وفي مكاتبة ابن الحصين لأبي جعفر الثاني ﷺ بخطه ﷺ: «الفجر هو الخيط
الأبيض المعترض، وليس هو الأبيض صعداً»^٣.

وروى زرارة عن الباقر ﷺ: «كان رسول الله ﷺ يصلي ركعتي الصبح، وهي
الصبح^٤ إذا اعترض الفجر وأضاء حسناً»^٥.

ويمتد وقتها للإحزاء إلى طلوع الشمس؛ لخبر زرارة عن أبي جعفر ﷺ: «وقت
الغداة ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس»^٦، والفضيلة إلى الإسفار والتنوير؛ لما
تقدم^٧ في خبر جبرئيل ﷺ - رواه معاوية بن وهب - بلفظ «التنوير»، ورواه ذريح
بلفظ: «الإسفار»^٨، وبه عتبر الشيخ في الخلاف.

ولرواية عبدالله بن سنان عن الصادق ﷺ: «لكل صلاة وقتان، فأول الوقتين
أفضلهما، وقت صلاة الفجر [حين ينشق الفجر] إلى أن يسجل الصبح السماء،
ولا ينبغي تأخير ذلك عمداً، ولكنه وقت من شغل أو نسي أو سها»^٩.

١. في «ث» والطبعة المبركة: «يُسَمَّى».

٢. أورده الرافعي في العرير شرح الوجيز، ج ١، ص ٢٧٤.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٢٨٢، باب وقت الفجر، ج ١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٦-٢٧، ح ١١٥؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٧٤-٢٧٥، ح ٩٩٤.

٤. كذا في النسخ، وفي المصدر: «الفجر».

٥. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٦، ح ١١١؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٧٣-٢٧٤، ح ٩٩٠.

٦. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٦، ح ١١٤؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٧٥، ح ٩٩٨.

٧. في ص ٢٣٣.

٨. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٥٣-٢٥٤، ح ١٠٠٤؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٥٨، ح ٩٢٥.

٩. الخلاف، ج ١، ص ٢٦٧، المسألة ١٠.

١٠. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٩، ح ١٢٣؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٧٦-٢٧٧، ح ١٠٠٣، وما بين المسوقين
أنبتاهما.

ونحوه خبر الحلبي عنه عليه السلام^١

وعن أبي بصير عنه عليه السلام، قال: متى يحرم الطعام على الصائم؟ فقال: «إذا كان الفجر كالقبطية البيضاء»، قلت: متى تحل صلاة؟ قال: «إذا كان كذلك»، فقلت: أليست في وقت من تلك الساعة يبي أن تطلع الشمس؟ فقال: «لا، إنما نعدّها صلاة الصبيان»^٢.

وفي ذلك إيحاء إلى الجواز وكراهية التأخير.

وابن أبي عقيل والشيخ - في أحد قوليه -: طلوع الحمرة للمختار، وطلوع الشمس للمضطر^٣، عملاً بظاهر هذه لأخبار، وهي أدل على الفضيلة وقد روى الأصمغ بن نباتة عن أمير المؤمنين عليه السلام: «مَنْ أدرك من الغداة ركعة قبل طلوع الشمس فقد أدرك الغداة تامة»^٤.

تنبيه: يستحب العجيل في الصبح استحباباً مؤكداً؛ لما روي أن النبي صلى الله عليه وآله كان صلى الصبح، فبصرف النساء منها وهن متلفعات بمروطهن، لا تعرض من الغلس^٥ وعن إسحاق بن عمار، قلت للصادق عليه السلام: أخبرني بأفضل المواقيت في صلاة المحر؟ فقال: «مع طلوع المحر، إن الله تبارك وتعالى يقول: ﴿وَقُرْءَانُ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْءَانَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾»^٦، يعني صلاة الصبح، فإذا صلاها مع طلوع الفجر أثبتتها له ملائكة الليل وملائكة النهار»^٧.

١ الكافي، ج ٣، ص ٢٨٣، باب وقت الصبح، ج ٥: تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٨، ج ١٢٢١ الاستبصار ج ١، ص ٢٧٦، ج ١٠٠١

٢ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٩، ج ١٢٢٢ الاستبصار، ج ١، ص ٢٧٦، ج ١٠٠٢.

٣ المبسوط، ج ١، ص ٧٥، الخلاف، ج ١، ص ٢٦٧، مسألة ١٠، وحكاية عن ابن أبي عقيل العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٥٢، المسألة ٩

٤ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٨، ج ١١٩، الاستبصار، ج ١، ص ٢٧٥-٢٧٦، ج ٩٩٩

٥ صحيح البخاري، ج ١، ص ٢١٠-٢١١، ج ٥٥٣ صحيح مسلم، ج ١، ص ٤٤٦، ج ٢٢٢/٦٤٥.

٦ الإسراء (١٧): ٧٨

٧ الكافي ج ٣، ص ٢٨٢، باب وقت العجر، ج ٢: تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٧، ج ١١١٦ الاستبصار،

ج ١، ص ٢٧٥، ج ٩٩٥

الثانية عشرة: يستقر وجوب الصلاة بإدراك أول الوقت على صفة الكمال، ومضي مقدار أدائها تامة الشرائط والأفعال؛ لامتناع أن يكلف الله تعالى بعبادة من غير وقتٍ يسعها.
وفي الخلاف:

إذا أدرك من الظهر دون أربع ثم جُنَّ أو أغْمِيَ عليه أو حاضت لم يلزمه الظهر لإجماع الفرق، فإنهم لا يحتفون في أن مَنْ لم يدرك من أول الوقت مقدار ما يؤدي الفرض فيه لم يلزمه إعادته^١.

وقد مضى أن ظاهر الصدوق^٢ اعتبار إدراك الأكثر^٣.

وقال ابن الجنيّد:

إن حاضت الطاهر بعد أن كان يصح بها لو صلت في أول الوقت الصلاة أو أكثرها وجب قضاء تلك الصلاة^٤.

مع أنه قال:

إذا ظهرت الحائض أو أسلم الكافر أو بلغ الصبي والصبيّة قبل غروب الشمس في وقتٍ يصح لهم أن يأتوا بالصلاة قبل حجب الشمس، صلّوها أو قضوها إن أخرّوها، وكذلك في المغرب والعشاء.

مظاهره هنا اعتبار إدراك جميع الصلاة، وهو طاهر ابن إدريس؛ نظراً إلى وجوب زمانٍ يتسع للعبادة^٥.

واختار السيّد^٦ مذهب ابن بابويه^٧.

والمشهور الاكتفاء في آخر الوقت بإدراك الطهارة وركعة؛ لما سلف من رواية الأصمغ^٨.

١ الخلاف، ج ١، ص ٢٧٤-٢٧٥، المسألة ١٥

٢ راجع الفقيه، ج ١، ص ٩٣، ولم نجد في مظانّه متاعداً.

٣ نقله عنه العلامة في مختلف الشبهة، ج ٢، ص ٤٥٢، المسألة ٣١٢

٤ السرائر، ج ١، ص ٢٧٦

٥ جمل العلم والعمل، ص ٧٣

٦ هي ص ٢٥٦.

ولما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ أدرك ركعةً من الصلاة فقد أدرك الصلاة»^١.
وعنه ﷺ: «مَنْ أدرك ركعةً من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر»^٢.
والفرق بين أول الوقت وآخره واضح؛ إذ يمكنه البناء في آخر الوقت بغير مانع
وإتمام الصلاة، بخلاف أول الوقت؛ إذ لا سبيل إلى ذلك.

فروع:

الأول لا بدّ من اتساع أول الوقت للطهارة وباقي الشرائط، ولا عبرة بتمكنه منها
قبل الوقت؛ لعدم مخاطبته حينئذٍ.

ولا فرق بين تمكنه من الطهارة أول وقت وبين غيره كالمتيمّم والمستحاضة.
نعم، لو اتفق حصول الشرائط قبل الوقت كفى إدراك الصلاة، وكذا لو حصل
البعض كفى إدراك الباقي مع الصلاة.

الثاني المعتبر في ذلك أخفّ صلاة يقصر فيها على الواجب، فلو طوّل في
صلاته ثم جُنّ في أثنائها وحبّ القضاء إذا كان ذلك القدر كافياً في أقلّ صلاة
ولو كان في أحد الأماكن الأربعة التي يتخيّر فيها بين التمام والقصر اكتفى بإدراك
العصر؛ لأنّه لو قصر لأمكنه أدائها.

الثالث حكم أثناء الوقت حكم أوّله في ذلك، فلو أفاق المجنون في أثناء
الوقت ثم جُنّ أو أغمي عليه في الوقت عبّر في قدر الإفاقة إدراك جميع الشرائط
والأركان، وكذا لو كانت معنونة فأفادت ثم حاضت.

الرابع؛ لا يكفي في آخر الوقت إدراك تكبيرة الإحرام، ولا ما دون ركعة؛
لمفهوم الشرط في الخبر^٣، وحمله على أن اقتداء المسافر بالحاضر في جزء يسير
من الصلاة يوجب عليه التمام ممنوع الأصل والحمل.

وقد نقل الشيخ في الخلاف عدم الخلاف عندنا فيما دون الركعة^٤.

١ صحيح البخاري، ج ١، ص ٢١١، ح ١٥٥٥ صحيح مسلم، ج ١، ص ٤٢٣، ح ١٦١/٦٠٧

٢ صحيح البخاري، ج ١، ص ٢١١، ح ٥٥٤ صحيح مسلم، ج ١، ص ٤٢٤، ح ١٦٣/٦٠٨

٣ راجع الهامش ١ و٢

٤ الخلاف، ج ١، ص ٢٧١-٢٧٢، المسألة ١٣

الخامس: لا فرق بين الكافر وغيره من المعذورين؛ لأنَّ الكافر لا يؤاخذ بما تركه حال الكفر.

وتوهم بعضهم كون الكافر غير معذور هنا؛ لمخاطبته بالإسلام المقدور، فيجب القضاء متى أدرك الوقت^١.

وهو ضعيف؛ لقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَشَاءُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾^٢. ولقول النبي ﷺ: «الإسلام يهدم ما قبله»^٣.

السادس: لو أدرك من آخر الوقت في الظهرين والعشاءين قدر أربع فعا دون لزمته الأخيرة منهما، ولا تلزمان معاً، ولو أدرك خمساً وجبت أداء، وقدم الظهر والمغرب.

وقد ذكر بعض العامة وجهاً بوجوب المغرب والعشاء بإدراك أربع، مخرجاً من أنه إذا أدرك من الظهرين خمساً نكون الأربع التي وقعت فيها الظهر لها؛ لاستثناها بالسبق، ووجوب تقديمها عند الجمع، ولأنه لم يردك سوى ركعة لم تجب الظهر، فلما أدرك الأربع مع الركعة وجبت، فدل على أن الأربع في مقابلة الظهر.

وعارضوه بأنَّ الظهر هنا تابعة للعصر في الوقت واللزوم، فإذا اقتضى الحال إدراك الصلاتين وجب أن يكون الأكثر في مقابلة المتبوع، والأقل في مقابلة التابع، فتكون الأربع في مقابلة العصر^٤.

وتبعهم بعض الأصحاب في هذين الوجهين، وهما عند التحقيق غير مرضيين عندنا؛ لأنَّ المستقر في المذهب استئثار العصر بأربع للمتعم من آخر الوقت، ويلزمه أن لا يخرج ذلك الوقت عن الوقتية باعتبار ما، فإذا أدرك المكلف خمساً فقد أدرك ركعة من آخر وقت الظهر، فأوجب الظهر واستتبع ثلاثاً من وقت العصر، كما استتبع العصر ثلاثاً من وقت المغرب، فلا يتصور كون الأربع في مقابلة

١. كما في العزيز شرح الوجيز، ج ١، ص ٣٨٥.

٢. الأنفال (٨) ٣٨.

٣. صحيح مسلم، ج ١، ص ١١٢، ح ١٢١/١٩٢.

٤. العزيز شرح الوجيز، ج ١، ص ٣٨٦-٣٨٧.

الظهر محافظةً على الوقت المضروب من قبل الشرع
بل التحقيق أن قدر الأربع الأخيرة وإن كان للعصر إلا أن الظهر زاحمتها بثلاث
منه، فصار في حكم وقتها، كما أن قدر ثلاث وإن كان للمغرب إلا أنه لما أوقعت
العصر فيه أداءً كان بحكم وقتها، فحينئذ لا وجه لوجوب المغرب بإدراك أربع.
هذا، مع النص عن أهل البيت عليهم السلام بأنه لو بقي أربع من آخر وقت العشاءين
اختصت العشاء به^١، وهذا يصلح دليلاً على اختصاص العصر بالأربع مع النص
عليه أيضاً^٢.

السامع نقل الشيخ خلافاً بين الأصحاب فيما إذا أدرك ركعة من آخر الوقت،
هل يكون مؤدياً للجميع، أو قاصداً للجميع، أو بالتوزيع؟ والأظهر الأول^٣؛ لظاهر
الأخبار السالفة^٤.

وظاهره في الخلاف دعوى الإجماع عليه، حيث قال عن الأصحاب:
إنهم لا يختلفون في أن من أدرك ركعة من الصبح قبل طلوع الشمس يكون مؤدياً
في الوقت.

- قال - وروي عن النبي صلى الله عليه وآله: «مَنْ أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس
فقد أدرك الصبح، ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك
العصر»^٥ - قال - وكذلك روي عن أنس رضي الله عنه^٦.

وينصر الثاني أن الركعة الأولى وقعت في آخر الوقت الذي كان للركعة الأخيرة،
فقد وقعت في غير وقتها، وأما الباقي فطهر، وأما التوزيع فأظهر.
وتظهر الفائدة في النية، وفي الترتيب على العائنة السابقة، وفي سقوط فرع تنزيل
الأربع للظهر أو العصر على المذهبين الآخرين بالكلية.

١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٨، ح ٨٢، الاستبصار، ج ١، ص ٢٦٣، ح ٩٤٥.

٢ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٥، ح ٧٠، الاستبصار، ج ١، ص ٢٦١، ح ٩٣٦.

٣ المبسوط، ج ١، ص ٧٢.

٤ في ص ٢٥٨.

٥ راجع الهامش ١ من ص ٢٥٢.

٦ الخلاف، ج ١، ص ٢٦٨ و ٢٧١ و ٢٧٢، المسائلان ١١ و ١٢.

الثامن: لو أدرك مَنْ سبقه التكليف بالصلاة أقلَّ من ركعة نوى القضاء حينئذٍ، قال الشيخ: بلا خلاف بيننا^١، وحينئذٍ يرعى الترتيب بين الفوائت.
والظاهر أنَّ المراد بالركعة التامة إلى رفع الرأس من السجدة؛ لأنَّه المفهوم المتعارف، وبه صرح في التذكرة^٢.
ويمكن الاجتزاء بالركوع؛ للتسمية لغةً وعرفاً، ولأنَّه المحظَّم، وعلى كلِّ حالٍ فالمعتبر قدر الواجب منها لا غير.

التاسع: لو أدرك ذو العذر المسقط للقضاء من آخر الوقت ركعةً والطهارة ثمَّ عرض عذر مسقط للقضاء فالأقرب عدم لتكليف؛ لمساواته الأوَّل في القصور عن الواجب، وزوال العارق بالتمكُّن من الباقي؛ فإنَّه لا تمكُّن هنا.
العاشر: لو تمكَّن من الأداء ثمَّ مات من خرج الوقت عامداً عصياً، وإن كان ناسياً أو لم يخرج الوقت فلا عسيان.

ويجيء على نقل المفيد معصيته^٣.
قال بعض الأصحاب: ويجب القضاء على الولي^٤.
وفيه كلام يأتي إن شاء الله تعالى.

١ المبسوط، ج ١، ص ٧٣.

٢ تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٣٢٤، الفرع «ج» من مسألة ٤١.

٣ المقنعة، ص ٩٤.

٤ كالعلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٣٩١، الفرع «أ» من المسألة ٨٢.

الفصل الثاني في مواقيت الرواتب

ومسائله خمس.

[المسألة الأولى:] وقت صلاة الأَولين زوال الشمس إلى أن يصير الفيء على قدمين، وباقله العصر إلى أربع أقدام، وتُسَمَّى السُّنْعَة، قاله ابن أبي عقيل؛ لما رواه عمار عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «للرجل أن يصلي الزوال ما بين زوال الشمس إلى أن يمضي قدمان، فإن كان قد بقي من الرول ركعة واحدة أو قبل أن يمضي قدمان أتم الصلاة حتى يصلي تمام الركعات، وإن مضى [قدمان] قبل أن يصلي ركعة بدأ بالأولى ولم يصل الزوال إلا بعد ذلك، وللرجل أن يصلي من نوافل الأولى ما بين الأولى إلى أن تمضي أربعة أقدام، فإن مضت أربعة أقدام ولم يصل من النوافل شيئاً فلا يصلي النوافل، وإن كان قد صلى ركعة فليتم النوافل حتى يفرغ منها، ثم يصلي العصر»^١.

وهذا يدل على تسمية ما قبل الظهر بصلاة الزوال، كما سُمِّيت صلاة الأوابين وما بعد الظهر لها.

ثم قال في هذا الخبر: «وللرجل أن يصلي إن بقي عليه شيء من صلاة الزوال إلى أن يمضي بعد حضور الأولى نصف قدم، وإن كان قد صلى من نوافل الأولى شيئاً قبل أن تحضر العصر، فله أن يتم نوافل الأولى إلى أن يمضي بعد حضور العصر قدم»^٢.

قلت، لعله أراد بحضور الأولى والعصر ما تقدّم من الذراع والذراعين، والمثل

١. يدل ما بين المقوفين في جميع النسخ «درمان» والمثبت كما في المصدر.

٢ و٣. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٧٣، ح ١٠٨٦.

والمثلين وشبهه، ويكون للمتأمل أن يزاحم الظهر والعصر بما بقي من النواقل ما لم يمض القدر المذكور، فيمكن أن يحمل لفظ الـ«شيء» على عمومته، فيشمل الركعة وما دونها وما فوقها، فيكون فيه بعض مخالفة للتقدير بالركعة.

ويمكن حمله على الركعة فما فوقها، ويكون مقيداً لها بالقدم والنصف.

ويجوز أن يريد بحضور الأولى مضي نفس القدمين المذكورين في الخبر، وبحضور العصر الأقدام الأربع، وتكون المزاحمة المذكورة مشروطة بأن لا تزيد على نصف قدم في الظهر بعد القدمين، ولا على قدم في العصر بعد الأربع، وهذا تنبيه حسن لم يذكره المصنفون.

وذهب بعض الأصحاب^١ إلى امتداد وقت الناقلين بامتداد وقت الاختيار المقدّر بهـ«المثل» و«المثلين»

وفيما مضى من الأخبار شاهد لذلك وللتقديرات الأخرى، وإذا عمل بجميعها أمكن؛ لتنزيله على مختلف أحوال المصلين.

وفي المعبر اعتمد على «المثل» و«المثلين»، محتجاً بقول الصادق عليه السلام في رواية زرارة وعبدالله بن سنان: «كان حائط مسجد رسول الله ﷺ قائماً، فإذا مضى من فيه ذراع صلى الظهر، وإذا مضى من فيه ذراعان صلى العصر»، ثم قال:

لك أن تنقل من روال الشمس إلى أن يحضي ذراع، فإذا بلغ فيؤك ذراعاً بدأت

بالفريضة وتركك النافلة، وإذا بلغ فيؤك ذراعين بدأت بالعريضة وتركك النافلة^٢

قال: - وهذا يدل على بلوغ المثل أو المثلين؛ لأن التقدير أن الحائط ذراع؛ لأنه

روى ابن حنظلة عن الصادق عليه السلام: «أن في كتاب عليّ القامة ذراع»^٣، وعنه عليه السلام:

«أن قامة رجل رسول الله ﷺ كانت ذراعاً»^٤.

١. ابن إدريس الحلبي في السرائر، ج ١، ص ١٩٩.

٢. الفقيه، ج ١، ص ٢١٧-٢١٨، ج ٦٥٣: تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٩-٢٠، ح ١٥٥ الاستبصار، ج ١، ص ٢٥٠، ج ٨٩٩.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٣، ح ١٦٤، الاستبصار، ج ١، ص ٢٥١، ح ٩٠٠.

٤. المعبر، ج ٢، ص ٤٨، والرواية في تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٣، ح ١٦٦، الاستبصار، ج ١، ص ٢٥١، ح ٩٠٢.

وقد أخذ من تأويلات الشيخ في التهذيب^١؛ لما اختلف من الأخبار هنا، وتبعه في التذكرة^٢.

وهو منظور فيه من وجهين:

أحدهما: منع الدلالة على المدعى، لأنه بناء على أن القامة ذراع واستشهد بما ذكر، ومن أين يُعلم أن هذه القامة مفسرة لتلك القامة؟ والظاهر تغايرهما؛ بدليل قوله: «فاذا مضى من فيه ذراع.. وذراعان»، ولو كان الذراع نفس القامة لم يكن للفظ «من» هنا معنى، بل ولا للتقدير بالذراع والذراعين.

ويؤيد أن المراد بالقامة قامة الإنسان قوله عليه السلام: «فاذا بلغ فيؤك ذراعاً... وذراعين»؛ تطبيقاً لبعض الكلام على بعض.

ويدل عليه خبر إسماعيل الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «كان رسول الله ﷺ إذا كان فيء الجدار ذراعاً صلى الظهر، وإذا كان ذراعين صلى العصر»، فقلت له: إنَّ الحُدْر تختلف، بعضها قصير وبعضها طويل، فقال: «كان جدار مسجد رسول الله ﷺ يومئذ قامة»^٣، وهذا ينو عن حمل القامة على الذراع.

الثاني: إنَّ دلالة هذه على الأقدام لسالفه أنيب، كما علقه جماعة من الأصحاب، فإنَّ الذراع قد مان غالباً. وقد قال ابن الحنيد:

يستحب للحاضر أن يقدم بعد الزوال شيئاً من التطوع إلى أن تزول الشمس قدمين أو ذراعاً من وقت روالها - قال - وهي نافذة المصير إلى أن يصير اليء أربعة أقدام أو ذراعين^٤.

وقد روى ابن بابويه: أنَّ زرارة سأل أبا جعفر عليه السلام عن وقت الظهر، فقال: «ذراع من زوال الشمس، ووقت العصر ذراعان من وقت الظهر، فذلك أربعة أقدام من روال

١. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٢، ديل الحديث ٦٣.

٢. تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٣١٦-٣١٧، المسألة ٣٧.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢١، ح ٥٨؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٥٥-٢٥٦، ح ٩١٦.

٤. حكاية العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٥٤ و ٥٥، المسائل ١٠ و ١١.

الشمس». ثم قال: «إِنَّ حَانِطَ مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ قَامَةً»^١، وذكر تمام الخبر السابق^٢، وهو مصرّح بما قلناه.

تنبيه: ظاهره في المبسوط والجمل استثناء قدر إيقاع الفريضتين من المثل والمثلين^٣، والأخبار لا تساعد، بل ظاهرها استثناء النافلة بجميع المثل والمثلين، وقد سبق في بيان وقت الظهر^٤.

ثم هنا روايات غير مشهورات في العمل، كرواية القاسم بن الوليد عن أبي عبد الله ﷺ في الست عشرة ركعة: «أَيَّ سَاعَاتِ النَّهَارِ شِئْتَ صَلَّيْتُهَا، إِلَّا أَنْ مَوَاقِيتَهَا أَفْضَلُ»^٥، ومثله رسالة علي بن الحكم عنه^٦.

وقد أسدّها في موضع آخر عن سيف بن عبد الأعلى عن أبي عبد الله ﷺ «ست عشرة ركعة متى ما شئت»^٧، إنَّ علي بن الحسين ﷺ كانت له ساعات من النهار يصلي فيها، فإذا شغله ضيعة أو سلطان قضاها، إنما النافلة مثل الهدية، متى ما أتى بها قُبلت^٨.

وعن محمد بن عذافر، قال أبو عبد الله ﷺ: «صَلَاةُ التَّطَوُّعِ بِمَنْزِلَةِ الْهَدِيَّةِ مَتَى مَا أَتَى بِهَا قُبِلَتْ، فَقَدْ مِمَّا شِئْتَ، وَأَخَّرَ مِمَّا شِئْتَ»^٩. قال الشيخ:

هذه رخصة لمن علم أنه إن لم يقدمها شغل عنها أداء وقضاء، فأما مع عدم العذر

١. الفقيه، ج ١، ص ٢١٧، ح ٦٥٣.

٢. في ص ٢٦٣.

٣. المبسوط، ج ١، ص ٧٦: الجمل والمنقود، ص ١٨٣: نعت، ص ١٧٤.

٤. في ص ٢٣٣ وما بعدها.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٩، ح ١٧، وص ٢٦٧، ح ١٠٦٣، الاستبصار، ج ١، ص ٢٧٧-٢٧٨، ح ١٠٠٧.

٦. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٨، ح ١٥، وص ٢٦٧، ح ١٠٦٤، الاستبصار، ج ١، ص ٢٧٨، ح ١٠٠٨.

٧. في المصدر «ما شئت».

٨. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٦٧، ح ١٠٦٥، الاستبصار، ج ١، ص ٢٧٨، ح ١٠٠٩.

٩. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٦٧، ح ١٠٦٦، الاستبصار، ج ١، ص ٢٧٨، ح ١٠١٠.

فلا يجوز تقديمها؛ لرويه محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام، في الرجل يشتغل عن الزوال أيتعجل من أول النهار؟ فقال: «نعم، إذا علم أنه يشتغل فيتعجلها في صدر النهار كلها»^١

وعن إسماعيل بن جابر، قلت لأبي عبد الله عليه السلام: «إني أشتغل، قال: «فاصنع كما نصنع، صل ست ركعات إذا كانت الشمس في مثل موضعها صلاة العصر يعني ارتفاع الضحى الأكبر، واعتد بها من الزوال»^٢.

واعتمد الشيخ في المنع من التقديم على أخبار التوقيت، وعلى ما رواه ابن أذينة عن عدة أنهم سمعوا أبا جعفر عليه السلام قال: «كن علي عليه السلام لا يصلي من النهار حتى تزول الشمس، ولا من الليل بعد ما يصلي العشاء حتى ينتصف الليل»^٣ ومثله رواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام^٤.

قلت قد اعترف الشيخ بجواز تقديمها عند الضرورة^٥.

ولو قبل بحواره مطلقاً كما دلت عليه الأخبار - غاية ما في الباب أنه مرجوح - كان وحهاً. وحدث الاشتغال لا ينافيه، لا يمكن إدراك ثواب فعلها في الوقت مع العذر لا مع عدمه.

وقد نقل المحقق امتداد وقت النافلة بامتداد وقت العريضة^٦.

ولعل القائل به اعتمد على الأخبار المذكورة، فإن بعضها يدل عليه.

فائدة: هذا التوقيت لغير يوم الجمعة، أما يوم الجمعة فتزيد النافلة أربعاً في المشهور.

١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٦٧ - ٢٦٨، ح ٦٧١ وقبه، وراجع الحديث أيضاً في الكافي، ج ٣، ص ٤٥٠ -

٤٥١، باب تقديم النوافل -، ح ١٠١، والاستبصار، ج ١، ص ٢٧٨، ح ١٠١١

٢ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٦٧، ح ١٠٦٢، والاستبصار، ج ١، ص ٢٧٧، ح ١٠٠٦

٣ الكافي، ج ٣، ص ٢٨٩ - ٢٩٠، باب الطلوع في وقت سرية، ح ١٧، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٦٦، ح ١٠٦٠، والاستبصار، ج ١، ص ٢٧٧، ح ١٠٠٤.

٤ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٦٦، ح ١٠٦١، والاستبصار، ج ١، ص ٢٧٧، ح ١٠٠٥

٥ راجع الهامش ٣.

٦ شرائع الإسلام، ج ١، ص ٥٢.

ويجوز تقديمها بأسرها على الزوال؛ لرواية علي بن يقطين، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن النافلة التي تُصلى يوم الجمعة، قبل الجمعة أفضل أو بعدها؟ قال: «قبل الجمعة»^١.

وروى سعد بن سعد الأشعري عن الرضا عليه السلام: «ست ركعات بكرة وست بعد ذلك، وست بعد ذلك، وركعتان بعد الزوال، وركعتان بعد العصر، فهذه اثنتان وعشرون ركعة»^٢.

وبهذا الترتيب عمل المفيد في الأركان والمقعة^٣.

وروى يعقوب بن يقطين عن العبد الصالح عليه السلام: «إذا أردت أن تنطوع يوم الجمعة في غير سفر صليت ست ركعات ارتفاع النهار، وستاً قبل نصف النهار، وركعتين إذا زالت الشمس قبل الجمعة، وستاً بعد الجمعة»^٤.

وروى البرزطي^٥ عن أبي الحسن عليه السلام: «ست في صدر النهار، وست قبل الزوال، وركعتان إذا زالت، وست بعد الجمعة»^٦.

وعبارة الأصحاب مختلفة بحسب اختلاف الرواية

و^٧ قال المفيد لا يأسى بتأخيرها إلى بعد العصر

وقال الشيخ:

يجوز تأخير جميع المواقف إلى بعد العصر، والأفضل التقديم - قال: - ولو زالت

الشمس ولم يكن صلى منها شيئاً أخرها إلى بعد العصر^٨

١ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٢، ج ٣٨، ص ٢١٦-٢١٧، ح ٦٧٢، الاستبصار، ج ١، ص ٤٦٩، ح ١٥٦٠

٢ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٤٦، ح ٦٦٩، الاستبصار، ج ١، ص ١١، ح ١٥٧٠

٣ المقعة، ص ١٥٩، ١٦٠، وكتاب الأركان فقد ولم يصل إليها

٤ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١١، ح ٣٦، الاستبصار، ج ١، ص ١٠، ح ١٥٦٧

٥ في تهذيب الأحكام زيادة: «عن محمد بن عبد الله»

٦ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٤٦، ح ٦٦٨، الاستبصار، ج ١، ص ١٠، ح ١٥٦٩

٧ الظاهر زيادة الوالو.

٨ المقعة، ص ١٦٥.

٩ النهاية، ص ١٠٤، المبسوط، ج ١، ص ١٥٠

وقال ابن أبي عقيل:

يصلّي إذا تعالت الشمس ما بينها وبين الزوال أربع عشرة ركعة، وبين الفريضتين ستاً. كذلك فعله رسول الله ﷺ، فإن حاف لإمام بالتنقل تأخير العصر عن وقت الظهر في سائر الأيام صلى العصر بعد الفراغ من الجمعة، وتنقل بعدها بست ركعات، كما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه كان ربما يجمع بين صلاة الجمعة والعصر^١. وابن الجنيد: ست ضحوة، وست ما بينها وبين انتصاف النهار، وركعتا الزوال، وثمان بين الفريضين^٢.

وقد روى سليمان بن خالد عن أبي عبدالله عليه السلام: «النافذة يوم الجمعة ست ركعات قبل زوال الشمس، وركعتان عند روالها، وبعد الفريضة ثمان ركعات»^٣.

وقال الجعفي

ست عند طلوع الشمس، وست قبل الزوال إذا تعالت الشمس، وركعتان قبل الزوال، وست بعد الظهر، ويحور تأخيرها عن بعد العصر
وانا بابونه^٤.

ست عند طلوع الشمس، وست عند انبساطها، وقبل المكتوبة ركعتان، وبعدها ست، وإن قدمت كلها قبل الزوال أو أخرت إلى بعد المكتوبة فهي ست عشرة، وتأخيرها أفضل من تقديمها^٥.

وقد روى عتبة بن مصعب عن الصادق عليه السلام، قلت: أيما أفضل أقدم الركعات يوم الجمعة، أو أصلها بعد الفريضة؟ فقال: «لا، بل تصلّيها بعد الفريضة»^٦.

وروى سليمان بن خالد عنه عليه السلام، قلت له: أقدم يوم الجمعة شيئاً من الركعات؟ قال: «نعم، ست ركعات». قلت: فأيهما أفضل أقدم الركعات يوم الجمعة، أو أصلها بعد الفريضة؟ قال: «تصلّيها بعد الفريضة»^٧.

١ و ٢ حكى عنهما العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٥٩، ص المسألة ١٥١.

٣ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١١، ج ٣٧: الاستبصار، ج ١، ص ٤١٠، ج ١٥٦٨.

٤ المقنع، ص ١٤٥-١٤٦: وحكاة الصدوق عن والده في فقيه، ج ١، ص ٤١٤-٤١٥.

٥ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٤٦، ج ٦٧: الاستبصار، ج ١، ص ٤١١، ج ١٥٧٢.

٦ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٤، ج ٤٨: الاستبصار، ج ١، ص ٤١١، ج ١٥٧٢.

وَحَمَلَهُمَا الشَّيْخُ عَلَى مَا إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ، فَإِنَّ تَأْخِيرَ النَّافِلَةِ حَيْثُ أَفْضَلَ^١.

تنبيهات:

الأول: المشهور صلاة ركعتين عند الزوال يستظهر بهما في تحقق الزوال، قاله الأصحاب.

وقد روى عبد الرحمن بن عجلان عن أبي جعفر عليه السلام: «إِذَا كُنْتَ شَاكًا فِي الزَّوَالِ فَصَلِّ الرُّكْعَتَيْنِ، وَإِذَا اسْتَيْقَنَ الزَّوَالُ فَصَلِّ الْفَرِيضَةَ»^٢
وعن عبدالله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام: «لَا صَلَاةَ نِصْفَ النَّهَارِ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ»^٣.

وقال ابن أبي عقيل: إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْفَرِيضَةَ^٤
وقد روى أبو عمر^٥ قال حَدَّثَنِي أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنِ الرُّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ عِنْدَ الزَّوَالِ، فَقَالَ: «أَمَّا أَنَا فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ بَدَأْتُ بِالْفَرِيضَةِ»^٦
وهاتان الروايتان غير متعارضتين **الحمل الأولي** على الشك، والثانية على اليقين.
الثاني يلوح من كلام أبي بابويه أَنَّ النَّافِلَةَ سِتُّ عَشْرَةَ لَا غَيْرَ^٧، كَسَائِرِ الْأَيَّامِ، وَتَفْصِيلُهُمَا السَّالِفُ^٨ يَنَاقِيهِ إِذْ هُوَ عَشْرُونَ.

ويمكن حمله على أَنَّ الْعَشْرَيْنِ وَظَلِيفَةً مِّنْ فَرَّقَ ذَلِكَ التَّفْرِيقَ، وَالسِتُّ عَشْرَةَ لِمَنْ قَدَّمَ الْجَمِيعَ قَبْلَ الزَّوَالِ، أَوْ آخَرَ الْجَمِيعِ إِلَى مَا بَعْدَهُ
وقد روى سعيد الأعرج عن أبي عبد الله عليه السلام في النافلة يوم الجمعة: «سِتُّ عَشْرَةَ

١ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٤، ديل الحديث ١٤٨، الاستبصار، ج ١، ص ٤١٢، ديل الحديث ١٥٧٣.

٢ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٢، ح ٢٩، الاستبصار، ج ١، ص ٤١٢، ح ١٥٧٤.

٣ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٢، ح ٤٤، الاستبصار، ج ١، ص ٤١٢، ح ١٥٧٦.

٤ حكاية العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٥٩، ص ١٥١.

٥ في المصدر: «ابن أبي عمير».

٦ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٢، ح ٤٠، الاستبصار، ج ١، ص ٤١٢، ح ١٥٧٥.

٧ راجع الهامش ٥ من ص ٢٦٨.

٨ في ص ٢٦٨.

ركعة قبل العصر»، قال عليه السلام: «وقال علي عليه السلام ما زاد فهو خير». وقال: «إن شاء يجعل [منها] ست ركعات في صدر النهار، وست ركعات نصف النهار، ويصلي الظهر، ويصلي معها أربعاً، ثم يصلي العصر»^١.

وهذا يظهر منه زيادة ست عشرة أخرى، ويمكن كونه تفصيلاً لست عشرة.

الثالث: تضمنت رواية عمار - السابقة^٢ - مراحمة نافلتي الظهرين بركعة،

والكلام في موضعين:

أحدهما: إذا زاحم، هل يصليها أداءً أو قضاءً؟ الأقرب الأول: تنزيلاً لها منزلة الصلاة الواحدة وقد أدرك منها ركعة، ويظهر التوسعة في وقت النافلة من الأخبار. الثاني: هل هذه المراحمة حاصلة في يوم الجمعة؟ الطاهر لا؛ لتضييق الجمعة بمضمون أخبار كثيرة:

منها خبر إسماعيل بن عبد الحائق عن أبي عبد الله عليه السلام في وقت الظهر: «بعد الزوال بقدّم أو نحوه، إلا في يوم الجمعة أو في السفر، فإن وقتها حين تزول»^٣ وعن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام «صلاة الجمعة من الأمر المضيق، إنما لها وقت واحد حين تزول، ووقت العصر يوم الجمعة وقت [الظهر]^٤ في سائر الأيام»^٥.

المسألة الثانية: وقت نافلة المغرب بعدها حتى يذهب الشفق المغربي، فإذا ذهب ولم يكملها بدأ بالعشاء، قانه الشيع في النهاية^٦.

واحتج في المعبر على توقفتها بذلك بما روي في مع النافلة في وقت الفريضة،

١ بدل ما بين المعقوفين في النسخ الخطية والحبرية «سها» والمثبت كما في المصدر.

٢ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٤٥ - ٢٤٦، ح ٦٦٧، الاستبصار، ج ١، ص ٤١٢، ح ١٥٨٠.

٣ في ص ٢٦٢.

٤ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٢، ح ٤٥، الاستبصار، ج ١، ص ٤١٢، ح ١٥٧٧.

٥ بدل ما بين المعقوفين في النسخ الخطية والحبرية «عصر». والمثبت كما في المصدر، وكما يأتي في ج ٤، ص ٤٨.

٦ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٢، ح ٤٦.

٧ النهاية، ص ٦٠.

مثل: ما رواه محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «إذا دخل وقت الفريضة فلا تطوع»^١.

قلت: وقت الفريضة قد دخل عنده وعند الأكثر بالفراغ من المغرب، إلا أن يقال: ذلك وقت يستحب تأخير العشاء عنه، وعند ذهاب الشفق يتضيّق فعلها، فيحمل النص عليه.

وفي وصف الباقر عليه السلام صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله: «صلى المغرب ثلاثاً، وبعدها أربعاً، ثم لا يصلي شيئاً حتى يسقط الشفق، فإذا سقط صلى العشاء الآخرة»^٢.
والتأسي يقتضي فعلها كما فعلها النبي صلى الله عليه وآله
وقال المفيد:

تُعمل بعد التسبيح وقبل التعقيب، كما فعلها النبي صلى الله عليه وآله لنا بُشّر بالحسن عليه السلام.
فإنه صلى ركعتين شكراً، علماً بُشّر بالحسين عليه السلام صلى ركعتين، ولم يعقب حتى فرغ منها^٣.

وابن الحيد: لا يستحب الكلام، ولا عمل شيءٍ غيرها وبين المغرب.
وبالجملة، التوقيت بما ذكره الشيخ كم تقف عليه، وربما يتأتى على مذهبه بتأخير دخول العشاء إلى ذهاب الشفق^٤، مع ورود الأخبار كثيراً بجواز التطوع في أوقات الفرائض أداءً وقضاءً^٥.

ولو قيل بامتداد وقتها بوقت المغرب أمكن: لأنها تابعة لها، وإن كان الأفضل المبادرة بها قبل كل شيءٍ سوى التسبيح.
وفي الأركان: يقدمها على التسبيح.

١. المعتمد، ج ٢، ص ٥٤. والرواية في تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٦٧، ح ٦٦١، وص ٢٤٧، ح ١٩٨٢ الاستبصار.

ج ١، ص ٢٥٢، ح ٩٠٦.

٢. الفقيه، ج ١، ص ٢٢٧، ح ٦٧٩.

٣. المقنعة، ص ١١٦-١١٧.

٤. النهاية، ص ٥٩: المتوسط، ج ١، ص ٧٥.

٥. راجع على سبيل المثال الكافي، ج ٣، ص ٢٨٨، ح ١ و ٢، وص ٢٨٩، ح ١٤ والفقيه، ج ١، ص ٣٩٤، ح ١١٦٧.

وتهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٤٥، ح ٩٧٤، وص ٢٦٤، ح ١٠٥١-١٠٥٢.

ولو قلنا بقول الشيخ وكان قد شرع في ركعتين منها ثم زالت الحمرة أتعهما سواء كانتا الأولىين أو الآخرين، للنهي عن إبطال العمل^١، ولأن الصلاة على ما افتتحت عليه.

ويظهر من كلام ابن إدريس أنه إن كان قد شرع في الأربع أتعها وإن ذهب الشفق^٢

الثالثة. وقت الوتيرة بعد انشاء الآخرة، ويمتد كوقتها؛ لتبقيها الفريضة، وحيث إن لو انتصف الليل ولما يأت بها صارت قضاءً

والبزطي لم يذكر استحباب الوتيرة، وقصر على خمسين ركعة، وهو مروي في الخبر السابق^٣ عن أبي جعفر عليه السلام في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله، قال: «فإذا سقط الشفق صلى العشاء، ثم آوى إلى فراشه ولم يصل شيئاً»

الرابعة. وقت صلاة الليل بعد انتصافه، وكلما قرب من الفجر كان أفضل، قال الشيخ في الخلاف والمحقق عليه السلام: «الجموع»

واحتج في الخلاف بقوله تعالى: «وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَشْعَارِ»^٤ مدحهم بذلك، وهو دليل أفصلية الدعاء فيه، والصلاة مشتملة على الدعاء والاستغفار^٥.

وقد روى محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا صلى العشاء الآخرة آوى إلى فراشه، ثم لا يصلي شيئاً إلا بعد انتصاف الليل»^٦.

١. سورة محمد (٤٧) ٢٣

٢. السرائر، ج ١، ص ٢٠٢

٣. في ص ٢٧١، الهامش ٢.

٤. الخلاف، ج ١، ص ٥٢٣، المسألة ٢٧٢، المستتر، ج ٢، ص ٥٤

٥. آل عمران (٣) ١٧

٦. الخلاف، ج ١، ص ٥٢٣، المسألة ٢٧٢

٧. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١١٨، ج ٤٤٣؛ وج ٣ ص ٦٩، ج ١٢٢٥، الاستبصار، ج ١، ص ٢٧٩، ج ١٠١٣،

و ص ٤٦٧، ج ١٨٠٦

ومثله عن أبي جعفر عليه السلام، وقال: «حتى يزول الليل، فإذا زال الليل صلى ثماني ركعات، وأوتر في الركعة الأخيرة، ثم يصلي ركعتي الفجر قبل الفجر وعنده ويُعَيِّده»^١.

قلت: عبر بزوال الليل عن انتصافه كزوال النهار. وفي رواية عمر بن حنظلة أنه قال لأبي عبدالله عليه السلام: زوال الشمس نعرفه بالنهار، كيف لنا بالليل؟ فقال: «لليل زوال كزوال شمس»، قال: فبأي شيء نعرفه؟ قال: «بالنجوم إذا انحدرت»^٢.

والظاهر أنه عني به انحدار النجوم الطولع عند غروب الشمس. والجعفي اعتمد على منازل القمر الثمانية والعشرين المشهورة، فإنه قال: إنها مقسومة على ثلاثمائة وأربعة وستين يوماً، لكل منزلة ثلاثة عشر يوماً، فيكون الفجر - مثلاً - بسعد الأحياء ثلاثة عشر يوماً، ثم ينتقل إلى ما بعده، وهكذا، فإذا جعل القطب الشمالي بين الكمين نظر ما على الرأس وبين الكمين من المصارل، فبعدتها إلى (سرلة الفجر) ثم يؤخذ لكل منزلة نصف سبع قال والقمر يغرب في ليلة الهلال على نصف سبع من الليل، ثم يترايد كذلك إلى ليلة أربع عشرة، ثم يتأخر ليلة خمس عشرة نصف سبع، وعلى هذا إلى آخره - قال: - وهذا تقريب.

ويدل أيضاً على اختصاص آخره رواية عمر بن يزيد أنه سمع أبا عبدالله عليه السلام يقول: «إن في الليل ساعة لا يوافقها عبد مسلم يصلي ويدعو فيها إلا استجاب الله له في كل ليلة، وهي إذا مضى نصف الليل (لثاني)»^٣^٤. وروى عبدة النيسابوري^٥، قلت لأبي عبدالله عليه السلام: إن الناس يروون عن النبي صلى الله عليه وآله

١. الفقيه، ج ١، ص ٢٢٧-٢٢٨، ح ٦٧٩

٢. الفقيه، ج ١، ص ٢٢٧، ح ٦٧٨

٣. بدل ما بين القوسين في الكافي «في السدس الأول من النصف الثاني»، وفي تهذيب الأحكام «إلى الثلث الباقي».

٤. الكافي، ج ٣، ص ٤٤٧، ح ١٩٩ تهذيب الأحكام ج ٢، ص ١١٧، ح ٤٤١.

٥. في المصدر طيسابوري.

أَنَّ فِي اللَّيْلِ لِسَاعَةٍ لَا يُدْعُو فِيهَا عَبْدٌ مُؤْمِنٌ بِدَعْوَةٍ إِلَّا اسْتُجِبَتْ لَهُ، قَالَ: «نَعَمْ»، قُلْتُ: «مَتَى هِيَ؟» قَالَ: «مَا بَيْنَ نِصْفِ اللَّيْلِ إِلَى الثَّلَاثِ الْبَاقِي فِي كُلِّ لَيْلَةٍ»^١

فَإِنْ قُلْتُ: فَمَا نَصَحَ بِالرَّوَايَاتِ الْمُتَضَمِّنَةِ لَجَوَازِ فِعْلِهَا قَبْلَ نِصْفِ اللَّيْلِ؟
كِرَوَايَةِ لِبْنِ الْمَرَادِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي فِعْلِ صَلَاةِ اللَّيْلِ فِي اللَّيَالِي الْقَصَارِ صَيْفًا أَوَّلَ اللَّيْلِ، فَقَالَ: «نَعَمْ، نَعَمْ مَا رَأَيْتُ، وَنَعَمْ مَا صَنَعْتُ»^٢.
وَقَدْ تَقَدَّمَ^٣ قَوْلُ الصَّادِقِ عليه السلام: «إِنَّمَا الْهَدْيَةُ مِثْلُ الْهَدْيَةِ، مَتَى مَا أَتَى بِهَا قُبِلَتْ». وَرَوَى سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «لَا بِأَسَى بِصَلَاةِ اللَّيْلِ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ إِلَى آخِرِهِ، إِلَّا أَنَّ أَفْضَلَ ذَلِكَ إِذَا انْتَصَفَ اللَّيْلُ إِلَى آخِرِهِ»^٤.
وَقَدْ رَوَى ابْنُ مَحْبُوبٍ بِسَدِّينَ مَكَاتِبُهُ جَوَازَ ذَلِكَ^٥، وَالطَّاهِرُ أَنَّ الْمَجِيبَ الْإِمَامَ. قُلْتُ: هِيَ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْعَذْرِ، كَغَلِيَةِ النَّوْمِ وَالسَّفَرِ؛ لِرَوَايَةِ الْحَلِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ وَالْوُتْرِ أَوَّلَ اللَّيْلِ فِي السَّهْرِ إِذَا تَخَوَّفْتُ الْبَرْدَ أَوْ كَانَتْ عِلَّةً، فَقَالَ: «لَا بِأَسَى أَنَا أَفْعَلُ ذَلِكَ إِذَا تَخَوَّفْتُ»^٦.
وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ سَمِيعٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ وَالْوُتْرِ فِي السَّهْرِ أَوَّلَ اللَّيْلِ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَصَلِّيَ فِي آخِرِهِ، قُلْتُ: «نَعَمْ»^٧.
وَلَيْسَ بِبَعِيدٍ كَوْنُ ذَلِكَ رَحْصَةً مَرْجُوحَةً.

وَمِنْ الرِّوَايَاتِ رَوَايَةُ يَعْقُوبَ بْنِ سَالِمٍ عَنْ عَمِّهِ عليه السلام: يَقْدَمُهَا حَائِفُ الْحَبَابَةِ فِي السَّهْرِ أَوْ

١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١١٨، ح ٤٤٤.

٢ الفقيه، ج ١، ص ٤٧٨، ح ١٢٨١، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١١٨-١١٩، ح ٤٤٦، الاستبصار، ج ١، ص ٢٧٩، ح ١٠١٤.

٣ في ص ٢٦٥.

٤ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٣٧، ح ١٢٩٤.

٥ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٣٧، ح ١٢٩٢ و ١٢٩٣.

٦ الكافي، ج ٢، ص ٤٤١، باب التَّطَوُّعِ فِي السَّهْرِ، ح ١١٠، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٦٨، ح ١٦٦٤، ج ٣، ص ٢٢٨، ح ٥٨٠، الاستبصار، ج ١، ص ٢٨٠، ح ١٠١٧.

٧ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٦٩، ح ٦٧٠، الاستبصار، ج ١، ص ٢٨٠، ح ١٠١٨.

البرد^١، وعن محمد بن حمران عنه عليه السلام للمسافر^٢.

تنبيهات:

الأول: هذا التقديم جائز للمدر، والقضاء أفضل في المشهور؛ لرواية معاوية بن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام في الذي يغلبه النوم يقضي، ولم يرخص له في الصلاة أول الليل، وفي الشابة يغلبها النوم تُقدّم إن ضيّعت القضاء^٣.

وربما قيل بالمنع من تقديمها أصلاً، فكان أبو عليّ زارة يقول: كيف تقضى صلاة لم يدخل وقتها؟! إنما وقتها بعد نصف الليل^٤.

وابن أبي عقيل يجوز التقديم للمسافر خاصة^٥.

وابن إدريس منع من التقديم مطلقاً بناء على التوقيت بالانتصاف، ومنع الصلاة قبل الوقت^٦، واختاره العاضل في المختلف^٧.

والأخبار تدفعه مع الشهرة.

وقد روى محمد بن أبي فرة بإسناده إلى إبراهيم بن ستيابة، قال: كتب بعض أهل بيتي إلى أبي محمد عليه السلام في صلاة المسافر أول الليل صلاة الليل، فكتب: «فضل صلاة المسافر من أول الليل كفضل صلاة المقيم في الحضر من آخر الليل».

الثاني قال المرتضى عليه السلام: آخر وقت صلاة الليل طلوع الفجر الأول^٨.

١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٦٨، ح ٦٦٥.

٢ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٦٨، ح ٦٦٦.

٣ الكافي، ج ٣، ص ٤٤٧، باب صلاة التوابع، ح ١٢٠ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١١٩، ح ٤٤٧؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٧٩ - ٢٨٠، ح ١٠١٥.

٤ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١١٩، ذيل الحديث ٤٤٨؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٨٠، ذيل الحديث ١٠١٦.

٥ حكاية عند العلامة في مختلف الشريعة، ج ٢، ص ٦٦ و ٧٠، المسألة ١٨ و ١٩.

٦ السرائر، ج ١، ص ٢٠٣.

٧ مختلف الشريعة، ج ٢، ص ٧٠، المسألة ١٩.

٨ جمل العلم والعمل، ص ٦١.

ولعلّه نظر إلى حواز ركعتي العجر حينئذٍ، والغالب أنَّ دخول وقت صلاة يكون بعد خروج أخرى.

ويتدفع بوجوه.

منها: الشهرة بالفجر الثاني بين الأصحاب.

ومنها: أنَّ إسماعيل بن سعد الأشعري سأل أبا الحسن عليه السلام عن [أفضل] ساعات الليل، فقال: «الثلاث الباقي»^١.

ومنها: ما مرَّ^٢ من الأخبار.

وأما ركعتا العجر فيظهر جوابها ممَّا يأتي^٣ من عدَّهما من صلاة الليل.

الثالث: لو خاف ضيق الوقت حَقَّق بالحمد وحدها، كما روي عن أبي عبد الله عليه السلام^٤

ولو ظنَّ عدم اتِّساع الرمان لصلاة الليل اقتصر على الوتر، وقضى صلاة الليل:

لرواية محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام^٥.

ولو طلع الفجر ولمَّا يتلبَّس من صلاة الليل ينسيء، فالمشهور في الفتوى تقديم

الفريضة؛ لرواية إسماعيل بن جابر عن أبي عبد الله عليه السلام في المنع من الوتر بعد

طلوع الفجر^٦.

وروى عمر بن يزيد، وإسحاق بن عمار عنه عليه السلام في تقديم صلاة الليل والوتر على

الفريضة وإن طلع الفجر^٧.

١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٣٩، ح ١٤٠١. ومابين المعطوفين أثبتناه منه

٢ في ص ٢٧٣.

٣ في ص ٢٨.

٤ الكافي، ج ٣، ص ٤٤٩، باب صلاة النوافل، ح ١٢٧ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٢٤، ح ٤٧٣؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٨٠-٢٨١، ح ١٠١٩.

٥ الكافي، ج ٣، ص ٤٤٩، باب صلاة النوافل، ح ١٢٨ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٢٥، ح ٤٧٤؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٨١، ح ١٠٢٠.

٦ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٢٦، ح ٤٧٩؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٨١، ح ١٠٢١.

٧ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٢٦، ح ٤٧٧ و٤٧٨؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٨١، ح ١٠٢٢ و١٠٢٣.

قال الشيخ: هذه رخصة لمن آخر لاشتغاله بشيء من العبادات^١.
 قال في المعتمد: اختلاف الفتوى دليل للتخيير^٢، يعني بين فعلها قبل الفرض
 وبعده، وهو قريب من قول الشيخ
 ولو كان قد تلبس بما دون الأربع، فالحكم كعدم التلبس.
 ولو تلبس بأربع قدمها محقة؛ لرواية محمد بن النعمان عن أبي عبد الله عليه السلام: «إذا
 كنت صليت أربع ركعات من صلاة الليل قبل طلوع الفجر، فأتم الصلاة طلع أم لم
 يطلع»^٣، مع أنه قد روى يعقوب البرازي، قال، قلت له: أقوم قبل الفجر بقليل فأصلي
 أربع ركعات ثم أتخوف أن ينفجر الفجر، أبدأ بالوتر أو أتم الركعات؟ قال: «لا، بل
 أوتر، وأخر الركعات حتى تقضيها»^٤.
 ويمكن حملها على الأفضل، كما صرح به الشيخ^٥.

[المسألة] الخامسة: وقت الوتر آخر الليل بعد الثماني: لفعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم^٦.
 ولكن بين الصبحين؛ لما روى ابن أبي قسرة عن زرارة أن رجلاً سأل
 أمير المؤمنين عليه السلام عن الوتر أول الليل فسلم يجبه له لما كان بين الصبحين خرج
 أمير المؤمنين عليه السلام إلى المسجد فنادى «أين سائل عن الوتر - ثلاث مرّات - نغم
 ساعة الوتر هذه». ثم قام فأوتر.
 وعن عبد الله بن سنان، عن أبيه سنان، عن أبي جعفر عليه السلام في قوله تعالى: «وَمِنَ
 اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَإِدْبَرَ الْجُومِ»^٧: «هو الوتر آخر الليل»^٨.

١. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٢٦، ذيل للحديث ٤٧٨.

٢. المعتمد، ج ٢، ص ٦٠.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٢٥، ح ١٤٧٥، الاستبصار، ج ١، ص ٢٨٢، ح ١٠٢٥.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٢٥، ح ١٤٧٦، الاستبصار، ج ١، ص ٢٨٢، ح ١٠٢٦.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٢٥، ذيل الحديث ٤٧٥.

٦. الفقيه، ج ١، ص ٢٢٧-٢٢٨، ح ٦٧٩.

٧. الطور (٥٢)، ١٩.

٨. روى القاسمي التميمي مرسلاً عن الإمام الصادق عليه السلام في دعائه الإسلام، ج ١، ص ٢٠٤.

وروى إسماعيل بن حابر عن أبي عبد الله عليه السلام: «أوتر بعد ما يطلع الفجر؟ قال: «لا»^١.
وقد روى عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام: «فعل صلاة الليل والوتر بعد الفجر،
ولا تجعله عادة»^٢.

وهو محمول على الضرورة، كما قاله الشيخ^٣.

ويجوز تقديم الوتر أول الليل حيث يجوز تقديم صلاة الليل؛ لما سلف^٤.
وقد سلفت^٥ رواية الحجاج عن الصادق عليه السلام في تقديم ركعتين من أول الليل، فإن
استبقت صلى صلاة الليل وأوتر، وإلا صلى ركعة^٦، واحتسب بالركعتين [وتراً]^٧.
وعليه تحمل رواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ
فَلَا يَبْتَغِ إِلَّا يَوْمًا»^٨.

ويجوز حملها على التقيّة؛ لأنّ عندهم وقت الوتر ما بين العشاء إلى الفجر^٩.
ويروون عن النبي صلى الله عليه وآله أنّه قال: «لو تر جمع الله لكم ما بين صلاة العشاء إلى
طلوع الفجر»^{١٠}.

وجوابه: يُحمل على آخر وقت العشاء، كما عارض بما روي عن عائشة أوتر
رسول الله صلى الله عليه وآله أول الليل وآخره، ولكن انتهى وتره حين مات إلى السحر^{١١}.

١. راجع الهامش ٦ من ص ٢٧٦

٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٢٦، ح ٤٧٧، الاستبصار، ج ١، ص ٢٨١، ح ١٠٢٢ ونظيره هكذا «بدأ بمسألة
الليل والوتر، ولا تجعل ذلك عادة».

٣. الاستبصار، ج ١، ص ٢٨١، دبل الحديث ١٠٢٢

٤. في ص ٢٧٤

٥. في ص ٢١٦

٦. في المصدر، «ركعتين».

٧. بدل ما بين المعنوقين في النسخ المطبوعة والعجربة «شعاعاً» والنسب كما في المصدر وكما سبق في ص ٢١٦

٨. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٤١، ح ١٤١٢

٩. المغني المطبوع مع الشرح الكبير، ج ١، ص ٨٢٩، المسألة ١٠٨٧.

١٠. سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٣٦٩، ح ١١٦٨، سنن أبي داود، ج ٢، ص ٦١، ح ١٤١٨، الجامع الصحيح، ج ٢،
ص ٣٦٤، ح ٤٥٢

١١. سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٣٧٤، ح ١١٨٥، سنن أبي داود، ج ٢، ص ٦٦، ح ١٤٢٥، الجامع الصحيح، ج ٢،
ص ٣٦٨، ح ٤٥٦

وأفضل أوقاته بعد الفجر الأول: لنا مرة^١.

ولرواية إسماعيل بن سعد الأشعري عن الرضا عليه السلام في ساعة الوتر: «أحبها إليّ الفجر الأول»، وقال: «كان أبي ربما أوتر بعدما انصجر الصبح»^٢.

ولو ظنّ الضيق فشفع وأوتر وصلى ركعتي الفجر ثمّ تبين بقاء الليل، بنى ستاً على الشفع، وأعاد الوتر مفردة وركعتي الفجر، قاله المفيد^٣.

وقال عليّ بن بابويه: يعيد ركعتي الفجر لا غير^٤.

وقال في المبسوط: لو نسي ركعتين من صلاة الليل ثمّ ذكر بعد أن أوتر، قضاهما وأعاد الوتر^٥.

وكأنّ الشيخين نظرا إلى أنّ الوتر خاتمة اتوافل ليوترها.

وقد روى إبراهيم بن عبد الحميد عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام فبين ظنّ الفجر فأوتر ثمّ تبين الليل: «أنّه يضيف للوتر ركعة، ثمّ يستقبل صلاة الليل، ثمّ يعيد الوتر»^٦.

وروى عليّ بن عبدالله عن الرضا عليه السلام قال: «إذا كنت في صلاة الفجر فخرجت ورأيت الصبح فزّد [ركعة]^٧ إلى الركعتين اللتين صليتهما قبل، واجعله وترا»^٨.

وفيه تصريح بجواز العدول من النفل إلى النفل، لكنّ ظاهره أنّه بعد الفراغ، كما ذكر مثله في الفريضة^٩.

١ في ص ٢٧٨

٢ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٣٩، ح ١٤٠١.

٣ المقنعة، ص ١٤٤

٤ حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٢٤، المسألة ٢٢٥.

٥ المبسوط، ج ١، ص ١٣٩

٦ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٣٨، ح ١٣٩٦

٧ بدل ما بين المعقوفين في النسخ الحظية والحجيرية: «ركعتين»، وثبتت كما في المصدر.

٨ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٣٨، ح ١٣٩٧

٩ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٥٨، ح ٣٤٠.

ويمكن حمل الخروج على رؤية الفجر في أثناء الصلاة، كما حمل الشيخ الفراغ في الفريضة على مقارنة الفراغ^١

السادسة: وقت ركعتي الفجر بعد لفراغ من صلاة الليل ولو قبل طلوع الفجر في الأشهر من الأخبار.

وقال المرتضى والشيخ في المبسوط: بعد طلوع الفجر الأول^٢.

وقال ابن الجبدي: ولا استحب صلاتهما قبل سدس الليل الأخير^٣.

لنا: رواية زرارة عن أبي جعفر الباقر عليه السلام: «إنهما قبل الفجر، إنهما من صلاة الليل، أتريد أن تقايس؟ لو كان عليك من شهر رمضان أكنت تطوع إذا دخل عليك وقت العريضة؟ فابداً بالفريضة»^٤.

وعن سليمان بن خالد عن أبي عمير عليه السلام: «إنهما قبل العداة»^٥.

وعن البرنطلي، قال أبو الحسن عليه السلام: «قال أبو جعفر عليه السلام: احش بهما صلاة الليل، وصلهما قبل الفجر»^٦.

وعن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في ركعتي الفجر: هما من صلاة الليل^٧، في أخبار كثيرة.

وتُستبان الدساتين؛ لدسهما في صلاة الليل

وروي أبو الفرج بن أبي قرّة بإساده، إلى سعد الإسكاف عن الصادق عليه السلام في ركعتي الفجر: «دسهما في صلاة الليل دساً».

ويظهر من ذلك أنه لو طلع الفجر بدأ بالفريضة، لكن جاءت روايات أخر

١ الخلاف، ج ١، ص ٢٨٦، المسألة ١٢٩

٢ جمل العلم والعمل، ص ١٦٢، المبسوط، ج ١، ص ٧٦

٣ حكاة عبد العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٥٧: المسألة ١٣

٤ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٣٣، ح ٥١٢: الاستبصار، ج ١، ص ٢٨٣، ح ١٠٣١.

٥ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٣٣، ح ٥١٤: الاستبصار، ج ١، ص ٢٨٣، ح ١٠٣٢.

٦ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٣٣، ح ٥١٦: الاستبصار، ج ١، ص ٢٨٣-٢٨٤، ح ١٠٣٤.

٧ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٣٢-١٣٣، ح ٥١٢: الاستبصار، ج ١، ص ٢٨٣، ح ١٠٣٠.

بجوازهما بعد الفجر، كرواية محمد بن مسلم عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام:
«صلَّهما مع الفجر وقبله وبعده»^١.

وعن يعقوب بن سالم، قال أبو عبد الله عليه السلام: «صلَّهما بعد الفجر، واقرأ في الأولى
الجمعة، وفي الثانية التوحيد»^٢.

ومثله رواية عبد الرحمن بن الحجاج عنه عليه السلام^٣.

وفي رسالة إسحاق بن عمار عنه عليه السلام، قال: «صلَّ الركعتين ما بينك وبين أن
يكون الضوء حذاء رأسك»^٤.

وعن الحسين بن أبي العلاء عنه عليه السلام في الرجل يقوم وقد نُورَ بالغداة: «ليصلَّ
السجدة التي قبلها ثم ليصلَّ العداة»^٥.

وحمل الشيخ هذين الخبرين على الفجر الأول^٦

وفيه بُدِّئَ؛ لظهورهما في الثاني وانتشاره، ودلالتهما على امتداد وقتها إلى ذلك.
وقد روى التصريح بجوازهما بعد الفجر الثاني أبو بكر الحضرمي عن أبي عبد الله عليه السلام.
قلت: متى أصلي ركعتي الفجر؟ قال: «حين يعترض الفجر، وهو الذي تسميه
العرب: الصديق»^٧.

وأما كلام ابن الجنيد فيشهد له رواية محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: «أول
وقتها سدس الليل الباقي»^٨.

وظاهر كلام التهذيب والاستبصار عدم جواز فعلهما بعد طلوع الفجر الثاني،
وحمل الأخبار على الفجر الأول، أو على صلاتهما أول ما يبدو الفجر الثاني

١. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٣٤، ح ١٥٢٠ الاستبصار، ج ١، ص ٢٨٤، ح ١٠٣٧، ولهما عن أبي جعفر عليه السلام.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٣٤، ح ٥٢١؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٨٤، ح ١٠٣٨.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٣٤، ح ١٥٢٣؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٨٤، ح ١٠٣٨.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٣٤-١٣٥، ح ١٥٢٤؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٨٤، ح ١٠٤١.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٣٥، ح ٥٢٥؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٨٥، ح ١٠٤٢.

٦. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٣٥، دليل المحدث ٥٢٥.

٧. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٣٣، ح ٥١٧.

٨. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٣٣، ح ١٥١٥؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٨٣، ح ١٠٣٣.

استظهاراً لتيقنه، أو على التفتة^١؛ لرواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام وقد أمره بفعلهما بعد طلوع الفجر، فقال أبو بصير: إن أبا جعفر عليه السلام أمرني أن أصليهما قبل طلوع الفجر، فقال: «يا أبا محمد، إن الشيعة أتوا أبي مسترشدين فأفتاهم بمُرّ الحق، وأتوني شكاكاً فأفتيتهم بالتفتة»^٢.

وهذا الخبر يدل على أن تقديمهما أفضل، لا على أن ذلك هو الوقت المخصوص. على أنه قد روى زرارة عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: «إني لأصلي صلاة الليل وأفرغ من صلاتي، وأصلي الركعتين وأمام ما شاء الله قبل أن يطلع الفجر، فإن استيقظت عند الفجر أعدتهما»^٣.

ونحوه رواية حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام^٤

وحملهما الشيخ على فعلهما قبل الفجر الأول فتعادان بعده^٥.

قلت: الظاهر أن فعلهما جائز قبل العجّرين وبينهما وبعدهما إلى التوير، وأما الأفضل فالظاهر أنه بين العجّرين **حسبما دلّت عليه الأخبار**. قال كثير من الأصحاب: ويستند وقتها إلى طلوع الحمرة.

واحتج له في المعبر بأنه وقت تضيق فيه الفريضة للمتأبد^٦ غالباً فتمتنع المافلة. وبما رواه إسحاق بن عمار، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الركعتين قبل الفجر متى أدعهما حتى أقضيتهما؟ قال: «إذا قال المؤذن: قد قامت الصلاة»^٧، وعن علي بن يقطين عن أبي الحسن عليه السلام: في الرجل لا يصلي العداة حتى يسفر وتظهر الحمرة،

١. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٣٥، ذيل الحديث ٥٢٥؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٨٤، ح ١٠٤٠ و ص ٢٨٥، ذيل الحديث ١٠٤٢.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٣٥، ح ١٥٢٦؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٨٥، ح ١٠٤٣.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٣٥-١٣٦، ح ١٥٢٨؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٨٥، ح ٤٥-٤٦.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٣٥، ح ١٥٢٧؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٨٥، ح ١٠٤٤.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٣٦، ذيل الحديث ٥٢٨؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٨٥، ذيل الحديث ١٠٤٥.

٦. في التنسخ الخطية والحجربة «المتأبد» والمثبت هو الصحيح كما في النص.

٧. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٣٥، ح ١٥٢٨.

ولم يركع ركعتي الفجر، أيركعهما أو يؤخرهما؟ قال: «يؤخرهما»^١.
قلت: قد روى سليمان بن خالد، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الركعتين
قبل الفجر؟ قال: «تتركهما - وفي خط الشيخ: تركعهما - حين تترك^٢ الغداة، إنهما
قبل الغداة»^٣.

وهذا يظهر منه امتدادهما بامتدادها، وليس ببعيد.
وقد تقدّم رواية فعل النبي ﷺ إياهما قبل الغداة في قضاء الغداة^٤، فالأداء أولى.
والأمر بتأخيرهما عن الإقامة أو عن الإسفار^٥ جاز كونه لمجرد الفضيلة لا توقيتاً.

١. المتعبر: ج ٢، ص ٥٧، والرواية في تهذيب الأحكام ج ٢، ص ٣٤٠، ح ١٤٠٩.

٢. في الاستبصار: «تنوّر» بدل «ترك».

٣. تهذيب الأحكام ج ٢، ص ١٣٣، ح ١٥١٤، الاستبصار: ج ١، ص ٢٨٣، ح ١٠٣٢.

٤. تقدّم في ص ٢٠٩، الهامش ٥.

٥. راجع الهامش ٧ ص ٢٨٢، والهامش ١.

الفصل الثالث في الأحكام

وفيه مسائل.

[المسألة الأولى] تكره النافلة المبدأة في أوقات خمسة، عند طلوع

الشمس حتى تذهب الحمرة، قاله المفيد^١، وفي الخبر عن النبي ﷺ: «حتى ترتفع»^٢، وغروبها حتى يذهب الشفق المشرقي، ويرد به ميلها للغروب، وهو الاصفرار حتى يكمل الغروب، وقيامها في الاستواء حتى تزول، إلا في يوم الجمعة فإنه يجوز عند القيام، وبعد صلاتي الصبح إلى طلوع الشمس، والعصر إلى غروبها.

واحترزنا بالنافلة عن الفرصة وبالمبدأة من دات السبب - كقضاء النافلة، والتحية، والاستسقاء، وصلاتي الطواف، والإحرام - فإن ذلك لا يكره في المشهور. والأصل فيه ما رواه عقبه بن عامر، قال: نهى رسول الله ﷺ عن ثلاث أن نصلي فيهن، أو يقرب فيهن موتانا إذا طلعت الشمس حتى ترتفع، وحين تقوم، وإذا تضيئت للغروب^٣، أي مالت

وروي عن النبي ﷺ: «أن الشمس تطمع ومعها قرن الشيطان، فإذا ارتفعت فارقها، ثم إذا استوت قارنها، فإذا زالت فارقها، وإذا دنت للغروب قارنها، فإذا غربت فارقها»، ونهى عن الصلاة في هذه الأوقات^٤.

١ المقنعة، ص ١٤٤

٢ و٣ صحيح مسلم، ج ١، ص ٥٦٨ - ٥٦٩ ح ٨٣١ - ٢١٣ سنن أبي داود، ج ٣، ص ٢٠٨، ح ٣١٩٢، الجامع الصحيح، ج ٣، ص ٣٤٨ - ٣٤٩، ح ١٠٢٠ سنن النسائي، ج ١، ص ٣١٣، ح ٥٦١

٤. أورده ابن قدامة في المعنى المطبوع مع الشرح الكبير ج ١، ص ٧٩٦، المسألة ١٠٣٤ نقلاً عن الأئمة؛ وفي سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٣٩٧، ح ١٢٥٣؛ وسنن النسائي، ج ١، ص ٣١٢، ح ٥٥٧؛ والسنن الكبرى، البيهقي، ج ٢، ص ٦٣٧، ح ٤٢٨٤ بتفاوت.

ونعوه رُؤينا عن أبي الحسن الثاني عليه السلام ^١.

ف قيل قرن الشيطان حره، وهُم عبدة الشمس يسجدون لها في هذه الأوقات ^٢.
وقال بعض العامة: إن الشيطان يدني رأسه من الشمس في هذه الأوقات، ليكون
الساجد للشمس ساجداً له ^٣.

وفي التهذيب في خبر مرفوع إلى أبي عبدالله عليه السلام : إن رجلاً قال له عليه السلام : إن
الشمس تطلع بين قرني شيطان، قال : «نعم، إن إبليس اتخذ عريشاً بين السماء
والأرض، فإذا طلعت الشمس وسجد في ذلك الوقت الناس قال إبليس لشیاطينه:
إن بني آدم يصلّون لي» ^٤.

وروى الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام، قال : «لا صلاة بعد العجر حتّى تطلع الشمس،
فإن رسول الله صلى الله عليه وآله قال : إن الشمس تطلع بين قرني شيطان، وتغرب بين قرني
شيطان»، وقال : «لا صلاة بعد العصر حتّى تهلّل المغرب» ^٥.

وإنما اختصّ يوم الجمعة ؛ لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله : أنّه نهى عن الصلاة نصف النهار
إلا يوم الجمعة ^٦.

وعن أبي قتادة عنه عليه السلام أنّه كره الصلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة، وقال : «إن
جهنم تُسحر إلا يوم الجمعة» ^٧.

وعن عبدالله بن سنان، عن الصادق عليه السلام : «لا صلاة نصف النهار إلا يوم
الجمعة» ^٨.

وإنما قيّدنا المبتدأ ؛ لتطافر الروايات بقضاء النافلة فيها، منها رواية عبدالله بن

١ علل الشرائع، ج ٢، ص ٢٩ - ٤٠، الباب ٤٧، ح ١

٢ وكفا في العزيز شرح الوجيز، ج ١، ص ٣٩٦

٣ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٦٨، ح ٦٨ - ٦٩

٤ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٧٤، ح ١٦٩٤، الاستبصار، ج ١، ص ٢٩٠، ح ٦٥ - ٦٦

٥ السنن الكبرى، البيهقي، ج ٢، ص ٦٥٢، ح ٤٤٣٣؛ وأورده ترمذي في العزيز شرح الوجيز، ج ١، ص ٣٩٩.

٦ سنن أبي داود، ج ١، ص ٢٨٤، ح ١٠٨٣؛ السنن الكبرى، البيهقي، ج ٢، ص ٦٥٢، ح ٤٤٣١.

٨ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٣، ح ٤٤؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤١٢، ح ١٥٧٦.

أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام: لا بأس بقضاء صلاة الليل والوتر بعد صلاتي الفجر والعصر^١.

وعن جميل بن درّاج عن أبي العرس عليه السلام نحوه، قال: «وهو من سرّ آل محمّد المخزون»^٢.

وعن سليمان بن هارون عن أبي عبد الله عليه السلام: «إنما هي الوافل، فاقصها متى ما شئت»^٣ وعن أبي عبد الله عليه السلام بطريقين، «إقضى صلاة النهار أي ساعة شئت»^٤.

وقد روى ابن بابويه بإسناده عن أبي لحسين الأسدي فيما ورد عليه من جواب مسأله من محمّد بن عثمان العمري (رضي الله عنهما) وأما ما سألت عنه من الصلاة عند طلوع الشمس، وعند غروبها، فإن كان كما يقول الناس: إنّ الشمس تطلع بين قرني شيطان، وتغرب بين قرني شيطان، فما أرغم أنف الشيطان بشيء أفضل من الصلاة فصلّها، وأرغم الشيطان^٥، وأورده الشح في التهذيب أيضاً عن ابن بابويه^٦، وهذا يعطى عدم الكراهية متعلقاً

وبإزاء هذا ما رواه أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إن نام رجل ولم يصل المغرب والعشاء أو نسي، فإن استيقظ قبل الفجر قدر ما يصلّيهما كلتيهما فليصلّيهما، وإن خشي أن تفوته إحداهما فليبدأ بالعشاء الآخرة، وإن استيقظ بعد الفجر فليصلّ (الفجر ثمّ المغرب ثمّ العشاء الآخرة قبل طلوع الشمس، فإن خاف أن تطلع الشمس فتفوته إحدى الصلاتين فليصلّ المغرب، ويدع العشاء حتّى تطلع الشمس ويذهب شعاعها، ثمّ ليصلّهما»^٧

١. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٧٣، ح ٦٨٧، الاستبصار، ج ١، ص ٢٨٩، ح ١٠٥٨.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٧٣، ح ٦٨٩، الاستبصار، ج ١، ص ٢٩٠، ح ١٠٦٠.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٧٣، ح ٦٩٠.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٧٣-١٧٤، ح ٦٩١ و٦٩٢، الاستبصار، ج ١، ص ٢٩٠، ح ١٠٦٢ و١٠٦٣.

٥. الفقيه، ج ١، ص ٤٩٨، ح ١٤٢٩.

٦. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٧٥، ح ٦٩٧.

٧. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٧٠-٢٧١، ح ١٠٧٧، الاستبصار، ج ١، ص ٢٨٨، ح ١٠٥٤، وما بين المخطوطين

وفي هذا الخبر دلالة على امتداد وقت العشاء الآخرة إلى طلوع الفجر، كما مر^١.
وروى الحسن بن زياد عن أبي عبد الله عليه السلام: أَنَّ الذَّاكِرَ ظَهراً مَنْسِيَةً فِي أَثْنَاءِ
العصر يعدل، ولو ذكر مغرباً في أَثْنَاءِ العشاء صَلَّى المغرب بعدها ولا يعدل؛ لأنَّ
العصر ليس بعدها صلاة^٢.

وفي خبر ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: «فليصلَّ الصَّبح، ثمَّ المغرب، ثمَّ العشاء
قبل طلوع الشمس»^٣.

وحملها الشيخ على التقيَّة: لتظاهر الأخبار بقضاء الفرائض في أيِّ وقت شاء^٤.
قلت: هذه الروايات لا دلالة فيها على نهي كراهية ما له سبب، وقد قال المرتضى
في الناصرية:

يجوز أن يُصَلَّى في الأوقات المنهيَّ عن الصلاة فيها كلُّ صلاةٍ لها سبب متقدِّم،

وإنما لا يجوز أن يبتدأ فيها بالنوافل^٥.

وعنى الطلوع والغروب والاستواء

والشيخ في الخلاف قال: فيما بعد الصَّبح والعصر لا يكره ما له سبب، كالأمثلة
الماضية.

وقال - فيما نهي عنه لأجل الوقت وهي لمتعلِّقة بالشمس -

لا فرق فيه بين الصلوات والبلاد والأيام، إلَّا يوم الجمعة فإنَّه يُصَلَّى عند قيامها

النوافل، - قال - وفي أصحابنا من قال: التي لها سبب مثل ذلك^٦.

وفي المبسوط: عمَّ الأوقات الخمسة بالكراهية، إلَّا فيما له سبب^٧.

١. في ص ٢٥٣.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٧٠، ح ١٠٧٥.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٧٠، ح ١١٠٧٦ وفي الاستبصار ج ١، ص ٢٨٨، ح ١٠٥٣ عن ابن مسكان.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٧١، ذيل الحديث ١٠٧٧.

٥. المسائل الناصرية، ص ١٩٩، المسألة ٧٧.

٦. الخلاف، ج ١، ص ٥٢٠، المسألة ٢٦٣.

٧. المبسوط، ج ١، ص ٧٦-٧٧.

وقال المفيد^١:

تُحصى النوافل بعد صلاة لصيح حتى تطلع الشمس، وبعد العصر إلى اصفرارها، ولا يحور قضاؤها ولا ابتداءها عند طلوع شمس ولا غروبها، ولو زار بعض المشاهد عند طلوعها أو غروبها أخر الصلاة حتى تذهب حمرة الشمس عند طلوعها، أو صفرتها عند غروبها^٢.

وحكم الشيخ في النهاية بکراهة صلاة النوافل أداءة وقضاء عند الطلوع والغروب^٣، ولم يعين شيئاً.
وقال ابن أبي عقيل:

لا نافلة بعد طلوع الشمس إلى برزأل، وبعد العصر إلى أن تغيب الشمس، إلا قضاء السنة فإنه جائز فيهما، وإلا يوم الجمعة^٤

وقال ابن الحنيد:

ورد النهي عن رسول الله ﷺ من الابتداء بالصلاة عند طلوع الشمس وغروبها وقيامها نصف النهار، إلا يوم الجمعة في قيامها^٥

وقال الجعفي:

وكان يكره - يعني الصادق عليه السلام - أن يصلي من طلوع الشمس حتى يرتفع، ونصف النهار حتى تزول، وبعد العصر حتى تغرب، وحين يقوم الإمام يوم الجمعة إلا لمن عليه قضاء فريضة أو نافلة من يوم الجمعة

وقال المرنزي في الانتصار بحرم النفل بالصلاة بعد طلوع الشمس إلى الزوال^٥.

وكأنه عني به صلاة الضحى؛ لذكرها من قبل، والأقرب على القول بالكراهية استثناء ما له سبب؛ لأن شرعته عامة، وإذا تعارض العمومان وجب لجمع، و يحمل على غير ذوات الأسباب وجه جمع،

١. المقعة، ص ٢١٢

٢. النهاية، ص ٦٢

٣ و ٤. حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٧٥، المسألة ٢٢

٥. الانتصار، ص ١٥٩، المسألة ٥٨

فإن مثل قول النبي ﷺ: «إذا دخل أحدكم لمسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين»^١ يشمل جميع الأوقات، وكذا كل ذي سبب، فإن النص عليه شامل، وقد ظهر استثناء القضاء من ذلك بالأخبار الصريحة، فإذا جاز إخراجها بدليل جاز إخراج غيرها.

فروع:

الأول: النهي عن الصلاة بعد الصبح والمصر لمن صلاهما، سواء صلاهما غيره أو لا. ولو لم يصل الصبح أو العصر فلا كراهية في ستتهما، وأما غيرها فممنى على إيقاع النافلة في وقت الفريضة، وقد سبق^٢.

وبعض العامة يجعل النهي مطلقاً على طوع العجز^٣؛ لما روي أن النبي ﷺ قال: «لِيُبَلِّغَ شَاهِدُكُمْ عَائِبَكُمْ لَا تَصَلُّوا بَعْدَ الْفَجْرِ إِلَّا سَجْدَتَيْنِ»^٤، وعموم قوله ﷺ: «لا صلاة بعد الفجر»^٥.

والحديث الأول لم نستثته، وأما الثاني فنقول بجوابه، ويراد به صلاة الفجر؛ توفيقاً بينه وبين الأخبار.

الثاني: لو أوقع النافلة المكروهة في هذه الأوقات، فالظاهر انعقادها إن لم تقل بالتحريم؛ إذ الكراهية لا تنافي الصفة، كالصلاة في الأمكنة المكروهة. وتوقف فيه الفاضل؛ من حيث النهي^٦.

قلنا: ليس بنهي تحريم عندكم، وعليه ينشئ نذر الصلاة في هذه الأوقات، فعلى قولنا بنعقد، وعلى المنع جزم الفاضل بعدم انعقاده^٧؛ لأنه مرجوح.

١ صحيح مسلم، ج ١، ص ٤٩٥، ح ٧١٤/٧٠.

٢ في ص ٢٠٨ وما بعدها.

٣ المغني المطبوع مع الشرح الكبير، ج ١، ص ٧٨٩، المسألة ١٠٢٦، الشرح الكبير المطبوع مع المغني، ج ١، ص ٨٢٩.

٤ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٢٥، ح ١٢٧٨.

٥ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٣٩٦، ح ١٢٥٠، الجامع الصحيح، ج ٢، ص ٢٧٨ - ٢٧٩، ح ٤١٩، سنن الدارقطني، ج ٢، ص ٩٦، ح ٣/١٥٣٤، مسند أحمد، ج ٢، ص ٤٣٠، ح ١٩٥٥.

٦ و٧ تذكرة الفقهاء، ج ٧، ص ٣٣٨، الفرع «به» من المسألة ٤٨.

ولقائل أن يقول بالصحة أيضاً؛ لأنه لا يقصر عن نافلة لها سبب، وهو عنده جائز^١. ولأنه يجوز إيقاع الصلاة المنذورة مطلقاً في هذه الأوقات^٢.

الثالث. يحوز إعادة الصبح والعصر في جماعة؛ لأن لها سبباً.

ولأنه روي أن رسول الله ﷺ صلى لصبح، فلما انصرف رأى رجلين في زاوية المسجد، فقال: «لِمَ لَمْ تَصَلِّيا معنا؟»، فقالا: «كُنَّا قد صَلَّينا في رحالنا، فقال ﷺ: «إذا جئتما فصلِّيا معنا، وإن كنتما قد صَلَّيتما في رحالكما تكن لكما سُبْحَةٌ»^٣.

الرابع. لو تعرّض للسبب في هذه لأوقات - كأن أراد الإحرام، أو دخل المسجد، أو زار مشهداً - لم تكره الصلاة؛ لصيرورتها ذات سبب، ولأن شرعية هذه الأمور عامة.

ولو تطهر في هذه الأوقات حاز أن يصلي ركعتين، ولا يكون هذا ابتداءً، للحث على الصلاة عقيب الطهارة.

ولأن النبي ﷺ روى أنه قال لبلال: «حَدَّثَنِي بِأَرْحَى عَمَلٍ عَمِلَهُ فِي الْإِسْلَامِ، فَإِنِّي سَمِعْتُ دَقَّ بَعْدِكَ بَيْنَ يَدَيَّ فِي الْجَنَّةِ»، قال: «مَا عَمِلْتُ عَمَلًا أَرْجِي عِنْدِي مِنْ أَنَّنِي لَمْ أَتَطَهَّرْ طَهُورًا فِي سَاعَةٍ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ إِلَّا صَلَّيْتُ بِذَلِكَ الطَّهُورِ مَا كُتِبَ لِي أَنْ أَصَلِّيَ^٤، وَأَقْرَأَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيَّ ذَلِكَ.

الخامس. ليس سجود التلاوة صلاة، فلا يكره في هذه الأوقات، ولا يكره التعرّض لسبب وجوبه أو استحبابه، ولو سُمِّيَ جزءاً أو شارك الصلاة في الشرائط فله سبب، وكذا سجود الشكر.

١. تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٣٣٥، المسألة ٤٧.

٢. تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٣٣٨، الفرع «ج» من المسألة ٤٨.

٣. الجامع الصحيح، ج ١، ص ٤٢٤ - ٤٢٥ ح ١٢١٩ سنن الدارقطني، ج ٢، ص ٨٩، ح ١٥١٩/٥؛ السنن الكبرى، البيهقي، ج ٢، ص ٤٢٧، ح ٣٦٤٤، مسند أحمد، ج ٥، ص ١٦٤، ح ١٧٠٢٠ بتفاوت.

٤. صحيح البخاري، ج ١، ص ٢٨٦، ح ١٠٩٨ صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٩١٠، ح ١١٠٨/٢٤٥٨، مسند أحمد، ج ٣، ص ١٨٣، ح ٩٣٨٠.

أما سجود السهو ففي رواية عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «لا يسجد سجدتي السهو حتى تطلع الشمس ويذهب شعاعها»^١. وفيه إشعار بكراهة مطلق السجدة.

السادس: الظاهر أنه لا فرق بين مكة وغيرها؛ للعموم.

وأما قول النبي صلى الله عليه وآله: «لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت وصلى في أي ساعة شاء من ليل أو نهار»^٢ فلا يدل على الاستثناء؛ لأن الصلاة لها سبب.

هذا إن حُمِلت الصلاة على صلاة الطواف، وإن حُمِلت على مطلق الصلاة فنحن نقول به؛ إذ لا تحريم هنا فلا منع، أو يراد به ما له سبب، أو نستثنى الأوقات الخمسة بدليل آخر، فيكون المراد ما عداها

السابع: لو ائتم المسافر بالحاضر في صلاة الظهر تخير في جمع الظهر والعصر، أو الإثنين بالظهر في الركعتين الأوليين فيجعل الأخيرتين نافلة.

ولو ائتم في العصر فالظاهر التخير أيضاً.

وبأني على قول مَنْ عَمَّ كراهية النافلة أن يقدم في الأوليين النافلة، ويجعل العصر في الأخيرتين.

وقد روى ذلك محمد بن العمان عن الصادق عليه السلام.

قال الشيخ: إنما فعل ذلك؛ لأنه تكره الصلاة بعد العصر^٣.

المسألة الثانية: قال الجعفي: خمس صلوات يصلين على كل حال وفي كل

وقت: فريضة نسبتها تقضيها، وركعتا الإحرام، وركعتا الطواف، وكسوف الشمس، وصلاة الجنازة، والصلوات المائة تقضى ما لم يدخل عليه وقت صلاة، فإذا دخل عليه وقت صلاة بدأ بالتي دخل وقتها.

١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٥٣-٣٥٤، ح ١١٦٦.

٢ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٣٩٨، ح ١٢٥٤؛ الجامع الصحيح، ج ٣، ص ٢٢٠، ح ٨٦٨؛ سنن النسائي، ج ١، ص ٣٢٦، ح ٥٨١؛ مسند أحمد، ج ٥، ص ٣٥، ح ١٦٢٩٤؛ المستدرک علی الصحيحین، ج ٢، ص ٩٥، ح ١٦٨٥.

٣ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٦٥-١٦٦، ح ٣٦٠، وص ٢٢٦، ح ٥٧٢.

٤ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٦٦، ديل الحديث ٣٦٠.

و قال الشيخ في المبسوط :

خمس صلوات تصلى في كل وقت ما لم يتصيق وقت فريضة حاضرة، الفائتة الواجبة إذا ذكرها، وفائت النافذة ما لم يدخل وقت فريضة، وصلاة الكسوف، وصلاة الجنائز، وركعتا الإحرام وركعتا الطواف^١ وقد روى الكليني عن أبي بصير عن الصادق عليه السلام: «خمس صلوات تصليهن في كل وقت، صلاة الكسوف، وصلاة على الميت، وصلاة الإحرام، والصلاة التي تقوت، وصلاة الطواف من لغير إلى طلوع الشمس وبعد العصر إلى الليل»^٢.

ونحوه روى معاوية بن عمار عنه عليه السلام^٣

وهذا ظاهره انعقاد صلاحي الإحرام ونطواف من عليه قضاء فريضة أو نافذة. وظاهر الجعفي الموسعة في القضاء، وسيأتي^٤ إن شاء الله سطره. وقد تقدم ذكر النقل في أوقات المرائض واختلاف الروايات فيه^٥ وابن بابويه حكّم بصلاة سنة الصبح قضاءً، ثم قضاء الفريضة^٦، كما جاءت به الرواية^٧

وابن الحبيد -

إذا وسع الوقت انقضاء والحاصرة، جاز قضاء التطوع والواجب مرتباً كما كان حال الأداء، وجعل الأحب إليه البدء بالفريضة^٨

١ المبسوط، ج ١، ص ٧٦ قال الشيخ - كما ترى - خمس صلوات تصلى في كل وقت . ومثله ستة أمثلة، إلا أن يعدّ الأولين واحداً

٢ الكافي، ج ٣، ص ٢٨٧، باب الصلاة التي تصلى في كل وقت، ح ١

٣ الكافي، ج ٣، ص ٢٨٧ - ٢٨٨، باب الصلاة التي تصلى في كل وقت، ح ٢

٤، في ص ٣١٦ وما بعدها

٥ في ص ٢٠٨ وما بعدها.

٦ الفقيه، ج ١، ص ١٣٥٦، المفتح، ص ١٠٨

٧ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٦٥، ح ١٠٥٧، الاستبصار، ج ١، ص ٢٨٦، ح ١٠٤٨

٨ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٤٥١، المسألة ٣١١

وفي خبر زرارة عن الباقر عليه السلام: «ولا يتطوع بركعة حتى يقضي الفريضة»^١.
وفي صحيحة يعقوب بن شعيب عن الصادق عليه السلام فيمن فاتته الوتر والصبح:
«يبدأ بالفريضة»^٢.

ورواية محمد بن النعمان السابقة^٣ تدلّ على جواز النافلة في وقت الفريضة، وقد ذكرها الشيخ في باب القضاء من التهذيب^٤.

الثالثة: لا يجوز التحويل في الوقت على الظنّ إلا مع تعذر العلم، فينبى على
الأمارات المفيدة للظنّ الغالب، أو يصبر حتى يتيقن
وقد روى الحسن العطار عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «لأن أصلي الظهر في وقت
العصر، أحب إليّ من أن أصلي قبل أن تزول الشمس»^٥.
وعن سماعة، قال: سأله عن صلاة بدليل والنهار إذا لم تُر الشمس ولا القمر
ولا النجوم، قال: «اجتهد رأيك وتعتمد القبلة جهنمك»^٦، وهذا يشمل الاجتهاد في
الوقت والقبلة.

ومن الأمارات ما رواه الكليني والشيخ عن أبي عبد الله العراء، عن أبي عبد الله عليه السلام
أنه سئل عن اشتباه الوقت بالعميم، فقال: «تعرف الديكة؟ إذا ارتفعت أصواتها
وتجاوبت فقد زالت الشمس» أو قال: «فصل»^٧.

وروي مرسل الحسين بن المختار عن أبي عبد الله عليه السلام: «إذا صاح الديك ثلاثة

١ الكافي، ج ٣، ص ٢٩٢-٢٩٣، باب من نام عن الصلاة أو سهى عنها، ج ٢، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٧٢.

ج ١٦٨٥ وج ٢، ص ١٥٩، ج ٢٤١ الاستبصار، ج ١، ص ٢٨٦، ج ١٠٤٦.

٢ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٦٥، ج ١٠٥٦، الاستبصار، ج ١، ص ٢٨٦، ج ١٠٤٧.

٣ في ص ٢٩١.

٤ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٦٥-١٦٦، ج ٣٦٠.

٥ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٥٤، ج ١٠٠٦.

٦ الكافي، ج ٣، ص ٢٨٤، باب وقت الصلاة في يوم العميم، ج ١، الصغية، ج ١، ص ٢٢٢، ج ٦٦٨، تهذيب

الأحكام، ج ٢، ص ٤٦، ج ١١٤٧، الاستبصار، ج ١، ص ٢٩٥، ج ١٠٨٨.

٧ الكافي، ج ٣، ص ٢٨٤، ج ٢، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٥٥، ج ١٠١٠، وما بين المعقولين أثبتاهما.

أصوات ولأء فقد زالت الشمس، ودخل وقت الصلاة»^١
وأورده أيضاً ابن بابويه عليه السلام في الفقيه^٢، وظاهره الاعتماد عليه.
وصار إليه بعض العامة إذا عُم من عدة الديك مصادفة الوقت^٣.
ونفى ذلك في التذكرة بالكلية^٤.
وهو محجوج بالخبرين المشهورين
ولو كان له أوراد من صلاة، أو درس علم، أو قراءة قرآن، أو صنعة استفاد بها
الظن عمل عليه.

ولو ظهر فساد ظنه أعاد الصلاة؛ لوقوعها في غير وقتها.
ولرواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام، «مَنْ صَلَّى فِي غَيْرِ وَقْتٍ فَلَا صَلَاةَ لَهُ»^٥.
وعد روى زرارة عن الباقر عليه السلام في رجل صَلَّى الْغَدَاةَ بِلَيْلِ غَزَاةِ الْقَمَرِ، فَأُخْبِرَ بِذَلِكَ،
قال: «بُعد»^٦.

أما لو دخل عليه الوقت في اثباتها فالأقرب الإجزاء؛ لأنه متعبد بظنه، خرج
عنه ما إذا لم يدرك شيئاً من الوقت.
وقد روى إسماعيل بن رباح عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إِذَا صَلَّيْتَ وَأَنْتَ تَرَى
أَنَّكَ فِي وَقْتٍ وَلَمْ يَدْخُلِ الْوَقْتُ فَدَخَلَ لَوْ أَنَّكَ فِي الْوَقْتِ وَأَنْتَ فِي الصَّلَاةِ، فَقَدْ أَجْزَأَتْ
عَيْكَ»^٧. وهذه محمولة على الطأن الذي لا طريق له إلى العلم، قاله المفيد والشيخ
في المبسوط^٨.

١. الكافي، ج ٢، ص ٢٨٥، باب وقت الصلاة في يوم العيد - و... ح ٥؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٥٥، ح ١٠١١.

٢. الفقيه، ج ١، ص ٢٢٢، ح ٦٧٠.

٣. العزيز شرح الوجيز، ج ١، ص ٢٨٢؛ المجموع شرح التهذيب، ج ٢، ص ٧٤.

٤. تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٢٨٢، الفرع «د» من المسألة ٧٦.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٥٤، ح ١٠٠٥.

٦. الكافي، ج ٢، ص ٢٨٥، باب وقت الصلاة في يوم العيد - و... ح ٤؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٤٠، ح ٥٤٨،
وص ٢٥٤، ح ١٠٠٨.

٧. الكافي، ج ٢، ص ٢٨٦، باب وقت الصلاة في يوم العيد - و... ح ١١؛ الفقيه، ج ١، ص ٢٢٢، ح ٦٦٧؛ تهذيب
الأحكام، ج ٢، ص ٢٥، ح ١١٠، وص ١٤١، ح ٥٥٠.

٨. المقنعة، ص ١٩٤، المبسوط، ج ١، ص ٧٤.

أما المتعمد، فالأجود الإعادة؛ لأنه منهي عن الشروع مع العمد، والنهي مفسد. والشيخ في النهاية طرد الحكم فيه، مع حكمه بعدم جواز الدخول في الصلاة قبل العلم بدخول وقتها، أو غلبة الظن^١.

ويمكن حمل كلامه على الظان، فإنه يُسمى متعمداً للصلاة؛ ليجمع بين كلاميه. وأما الناسي إماماً لمراعاة الوقت، وإماماً لجريان الصلاة منه حال عدم خطور الوقت بالبال، فاختلف الأصحاب فيه، ففي النهاية والكافي لأبي الصلاح؛ إنه كالظان^٢؛ إذ المعتبر له إدراك وقت الصلاة وقد حصل، مع رفع الخطأ عن الناسي^٣، وفحوى الخبر^٤ يدل عليه.

وقال المرتضى:

لا بد من كون وقوع جميع الصلاة في الوقت، ومتى صادف شيء من أجزائها خارج الوقت بطلت عند محقق الأصحاب ومحصلهم، وقد وردت روايات به^٥. وأطلق ابن أبي عقيل بطلان صلاة العامد والساهي قبل الوقت^٦.

وقال ابن الجند

ليس للشاك يوم الغيم ولا غيره أن يصلي إلا عند تيقنه بالوقت، ومن صلى أول صلاته أو جميعها قبل الوقت ثم أيقن ذلك استأنفها^٧.

وظاهر كلام هؤلاء إعادة الظان كالناسي

والأقرب إعادة الناسي وإن دخل الوقت عليه؛ لتفريطه بعدم التحفظ مع قدرته عليه، ولأن المسبب لا يثبت مع عدم سببه، والوقت سبب الوجوب فلا يتقدم الوجوب عليه، والأجزاء تابع للوجوب، خرج عنه الظان؛ للرواية، وتعبده باجتهاده، فيبقى الباقي على أصله.

١. النهاية، ص ٦٢.

٢. النهاية، ص ٦٢، الكافي في الفقه، ص ١٢٨.

٣. كنز العمال، ج ٤، ص ٢٢٣، ح ١٠٢٠٧.

٤. راجع الهامش ٧ من ص ٢٩٤.

٥. جوابات المسائل القرآنية الأولى، ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٣٥٠.

٦ و ٧. حكاية العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٦٦ المسألة ١٨.

واستدلّ في المختلف على بطلان صلاة الجميع بظاهر خبر أبي بصير السالف^١،
فإنّه شامل للصلاة الكاملة وغيرها.

ويدفعه بناء العامّ على الخاصّ إن سُمّ العموم.

وقال السيّد:

ممى ضرب الوقت التنبيه على عدم الإجزاء في غيره، فالمصلي قبله
مخالف للمشروع فتفسد صلاته ولأنّ القطع بالبراءة لا يتمّ إلا بفعل الجميع
في الوقت^٢

وجوابه لا مخالفة؛ إذ هو مأمور بالعمل بطنه، والقطع بالبراءة غير معتبر في
العبادات غالباً، وإلا لكان تكليفاً بالمعطل أو الحرج.

وأما الجاهل، فقد صرح المرتضى ببطلان صلاته^٣، وألحقه أبو الصلاح بالناسي^٤،
ويمكن تفسيره بجاهل دخول الوقت فصلي لأمارّة على دخوله، أو لا
لأمارّة بل لتحويّز الدخول، وجاهل اعتبار الوقت في الصلاة، وجاهل حكم الصلاة
قبل الوقت

فإن أريد الأوّل فهو معنى الظنّ، وقد مرّ^٥

وإن أريد باقي التفسيرات فالأجود، ببطلان؛ لعدم الدخول الشرعي في الصلاة،
وتوجّه الخطاب على المكلف بالعلم بشكليف، فلا يكون جهله عذراً، وإلا لارتفع
المؤاخذة على الجاهل

تنبيه: لو صادف الوقت صلاه الناسي والجاهل بدخول الوقت أو بالحكم ففي
الإجزاء نظر، من حيث عدم الدخول شرعي، ومن مطابقة العبادة ما في نفس
الأمر، والأوّل أقوى.

١ مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٦٧، المسألة ١٨، وتقدّم العير في ص ٢٩٤.

٢ جوابات المسائل الرتبة الأولى، ص رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٣٥٠-٣٥١.

٣ جوابات المسائل الرتبة الأولى، ص رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٣٥٠.

٤ الكافي في الفقه، ص ١٢٨.

٥ في ص ٢٩٥.

وأولى بالبطان تارك الاجتهاد مع القدرة عليه، أو تارك التقليد مع العجز عن الاجتهاد؛ لعصيانهما.

ولو لم يتذكر الاجتهاد والتقليد فكالأول

الرابعة: الأعمى يقلد العدل العارف بالوقت؛ لظهور عذره، وقصوره عن العلم والظن، ويكتفي بأذان العدل.

وكذا العمي الذي لا يعرف الوقت، أو لمسوع من عرفانه بحبس أو غيره. أما غيرهما فلا يجوز له التقليد مع إمكان العلم؛ لأنه مخاطب بعلم الوقت، والتقليد لا يفيد العلم.

ولو تعذر العلم فأخبره عدل عن علم بأذان أو غيره فالظاهر أنه كالممنوع من عرفانه، فيكتفي بقوله.

ويمكن المنع؛ لأن الاجتهاد في حقه ممكن، وهو أقوى من التقليد. أما لو أخبره عدل عن اجتهاد لم يعتد بقوله قطعاً؛ لتساويهما في الاجتهاد، وزيادة اجتهاد الإنسان على غيره بالنسبة إلى ما يحده من نفسه.

ولو قدر رجحان اجتهاد غيره في نفسه على اجتهاد نفسه أمكن العدول إلى الغير؛ لامتناع العمل بالمرجوح مع وجود الرأح.

ويمكن الترتيب ليصير ظنه أقوى من قول الغير، وهو قوي، بخلاف القبلة؛ لأن الترتيب فيها غير موقوف فيه باستفادة الظن، فيرجح هناك ظن رجحان اجتهاد غيره.

بل يمكن وجوب التأخير للمشتبه عليه الوقت مطلقاً حتى يتقن الدخول، ولا يكفيه الاجتهاد ولا التقليد؛ لأن اليقين أقوى، وهو ممكن.

أما لو كان الصبر لا يحصل منه اليقين فلا إشكال في جواز الاجتهاد والتقليد؛ لأنه معرض بالترتب لخروج الوقت.

والوجه؛ عدم وجوب الترتيب مطلقاً؛ لأن مبنى شروط العبادات وأفعالها على الظن في الأكثر، والبقاء غير موقوف به.

وهذا الفرع حزني من جزئيات صلاة أصحاب الأعذار مع التوسعة، أو مع الضيق، وسيأتي^١ إن شاء الله.

الخامسة: قطع في المعتر بجواز التعويل على أذان الثقة الذي يُعرف منه الاستظهار؛ لقول النبي ﷺ: «المؤذنون أمانة»^٢. ولأن الأذان مشروع للإعلام بالوقت، فلو لم يعول عليه لم تحصل الغاية من شرعه^٣. وظاهره عموم ذلك للمتمكن من العلم وغيره. ويمكن حمل أمانة المؤذن وشرعية الأذان للإعلام على ذوى الأعذار، ولتسيه المتمكن على الاعتبار.

وأطلق في المبسوط جواز التعويل على لغير مع عدم المانع^٤. نعم، لو قدر حصول العلم بالأذان لتظهر الأمارات حار التعويل، ولا يكون ذلك لمجرد الأذان.

ولا فرق في المنع من تعليل المؤذن بين الصحيح والغير؛ لأنه يصير إلى الظن مع إمكان العلم، ولا اعتبار بقطعه في الصحيح. وقد روى ذريح، قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: «صل الجمعة بأذان هؤلاء، فإنهم أشد شيء مواظبة على الوقت»^٥.

وروى محمد بن خالد، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أخاف أن أصلي الجمعة قبل أن تزول الشمس، فقال: «إنما ذاك على المؤذنين»^٦. وفي هذين إشعار بما قال المحقق عليه السلام.

١. لمي ص ٣٠٣ وما بعدها.

٢. السنن الكبرى، البيهقي، ج ١، ص ٦٣٢، ح ٢٠٢٠.

٣. المعتمد، ج ٢، ص ٦٣.

٤. المبسوط، ج ١، ص ٧٤.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٨٤، ح ١١٣٦.

٦. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٨٤ - ٢٨٥، ح ١١٣٧؛ وج ٣، ص ٢٤٤، ح ٦٦١.

ولكن روى ابن أبي قرة بإسناده إلى علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام في الرجل يسمع الأذان فيصلي الفجر، ولا يدري أطلع أم لا، غير أنه يظن لمكان الأذان أنه طلع؟ قال: «لا يجزئه حتى يعلم أنه قد طلع».

السادسة: لو صلى المقلد بالتقليد في الوقت فانكشف الفساد فالأقرب أنه كالظان، فتلحقه أحكامه؛ لتعبد به بذلك.

ولو عارصه أخبار آخر بعدم الدخول فإن تساويا أو كان الأول أرجح فلا التفات، وإن كان الثاني أرجح فعلمه حكم التعارض في القبلة، وسيأتي إن شاء الله.

السابعة: كل من انكشف فساد ظنه في أثناء الصلاة ولمّا يدخل الوقت، أو دخل وقتنا بعدم الإجزاء، ففي وقوع صلاته نافلة وجهان:

أحدهما - واختاره الفاضل^١ - لا لعدم نيته، و«لا عمل إلا بنية»^٢.

ولقول الصادق عليه السلام في خبر معاوية في رجل قام في المكتوبة فسها فظن أنها نافلة، أو قام في النافلة فظن أنها مكتوبة، قال: «هي على ما افتتح عليه الصلاة»^٣ وفي عبارة أخرى: «هي ما افتتح الصلاة عليه»^٤، وهذا افتتحها على الفريضة. وهي خبر عمار عنه عليه السلام في الرجل يريد أن يصلي ثماني ركعات فيصلّي عشراً، أيجتنب بالركعتين من صلاة عليه؟ قال: «لا، إلا أن يصلّيها عمداً، فإن لم ينو ذلك فلا»^٥.

وعن عبدالله بن أبي يعفور، عنه عليه السلام: «إنما يحسب للعبد من صلاته التي ابتداء في أول صلاته»^٦.

١. تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٢٨٣، الفرع «ر» من المسألة ٧٦.

٢. الكافي، ج ٢، ص ٨٤، باب النية، ح ١.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٩٧، ح ٧٧٦.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٤٣، ح ١٤١٩.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٤٣، ح ١٤٢١.

٦. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٤٣، ح ١٤٢٠.

والثاني: نعم؛ لأنَّ الفل يكفي فيه التفزب مع القصد إلى الصلاة وقد وقع، ولفتوى الأصحاب بأنَّ الاحتياط مع الغناء عنه نافلة.

وقد رواه ابن أبي يعفور وغيره عن أبي عبدالله عليه السلام: «فإن كان صلى أربعاً كانت هاتان نافلتين»^١.

ويمكن الجواب بأنَّ هذا مع تمام صلاة، ولا يلزم منه الحكم بالنافلة لا مع التمام.

وعلى القول بأنها لا تقع نافلة لا يصير بالعدول نافلة؛ لبطانها من أصلها. ويؤيد الثاني عموم «وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ»^٢، فنعمل به مهما أمكن، ومن الممكن جعلها نافلة.

ويقوى الإشكال لو ركع في الثالثة، ومدا بأنَّ النافلة لا تتجاوز الركعتين إلا أن يلتحق بإعادة اليومّة في صورة الدب.

وعلى التقديرين ففي جواز العدول بها إلى القضاء احتمال. نعم، لو كان قد عدل بها قبل عرفان بطلانها صح قطعاً.

الثامنة: لو اجتهد أو قلّد في موضعه فصادفت الصلاة بأسرها خارج الوقت، أو صادف ما يخرجها عن الأداء أحزاً؛ لأنَّ بية الأداء فرضه، ونية القضاء إنما هي مع التذكّر.

ولو ظنَّ الخروج بوى القضاء، فلو كذب ظنّه فالأداء باقٍ، فإن كان في الأثناء فالوجه العدول إليه؛ لأنّه دخل دخولاً مأموراً به، فيقتضي الإجزاء، والآن صار متعيّداً بالأداء.

ولو تبين بعد فراغه مصادفة لوقت فالوجه الإجزاء؛ للائتمال. ويمكن الإعادة إن أمكن الأداء؛ لما قلناه.

١ الكافي، ج ٣، ص ٢٥٢ و ٢٥٣، ج ٤ و ٦: تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٨٦، ج ٧٣٩، و ص ١٨٧، ج ١٧٤٢؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٧٢، ج ١٤٦٥.

٢. سورة محمد (٤٧): ٣٣.

ويحتمل الإعادة مطلقاً؛ بناء على أن ما صلاه لم يطابق نفس الأمر.

القاسعة: يستحب تأخير صلاة الظهر إذ اشتد الحر إلى وقوع الظل الذي يمشي الساعي فيه إلى الجماعة؛ لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة، فإن شدة الحر من فئح^١ جهنم^٢».

ومن طريق الأصحاب ما رواه معاوية بن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «كان المؤذن يأتي النبي ﷺ في صلاة الظهر، فيقول له رسول الله ﷺ: أبرد أبرد»^٣. وفي المبسوط قال:

إذا كان الحر شديداً في بلاد حارة، ورأوا أن يصلوا جماعة في مسجد جار أن يبردوا بصلاة الظهر قليلاً، ولا تؤخر إلى آخر الوقت^٤.

فقد اشتمل كلامه على قيود:

أحدها: شدة الحر، وهو مصرح به.

وثانيها: في البلاد الحارة، ويُفهم من فحوى الخبر: لقلة أدى الحر في البلاد المعتدلة.

ولعل الأقرب عدم اعتباره؛ أخذاً بالعموم، وقد يحصل التأذي بإشراق الشمس مطلقاً.

وثالثها، التقيد بالجماعة، فلو صلى منفرداً في بيته فلا إيراد؛ لعدم المشقة المقتضية للإيراد.

ولو أراد المنفرد الصلاة في المسجد حيث لا جماعة فالأقرب الإيراد؛ لظاهر الخبر. ورابعها المسجد، فلو صلوا في موضع هم فيه مجتمعون فلا إيراد.

١. الفئح شطوع الحر وفورانه النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ٣، ص ٤٨٤، «مجمع».

٢. صحيح البخاري، ج ١، ص ١٩٨-١٩٩، ج ١٥١٠ صحيح مسلم، ج ١، ص ٤٣٠، ج ١٨٠/٦١٥، سنن

ابن ماجه، ج ١، ص ٢٢٢، ج ٦٧٧، سنن أبي داود، ج ١، ص ١١٠، ج ٤٠٢.

٣. الفقيه، ج ١، ص ٢٢٣، ج ٦٧٢.

٤. المبسوط، ج ١، ص ٧٧.

ولو اتفق اجتماعهم في المسجد ولا يأتيهم غيرهم فعلى فعوى كلامه يجوز الإبراد، وعلى اعتبار المشقة لا إبراد.

ولو أمكنهم المشي إلى المسجد هي كُنْ أو ظَلَّ فهو كاجتماعهم في المسجد. وخامسها: التقييد بالظهر، ولا ريب في نفاء الإبراد في الأربع الآخر. أمّا الجمعة، فهل تُنزل منزلة الظهر؟ فيه وجهان: نعم؛ لإطلاق الخبر، ولا؛ لشدة الخطر في فواتها، وعموم قوله عليه السلام: «أول بوقت رضوان الله، وآخر الوقت عفو الله»^١، خرج عنه الظهر فبقي ما عداها.

ويؤيده قول الباقر عليه السلام: «وقت صلاة الجمعة يوم الجمعة ساعة تزول الشمس»^٢. وسادسها: قوله: «جاء أن يُردوا» ظاهره أن الإبراد رخصة، فلو تحملوا المشقة وصلّوا في أول الوقت فهو أفضل.

ولابن بابويه قول بأن المراد بـ«الإبراد» الإسراع في فعلها^٣، وهو غريب والأصح الاستحباب^٤، لأنه أقل مراتب الأمر، وتكراره في الخبر^٥ مشعر بتأكيده.

وسابعها تقييده بالقليل، والظاهر أنه ما قدرنا به؛ لدفع الأذى بهذا القدر. وفي قوله: «ولا تؤخر إلى آخر الوقت» إيماء إلى جوازه إلى آخر النصف الأول من الوقت - أعني وقت المضيئة - كما قاله بعض العامة^٦، ولا بأس به. وقال في الخلاف: تقديم الظهر في أول وقتها أفضل، وإن كان الحرّ شديداً جاز تأخيرها قليلاً رخصة^٧.

وهذا يشعر بعدم استحباب الإبراد خصوصاً وكان قد حكى الإبراد عن العامة^٨.

١ سني الدارقطني، ج ١، ص ٥٥٤، ح ٢٢/٩٧٣.

٢ الفقيه، ج ١، ص ٢٢٢، ح ٦٦٦، وص ٤١٢، ح ١٢٢٣.

٣ الفقيه، ج ١، ص ٢٢٣، ذيل الحديث ٦٧٢.

٤ راجع الهامش ٣ من ص ٢٠١.

٥ المجموع شرح المذهب، ج ٣، ص ٥٩ - ٦٠.

٦ الخلاف، ج ١، ص ٢٩٣، المسألة ٣٩.

٧ الخلاف، ج ١، ص ٢٩٢، المسألة ٣٩.

العاشرة: في باقي الأسباب التي يستحب لها التأخير، وقد مضى^١ استحباب تأخير التيمم أو وجوبه، واستحباب تأخير المستحاضة الطهرين حتى تأتي بالسُّبُحَتَيْن، واستحباب تفريقهما وتريق العشاءين، وتأخير نافلة الليل. وهنا أمور أخرى:

منها: استحباب تأخير الحاج العشاءين - ليصلَّيهما في المزدلفة - ولو إلى ربع الليل.

ومنها: المشتغل بقضاء الفرائض يستحب له تأخير الأداء إلى ضيق وقته؛ لما رواه زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «إذا فاتتك صلاة فذكرتها في وقت أخرى، فإن كنت تعلم أنك إذا صليت التي فاتتك كنت من الأخرى في وقت فابدأ بالتي فاتتك، وإن كنت تعلم أنك إذا صليت التي فاتتك، فاتتك التي بعدها فابدأ بالتي أنت في وقتها»^٢. وإنما حملناه على الدب؛ جمعاً بين الأخبار.

ومنها: الصائم إذا نازعته نفسه، أو كان ممن يتوقع إفطاره، وسياتي مستند ذلك إن شاء الله.

وقد روى عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في لمغرب تؤخر ساعة: «لا بأس، إن كان صائماً أفطر ثم صلى، وإن كانت له حاجة قضاها ثم صلى»^٣.

وروى الكليني عن سماعة، عن أبي عبد الله عليه السلام في الصلاة تحضر وقد وضع الطعام، قال: «إن كان أول الوقت فابدأ بالطعام، وإن خاف تأخير الوقت فليبدأ بالصلاة»^٤.

ومنها: جميع أصحاب الأعذار مع رجاء روال العذر بالتأخير؛ لأنه مصير إلى

١. في ص ١٦٥ وما بعدها، وص ٢٣٩، ٢٥٢، ٢٧٢.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٢٩٣، باب من نام عن الصلاة أو سهى عنها، ح ١: تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٧٢-١٧٣، ح ٦٨٦، وص ٢٦٨-٢٦٩، ح ١٠٧٠، الاستبصار، ج ١، ص ٢٨٢، ح ١٠٥١.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢١، ح ٩٣، وص ٢٦٥، ح ١٠٥٥، الاستبصار، ج ١، ص ٢٦٦-٢٦٧، ح ٩٦٣.

٤. الكافي، ج ٦، ص ٢٩٨، باب نواله، ح ٩.

يَجْعَلُ الصَّلَاةَ عَلَى الْوَجْهِ الْأَكْمَلِ.

وأوحى المرتضى وابن الجنيد وسَلَّارٌ (رضي الله عنهم): لوجوب تحصيل
المعتبر في الماهية من الشرط والحرء مهم أمكن

لنا: عموم الأمر بالمخاطبة في الوقت، وإمكان الاحترام.

وقد روى حميل بن درَّاج عن أبي عبد الله عليه السلام: «فمن يعوته الظهران والمغرب وذكر
عند العشاء الآخرة، قال: «يبدأ بالوقت الذي هو فيه، فيأته لا يأمن
الموت، فيكون قد ترك صلاة فريضة في وقت قد دخل، ثم يقضي ما فات
الأول فالأول»^١.

وفي هذا الخبر دليل على ما قلنا من لاستعجاب في القاضي، وعلى وجوب
ترتيب الفوائت، وعلى ما ادَّعينا من عدم وجوب التأخير.

وقد روى عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله ما من
صلاة يحضر وقتها إلا نادى ملك من يدي الله تعالى: يا أيها الناس قوموا إلى نيرانكم التي
أوقدتكموها على ظهوركم فأطفئوها بصلاتكم»^٢.

وروى أبان بن تغلب، قال: «سَلِّيتُ خَلْفَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام بالمزدلفة، فلما انصرف
قال: «يا أبان، الصلوات الخمس لمعروضات من أقيام حدودهن وحافظ على
مواقبتهن لقي الله يوم القيامة وله عهد الله عهد يدخله به الجنة، ومن
لم يقم حدودهن وحافظ على مواقبتهن بقي الله ولا عهد له، إن شاء عذبه، وإن
شاء غفر له»^٣.

وأخبار كثيرة شاملة للمعذور وغيره

ومنها: إذا كان التأخير مشتملاً على صفة كمال، كانتظار الجماعة، أو طول
الصلاة والتمكّن من استيفائها.

١ المراسم، ص ٧٦: وحكاها عنهم العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢ ص ٤٥٩، المسألة ٣٢٠

٢ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٥٢-٢٥٣، ح ١٤٦٢

٣ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٢٨، ح ٩٤٤

٤ الكافي، ج ٣، ص ٢٦٧، باب من حافظ على صلاته وصيغها، ح ١: تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٣٩، ح ٩٤٥

وقد حمل الشيخ خبر عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام في صلاة النبي صلى الله عليه وآله ركعتين قبل الصبح التي قضاها^١، وخبر أبي بصير عنه في مثل ذلك^٢، على انتظار الجماعة، وإلا لم تجز النافلة في وقت الفريضة^٣.

وروى عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام في المغرب: «إذا كان أرفق بك وأمكن لك في صلاتك، وكنت في حوائجك فلك إلى ريع الليل»^٤.

الحادية عشرة: اشتهر بين متأخري لأصحاب منع صلاة النافلة لمن عليه فريضة.

وقد قدمنا أخباراً تشهد بجواز ذلك منقولة من التهذيب^٥.

وقد ذكر في الكافي ما يشهد بذلك:

فمنه: ما رواه سماعة، قال سأله عن الرجل يأتي المسجد وقد صلى أهله، أيتدئ بالمكتوبة أو يتطوع؟ فقال: «إن كان في وقت حسن فلا بأس بالتطوع قبل الفريضة، وإن خاف القوت فليبدأ بالفريضة». ثم بعد كلام إنما متصل به، أو من كلام الكليني: «الفضل إذا صلى الإتيان وتحميم أن يبدأ بالفريضة ليكون فضل أول الوقت للفريضة، وليس بمحظور عليه أن يصلي الوافل من أول الوقت إلى قريب من آخر الوقت»^٦.

ومنه: ما رواه عن إسحاق بن عمار، قال، قلت: أصلي في وقت فريضة نافلة؟ قال: «نعم في أول الوقت إذا كنت مع إمام تقتدي به، فإذا كنت وحدك فابدأ بالمكتوبة»^٧.

١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٦٥، ح ١٠٥٨؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٨٦، ح ١٠٤٩.

٢ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٦٥، ح ١٠٥٧؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٨٦، ح ١٠٤٨.

٣ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٦٥ - ٢٦٦، ذيل الحديث ١٠٥٨؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٨٧، ذيل الحديث

١٠٤٩.

٤ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٦١، ح ٩٤، وص ٢٥٩ - ٢٦٠، ح ١٠٢٤؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٦٧، ح ٩٦٤.

٥ في ص ٢٠٩.

٦ الكافي، ج ٢، ص ٢٨٨ - ٢٨٩، باب التطوع في وقت الفريضة، ح ٣.

٧ الكافي، ج ٢، ص ٢٨٩، باب التطوع في وقت الفريضة، ح ٤.

وعن محمد بن مسلم، قلت لأبي عبد الله عليه السلام، إذا دخل وقت الفريضة، أتقبل أو أبدأ بالفريضة؟ فقال: «إن الفصل أن تبدأ بالفريضة»^١

احتج المانعون بما تقدم^٢ من رواية المنع، ورواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «لا ينطوع بركعة حتى يعضي الفريضة كلها»^٣، وما روي عنهم عليهم السلام: «لا صلاة لمن عليه صلاة»^٤.

والجواب: لما تعارضت الرويات وجب الجمع بالحمل على الكراهية في هذا النهي، وينفي الصلاة الكاملة في الخير الثاني، وقد ذكر فيما تقدم^٥ التصريح بأن قاضي الفريضة يصلي أمامها نافلة ركعتين، وأن النبي صلى الله عليه وآله فعل ذلك^٦، قال الكليني والصدوق، الله أنام النبي صلى الله عليه وآله عن صلاة نصبح رحمة للأمة^٧

الثانية عشرة. لو شك في فعل الصلاة ووقتها باقي وحيت: لقيام السبب، وأصالة عدم العمل، وإلا فلا، عملاً بظاهر حال المسلم أنه لا يحل بالصلاة وبه حصر حسن السند عن زرارة رضي الله عنه والفصيل عن أبي جعفر عليه السلام، أنه قال «متى استفتيت أو شككت في وقت صلاة أنك لم تصلها، أو في وقت موتها صليتها، وإن شككت بعدما حرح وقت الموت، فقد حال^٨ حائل فلا إعادته عليك من شك»، أورده الكليني والشيخ في التهذيب^٩.

١ الكافي ج ٣، ص ٢٨٩ ح ٦

٢ في ص ٢٠٨

٣ الكافي ج ٣، ص ٢٩٢، باب من نام عن الصلاة أو سهى عنها ج ٣ تهذيب الأحكام، ج ٢ ص ١٧٢، ح ٦٨٥، وج ٣، ص ١٥٩، ح ١٠٣٤١ الاستبصار ج ١ ص ٢٨٦ ح ١٠٤٦

٤ أورده الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ١٢٧ والخلاف ج ١ ص ٣٨٦، المسألة ١٣٩

٥ في ص ٢٩

٦ راجع الهامش ٥ ص ٢٠٩

٧ الكافي ج ٣، ص ٢٩٤، باب من نام عن الصلاة أو سهى عنها، ح ١٩ الفقيه، ج ١ ص ٣٥٨-٣٥٩، دليل الحديث ١٠٣٢

٨ في المصدر «دخل» بدل «حال»

٩ الكافي ج ٣، ص ٢٩٤-٢٩٥، باب من نام عن الصلاة أو سهى عنها، ح ١٠ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٧٦-٢٧٧، ح ١٠٩٨

الثالثة عشرة. مضى استحباب إعادة لمفرد جماعة وإن كان وقت نهى، وتكون المعادة نفلاً؛ لقول النبي ﷺ: «تكن لكما سُبحَة»^١. وقد مرَّ أنَّ السبحة النافلة^٢، ولبراءة الدمة بالأولى، فيمتنع وجوب اثابية؛ لقوله ﷺ: «لا تصلي صلاة في يوم مرتين»^٣، أي بنيت الوجوب.

ولا فرق بين إمام الحي وغيره.

وقد روي خبران يتضمنان الوجوب.

أحدهما: من طريق العامة عن النبي ﷺ «إذا جئت إلى الصلاة فوجدت الناس فصلَّ معهم، فإن كنت قد صليت تكن لك نافلة وهذه مكتوبة»^٤.

وثانيهما: من طريق الخاصة، وهو في صحيح عن حفص بن البصري عن أبي عبد الله ﷺ في الرجل يصلي وحده ثم يجعد جماعة، قال: «يصلي معهم ويعملها العريضة»^٥.

وأول الأول بأن له ثواب المكتوبة، ويمكن تأويل الثاني به.

والشيخ حمله على جعلها من قضاء سابق، أو على مَنْ كان في أثناء الصلاة فوجد الجماعة^٦؛ لأنه قد روى عمار عن الصادق ﷺ عن الرجل يصلي الفريضة ثم يجعد جماعة، أعبدها معهم؟ قال «نعم، هو أفضل» قال: «فإن لم يفعل ليس به بأس»^٧.

فعلى ما قلناه يتوي النفل، ولو بوى الظهر المعادة جار.

١ راجع الهامش ٣ من ص ٢٩٠

٢ في ص ٢٦٢

٣ سنن الدارقطني، ج ٢، ص ٩٢، ح ٢/١٥٢٧، المصنف بن أبي شيبة ج ٢، ص ١٨٠، ح ١

٤ سنن أبي داود، ج ٢، ص ١٥٧ - ١٥٨، ح ٥٧٧

٥ الكافي، ج ٣، ص ٢٧٩، باب الرجل يصلي وحده ثم...، ح ١، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٥٠، ح ١٧٦

٦ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٥٠، دليل الحديث ١٧٦، وص ٥١، دليل الحديث ١٧٧

٧ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٥٠، ح ١٧٥

وقال بعض العامة: ينوي الفرض^١؛ إن للخيرين السالفين^٢، وإما لأنه لا جماعة في نافلة.

قلنا: قد أول الخبران، والجماعة هنا في النفل حائرة.

فرع: لو لم يدرك سوى ركعتين فالأقرب إتمامها بحسب ما نواه؛ لأنه المأمور به. وحوز في التذكرة التسليم على اثنتين؛ لأنها نافلة^٣.

ولو أدرك ركعة، فالوجهان.

ولو أدرك ثلاثاً، فالإتمام ليس إلا.

ولو كانت المعادة المغرب اقتصر على ثلاث؛ إذ هي المنوطة.

وبعض العامة يأتي بأربع؛ لأنه لم يعتمد بنافلة وترا غير الوتر، والمفارقة للإمام معذورة فيتمها ركعتين^٤.

وعن حذيفه: يصلي ركعتين لا غير
وكل هذا بناء على الندب



الرابعة عشرة: يأنى بتأخير الصلاة عن أول وقتها بعزم عدم التدارك، ولو عزم على الفعل فلا إثم، ولو أهمل فالظاهر الإثم مع تذكر الوجوب.

وليس العزم شرطاً في جواز التأخير، خلافاً للمرتضى^٥، وتحقيقه في الأصول.

نعم، يحرم تأخيرها عن وقتها انصروب لها، ولا يخرج عن التحريم بإبقاء ركعة وإن حصل بها الأداء؛ لأن ذلك بحكم تغليب، ولتحصيل البراءة، وإلا فالركعات

١. التعرير شرح الوحي، ج ٢، ص ١٥٠؛ المحمّد شرح نهج، ج ٤، ص ٢٢٤؛ المعنى المطبوع مع الشرح الكبير، ج ١، ص ٧٨٨، المسألة ١٠٢٤ الشرح الكبير المطبوع مع المعنى، ج ٢، ص ٨.

٢. في ص ٣٠٧.

٣. تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٣٤٦، القرع ٥٥٥ من المسألة ٤٩.

٤. والمعنى المطبوع مع الشرح الكبير، ج ١، ص ٧٨٨، المسألة ١٠٢٢؛ الشرح الكبير المطبوع مع المعنى، ج ٢، ص ٧.

٥. الذريعة إلى أصول الشريعة، ج ١، ص ١٢٤.

الباقية خارجة عن الوقت مع وجوب فعلها فيه، والإخلال بالواجب حرام. ويكره تأخير الصبح عن الإسفار، والعصر إلى الإصفرار؛ لما سلف^١، ويلزم منه كراهة تأخير الظهر إلى حدّ يدخل العصر في الإصفرار. وكذا يكره تأخير كل صلاة عن وقت الفضيلة؛ لما تقدّم من الأخبار^٢ الدالة على المنع، فأقلّ أحواله الكراهية، فحينئذٍ تتعدّد أوقات الصلوات بالأفضل والفضيلة والجواز والكراهة والإجزاء.

الخامسة عشرة. صلاة الصبح من صلاة النهار عند الكل، إلا أبا محمد الأعمش؛ إذ حكى عنه أنها من صلاة الليل؛ بناءً على أن أوّل النهار طلوع الشمس حتى للصوم، فيجوز الأكل والشرب إلى طلوع الشمس عنده^٣. قال في الخلاف: وروي ذلك عن حذيفة^٤.

لقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْهِرَةً﴾^٥، وآية النهار الشمس. ولقول السيوطي: «صلاة النهار عجيبة»^٦.

وجوابه: منع أن الآية الشمس، بل نفس الليل والنهار آيتان، وهو من إضافة التبيين، كإضافة العدد إلى المعدود. سلّمنا أنها الشمس، ولكن علامة الشيء قد تتأخّر حتى تكون بعد دخوله، سلّمنا أن لشمس علامة النهار وأنها متقدّمة، لكن الضياء الحاصل من أوّل الفجر عن الشمس فكأن الشمس طالعة، وفي الحقيقة هي طالعة وإن تأخّر رؤية جرمها، ولهذا اختلفت أوقات المطالع بحسب الأقاليم. وأمّا الخبر فقد نسبته الدار قطني إلى الفقهاء^٧، أو يُحمل على معظم صلاة النهار.

١ في ص ٢٥٤ - ٢٥٥

٢ في ص ٢٤٣.

٣ حكاه عنه الشيخ في الخلاف، ج ١، ص ٢٦٦، المسألة ٩. والنووي في المجموع شرح المذهب، ج ٣، ص ٤٥.

٤ الخلاف، ج ١، ص ٢٦٦، المسألة ٩.

٥ الإسراء (١٧، ١٢).

٦ أورده النووي في المجموع شرح المذهب، ج ٣، ص ٤٦.

٧ كما في المجموع شرح المذهب، ج ٣، ص ٤٦، وفيه شبه إلى بعض الفقهاء.

وبعارض باستقرار الإجماع على خلافه، ويقول تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي
النَّهَارِ﴾^١ قال الشيخ، ولم يخلفوا، أن المراد بذلك صلاة الصبح، وصلاة العصر^٢

السادسة عشرة، مَنْ ترك الصلاة بواجبة من المسلمين مستحلاً فهو مرتدٌ،
يُقتل إجماعاً إن ولد على الفطرة من غير استتابة؛ لعلم ثبوتها من الدين ضرورةً.
ولقول النبي ﷺ: «بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة»^٣.

وبه احتج في الخلاف، وقال: أجمعت الفرقة على روايته^٤.
وعنه ﷺ: «مَنْ ترك الصلاة متعمداً فقد برئت منه الذمة»^٥.

وإذا قُتل لم يصل عليه، ولم يُدفن في مقبرة المسلمين، وماله لوارثه المسلم.
وإن كان مسلماً عن كفر استتيب، فإن تاب وإلا قُتل؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَابُوا
وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ﴾^٦ الآية.

ولو ادعى المستحلّ النسيئة ومكنب في حقّه - بأن كان قريب العهد بالإسلام، أو
ساكن بادية يمكن في حقّه عدم علم وجوبها - قيل منه.
ولو تركها غير مستحلّ عُرِّر ثلاثاً، وقُتِل في الرابعة.
قال في المبسوط:

إذا خرج وقت الصلاة أمر بأن يقضيها، فإن أبى عُرِّر، وإن أقام على ذلك حتى ترك
ثلاث صلوات وعُرِّر فيها ثلاث مرّات قُتِل في الرابعة؛ لما روي عنهم ﷺ: «أَنْ
أصحاب الكيثار يقتلون في الرابعة»، وذلك عامٌ في جميع الكيثار^٧

١ هود (١١)، ١١٤.

٢ الخلاف، ج ١، ص ٢٦٧، المسألة ٩.

٣ سنن أبي داود، ج ٤، ص ٢١٩، ح ٤٦٧٨ الجامع تصحيح، ج ٥، ص ١٢، ح ١٢٦٢٠ سنن الدارقطني، ج ٢،
ص ١٨٩، ح ٤/١٧٢٩؛ مستد أبي يعلى، ج ٣، ص ٣١٨، ح ١٧٨٣.

٤ الخلاف، ج ١، ص ٦٩٠، المسألة ٤٦٥.

٥ مستد أحمد، ج ٧، ص ٥٧١-٥٧٢، ح ٢٦٨١٨.

٦ التوبة (٩) ٥.

٧ المبسوط، ج ١، ص ١٢٩.

مع أنه قال في الخلاف: روي عنهم. «أن أصحاب الكبراء يقتلون في الثالثة»^١.
وقال في المبسوط:

ولا يقتل حتى يستتاب، فإن تاب ولم يُقْتَلْ وكُفِّنَ وصُلِّيَ عليه، ودُفِنَ في مقابر المسلمين، وميراثه لورثته المسلمين^٢.

فقضية كلام الشيخ اشتراط ترك أربع صلوات حتى يخرج وقتها، وأنه لا يُقتل حتى يُعزَّرَ ثلاثاً، ويُستتاب فيمتنع من التوبة.

والذي رواه الأصحاب عن يونس عن أبي الحسن الماضي عليه السلام أنه قال: «أصحاب الكبراء كلها إذا أُقيم عليهم الحد مرتين قُتلوا في الثالثة»^٣.

وروى أبو خديجة عنه عليه السلام في المرأتين في لعاف بلا حاجز: تُحدَّان، ثم تُقتلان في الثالثة^٤.

وعن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: إن رسول الله صلى الله عليه وآله كان إذا حدَّ شارب الخمر مرتين قتله في الثالثة^٥، وبه عده أخبار

قال الكليني قال جميل: وروى بعض أصحابنا أنه يقتل في الرابعة^٦
ولم أقف في الرابعة على حديث عام، بل روى أبو خديجة عن الصادق عليه السلام في المرأتين في لعاف: القتل في الرابعة^٧، كما روى في الثالثة^٨.

وروى زرارة أو يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام: «إذا زنى الحر أربع مرات [و] أُقيم

١. الخلاف ج ١، ص ٦٩٠، المسألة ٤٦٥.

٢. المبسوط، ج ١، ص ١٢٩.

٣. الكافي، ج ٧، ص ١٩١، باب في أن صاحب الكبيرة . ج ١٩، الفقيه، ج ٤، ص ٧٢، ح ١٥١٣٨ تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ٩٥-٩٦، ح ٣٦٩.

٤. في المصدرين عن أبي عبد الله عليه السلام.

٥. الكافي، ج ٧، ص ٢٠٢، باب الحد في السحق، ح ١٤ تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ٥٩، ح ٢١٤.

٦. الكافي، ج ٧، ص ٢١٨، باب أن شارب الخمر يقتل في الثالثة، ح ١٠ تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ٩٥، ح ٣٦٦.

٧. الكافي، ج ٧، ص ٢١٨، باب أن شارب الخمر يقتل في الثالثة، ح ٤.

٨. الفقيه، ج ٤، ص ٤٣، ح ١٥٠٥٠ تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ٤٤، ح ١١٥٩ الاستبصار، ج ٤، ص ٢١٧، ح ٨١١، وفيها مضمراً.

٩. راجع الهامش ٣.

عليه الحد، قُتل»^١.

وروى أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: «الزاني إذا جُلِد ثلاثاً يُقتل في الرابعة»^٢.

مع أن جميل بن درّاج قال: روى أصحابنا أن الزاني يُقتل في الثالثة^٣.

وروى أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: «مَنْ أَخَذَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ وَقَدْ أَفْطَرَ فَرُفِعَ

إِلَى الْإِمَامِ، يُقْتَل فِي الثَّالِثَةِ»^٤.

وعن أبي بصير، قال، قلت: أَكَلُ الرِّبَا بَعْدَ الْبَيْتَةِ؟ قَالَ: «يُؤَدَّبُ، فَإِنْ عَادَ أُدْبِ،

فَإِنْ عَادَ قُتِلَ»^٥.

وفي الخلاف: يُقتل في الثالثة؛ لما رواه يونس عن الماضي عليه السلام^٦.

ونقل المحقق الثالثة ثم احتاط بالرابعة^٧؛ لما نقله الشيخ^٨.

وقد أوّل خبر أبي فروة عن لصادق عليه السلام^٩ في آتي البيهية الحد^{١٠}، وروى جميل

عنه عليه السلام بال تكرّر^{١١}، قال: لَأَنَا قَدْ رُؤِيتُ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَسَائِرِ يُقْتَلُونَ فِي الثَّالِثَةِ أَوْ

الرَّابِعَةِ^{١٢}، ثُمَّ ذَكَرَ خَيْرُ يُونُسَ بِالثَّالِثَةِ^{١٣}.

١. الكافي، ج ٧، ص ٢٣٥، باب ما يجب على المذنب، ج ٧ تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ٢٧، ح ٨٦، وما بين المعقوفين أثبتناه منهما.

٢. الكافي، ج ٧، ص ١٩١، باب في أن صاحب الكسيرة، ج ١١ تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ٢٧، ح ١٢٩، الاستبصار، ج ٤، ص ٢١٢، ح ٧٩٠.

٣. الكافي، ج ٧، ص ٢٥٦، باب حد العرق، ح ٥.

٤. الكافي، ج ٧، ص ٢٥٨، باب حد السرقة، ج ١٢ تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ١٤١، ح ٥٥٧.

٥. الكافي، ج ٧، ص ٢٤١-٢٤٢، باب ما يجب فيه تحرير، ج ١٩ الفقيه، ج ٤، ص ٧٠-٧١، ح ١٥١٣٢ تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ٩٨، ح ٣٨.

٦. الخلاف، ج ١، ص ٦٨٩-٦٩٠، المسألة ٤٦٥، والرواية راجع الهامش ٢ من ص ٣١١.

٧. شرائع الإسلام، ج ١، ص ١١٢.

٨. المبسوط، ج ١، ص ١٢٩، وراجع ص ٣١٠، الهامش ٧.

٩. في المصدر: عن أبي جعفر عليه السلام.

١٠. تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ٦٢، ح ٢٢٧، الاستبصار، ج ٤، ص ٢٢٤، ح ٨٤٠.

١١. تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ٦١، ح ٢٢٣، الاستبصار، ج ٤، ص ٢٢٤، ح ٨٣٦.

١٢. تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ٦٢، دليل الحديث ٢٢٧، الاستبصار، ج ٤، ص ٢٢٤-٢٢٥، دليل الحديث ٨٤٠.

١٣. تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ٦٤، ح ٢٢٨، الاستبصار، ج ٤، ص ٢٢٥، ح ٨٤١.

فروع:

الأول: إذا كان ترك الصلاة مع الاستحلال ارتداداً، فالمرأة لا تقتل بتركها، بل تُحبس وتضرب أوقات الصلوات حتى تتوب أو تموت؛ لما رواه ابن محبوب عن غير واحد من الأصحاب، عن الباقر والصادق عليهما السلام: «المرأة إذا ارتدت استتيب، فإن تابت وإلا خُلِّدت السجن، وضُيِّق عليها في حبسها»^١.

وعن عباد بن صهيب عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «المرتدة يستتاب، فإن تاب وإلا قُتل، والمرأة تُستتاب، فإن تابت وإلا حُبست في السجن وأُضربها»^٢.
ولو تركتها لا مستحلّة وعُزِّرت ثلاثاً فظاهر الأصحاب قتلها في الرابعة، كالرحل، وكذا في جميع مواضع تكرار الحد أو التعزير، والله أعلم.

الثاني: لا فرق بين ترك الصلاة وترك شرط أو جزء مجمع عليه، كالطهارة والركوع، أما المختلف فيه - كإزالة النعاسة، وتعيين الفاتحة، ووجوب الطمأنينة - فلا يقتل مستحل تركه.

الثالث: لو ادعى النسيان أو الغفلة في إخباره عن استحلال الترك، أو أول الصلاة بالنافلة قبل منه؛ لقيام الشبهة الدارئة للحد.
ولو اعتذر عن ترك الصلاة بالنسيان أو عدم المطهر قبل عذره، ويؤمر بالقضاء، فإن امتنع منه عُزِّر إن أوجبتا الفور، وإن قلنا بالتراخي فلا، فلو تكرّر التعزير أمكن انسحاب حكم الأداء.

ولو استحل ترك القضاء فالظاهر أنه كترك الأداء.
ولو اعتذر عن الترك بالكسل أو المرض لم يقبل منه، وطُوبى المريض بالصلاة بحسب حاله، فإن امتنع عُزِّر ثلاثاً ثم القتل.

الرابع: قال الفاضل في التذكرة: الظاهر من قول علمائنا: إنه بعد التعزير ثلاثاً

١ الكافي، ج ٧، ص ٢٥٦، باب حد المرتدة، ج ٣: تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ١٢٧، ج ٥٤٣: الاستبصار، ج ٤، ص ٢٥٣، ج ٩٥٩.

٢ تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ١٤٤، ج ٥٦٩، الاستبصار، ج ٤، ص ٢٥٥، ج ٩٦٧.

يُقتل بالسيف إذا ترك الرابعة^١.

وقال في النهاية: يحتمل أن يُضرب حتى يصلّي أو يموت^٢، وهو منقول عن بعض العامة^٣.

ووافق الفاضل الشيخ في أنه لا يُقتل في الرابعة حتى يستتاب، ولا يسوغ قتله مع اعتقاده التحريم بالمرّة الواحدة ولا بما زاد ما لم تحلّ التعزير ثلاثاً؛ لأصالة حقن الدم^٤.

ولقوله **«لا يحلّ دم امرئ مسلم إلّا بحدّ ثلاث كبر بعد إيمان، أو زنى بعد إحصان، أو قتل نفس بغير حق»**^٥.

الخامس: توبة تاركها مستحلاً في موضع قولها هو إخباره عن اعتقاد وجوبها وفعلها، فلو أخر ولم يفعل غرّر، وبو قتل ولما نُحبر لم تتحقّق التوبة.

والظاهر أنه لا يكفي إقراره بالشهادتين هنا؛ لأنّ الكفر لم يقع بتركهما. السادس: لو صلّى الكافر لم يُحكم بإسلامه، سواء صلّى في دار الإسلام أو دار الكفر؛ لأنّ الإسلام هو الشهادتان

ولو سُمع تشهده فيها فالظاهر أنّه لا يكفي؛ لإمكان الاستهزاء، فلو أعرب عن نفسه الكفر بعده لم يكن مرتدّاً.

وكذا لو صلّى المرتد لم يُحكم بعوده إلى الإسلام. وهذه المسألة وفروعها لم أقف فيها على نصّ معيّن من طريقنا، ولم يذكرها من الأصحاب إلّا القليل.

١. تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٣٩٢، الفرع ٥٥.

٢. نهاية الأحكام، ج ١، ص ٣٣٩.

٣. المهدّب، الشيرازي، ج ١، ص ٥٨؛ المجموع شرح المهدّب، ج ٣، ص ١٥.

٤. تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٣٩٢، الفرع ٥٥.

٥. معرفة السنن والآثار، ج ١٢، ص ٢٣٧-٢٣٨، ج ١٦٥٤٦، راجع ١٣، ص ٣٨، ج ١٧٢٩١.

الفصل الرابع في مواقيت القضاء

والكلام فيه يشتمل على مسائل:

[المسألة الأولى: وقت القضاء للفائتة الواجبة ذكرها ما لم تتضيّق الحاضرة:

لقوله تعالى: «وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي»^١، أي بذكر صلاتي.

قال كثير من المفسرين: إنها في الفائتة؛ لقول النبي ﷺ: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ

نَسِيَهَا فَلْيَقْضُهَا إِذَا ذَكَرَهَا، إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: «وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي»^٢

وروى زرارة عن أبي جعفر الباقر ﷺ: «إِذَا قَاتَكَ صَلَاةٌ فَذَكَرْتَهَا فِي وَقْتٍ أُخْرَى،

فَبَارِ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّكَ إِذَا صَلَّيْتَ الْفَائِتَةَ كُنْتَ مِنَ الْآخِرِ فِي وَقْتٍ فَايْدَأُ بِالنَّاسِ قَاتَكَ،

فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: «وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي»، وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّكَ إِذَا صَلَّيْتَ الْفَائِتَةَ،

قَاتَكَ الَّتِي بَعْدَهَا، فَايْدَأُ بِالنَّاسِ أَنْتَ فِي وَقْتِهَا»^٣.

وفيه دلالات ثلاث: التوقيت بالذكر، ووجوب القضاء، وتقديمه على الحاضرة

مع السعة.

وعن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيَصِلْهَا إِذَا ذَكَرَهَا، فَإِنَّ

ذَلِكَ وَقْتُهَا»^٤.

١ طه (٢٠) ١٤

٢ ورد نحوه في سنن الدارمي، ج ١، ص ٢٨٠ والمعجم الأوسط، الطبراني، ج ٦، ص ٢٥٣-٢٥٤، ح ٦١٢٩

والمصنف، عبدالرزاق، ج ٢، ص ٢، ح ٢٢٤٤؛ ومجمع البيان، ج ٧-٨، ص ٥-٦؛ والتفسير الكبير، الرازي،

ج ٢٢، ص ٢٠

٣ الكافي، ج ٢، ص ٢٩٢، باب من نام عن الصلاة أو سها عنها، ح ١، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٧٢-١٧٣.

ح ٦٨٦؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٨٧، ح ١٠٥١

٤ سنن الدارقطني، ج ٢، ص ١٠٢، ح ١١٥٤٧؛ والمعجم الأوسط، الطبراني، ج ٩، ص ٢٤، ح ٨٨٤٠، وفيهما مختصراً.

وفيه دالتان:

إحداهما: توقيت قضاء الفائتة بالذكر.

والثاني: وجوب القضاء مع العوات، ووجوبه في حق المعذور يستلزم أولويته في حق غيره، ولما تقدّم في خبري، «خمس صلوات»^١.
وعن زرارة، عن الباقر عليه السلام فيمن صلى بغير طهور، أو نسي صلوات، أو نام، قال: «يصلّيها إذا ذكرها في أي ساعة ذكرها ليلاً أو نهاراً»^٢، وتقريره كالسالف.

الثانية: طاهر الأكثر وجوب الفور في القضاء؛ إمّا لأن الأمر المطلق للفور - كما قاله المرتضى والشيخ^٣ - وإمّا احتياطاً للبراءة.
وهؤلاء يوجبون تقديمها على الحاصرة مع سعة الوقت، ويُعطّلون الحاضرة لو عكس متعدياً.

وبالغ المرتضى عليه السلام وأتباعه^٤، فَمَنَعَ في المسائل الرتبة من أكل ما يفصل عما يمسك الرمي، ومن نوم يزيد على ما يحفظ الحياة، ومن تعيّن يزيد على قدر الضرورة، ومن الاشتغال بجميع المباحات والمندوبات والواجبات الموسعة قبل القضاء^٥.
ويحتجّون تارةً بالاحتياط المحض ليقين البراءة، وبتركه يتعرّض المكلف للضرر المظنون الذي يجب التحرز منه عقلاً

وتارةً بقوله تعالى: «وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي»^٦

وأونة بخبري الخمس^٧، وخبري زرارة، السابقين^٨.

١. في ص ٢٩٢.

٢. تهذيب الأحكام ج ٢، ص ١٧١، ح ٦٨١.

٣. العدة في أصول الفقه، ج ١، ص ٢٢٥-٢٢٧؛ وراجع سنداً إلى أصول الشريعة، ج ١، ص ١٣٠-١٣١.

٤. كائين المراجع في التهذيب، ج ١، ص ١٢٥؛ وبما أعلّني في السرائر، ج ١، ص ٢٧٤.

٥. جوابات المسائل الرتبة الأولى، ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٣٦٥.

٦. طه (٢٠): ١٤.

٧. راجع الهامش ٢ و٣ من ص ٢٩٢.

٨. أنفاً.

وفي عبارة أخرى لزرارة عن الباقر عليه السلام: «فإذا دخل وقت الصلاة ولم يتم ما قد فاتهُ فليقض ما لم يتخوف أن يذهب وقت هذه التي حضرت»^١

وبما رواه أبو بصير، قال: سألتُه عن رجلٍ نسي الظهر حتى دخل وقت العصر، قال: «يبدأ بالظهر، وكذلك الصلوات، وتبدأ بالتي نسيته إلا أن تخاف أن يخرج وقت الصلاة، فتبدأ بالتي أنت في وقتها»^٢

وبخبر عمرو بن يحيى عن أبي عبد الله عليه السلام فيمن صلى إلى غير القبلة، ثم تبين له وقد دخل وقت صلاة أخرى، قال: «يصلّيها»^٣ قبل أن يصلّي هذه التي دخل وقتها»^٤. واحتج السيد على بطلان الحاصرة مع السعة بالنهي عنها^٥. إمّا لأن الأمر بالشيء يستلزم النهي عن ضده، وإمّا بما روي من قول النبي صلى الله عليه وآله: «لا صلاة لمن عليه صلاة»^٦.

واحتج بعض المتأخرين^٧ على مذهب السيد - من المنع عن الصافي للقضاء - برواية عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام فيمن فاتم نوافل لا يدري كم هو من كثرتة، قال: «يصلّي حتى لا يدري كم صلى من كثرتة» قلت: لا يقدر على القضاء من شغله، قال: «إن كان شغله في طلبه يعيش لا يدّسها، أو حاجته لأخ مؤمن فلا شيء عليه، وإن كان شغله للدنيا وتشاغل بها عن الصلاة فعليه القضاء، وإلا لقي الله مستحقاً متهاوناً مضيقاً للسنة»^٨.

١ الكافي، ج ٢، ص ٢٩٢-٢٩٣، باب من نام عن الصلاة أو نسي عنها، ج ١٣ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٧٢، ح ٦٨٥، وص ٢٦٦، ج ١٠٥٩ والاستبصار، ج ١، ص ٢٨٦، ح ١٠٤٦

٢ الكافي، ج ٣، ص ٢٩٢، باب من نام عن الصلاة أو نسي عنها، ج ١٣ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٧٢، ح ١٦٨٤، الاستبصار، ج ١، ص ٢٨٧، ح ١٠٥٠

٣ في المصدر: «يعيدها» بدل «يصلّيها».

٤ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٤٦، ح ١٤٩، والاستبصار، ج ١، ص ٢٩٧، ح ١٠٩٨

٥ رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٣٦٤

٦ راجع الهامش ٤ من ص ٢٠٦.

٧ لم نتحققه.

٨ الكافي، ج ٢، ص ٤٥٣-٤٥٤، باب تقديم النوافل وتأخيرها، ج ١٣ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١١-١٢، ح ٢٥، وص ١٩٨، ح ٢٧٨

قال: وهو من باب التنبيه.

وابتأ بابويه عليه السلام على الموسعة المحضة، حتى أنهما يستحيان تقديم الحاضرة على الفائتة مع السعة^١، وتبعهما أكثر المتأخرين.

قال الفاضل: هو مذهب والذي وأكثر من عاصرناه من المشايخ^٢ ويحبون عن الاحتياط. بأنه لو تم أقصى الأولوية لا الوجوب، ونحن نقول باستحياب تقديم الفائتة، وبمعارضته بأصله البرء، ويتجوز الاخترام قبل فعل الحاضرة، فالاحتياط البدأة بها.

وعن الآية: أن المعتبرين ذكروا فيها وحوهاً منها هذا ومنها أن الصلاة تذكّر بالمعبود، وتشغل القلب واللسان بذكره. ومنها أن اللام للتعليل، أي لأني ذكرتها هي لكتب وأمرت بها. ومنها أن المراد لذكرى خاصة، أي لا راء بها ولا تشنها بذكر غيري ومنها: أن المراد: لأذكرك بالشاء.

ومنها أن المراد بـ«اللام» التوفيت، فيشمل جميع مواقيت الصلاة. وحينئذ لا يتعين ما ذكرتم للإرادة إذ خبر الواحد لا يهض حجة في محالته المشهور، مع معارضته بمثله

سلمنا، لكن يمنع الوجوب المصق؛ فإن الأمر لا يدل على الفور، وقد تحقق في الأصول

وعن الأخبار: بأنها تدل على مطلق وجوب، أما على الوجوب المضيق فلا؛ فإن في خبري الخمس - صلاة الكسوف والعنارة والإحرام^٣، ولا يقول أحد بوجوب تقدمها على الحاضرة تصيقاً، مع المعارضه بوجوه: أحدها: فضية الأصل، فإنه دليل قطعي حتى يشك الخروج منه.

١ الفقيه، ج ١، ص ١٣٥٥، المعجم، ص ١٠٧ وحكاها عنهما العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٤٣٩ - ٤٣٧، المسألة ٣٠٩

٢ مختلف الشيعة، ج ٢، ص ١٣٧، المسألة ٣٠٩

٣ راجع الهدى ٢ و ٣ من ص ٢٩٢

وثانيها: لزوم الحرج والعسر والضرر منفي بالكتاب^١ والسنة^٢.
 وثالثها: عموم أي الصلاة، مثل: «أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ»^٣.
 «أَقِمُوا الصَّلَاةَ»^٤، فإنه يشمل مَنْ عليه فائتة وغيره.
 ورابعها: معارضة الأخبار بمثلها.

فروى ابن سنان عن الصادق عليه السلام، قال: «إن نام رجل وبسي أن يصلّي المغرب والعشاء الآخرة، فإن استيقظ قبل أن يجز قدر ما يصلّيها كليهما فليصلهما، وإن خاف أن تفوته إحداهما فليبدأ بالعشاء، وإن استيقظ بعد الفجر فليصل الصبح ثم المغرب ثم العشاء»^٥.

وروى أبو بصير عن الصادق عليه السلام نحو ذلك^٦.
 وروى سعد بن سعد عن الرضا عليه السلام: «إِذَا دَخَلَ الْوَقْتُ عَلَيْكَ فَصَلِّهَا، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا يَكُونُ»^٧.

وحبر جميل بن درّاج عن الصادق عليه السلام - وقد مرّ^٨ في المسألة - صريح في تقديم الحاضرة.

وروى عتّار الساباطي عن الصادق عليه السلام: «إِنْ حَضَرَتِ الْعَتَمَةُ، وَذَكَرَ أَنَّ عَلَيْهِ

١ البقرة (٢)، ١٨٥، الحج (٢٢) ٧٨

٢ صحيح البخاري، ج ١، ص ٢٨، ح ٦٩ صحيح مسلم، ج ٢، ص ١٣٥٩، ح ١٨/١٧٣٤ سنن أبي داود، ج ٤، ص ٢٦٠ ح ١٤٨٣٥ السنن الكبرى، النسائي ج ٣ ص ٤٤٩ ح ٥٨٩ مسند أحمد، ج ١ ص ٤٦٦ ح ٢٥٥٢، وص ٥١٥ ح ٢٨٦٢ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٧٨٤ ح ٢٣٤١ سنن الدارقطني، ج ٣، ص ٤٦٩ - ٤٧٠، ح ٨٣/٤٤٥٩ - ٨٦/٤٤٦٢ الكافي، ج ٥، ص ٢٨٠، باب الشععة، ح ٤، وص ٢٩٢ - ٢٩٣، باب الصبر، ح ٢، تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٤٦ - ١٤٧، ح ٦٥١

٣ الإسراء (١٧) ٧٨

٤ البقرة (٢) ٤٣

٥ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٧، ح ١٠٧٦ وفي الاستبصار، ج ١ ص ٢٨٨، ح ١٠٥٣ عن ابن مسكان.

٦ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٧٠ ح ١٠٧٧، الاستبصار ج ١، ص ٢٨٨، ح ١٠٥٤

٧ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٧٢ ح ١٠٨٢

٨ ص ٢٨٦ عن أبي الحسن عليه السلام

صلاة المغرب، فأحب أن يبدأ بالمغرب بدأ، وإن أحب بدأ بالعتمة ثم صلى المغرب بخذ^١.

وهذا صريح في التحجير، فإن كان مغرب يومه بني على خروج المغرب بربع الليل أو بغيره، وإن كان مغرب أمسه فأوضح في الدلالة.

والأخبار الدالة على عدم القضاء في أوقات الكراهة، وعلى جواز النافلة لمن عليه قضاء تدل على ذلك أيضاً، وقد سفت^٢.

وخامسها: تسوية الأصحاب الأذان والإقامة للمقاضي مع استحبابهما، وقد روه بطرق كثيرة:

منها: خبر محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام فيمن صلى اليومين والثلاثة جنباً «يتطهر، ويؤذن ويقيم في أولهن، ثم يصلي ويقيم بعد ذلك في كل صلاة»^٣.

ومنها: خبر قضاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصبح، فإنه أمر بلالاً بالأذان بل وصلى نافلتها قبلها^٤. ومنها خبر زرارة عن الباقر عليه السلام «سألتني إن شاء الله تعالى»^٥.

وسادسها: في رواية الحسين بن زياد عن الصادق عليه السلام في عدم العدول في العشاء إلى المغرب^٦، وتقريره كما مر.

وحمله هنا على مغرب أمسه أولى: رواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام، الدالة على العدول عن العشاء إلى المغرب إلى الركعة الثالثة^٧.

والأمر بالشيء على التضييق يستلزم النهي عن ضده، فلم قلتم إن الأمر هنا مضيق؟ وأما حديث: «لا صلاة لمن عليه صلاة» فلم نستتبه من طرقنا، وإنما أورده

١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٧١، ح ١٠٧٩ الاستبصار، ج ١، ص ٢٨٨، ح ١٠٥٥

٢ في ص ٢٠٩ وما بعدها، وص ٢٨٦ وما بعدها، وص ٣٠٥

٣ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٥٩ - ١٦٠ ح ٣٤٢

٤ يأتي الخبر مفصلاً في ص ٣٢٣ - ٣٢٤

٥ سيأتي الخبر في ص ٣٢١ - ٣٢٢

٦ تقدم تخريجها في ص ٢٨٧، الهامش ٢، كما مر تقريره.

٧ راجع الهامش ٥.

الشيخ في المبسوط والخلاف مرسلًا^١.

وفي التهذيب بطريقي معتبر عن علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام، قال: سألته عن صلاة الجنائز إذا احمرت الشمس أتصبح أو لا؟ قال: «لا صلاة في وقت صلاة» وقال: «إذا وجبت الشمس فصل المغرب، ثم صل على الجنائز»^٢.

ويحصلان على النافلة، أو على نفي الكمال.

وأما خبر النافلة فهو من التغليظ في النامة؛ إذ لا يقول أحد بوجوبه، فإذا كان هذا المنبه غير واجب فكيف يستفاد الوجوب في المنبه عليه؟

تنبيه: صار بعض الأصحاب من المتأخرين إلى تعجيل قضاء الفائتة مع الوحدة والسعة^٣، وبعضهم^٤ إلى تعيين ما ليومه وإن تعددت.

والحامل على ذلك روايتان صحيحتان:

رواية صفوان عن أبي الحسن عليه السلام في ناسي الظهر حتى غربت الشمس، قال: «كان أبو جعفر أو كان أبي عليه السلام يقول: إذا أمكنه أن يصلّيها قبل أن تغربه المغرب بدأ بها، وإلا صلى المغرب ثم صلاها»^٥.

ورواية زرارة عن الباقر عليه السلام، قال: «إذا نسيت صلاة أو صليتها بغير وضوء وكان عليك قضاء صلوات، فابدأ بأولهن فأذن لها وأقم، ثم صل ما بعدها بإقامة إقامة لكل صلاة».

قال: وقال أبو جعفر عليه السلام «وإن كنت قد صليت الظهر وقد فاتتك الغداة فذكرتها، فصل أي ساعة ذكرتها ولو بعد العصر، ومتى ذكرت صلاة فاتتك صليتها» وقال: «إن نسيت الظهر حتى صليت العصر فذكرتها وأنت في الصلاة أو بعد

١ أوردته الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ١٢٧، والخلاف، ج ١، ص ٣٨٦، المسألة ١٣٩

٢ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٢٠، ح ٩٩٦.

٣ راجع للمعتبر، ج ٢، ص ٤٠٥.

٤ كالعلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٤٣٧، المسألة ٣٠٩.

٥ الكافي، ج ٣، ص ٢٩٣ - ٢٩٤، باب من نام عن الصلاة، روي عنها، ح ٦، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٦٩.

فراغك فانوها الأولى ثم صل العصر، فإنما هي أربع مكان أربع، وإن ذكرت أنك لم تصل الأولى وأنت في صلاة العصر وقد صليت منها ركعتين، فصل الركعتين الباقيتين وقم فصل العصر، وإن كنت ذكرت أنك لم تصل العصر حتى دخل وقت المغرب ولم تخف فوتها، فصل العصر ثم صل المغرب، وإن كنت قد صليت المغرب فقم فصل العصر، وإن كنت قد صليت من المغرب ركعتين ثم ذكرت العصر فانوها العصر ثم سلم ثم صل المغرب، وإن كنت قد صليت العشاء الآخرة ونسيت المغرب فقم فصل المغرب، وإن كنت ذكرت المغرب وقد صليت من العشاء الآخرة ركعتين، أو قمت في الثالثة فانوها المغرب ثم سلم، ثم قم فصل العشاء الآخرة، وإن كنت قد نسيت العشاء الآخرة حتى صليت العجر فصل العشاء الآخرة، وإن كنت ذكرت المغرب وأنت في ركعة أو في الثانية من الغداة فانوها العشاء، ثم قم فصل الغداة وأدّى وأقم، وإن كانت المغرب والعشاء قد فاتتك جميعاً فابدأ بهما قبل أن تصلي الغداة، ابدأ بالمغرب ثم بالعشاء، وإن خشيت أن تفوتك الغداة إن بدأت بهما فابدأ بالمغرب ثم بالغداة ثم صل العشاء وإن خشيت أن تفوتك الغداة إن بدأت بالمغرب فصل الغداة، ثم صل المغرب والعشاء ابدأ بأولهما، لأنهما جميعاً قضاء، أيهما ذكرت فلا تصلهما إلا بعد شعاع الشمس، قلت: فليمن ذاك؟ قال: «لأنك لست تخاف فوته»^١.

قال الشيخ في الخلاف: جاء هذا الخبر مفسراً للمذهب كله، وحمل قوله: «فليجعلها ظهراً بعد الفراغ» على مقارنة الفراغ^٢.

قلت: قد اشتمل هذا الخبر على ما يدفع الاحتمالين؛ لأن المغرب والعشاء المذكورتين أخيراً متعديتان، مع أنهما من يومٍ سالف، فإن عمل به كله زالاً، وإن عمل ببعضه كان تحكماً.

وفيه دلالة على أن الترتيب مستحب لا مستحق؛ لأنه حكم بالتوسعة بعد صلاة

١. الكافي، ج ٢، ص ٢٩١ - ٢٩٢، باب من نام عن الصلاة أو سها عنها، ج ١، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٥٨ -

١٥٩، ج ٣٤٠

٢. الخلاف، ج ١، ص ٣٨٦، المسألة ١٢٩

الصبح، فلو صحَّ القول بالمضايقة انتفى.

والتحقيق هنا: أنَّ الأخبار في حيز التعارض، والجامع بينها الحمل على الاستحباب؛ فإنَّ القول بالمضايقة المعضة يلزم منه أطراح الأخبار الصحيحة على التوسعة، والقول باستحباب تقديم الحاضرة يلزم منه أطراح أخبار الترتيب، والتفصيل معرّض لأطراح الجميع، والعمل بالخبرين مهما أمكن أولى من أطراحهما، أو أطراح أحدهما، وبتقدير الأطراح، تبقى قصّة الأصل وعمومات القرآن سالمة عن المعارض.

والشيخ من أصحاب المضايقة، مع حكمه في مواضع من التهذيب بعدمها، كحكمه فيمن أعاد صلاة مع الإمام بجعلها نافلةً أو قضاءً فريضةً سالفةً^١، وكإيراده خبر عمار - السالف^٢ - عن الصادق عليه السلام: «فإذا أردت أن تقضي شيئاً من الصلاة مكتوبةً أو غيرها، فلا تصل شيئاً حتى تبدأ فتصلي قبل الفريضة التي حضرت ركعتين نافلةً لها، ثم أقض ما شئت». ولم يعرّض^٣ لهم الشيخ، مع أنَّ عادته أنَّ الخبر إذا كان لا يرتضيه يعرّض له.

ولم يصرّح في النهاية والخلاف ببطالان الحاضرة لو أوقعها لا مع الضيق، وكذلك المفيد وابن أبي عقيل، وابن الجنيد.

نعم، صرح به المرتضى وابن البرّاج وأبو الصلاح والشيخ في المبسوط وابن إدريس^٤.

تنقّة: روى زرارة - في الصحيح - عن أبي جعفر عليه السلام: «قال رسول الله ﷺ: إذا دخل وقت صلاة مكتوبة، فلا صلاة نافلة حتى تبدأ بالمكتوبة». قال: فقدمت الكوفة، فأخبرت الحكم بن عتيبة وأصحابه، فقبلوا ذلك مني، فلما كان في القابل

١. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٥٠، ذيل الحديث ١٧٦، وص ٥١، ذيل الحديث ١٧٧.

٢. في ص ٢٦٢.

٣. رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٣٦٤، التهذيب، ج ١، ص ١٢٦، الكافي في الفقه، ص ١٤٩ - ١٥٠.

المبسوط، ج ١، ص ١٢٧؛ السرائر، ج ١، ص ٢٧٢.

لَقِيتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام، فَحَدَّثَنِي: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله عَزَسَ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ، فَقَالَ: مَنْ يَكْلُونَا؟ فَقَالَ بِلَالٌ: أَيْ، هَامَ بِلَالٌ وَنَامُوا حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ، فَقَالَ: يَا بِلَالُ، مَا أُرْقِدُكَ؟ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَحَدٌ بِنَفْسِي لَدَيَّ أَخَذَ بِأَنْفَاسِكُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: قَوْمُوا فَتَحَوَّلُوا عَنْ مَكَانِكُمْ الَّذِي أَصَابَكُمْ فِيهِ النَّمْلَةُ، وَقَالَ يَا بِلَالُ، أَذْنٌ، فَأَذَّنَ فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله رَكْعَتِي الْمَجْرُ وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ فَصَلُّوا رَكْعَتِي الْفَجْرِ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى بِهِمُ الصُّبْحَ، ثُمَّ قَالَ مَنْ نَسِيَ شَيْئاً مِنْ الصَّلَاةِ فَلْيَصِلْهَا إِذَا ذَكَرَهَا، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: «وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي»^١»

قال زرارة - فحملتُ الحديث إلى الحكم وأصحابه، فقال: نقصتُ حديثك الأول، فقدمتُ على أبي جعفر عليه السلام فأخبرته بما قال القوم، فقال «يا زرارة، ألا أخبرتهم أنه قد فات الوقتان جميعاً، وأن ذلك كان قضاءً من رسول الله صلى الله عليه وآله»^٢

وقد تقدّم طرف من هذا الخبر^٣، وفيه فوائد

منها: استحباب أن يكون للقوم حافظ إذا ناموا، صيانة لهم عن هجوم ما يخاف منه

ومنها ما تقدّم^٤ من أن الله تعالى أنادى نبيه لتعليم أُمته، ولئلا يُغَيَّرَ بعض الأُمة بذلك، ولم أفع على رادّ لهذا الخبر من حيث توفّر القدح في العصمة به، ومنها: أن العبد ينبغي أن يتعأّل بالمكان والزمان بحسب ما يصيبه فيهما من خيرٍ وغيره، ولهذا تحوّل النبي صلى الله عليه وآله إلى مكانٍ آخر

ومنها: استحباب الأذان للفائنة كما يستحبُّ للحاضرة

وقد روى العامة عن أبي قتادة وجماعةٍ من الصحابة في هذه الصورة، أن النبي صلى الله عليه وآله أمر بلالاً فأذن فصلّى ركعتي الفجر، ثم أمره فأقام فصلّى صلاة الفجر^٥.

١. طه (٢٠) ١٤.

٢. لم نثر عليه في المصادر الحديثية

٣. في ص ٣٢٠، الهامش ٤.

٤. في ص ٣٠٧.

٥. سنن أبي داود، ج ١، ص ١١٩، ح ٤٣٧، وص ١٢٦-١٢٢، ح ٤٤٣-٤٤٥

ومنها: استحباب قضاء السَّن.

ومنها: جواز فعلها لمن عليه قضاء، وإن كان قد مَنَعَ منه أكثر المتأخرين، وقد تقدّم حديث آخر فيه^١.

ومنها: شرعية الجماعة في القضاء كالأدء.

ومنها: وجوب قضاء الفائتة؛ لفعله ﷺ ووجوب التأسي به، وقوله: «فليصلّها»

ومنها: أن وقت قضائها ذكرها.

ومنها: أن المراد بالآية ذلك.

ومنها الإشارة إلى الموسعة في القضاء، لقول الباقر ﷺ «ألا أخبرهم أنه قد فات الوقتان» إلى آخره، وهو نظير خبره السالف عنه^٢.

وقد روى زرارة أيضاً - في الصحيح - ما يدل على عدم جواز النافلة لمن عليه فريضة، قال: قلت لأبي جعفر ﷺ أصلي نافلةً وعليّ فريضة أو في وقت فريضة؟ قال: «لا، إنه لا تُصلى نافلة في وقت فريضة، أرايت لو كان عليك من شهر رمضان أكان لك أن تطوّع حتى تقصيه؟» قال: قلت: لا، قال: «فكذلك الصلاة»، قال: فقايمني وما كان يقايمني^٣.

عنى زرارة تشبيهه ﷺ الصلاة بالصيام وأنه في صورة القياس، وأن الإمام لم يكن من شأنه القياس، ولعله ﷺ أراد به مجرد المثال، أو لتعليم زرارة فلج خصومه.

والشيخ جمع بينهما بالحمل على انتظار لجماعة^٤.

وابن بابويه عمل بمضمون الخبر، وأمر بقضاء النافلة ثم الفريضة^٥.

وفي المختلف اختار المنع، وأورد هذا الخبر وخبر أبي بصير عن الصادق ﷺ

١. تقدّم في ص ٢٠٩ مع تخرجه في الهامش *

٢. في ص ٣٦٦

٣. لم يثر عليه في المصادر الحديثية، ولعلّ الشهيد نقله عن نسخة من التهذيب كما شهد لذلك كلامه بعيد هذا، ونقله أيضاً الشهيد الثاني في روض الجنان، ج ٢، ص ٤٩٨

٤. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٦٥-٢٦٦، دليل الحديث ٥٨، ١.

٥. الفقيه، ج ١، ص ١٢٥٦ المقنع، ص ١٠٨.

فيمن نام عن الصلاة حتى طلعت الشمس، فقال: «يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ يَصَلِّي الْغَدَاةَ»^١، وأورد حمل الشيخ إياهما على انتظار الجماعة، فيجوز الاشتغال بالنافلة^٢. وأشار بعض الأصحاب إلى إمكان أن يكون الخبر المروي عن النبي ﷺ في ذلك من المنسوخ؛ إذ النسخ جائز في السنة. وقد روى إبراهيم بن عمر اليماني عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام، قال، قلت: إن قوماً يحدثونا غير متهمين، وتحدثون، نتم بغيره، قال: «إن الحديث ينسخ كما ينسخ القرآن»^٣.

المسألة الثالثة. أجمع العلماء على وجوب قضاء ما فات من المكتوبة، مع بلوغ من فاته، وكمال عقله، وإسلامه، وسلامة المرأة من الحيض والنفاس، وقدرته على التطهر، عمداً فانت أو سهواً، أو بنوم أو سكر، وقد دلت عليه الأخبار السالفة^٤.

ودل على إخراج الصبي والمجنون حديث «رُفِعَ الْقَلَمُ»^٥، وعلى إخراج الكافر: «قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا» الآية^٦، وحبر: «الْإِسْلَامُ يَحْتِ - أَوْ يَهْدُم - مَا قَبْلَهُ»^٧، وعلى إخراج العائض والنفساء ما سلف^٨.

وأما السكران؛ فلا نه سبب عادي في روال عقله، فهو كالنوم.

١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٦٥، ح ١٠٥٧؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٨٦، ح ١٠٤٨.

٢ مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٤٥١-٤٥٢، المسألة ٣١١.

٣ روى نحوه الكليني في الكافي، ج ١، ص ٦٤-٦٥، باب اختلاف الحديث، ح ٢ بإساده عن أبي أيوب الخزاز عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام.

٤ هي ص ٣٦٥ وما بعدها.

٥ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٦٥٨، ح ٢٠٤١؛ الجامع الصحيح، ج ٤، ص ٣٢، ح ١٤٢٣؛ سنن أبي داود، ج ٤، ص ١٤٠-١٤١، ح ٤٤٠٢.

٦ الأنفال (٨): ٣٨.

٧ ورد نه في الخلاف، الشيخ الطوسي، ج ٥، ص ٤٦٩، المسألة ١٣؛ والعاوي الكبير، ج ١٤، ص ٣٦٣ وشرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، ج ٦، ص ٣١٩.

٨ في ج ١، ص ٢٢٢.

وأما فاقد الطهور فقد تقدّم^١ الخلاف فيه.

الرابعة: لا يجب القضاء مع الإغماء المستوعب للوقت في المشهور؛ لأنّ زوال العقل سبب لزوال التكليف، وليس مستنداً إليه. ولتبعيّة القضاء لوجوب الأداء.

ولرواية أبي أيوب عن الصادق عليه السلام. سأله عن الرجل أغشى عليه أيتاماً لم يصل ثمّ أفاق، أبصلي ما فاتته؟ قال: «لا شيء عليه»^٢. وعن حفص بن البختري، عنه عليه السلام، سمعته يقول في المغشى عليه «ما غلب الله عليه فالله أولى بالعدر عنه»^٣. ونحوه رواية معمر بن عمرو^٤ عن الباقر عليه السلام^٥. ومكاتبة [علي بن] محمد بن سليمان الهادي عليه السلام^٦. وكذا مكاتبة أيوب بن نوح إياه^٧.

ولرواية أبي بصير وعبيد الله الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يغشى عليه نهراً ثمّ يفيق قبل غروب الشمس، قال: «يصلّي الظهر والعصر، ومن الليل إذا أفاق قبل الصبح قضى صلاة الليل»^٨. وعلى هذا عمل أكثر الأصحاب.

١ في ج ١، ص ١٤٢

٢ الكافي، ج ٢، ص ٤١٢، باب صلاة المغشى عليه، و... ج ٢ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٠٢، ح ١٩٢٤، الاستبصار، ج ١، ص ٤٥٧، ح ١٧٧١

٣ الكافي، ج ٢، ص ٤١٣، باب صلاة المغشى عليه، و... ج ٢ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٠٢، ح ١٩٢٣، الاستبصار، ج ١، ص ٤٥٧، ح ١٧٧٠

٤ في المصادر: «معمر بن عمرو».

٥ الكافي، ج ٢، ص ٤١٢، ح ٢ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٠٣، ح ١٩٢٦، الاستبصار، ج ١، ص ٤٥٧، ح ١٧٧٣

٦ ما بين المتوفين أكتناه من المصدر.

٧ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٠٣، ح ١٩٢٧، الاستبصار، ج ١، ص ٤٥٨، ح ١٧٧٤

٨ الفقيه، ج ١، ص ٣٦٣، ح ١٠٤٢ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٠٣، ح ١٩٢٨، و... ج ٤، ص ٢٤٣، ح ١٧١١، الاستبصار، ج ١، ص ٤٥٨، ح ١٧٧٥

٩ ما في المتن رواية أبي بصير، ونحوها رواية الحلبي راجع تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٠٥، ح ٩٤٠، و... ج ٤، ح ١٧٨٠، ح ١٧٨٧، والاستبصار، ج ١، ص ٤٦٠، ح ١٧٨٧، و... ج ٤، ح ١٧٨٠.

وبإزاء هذه روايات، كرواية حفص عن أبي عبدالله عليه السلام : «يقضي صلاة يوم»^١.
وعن العلاء بن الفضيل عنه عليه السلام : «إن فاق قبل غروب الشمس فعله قضاء يومه
هذا، فإن أُغمي عليه أياماً قضى آخر يومه»^٢.
وروايه ابن سنان عنه عليه السلام : «كل ما تركته من صلاتك لمرض أُغمي عليك فيه
فأقصه إذا أفقت عنه»^٣.

ورواية محمد بن مسلم عن اباقر عليه السلام : «يقضي ما فاتته، يؤذن في الأولى، ويقوم
في البقية»^٤.

ورواية منصور بن حازم^٥ عن أبي عبدالله عليه السلام : «يقضيها كلها، إن أمر الصلاة
شديداً»^٦.

وفي مقطوعه سماعة: «إذا جاز ثلاثة أيام فليس عليه قضاء، وإذا أُغمي عليه
ثلاثة أيام فعله قضاء الصلاة»^٧.

ورواية إسماعيل بن جابر، قال: سقطت من بعيري فانتقلت على أم رأسي،
فمكنت سبع عشرة ليلة معي علي، فسألته عن ذلك، فقال «اقض مع كل
صلاة صلاة»

وفيه تصريح بالتوسعة لو أوحينا انقضاء على المغمى عليه.

وهذه الروايات حتمها ابن بابويه في العقبه والشيخ على الدب^٨.

وقال ابن بابويه في المقنع:

واعلم أن المغمى عليه يقضي جميع ما فاتته من الصلوات، وروي: «أنه ليس عليه

١. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٠٣، ح ٩٣٠، الاستبصار، ج ١، ص ٤٥٨، ح ١٧٧٧.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٠٣-٢٠٤، ح ٩٣١، الاستبصار، ج ١، ص ٤٥٨، ح ١٧٧٨.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٠٤، ح ٩٣٥، الاستبصار، ج ١، ص ٤٥٩، ح ١٧٨٢.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٠٤-٢٠٥، ح ٩٣٦، الاستبصار، ج ١، ص ٤٥٩، ح ١٧٨٣.

٥. في المصدر: «رفاعة» بدل «منصور بن حازم».

٦. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٠٥، ح ٩٣٨، الاستبصار، ج ١، ص ٤٥٩، ح ١٧٨٥.

٧. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٠٣، ح ٩٣٩، الاستبصار، ج ١، ص ٤٥٨، ح ١٧٧٦.

٨. الفقيه، ج ١، ص ٣٦٣، دليل الحديث ٤٣، ١٠، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٠٤، دليل الحديث ٩٣١.

أن يقضي إلا صلاة اليوم الذي أفاق فيه، أو الليلة التي أفاق فيها» وروي «أنه يقضي صلاة ثلاثة أيام». وروي: «يقضي ما أفاق في وقتها»^١ والجعفي رحمه في الفاخر أورد الروايات من الجاتبين، ولم يجنح إلى شيء منها، فكانه متوقف.

وقال ابن الجنيّد:

والمعنى عليه أيّاماً من علمه سماوية غير مدخل على نفسه ما لم ينجح إدخاله عليها إذا أفاق في آخر نهار إفاقة يستطيع معها الصلاة قضى صلاته ذلك اليوم، وكذلك إن أفاق آخر الليل قضى صلاة تلك الليلة، فإن لم يكن مستطيعاً لذلك كانت إفاقة كإغمائه إذا لم يقدر على صلاة بحال من الأحوال التي ذكرناها في صلاة الليل، فإن كانت إفاقة في وقت لا يصح نه إلا صلاة واحدة صلى تلك الصلاة فقط، فإن كانت^٢ العلة من محرم، أو فعل محظور قضى جميع ما ترك من صلاته في إغمائه، فظاهره وجوب قضاء صلاة يومه أو ليلته إن وسعها زمان الإفاقة، وإلا فصلاة واحدة إن وسعها، وفي روايتي حفص والعلاء^٣ كدلالة ما عليه.

وقد روى عبدالله بن محمد، قال كتب إليه: جعلت فداك، روي عن أبي عبدالله عليه السلام في المريض يغنى عنه أيّاماً، فقال بعضهم يقضي صلاة يومه الذي أفاق فيه، وقال بعضهم: يقضي صلاة ثلاثة أيام ويدع ما سوى ذلك، وقال بعضهم: إنه لا قضاء عليه، فكتب: «يقضي صلاة اليوم الذي أفاق فيه»^٤.

وقال سيار رحمه: وقد روي: «أنه إذا أفاق آخر النهار قضى صلاة ذلك اليوم، وإن أفاق آخر الليل قضى صلاة تلك الليلة»^٥.

وابن إدريس حكى هذا، وأنه روي أنه يقضي صلاة شهر^٦.

١. المقع، ص ١٢٢-١٢٣.

٢. في حق زيادة: «تلك»

٣. تقدّمت روايتهما في ص ٣٢٨.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٠٥، ح ٩٣٩، الاستبصار ج ١، ص ٤٥٩-٤٦٠، ح ١٧٨٦

٥. المراسم، ص ٩٢.

٦. السرائر، ج ١، ص ٢٧٦.

وبعض العامة: يقضي خمس صلوات فما دون: لأنَّ عليّاً عليه السلام أغمي عليه يوماً
وليلةً فقضى، وعَمَّارٌ أغمي عليه أربع صدوات فقضاهنَّ، وابن عمر أغمي عليه أكثر
من يومٍ وليلةٍ فلم يقض^١

قلنا: الفعل أعمُّ من الواجب، فيحمل على الندب.

وبعضهم: يقضي الجميع^٢.

وبعضهم كالأقوى عدداً: لأنَّه كالمجنون^٣.

فروع:

الأول: لو زال عقل المكلف بشيءٍ من قبلة فصار مجنوناً، أو سكر ففطى عقله،
أو أغمي عليه بفعلٍ فَعَلَهُ، وجب القضاء: لأنَّه مسبَّب عن فعله، وأفتى به الأصحاب،
وكذا النوم المستوعب وشرب المرقد.

ولو كان النوم على خلاف العادة فالظاهر التحاقه بالإغماء، وقد بَّه عليه

في المبسوط^٤.

فإن قلت: قد قال النبي ﷺ: «رُفِعَ عَنْ أُمِّي الحُطَاءُ وَالسَّيَّانُ»^٥، وقال ﷺ: «رُفِعَ
القلم عن ثلاث: عن الصبيِّ حتَّى يبلغ، وعن السائم حتَّى يستيقظ، وعن المجنون

١. تكملة الفلها، ج ١، ص ١١٩٢، بدائع الصانع، ج ١، ص ٢٤٦، المبسوط، المرحسي، ج ١، ص ٢١٧، الهداية،
المرغباني، ج ١، ص ١٧٨، مختصر القدوري، ص ٣٦، حلية العلماء، ج ٢، ص ١٨، العزيز شرح الوجيز، ج ١،
ص ٣٩٤، المجموع شرح المهذب، ج ٣، ص ٦ و ٧، معني المطبوع مع الشرح الكبير، ج ١، ص ٤٤٦، المسألة
٥٥٠: الشرح الكبير المطبوع مع المعني، ج ١، ص ١٤١١، ونظر المصنف، عبد الرزاق، ج ٢، ص ٤٧٩ - ٤٨٠،
ج ١٤١٥٦، وسنن الدارقطني، ج ٢، ص ٢٣٧ - ٢٣٨، ح ١/١٨٣٥ و ٤/١٨٣٨، والسنن الكبير، البهقي، ج ١،
ص ٥٧٠، ح ١٨١٨، و ص ٥٧١، ح ١٨٢٢، و دله.

٢. المعني المطبوع مع الشرح الكبير، ج ١، ص ٤٤٦، المسألة ٥٥٠: الشرح الكبير المطبوع مع المعني، ج ١،
ص ٤١١، العزيز شرح الوجيز، ج ١، ص ٣٩٤، المجموع شرح المهذب، ج ٣، ص ٧.

٣. حلية العلماء، ج ٢، ص ٨، العزيز شرح الوجيز، ج ١، ص ٣٩٤، المجموع شرح المهذب، ج ٣، ص ٦ و ٧، بداية
المعتمد، ج ١، ص ١٠٠، المعني المطبوع مع الشرح الكبير، ج ١، ص ٤٤٦، المسألة ٥٥٠: الشرح الكبير
المطبوع مع المعني، ج ١، ص ٤١١.

٤. المبسوط، ج ١، ص ١٢٦.

٥. كبر العتال، ج ٤، ص ٢٢٣، ح ١٠٣٠٧.

حتى يفيق»^١، ووجوب القضاء يتبع وجوب الأداء، فلم أوجب القضاء على الناسي والنائم؟

قلت: خرجا من الصوم بخصوص قول النبي ﷺ: «إذا نسي أحدكم صلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها»^٢.

الثاني لو تناول المزيل للعقل غير عالم بذلك، أو أكل غذاء مؤذياً لا يعلم به، أو سقي المسكر كرهاً أو لم يعلم كونه مسكراً، أو اضطرَّ إلى استعمال دواء فزال عقله فهو في حكم الإغماء؛ لظهور عذره، أمّا لو علم أنّ جنسه مسكر وظنّ أنّ ذلك القدر لا يسكر، أو علم أنّ متناوله يفمى عليه في وقت فتناوله في غيره ممّا يظنّ أنّه لا يفمى عليه فيه، لم يعذر؛ لتعرضه للزوال

ولو وثب له حاجة فزال عقله أو أعمى عليه فلا قضاء، ولو كان عبثاً فالقضاء إن ظنّ كون مثله يؤثر ذلك ولو بقول عارف.

الثالث: لو شربت المرأة دواءً لتحيض، أو تسقط الولد فتصير نفساء فالظاهر عدم وجوب القضاء؛ لأنّ سقوط القضاء لعين العائض بالنفساء ليس من باب الرخص والتخفيفات حتى يغلط عليهما إذا حصل بسبب منهما، إنّما هو عزيمة؛ لأمرهما بالترك، فإذا امتثلا الأمر فقضية الأصل عدم القضاء.

فإن قلت: هذا منقوض بقضاء الصوم مع أمرهما بتركه.

قلت: الصوم إنّما وجب بأمر جديد ونصّ من خارج على خلاف الأصل.

الرابع: المرتد الذي تقبل توبته يجب أن يقضي مدّة ردّته؛ للمعصيات، خرج عنها الكافر الأصلي، فيبقى ما عداه، ولأنّه لئلاّ يترك بالاسلام جميع الفرائض فلا يسقط عنه بالمعصية ما التزمه بالطاعة، وكما في حقوق الآدميين، ولأنّا نجبره على الأداء حال ردّته فيجبر على القضاء بعد توبته.

أمّا الذي لا يقبل رجوعه عندنا؛ لكونه عن فطرة، فإن قُتل فلا بحث، إلّا في حقّ وليّه.

١. أورده الرافعي في العزيز شرح الوجيز، ج ١، ص ١٣٩٢، ورجع الهامش ٥ من ص ٢٢٦.

٢. الجامع الصحيح، ج ١، ص ٣٢٤، ح ١٧٧، سنن ابن ماجه ج ١، ص ٢٢٨، ح ٦٩٨.

وإن فات السلطان وناب فهل تكون توبته مقبولة؟ فيه نظر، من حكم الشرع بعدم قبولها، وإجرائه محرى الميت فيما يتعلق بكاحه وإرثه، ومن عموم «إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ءَامَنُوا»^١، فأنت لهم يماناً بعد الكفر، وهو شامل لذي الفطرة وغيرها، ولأن كل دليل دلّ على قبول نوبة من القصة آت فيه، ولا متناع تكليف الله تعالى العبد بما لا يقدر عليه، ولأنه محاطب بالايمان كغيره من الناس، فيمتنع عدم قبوله، وإلا كان تكليفاً بما لا يطاق.

ووجوب قتله لوجهين

أحدهما: حم مادة الارتداد، وصيانة لإسلام واحترامه، فلا يدل ذلك على عدم قبول توبته عند الله

والثاني: إنا لا نعلم مواطأة قلبه للنساء، والله تعالى علام العيوب، فحينئذ يتوجه عليه القضاء، ويصح منه، كالمرتد عن ملة^٢

والشيخ في الخلاف قدّم المسألة بمنّ يقبل منه التوبة^٣، فظاهره عدم تصوّرها في غيره.

الخامس: لو طرأ المحن أو الإغماء على الردّة، فالأقرب عدم دخول أيامها في القضاء؛ للعموم الدالّ على عدم قضاء المحن والمغى عليه^٤، وهو شامل للمرتد وغيره.

قالوا: منّ جنّ في ردّته فهو مرتدّ في جنونه حكماً، وكلّ مرتدّ يقضي، ولأنّ القضاء تغليظ عليه.

قلنا: نمنع مساواة المرتدّ حكماً للمرتدّ حقيقة، فإنه أول المسألة، ونمنع شرع هذا التغليظ.

قالوا: ترك بسبب الردّة فيسقط اعتبار جنون؛ عملاً بأسبق السببين.

قلنا: السبب الثاني أزال تكليفه، فمنع لسبب الأول من التأثير.

١ النساء (٤) ١٣٧

٢ الخلاف ج ١، ص ٤٤٢، المسألة ١٩٠

٣، راجع ص ٣٢٦.

وأولى في السقوط إذا طرأ الحيض على الردة؛ لأنها مأمورة بالترك. بخلاف المجنون، فإنه كما لا يخاطب بالفعل لا يخاطب بالترك.

ولو طرأ الجنون على السكر فكطريانه على الردة بل أقوى في السقوط؛ إذ لا يُستَمَى حال جنونه سكران حقيقة ولا حكماً، ولو اتصل السكر بالردة فلا ريب في قضاء أيامهما، ويستند قضاء كل مريضة إلى سبب فواتها، ولا مدخل للآخر فيه.

ولو سكر بغير قصده، أو أغمي عليه بغير فعله فالأقرب سقوط قضاء أيامهما كما في غير المرتد؛ لاستناد الإسقاط إلى سبب بغير فعله.

المسألة الخامسة: لو استبصر معالف لحق فلا إعادة لما صلاه صحيحاً عنده وإن كان فاسداً عندياً، ولا لما هو صحيح عندياً وإن كان فاسداً عنده.

ويحتمل الإعادة هنا؛ لعدم اعتقاده ^{صحته}

ودل على الحكم الأول الخير المشهور الذي رواه محمد بن مسلم وبريد ودرارة والفصل بن يسار عن الباقر والصادق عليهما السلام، قالوا في الرجل يكون في بعض هذه الأهواء - كالحرورية والمرحنة والعشمانة والقدرية - ثم يتوب ويعرف هذا الأمر ويعسن رأيه، أيعيد كل صلاه صلاها أو صوم أو ركاة أو حج، أو ليس عليه إعادة شيء من ذلك؟ قال: «ليس عليه إعادة شيء من ذلك غير الركاة، فإنه لا بد أن يؤدّيها؛ لأنه وضع الزكاة في غير موضعها، وإنما موضعها أهل الولاية»^١.

وروى علي بن إسماعيل الميثمي عن محمد بن حكيم، قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام إذ دخل عليه كوفيتان كانا ربدتين، فقالا: خُعلما لك الفداء، كُما نسقول بسقول وإن الله من علينا بولايتك، فهل يُقبل شيء من أعمالنا؟ فقال: «أما الصلاة والصوم والحج والصدقة فإن الله يتبعكما ذلك فيلحق بكما، وأما الزكاة فلا؛ لأنكما أبعدتما

١. الكافي، ج ٣، ص ٥٤٥، باب الزكاة لا تعطى غير أهل الولاية، ح ١١ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٥٤، ح ١٤٣.

حق امرئ مسلم وأعطيتما غيره»^١.

ولو ترك صلاة أو صلوات حال انحرافه، وجب قضاؤها بعد استقامته؛ للعمومات. وفي كتاب الرحمة في الحديث مستند برجال الأصحاب إلى عمار الساباطي، قال: قال سليمان بن خالد لأبي عبد الله عليه السلام وأنا جالس، إني منذ عرفت هذا الأمر أصلي في كل يوم صلاتين، أقضي ما فاتني قبل معرفتي. قال: «لا تفعل، فإن الحال التي كنت عليها أعظم من ترك ما تركت من الصلاة»^٢.

وهذا الحديث مع ندوره وضعف سنده لا ينهض محضاً للعموم، مع قبوله التأويل: بأن يكون سليمان يقصي صلاته التي صلاها وسماها فائتة بحسب معتقده الآن؛ لأنه اعتقد أنه بحكم من لم يصل، لمعالفاتها في بعض الأمور، ويكون قول الإمام «من ترك ما تركت» من شرائطها وأفعالها، وحينئذ لا دلالة فيه على عدم قضاء الفائتة حقيقة في الحال الأول.

وقد تشكك بعض الأصحاب في سقوط القضاء عن صلي منهم أو صام؛ لاختلال الشرائط والأركان، فكيف يجرى عن العبادة الصحيحة؟

وهو ضعيف؛ لأننا كالمحققين على عدم إعادتهم الحج الذي لا إخلال فيه بركن، مع أنه لا يكاد ينفك من مخالفة في الصورة، ولأن الشبهة متمكنة فيعذر، وإنما لم يعذر في الزكاة؛ لأنها حق آدمي بني على التضييق.

لا يقال: إنما لم يوجب الله الإعادة؛ لهدم الإيمان ما قبله، كما أشار إليه في خبر عمار^٣.

فنقول: هذا خيال يبطل بإيجاب إعادة الزكاة، فلو كان الإيمان هادماً لم يفترق الحكم، ولأنه لا يجب إعادة الحج، ولو كان هادماً لوجب عند الاستطاعة.

١ لم نثر عليها في مجاميع الرواية.

٢ رواه أيضاً الكشي كما في اختيار معرفة الرجال، ص ٣٦١، ح ٦٦٧.

٣ لم نتحققه.

٤ تقدم خبره آنفاً.

السادسة: يجب ترتيب الفوائت في القضاء بحسب الفوات؛ لما سبق^١، ولأنه يتوقف عليه يقين البراءة، هذا مع علم السابقة.
ومال بعض الأصحاب^٢ - ممن صنف في المضايقة والمواسعة - إلى أنه لا يجب، وحمل الأخبار وكلام الأصحاب على الاستحباب.
وهو حمل بعيد، مردود بما اشتهر بين لجماعة.
فإن قيل: هي عبادات مستقلة، والترتيب فيها من توابع الوقت وضروراته فلا يعتبر في القضاء، كالصيام
قلنا: قياس في معارضة النص، ويعارض بأنها صلوات وجبت مرتبة، فلتقتض
مرتبة كالأداء.

ولو ذكر في الأثناء سابقة عدل ما أمكن.
ولو أوحينا الترتيب بين الفوائت والحاضرة فصلّى الحاضرة ناساً أو غائلاً براءته،
ثم ذكر في أثنائها، عدل إلى الفائتة.
وكذا يعدل من أداء إلى أداء.

ونقل الشيخ في نقل النية من الحاضرة إلى الفائتة إجماع الأصحاب^٣.
وروى زرارة عن الباقر^{عليه السلام}: «إذا ذكرت أنك لم تصل الأولى وأنت في صلاة العصر [وقد صليت منها ركعتين] فصل الركعتين الباقيتين وقم فصل العصر»^٤.
ولو لم يمكن العدول أتم ما هو فيه واستأنف السابقة، ولم تجب الإعادة؛
لرفع النسيان^٥.

أما الجهل بالحكم فليس عذراً؛ لأنه ضمّ جهلاً إلى تقصير.

١. في ص ٣٢١ من رواية زرارة عن الإمام الباقر^{عليه السلام}.

٢. لم نتحققه.

٣. الخلاف، ج ١، ص ٣٨٣ - ٣٨٥، المسألة ١٣٩.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٥٨ - ١٥٩، ح ٣٤٠، وما بين المتقوسين أثبتناه منه.

٥. راجع الهامش ٥ من ص ٣٣٠.

السابعة: لو جهل ترتيب الفوائت فالأقرب سقوطه ؛ لامتناع التكليف بالمحال والتزام التكرار بحصله، لكن بعرج مفيّ وزيادة تكليف لم تثبت. وكذا لو فاتته صلوات تمام وقصر، وجهل السابق، تحيّر. وقيل: يقضي الرباعية تماماً وقصراً^١ وهو كالأول في الضعف.

ولو ظنّ سقٍ بعضي فالأقرب العمل بصلته ؛ لأنه راحح. فلا يعمل بالمرجوح. ولو شرع في نافلة فذكر أنّ عليه فريضة أبطلها ؛ لاختلاف الوجه فلا يعدل. ولو كانت متما يجوز تقديمه على القضاء - كما مرّ - أتمّها إذا قلنا بجواز فعلها. ويجوز العدول من النفل إلى الفل. ومسائل العدول ست عشرة، لأنّ كلّاً من الصلايين إمّا فرض أو نفل، أداء أو قضاء، ومضروب الأربعة في مثلها ستة عشر، تبطل منها أربعة النفل إلى الفرض، ويصحّ الباقي

الثامنة الاعتبار في التمام والقصر بحال فوات الصلاة، فإن فاتت في موضع وجوب قصرها قضاها قصراً وإن كان حاصراً، وإن كانت في موضع وجوب إتمامها قضاها تماماً وإن كان مسافراً، لقول النبي ﷺ: «عليقضاها كما فاتته»^٢ وروى زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام، قلت: رجل فاتته صلاة في السفر فذكرها في الحضر، قال: «يفضيها كما فاتته، إن كانت صلاة سفر أدّاها في الحضر مثلها»^٣.

١ الحجّ (٢٢) ٧٨

٢. احتمله المحقّق في المعبر، ج ٢، ص ٤٦.

٣. أورده المحقّق في المعبر، ج ٢، ص ٤٠٦.

٤ الكافي ج ٣، ص ٤٣٥، باب من يريد السفر أو يقدم من سفر، ح ١٧، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٦٢، ح ٣٥٠، وفيها مصراً.

وروى زرارة عن الباقر عليه السلام: «إذا نسي الرجل صلاة [أو] صلاتها بغير ظهور وهو مقيم فليقض أربعاً مسافراً كان أو مقيماً، وإن نسي ركعتين صلى ركعتين إذا ذكر، مسافراً كان أو مقيماً»^١.

ولا خلاف بين المسلمين في وجوب إتمام ما فات في الحضر وإن فعل في السفر، إلا ما نقل عن المزني من القصر اعتباراً بحالة الفعل، كالمرضى إذا قضى فإنه يعتبر حاله، والمتيمم كذلك^٢.

ورّد بسبق الإجماع، والمريض والمتيمم عاجزان عن القيام واستعمال الماء، ولا تكليف مع العجز؛ ولهذا لو شرع في الصلاة قائماً ثم مرض قعد. ولو شرع حاضراً ثم سارت به السفينة لم يقصر عنده - وكذا عندما - إذا كان قد مضى زمان يسعها تماماً.

واختلفوا في عكسه^٣؛ لتحيل أن القصر رحصة في السفر وقد زال محلّها، ولقول النبي ﷺ: «إذا ذكرها»^٤، وجوبها عند الذكر وهو حاصر. وجوابه منع الرحصة، بل هو عزيمة **كما يأتي** ^٥ إن شاء الله، وجوبها عند التذكّر على حدّ الفوات؛ حمماً بين الخبرين؛ إذ ليست واجبة ابتداءً، بل بسبب الفوات.

التاسعة: تُقضى الجهرية والإخفائية كما كانت تؤدى، ليلاً كان أو نهاراً؛ لتحقيق المماثلة، ونقل الشيخ فيه إجماعاً^٦.

وكذا يؤدّى لها ويقام - كما يأتي^٧ إن شاء الله - ونقل أيضاً فيه الإجماع^٨.

١ الفقه، ج ١، ص ٤٤١ - ٤٤٢، ج ١٢٨٤؛ تهذيب لأحكام، ج ٢، ص ٢٢٥، ج ٥٦٨، وما بين المعقوفين أثبتناه منهما.

٢ و٣ راجع المذهب الشيرازي، ج ١، ص ١١١ وحلية العلماء، ج ٢، ص ٢٢٨، والمعزير شرح الوجيز، ج ٢، ص ٢٢٥، والمجموع شرح المذهب، ج ٤، ص ٣٦٧.

٤ راجع الهامش ٢ من ص ٢٣١.

٥ في ج ٤، ص ٢٢٥.

٦ الخلاف، ج ١، ص ٣٨٧، المسألة ١٤٠.

٧ في ج ٢، ص ٢٣٠.

٨ الخلاف، ج ١، ص ٢٨٢ - ٢٨٤، المسألة ٢٦.

نعم، لو كانت ممّا لا أذان له - كعصر الجمعة، وعرفة - اقتصر على الإقامة.
أمّا المساواة في كنفة الخوف فلا ينقض الأمن مستوفياً للأفعال وإن فاتته
حال الحوف.

وأما الكنيّة، فإن استوعب الخوف لوقت فقصر، وإن خلا منه قدر الطهارة
وفعلها تامّة فتمام، وإن أمن آخره فالأقرب، لاكتفاء بركعة في التمام، فلو
فاتت فالأقرب فضاؤها تماماً؛ إذ الأصل في الصلاة التمام وقد أدرك مصحح
الصلاة، أعني الركعة.

الحاشية: قال بعض المتأخرين بسقوط الترتيب بين اليومية والفوائت الأخر،
وكذا بين تلك الفوائت^١؛ اقتصاراً بالوحد على محلّ الوفاق
وبعض مشايخ الورير السعد مؤيد لدين ابن العلقمي (طاب نراهما) أوجب
الترتيب في الموضعين؛ لعموم «فليقضها كمل فاتته»^٢
وجعله الفاصل في الذكرة الجمالاً^٣، ولا بأس به
ولو فاتته صلوات الاحتياط وقلنا بعدم تأثيرها في المحتاط لها فالأقرب
وجوب ترتيب الاحتياط كالأصل؛ لأنّه معرض للجزئية.
ووجه عدم الوجوب قصية الأصل، ونها صلوات مستقلة.
ويضعف بشمول النص لها
وعليه تتسحب الأجزاء المنسية في صلاة أو أكثر

الحادية عشرة: لو علم في أثناء لفاتة ضيق الوقت عن الحاضرة عدل
إلى الحاضرة؛ لأنها صلاة صحيحة لو لا هذا المانع، فهي كالعدول من الحاضرة
إليها.

١. العلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٣٥٩، الفرع «وهو من المسألة ٦١».

٢. أورده المحقق في المختار، ج ٢، ص ١٠٦.

٣. راجع الهامش ١

ولو لم يمكن العدول - بأن يتجاوز محله - قطع الفائتة، إذ الوقت تعين لغيرها، فلو أتمها بطلت، عمداً كان أو جهلاً

أما الناسي فمعذور؛ لارتفاع القلم عنه، ولأن وقت الفائتة الذكر.

ويمكن البطلان، كما لو صلى قسيم الفريضة في مثل هذا الوقت.

هذا إذا كان إتمام الفائتة يستلزم خروج وقت الحاضرة بالكليّة، أو بقاء دون ركعة، أما لو كان الباقي قدر ركعة فما زاد ممّا لا يكمل به صلاة، ففيه وجهان من حيث إنه ليس له ابتداء الفائتة هنا، فكذا لاستدامة، ومن عموم: «الصلاة على ما افتتحت عليه»^١، والنهي عن إبطال العمل^٢.

ولو بقي قدر الصلاة بعد إتمامها لكن بالحمد وحدها، ففيه أيضاً الوجهان.

الثانية عشرة: لو فاتته ما لم يحصه، قضى حتى يغلب على القلب الوفاء.

نحصولاً للبراءة، فعلى هذا لو شك بين عشر هكومات وعشرين قضى العشرين؛ إذ لا تحصل البراءة المقطوعة إلا به مع إمكانها

وللفاضل وجه بالبناء على الأقل، لأنه المتيقن، ولأن الظاهر أن المسلم

لا يترك الصلاة^٣

وكذا الحكم لو علم أنه فاتته صلاة معينة أو صلوات معينة ولم يعلم كميتها.

فإنه يقضي حتى يتحقق الوفاء، ولا يبنى على الأقل إلا على ما قاله (رحمه الله تعالى).

الثالثة عشرة: لو لم يعلم تعيين الفائتة فقد مضى في الوضوء حكمها. ولو

لم يعلم العدد أيضاً، كرّر المردّد حتى يغلب الوفاء.

١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٩٧، ح ٧٧٦

٢، سورة محمد (٤٧): ٣٣

٣ تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٣٦١، المسألة ٦٣

الرابعة عشرة: يستحب قضاء الوصل الموقته بإجماع علمائنا، وقد روي في ذلك أخبار كثيرة:

منها: خبر عبدالله بن سنان وإبراهيم بن عبدالله عن أبي عبدالله عليه السلام: في رجل فاته من النوافل ما لا يدري ما هو من كثرته كيف يصح؟ قال: «يُصلي حتى لا يدري كم صلى من كثرته، فيكون قد قضى بقدر ما عليه»، قلت: فإنه ترك ولا يقدر على القضاء من شغله، قال: «إن كان شغله في طلب معيشة لا بد منها، أو حاجة لأخ مؤمن فلا شيء عليه، وإن كان شغله للدنيا وتشاغل بها عن الصلاة فعليه القضاء، وإلا لقي الله مستخفاً متهاوناً مضطرباً لئنه رسول الله عليه السلام»، قلت: فإنه لا يقدر على القضاء فهل يصلح أن يتصدق؟ فسكت ملياً ثم قال: «نعم، ليتصدق بصدقة»، قلت: «وما يتصدق؟» قال: «بقدر قوته، وذنى ذلك مدُّ لكل مسكين مكان كل صلاة»، قلت: وكم الصلاة التي لها مدُّ؟ فقال: «لكل ركعتين من صلاة الليل، وكل ركعتين من صلاة النهار» فقلت: لا يقدر يقال «مدُّ لكل أربع ركعات»، فقلت: لا يقدر، فقال: «مدُّ لصلاة الليل، ومدُّ لصلاة النهار، والصلاة أفضل، والصلاة أفضل، والصلاة أفضل»^١.

وعن مرزوم، قال: سأل إسماعيل بن حابر أبا عبدالله عليه السلام: أن عليّ نوافل كثيرة، فقال: «اقصها»، فقلت: لا أحصيها، قال: «توخَّ» فقال مرزوم: إني مرضت أربعة أشهر لم أصل نافلة، فقال: «لبس عليك قضاء، إن المريض ليس كالصحيح، كل ما غلب الله عليه فهو أولى بالعدر فيه»^٢.

ويهذين الخبرين احتجَّ الشيخ على أن من عليه فرائض لا يعلم كميتها، قال: يقضي حتى يغلب الوفاء^٣، من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى.

وعن ابن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام: «إن الربَّ ليعجب ملائكته من العبد من

١. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٩٨، ح ٧٧٨.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٩٩، ح ٧٧٩.

٣. راجع تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٩٨ وهو من عبارة الشيخ المفيد.

عباده يراه يقضي النافلة، فيقول: عبيد يقضي ما لم أقترض عليه»^١.
وروى عيص بن القاسم عن أبي عبدالله عليه السلام: «فيمن اجتمع عليه صلاة من مرض، قال: «لا يقضي»^٢. وروى محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: «في مريض يترك النافلة، فقال: «إن قضاها فهو خير له، وإن لم يفعل فلا شيء عليه»^٣. فالجمع بينهما وبين ما سبق بالعمل على عدم تأكد القضاء في حق المريض، كما قاله الأصحاب.

وأما رسالة عبدالله بن مسكان عن أبي عبدالله عليه السلام: «في الرجل تجتمع عليه الصلوات، قال: «ألقها واستأنف»^٤ فلا تنافي لاستحباب: لأن المستحب جائز الترك. فإن قلت: أقل مراتب الأمر الاستحباب، فيستحب الإلقاء. قلت: قد جاء للإباحة، وهو محمول على من يشق عليه القضاء.

الخامسة عشرة: يستحب تحميل فائتة النهار بالليل وبالعكس، قاله الأكثر؛ لمعوم: «وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ»^٥، ولقوله تعالى: «وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً»^٦، فمعهم عليه السلام: «هو لمن جعل على نفسه شيئاً من الخير من صلاة أو ذكر، فيفوته ذلك من الليل فيقضيه بالنهار، أو يشتغل بالنهار فيقضيه بالليل»^٧. وعن عنبسة العابد في تفسيرها: «قصاء صلاة الليل بالنهار، وقضاء صلاة النهار بالليل»^٨.

١. الكافي، ج ٣، ص ٤٨٨، باب النوادر، ح ٨؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٦٤، ح ٦٤٦ بتفاوت.
٢. الكافي، ج ٣، ص ٤١٢-٤١٣، باب صلاة المقيم عليه و... ح ٦؛ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٠٦، ح ٩٤٦.
٣. الكافي، ج ٣، ص ٤١٢، باب صلاة المقيم عليه و... ح ٥؛ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٠٦-٢٠٧، ح ٩٤٧، وفيها مضمراً.
٤. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١١، ح ٢١، و ص ٢٧٦، ح ١٠٩٥.
٥. آل عمران (٣)، ١٣٣.
٦. الفرقان (٢٥)، ٦٢.
٧. لم يشر عليه بنحوه، وبمضمونه ورد في الفقيه، ج ١، ص ١٩٧، ح ١٤٧٨ ونحوه في الفقيه، ج ٢، ص ٩٢.
٨. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٧٥، ح ١٠٩٣.

وكان علي بن الحسين عليه السلام يفعل ذلك^١.

وروى ابن أبي قرّة عليه السلام بإسناده إلى إسحاق بن حماد عن إسحاق بن عمار، قال: لقيت أبا عبد الله عليه السلام بالقادسية عند قدومه على أبي العباس، فأقبل حتى انتهينا إلى طيزناباذ^٢ فإذا نحن برجل على ساقية يصلي وذلك ارتفاع النهار، فوقف عليه أبو عبد الله عليه السلام وقال: «يا عبد الله، أي شيء تصلي؟» فقال: صلاة الليل فاتني أقضيها بالنهار، فقال: «يا معتب حطّ رحلك حتى تتعدى مع الذي يقضي صلاة الليل»، فقلت: جعلت فداك تروي فيه شيئاً؟ فقل: «حدثني أبي عن آبائه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إن الله يباهي بالعبد يقضي صلاة الليل بالنهار، يقول: يا ملائكتي، اطروا إلى عدي كيف يقضي ما لم أفترض عليه، أشهدكم أنني قد غفرت له».

وعن ابن أبي عقيل عنهم عليهم السلام في تفسير قوله تعالى: «الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَأِیُّونَ»^٣: أي يدومون على أداء السنة، فإن فاتتهم بالليل فضوها بالنهار، وإن فاتتهم بالنهار فضوها بالليل.

وعن إسماعيل الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام: «أفضل قضاء الواقل قضاء صلاة الليل بالليل، وصلاة النهار بالنهار»^٤.

وأمر الصادق عليه السلام معاوية بن عمار بقضاء الليلة في الليل، والنهارية في النهار^٥. وعليه ابن الجنيد^٦ والمعيد في الأركان.

وروى أبو بصير عنه عليه السلام: «إن قويت فاقض صلاة النهار بالليل»^٧.

والجمع بالأفضل والفضيلة؛ إذ عدم انتظار مثل الوقت فيه مسارعة إلى الخير. وأما خبر عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل ينام عن الفجر حتى تطلع الشمس

١. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٦٤، ح ٦٤٤.

٢. هي موضع بين الكوفة والقادسية على مرمى منها، معجم البلدان، ج ٤، ص ٥٥، الرقم ٨٠٣٥.

٣. المعارج (٧٠) ٢٣.

٤. الكافي، ج ٢، ص ١٥٢، باب تقديم الواقل، ح ٥: تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٦٣، ح ٦٤٣.

٥. الكافي، ج ٣، ص ٤٥١، باب تقديم الواقل، ح ٣: تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٦٢، ح ٦٣٧.

٦. حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ١٥٥، المسألة ٣١٦.

٧. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٦٣، ح ٦٤٦.

وهو في سفر، كيف يصنع أيجوز له أن يقضي بالنهار؟ قال: «لا يقضي صلاة نافلة ولا فريضة بالنهار، ولا يجوز له ولا ثبت له، ولكن يؤخرها فيقضيها بالليل»^١ فنسبه الشيخ إلى الشذوذ؛ لمعارضة الأخبار الكثيرة له^٢، كخبر حسان بن مهران عنه عليه السلام في قضاء النوافل: «ما بين طلوع الشمس إلى غروبها»^٣.

السادسة عشرة: اختلفت الروايات في قضاء الوتر، فالمشهور: أنه يقضى وترأ دائماً، رواه سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام^٤، وررارة عن الباقر عليه السلام^٥، وعبد الله بن المغيرة عن الكاظم عليه السلام^٦.

وفي رواية الفضيل عن أبي جعفر عليه السلام: «يقضيه من النهار ما لم تزل الشمس وترأ، فإذا زالت فمثنى مثنى»^٧.

وعن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: «الوتر ثلاث ركعات إلى زوال الشمس، فإذا زالت فأربع ركعات»^٨.

وعن كردويه الهمداني عن أبي الحسن عليه السلام: «ما كان بعد الزوال فهو شفع ركعتين ركعتين»^٩.

وحمل الشيخ الأخبار الأخيرة تارة على من يصليها جالساً، وتارة بأنه على طريق العقوبة^{١٠}: لما تضمنته مقطوعة زرارة، قال: «متى قضيتنه نهراً بعد ذلك اليوم

١. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٧٢، ح ١٠٨١؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٨٩، ح ١٠٥٧.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٧٢، ذيل الحديث ١٠٨١.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٧٢، ح ١٠٨١؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٩٠، ح ١٠٦٤.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٦١، ح ١٦٤٨؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٩٢، ح ١٠٧٣.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٦٥، ح ١٦٤٩؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٩٢-٢٩٣، ح ١٠٧٤.

٦. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٦٥، ح ١٦٥٠؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٩٣، ح ١٠٧٥.

٧. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٦٥، ح ١٦٥١؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٩٣، ح ١٠٧٧.

٨. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٦٥، ح ١٦٥٣؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٩٣، ح ١٠٧٨.

٩. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٦٥، ح ١٦٥٤؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٩٣، ح ١٠٧٩.

١٠. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٦٥، ذيل الحديث ١٦٥٤، وص ١٦٦، ذيل الحديث ١٦٥٧؛ الاستبصار، ج ١،

ص ٢٩٣، ذيل الحديث ١٠٧٩، وص ٢٩٤، ذيل الحديث ١٠٨٢.

قضيته شفعاً، قلت: ولم؟ قال: «عقوبة لتضييعه»^١.

السابعة عشرة روى عمار عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل تكون عليه صلاة ليال كثيرة، هل يجوز له أن يقضيها بأوتارها يتبع بعضها بعضاً؟ قال: «نعم، كذلك له في أول الليل، وأما إذا انتصف إلى أن يطلع الفجر فليس للرجل ولا للمرأة أن يوتر إلا وتر صلاة تلك الليلة، فإن أحب أن يقضي صلى ثماني ركعات وآخر الوتر، ثم يقضي ما بدا له بلا وتر، ثم يوتر الوتر الذي لتلك الليلة خاصة»^٢.

فقد تضمن هذا الخبر أمرين:

أحدهما: عدم اجتماع وترين فصاعداً بعد نصف الليل.

والثاني: أن الأوتار تؤخر إذا قصى بهاراً، إلا وتر ليلته.

وقد عارضها شهر منها وأصح سنداً:

كرواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «إذا اجتمع عليك وتران أو ثلاثة أو أكثر من ذلك، فاقص ذلك كما فاتك، فصل بين كل وترين صلاة، لا تقدم شيئاً قبل أوله، الأول فالأول تبدأ إذا أنت قضيت صلاة ليلتك ثم الوتر»، وقال عليه السلام: «لا وتران في ليلة إلا وأحدهما قضاء»، وقال: «إن أوترت من أول الليل وقمت في آخر الليل فونرك الأول قضاء، وما صلت من صلاة في ليلتك كلها فلتكن قضاء إلى آخر صلاتك فإنها ليلتك، وليكن آخر صلاتك وتر ليلتك»^٣.

وعن عيسى بن عبدالله الفقي عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «كان أبو جعفر عليه السلام يقضي عشرين وترأ في ليلة»^٤.

وعن إسماعيل العمقي عن الباقر عليه السلام أيكون وتران في ليلة؟ قال: «لا»، فقلت:

١. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٦٦، ح ١٦٥٨، الاستبصار، ج ١، ص ٢٩٤، ح ٨٣.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٧٣-٢٧٤، ح ١٠٨٦.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٤٥٣، ح ١١٢، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٧٤، ح ١٠٨٧.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٤٥٣، باب تقديم التواضع، ح ١١، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٧٤، ح ١٠٨٩.

ولم تأمرني أوتر وترين في ليلة؟ فقال ﷺ: «أحدهما قضاء»^١.
ونحوه عن^٢ زرارة عنه ﷺ.

قلت: لما كان الوتر يجعل الصلوات وترًا، تخيل أن اجتماع وترين يخل بذلك،
فالمعمل على المشهور.

وقد روى الصدوق والشيخ عن زرارة عن أبي عبدالله ﷺ^٣: «لا تقض وتر ليلتك
- يعني في العيدين - حتى تصلي الروال في ذلك اليوم»^٤.
وهذا يشبه ما تقدم، غير أنه مختص بالعيدين.

خاتمة

فيها بحثان:

أحدهما: أنه قد اشتهر بين متأخري الأصحاب - قولاً وفعلًا - الاحتياط بقضاء
صلاة يتخيل اشتغالها على خلل، بل جميع العبادات الموهوم فيها ذلك،
وربما تداركوا ما لا مدخل للوهم في صحته وبطلانه في الحياة وبالوصية بعد
الوفاة، ولم تنظر بعض في ذلك بالخصوص، وللبحث فيه مجال: إذ يمكن أن يقال
بشرعيته لوجوه:

منها: قوله تعالى: «فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ»^٥، و«اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ»^٦،
«وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ»^٧، «وَالَّذِينَ جَاهِدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا»^٨.

١ الكافي، ج ٣، ص ٤٥٢، باب تقديم النوازل، ح ٥: تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٦٣، ح ٦٢٨

٢ في الطبعة الحبرية: «حسنة» بدل «عن».

٣ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٦٤، ح ٦٤٥

٤ في تهذيب الأحكام عن أبي جعفر ﷺ

٥ الفقيه، ج ١، ص ٥٠٩، ح ١٤٧٢: تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٧٤، ح ١٠٨٨

٦ التغابن (٦٤)، ١٦١.

٧ آل عمران (٣)، ١٠٢

٨ المص (٢٢)، ٧٨١

٩ العنكبوت (٢٩): ٦٩

«وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجَلَةٌ»^١.

وقول النبي ﷺ: «دَعْ مَا يَرِيكَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ»^٢. و«إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»^٣.
و«مَنْ اتَّقَى الشَّيْهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِزِّهِ»^٤.

وقوله ﷺ للمُتِمِّمِ لِمَا أَعَادَ صَلَاتَهُ لَوْ جُودَ الْمَاءُ فِي الْوَقْتِ: «لَكَ الْأَجْرُ مَرَّتَيْنِ»،
وللَّذِي لَمْ يَعُدْ: «أَصَبْتَ السَّنَةَ»^٥.

وقول الصادق ﷺ في الخبر السالف^٦: «انظروا إلى عبيدي يقصي ما لم أفترض عليه».

وقول العبد الصالح في مكاتبة عبد الله بن وضاح^٧: «أرى لك أن تنتظر حتى تذهب الحمرة وتأخذ الحائطة لدينك»^٨.

وربما تحيل الصبح: لوجود.

مها: قوله تعالى: «يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْبَشْرَ»^٩. «يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ»^{١٠}.
«وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ»^{١١}. ورفع باب الاحتياط يؤدي إليه

١ المؤمن (٢٣) ٦٠

٢ الجامع الصحيح، ج ٤، ص ٦٦٨، ح ٢٥١٨، سنن النسائي، ج ٨، ص ٣٤٤، ح ١٥٧٢٢، السنن الكبرى، البيهقي، ج ٥، ص ٥٤٦، ح ١٠٨١٩، مسند أحمد، ج ١، ص ٢٢٩ - ٣٣٠، ح ١٧٢٩، المستدرک علی الصحيحین، ج ٢، ص ٣٠٥، ح ٢٢١٥ و ٢٢١٦، روح، ص ٥، ص ١٣٣ - ١٣٤، ح ٧١٢٨

٣ صحيح البخاري، ج ١، ص ١، ح ١١، سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٤١٣، ح ١٤٢٢٧، سنن أبي داود، ج ٢، ص ٢٦٢، ح ٢٢٠٦، السنن الكبرى، البيهقي، ج ١، ص ٦٨، ح ١٨١

٤ صحيح البخاري، ج ١، ص ٢٨، ح ٥٢، صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٢١٩ - ١٢٢٠، ح ١٥٩٩/١٠٧، سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٣١٨ - ١٣١٩، ح ١٣٩٤، سنن أبي داود، ج ٢، ص ١٠٩، ح ١٣٣٠، مسند أحمد، ج ٥، ص ٣٣٦، ح ١٧٩٠٧

٥ سنن أبي داود، ج ١، ص ٩٢، ح ٢٣٨، المستدرک علی الصحيحین، ج ١، ص ١١٢، ح ٦٥١

٦ في ص ٣٤٢

٧ في الاستبصار: «صباح» بدل «وضاح».

٨ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٥٩، ح ١٠٣١، الاستبصار، ج ١، ص ٢٦٤، ح ٩٥٢

٩ البقرة (٢) ١٨٥

١٠ النساء (٤): ٢٨

١١ الحج (٢٢): ٧٨

وقول النبي ﷺ: «بُعِثْتُ بِالْحَنِيفِيَّةِ السَّمْعَةِ السَّهْلَةِ»^١.
 وروى حمزة بن حمران عن أبي عبد الله عليه السلام: «مَا أَعَادَ الصَّلَاةَ فَقِيهٌ، يَحْتَالُ لَهَا
 وَيُدْبِرُهَا حَتَّى لَا يَعِيدَهَا»^٢.
 والأقرب الأول؛ لعموم قوله تعالى: «أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى * عَبْدًا إِذَا صَلَّى»^٣.
 وقول النبي ﷺ: «الصَّلَاةُ خَيْرُ مَوْضُوعٍ، فَمَنْ شَاءَ اسْتَقَلَّ، وَمَنْ شَاءَ اسْتَكْثَرَ»^٤.
 ولأنَّ الاحتياط المشروع في الصلاة من هذا القليل، فَإِنَّ غَايَتَهُ التَّجْوِيزُ، وَلِهَذَا
 قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «وَإِنْ كَانَ صَلَّى أَرْبَعًا كُنْتَ هَاتَانِ نَافِلَةً»^٥.
 ولأنَّ إجماع الشيعة عصرنا وما رآه عليه، فَإِنَّهُمْ لَا يَزَالُونَ يَوْصُونَ بِقَضَاءِ
 العبادات مع فعلهم إياها، ويعيدون كثيراً منها أداءً وقضاءً، والنهي عن إعادة الصلاة
 هو في الشك الذي يمكن فيه البناء.

البحث الثاني في قضاء الصلوات عن الأموات

قد قَدَّمْنَا شَرْعَةً ذَلِكَ بِغَيْرِ مَعَارِضٍ لَهُ []
 ولذا ذكر هنا مسائل:

الأولى: في المقضي، وظاهر الشيخين وابن أبي عمير وابن البراج وابن حمزة
 والفاضل في أكثر كتبه: أَنَّهُ جَمِيعُ مَا فَاتَ الْمَيِّتَ^٦؛ لِمَا سَلَفَ^٧ مِنَ الْأَخْبَارِ.

١ مسند أحمد، ج ٦، ص ٣٥٧، ح ١٢١٧٨٨ تاريخ بغداد، ج ٧، ص ٢٠٩، ديل الرقم ٣٦٧٨.

٢ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٥١، ح ١٤٥٥.

٣ الملق (٩٦)، ١٠ و ٩.

٤ الخصال، ج ٢، ص ٥٢٢، ح ١٢؛ مسند أحمد، ج ٦، ص ٢٢٦، ح ٢١٠٣٦؛ المستدرک علی الصحیحین، ج ٢، ص ٤٩٢، ح ٤٢٢٢ تعاوت يسير.

٥ الكافي، ج ٢، ص ٢٥٢ و ٢٥٣، ح ٤ و ٦؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٨٦، ح ٧٣٩، و ص ١٨٧، ح ١٧٤٢ الاستبصار، ج ١، ص ٣٧٢، ح ١٤١٥.

٦ راجع المسئلة، ص ٣٥٣ - ٣٥٤، والنهاية، ص ١٥٧ و ١٥٨، والمبسوط، ج ١، ص ١٢٧، والمهذب، ج ١، ص ١٩٦، والوسيلة، ص ١٤٩ - ١٥٠؛ وتحرير الأحكام الشرعية، ج ١، ص ٥٠٠، ديل الرقم ١٧٣٥، وفكرة الفقهاء، ج ٦، ص ١٧٤، المسئلة ١١٠، و ص ١٧٧، المرقع و ديله من المسئلة ١١١؛ ومختلف الشيعة، ج ٢، ص ٤٥٥، المسئلة ٣١٥؛ و ج ٢، ص ٣٩٢، المسئلة ١١٦.

٧ سلف في ج ١، ص ٤٤٧ وما بعدها.

وقال ابن الجنيد:

والعليل إذا وجبت عليه صلاة فأخَّرها عن وقتها إلى أن مات قضاها عنه وليه،
كما يقضي عنه حجة الإسلام وانصيام يديه، وإن جعل يدل ذلك مُدًّا لكل ركعتين
أجزأه، فإن لم يقدر فلكل أربع، فإن لم يقدر فمُدُّ لصلاة النهار ومُدُّ لصلاة الليل،
والصلاة أفضل^١.

وكذا المرتضى^٢ (أطاب الله ثراه ورضي عنه وأرضاه).

وقال ابن زهرة (قدس الله روحه).

ومن مات وعليه صلاة وجب على وليه قضاؤها، وإن تصدَّق عن كل ركعتين مُدُّ
أجزأه، فإن لم يستطع فص كل أربع مُدًّا، فإن لم يجد فمُدُّ لصلاة النهار ومُدُّ لصلاة
الليل، وذلك بدليل الإجماع وطريقة الاحتياط.

وأورد على نفسه قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّنْ يَسْئَلَنَّ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَأَى﴾^٣، وما روى
من قول النبي ﷺ: «إذا مات المؤمن انقطع عمله إلا من ثلاث»^٤.

وأجاب بأن التواتر للعاقل لا للميت، لأن الله تعالى بعث الولي بذلك وسأى
قضاء عنه، لحصوله عند غريمه^٥.

ومعظم كلامه ككلام ابن الجنيد، والإيراد وجوابه من كلام المرتضى في
الاختصار^٦.

وقد أجبت عنه فيما مر^٧.

وقال ابن إدريس - وتبعه سبطه نجيب الدين يحيى بن سعيد -:

والعليل إذا وجبت عليه فأخَّرها عن أوقاتها حتى مات قضاها عنه ولده الأكبر

١. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٤٥٥. المسألة ٣١٥.

٢. جُمِل العلم والعمل، ص ٧٣-٧٤.

٣. التاج (٥٣): ٣٩.

٤. صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٢٥٥، ح ١٤/١٦٣١، سنن أبي داود، ج ٣، ص ١١٧، ح ٢٨٨٠.

٥. غيبة التروع، ج ١، ص ١٠٠.

٦. الاختصار، ص ١٩٨، المسألة ٩٣.

٧. مرّ في ج ١، ص ٤٥٨.

من الذكرا، ويقضي عنه ما فات من لصيام الذي فُرط فيه، ولا يقضي عنه إلا الصلاة الفائتة في حال مرض موته فحسب، دون ما فات من الصلوات في غير حال مرض الموت^١.

وقال الشيخ نجم الدين بن سعيد^٢ في كتابه^٣ كقول الشيخين.

وفي البخادقة له المنسوبة إلى سؤال جمال الدين بن حاتم المشغري^٤ :

الذي ظهر أن الولد يلزمه قضاء ما فات الميت من صيام وصلاة لعذر - كالمرض والسفر والحوض - لا ما تركه الميت عمداً مع قدرته عليه^٥.

وقد كان شيخنا عميد الدين (قدس الله طيفه) يصبر هذا القول، ولا بأس به، فإن الروايات تُحمل على الغالب من الترك، وهو إنما يكون على هذا الوجه، أما تعمد ترك الصلاة فإنه نادر.

نعم، قد يتفق فعلها لا على الوجه المبرئ للذمة، والظاهر أنه ملحق بالتعمد للتفريط.

ورواية عبدالله بن سنان عن أبي عبد الله^٦، قال: سمعته يقول: «الصلاة التي دخل وقتها قبل أن يموت الميت يقضي عنه أولى أهله به» وردت بطريقين، وليس فيها نفي لما عداها، إلا أن يقال: قضية الأصل تقتضي عدم القضاء إلا ما وقع الاتفاق عليه، أو أن المتعمد مؤاخذ بذنبه فلا يناسب مؤاخذة الولي به؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾^٧.

وأما الصدقة عن الصلاة فلم نرها في غير النافلة، كما سبق^٨، وتخصيص ابن إدريس خالٍ عن المأخذ.

١. السرائر، ج ١، ص ٢٧٧، الجامع للشرائع، ص ٨٩.

٢. شرائع الإسلام، ج ١، ص ١٨٤؛ المعتمد، ج ٢، ص ٧٠١.

٣. المسائل البخادية، ضمن الرسائل التسع، ص ٢٥٨، المائة ٣٢.

٤. الأنعام (٦): ١٦٤.

٥. في ص ٢٤٠.

[المسألة] الثانية: في القاضي، وصرح الأكثر بأنّه الولد الأكبر، وكأنّهم جعلوه بإزاء حيوته؛ لأنّهم قرنوا بينها وبينه، والأخبار خالية عن التخصيص، كما أطلقه ابن الجنيد وابن زهرة، ولم يجد في أخبار الحبوة ذكر الصلاة.

نعم، ذكرها المصنّفون، ولا بأس به، تقتصاراً على المتيقّن، وإن كان القول بعموم كلّ وليّ ذكر أولى، حسب ما تصدّته الروايات.

الثالثة: في المقضي عنه: وظاهرهم أنّه الرجل؛ لذكرهم إتياء في معرض الحبوة، وهي بعض الروايات لفظ «الرجل» وهي بعضها: «الميت».

وكلام المحقق يؤدّر بالقضاء عن المرأة^١، ولا بأس به؛ أخذاً بظاهر الروايات، ولفظ «الرجل» للتمثيل لا للتخصيص.

والأقرب دخول العبد؛ لهذا الظاهر، مع إمكان عدمه؛ إذ وليّه وارثه والعبد لا يورث، وإلزام المولى بالقضاء أبعد.



فروع سبعة:

الأول الأقرب اشتراط كمال الويّ بحال الوفاة، لرفع القلم عن الصيّ والمحتون^٢.

ويمكن إلحاق الأمر به عند البلوغ؛ بناءً على أنّه يحيى وأنها تلازم القضاء.

أمّا السفهيه وفاسد الرأي فعند الشيخ لا يحيى^٣، فيمكن انتفاء القضاء عنه.

ووجوبه أقرب؛ أخذاً بالعموم.

والشيخ نجم الدين لم يثبت عنده مع السفهيه والفاسد من الحبوة^٤، فهو أولى

بالحكم بوجوب القضاء عليهما

الثاني، لا يشترط حلول ذمّته من صلاة واجبة؛ لتفاير السبب، فيلزمان معاً.

١. راجع المختار، ج ٢، ص ٧٠٣.

٢. راجع الهامش ٥ من ص ٣٢٦.

٣. النهاية، ص ٦٣٤.

٤. الرسائل التسع، ص ٢٥٣، المسألة ٢٥ من المسائل البعادية.

والأقرب الترتيب بينهما؛ عملاً بظاهر الأخبار وفحواؤها.
نعم، لو فاتته صلاة بعد التحمّل أمكن لقول بوجوب تقدّمها؛ لأنّ زمان قضائها
مستثنى، كزمان أدائها.

وأمكن تقديم المتحمّل؛ لسبق سببه.

الثالث: الأقرب أنّه ليس له الاستنجار؛ لمخاطبته بها، والصلاة لا تقبل التحمّل

عن الحيّ

ويمكن الجواز؛ لما يأتي إن شاء الله في الصوم^١، ولأنّ الغرض فعلها عن الميّت.
فإن قلنا بجوازه وتبرّع بها متبرّع، أجزأت أيضاً.

الرابع لو مات هذا الوليّ، فالأقرب أنّ وليّه لا يتحمّلها؛ لقضيّة الأصل،
والاقتصار على المتيقّن، سواء تركها عمداً أو لعذر.

الخامس لو أوصى الميّت بفضانها عنه بأجرة من ماله، أو أسندها إلى أحد
أولائه أو إلى أحبيبه وقيل فالأقرب سقوطها عن الوليّ؛ لعموم وجوب العمل بما
رسمه الموصي.

السادس: لو قلنا بعدم قضاء الوليّ ما تركه الميّت عمداً، أو كان لا وليّ له، فإن
أوصى الميّت بفعلها من ماله أنفذ، وإن ترك فظاهر المتأخّرين من الأصحاب عدم
وجوب إخراجها من ماله؛ لعدم تعلّق العرض بغير البدن، خالفناه مع وصيّة الميّت؛
لانعقاد الإجماع عليه، بقي ما عداه على أصله.

وبعض الأصحاب أوجب إخراجها كالحنّ، وصحب الأخبار التي لا وليّ فيها
عليه. واحتجّ أيضاً بخبر زرارة، قلت لأبي عبد الله عليه السلام^٢: «إِنَّ أَبَاكَ قَالَ لِي: «مَنْ قَرَّبَهَا
فَعَلِيهِ أَنْ يُؤَدِّيَهَا»، قَالَ: «صَدَقَ أَبِي إِنَّ عَلَيْهِ أَنْ يُؤَدِّيَ مَا وَجِبَ عَلَيْهِ، وَمَا لَمْ يَجِبْ
عَلَيْهِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ»، ثُمَّ قَالَ: «أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَغْمِيَ عَلَيْهِ يَوْمًا ثُمَّ مَاتَ

١. لم يوفق إلى كتابة الصوم.

٢. في المصدرين: «لأبي جعفر عليه السلام».

فذهبت صلاته أكان عليه وقد مات أن يؤذيها؟» فقلت: لا، قال «إلا أن يكون أفاق من يومه»^١.

فظاهره أنه يؤذيها بعد موته، وهو إنما يكون بوليته أو ماله، فحيث لا وليّ تحمل على المال، وهو شامل لحاله الإيضاء وعدمه.

للتسابع، لو أوصى بعملها من ماله، فإن قلنا بوجوبه لولا الإيضاء، كان من الأصل، كمسائر الواجبات، وإن قلنا بعدمه، فهو تبرّع يخرج من الثلث، إلا أن يجيزه الوارث.

الباب الرابع في الستر

وفيه فصول ثلاثة



مرکز تحقیقات کتاب و اسناد ملی

[الفصل] الأول فيما يجب ستره

وفيه مسائل:

[المسألة الأولى: أجمع العلماء على وجوب ستر العورة في الصلاة، وعندنا وعند الأكثر أنه شرط في الصحة؛ لقوله تعالى: ﴿يَسِّرْ أَدَمَ خُذُوا رِيَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾^١، قيل: اتفق المفسرون على أن الزينة هنا ما توارى به الصورة^٢ للصلاة والطواف؛ لأنهما المعبر عنهما بالمسجد، والأمر للوجوب ويؤيده قوله تعالى: ﴿يَسِّرْ أَدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَرِّى سَوْءَ تَكُمُ﴾^٣. أمر تعالى باللباس الموارى للسوء، وهي ما يسوء الإنسان انكشافه، ويقبح في الشاهد إظهاره، وترك القبيح واجب.

قيل: وأول سوء أصاب الإنسان من الشيطان انكشاف العورة؛ ولهذا ذكره تعالى في سياق قصة آدم عليه السلام^٤.

ونقول النبي ﷺ: «لا يقبل الله صلاة حائضٍ إلا بخمارٍ»^٥، وهي البالغ، فغيرها كذلك؛ إذ لا قائل بالفرق.

وروى محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في الرجل يصلّي في قميصٍ واحد: «إذا

١. الأعراف (٧) ٣٦.

٢. راجع فقه القرآن، الراوندي، ج ١، ص ٩٥.

٣. الأعراف (٧) ٢٦.

٤. قاله البيضاوي في تفسيره ج ٢، ص ٧٣-٧٤، دليل الآية ٢٦ من سورة الأعراف (٧).

٥. سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٢١٥، ح ٦٥٥، مسر أبي داود، ج ١، ص ١٧٢، ح ٦٤١.

كان كثيفاً فلا بأس به»^١، ومفهوم لشرط حجة.

وروى زرارة عن الباقر عليه السلام فيمن سخر من سفينته عرياناً ولم يحد شيئاً يصلي فيه، فقال: «يصلي إيماءً، وإن كنت امرأة جعلت يديها على فرجها، وإن كان رجلاً وضع يده على سوءته، ثم يجلسان فيومئذان إيماءً، ولا يركعان ولا يسجدان»^٢.

وعن علي بن جعفر، عن أخيه موسى عليه السلام في العريان: «إن أصاب حشيشاً يستر منه عورته أتمّ صلاته بالركوع والسجود، وإن لم يصب شيئاً يستر به عورته أوماً وهو قائم»^٣.

فترك أعظم أركان الصلاة صريح في شرطية لستر في الصحة.

الثانية يحب الستر في غير الصلاة والطواف عن الساطر إجماعاً؛ لقول النبي صلى الله عليه وآله: «لعن الله الماطر والمنطور إليهما»^٤.

وعن ريس العابدين عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: عورة المؤمن على المؤمن حرام»^٥.

أمّا في الحلوة فلا يجب؛ لقصيه الأصل، ولأنّه لا ناظر فلا يتناوله اللعن، وقوله عليه السلام: «لا تكشف فخذك، ولا تنظر إلى فخذ حي ولا ميت»^٦ محمول على الناظر.

قالوا: الجنّ والملائكة ناظرون، والله 'حق' أن يستحيي منه^٧.

١. الكافي، ج ٣، ص ٣٩٤، باب الصلاة في ثوب واحد، ح ٢: تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢١٧، ح ٨٥٥.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٣٩٦، باب الصلاة في ثوب واحد، ح ١٦: تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٦٤، ح ٨٥١٢، وج ٣، ص ١٧٨، ح ٤٠٣.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٦٥، ح ١٥١٥، وج ٣، ص ٢٩٦-٢٩٧، ح ١٠.

٤. السنن الكبرى، البيهقي، ج ٧، ص ١٥٩، ح ١٣٥٦٦.

٥. الكافي، ج ٦، ص ٤٩٧-٤٩٨، باب العتاق، ح ٨: الفقيه، ج ٦، ص ١١٨، ح ٢٥٢.

٦. سنن أبي داود، ج ٤، ص ٤٠، ح ٤٠١٥: سنن الدارقطني، ج ١، ص ٤٩٨، ح ٤/٨٦٣.

٧. كما في الجامع الصحيح، ج ٥، ص ١١٠، ح ٢٧٩٤: وسنن ابن ماجه، ج ١، ص ٦١٨، ح ١٩٢.

قلنا: الستر هاهنا غير ممكن، على أن لفخذ ليس من العورة - كما يأتي إن شاء الله - فيحمل على الاستحباب.

الثالثة: اختلف الأصحاب في العورة، فالمشهور أنها السوءتان، والقيل: القضيب والأنثيان، والذُبُر نفس المخرج، وليست الأليتان والفخذ منها، هذا في الرجل.

وأما في المرأة العورة فجميع بدنها ورأسها، إلا الوجه وظاهر الكفين والقدمين؛ اقتصاراً على المتفق عليه فيهما بين جمع لعلماء، وأصالة البراءة من وجوب غيره، ولأن أنساً روى: أن النبي ﷺ حصر الإزار عن فخذيه يوم خيبر، حتى أتى لأتظر إلى بياض فخذيه^١.

وعن عائشة كان رسول الله ﷺ كاشفاً عن فخديه وأذن للشيخين في الدخول^٢ وروى الصدوق: أن الباقر ﷺ كان يطلي عاتقه ويلب الإزار على الإحليل، فيطلي غيره سائر بدنه^٣.

وعن الصادق ﷺ: «الفخذ ليس من العورة»^٤.
وروى المينمي عن محمد بن حكيم، أن الصادق ﷺ رُئي وهو مستجرد وعلى عورته ثوب، فقال «إن الركبة^٥ ليست من عورة»^٦.
وروى زرارة عن الباقر ﷺ: أدنى ما تصلي فيه المرأة: «درع وملحفة فتشرها على رأسها وتجلل بها»^٧.

١. صحيح البخاري، ج ١، ص ١٤٥، ح ٣٦٦، صحيح مسلم، ج ٢، ص ١٠٤٣ - ١٠٤٤، ح ١٣٦٥/٨٤، مسند أحمد، ج ٢، ص ٥٣٧، ح ١١٥٨١.

٢. صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٨٦٦، ح ٢٧٢٤-١.

٣. الفقيه، ج ١، ص ١١٧، ح ٢٥٠.

٤. الفقيه، ج ١، ص ١١٩، ح ٢٥٢.

٥. في المصدر: «الفخذ» بدل «الركبة».

٦. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٧٤، ح ١١٥٠.

٧. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢١٧، ح ٨٥٢، الاستبصار، ج ١، ص ٢٨٨ - ٢٨٩، ح ١٤٧٨.

وأجمع العلماء على عدم وجوب ستر وجهها - إلا أبا بكر بن هشام^١ - وعلى عدم وجوب ستر الكفين - إلا أحمد وداود^٢ - لقوله تعالى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾^٣، قال ابن عباس: هي الوجه وكنفان^٤.
وأما القدمان فالمشهور عندنا أنهما ليستا من العورة؛ لبدوهما غالباً، ولقضية الأصل.

ويظهر من كلام الشيخ في الاقتصاد وكلام أبي الصلاح^٥ مع كشف اليدين والقدمين؛ لعموم قول النبي ﷺ: «المرأة عورة»^٦.
قلنا: خرج ذلك بدليل. ولأن لباقرة ﷻ جواز الصلاة للمرأة في الدرع والمقنعة إذا كان كتفاً^٧، وهما لا يستران القدمين غالباً.
ولا فرق بين ظاهر الكفين وباطنهما، وكذا القدمان؛ لبروز ذلك كله غالباً، وحدّ اليدين الزند، والقدم مفصل الساق.

نعم، يجب ستر شيء من البدن والقدم؛ لتوقف الواجب عليه
وهنا أقوال نادرة للأصحاب:

أحدها: قول ابن البراج: إن العورة من السرة إلى الركبة^٨.
والثاني: قول أبي الصلاح: إنها من السرة إلى نصف الساق^٩.

١ حلية العلماء، ج ٢، ص ١٦٢، المجموع شرح المذهب، ج ٣، ص ١١٩، المعنى المطبوع مع الشرح الكبير، ج ١، ص ٦٧٢، المسألة ٨٢٤.

٢ المعنى المطبوع مع الشرح الكبير، ج ١، ص ٦٧٢ - ٦٧٣، المسألة ٨٣٤، حلية العلماء، ج ٢، ص ١٦٢، المجموع شرح المذهب، ج ٣، ص ١٦٩.
٣ النور (٢٤): ٣٦.

٤ السنن الكبرى، البيهقي، ج ٧، ص ١٣٧، المعنى المطبوع مع الشرح الكبير، ج ١، ص ٦٧٢، المسألة ٨٢٤.
٥ الاقتصاد، ص ٢٥٨، الكافي في الفقه، ص ١٣٩.

٦ الجامع الصحيح، ج ٣، ص ٤٧٦، ح ١١٧٣، المعجم الكبير، الطبراني، ج ١٠، ص ١٠٨، ح ١٠١١٥.

٧ الفقيه، ج ١، ص ٣٧٢، ح ١٠٨٢.

٨ المذهب، ج ١، ص ٨٣.

٩ الكافي في الفقه، ص ١٣٩.

والثالث: قول ابن الجنيّد: إنّ الرجل والمرأة سواء في أنّ العورة هي القبل والدُّبر^١.

لرواية أبي أيوب الأنصاري عن النبي ﷺ: «أسفل السُرّة وفوق الركبة من العورة»^٢.

وروي عنه ﷺ أنّه قال: «الركبة من العورة»^٣.

وروي ابن بكير مثلاً: «لا بأس بالمرأة المسلمة الخُرّة (أن تصلي وهي مكشوفة الرأس»^٤.

والجواب: يُحمل الخبران الأوّل على التذب توفيقاً، والخبر الآخر ضعيف السند، مخالف للمشهور، ولما هو أصحّ^٥ سنداً، وتأوله الشيخ بالعمل على الضرورة أو الصغيرة^٦.

الرابعة بحوز للأمة أن تصلي مكشوفة الرأس، وكذا الصبيّة، بإجماع العلماء، إلّا الحس البصري^٧، وهو محجوج بسبق الإجماع وتأخّره.

وروي محمّد بن مسلم عن الباقر ﷺ: «ليس على الأُمّة قناع»^٨.

وروي عبد الرحمن بن العجاج عن أبي الحسن ﷺ: «ليس على الإمام أن يتقنن في الصلاة»^٩.

١. حكاه عنه العلامة في مختلف النسخة، ج ٢، ص ١١٤، المسألة ٥٥.

٢. سنن الدارقطني، ج ١، ص ٥٠٧، ح ٥/٨٧٨، السنن الكبرى للبيهقي، ج ٢، ص ٣٢٤، ح ٣٢٣٧.

٣. سنن الدارقطني، ج ١، ص ٥٠٦، ح ٤/٨٧٧.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢١٨، ح ١٨٥٧، الاستبصار، ج ١، ص ٣٨٩، ح ١٤٨١، ومابين المحققين أثبتناه منهما.

٥. في صريح «نق» وظاهر «ث»، «أوضح» يدل «أصح».

٦. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢١٨، يدل الحديث ٨٥٨.

٧. المعنى المطروح مع الشرح الكبير، ج ١، ص ٦٧٤، المسألة ٣٩.

٨. الكافي، ج ٢، ص ٣٩٤، باب الصلاة في ثوب واحد...، ح ٢، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢١٧، ح ٨٥٥.

٩. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢١٧، ح ٨٥٤، الاستبصار، ج ١، ص ٣٨٩، ح ١٤٧٩.

وهل يستحبّ للأمة القناع؟ أثبتّه في المعتر، ونقله عن عطاء، وعن عمر أنّه بهي عن ذلك، وضرب أمة لآل أس رّها مقنعة. قال.

لنا أنّه أنسب بالخفر والحياء، وهما مرادان من الأمة كالخبرة، وفعل عمر جاز أن يكون رأياً^١.

قلت - روى البرنطي بإسناده إلى حماد اللخام عن الصادق عليه في المملوكة تنقّع رأسها إذا صلّت، قال: «لا، قد كان أبي إذ رأى الخادمة تصلّي مقنعةً ضربها، لتعرف الخبرة من المملوكة»^٢.

وروى عليّ بن إسماعيل الميمني في كتابه عن أبي خالد القمّاط، قال: سألتُ أبا عبد الله عليه عن الأمة أتقنع رأسها؟ فقال: «إن شاءت فعلت، وإن شاءت لم تفعل، سمعتُ أبي يقول: كُنْ بصري، فيقال لهنّ: لا تشبهن بالحرائر».

وأوجب الحسن المصري الحمار على الأمة المتزوّجة والسرية^٣
وهو مدفوع بالإجماع

فروع:

المعتق بعضها كالخبرة في وجوب لستر؛ تعليلاً للخبرة، ذكره الشيخ والفاضل^٤.
وقد روى الصدوق عن محمّد بن مسهم، عن الباقر عليه «ليس على الأمة قناع في الصلاة، ولا على المدبرة والمكاتبّة إذا شترط عليها مولاها حتّى تؤدّي جميع مكاتبته»^٥، وهو يُشعر بما قالوه؛ للتخصيص بالمشروطة.

١ المعتر، ج ٢، ص ١٠٢، وراجع المصنف المطبوع مع شرح الكبير ج ١، ص ٦٧٤، المسألة ٨٢٩.

٢ أورده البرقي في المحاسن، ج ٢، ص ٣٧، ح ١١١٦ بسند آخر عن حماد اللخام عن الإمام الصادق عليه.

٣ حلية العلماء، ج ٢، ص ٦٤ المجموع شرح المهذب، ج ٣، ص ١٦٩، المصنف المطبوع مع الشرح الكبير، ج ١، ص ٦٧٤، المسألة ٨٢٩.

٤ المبسوط، ج ١، ص ٨٧؛ تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٤٥٠ الفرع «د» من المسألة ١٠٩.

٥ النقيض، ج ١، ص ٣٧٢، ح ١٠٨٦.

والأقرب إلحاق الخنثى بالمرأة في وجوب الستر؛ أخذاً بالميرئ للذمة.
ولو أعتقت الأمة في الأثناء وجب عليها الستر، فإن افتقرت إلى فعل
كثير استأنفت مع سعة الوقت، وأتمت لا معه؛ لتعذر الشرط حينئذٍ، فتصلي
بحسب المكنة.

وفي الخلاف: تستمر المعتقة^١ وأطلق؛ لأن دخولها كان مشروعاً والصلاة على
ما افتتحت عليه.

لنا: أن الستر شرط وقد أمكن فتجب مراعاته
أما الصبيّة فتستأنف لو بلغت في الأثناء؛ لأن الفل لا يجزئ عن الفرض، ولو
ضاق الوقت عن الركعة والطهارة أتمت مسترة إن أمكن.
والمشروطة إذا لم تؤد شيئاً كان قبلاً، وإن أدت سرت.
ويجب على الأمة ستر ما عدا لرأس، عملاً بالدليل، واقتصاراً على
موضع الرخصة.

وفي المعبر لما حكى هذا عن الشيخ^٢ قال: ويؤخر عندي جوار كشف وجهها
ويديها وقدميها؛ لما قلناه في الحرمة^٣
قلت: ليس هذا موضع التوقف؛ لأنه من باب كون المسكوت عنه أولى بالحكم
من المنطوق به، ولا نزاع في مثله.

والأقرب وجوب ستر الأذنين والشعر من المرأة؛ لرواية الفصيل عن الباقر^٤،
قال: «صَلَّتْ فَاطِمَةُ^٥ وَخَمَارُهَا عَلَى رُسِّهَا، لَيْسَ عَلَيْهَا أَكْثَرُ مِمَّا وَارَتْ بِهِ
شَعْرَهَا وَأُذُنَيْهَا».

وفي الصديغين وما لم يجب غسله من لوحه نظر من تعارض العرف اللغوي
والشرعي.

١. الخلاف ج ١، ص ٣٩٦، المسألة ١٤٦

٢. المبسوط، ج ١، ص ٨٨: الخلاف، ج ١، ص ٣٩٧، المسألة ١٤٧

٣. المحتبر، ج ٢، ص ١٠٣

٤. الفقيه، ج ١، ص ٢٥٧، ح ٧٨٩

أما العنق فلا شك في وجوب ستره من الحُرّة، وأما الأمة فالأقرب تبعيته للرأس؛ لعسر ستره من دون الرأس

[المسألة الخامسة:] الأفضل للحُرّة الصلاة في ثلاثة أثواب: درع وخمار وملحفة؛ لخبر جميل بن درّاج عن أبي عبد الله عليه السلام^١، وخبر ابن أبي يعفور عنه عليه السلام بلفظة «الإزار»^٢ مكان «الملحفة».

والأفضل للرجل ستر ما بين السُرّة ولركبة، وإدخالهما في الستر؛ للخروج من الخلاف، ولأنّه متى يستحي منه، وستر جميع البدن أفضل، والرداء أكمل، والتعمّم والتسروّل أتم؛ لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله: «إذا صلى أحدكم فليلبس ثوبيه، فإن الله أحقّ أن يُتزيّن له»^٣.

و روي «ركعة بسراويل تعدل أربعاً بغيره»، وكذا روي في العمامة^٤ والتحنّك بالعمامة مستحبّ على الأصحّ. وقال ابن بابويه عليه السلام: لا يجوز تركه؛ لم يرسّل ابن أبي عمير عن الصادق عليه السلام «مَنْ تعمّم فلم يتحنّك فأصابه داء لا يؤلّم له فلا يلوم من إلا نفسه»^٥. ومثله رواية عيسى بن حمزة عنه عليه السلام^٦.

وجوابه: منع الدلالة.

ويجزئ ممّى الرداء.

روي زرارة عن الباقر عليه السلام: «أدنى ما يجزئك أن تصلي فيه بقدر ما يكون على

١. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢١٨-٢١٩، ح ٨٦٠؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٩٠، ح ١٤٨٤.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٣٩٥، باب الصلاة في ثوب واحد و... ح ١١١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢١٧، ح ٨٥٦؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٨٩، ح ١٤٨٠.

٣. السنن الكبرى، البيهقي، ج ٢، ص ٣٢٣، ح ٣٢٧١، المعجم الأوسط، الطبراني، ج ٩، ص ٢٥٠، ح ٩٣٦٨.

٤. مكارم الأخلاق، ج ١، ص ٢٦٠، ح ٧٨٠، وفيه: «ركعتان بعمامة...».

٥. الفقيه، ج ١، ص ٢٦٥-٢٦٦.

٦. الكافي، ج ٦، ص ٤٦٠، باب العمامة، ح ١١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢١٥، ح ٨٤٦.

٧. الكافي، ج ٦، ص ٤٦١، باب العمامة، ح ١١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢١٥-٢١٦، ح ٨٤٧.

منكبيك مثل جناحي خطاف»^١.

وروى عبدالله بن سنان عن الصادق عليه السلام في رجل ليس معه إلا سراويل، قال: «يحمل التكة منه وي طرحها على عاتقه ويصلي، وإن كان معه سيف وليس معه ثوب فليثقله السيف»^٢.

وروى الكليني عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليه السلام: «إذا لبس السراويل فليجعل على عاتقه شيئاً ولو حبلاً»^٣.

وروى عن جميل، قال: سأل مرزوم أبا عبدالله عليه السلام - وأنا معه حاضر - عن الرجل يصلي في إزار مرتدياً به؟ قال: «يجعل على رقبته منديلاً أو عمامة يتردى به»^٤.

تنبيه: استحباب التحكك عام

قال الصدوق: روى عمار، عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال: «مَنْ خرج في سفره فلم يدير العمامة تحت حنكه فأصابه ألم لا يواء له فلا يلومن إلا نفسه»^٥.

وقال الصادق عليه السلام: «ضمنت لمن خرج من بيته معتكاً أن يرجع إليهم سالماً»^٦. وقال عليه السلام: «إني لأعجب ممن يأخذ في حاجة وهو على وضوء كيف لا تقضى حاجته، وإني لأعجب ممن يأخذ في حاجة وهو معتك تبعت حنكه كيف لا تقضى حاجته»^٧.

وقال النبي صلى الله عليه وآله: «الفرق بين المسلمين والمشركين التلخي»^٨.

١. الفقيه، ج ١، ص ٢٥٦-٢٥٧، ح ٧٨٧.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٦٦، ح ١٥١٩.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٣٩٣، باب الصلاة في ثوب واحد، ح ١.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٣٩٥، باب الصلاة في ثوب واحد، ح ٦.

٥. الفقيه، ج ١، ص ٢٦٦، ح ٨١٨.

٦. الفقيه، ج ١، ص ٢٦٦، ح ٨١٩.

٧. الفقيه، ج ١، ص ٢٦٦، ح ٨٢٠.

٨. الفقيه، ج ١، ص ٢٦٦، ح ٨٢١.

وروى العامة عن النبي ﷺ أنه أمر بالتمحي، ونهى عن الاقتعاط^١.
قال صاحب الترمذي: يقال جاء الرجل مقتعطاً، إذا جاء معتماً طابقتاً لا يجعلها
تحت ذقنه^٢.

وفي الصحيح:

الاقتعاط شدّ العمامة على الرأس من غير إدرة تحت الحنك، والتلحي: تطويق
العمامة تحت الحنك^٣.

فرع: الأقرب تأدي هذه السنّة يكون جزء من العمامة تحت الحنك، سواء كان
بالذؤابة أو بالطرف أو بالوسط، لصدق التحنك، وإن كان المعهود أفضل.
وفي الاكتفاء بالتلحي بغيرها بحيث يضمنها طر، من مخالفة المعهود، ومن إمكان
كون الغرض حفظ العمامة من لسقوط وهو حاصل، ولكس خبر الفرق بين
المسلمين والمشرّكين مشعر باعتبار التحنك المعهود.

المسألة السادسة. هل الستر شرط في انصحة مع الإمكان على الإطلاق، أو
أن شرطيته مقيدة بالعمد؟

قال ابن الجنيد: لو صلى وعورتاه مكشوفتان غير عامد أعاد في الوقت فقط^٤
وقال الشيع في المبسوط:

فإن انكشف عورتاه في الصلاة وجب عليه سترهما، ولا تبطل صلاته، سواء كان
ما انكشف عنه قليلاً أو كثيراً، بفضه أو كله^٥.

وقال المحقق في المعتمد:

لو انكشفت العورة ولم يعلم، سترها ولم تبطل صلاته، تطاولت المدة قبل علمه أو

١. الفقيه، ج ١، ص ٢٦٦، ح ٨٢٢

٢. الترمذي، ج ٥، ص ١٥٦٨، «قط»

٣. الصحيح، ج ٢، ص ١١٥٤، «قط»؛ وج ١، ص ٢٤٨٠، «لمح»

٤. حكاة صه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ١١٥، المسألة ٥٦

٥. المبسوط، ج ١، ص ٨٧

لم تطل، كثيراً كان الكشف أو قليلاً لسقوط التكليف مع عدم العلم^١
والذي رواه علي بن جعفر عن أخيه الكاظم عليه السلام في الرجل يصلي وفرجه خارج
لا يعلم به، هل عليه إعادة؟ قال: «لا إعادة عليه وقد تمت صلاته»^٢.

والفاضل عليه السلام في المختلف مآل إبي كلام لشيخ، وحمله على عدم العلم مع
أنه مطلق، واحتج بالرواية. واحتج ابن الحسيد بأن الستر شرط إجماعاً وقد
انتهى، فينتفي المشروط، وأحاط بمنع كون ستر شرطاً مطلقاً، إنما هو شرط
مع الذكر^٣.

وكلام الشيخ والمحقق ليس فيهما تصريح بأن الإخلال بالستر غير مبطل
مع السيان على الإطلاق؛ لأنه تنضم أن لستر حصل في بعض الصلاة، فلو
انتهى في جميع الصلاة لم يعرضاه، بخلاف كلام ابن الجنيد، فإنه صريح
في الأمرين.

والرواية تضمنت الفرع، وجاز كونه للجنس كحمل الفرحين وللوحدة، فإن كان
للجنس ففيه مخالفة في الظاهر لكلام ابن الجنيد، وإن كان للوحدة ففيه موافقة في
الظاهر لكلام الجماعة.

وليس بين الصحة مع عدم الستر بالكلفة، وبسها مع عدمه ببعض الاعتبار
تلازم، بل جاز أن يكون المقتضي للبطلان نكشاف جميع العورة في جميع الصلاة،
فلا يحصل البطلان بدونه، وجاز أن يكون المقتضي للصحة ستر جميعها في جميعها،
فتبطل بدونه.

وأما تخصيص ابن الحسيد بالإعادة في الوقت فوجهه أن القضاء إنما يجب بأمر
جديد، ولم يوجد هنا.

ولقائل أن يقول: إذا كان الستر شرطاً على الإطلاق فهو كالطهارة التي لا يفرق

١. المعتمد، ج ٢، ص ١٠٦.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢١٦، ح ٨٥١.

٣. مختلف الشيعة، ج ٢، ص ١١٥-١١٦، المسألة ٥٦.

الحال فيها بين الوقت وحارجه.

ولو قيل بأن المصلي عارياً مع التمكن من الساتر بعيد مطلقاً، والمصلي مستوراً ويعرض له التكشف في الأثناء بغير قصد لا بعيد مطلقاً كان قوياً. نعم، يجب عليه عند الذكر ستر قطعاً، فلو أخل به بطلت حيثه، لا قبله.

المسألة: لو وجد ساتر إحداهما وجب؛ لعموم: «فأتوا منه ما استطعتم»^١، ولأصالة عدم اشتراط إحداهما بالأخرى، وحينئذ فالأولى صرفه إلى القبيل؛ لبروزه واستقبال القبلة به، والآخر مستور بالأيتين، إلا أنه يومئ، لبقاء العورة، ولو صرفه إلى الآخر فالأولى البطان؛ لتحقيق المخالفة

والشيخ قال: إن وحد ما يستر بعض عورته وجب عليه ستر ما قدر عليه^٢ وأطلق.

أما الخشْي المشكل فإن أمكنه ستر القميصين وجب، وقدم على الذب، وإلا فالأقرب ستر الذكر؛ لبروزه، وقال بعض العامة:

يستر ما ليس للمطلع، فإن كان عنده رجل ستر آلة النساء، وإن كان عنده امرأة ستر آلة الرجل، لزيادة المعش^٣

ولو كان في الثوب حرق فإن لم يعد العورة فلا بحث، وإن حاذها بطل، ولو حممه بيده بحيث يتحقق الستر بالثوب صح.

ولو وضع يده عليه فالأقرب البطان؛ لعدم فهم الستر ببعض البدن من إطلاق اللفظ.

١. صحيح مسلم، ج ٢، ص ٩٧٥، ج ١٣٦٧، ٤١٢، السنن الكبرى، البيهقي، ج ٤، ص ٥٢٣ - ٥٢٤، ح ١٨٦١٥

مسند أحمد، ج ٢، ص ٥٠٧ - ٥٠٨، ح ٧٤٤٩

٢. المبسوط، ج ١، ص ٨٨

٣. العرر شرح الوجيز، ج ٢، ص ٤٠؛ المجموع شرح المهدب، ج ٣، ص ١٨٢

ولو وضع غير المصلي يده عليه في موضع يجوز له الوضع أمكن الصحة؛
لحصول السترة، وخروجه عن المصلي.
والوجه البطلان أيضاً؛ لمخالفة الستر المعهود، وإلا لجاز ستر جميع العورة
ببدن الغير.

ويلحق بذلك الأحكام، وهي مسائل:
الأولى: لا تسقط الصلاة بعدم الساتر إجماعاً، ويكفي في الستر مستاء ولو
بورق الشجر أو الحشيش؛ لرواية علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام: «إن أصاب حشيشاً
يستر منه عورته أتمّ صلاته بالركوع والسجود»^١.
ولو لم يجده وأمكن وضع طين بحيث يستر الحجم واللون وجب.
والأقرب أنه لا يجرى مع إمكان الستر بغيره؛ لعدم انصراف اللفظ إليه
ووجه الإجزاء حصول مقصود السترة.
نعم، لو خاف تناثره لجفافه لم يجرى مع وجود الثوب قطعاً.
ولو ستر اللون فقط لا مع إمكان ستر الحجم وجب؛ لما روى ابن بابويه عن
عبيد الله الرافقي^٢، عن قيس حمام الباقري عليه السلام أنه قال: «النورة سترة»^٣.
وفي سقوط الإيماء هنا نظر، من حيث إطلاق الستر عليه، ومن إبقاء العرف.
ولو كان الثوب رقيقاً يبدو منه الحجم لا اللون فلاكتفاء به أقوى؛ لأنه
يُعدّ ساتراً.

وفي رواية - تأتي^٤ - أنه إذا وصف لم يجرى
ولو وجد وحلاً ولا ضرر فيه تلتخ به. ولو لم يجد إلا ماء كدراً استتر به مع
إمكانه.

١. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٦٥، ح ١٥١٥

٢. في المصدر، «الرافقي».

٣. الفقيه، ج ١، ص ١١٧، ح ٢٥٠

٤. في ص ٣٦٨

وفي المعتبر: لا يحيان؛ للمشفة والصرر^١
ولو وجد حفيرةً ولجها، والأقرب أنه يصلي قائماً، لإمكانه مع استتار العورة،
وبه أفتى الشيخ^٢.
وهل يركع ويسجد؟ قطع به المحقق؛ لحصول الستر، ولم يثبت شرطية التصاقه
بالبدن^٣، فيحب إتمام الأركان.
وفي مرسل أيوب بن موح عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «العاري الذي ليس له ثوب
إذا وجد حفيرةً دخلها فسجد فيها وركع»^٤.
والشيخ لم يصرح بالركوع والسجود
وأولى بالجوار الفسقاط الصبي إذا به يمكن لبسه، أما الحث والتأنيب فمرتّب
على الفسقاط والحفيرة؛ لعدم التمكن من الركوع والسجود فيه، إلا أن تكون صلاة
الحياة والخوف.
الثانية: لا يجب رز الثوب إذا كان لا يندو لعوره منه حيناً ما، أفتى به الشيخ^٥.
وهو في رواية رناد من سوقه عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «لا بأس بأن يصلي أحدكم
في الثوب الواحد وأرراره محلولة، إن دين محمّد عليه السلام حنيف»^٦.
واشترطنا عدم بدو العورة ولو في حبي ما، لا حلال الشرط
وفي رواية محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام: «إذا كان القميص صفيقاً أو القباء
لس بطويل الفرج فلا بأس»^٧.

١ المعتبر، ج ٢، ص ١٠٦.

٢ المبسوط، ج ١، ص ٨٧.

٣ المعتبر، ج ٢، ص ١٠٦-١٠٥.

٤ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٦٥-٣٦٦، ج ١٥١٧، ج ٣، ص ١٧٩، ج ٥.

٥ المبسوط، ج ١، ص ٨٨.

٦ الكافي، ج ٢، ص ٣٩٥، باب الصلاة في ثوب واحد، ج ١٨ الفقيه، ج ١، ص ٢٦٧، ج ١٨٢٧ تهذيب

الأحكام، ج ٢، ص ٢٦٦، ج ٨٥٠، ص ٢٥٧، ج ١٤٧٧ الاستبصار، ج ١، ص ٣٩٢، ج ١٤٩٢

٧ الكافي ج ٣، ص ٣٩٣، باب الصلاة في ثوب واحد، ج ١٠ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٦٦، ج ٨٥٢

ولو برزت العورة حين الركوع للناظرين بطلت الصلاة حيثنذ.^١
وقال بعض العامة: تبطل من أصلها؛ إذ لم يصل في ساتر العورة.^٢
ويترتب ما لو استدرك الستر، أو اقتدى به عالم قبل الركوع ثم نوى الانفراد،
فعلى ما قلناه تصح، وعلى ما قاله لا تصح.
ولو برزت للمصلي لا لغيره فالأقرب البطلان إذا قدر رؤية الغير لو
حاذى الموضع.

وأطلق في المعبر الصحة إذا بان له حدة الركوع^٣
والأقرب الاجتزاء بكثافة اللحية المانعة من الرؤية.
ووجه المنع أنه غير معهود في الستر، كما مر
فإن قلت: روى غياث بن إبراهيم عن الصادق عليه السلام، عن أبيه عليه السلام أنه قال: «لا يصلي
الرجل محلول الأزرار إذا لم يكن عليه إزار»^٤.
قلت: حملها الشيخ على الاستحباب^٥ مع إمكان حملها على ما تبدو معه العورة.
ويؤيد حمل الشيخ ما رواه إبراهيم الأحمري عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل
يصلي وأزراره محلولة؟ قال: «لأنبهي ذلك»^٦.
وأما ما رواه العامة عن سلمة بن الأكوع، قلت: يا رسول الله، إني أصيد، فأصلي
في القبيص الواحد؟ قال: «نعم، وأزرره ولو بشوكية»^٧ فإن صح فيحمل على
الحملين المذكورين.

الثالثة: يجب شراء الساتر بضمن مثله مع امكنة، أو استجاره، ولو زاد عن المثل
وتمكن منه فالأقرب أنه كماء الطهارة.

١ راجع العزيز شرح الوجيز، ج ٢، ص ٢٨، والمجموع شرح تهذيب، ج ٣، ص ١٧٤.

٢ المعبر، ج ٢، ص ١٠٦.

٣ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٥٧، ح ١٤٧٦، الاستبصار، ج ١، ص ٢٩٢، ح ١٤٩٥.

٤ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٥٧، دليل القحديث ١٤٧٦.

٥ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٦٩، ح ١٥٣٥، الاستبصار، ج ١، ص ٢٩٢، ح ١٤٩٦.

٦ سنن أبي داود، ج ١، ص ١٧٠-١٧١، ح ٦٣٢.

ولو أُعير وجب القبول؛ إذ لا كثير منة فيه.

ولو وهب منه قطع الشيخ بوجوب قبول أيضاً^١، وهو قوي؛ لتمكّنه من الستر والفاضل بمنعه؛ للمنة^٢.

وهو بناءً على أنّه ليس للموهوب ردّه بعد الصلاة إلا بعقدٍ جديد؛ لاتصال الهبة بالتصرف، ولو قلنا بجوار الردّ فهو كالعارية.

ولو وجد الساتر في أثناء الصلاة فكما مرّ^٣ في المعتقد

ولو طال زمان حمله إليه ولم يخرج عن كونه مصلياً انتظر، وإن خرج بطلت، وحينئذٍ ليس له الاشتغال بشيء من أفعال الصلاة.

ويحتمل البطالان؛ لأنّه مُصلٍّ أمكّه ستر ولم يفعل، وفيه منع ظاهر.

الرابعة: الستر يُراعى من الحوائب ومن فوق، ولا يُراعى من تحت، فلو كان على طرف سطح تُرى عورته من تحته أمكن الاكتفاء، لأنّ الستر إنّما يلزم من النجاسة التي حُرّت العادة بالنظر فيها. وعدمه^٤ هو الذي اختاره الفاضل^٥ لأنّ الستر من تحت إنّما لا يراعى إذا كان على وجه الأرض؛ لعسر التطلّع حينئذٍ، أمّا صورة الفرض فالأعين فيبتدر لإدراك العورة.

ولو قام على محرم لا يتوقع ناظر تنجسه فالأقرب أنّه كالأرض؛ لعدم ابتداء الأعين.

الخامسة: لو احتاج إلى شراء الثوب والماء ومعه ثمن أحدهما قدّم الثوب؛ لأنّ للماء بدلاً.

ونخصّ المرأة بالثوب الموصى به لأولى الناس به في موضع معيّن، أو المنذور وشبهه؛ لأنّ عورتها أخصّ، ثمّ الخش، ثمّ الرجل، ومع التساوي يمكن تقديم

١. المبسوط، ج ١، ص ٨٨.

٢. تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٤٥٧، الفرع «ج» من المسألة ١١٤.

٣. في ص ٣٦١.

٤. تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٤٦٢، الفرع «ي» من المسألة ١١٦.

الصالح للإمامة منهم، ثم الأفضل بخصال دينية؛ ثم القرعة، ولو أمكن التناوب فعل، ويقدم بالقرعة.

السادسة: لو فقد الساتر صلى عارياً مع سعة الوقت عند الشيخ^١، وعند المرتضى وسأله يجب التأخير^٢؛ بناءً على أصلهما في أصحاب الأعذار. ومال في المنبر إلى تفصيل التيمم بالرحاء المظنون وعدمه^٣، وهو قريب، أما مجرد الرجاء فلا؛ لعموم الأمر بالصلاة عند الوقت.

قال الأكثر: ويصلي قائماً إن لم يره أحد، وإلا جالساً؛ لمرسل ابن مسكان عن أبي عبدالله^٤، قالوا: ويومئ بالركوع وانسجود في الحالين. والمرتضى: يصلي جالساً مومناً مطلقاً^٥، برواية زرارة عن أبي جعفر^٦ في العاري «إن كان امرأة جعلت يدها على فرجها، وإن كان رجلاً وضع يده على سوءته، ثم يجلسان فيومئان إيماء، ولا يركعان ولا يسجدان فيبدو ما حلفهما، تكون صلاتهما إيماء برؤوسهما»^٧.

ورواه العامة عن عبدالله بن عمر^٨ قالوا: ولم يخالفه أحد^٩.

وفي رواية علي بن جعفر عن أخيه الكاظم^{١٠} إطلاق القيام والإيماء^{١١}، واحبارها ابن إدريس^{١٢}.

وفي المنبر احتمال التخيير بين القيام ولقعود؛ لتعارض الروایتين، وضعف

١. النهاية، ص ١٣٠.

٢. جمل العلم والعمل، ص ٨٥؛ المراسم، ص ٧٦.

٣. المعتبر، ج ٢، ص ١٠٨.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٦٥، ح ١٥١٦.

٥. جمل العلم والعمل، ص ٨٥.

٦. الكافي، ج ٢، ص ٣٩٦-٣٩٧، باب الصلاة في ثوب واحد، ح ١١٦؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٦٤.

٧. ٣٦٥، ح ١٥١٢، وج ٣، ص ١٧٨، ح ٤٠٣.

٨. المصنف المطبوع مع الشرح الكبير، ج ١، ص ٦٦٥، المسألة ٨٢٢.

٩. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٦٥، ح ١٥١٥، وج ٣، ص ٢٩٦-٢٩٧، ح ٩٠٠.

١٠. المراتب، ج ١، ص ٢٦٠.

المفصلة بالإرسال، ونقل التخيير عن ابن جريج من العامة^١
قلت، وهو مذهب أبي حنيفة، قال: والقعود أولى؛ لأن الإيماء خلف عن
الأركان، ولا خلف عن ستر العورة^٢.

وأما المراسيل فإذا تأيدت بالشهرة صارت في قوة المسانيد، وخصوصاً مع ثقة
المُرسل، وعبدالله بن مسكان من أجل لثغات من أصحاب الكاظم عليه السلام، وروى قليلاً
عن أبي عبدالله عليه السلام.

قال الشيخ الجليل أبو النضر محمد بن مسعود العياشي (قدس الله روحه):
كان ابن مسكان لا يدخل على أبي عبدالله عليه السلام شفقة أن لا يوفيه حق إجلاله،
وكان يسمع من أصحابه ويأبى أن يدخل عليه^٣.

قلت: لعله إنما دخل على الكاظم عليه السلام مع امتناعه عن الدخول على أبيه عليه السلام؛ لترقيته
في قوتي العلم والعمل، حتى صار في زمن الكاظم عليه السلام أهلاً للدخول عليه.



فروع.

هل يومئ القائم للسجود قائماً أم قاعداً؟ أطلق الأصحاب والرواية.
وكان شيخنا عميد الدين (بصر الله وجهه) يقوي جلوسه؛ لأنه أقرب إلى هيئة
الساجد، فيدخل تحت «فأتوا منه ما استطعتم»^٤.

ويشكل بأنه تقييد للبص، ومستلزم لتعرض لكشف العورة في القيام والقعود،
فإن الركوع والسجود إنما سقطا لذلك، فليسقط الجلوس الذي هو ذريعة إلى
السجود، ولأنه يلزم القول بقيام المصلي جالساً ليومئ للركوع؛ لمثل ما ذكره، ولا
أعلم به قائلًا، فالتمسك بالإطلاق أولى.

١. المعبر، ج ٢، ص ١٠٥.

٢. الهداية، المرعشي، ج ١، ص ٤٤؛ المحرر، شرح مهذب، ج ٣، ص ١٨٣؛ المصنف المطبوع مع الشرح الكبير،
ج ١، ص ٦٦٤، المسألة ٨٢٢.

٣. حكاه عنه الكشي على ما في اختيار معرفة الرجال، ص ٢٨٢-٢٨٣، ديل الحديث ٧١٦.

٤. تقدم تخريجه في ص ٣٦٦ الهامش ١.

ويجب الإيماء هنا بالرأس؛ لخبر زرارة^١، لما فيه من قرب الشبه بالراكع والساجد، وقد قال الفضلان في المعبر والتذكرة والنهاية: يومئ المريض برأسه، فإن تعذر فبالعينين^٢، فهذا أولى.

قال الأصحاب: وليكن السجود أخفض هنا وفي المريض، بمعنى زيادة الانخفاض في السجود الإيمائي عن الانخفاض في الركوع الإيمائي، كما كان الانخفاض في السجود الحقيقي أزيد.

والظاهر أن ذلك واجب؛ ليفترقا، وليقرب من الأصل.

وهل يجب أن يبلغ في الإيماء إلى حدٍّ لو راد عليه لبذت العورة؟ الأقرب ذلك؛ استصحاباً للأصل

ويمكن الاحتزاء بمسئى الإيماء بالرأس؛ لظاهر الرواية^٣.

وهل يجب في الإيماء للسجود وضع اليدين والركبتين وإيهامي الرجلين على المعهود؟ يحتمل ذلك؛ لما قلناه، وعذمه؛ لهدئي مسئى الإيماء.

وكذا هل يجب وضع شيءٍ بمسجد عليه بجهتهم مع الإيماء؟ لم يعرض له الأصحاب هنا، فإن قلنا به وأمكن تقريب مرتفعٍ إليه وجب وسجد عليه، وإن لم يمكن وكان هناك مَنْ يقرب إليه شيئاً، فعل، وإن تعذر إلا بيده سقط السجود عليها، وقرب المسجد بها؛ لأن العبهة أشرف أعضاء السجود.

ولم أظفر في هذه كلها بكلام سابق في هذا الباب.

نعم، ما ذكره الشيخ في البسوط - في المريض - أنه لو عجز عن كمال الركوع حتى رأسه وظهره، فإن لم يقدر عليه أو ما برأسه وظهره، وإن عجز عن كمال السجود وضع شيئاً ثم سجد عليه، قال: وإن رفع إليه شيئاً وسجد عليه كان

١ راجع الهامش ٦ من ص ٢٧١.

٢ المعبر، ج ٢، ص ١٦٠ - ١٦١، تذكرة الفقهاء، ج ٣ ص ٩٤ - ٩٥، المسألة ١٩٥، نهاية الأحكام، ج ١، ص ٤٤١.

٣ راجع الهامش ٦ من ص ٢٧١.

أيضاً جائزاً^١.

وفي التذكرة، في المريض: يدني جبهته من لأرض إلى أقصى ما يقدر عليه، ولو افتقر إلى نصب مخدة وشبهها جازاً^٢.

وفي المعتمر، في المريض أيضاً:

لو عجز عن السجود جاز أن يرفع إليه ما يسجد عليه، ولم يجر الإيماء؛ لأنه أتم. قال فيه روايات، منها رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألته عن المريض هل يمسك له المرأة شيئاً فيسجد عليه؟ فقال: «لا، إلا أن يكون مضطراً ليس عنده غيرها، وليس شيء مما حرم الله إلا وقد أحله ليس اضطراً إليه»^٣.

قلت: وروى سماعة، قال: سألته عن المريض لا يستطيع الجلوس؟ قال: «فلبصل وهو مضطجع، ولصع على جبهته شيئاً إذا سجد فإنه يعزى عنه»^٤.

وهذا يدل على أن وضع المسند تعتبر في غير هذه الصورة بطريق الأولى.

{المسألة السابعة: يستحب للمرأة الصلاة جماعة - رجالاً كانوا أو نساء - إجماعاً؛ لصوم شرعية الجماعة وأفضلها^٥.

ومنع بعض العامة من الجماعة إلا في ظلمة؛ حذراً من بدو العورة^٦ ساقط؛ لأننا نتكلم على تقدير عدمه.

ثم الذي دل عليه خبر إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في قوم قطع عليهم الطريق وأخذت ثيابهم، فبقوا عراة وحضرت الصلاة كيف يصنعون؟ فقال: «يتقدمهم إمامهم فيجلس ويجلسون خلفه، فيؤمن الإمام بالركوع والسجود ويركعون

١. المبسوط، ج ١، ص ١١٠.

٢. تذكرة الفقهاء، ج ٣، ص ٩٢، الفرع «ب، ج» من المسألة ١٩٢.

٣. المعتمر، ج ٢، ص ١٦١ - ١٦٢، والرواية في تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٧٧، ج ٣٩٧.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٠٦، ج ١٤٤.

٥. المغني المطبوع مع الشرح الكبير، ج ١، ص ٦٦٨، المسألة ٨٢٨.

ويسجدون خلفه على وجوههم»^١، وبها عمل الشيخ في النهاية^٢.
وقال المرتضى والمفيد: يومئ الجميع كالصلاة فرادى^٣، وهو اختيار ابن إدريس مدّعياً للإجماع^٤.

وفي المعتبر رجح مضمون الرواية: لجودة سندها^٥
ويشكل بأن فيه تفرقة بين المفرد والجامع، وقد نهى المنفرد عن الركوع
والسجود - كما تقدّم^٦ - لثلاث تبدو العورة.

وقد روى عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام: «يتقدّمهم الإمام بركبتيه ويصلي
بهم جلوساً وهو جالس»^٧ وأطلق.

وبالجملة، يلزم من العمل برواية إسحاق أحد أمرين: إمّا احتصاص المأمومين
بهذا الحكم، وإمّا وجوب الركوع والسجود على كلّ عارٍ إذا أمن المطلق، والأمر
الثاني لا سبيل إليه، والأمر الأوّل بعيد.

فروع:

الأول: الظاهر أنّ هذا الحكم بخصوص يأمنهم المطلق؛ لأنّ معوى إيماء الإمام
يشعر به، فلو كان المطلق فالإيماء لا غير، وإطلاق بعضهم على بعض غير ضائر؛
لأنّهم في حيّز التستر بأعبار التضام واستواء الصف
ولكن يشكل بأنّ المطلق هنا إن صدق وجب الإيماء، وإلا وجب القيام.
ويجانب بأنّ التلاصق في الجلوس أسقط اعتبار الاطلاع، بخلاف القيام، فكأنّ
المطلق موجود حالة القيام، وغير معتدّ به حالة الجلوس.

١. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٦٥، ح ١٥١٤

٢. النهاية، ص ١٢٠.

٣. جمل العلم والعمل، ص ٨٥، المقنعة، ص ٢١٦.

٤. السرائر، ج ١، ص ٣٥٥

٥. المعتبر، ج ٢، ص ١٠٧

٦. في ص ٣٧١.

٧. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٦٥ - ح ١٥١٢؛ وج ٣، ص ١٧٨، ح ٤٠٤

الثاني: لو احتاجوا إلى صفين فالصف الأول كالإمام، والصف الثاني يركعون ويسجدون، وكذا لو تعددت الصفوف.

نعم، لو كانوا في مكانٍ مظلم أمكن وجوب الركوع والسجود على الجميع.

الثالث: لو جامعهم ذو ثوب وهو من الإمامة أمهم متناً، وإلا صلى فيه، واستحب إعارته غيره؛ لأنه تعاون على البر والتقوى، ولو أمكن إعارته الجميع فعل، ووجب عليهم القبول، وليعبر من يصح للإمامة مع ضيق الوقت، ومع سعته ليس لهم الائتنام مع إمكان استعارة ثوب، ولا يجوز تأخر الصلاة عن الوقت انتظاراً لهذا السائر، وليس لصاحب الثوب الائتنام بأحدهم؛ لأن القائم لا يأتى بالقاعد.

الرابع: لو اجتمعت النساء والرجال تعذرت الإمامة للجميع إن قلنا بتحريم المحاذاة، فليصل كل على حدة جماعة، وإلا جاز

ولو كان هناك حائل صح، وكذا مع الظلمة أو الآفة المانعة من الرؤية.

الخامس: يجب عليهم غص البصر مع إمكان الرؤية، فلو تركوه أثموا وفي بطلان صلاة المنظور وجه بعيد؛ لأن الرؤية ليس من فعله.

ولا تبطل صلاة الناظر؛ لأنه يهي عن خارج من الصلاة.

الفصل الثاني في الساتر

تجوز الصلاة في كل ما يُستر العورة، عدا أمور:
أحدها: جلد الميتة ولو دُبِغ؛ بإجماعنا - إلا مَنْ شذَّ - لما مرَّ^١.
ولما رَوَّه عن جابر عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تتنفعوا من الميتة بشيء»^٢.
وعنه (عليه الصلاة والسلام) «لا تتنفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب»^٣، وهو
شامل لحالتي الدباغ وعدمه.

ورَوَّينا عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر ﷺ: «لا، ولو دُبِغ سبعين مرة»^٤.
وفي مرسل ابن أبي عمير عن الصادق ﷺ: «لا نصل في شيء منه ولا شيع»^٥.
ولأنَّ الميتة نجسة، والدباغ غير مطهر،
والمبطل للصلاة فيه عِلْمُ كونه ميتةً، أو الشكُّ إذا وجد مطروحاً؛ لأصالة عدم
التذكية، أو في يد كافرٍ؛ عملاً بالطاهر من حاله، أو في سوق الكفر
ولو وُجد في يد مستحلٍّ بالدبغ، ففيه صور ثلاث:
الأولى: أن يُخبر بأنه ميتة، فليجتنب؛ لاعتضاده بالأصل من عدم الذكاة.
الثانية: أن يُحبر بأنه مذكَّى، فالأقرب قبول؛ لأنَّه الأغلب، ولكونه ذا يدٍ عليه،
فَيُقبل قوله فيه، كما يُقبل في تطهير الثوب النجس.

١ في ج ١، ص ٩٢

٢ السنن الكبرى، البيهقي، ج ٣، ص ٨٥، ح ٤٥٧٥.

٣ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١١٩٤، ح ١٣٦١٣ سنن أبي داود، ج ٤، ص ٦٧، ح ٤١٢٨؛ الجامع الصحيح، ج ٤،
ص ٢٢٢، ح ١٧٢٩؛ مسند أحمد، ج ٥، ص ٤٠٣، ح ٣١٨٣.

٤ الفقيه، ج ١، ص ٢٤٧، ح ١٧٤٩ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٠٣، ح ٧٩٤، وفيه مضمراً.

٥ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٠٣، ح ٧٩٣.

ويمكن المنع؛ لعموم «فتينوا»^١، ولأنَّ لصلاة في الدِّمَّة يقيي فلا تزول بدونه.
الثالثة: أن يسكت، ففي الحمل على لأغلب من التذكية، أو على الأصل من
عدمها، الوجهان.

وقد روى في التهذيب عن عبد الرحمن بن الحجاج، قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إني
أدخل سوق المسلمين - أعني هذا الخلق الذين يدعون الإسلام - فأشتري منها
الفراء للتجارة، فأقول لصاحبها: ليس هي ذكئة؟ فيقول بلى، فهل يصلح لي
أن أبيعها على أنها ذكئة؟ فقال «لا، ولكن لا بأس أن تبيعها، وتقول: قد شرط
الذي اشتريتها منه أنها ذكئة». قلت: وما أفسد ذلك؟ قال: «استحلل أهل العراق
للميتة، وزعموا أن دباغ جلد الميتة ذكاته، ثم لم يرضوا أن يكذبوا في ذلك إلا على
رسول الله ﷺ»^٢

وفي هذا الخبر إشارة إلى أنه لو أخير المستحل بالذكاة لا يُقبل منه؛ لأنَّ
المسؤول في الخبر إن كان مستحلاً فذاك، وإلا فبطريق الأولى.
وعن أبي بصير عنه عليه السلام «كان علي بن الحسين رحمه الله رجلاً صرداً فلا يدقته فراء
الحجار، لأنَّ دباغها بالقرظ، وكان يهت إلى العراق فيؤتى مما قبلكم بالفرو فيلبسه،
فإذا حضرت الصلاة ألقاه وألقى القميص الذي يلبسه، وكان يُسأل عن ذلك، فيقول: إنَّ
أهل العراق يستحلون لباس الجلود الميتة، وزعمون أن دباغه ذكاته»^٣.

قلت الصرد - بفتح الصاد وكسر الراء -: من يحد البرد سريعاً، يقال: صردَ
الرجل يَصُرِدُ صرداً، فهو صَرِدٌ ومصراد.

وفي هذا دلالة على جواز لبسه في غير الصلاة، وكذا في مفهوم خبر محمد بن
مسلم، السالف^٤؛ لأنَّ فيه: سأله عن الجلد الميت ألبس في الصلاة إذا دُبِغ؟

١ العبريات (١٩) ٦، وفي «ق» «فتينوا». وفي «هـ» بدون نقاط

٢ تهذيب الأحكام ج ٢، ص ٢٠٤، ح ٧٩٨

٣ الكافي ج ٣، ص ٣٩٧، باب اللباس الذي تكره الصلاة فيه و... ج ١٢ تهذيب الأحكام ج ٢، ص ٢٠٣، ح ٧٩٦

٤ في ص ٣٧٧.

ويمكن حمل هذا على ما لم يعلم كونه ميتة، ويكون فعل الإمام احتياطاً للدين، والمفهوم في السالف ضعيف؛ لأنَّ تحريم الميتة يستلزم تحريم وجوه الانتفاع. تنبيه: هذه الصور الثلاث آتية في غير المستعمل، والقبول إذا أخبر بالذكاة أقوى منه في الأول وإن كان فاسقاً، وإذا سكت فأولى أيضاً. أمّا ما يشتري من سوق الإسلام فيحكم عليه بالذكاة إذا لم يعلم كون البائع مستحلاً؛ عملاً بالظاهر، ونقياً للخرج.

ويكفي في سوق الإسلام أعلىة المسلمين؛ لرواية إسحاق بن عمار عن العبد الصالح عليه السلام، قال: «لا بأس بالصلاة في الفراء^١ اليماني وفيما صنع في أرض الإسلام»، قلت له: فإن كان فيها غير أهل الإسلام؟ قال «إن كان الغالب عليها المسلمين فلا بأس»^٢.

وعن البزنطي، قال: سأله عن الرجل يأتي السوق فيشتري جبة فراء لا يدري أذكتة هي أم لا، أيصلي فيها؟ فقال عليه السلام «نعم»^٣ ليس عليكم المسألة، إنَّ أبا جعفر عليه السلام كان يقول: إنَّ الخوارج صيِّقوا على أسمهم بجهالتهم، إنَّ الدين أوسع عليهم من ذلك»^٤.

ورواه في الفقيه عن سليمان بن جعفر، جعفري عن العبد الصالح موسى بن جعفر عليه السلام؛ عن الرجل يأتي السوق، الحديث^٥.

قال ابن بابويه: وسأل إسماعيل بن عيسى أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الجلود والفراء تُشتري، أيسأل عن ذكاته إذا كان البائع مسلماً غير عارف؟ قال: «عليكم أن تسألوا عنه إذا رأيتم المشرِّكين يبيعون ذلك، وإذا رأيتموهم يصلُّون فلا تسألوهم»^٦.

١. في المصدر: «القر» بدل «الفراء».

٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٦٨-٣٦٩، ح ١٥٣٢.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٦٨، ح ١٥٢٩.

٤. الفقيه، ج ١، ص ٢٥٧-٢٥٨، ح ٧٩١.

٥. الفقيه، ج ١، ص ٢٥٨، ح ٧٩٢.

وعن علي بن أبي حمزة أن رجلاً سأل أبا عبد الله عليه السلام - وأنا عنده - عن الرجل يتقلد السيف ويصلي فيه، قال: «نعم»، فقال الرجل: إن فيه الكيمخت، فقال: «وما الكيمخت؟» فقال: جلود دواب منه ما يكون ذكياً ومنه ما يكون ميتةً، فقال: «ما علمت أنه ميتة فلا تصل فيه»^١

وفيه دلالة على تغلب الذكاة عند الشك، وهو يشمل المستحل وغيره.
وعن البرزطي، عن الرضا عليه السلام، سأله عن الخفاف يأتي السوق فيشتري الخُفَّ لا يدري أذكى هو أم لا، ما تقول في الصلاة فيه أيصلي فيه؟ قال: «نعم، أنا أشتري الخُفَّ من السوق ويصنع لي فأصلي فيه، وليس عليكم المسألة»^٢
قلت: وهذا يدل على الأخذ بظاهر الحال على الإطلاق، وهو شامل للأخذ من المستحل وغيره.

ويؤيده أن أكثر العامة لا يرعي في الذبيحة الشروط التي اعتبرهاها، مع الحكم بحل ما بذكوه، بناءً على الغالب من القيام بتلك الشرائط، وأيضاً فهم مجتمعون على استئصال دبابح أهل الكتاب واستعمال جلودها، ولم يعتبر الأصحاب ذلك؛ أخذاً بالأغلب في بلاد الإسلام من استعمال ما ذكاه المسلمون

وثانيها: جلد غير المأكول وحوفه وشعره وبره - عدا الخنز والسنجاب - ذكي أو لا، دُبغ أو لا؛ لما رَوَّاه عن النبي صلى الله عليه وآله بطريق المقدم ابن معد يكرب: أنه نهى عن جلود السباع والركوب عليها^٣، وهو شامل لغير الصلاة، لكنه خرج بدليل آخر.

وروينا عن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام: أنه أخرج كتاباً زعم أنه إمام رسول الله صلى الله عليه وآله: «أن الصلاة في كل شيء حرم أكله فالصلاة في وبره وشعره وجلده وبوله وروثه

١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٦٨، دبل الحديث ١٥٣٠

٢ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٧١، ح ١٥٤٥

٣ سنن أبي داود، ج ٤، ص ٦٨، ح ٤١٣١؛ سنن النسائي، ج ٧، ص ١٨٦، ح ٤٢٦١

وكل شيء منه فاسد، لا تقبل تلك لصلاة حتى تصلي في غيره»^١
قال في المختار:

ولأن خروج الروح من الحي سبب الحكم بموته الذي هو سبب المنع من الانتفاع بالجلد، ولا تنهض الذباجة مبيحة ما لم يكن المحل قابلاً^٢.
واعترض على نفسه بجوار استعماله في غير الصلاة، وأجاب: بإمكان استعداده بالذبح لذلك دون الصلاة؛ لعدم تمامية الاستعداد له^٣.

قلت: هذا تحكّم محض؛ لأنّ الذكاة بن صدقة فيه أخرجته عن الميتة وإلا لم يجز الانتفاع، ولأنّ تمامية الاستعداد عنده بكونه مأكول اللحم، فيتحلف عند انتفاء أكل لحمه، فليُسند المنع من الصلاة فيه إلى عدم أكل لحمه من غير توسط نقص الذكاة فيه.

هذا كله فيما يقع عليه الذكاة كالسباع ومن اختلف فيها، أما الذي لا يقع عليه الذكاة - كالكلب والحزير - فبطريق الأولى؛ لأنّه ميتة، ودبّاعه لا يطهره عند أكثر العامة؛ لنجاسة عينه.

وأما الحشرات فقد جزم كثير من الأصحاب بعدم وقوع الذكاة عليها فهي من هذا القبيل، وعلى وقوع الذكاة هي من قبيل الأول.
واختلفوا أيضاً في المسوخ، وقد يتناهي شرح الإرشاد وقوع الذكاة عليها^٤، فالمانع إذن عدم أكل اللحم.

وقد روى محمد بن الحسن الأشعري عن الرضا عليه السلام، قال: «الفيل كان ملكاً زناً، والذئب كان أعرابياً ديوثاً، والأرنب كانت امرأة تخون زوجها ولا تغسل من حيضها، والوطواط كان يسرق تمر الناس، والقردة والخنازير قوم من بني إسرائيل اعتدوا في السبت، والجرثوم والضب فرقة من بني إسرائيل حيث نزلت المائدة على

١. الكافي، ج ٣، ص ٣٩٧، باب اللباس الذي تكره للصلاة فيه و... ج ١، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٠٩.

ج ٨١٨؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٨٣ ح ١٤٥٤

٢ و ٣. المختار، ج ٢، ص ٧٩.

٤ غاية المراد، ج ٢، ص ٣٥٧ (ضمن الموسوعة، ج ٣).

عيسى عليه السلام لم يؤمنوا فتأهوا، فوقعت فرقة في البحر وفرقة في البر، والفأرة هي الفويسقة، والعقرب كان نعاماً، ولدت ووزع ولزنبور كان لتماماً يسرق في الميزان»^١.

وروى الصدوق في الخصال بإساده بن مغيرة عن أبي عبد الله عليه السلام، عن أبيه، عن جدّه، «المسوخ من بني آدم ثلاثة عشر صنفاً القردة، والحنازير، والخفاش، والضب، والدب، والفيل، والدعموص، ونجريت، والعقرب، وسهيل، والزهرة، والعكبوت، والقعد»، وذكر في القرد ونجريت ما مرّ، «والخفاش امرأة سحرت^٢ ظنّها، والضب أعرابي يقتل كلّ من مرّ به، والفيل ناكح البهائم، والدعموص ران»، وهو دويبة تعوض في الماء، وجمعه دعاميص، «والنجريت نعام، والعقرب هتار، والدب سارق الحاج، وسهيل عشار صاحب مكس، والزهرة امرأة افتتس بها الملكان، والعكبوت امرأة ستّة الخلق عاصية لزوجها، والقعد رجل سيء الخلق»^٣.

وذكر بسند آخر إلى السيّد عليه السلام: «أنّ الفيل لو طي لا يدع رطاً ولا ناساً، والدب محبّ، والحرث ديت يذو يدعو إلى زوجته، والضب أعرابي يسرق الحاج بمحبه، والوطواط سارق الثمار من رؤوس النخل، والدعموص نعام يفرّق بين الأحبة، والعقرب لذاع لا يسلم على لسانه أحد، والعكبوت امرأة خات زوجها، والأرب امرأة لا تتطهر من حيض ولا غيره، وسهيل عشار باليمن، والزهرة بصراية افتتس بها الملكان، واسمها ناهيل»^٤.

قال الصدوق:

الزهره وسهيل دابنان في البحر ويسا نجمين، ولكن سمي بهما النجمان،
كالحمل والثور

١ الكافي، ج ٦، ص ٢٤٦، باب جامع في الدواب التي لا تؤكل لحصها، ح ١٤، تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٢٩ - ٤٠، ح ١٦٦.

٢ في المصدر: «سحرت».

٣ الخصال، ج ٢، ص ٤٩٣، ح ١.

٤ الخصال، ج ٢، ص ٤٩٤، ح ٢.

- قال - والمسوخ جميعها لم تبق أكثر من ثلاثة أيام ثم ماتت ولم تتوالد، وهذه الحيوانات على صورها، سُئِلَتْ مسوحاً استعارة^١.

تنبيهات:

الأول: أجمع الأصحاب على جواز لصلاة في وير الخنز الخالص.

وقد روى معمر بن خلاد عن الرضا عليه السلام، أنه سألته عن الصلاة في الخنز، فقال: «صل فيه»^٢.

وعن أبي عبد الله عليه السلام: «لا بأس به»^٣.

وروى سليمان بن جعفر الجعفري أنه رأى الرضا عليه السلام يصلي في جبة خنز^٤ والطاهر أن ذكاته إخراج حياً؛ لما رواه ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام - أنه كان عنده ودخل عليه رجل من الخزّارين، فقال له: جُعِلَتْ فداك، ما تقول في الصلاة في الخنز؟ فقال: «لا بأس بالصلاة فيه»^٥، فقال له الرجل: جُعِلَتْ فداك إنه ميت وهو علاحي وأنا أعرفه، فقال له أبو عبد الله عليه السلام: «أنا أعرف به منك»، فقال له الرجل: إنه علاحي وليس أحد أعرف به مني، فبَسَمَ أبو عبد الله عليه السلام، ثم قال: «تقول: إنه دابة تخرج من الماء، أو تصاد من الماء، فإذا فُقد الماء مات»، فقال الرجل: صدقت جُعِلَتْ فداك هكذا هو، فقد أبو عبد الله عليه السلام: «فإنك تقول: إنه دابة تمشي على أربع وليس هو في حدّ الحيتان، فتكون ذكاته خروجه من الماء»، فقال الرجل: إي والله، هكذا أقول، فقال أبو عبد الله عليه السلام: «فإن الله تعالى أحله، وجعل ذكاته موته، كما أحلّ الحيتان وجعل ذكاتها موتها»^٥.

١ الخصال، ج ٢، ص ٤٩٤-٤٩٥، دبر الحديث ٢

٢ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢١٢، ج ٨٢٩

٣ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢١٢، ج ٨٣٠ الاستبصار، ج ١، ص ٣٨٧، ج ١٤٧٠.

٤ الفقيه، ج ١، ص ٢٦٢، ج ٨٠٦ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢١٢، ج ٨٣٢.

٥ الكافي، ج ٢، ص ٣٩٩-٤٠٠، باب اللباس الذي تكره الصلاة فيه و... ج ١١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢١١

- ٢١٢، ج ٨٢٨

قال في المعتمد:

عندي في هذه الرواية توقف؛ لأن في طريقها محمد بن سليمان الديلمي، وهو ضعيف، ولتصنعها حله، مع نقاي لأصحاب على أنه لا يحل من حيوان البحر إلا ما له فلس من السمك، مع إجماع على حوار الصلاة فيه، مذكى كان أو ميتاً؛ لأنه طاهر في حال الحياة ولم يتجسس بالموت^١.

قلت: مضمونها مشهور بين الأصحاب، فلا يضّر ضعف الطريق، والحكم بحله جار أن يستند إلى حل استعماله في الصلاة وإن لم يذك، كما أحل الحيتان بخروجها من الماء حية، فهو تشبيه للحل بالحل، لا في جنس الحلال. وكأن المحقق^٢ يرى أنه لا نفس له سائلة؛ فلذلك حكم بطهارته، لا باعتبار الرواية، قال: حدثني جماعة من التجار أنه القندس، ولم أتحققه^٣.

قلت: لعنه ما يُسقى في زماننا بمصر وبر السمك، وهو مشهور هناك. ومن الناس من زعم أنه كلب [الماء، وعلى هذا يشكل ذكاته بدون الذبح؛ لأن الظاهر أنه ذو نفس سائلة، والله أعلم. أما جلده فالأصح جوار الصلاة فيه؛ لقول الرضا^٤ في خبر سعد بن سعد «إذا حل وبره حل جلده»^٥.

وأنكره ابن إدريس^٦، ولا وجه له؛ لعدم افتراق الأوبار والجلود في الحكم غالباً.

وأما المشوش منه بالحرير فجائز؛ إذ الحرام إنما هو الحرير المحض، وهو مروي عن الباقر^٧ في الحرير لمخلوط بالخز، ولحمته أو سدهاء خز أو كتان أو قطن جائز^٨.

١ و٢ المعتمد، ج ٢، ص ٨٤.

٣ الكافي، ج ٦، ص ٤٥٢، باب لبس الحر، ج ٧: تهذيب الأحكام ج ٢، ص ٢٧٢، ح ١٥٤٧.

٤ السر، ج ١، ص ٢٦١.

٥ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٦٧، ح ١٥٢٤، الاستبصار، ج ١، ص ٢٨٦-٢٨٧، ح ١٤٦٨.

ولا يجوز ما غش بوبر الأراب والتعالب على الأشهر، وأدعى فيه بعض الأصحاب الإجماع^١.

وهو مروي عن أبي عبد الله عليه السلام بطريقين، إلا أن فيهما انقطاعاً^٢
ولا تعارضهما رواية داود الصرمي عن أبي الحسن الثالث عليه السلام بجوازه^٣؛
لاشتهارهما دونها، وإمكان حملها على التقية
الثاني: قال الشيخ في المبسوط: لا خلاف في جواز الصلاة في السجاب
والحواصل^٤.

وقيدها ابن حمزة وبعضهم بالخوارزمية^٥، تبعاً لما ذكره في التهذيب عن بشير بن
بشار^٦، قال: سألته عن الصلاة في العنك والسجاب، إلى قوله عليه السلام: «صل في
السجاب والحواصل الخوارزمية»^٧.

ومنع منه في النهاية^٨، ورواية زرارة - الباقية^٩ - تدل على المنع من حيث عدم
أكل لحمه - وهو ظاهر الأكثر - ولأن في صدر الرواية أنه سأله عليه السلام عن الصلاة في
التعالب والعنك والسجاب.

وعارضها صحيحة أبي علي بن راشد عن أبي جعفر عليه السلام: «صل في العنك
والسجاب، فأما السجور فلا تصل فيه»^{١٠}.
ورواية مقاتل عن أبي الحسن عليه السلام في الصلاة في السجور والسجاب والتعالب

١. كاهن رهرة في عمدة البروج، ج ١، ص ٦٦.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢١٢، ح ٨٢٠ و ٨٢١. الاستبصار، ج ١، ص ٢٨٧، ح ١٤٦٦ و ١٤٧٠.

٣. الفقيه، ج ١، ص ٢٦٢، ح ٨٠٩؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢١٣، ح ٨٢٤.

٤. المبسوط، ج ١، ص ٨٢ - ٨٣.

٥. الوسيلة، ص ١٨٧؛ ومن البعض الشيخ الصدوق في الفقيه، ج ١، ص ٢٦٤، دليل الحديث ٨١٤؛ والممنوع، ص ٧٩.

٦. في الاستبصار «بشير بن يسار» بدل «بشير بن بشار».

٧. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢١٠، ح ٨٢٣؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٨٤، ح ١٤٥٨.

٨. النهاية، ص ٥٨٦ - ٥٨٧.

٩. ص ٢٨٠.

١٠. الكافي، ج ٣، ص ٤٠٠ - ٤٠١. باب اللباس الذي تكره الصلاة فيه، ح ١٤؛ تهذيب الأحكام، ج ٢،

ص ٢١٠، ح ٨٢٢؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٨٤، ح ١٤٥٧.

«لا خير في ذاك، ما خلا السنجاب، فإنه دابة لا تأكل اللحم»^١.

قال المحقق: الخاصّ مقدّم على العام^٢.

قلت: يدفع عمومه ويجعله خاصاً معارضاً ما في صدره.

نعم، هو أسلم سنداً؛ لأنّ في طريق الأوّل^٣ ابن بكير وهو فاسد العقيدة وإن كان ثقة.

والأقرب الجواز، والخير الأوّل لعلّه محمول على الكراهية في السنجاب وإن حرم الباقي، ويحوز استعمال المشترك في معييه بقرينة.

فرع: إنما تجور الصلاة فيه مع تذكّيته؛ لأنّه ذو نفس قطعاً، والدباغ غير مطهّر عندنا. وقد اشتهر بين التجار والمسافرين أنّه غير مدكّي، ولا عبرة بذلك، حملاً لتصرف المسلمين على ما هو الأغلب. نعم، لو علم ذلك حرم استعماله.

الثالث: لا تجور الصلاة في حمل الثعلب والأرنب والفنك والستور، ولا في وبره، على الأشهر في الروايات والفتاوى لعدم حل اللحم، ولتضمن خبر ررارة^٤ ذلك، ورواية ابن أبي زيد عن الرضا^٥ في الثعلب «لا تصلّ فيها»^٦، ورواية عليّ بن مهزيار عن أبي الحسن الماضي كذلك^٧.

وروى سعد بن سعد الأشعري عن الرضا^٨: النهي عن الصلاة في الستور، وذكر السائل أنّه يأخذ الدجاج والحمام^٩.

١. الكافي، ج ٢، ص ٤٠١، باب اللباس الذي تكره الصلاة فيه و...، ح ١١٦ الاستبصار، ج ١، ص ٣٨٤، ح ١٤٥٦ وفي تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢١٠، ح ٨٢١ عن أبي عبد الله^{١٠}.

٢. المعتبر، ج ٢، ص ٨٦.

٣. أي خير ررارة.

٤. تقدّم خبره في ص ٣٨٠.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٠٦، ح ٨٠٧ و ص ٢١٠، ح ٨٢٤ الاستبصار، ج ١، ص ٣٨١، ح ١٤٤٥.

٦. الكافي، ج ٢، ص ٢٩٩، باب اللباس الذي تكره الصلاة فيه و...، ح ١٨ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٠٦، ح ٨٠٨ الاستبصار، ج ١، ص ٣٨١، ح ١٤٤٦.

٧. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢١١، ح ٨٢٧ الاستبصار، ج ١، ص ٣٨٥، ح ١٤٦١.

وعارضها خبر عمار عن الحلبي^١ عن أبي عبد الله^{عليه السلام}، سأله عن الفراء: السَّمُور والسَّنَجَاب والثعلب وأشباهه؟ قال: «لا بأس بالصلاة فيه»^٢.

وخبر علي بن يقطين عن أبي الحسن^{عليه السلام} في السَّمُور والفنك والثعلب وجميع الجلود؟ قال: «لا بأس بذلك»^٣.

وأذن يهذين الخبرين المحقق؛ لوضوح سندهما، وقال: لو عمل بهما عامل جاز، وإن كان الاحتياط للعبادة المنع^٤.

قلت: هذان الخبران مصرحان بالتقية؛ لقوله في الأول: «وأشباهه»، وفي الثاني: «وجميع الجلود»، وهذا المصوم لا يقول به الأصحاب.

وهذه الأخبار لم تتضمن الأرنب، لكن رواية الخزّ المفسوش^٥ دالة عليها. وقد روى علي بن مهزيار قال: كتب إليه إبراهيم بن عتبة: عندنا جوارب وتكك تعمل من وبر الأرانب، فهل تجوز الصلاة في وبر الأرانب من غير ضرورة ولا تقية؟ فكتب^{عليه السلام}: «لا تجوز الصلاة فيها»^٦.

وفي المتن: لا بأس بالصلاة في السَّنَجَاب والسَّمُور والعنك^٧؛ لما روي في ذلك من الرخص^٨.

الرابع: لا تجوز الصلاة في فلسرة أو تكّة متخذين من جلد غير المأكول، لتناول الأدلة لهما.

وفي التهذيب حمل رواية جميل بجواز الصلاة في جلود الثعالب الذكية على

١. المصدر: «مستدرك الحلبي».

٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢١٠-٢١١، ح ٨٢٥، الاستبصار، ج ١، ص ٣٨٤-٣٨٥، ح ١٤٥٩.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢١١، ح ٨٢٦، الاستبصار، ج ١، ص ٣٨٥، ح ١٥٦٠.

٤. المعتمد، ج ٢، ص ٨٧.

٥. راجع الهامش ٢ من ص ٣٨٥.

٦. الكافي، ج ٣، ص ٣٩٩، باب اللباس الذي تكره الصلاة فيه، و ١، ح ٩؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٠٦.

ح ٨٠٦، الاستبصار، ج ١، ص ٣٨٣، ح ١٤٥٩.

٧. المتن، ص ٧٩.

٨. راجع الهامش ٣٢.

القلنسوة والتكّة وشبههما ممّا لا تتمّ به لصلاة^١، ففضيّة كلامه الجواز، والأشبه المنع، واستثناء ذلك إنّما ثبت في النحاسة، وهي مانع عرضي

ومثل ذلك ما لو أخذنا من وبر غير لناكول؛ لما قلناه من العموم

وفي رواية محمد بن عبد الجبار أنّه كتب إلى أبي محمد عليه السلام يسأله هل يصلي في قلنسوة عليها وبر ما لا يؤكل لحمه، أو تكّة حرير، أو تكّة من وبر الأرناب؟ فكتب «لا تحلّ الصلاة فيحرير المعصر، وإن كان الوبر ذكياً حلّت الصلاة فيه»^٢.

وأحب بضع المكائنة، ولأنّها تضمّت قلنسوة عليها وبر، فلا يلزم منه جوارها من الوبر.

وثالثها الحرير المعصر للرجل في غير الحرب والضرورة، وعليه إجماع علماء الإسلام. وتظل الصلاة عندنا للنهي الدالّ على فساد العبادة، سواء كان هو الساتر للعودة أو غيره.

والأخبار بتحريم لبسه متظافرة عن النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام.

وعن أبي الحارث عن الرضا عليه السلام النهي عن الصلاة فيه^٣. وقد تقدّمت^٤ المكائنة وأمّا رواية محمد بن بريع عن الرضا عليه السلام في لصلاة في ثوب ديباح: «لا بأس ما لم يكن فيه الثمانيل»^٥، فحملها الشيخ عني الحرب، أو على غير المعص^٦.

وأمّا رواية يوسف بن إبراهيم عن أبي عبد الله عليه السلام: «لا بأس بالثوب أن يكون

١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٠٦-٢٠٧، ح ٨٠٩ وذيله

٢ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٧٢، ح ٨١ لاستبصار ج ١، ص ٣٨٣، ح ١٤٥٣

٣ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٠٨، ح ٨١٤، لاستبصار ج ١، ص ٣٨٦، ح ١٤٦٤

٤ في ص ٢٨٧

٥ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٠٨، ح ٨١٥، لاستبصار ج ١، ص ٣٨٦، ح ١٤٦٥

٦ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٠٨، ديل الحديث ٨١٥، ٨١٦، لاستبصار، ج ١، ص ٣٨٦، ديل الحديثين

سداه وزرّه وعلمه حريراً، وإنما كره الحرير المبيهم للرجال»^١ فمن باب إطلاق المكروه على الحرام.

وكذا رواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «وإنما يكره الحرير المحض للرجال والنساء»^٢، وفيه ما مرّ من استعمال المشترك في معييه^٣.

وكذا رواية جراح المدائني عن أبي عبد الله عليه السلام: «أنه كان يكره القميص المكفوف بالديباج، ويكره لباس الحرير»^٤.

وأما القلنسوة والتكة فقد دلت الرواية السابقة^٥ على المنع.

وقد روى عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في الثوب علمه ديباج: «لا تصلّ فيه»^٦. ويمكن الحمل على الكراهية؛ لما رواه ثعلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: «كلّ شيء لا تتم الصلاة فيه وحده فلا بأس بالصلاة فيه، مثل، تكة الإبريسم، والقلنسوة، والخفّ، والرّنا يكون في السراويل ويصلّى فيه»^٧. ولأنّه لا يزيد عن الكفّ بالحرير، كما يجعل في الذيل ورؤوس الأكمام، وقد رواه عن النبي صلى الله عليه وآله: «أنه نهى عن الحرير، إلا موضع إصبعين، أو ثلاث، أو أربع»^٨. ورؤسنا عن جراح المدائني عن أبي عبد الله عليه السلام: «أنه كان يكره أن يلبس القميص المكفوف بالديباج»^٩، والأصل في الكراهية استعمالها في بابها. وبه أفتى الأصحاب.

١. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٠٨-٢٠٩، ح ٨١٧، الاستبصار، ج ١، ص ٣٨٦، ح ١٤٦٧.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٦٧، ح ١١٥٢٤، الاستبصار، ج ١، ص ٣٨٦-٣٨٧، ح ١٤٦٨.

٣. في ص ٣٨٦.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٤٠٣، باب اللباس الذي تكره الصلاة فيه و...، ح ٢٧، وج ٦، ص ٤٥٤، ح ١؛ تهذيب

الأحكام، ج ٢، ص ٣٦٤، ح ١٥٦٠.

٥. في ص ٣٨٨.

٦. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٧٢، ح ١٥٤٨.

٧. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٥٧، ح ١٤٧٨.

٨. صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٦٤٢-١٦٤٤، ح ٦٥-٦٥/٢، سنن أبي داود، ج ٤، ص ٤٧، ح ٤٠٤٢؛ مسند

أبي يعلى، ج ١، ص ١٨٩-١٩٠، ح ٢١٣.

٩. راجع الهامش ٤.

وروت أسماء - في الصحيح - : أنه كان للنبي ﷺ جُبَّة كسروانية لها لِيْتَة ديباج وفرجاها مكفوفان بالديباج، وكان النبي ﷺ يلبسها، قالت أسماء : فنحن نغسلها للمرضى يُستشفى بها^١
قلت : اللَّيْتَة : الجيب.

ثم هنا مسائل :

الأولى : يجوز افتراش الحرير والصلاة عليه والتكأة : لرواية علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام : «يفترشه ويقوم عليه، ولا يسجد عليه» في سؤال علي له يصلح للرحل النوم عليه والتكأة؟^٢، وطاهر الكلام شمول الحواب.
وتردّد فيه المحقق، قال : لعموم تحريمه على الرجال^٣.

قلت : الخاصّ مقدّم على العام، مع اشتهاؤ الرواية، مع أنّ أكثر الأحاديث تنصّ على النّس.

الثانية : يجوز لبس الحرير للنساء إجماعاً، لما تقدّم^٤ من تخصيص الرجال. ولما روي عن النبي ﷺ أنه قال : «حرم على ذكور أمّتي»^٥. وفي صحيح مسلم عن علي عليه السلام، قال : «أهديت لرسول الله ﷺ حُلّة سِتراء فبعت بها إليّ وأمرني فأطرتها بين نسائي»^٦.

وفي خبر آخر عن علي عليه السلام : «أنّ أكيدر دومة أهدى إلى النبي ﷺ ثوب حرير،

١. صحيح مسلم، ج ٢، ص ١٦٤١، ح ٦٩ / ٢ - ١٠.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٧٢ - ٣٧٤، ح ١٥٥٣.

٣. المعتبر، ج ٢، ص ٨٩ - ٩٠.

٤. في ص ٢٨٩.

٥. سنن ابن مساجة، ج ٢، ص ١١٨٩، ح ٣٥٩٥؛ سنن أبي داود، ج ٤، ص ٥٠، ح ٤١٥٧؛ سنن النسائي، ج ٨،

ص ١٦٧ - ١٦٨، ح ٥١٥٤؛ مسند أحمد، ج ١، ص ١٥٥، ح ٧٥٢؛ المصنّف، ابن أبي شيبة، ج ٦، ص ٦، ح ١٣

مسند أبي يعلى، ج ١، ص ٢٣٥، ح ٣٧٢.

٦. صحيح مسلم، ج ٢، ص ١٦٤٤، ح ١٧ / ٢٠٧١ وزيده.

فقال: شقّقه خُمرًا بين الفواطم^١.

قلت: السِّيراء - بالسّين المهملة المكسورة، والياء المثناة تحت المفتوحة - هي الحُلّة فيها خطوط صفراء ومعنى أطرّتها: شققتها؛ لما في العبارة الأخرى، إمّا من قولهم: أطرّت المال بين القوم فطار لفلان كذا، أي قدر، وإمّا من أطرّت الشيء أطّره إذا عطفته.

ودومة: موضع بالشام قرب تبوك، والمشهور فيها ضمّ الدالّ، وأجاز جماعة فتحها، وأنكره ابن دريد ونسبه إلى خطّ المحدثين^٢.
وأما صلاتهنّ فيه فالمشهور الجواز؛ لجواز اللبس لهنّ، والأمر بالصلاة مطلق، فلا يتقيّد إلا بدليل.

ومَنعه محمّد بن بابويه: لأنّ زرارة سمع الباقر عليه السلام: ينهى عن لباس الحرير للرجال والنساء، إلّا ما كان من خزّ مخلوط في لحمته أو سدا، أو كتان أو قطن، وإمّا يكره الحرير المحض للرجال والنساء^٣، قال: ووردت الرخصة لهنّ بلبسه لا يلزم منها جواز الصلاة فيه، فيبقى اللبس العام بحاله^٤.

قلنا: طريق الخبر فيه موسى بن بكر، وهو واقفي، مع معارضته بأشهر منه وأصحّ طريقاً، وفتوى الأصحاب، ولو صحّ أوّل بحمل النهي على معنييه لقرينة، وتُحمل الكراهية كذلك.

قال المحقّق: هذه الرواية لا تبلغ حجةً في تنقيح إطلاق الأوامر القرآنيّة^٥.
وفي المبسوط: تنزّهنّ عنه أفضل^٦.

الثالثة: إمّا يحرم الحرير المحض، أمّا الممزج بغيره فلا؛ لما سبق^٧.

١. صحيح مسلم، ج ٢، ص ١٦٤٥، ح ١٨/٢٠٧١.

٢. جواهر اللغة، ج ٢، ص ٦٨٤، ودومه.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٦٧، ح ١٥٢٤؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٨٦-٣٨٧، ح ١٤٦٨.

٤. التلخيص، ج ١، ص ٢٦٢، ذيل الحديث ٨١١.

٥. المختار، ج ٢، ص ٨٩.

٦. المبسوط، ج ١، ص ٨٣.

٧. في ص ٢٨٩.

ولا فرق بين كون الحرير أكثر أو أقل ولو كان الخليط عُشراً، قاله المحقق^١؛ لما رَوَاهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا نَهَى عَنِ الثَّوبِ الْحَرِيرِ الْمَصْتِ^٢، وَلَأَصَالَةِ الْحَلِّ، إِلَّا مَعَ صَدَقِ الثَّوبِ مِنَ الْحَرِيرِ، وَهُوَ غَيْرُ صَادِقٍ مَعَ الْمَزْجِ. نَعَمْ، لَوْ اسْتَهْلَكَتِ الْحَرِيرُ الْخَلِيطَ حَتَّى أُطْلِقَ عَلَيْهِ الْحَرِيرُ حَرَمٌ، وَكَذَا لَوْ جِيطَ الْحَرِيرُ بِغَيْرِهِ لَمْ يُخْرِجْ عَنِ التَّحْرِيمِ.

وَأُظْهِرَ فِي الْمَسْأَلَةِ مَا لَوْ كَانَتْ الْبَطَانَةُ حَرِيرًا وَحْدَهَا أَوْ الظَّهَارَةُ. أَمَّا الْحَشْوُ بِالْحَرِيرِ فَقَدْ قَطَعَ الْمُحَقِّقُ بَعْنَهُ؛ لِعُمُومِ الْهَيِّ، وَلِلْسُرْفِ^٣، وَهُوَ ظَاهِرٌ مِنْ بَابُوِيهِ^٤.

وَبَعْضُ الْعَامَّةِ جَوَّزَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا حِلَاءَ فِيهِ^٥.

وَهَذَا قَالَ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ: قَرَأْتُ فِي كِتَابِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا^٦ سَأَلَهُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي ثَوْبٍ حَشْوِهِ قَرٌّ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ - وَقَرَأَتْهُ - : «لَا بِأَسَى بِالصَّلَاةِ فِيهِ»، أَوْرَدَهُ الشَّيْخُ فِي التَّهْذِيبِ^٧ وَأَوَّلَهُ ابْنُ بَابُوِيهِ بِقَرِّ الْمَاعِرِ دُونَ قَرِّ الْإِبْرَيْسِمِ^٨.

قَالَ الْمُحَقِّقُ: وَلَئِنْ الرَّاوي لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ مُعَدِّثٍ، وَإِنَّمَا وَجَدَهُ فِي كِتَابٍ^٩ قُلْتُ: يَصْغَفُ الْأَوَّلُ بِأَنَّهُ خِلَافُ الْحَقِيقَةِ الظَّاهِرَةِ، وَالثَّانِي بِأَنَّهُ إِخْبَارُ الرَّاوي بِصِغَةِ الْجَزْمِ، وَالْمَكَاتِبَةُ الْمَجْزُومُ بِهَا فِي قُوَّةِ الْمَشَافَهَةِ، مَعَ أَنَّ الْخَاصَّ مُقَدَّمٌ عَلَى

١. المختار، ج ٢، ص ٩٠.

٢. سنن أبي داود، ج ٤، ص ٤٩ - ٥٠، ح ٤٠٥٥؛ المحلى المطبوع مع الشرح الكبير، ج ١، ص ٦٦٢، المسألة ٨١٧ نقلاً عن الأثر.

٣. المختار، ج ٢، ص ٩١.

٤. الفقيه، ج ١، ص ٢٦٣، ذيل الحديث ٨٠٩، المضع، ص ٨٠.

٥. المهذب، الشيرازي، ج ١، ص ١١٥؛ المجموع شرح المهذب، ج ٤، ص ٤٣٨؛ المسني المطبوع مع الشرح الكبير، ج ١، ص ٦٦٣، المسألة ٨١٧.

٦. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٦٤، ح ١٥٠٩.

٧. الفقيه، ج ١، ص ٢٦٣، ذيل الحديث ٨١١.

٨. المختار، ج ٢، ص ٩١.

العامة، فلو قيل بالعمل برواية الحسين لم يكن بعيداً.

ويؤيده ما ذكره الصدوق في الفقيه: أنه كتب إبراهيم بن مهزيار إلى أبي محمد عليه السلام في الرجل يجعل في جُبتِه بدل القطن قرأ، هل يصلي فيه؟ فكتب: «نعم، لا بأس به»^١، أورده الصدوق بصيغة الجزم أيضاً.

الرابعة: يجوز لبس الحرير المحض للرجال في الحرب باتفاق علمائنا وقد رواه سماعة بن مهران عن أبي عبد الله عليه السلام: «إن كان فيه تماثيل»^٢. وروى العامة: أنه كان لعروة يَلْمَق من ديباج بطاتته من سندس محشو قرأ، وكان يلبسه في الحرب بمحضر التابعين، ولم يُنكر عليه ذلك^٣. قلت: يَلْمَق القباء، فارسيّ مرّب.

قالوا: ولأنّ لبسه إنما منع للخلاء، وهو سائغ في الحرب؛ لما روي أن النبي صلى الله عليه وآله رأى رجلاً من أصحابه يختال في مشته بين الصّفين، فقال عليه السلام: «إنها لمشبة يُنغصها الله إلا في هذه المواطن»^٤.

قال المحقق: ولأنّه تحصل به قوّة القلب، ومنع لضرر الرد^٥ عند حركته، فجري مجرى الضرورة^٦.

الخامسة: يجوز لبسه مع الضرورة إجماعاً، كالبرد الشديد المانع من نزعه، أو الحرّ مع عدم غيره، وكدفع القتل.

وفي صحيح مسلم عن أنس: أن رسول الله صلى الله عليه وآله رخص لعبد الرحمن بن عوف

١. الفقيه، ج ١، ص ٢٦٣، ح ٨١١.

٢. الكافي، ج ٦، ص ٤٥٣، باب لبس الحرير والديباج، ح ١٢ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٠٨، ح ٨١٦؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٨٦، ح ١١٦٦.

٣. كما في المعتمد، ج ٢، ص ٨٨؛ وراجع المصنف، عبدالرزاق، ج ١١، ص ٧١، ح ١١٩٤٣ والمصنف، ابن أبي شيبة، ج ٦، ص ٩، ح ٢؛ والمصنف المطبوع مع الشرح الكبير، ج ١، ص ٦٦٢، للسألة ٨١٦.

٤. المعجم الكبير، ج ٧، ص ١٠٤، ح ١٦٥٠٨ سيرة ابن هشام، ج ٣، ص ٧١.

٥. الزرد: جلق المغفر والدرع. لسان العرب، ج ٣، ص ١٩١، ورد.

٦. المعتمد، ج ٢، ص ٨٨.

والزبير بن العوام في القميص الحرير في سفر من حكمة كانت بهما، أو جمع كان بهما^١.

وفي رواية أخرى عنه عليه السلام، ولم يذكر السفر^٢.

وفي رواية أخرى عنه عليه السلام : إنهما شكوا القتل، فرخص لهما في قميص الحرير في غزاة لهما^٣.

والظاهر تعدي هذه الرخصة ؛ لأن مناطها الضرورة.

السادسة: يحرم على الخنثى لبسه ، أخذاً بالاحتياط.

أما الصبي فهل يحرم على الولي تمكيه منه ؟ يحتمل ؛ لعموم «الدكور»^٤، ولقول

جابر . كنّا ننزعه عن الصبيان، ونتركه على لجواري^٥.

وقوى في المعتر الكراهية ؛ لعدم تناول التكليف الصبي، وفعل جابر والصحابة

توزع^٦، وتبعه الفاضل في التذكرة^٧.

ولعله الأقرب ؛ تمسكاً بالأصل، (عدم قاطع يخرج عنه.

السابعة: لو لم يجد المصلي إلا الحرير، ولا ضرورة في التعزّي، صلى عارياً

عندنا ؛ لأن وجوده كعدمه، مع تحقق النهي عنه.

وجوّزه العامة، بل أوجبوه ؛ لأن ذلك من الضرورات^٨.

ولو وجد النجس والحرير، واضطرّ إلى أحدهما للبرد أو الحرّ فالأقرب لبس

النجس ؛ لأن مانعه عرضي.

١. صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٦٤٦، ح ٢٤/٢٠٧٦

٢. صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٦٤٦، ديل الحديث ٢٤/٢٠٧٦

٣. صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٦٤٧، ح ٢٦/٢٠٧٦

٤. راجع الهامش ٥ من ص ٣٩٠.

٥. سنن أبي داود، ج ٤، ص ٥٠، ح ٤٠٥٩.

٦. المعتمد، ج ٢، ص ٩١.

٧. تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٤٧٥، الفرع «يبس» من المسألة ١٢٤.

٨. العزيز شرح الوجيز، ج ٢، ص ١٤٢، المجموع شرح المهدب، ج ٣، ص ١٤٢.

ورابعها: الذهب، والصلاة فيه حرام على الرجال، فلو مؤه به ثوباً وصلى فيه بطل، بل لو لبس خاتماً منه وصلى فيه بطلت صلاته، قاله الفاضل^١؛ لقول الصادق عليه السلام: «جعل الله الذهب حلية لأهل الجنة، فحرّم على الرجال لبسه والصلاة فيه»، رواه موسى بن أكيل النعميري عنه^٢، وفعل المنهي عنه مفسد للعبادة.

وقوى في المعتبر عدم الإبطال بلئس خاتم من ذهب؛ لإجرائه مجرى لبس خاتم منصوب^٣، والهي ليس عن فعل من أفعال الصلاة، ولا عن شرط من شروطها.

فرع: لو مؤه الخاتم بذهب، فالظاهر تحريمه؛ لصدق اسم الذهب عليه. نعم، لو تقادم عهده حتى اندرس ورأى مستأه حاز. ومثله الأعلام على الثياب من الذهب أو المؤه به في الصع من لبسه والصلاة فيه. قال أبو الصلاح:

تكره الصلاة في الثوب المصبوع، وأكد كراهية الأسود، ثم الأحمر المشبع، والمذهب، والموشع، والملحم بالحرير والذهب - قال: - وأفضل الثياب البيضاء من القطر والكتان^٤.

وخامسها: المنصوب، فتبطل الصلاة فيه مع العلم بالنصب عند جميع الأصحاب؛ لتحقيق النهي المفسد للعبادة، ولاشتمال العبادة على قبيح، فلا تكون مأموراً بها.

وفي المعتبر أسند التحريم إلى جميع الأصحاب، والبطان إلى الأكثر، واختار

١. ملزمة الفقهاء، ج ٢، ص ٧١، الفرع «أ» من المسألة ١٢٤.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٢٧، ح ٨٩٤.

٣. المعتبر، ج ٢، ص ٩٢.

٤. الكافي في الفقه، ص ١٤٠.

البطلان إن ستر العورة به أو سجد عليه أو قام فوقه؛ لأنه منهي عن تلك الحركة المخصوصة، مع أنها جزء من الصلاة، ولو لم يكن كذلك لم تبطل، كما لو لبس خاتماً مفصوباً، قال: لأنّي لم أقف على نصّ عن أهل البيت عليهم السلام بإبطال الصلاة^١.

والتزم الفاضل البطلان بالعاتم المفسوب وغيره ممّا يستصحب في الصلاة؛ لتحقيق النهي عن ذلك، ولو لم يستصحب صحت صلاته في آخر الوقت^٢. وهذا كلّ بناء على أنّ الأمر بانشيء يستلزم النهي عن ضده، وأنّ النهي في العبادة مفسد، سواء كان عن إجرائها أو عن وصف لا تنفك منه. ولا تخلو هذه المقدمات من بطل، فتقول المحقق لا يخلو من قوّة، وإن كان الاحتياط للدين الإبطال كف كان

أمّا لو جهل القصيّة فلا تحریم ولا يطل؛ لعدم توجه النهي هنا. ولو جهل الحكم لم يعدر؛ لأنه جمع بين الجهل والتقصير في التعلم. ولو نسي الحكم فكذلك؛ لاستناده إلى نقص، في التحفظ. ولو نسي الغصب، فوجهان: من رفع لقلم عن الناسي^٣، واختاره ابن إدريس^٤، واستناده إلى عدم التكرار المتصقّن للتدكار. ويمكن القول بالإعادة في الوقت؛ لقام السبب، وعدم تيقّن الخروج عن العهدة، بخلاف ما بعد الوقت؛ لزوال السبب، والنقض إنما يجب بأمر جديد، وهو غير معلوم التوجه هنا، وهو خيرة المختلف^٥.

وسادسها: أن لا يكون نجساً، وقد مرّ حكمه.

١. المعتبر، ج ٢، ص ٩٢.

٢. تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٤٧٧، الفرع «ب» من المسألة ١٢٥: نهاية الأحكام، ج ١، ص ٣٧٨.

٣. كثر المثال، ج ٤، ص ٢٢٣، ح ١٠٢٠٧، علّاً عن الطبراني في المعجم الكبير.

٤. السرائر، ج ١، ص ٢٧٠.

٥. مختلف الشيعة، ج ٢، ص ١١١، ذيل المسألة ٥٠.

٦. مرّ في ج ١، ص ٩٨ وما بعدها.

وسابعها: أن لا يصلي في محل سائر طهر القدم ليس له ساق، كالشُيشك والنعل السندي، وأسندته في المعتبر إلى الشيخين^١، استناداً إلى فعل النبي ﷺ وعمل الصحابة والتابعين والأئمة الصالحين^٢.

والمعتمد ضعيف؛ فإنه شهادة على التفي غير المحصور، ومن الذي أحاط علماً بأنهم كانوا لا يصلون فيما هو كذلك؟

ومتع سلار من الصلاة في الشُيشك والعل السندي إلا صلاة الجنابة^٣.

وكرهه الشيخ - في المبسوط - وابن حمزة^٤

وجوزوا ذا الساق، كالخُفين والجُرموقين - والجُرموق خُفٌ واسع قصير يلبس فوق الخُف - استناداً إلى فعل من ذكرناه.

وقد روى البيهقي - فيما سلف^٥ - عن إرمضاة جواز الصلاة في الخُف.

ومثله روى الحلبي عن أبي عبد الله^٦، ورواية الحسن بن العهم عنه^٧ أيضاً^٨

ورواية إبراهيم بن مهزيار قال: سأله عن الصلاة في جُرموقٍ وبعث إليه به، فقال: «يُصلى فيه»^٩.

١ المقطع، ص ١٥٣؛ النهاية، ص ٩٨

٢، المعتبر، ج ٢، ص ٩٢

٣ المراسم، ص ٦٥.

٤ المبسوط، ج ١، ص ٨٢؛ الوسيلة، ص ٨٨

٥، في ص ٢٨٠.

٦ الكافي، ج ٣، ص ٤٠٢، باب اللباس الذي تكره الصلاة فيه و ٢٨؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٣٤، ح ٩٢٠

٧ في المصدر، عن أبي الحسن الرضا ﷺ.

٨، الكافي، ج ٣، ص ٤٠٤، باب اللباس الذي تكره الصلاة فيه و ٣١؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٣٤، ح ٩٢١

٩، الكافي، ج ٢، ص ٤٠٤، باب اللباس الذي تكره الصلاة فيه و ٣٢؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٣٤، ح ٩٢٢

وثامنها: أن لا يكون رقيقاً يحكي البشارة، فلو حكاها لم يكف في السترة لعدم صدق اسمه.

وفي مرفوع أحمد بن حنّاد عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «لا تصل فيما شئت أو وصف»، يعني الثوب المصقل^١.

قلت: معنى شئت: لاحت منه البشارة، ووصف: حكى الحجم، وفي خط الشيخ أبي جعفر في التهذيب «أو وصف» بواو واحدة، والمعروف بواوين من الوصف.

وتاسعها: أن لا يكون ثقیلاً يمنع بعض الأفعال مع القدرة على غيره، إلا لضرورة؛ لمنافاته الواجب المقصود بالذات، فلو لم يجد سواء صلى عارياً ولو قلنا بجواز الصلاة في النجس اختصاراً؛ إذ النجس يمكن معه استيفاء الأفعال مع الفوز بالستر، بخلاف الثقل.

وكذا لو كان صلباً، كالحديد المانع من بعض الأفعال.

١. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢١٤، ح ٨٢٧، وفيه: «وصف».

الفصل الثالث

فيما تكره فيه الصلاة أو تستحب

وفيه مسائل:

[المسألة الأولى] تكره في الثوب الذي يلاصق وير الأرناب أو الثعالب، سواء كان فوقه أو تحته؛ لاستبعاد تخلّصه منهما، وقد قيل بنجاستهما^١، فلا أقل من الكراهية. وعليه يُحمل ما رواه أبو علي بن راشد عن أبي جعفر عليه السلام: وسألت عن الصلاة في الثوب الذي يلي الثعالب، فقال: «لا»^٢. وكذا ما رواه في التهذيب عن علي بن مهزيار عن رجل سأل الماضي عليه السلام^٣ عن الصلاة في الثعالب، فنهى عن الصلاة فيها وفي الثوب الذي يليه، فلم أذكر أي الثوبين: الذي يلاصق بالوبر، أو الذي يلاصق بالجلد؟ فوقع بخطه: «الذي يلاصق بالجلد»، وذكر أبو الحسن عليه السلام أنه سأله^٤ عن هذه المسألة، فقال: «لا تصل في الذي فوقه، ولا في الذي تحته»^٥، كما حمّله الشيخ في المبسوط، قال: إلا أن يكون أحدهما رطباً؛ لأن ما هو نجس إذا كان يابساً لا يتعدى منه النجاسة إلى غيره^٦.

١. قال به أبو الصلاح المحلي في الكافي في الفقه، ص ١٣٦.

٢. الكافي، ج ٢، ص ٤٠٠ - ٤٠١، باب اللباس الذي تكره الصلاة فيه و. ح ١٤، تهذيب الأحكام، ج ٢،

ص ٢٦٠، ح ٨٢٢؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٨٤، ح ١٤٥٧.

٣. في المصدر: «الرضا عليه السلام».

٤. في المصدر: «سئل» بدل «سأله».

٥. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٠٦، ح ٨٠٨.

٦. المبسوط، ج ١، ص ٨٢ - ٨٤.

قلت: هذا بناءً على نجاسة الثعلب، أو على عدم وقوع الذكاه عليه، وكلام الشيخ صريح في أن نجاسة الميتة لا تتعدى إلا بالوطوية، إلا أن يريد به نفس الوبر، لكن الرواية مصرّحة بالجلد.

وقول ابن بابويه: إياك أن تصلّي في ثعلب، ولا في الثوب الذي يليه من تحته وفوقه،^١ يُحمل أيضاً على الكراهية.

ويمكن أيضاً حمل كلام الشيخ في النهاية: لا يحوز^٢ على ذلك.

ولو وُجد على الثوب وبر فالظاهر عدم وجوب الإزالة؛ لطهارته على الأصح، وكذا شعر ما لا يؤكل لحمه.

وفي التهذيب: أن علي بن الرّيان كتب إلى أبي الحسن عليه السلام: هل تحوز الصلاة في ثوب يكون فيه شعر من شعر الإنسان وطفاره من قبل أن ينفذه ويلبسه عنه؟ فوقع عليه السلام: «يجوز»^٣.

وفي مكاتبة محمد بن عبد الجبار إلى أبي محمد عليه السلام: في فلسوة عليها وبر ما لا يؤكل لحمه: «إن كان الوبر ذكياً حلت الصلاة فيه إن شاء الله»^٤.

الثانية: تكره في الرقيق الذي لا يحكي، تباعداً من حكاية الحجم، وتحصلاً لكمال الستر

نعم، لو كان تحته ثوب آخر، لم تكره إذا كان الأسفل ساتراً للورة

أما الثوب الواحد الصفيق فظاهر الأصحاب عدم الكراهية للرحل؛ لما رواه البخاري عن جابر، قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في ثوب واحد متوشحاً به^٥.

١ الفقيه، ج ١، ص ٢٦٢

٢ النهاية، ص ٩٧

٣ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٦٧، ح ١٥٢٦

٤ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٠٧، ح ٨١٠؛ لاستبصار، ج ١، ص ٣٨٣، ح ١٤٥٣

٥ ورد منه في صحيح مسلم، ج ١، ص ٣٦٩، ح ٤١٨؛ ٢٨١ وفي صحيح البخاري، ج ١، ص ١٤٠، ح ٢٤٦ بتفاوت.

وقد روى الأصحاب عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: «أنه رآه يصلي في إزار واحد قد عقده على عنقه»^١.

وروى محمد بن مسلم عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل يصلي في ثوب واحد: «إذا كان صديقاً فلا بأس»^٢.

والشيخ في المبسوط: يجوز إذا كان صديقاً، ويكره إذا كان رقيقاً^٣.

وفي الخلاف: يجوز في قميص وإن لم يزره ولا يشد وسطه، سواء كان واسع الجيب أو ضيقه^٤.

وروى زياد بن سوقة عن أبي جعفر عليه السلام: «لا بأس أن يصلي في الثوب الواحد وأزراره محلولة، إن دين محمد عليه السلام حنيف»، وقد مر^٥.

ولا يعارضه رواية غياث بن إبراهيم عن جعفر عن أبيه عليه السلام، قال: «لا يصلي الرجل محلول الأزرار إذا لم يكن عليه إزار»^٦؛ للحمل على الكراهية.

وبعض العامة: الفضل في ثوبين ^٧ لعام ووجيم عن النبي عليه السلام، «إذا كان لأحدكم ثوبان فليصل فيهما»^٨.

ولا بأس به، والأخبار الأول لا منافية؛ لدلالة الأولى على الجوار.

ويؤيده عموم قوله تعالى: «خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ»^٩، ودلالة الأخبار: «إن الله أحق أن يتزين له»^{١٠}.

١. الكافي، ج ٣، ص ٣٩٤، باب الصلاة في ثوب واحد، ح ١٢ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢١٧، ح ٨٥٥.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢١٦، ح ٨٥٢.

٣. المبسوط، ج ١، ص ٨٢.

٤. الخلاف، ج ١، ص ٤٠١، المسألة ١٥٢.

٥. في ص ٣٦٨.

٦. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٢٦، ح ١٢٢٤، وص ٢٥٧، ح ١٤٧٦، الاستبصار، ج ١، ص ٣٩٢، ح ١٤٩٥.

٧. المغني المطبوع مع الشرح الكبير، ج ١، ص ٦٥٧، المسألة ٨١٢.

٨. سنن أبي داود، ج ١، ص ١٧٢، ح ٦٢٥.

٩. الأعراف (٧)، ٣٦.

١٠. السنن الكبرى للبيهقي، ج ٢، ص ٣٣٢، ح ٢٢٧١، المعجم الأوسط، الطبراني، ج ٩، ص ٢٥٠، ح ٩٣٦٨.

وأورد هذا في التذكرة عن النبي ﷺ وفتى به^١

فيكون مع القميص إزار وسراويل، مع لاتفاق على أن الإمام يكره له ترك الرداء وقد رواه سليمان بن خالد عن أبي عبد الله ﷺ: «لا ينبغي إلا أن يكون عليه رداء، أو عمامة يرتدي بها»^٢.

والظاهر أن القائل بثوب واحد من الأصحاب إنما يريد به الجواز المطلق، ويريد به أيضاً على البدن، وإلا فالعمامة مستحبة مطلقاً، وكذا السراويل، وقد روي تعدد الصلاة الواحدة بالتعمم والتسرول^٣.

أما المرأة فلا بد من ثوبين، درع وخمير، إلا أن يكون الثوب يشمل الرأس والجسد، وعليه حمل الشيخ روية عبد الله بن بكر عن أبي عبد الله ﷺ في حواز صلاة المسلمة بغير قناع^٤

ويسحب ثلاث للمرأة، لرواية جميل بن دراج عن أبي عبد الله ﷺ: درع، وخمار، وملحفة^٥

ورواية عبد الله بن أبي يعفور عنه ﷺ: «إزار، ودوع، وخمار»، قال: «فإن لم تجد ثوبين تأتزر بأحدهما وتقتنع بالآخر».

قلت: فإن كان درعاً وملحفة لس عليها مقعة؟ قال: «لا بأس إذا تفتنت بالملحفة»^٦.

الثالثة. تكره الصلاة في الثياب السود؛ لما رواه الكليني عن رفعه إلى

١ تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٤٥١، المسألة ١١٠.

٢ الكافي، ج ٢، ص ٣٩٤، باب الصلاة في ثوب واحد، ح ٣؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٦٦، ح ١٥٢١.

٣ راجع قوله: «وروي، ركعة بسراويل...» وكذا روي في «عمامة» في ص ٣٦٢، الهامش ٤.

٤ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢١٨، ح ٨٥٨ وديله، الاستبصار، ج ١، ص ٣٨٩، ح ١٤٨٢ وديله.

٥ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢١٨-٢١٩، ح ٨٦، الاستبصار، ج ١، ص ٣٩٠، ح ١٤٨٤.

٦ الكافي، ج ٢، ص ٣٩٥-٣٩٦، باب الصلاة في ثوب واحد، ح ١١؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢١٧.

٢١٨، ح ٨٥٦؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٨٩، ح ١٤٨٠.

أبي عبدالله عليه السلام: «يكره السواد^١ إلا في ثلاثة: الخُفّ، والصّامة، والكساء»^٢.
وفي مرفوع آخر إليه عليه السلام في القلسوة السوداء: «لا تصلّ فيها، فإنّها لباس
أهل النار»^٣.

وقال ابن بابويه: «ولا تصلّ في أسود»^٤، فإنّ النبي عليه السلام قال: «لا تلبسوا لباس
أعدائي، ولا تسلكوا مسالك أعدائي، فتكونوا أعدائي»^٥.
وروي عن النبي عليه السلام: «البسوا من ثيابكم البياض، فإنّها من خير ثيابكم»^٦.
وفيه دلالة على أفضليّة البياض للمصداقة، والمضاد لا يشاركها في المصلحة.
ويكره للرجال خاصّة المزعفر والمعصر
قال المحقّق:

لما روي عن عبدالله بن عمر، قال رأى النبي عليه السلام عليّ بن الحسين معصرين، قال:
«هذه من ثياب الكفار فلا تلبسوها»^٧. ورووا عن النبي عليه السلام أنّه نهى الرجال
عن المزعفر^٨.

قلت الأوّل أورده مسلم، وروى أيضاً عن عليّ عليه السلام: «أن رسول الله صلى الله عليه وآله نهى عن
لبس القسّي والمعصر، وعن تحنّم الذهب، وعن قراءة القرآن في الركوع»^٩.
قلت القسّي - بفتح القاف وتشديد السين المهملة - منسوب إلى القسّ: موضع،
وهي من ثياب مصر فيها حرير^{١٠}.

١ في المصدر: «الصلاة» بدل «السواد».

٢ الكافي، ج ٣، ص ٤٠٣، باب اللباس الذي تكره الصلاة فيه و...، ح ٢٩.

٣ الكافي، ج ٣، ص ٤٠٣، باب اللباس الذي تكره الصلاة فيه و...، ح ٣٠.

٤ المقنع، ص ٨٠.

٥ عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج ٢، ص ٢٥-٢٦، الباب ٢٠، ح ٥١.

٦ مستند أحمد، ج ١، ص ٤٠٩، ح ٢٢٢٠؛ القس الكبير البيهقي، ج ٥، ص ٥٠، ح ٨٩٥١.

٧ صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٦٤٧، ح ٢٧٧/٢٧٧، وفيه: «عبدالله بن عمرو».

٨ المستدرج، ج ٢، ص ٩٤، والرواية في صحيح البخاري، ج ٥، ص ٢١٩٨، ح ١٥٥٠٨؛ صحيح مسلم، ج ٣،

ص ١٦٦٢-١٦٦٣، ح ١٧٧/٢١٠١؛ ابن أبي داود، ج ١، ص ٨٠، ح ١٦٧٩؛ سنن النسائي، ج ٨، ص ١٩٩، ح ٥٢٦٧.

٩ صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٦٤٨، ح ٢٩/٢٠٧٨.

١٠ لسان العرب، ج ٦، ص ١٧٥، «قس».

وعن أنس: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَتَزَعْفَرِ الرَّجُلُ^١.
ورؤينا عن يزيد بن خليفة عن أبي عبدالله ﷺ: أَنَّهُ كَرِهَ الصَّلَاةَ فِي الْمَشْبَعِ
بِالْمَصْفَرِ (وَالْمَصْفَرُ)^٢ بِالزَّعْفَرَانِ^٣.
قال المحقق:

وتكره في الأحمر، لرواية حنّاد بن عثمان عن أبي عبدالله ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «تَكْرَهُ
الصَّلَاةَ فِي الثَّوْبِ الْمَصْبُوغِ الْمَشْبَعِ لِمَقْدَمِ»^٤. - قال: - والمقدم - يسكون القاء -
المصبوغ المشبع بالحمرة^٥.

فرع. اقتصر كثير من الأصحاب على لسواد في الكراهية.

وقال الفاضل.

لا يكره شيء من الألوان سوى أسود والمعصر والمزعر والمشييع بالحمرة،
للأصل، ولما روى البراء: ما رأيت من ذي لثة في حُلَّةٍ حمراء أحسن من
رسول الله ﷺ^٦.

قلت: اللمّة - بكسر اللام وتشديد الميم - الشّعر يجاوز شحمة الأذن^٧.
وكان ﷺ يخطب، فرأى الحسن وحسين ﷺ عليهما قميصان أحمران يمشيان
وعثران، فنزل إليهما ﷺ ولم ينكر لباسهما^٨.

١، راجع الهامش ٨ من ص ٤٠٣.

٢. بدل ما بين القوسين في المصدر: «المضرج».

٣. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٧٣، ح ١٥٥٠.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٤٠٢، باب اللباس الذي تكره الصلاة فيه و... ح ٢٢، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٧٣،
ح ١٥٤٩.

٥. المستدرج، ج ٢، ص ٩٤.

٦. تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٥٠٠-٥٠٢، والرواية في الجامع الصحيح، ج ٤، ص ٢١٩، ح ١١٧٢٤، تاريخ مدينة
دمشق، ج ٣، ص ٢٨٣.

٧. الصحاح، ج ٤، ص ٢٠٣٢، «لم».

٨. سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١١٩٠، ح ٣٦٠٠، الجامع الصحيح، ج ٥، ص ٦٥٨، ح ٣٧٧٤، سنن النسائي، ج ٣،
ص ١٠٧-١٠٨، ح ١٤٠٩، مسند أحمد، ج ٦، ص ٤٨٦، ح ٢٢٤٨٦.

- قال: - وروى الجمهور أن النبي ﷺ كان يصنع ثيابه كلها حتى عمامته بالصفرة، وليس ﷺ يردن أخصرين، ودخل مكة وعليه عمامة سوداء^١.
وفي المبسوط: ولئس الثياب المقدمة بلون من الألوان، والتختم بالحديد مكروه في الصلاة^٢، فظاهره كراهية المشيع مطلقاً، واختاره أبو الصلاح وابن الجنييد وابن إدريس^٣.
والأولى حمل رواية حماد^٤ عليه، والتخصيص بالحرمة أحده المحقق من ظاهر كلام الجوهر^٥.

الرابعة: تكره في ثوب فيه تمثيل أو خاتم أو سيف مثلين، سواء الرجل والمرأة.

ويظهر من كلام الشيخ وابن البراج التحريم في الثوب والخاتم مع التماثيل^٦.
ورواية ابن بزيغ عن الرضا ﷺ: أنه سأل عن الثوب، فكره ما فيه التماثيل^٧.
وروى عمار: أنه سأل أبا عبد الله ﷺ عن الصلاة في ثوب يكون في علّقه مثال طير أو غير ذلك، قال: «لا»، وفي الخاتم فيه مثال الطير أو غير ذلك: «لا تجوز الصلاة فيه»^٨.

١. تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٥٠٢، والرواية في صحيح مسلم، ج ٢، ص ٩٩٠، ح ٤٥١/١٣٥٨؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٩٤٢، ح ١٨٢٢، وص ١١٨٦، ح ٢٥٨٥ و ٢٥٨٦، سنن أبي داود، ج ٤، ص ٥٢، ح ٤٠٦٤، وص ٥٤، ح ٤٠٧٦؛ الجامع الصحيح، ج ٤، ص ٢٢٥، ح ١١٣٥، سنن النسائي، ج ٥، ص ٢٠٨، ح ٢٨٦٦، مسند أحمد، ج ٤، ص ٣٣٦، ح ١٤٤٨٨.

٢. المبسوط، ج ١، ص ٩٥.

٣. الكافي في الفقه، ص ١٤٠؛ السرائر، ج ١، ص ٢٦٣، وحكاية عن ابن الجنييد العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ١٠٠، المسألة ٤٠.

٤. تقدّمت روايته في ص ٤٠٤ ضمن كلام المحقق.

٥. الصحاح، ج ٤، ص ٢٠٠١، «فدم».

٦. النهاية، ص ٩٩؛ المبسوط، ج ١، ص ٨٤؛ المهذب، ج ١، ص ٧٥.

٧. الفقيه، ج ١، ص ٢٦٤، ح ٨١٤، عن أحبار الرضا ﷺ، ج ٢، ص ٢٦، الباب ٣٠، ح ٤٤.

٨. الفقيه، ج ١، ص ٢٥٤-٢٥٥، ح ٧٨٠.

ويمكن حملها على الكراهية؛ توفيقاً، ولأصالة الصعّة.
وما روي عن النبي ﷺ من طريقي العائنة والحاضنة: «أَنَّ الْمَلَكَ لَا يَدْخُلُ بَيْتاً فِيهِ كَلْبٌ، وَلَا تَمَثَالُ جَسَدٍ»^١ لا يدلّ على التحريم؛ لأنّ الملك ينفر من المكروه كما ينفر من الحرام.

فرع: خصّ ابن إدريس الكراهية بتمثيل الحيوان لا غيرها، كالأشجار^٢.
ولعلّه نظر إلى تفسير قوله تعالى: «يَقْتُلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَّحْنَرِيْبٍ وَتَشْيِلٍ»^٣،
فمن أهل البيت ﷺ. أنّها كصُور الأشجار^٤.
وقد روى العائنة في الصحاح: أنّ رجلاً قال لابن عباس: إني أُصوّر هذه الصُور فأقيني فيها؟ فقال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «كُلُّ مَصُوْرٍ فِي النَّارِ، يَجْعَلُ لَهُ بِكُلِّ صُوْرَةٍ صُوْرَهَا نَفْساً، فَتَعَذِّبُهُ فِي جَهَنَّمَ»، وقال: إن كنت لا بدّ فاعلاً فاصنع الشجر وما لا نفس له^٥.

وفي مرسل ابن أبي عمير عن الصادق ﷺ في التماثيل في البساط لها عينان وأنت تصلي، فقال: «إِنْ كَانَ لَهَا عَيْنٌ وَاحِدَةٌ فَلَا يَأْسُ، وَإِنْ كَانَ لَهَا عَيْنَانِ فَلَا»^٦.
وعن محمد بن مسلم عن أبي جعفر ﷺ: «لَا يَأْسُ أَنْ تَكُونَ التَّمَاثِيلُ فِي الثُّوبِ إِذَا غَيِّرْتَ الصُّورَةَ مِنْهُ»^٧.

وأكثر هذه يشعر بما قاله ابن إدريس، وإن أطلقه كثير من الأصحاب

فائدة: نكره الصلاة إلى الوسائد المصنّعة إذا كانت تجاه القبلة، إلّا أن نخطي،

١ صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٦٦٤-١٦٦٥، ح ٨١٠٢١-٨١٠٢٢؛ سنن أبي داود، ج ٤، ص ٧٣، ح ٤١٥٣؛
الكافي، ج ٣، ص ٣٩٣، باب الصلاة في الكعبة و... ح ٢٧؛ المحال، ج ١، ص ١٢٨، ح ١١٥٥ تهذيب الأحكام،
ج ٢، ص ٣٧٧، ح ١٥٧.

٢ السرائر، ج ١، ص ٢٦٣.

٣ ميبأ (٣٤): ١٣.

٤ المعاصن، ج ٢، ص ٤٥٨، ح ٢٥٨٠؛ الكافي، ج ٦، ص ٤٧٦-٤٧٧، باب الفرائض، ح ٢.

٥ صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٦٧٠-١٦٧١، ح ٩٩/٢١١٠.

٦ الكافي، ج ٣، ص ٣٩٢، باب الصلاة في الكعبة و... ح ١٢٢ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٦٣، ح ١٥٠٦.

٧ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٦٣، ح ١٥٠٢.

ويكره وضع الدراهم السود الممثلة بين يدي المصلي، ولتكن خلفه، روى ذلك كلاً
ليث المرادي عن الصادق عليه السلام^١.

ولو كانت التماثيل تحته، فلا بأس بالصلاة عليها، روى ذلك محمد بن مسلم عن
أبي جعفر عليه السلام^٢.

وروى أيضاً عنه: لا بأس بالصلاة وفي ثوبه دراهم ممثلة^٣.

وقيده في خبر حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام بأن تكون مواراة^٤.

وفي رواية سعد بن إسماعيل عن أبيه، عن الرضا عليه السلام: في المصلي والبساط عليه
تماثيل، أيصلي عليه؟ فقال: «والله إني لأكرهه»^٥.

والخبر السالف لا ينافيه بحمله على الجواز

الخامسة: يكره اشتغال الصائم بالإجماع.

وفسره في المبسوط والنهاية بأن يلمسح بالإزار ويدخل طرفيه تحت يديه،
وجمعهما على منكب واحد، كفعل اليهود^٦.

وفي رواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «إياك والتعاف الصائم، بأن تدخل الثوب
من تحت جناحك فتعمله على منكب واحد»^٧.

وعن علي بن جعفر عن أخيه الكاظم عليه السلام في طرفي الرداء: «لا يصلح جمعهما
على اليسار، ولكن اجمعهما على اليمين»^٨.

١. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٦٢، ح ١٥٠٤.

٢. الفقيه، ج ١، ص ٢٤٥، ح ١٧٣٩ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٦٢، ح ١٥٠٥.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٦٢، ح ١٥٠٧.

٤. الكافي، ج ٢، ص ٤٠٢، باب اللباس الذي تكره الصلاة فيه و... ح ١٢٠ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٦٤، ح ١٥٠٨.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٧٠، ح ١٥٤٠، الاستبصار، ج ١، ص ٣٩٤، ح ١٥٠٣.

٦. المبسوط، ج ١، ص ٨٣، النهاية، ص ٩٧-٩٨.

٧. الكافي، ج ٣، ص ٣٩٤، باب الصلاة في ثوب واحد، ح ١ الفقيه، ج ١، ص ٢٥٩، ح ٧٩٦ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢١٤، ح ٨٤١، الاستبصار، ج ١، ص ٣٨٨، ح ١٤٧٤.

٨. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٧٣، ح ١٥٥١.

وفي صحاح العامة عن جابر: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَأْكُلَ الرَّجُلُ بِشِمَالِهِ، أَوْ يَمْشِيَ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ، وَأَنْ يَشْتَمَلَ الصَّمَاءَ، وَأَنْ يَحْتَبِيَ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ كَاشِفًا عَنْ فَرْجِهِ^١. ورووا عن أبي سعيد الخدري: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ اشْتِمَالِ الصَّمَاءِ^٢، وَهُوَ أَنْ يَجْعَلَ وَسْطَ الرِّدَاءِ تَحْتَ مَكْبِهِ لِأَيْمَنِ، وَيُرَدُّ طَرْفِيهِ تَحْتَ مَكْبِهِ الْأَيْسَرِ. وعن ابن مسعود: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يَلْبِسَ الرَّجُلُ ثَوْبًا وَاحِدًا يَأْخُذُ بِجَوَانِبِهِ عَلَى^٣ مَكْبِيهِ، تَدْعَى تِلْكَ الصَّمَاءَ^٤.

وقال ابن فارس: أَنْ يَلْتَحِفَ بِالثَّوْبِ، ثُمَّ يَلْقَى الْجَانِبَ الْأَيْسَرَ عَلَى الْأَيْمَنِ^٥. وقال الجوهري:

أَنْ تَجْلُلَ جِسْدَكَ بِثَوْبِكَ، نَحْوُ شَيْئَةِ الْأَعْرَابِ بِأَكْسِيَّتِهِمْ، وَهُوَ أَنْ يُرَدَّ الْكِسَاءُ مِنْ قَبْلِ يَمِينِهِ عَلَى يَدِهِ الْيُسْرَى وَعَاتِقِهِ الْأَيْسَرِ، ثُمَّ يُرَدُّ ثَانِيَةً مِنْ خَلْفِهِ عَلَى يَدِهِ الْيُمْنَى وَعَاتِقِهِ الْأَيْمَنِ فَيُعْطِيهِمَا جَمِيعًا^٦.

قال: - وذكر أبو عبيد أَنَّ الْعُقْبَاءَ يَقُولُونَ: هُوَ أَنْ يَشْتَمَلَ بِثَوْبٍ وَاحِدٍ لَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، ثُمَّ يَرْفَعُهُ مِنْ أَحَدِ جَانِبَيْهِ فَيَضُمُّهُ عَلَى مَكْبِهِ فَيَسُدُّ مِنْهُ فَرْجَهُ^٧. وقال الهروي: هُوَ أَنْ يَتَجَلَّلَ الرَّجُلُ بِثَوْبِهِ وَلَا يَرْفَعُ مِنْهُ جَانِبًا^٨. قال القتيبي:

وَأَيْنَمَا قِيلَ صَّمَاءٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اشْتَمَلَ بِهِ سَدَّ عَلَى يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ الْمَنَافِذَ كُلَّهَا، كَالصَّخْرَةِ الصَّمَاءِ^٩.

١. صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٦٦١، ح ٧٠/٢٠٩٩.

٢. صحيح البخاري، ج ١، ص ١٤٤، ح ١٣٦٠ سنن النسائي، ج ٨، ص ٢٢٢، ح ٥٢٥٠ و ٥٢٥١؛ مسند أحمد، ج ٣، ص ٣٧٤، ح ١٠٦٤٠.

٣. في النسخ: «عن» والمثبت كما في المصدر.

٤. المعنى المطبوع مع الشرح الكبير، ج ١، ص ٦٥٨، السأنة ٨١٢؛ الشرح الكبير المطبوع مع المعنى، ج ١، ص ٥٠١.

٥. مجمل اللغة، ج ١، ص ٥٣٦، «صم».

٦. في المصدر نقله عن أبي حنيفة.

٧. الصحاح، ج ٤، ص ١٩٦٨، «صم»؛ وراجع غريب الحديث، الهروي، ج ٢، ص ١١٨، «صم».

٨. راجع غريب الحديث، الهروي، ج ٢، ص ١١٧-١١٨، «صم».

٩. غريب الحديث، ابن قتيبة، ج ١، ص ١٨٢، وحكاياه أيضاً الهروي في التزيين، ج ٤، ص ١٠٩٨، «صم».

وقال الأصمعي:

أن يشتمل بالثوب حتى يجئل به جسده، ولا يرفع منه جانباً، فيكون فيه فرجة يخرج منها يده^١.

قال في الفريين:

من فسر بما قاله أبو عبيد ففكرهية التكتشف وإبداء العورة، ومن فسر تفسير أهل اللغة بأنه كره أن يتزمل به شاملاً جسده؛ مخافة أن يدفع منها إلى حالة ساذجة لمتفقه فيهلك^٢.

فرع: على ما فسرناه به لا فرق بين أن يكون تحته ثوب آخر أو لا، كما قال في المعبر^٣، وعلى تفسير الفقهاء إنما يكره إذ لم يكن ثوب ساتر للفرج.

السادسة: تكره الصلاة في ثوب المستهم بالتساهل في النجاسة؛ احتياطاً للصلاة، وكذا من لا يتوقى المحرمات في الملابس، ولا تحرم؛ للأصل.

ولرواية عبدالله بن سنان عن الصادق عليه السلام: أن سائلاً أتاه سأله في الذمي يعيره الثوب، وهو يعلم أنه يشرب الخمر ويأكل لحم الخنزير، فيردّه عليه، أي يغسله؟ قال عليه السلام: «صل فيه ولا تغسله، فإنك أعرتة وهو طاهر ولم تستيقن أنه نجسه، فلا بأس أن تصلي فيه حتى تستيقن أنه نجسه»^٤.

وعن المعلّى بن خنيس، عن الصادق عليه السلام: «لا بأس بالصلاة في الثياب التي يعملها المجوس والنصارى واليهود»^٥.

وعن معاوية بن عمار، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الثياب السابرة يعملها

١. حكاة عنه الطبري في غريب الحديث، ج ٢، ص ١١٧-١١٨.

٢. الفريين، ج ٢، ص ١٠٣٣، فتمل.

٣. المعبر، ج ٢، ص ٩٧.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٦١، ج ١٤٩٥، الاستبصار، ج ١، ص ٣٩٢-٣٩٣، ج ١٤٩٧.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٦١-٣٦٢، ج ١٤٩٦.

المجوس وهُم يشربون الخمر، لبسها ولا أعسلها وأصلي فيها؟ قال: «نعم»
قال معاوية: فقطعت له قميصاً، وخطته وفتلت له أزراراً ورداء من السابري، ثم
بعثت بها إليه في يوم الجمعة حين ارتفع نهار، فكأنه عرف ما أريد فخرج فيها إلى
الجمعة^١.

وإنما قلنا بالكراهية، لما روى عبيد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام في الذي يعير
ثوبه لمن يعلم أنه يأكل الخمر ويشرب الخمر ويرده، أفبصلي فيه قبل أن يغسله؟
قال: «لا يصلي فيه حتى يغسله»^٢
والتوفيق بالاستحباب.

قال الشيخ: لأن الأصل في الأشياء كلها الطهارة، فلا يجب العسل إلا بعد العلم
بالنجاسة^٣

وروى الحلبي عن الصادق عليه السلام في ثوب المجوسي: «يرش بالماء»^٤.
قلت: في هذه الأخبار إشارة إلى أن غلبه ظن النجاسة لا تقوم مقام العلم وإن
استند إلى سبب.

وكذا فتوى الشيخ عليه السلام هي النهاية والتهذيب^٥
وقال في المبسوط:

لا تصل في ثوب عمله كافر، ولا في ثوب أخذ من يستعمل شيئاً من النجاسات
أو المسكرات^٦.

السابعة: يكره اللثام إذا لم يمنع القرآن، وإن منع شيئاً من الأذكار الواجبة حرم.

١. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٦٢، ح ١٤٩٧

٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٦١، ح ١١٩٤ الاستبصار، ج ١، ص ٣٩٣، ح ١٤٩٨، وفيها «عبد الله بن سنان»
قال: سألت أبي عبد الله عليه السلام.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٦١، ذيل الحديث ١٤٩٤

٤. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٦٢، ح ١٤٩٨

٥. النهاية، ص ٩٩، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٦١، ذيل الحديث ١٤٩٤

٦. المبسوط، ج ١، ص ٨٤.

والمفيد أطلق المنع من اللثام^١.

وفي مضر سماعة في الرجل يصلي ويسو القرآن وهو متلثم: «لا بأس به، وإن كشف عن فيه فهو أفضل»^٢.

وروى الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل يقرأ في صلاته وثوبه على فيه، فقال: «لا بأس بذلك إذا سمع المهمة»^٣.

وكذا يكره النقاب للمرأة ما لم يسمع من لأذكار، وهو في خبر سماعة المذكور: «والمرأة المتنقبة إذا كشفت عن موضع السجود لا بأس به، وإن سفرت فهو أفضل»^٤.

وتكره لها الصلاة في خلخال ذي صوت، قالوا: لاشتغالها به.

الثامنة: يكره استصحاب الحديد بارزاً، ولا بأس بالمستور.

وقد روى موسى بن أكيّل عن الصادق عليه السلام: «لا بأس بالسكين والمنطقة للمسافر في وقت ضرورة، ولا بأس بالسيف وكل آلة سلاح في الحرب، وفي غير ذلك لا تجوز [الصلاة] في شيء من الحديد، فإنه مسخ نجس»^٥.

وروى عمار: «إذا كان الحديد في عقال فلا بأس به»^٦.

فالجمع بينهما بحمل المطلق على المقيد.

وعن الصادق عليه السلام: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: لا يصلي الرجل وفي يده خاتم حديد»^٧.

١. المقنعة، ص ١٥٢.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٣٠، ح ٩٠٤.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٣١٥، باب قراءة القرآن، ح ١١٥، تحقيق، ج ١، ص ٢٦٦-٢٦٧، ح ٨٢٣؛ تهذيب الأحكام،

ج ٢، ص ٩٧، ح ٢٦٤، و ص ٢٢٩-٢٣٠، ح ٩٠٣؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٩٨، ح ١٥١٩.

٤. تقدم أنفاً.

٥. الكافي، ج ٣، ص ٤٠٠، باب اللباس الذي تكره الصلاة فيه، ح ١٣؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٢٧.

ح ٨٩٤، وما بين المعقودين أثبتناه منهما.

٦. لاحظ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٢٧، دليل الحديث ٨٩٤.

٧. الكافي، ج ٣، ص ٤٠٤، باب اللباس الذي تكره الصلاة فيه، ح ٣٥؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٢٧.

قال المحقق :

قد يتنا أن الحديد ليس بجس باتفاق الطوائف، فإذا ورد التنجيس حملناه على كراهية استصحابه، فإن النجاسة قد تطلق على ما يستحب تجنبه، وتسقط الكراهية مع ستره، وقوفاً بالكراهية على موضع الاتفاق ممن كرهه^١.

القاسعة: ذكر كثير من الأصحاب كراهة الصلاة في قباء مشدود، إلا في الحرب. قال الشيخ: ذكره علي بن الحسين بن بابويه، وسمعناه من الشيوخ مذاكرة، ولم أجد به خبراً مسنداً^٢. قلت: قد روى العامة: أن النبي ﷺ قال: «لا يصلي أحدكم [إلا] وهو محزم»^٣، وهو كناية عن شد الوسط. وكرهه في المبوط^٤.

للعاشرة. قال في التذكرة:

بكره التصلب في التوبة لأن عائشة قالت: إن رسول الله ﷺ كان لا يترك شيئاً فيه تصلب إلا قضيه^٥ يعني قطعوه لما فيه من التشبه بالنصارى^٦.

الحادية عشرة: حكى في التذكرة كراهة السدل وهو أن يلقي طرف الرداء من الجانبين، ولا يرد أحد طرفيه على الكتف الأخرى، ولا يضم طرفيه بيده، لما روي أن النبي ﷺ نهى عنه^٧.

١. المختار، ج ٢، ص ٩٨.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٣٢.

٣. مستند أحمد، ج ٢، ص ٢١٦، ح ٩٥٩٤، والزيادة من المصدر.

٤. المبوط، ج ١، ص ٨٢.

٥. سنن أبي داود، ج ٤، ص ٧٢، ح ٤١٥١، مستند أحمد، ج ٢، ص ٣٣٧، ح ٢٥٤٦٥.

٦. تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٥٠٦، وبأ.

٧. تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٥٠٣، وبأ. والرواية في سنن أبي داود، ج ١، ص ١٧٤، ح ٦٤٣، الجامع الصحيح، ج ٢، ص ٢١٧، ح ٢٧٨، المستدرک علی الصحيحین، ج ١، ص ٥٢٢، ح ١٩٧٠، مستند أحمد، ج ٢، ص ٥٧٢، ح ٧٨٧٥.

وبه قطع ابن إدريس، ونسبه إلى اليهود، وذكر أنه هو اشتغال الصائم عند أهل اللغة، وأنه قول المرتضى^١.

وجزم ابن الجنيد أيضاً بكراهة السدل، ونسبه إلى اليهود.
وللعامة فيه خلاف، قال ابن المنذر: ولا أعلم فيه حديثاً [يثبت]^٢.

الثانية عشرة: يكره الإزار فوق القميص، لقول الصادق^٣ في رواية أبي بصير:
«لا ينبغي أن تتوشع بإزار فوق القميص إذا صليت، فإنه من زي الجاهلية»^٤.
و«لا ينبغي» ظاهره الكراهية.

ولأن موسى بن بزيع سأل الرضا^٥: أشد الإزار والمنديل فوق قميصي في الصلاة، فقال: «لا بأس به»^٦.

وقد قيل: إن في الإزار فوق القميص تشبهاً بأهل الكتاب، وقد نُهيّا عن التشبه بهم^٧.

وروى موسى بن القاسم البجلي، قال: رأيت أبا جعفر الثاني^٨ يصلي في قميص قد انتثر فوقه بمنديل^٩.

قال في المعتمد: الوجه أن التوشع فوق القميص مكروه، وأما شد المنديل فوقه فليس بمكروه^{١٠}، مع أن علي بن يقطين روى عن العبد الصالح، هل يصلي الرجل

١. السران، ج ١، ص ٢٦١.

٢. المهذب، الشراي، ج ٢، ص ١٧٨، المغني المطبوع مع الشرح الكبير، ج ١، ص ٦٥٨، المسألة ٨١٣، الشرح الكبير المطبوع مع المغني، ج ١، ص ٥٠٤، وما بين المطبوعين أثبتناه منها.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢١٤، ح ٨٤٠، الاستبصار، ج ١، ص ٣٨٨، ح ١٤٧٣.

٤. الفقيه، ج ١، ص ٢٥٦، ح ١٧٨٤، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢١٤ - ٢١٥، ح ٨٤٢، الاستبصار، ج ١، ص ٣٨٨، ح ١٤٧٥.

٥. قال به العلامة في تنكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٥٠٥، والرواية في الخصال، ج ٢، ص ٤٩٧ - ٤٩٨، ح ١٤٧٢، مسند أحمد، ج ٣، ص ٣٨، ح ٨٤٥٨.

٦. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢١٥، ح ٨٤٢، الاستبصار، ج ١، ص ٣٨٨، ح ١٤٧٦.

٧. المعتمد، ج ٢، ص ٩٦.

وعليه إزار يتوشع به فوق القميص؟ فكتب «بعم»^١.

وقال في التهذيب عقيب الأخبار المذكورة:

لا تنافس؛ لأن المراد بالأخبار المستقدمة هو أن لا يلتحف الإنسان بالإزار ويشتمل به كما يلتحف اليهود، ومما التوشع بالإزار فهو ليعطي ما قد كشف منه، ويستر ما تعزى من بدنه^٢؛ لما رواه سماعة قال سألت عن رجل يشتمل في صلاته بثوب واحد قال: «لا يشتمل بثوب واحد، فأما أن يتوشع فيعطي منكبيه فلا بأس»^٣.

قلت: روى الشيخ في التهذيب عن محمد بن إسماعيل عن بعض أصحابنا عن أحمد بن محمد^٤، قال: «الارتداء فوق التوشع في الصلاة مكروه»، والتوشع فوق القميص مكروه»^٥.

فقد تحصلنا من هذه على ما قاله في المصدر، ولا بأس به، لإسناد الحاجة إليه في الثوب الشاف، وإن كان حقله تحت القميص^٦ أولى، حتى ادعى الفاضل الإجماع على عدم كراهيته^٧، مع أنه قد روى زياد بن المنذر عن أبي جعفر^٨ في الذي يتوشع ويلبس قميصه فوق الإزار، قال: «هذا عمل قوم لوط»، قلت: فإنه يتوشع فوق القميص، قال: «هذا من التحير»^٩.

وقال ابن الجنيد: لا بأس أن يثرر فوق القميص إذا كان يصف ما تحته، ليستر عورته.

الثالثة عشرة. تستحب الصلاة في النعل العربية عند علمائنا؛ لما رواه

١. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢١٥، ح ٨٤٤.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢١٥، ذيل للحديث ٨٤٤.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢١٥، ح ٨٤٥.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢١٤، ح ٨٣٩.

٥. تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٥٠٤، ٥٠٥.

٦. الفقيه، ج ١، ص ٢٦٠، ح ٧٩٩؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٧١، ح ٦٥٤٢.

عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام: «إذا صليت فصل في نعليك إذا كانت طاهرة، فإنه يقال ذلك من السنة»^١

وعن معاوية بن عمار: رأيت أبا عبد الله عليه السلام يصلي في نعليه غير مرة، ولم أره ينزعهما^٢.

وعن علي بن مهزيار: رأيت أبا جعفر عليه السلام صلى حين زالت الشمس يوم التروية ست ركعات خلف المقام وعليه نعلان لم ينزعهما^٣

ويستحب زر الثوب الذي له أزرار؛ لأنه صون للعباءة.

ولما رواه عياث بن إبراهيم عن جعفر، عن أبيه عليه السلام: «لا يصلي الرجل محلولة الأزرار»^٤؛ جمعاً بينه وبين رواية زياد بن سوفة، السالفة^٥.

وروى إبراهيم الأحمري عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يصلي وأزراره محلولة، قال: «لا ينبغي ذلك»^٦. وهو ظاهر في الكراهية.

وروى عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يصلي فيدخل يديه في ثوبه، قال: «إن كان عليه ثوب آخر - إزار أو سراويل - فلا بأس، وإن لم يكن فلا يحوز له ذلك، وإن أدخل بدأ واحدة ولم يدخل الأخرى فلا بأس»^٧.

ومنع الجواز هنا يراد به الكراهية؛ لرواية محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في الرجل يصلي ولا يخرج يديه من ثوبه، فقال: «إن أخرج يديه فحسن، وإن لم يخرج فلا بأس»^٨.

١. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٢٢، ح ٩١٩.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٢٢، ح ٩١٦.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٢٢، ح ٩١٨.

٤. تقدم تخريجه في ص ٤٠١، الهامش ٦.

٥. تقدم في ص ٤٠١.

٦. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٦٩، ح ١٥٢٥؛ الاستبصار ج ١، ص ٣٩٢، ح ١٤٩٦.

٧. في النسخ «يده» والمثبت من المصادر.

٨. الكافي، ج ٢، ص ٣٩٥، باب الصلاة في ثوب واحد - ح ١٠، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٥٦-٣٥٧.

ح ١٤٧٥؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٩٢، ح ١٤٩٤.

٩. الفقيه، ج ١، ص ٢٦٧، ح ١٨٢٦؛ تهذيب الأحكام ج ٢، ص ٢٤٦، ح ١٤٧٤؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٩١، ح ١٤٩١.

وروى أبو بكر الحضرمي عن أبي عبد الله عليه السلام في المصلي رجلاً أو امرأة وعليه خضابه: لا يصلي وهو عليه، لكن ينزعه وإن كانت خرقة نظيفة^١.

وحملها الشيخ على النذب^٢؛ لروايات، منها: رواية رفاعة أنه سأل أبا الحسن عليه السلام عن المختضب إذا تمكّن من السجود وقراءة، أيصلي في حنائه؟ قال: «نعم إذا كانت خرقة طاهرة وكان متوضئاً»^٣.

ويستحب لمن صلى في سراويل وحده أن يجعل على عاتقه شيئاً ولو تكّة، ولو كان معه سيف وليس معه ثوب فليتنقذ السيف، روى زينك عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام^٤.

وروى محمد بن الحسين بن كثير عن أبيه، قال: رأيت على أبي عبد الله عليه السلام جبة صوف بين ثوبين غليظين، فقلت له في ذلك، فقال: «رأيت أبي يلبسها، إنا إذا أردنا أن نصلي لبسنا أخشن ثيابنا»^٥.

قلت: إنا للمبالغة في الستر وعدم الشف والوصف، وإنا للتواضع لله تعالى. مع أنه قد روي استحباب التحلل في الصلاة^٦، وذكره ابن الجنيد وابن البراج وأبو الصلاح وابن إدريس^٧.

وروى غياث بن إبراهيم عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام: «لا تصلي المرأة عطلاً»^٨، وهي بضم العين والطاء والتثوين، وهي التي خلا جيدها من القلائد^٩.

١ الكافي، ج ٢، ص ٤٠٨، باب الرجل يصلي وهو مشتمل...، ج ٢: تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٥٥، ح ١٤٦٩ الاستبصار، ج ١، ص ٣٩٠-٣٩١، ح ١٤٨٦

٢ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٥٥، دليل الحديث ١٤٦٩

٣ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٥٦، ح ١٤٧٠

٤ الفقيه، ج ١، ص ٢٥٦، ح ٧٨٦، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٦٦، ح ١٥١٩

٥ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٦٧، ح ١٥٢٥

٦ تفسير الميثاق، ج ٢، ص ١٤٣، ح ١٥٧١/٢٩، دليل الآية ٣١ من سورة الأعراف (٧).

٧ المهذب، ج ١، ص ٨٤، الكافي في الفقه، ص ١١٣٩، اسرار، ج ١، ص ٢٦٠

٨ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٧١، ح ١٥٤٣

٩ الصحاح، ج ٢، ص ١٧٦٧، «عطر».

وسأل علي بن جعفر أخاه الكاظم عليه السلام في الرجل يصلي ومعه دبة من جلد حمار، وعليه نعل من جلد حمار «لا يصلح أن يصلي وهي معه، إلا أن يتخوف عليها ذهاباً فلا بأس»^١.

قلت: الدبة - بفتح الدال والتشديد - : وعاء الدهن^٢.

وتستحب الصدقة بثمن الثوب الذي يصلي فيه لو باعه، تأسيماً برين العابدين عليهم السلام فيما رواه الشيخ عن الحلبي. أن علي بن الحسين عليه السلام كان يلبس الكساء الخمر في الشتاء، فإذا جاء الصيف باعه وتصدق بثمنه، ويقول: «إني لأستحيي من ربي أن أكل ثمن ثوب عبدت الله فيه»^٣.

الرابعة عشرة: تجوز الصلاة وعليه بر طنة^٤ لقول الصادق عليه السلام: «لا يضرك»^٥. ولو استعار ثوباً وصلى فيه، فأحبره المعبر أنه كان نجساً، لم يُعذ وإن كان في الوقت؛ لعدم إعادة قوله العلم. ولو أعاد بني علي الحلاف هي إعادة مثله في الوقت، أما مع الخروج فلا إشكال في عدم الإعادة.

وسأل العيص أبا عبد الله عليه السلام في ذلك، فقل: «لا يعيد شيئاً من صلاته»^٦. وروى محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام فيمن يرى في ثوب أخيه دماً وهو يصلي، قال: «لا يؤذنه حتى ينصرف»^٧.

وفيه دلالة على عدم الإعادة في الوقت والرواية صحيحة، وأوردها الفاضل

١. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٧٣-٣٧٤، ح ١٥٥٣

٢. الصحاح، ج ١، ص ١٢٤، «دب»

٣. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٦٩، ح ١٥٣٤

٤. البر طنة - بالضم - فلسوة، وربما شدد لسر العرب، ج ١١، ص ٥١، «برطل»

٥. الفقيه، ج ١، ص ٢٦٥، ح ٨١٧، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٦٢، ح ١٥٠١

٦. الكافي، ج ٢، ص ٤٠٤، باب الرجل يصلي في الثوب و... ج ١، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٦٠، ح ١٤٩٠

الاستبصار، ج ١، ص ١٨٠، ح ٦٣١

٧. الكافي، ج ٣، ص ٤٠٦، باب الرجل يصلي في الثوب و... ج ٨، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٦١، ح ١٤٩٣

في التذكرة^١، ولم يعرض لها

وتجوز الصلاة مستصحياً للمسك؛ لظهوره، ورواه علي بن حفص عن أخيه عليه السلام^٢.
وفي مكاتبة إلى العسكري عليه السلام^٣: «لا بأس به إذا كان ذكياً»^٤
قلت: المراد به أن يكون طاهراً، ويحتمل أمرين
أحدهما: التحرز من نجاسة عارضة له.

والثاني: التحرز مما يؤخذ من الطهي في حال الحياة بجلده؛ لأن السؤال عن
فأرة المسك.

ويحوز لبس ما يتمدل به في الصلاة، كما روي في مرفوعة محمد بن يحيى عن
الصادق عليه السلام^٥: «صل في مندليك اندي تتمدل به، ولا تصل في مندلي يتمدل به
غيرك»^٦.

ويلحق بذلك آداب في اللباس، منقولة من أخبار الكافي وغيره
سحبت إظهار النعمة^٧، ونظافة الثوب^٨، فبنس العبد القادورة^٩
قلت الطاهر أنه ما اندي لا ينزّه عن الأقدار.

وفي اللغة يقال على المبالغ في التنزه^{١٠}، وعلى الذي لا يخال الناس لسوء خلقه^{١١}
ويستحب التريث للصاحب كالعرب^{١٢}، وإكثار الثياب وإحادتها^{١٣}، فلا سرف في

١ تذكره الفقهاء، ج ٢، ص ٥٠٩، «و»

٢ الكافي، ج ١، ص ٢٥٤، ج ٧٧٨، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٦٢، ح ١٤٩٩

٣ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٦٢، ح ١٥٠٠

٤ الكافي، ج ٣، ص ٤٠٢، باب اللباس الذي تكره الصلاة فيه، ج ٢٣

٥ الكافي، ج ٦، ص ٤٢٨، باب التجمل وإظهار النعمة، ج ١ و ٢ و ٤، ص ٤٣٩، ح ٩٥ و ٩٦، ص ٤٤٠، ح ١٥

٦ الكافي، ج ٦، ص ٤٤١، باب اللباس، ج ٢، ص ٤٤١، ح ١٤

٧ الكافي، ج ٦، ص ٤٣٩، باب التجمل وإظهار النعمة، ج ٦

٨ راجع النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ٤، ص ٦٨، «قدرة»

٩ الصحاح، ج ٢، ص ٧٨٨، «قدر»

١٠ الكافي، ج ٦، ص ٤٣٩ - ٤٤٠، باب التجمل وإظهار النعمة، ج ١٠

١١ الكافي، ج ٦، ص ٤٤٣، باب اللباس، ج ١٢

ثلاثين قميصاً^١، ولا في نفاسة الثوب؛ فقد لبس زين العابدين عليه السلام ثوبين للصيف بخمسمائة درهم^٢، وأصيب الحسين عليه السلام وعبدية الخز^٣، وليس الصادق عليه السلام الخز^٤. وما نُقل عن الصحابة من ضد ذلك؛ للإقتار، وتبعاً للزمان^٥.

نعم، يستحب استشعار الغليظ^٦، وتحب لبس الثوب الذي فيه شهرة^٧.

والأفضل القطن، فإنه لباس رسول الله صلى الله عليه وآله^٨، والأبيض^٩.

ولا بأس بالمعصر والأحمر والمصبوغ^{١٠} وإن كرهت الصلاة فيه، والوشى^{١١} وهو - بفتح الواو وسكون الشين - صرب من الثياب معروف، ويقال، هو الذي نسج على لونين.

والنهي عن لبس الصوف والشعر^{١٢} للتزير، أو بحسب الزمان؛ لأن الصادق عليه السلام قلعه، وروى عن أبيه وجده فقلعه^{١٣}.

ويستحب قصر الثوب، فالقميص إلى فوق الكعب، والإزار إلى نصف الساق، والرداء إلى الأكتفين^{١٤}، ويرفع الثوب الطويل ولا يجز^{١٥}، ولا يتجاوز بالكُم أطراف

١. الكافي، ج ٦، ص ٤٤١، باب اللباس، ح ٤.

٢. الكافي، ج ٦، ص ٤٤١، ح ٥.

٣. الكافي، ج ٦، ص ٤٤٢، باب اللباس، ح ٧، وص ٤٥٢، ح ٩.

٤. الكافي، ج ٦، ص ٤٥٢، باب لبس الحر، ح ١٠.

٥. راجع على سبيل المثال الكافي، ج ٦، ص ٤٤٢، باب اللباس، ح ٨، وص ٤٤٤، ح ١٥.

٦. الكافي، ج ٦، ص ٤٤٢، باب اللباس، ح ٨.

٧. الكافي، ج ٦، ص ٤٤٤-٤٤٥، باب اللباس، ح ١ و ٢ و ٤.

٨. الكافي، ج ٦، ص ٤٤٦، باب لباس البياض والقطن، ح ٤، وص ٤٥٠، باب لبس الصوف، ح ٢.

٩. الكافي، ج ٦، ص ٤٤٨، باب ما يستحب من الثياب للكفن، ح ٢ و ٣، وج ٦، ص ٤٤٥، باب لباس البياض.

والقطن، ح ١ و ٢، تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٤٣٤، ح ١٢٩٠.

١٠. الكافي، ج ٦، ص ٤٤٦-٤٤٨، باب لبس المعصر، ح ١-٤، و ٦-٩.

١١. الكافي، ج ٦، ص ٤٥٢، باب لبس الحر، ح ١.

١٢. الكافي، ج ٦، ص ٤٤٩، باب لبس الصوف والشعر، ح ١.

١٣. الكافي، ج ٦، ص ٤٥٠، باب لبس الصوف والشعر، ح ١.

١٤. الكافي، ج ٦، ص ٤٥٥-٤٥٦، باب تشمير الثياب، ح ٢.

١٥. الكافي، ج ٦، ص ٤٥٧ و ٤٥٨، باب تشمير الثياب، ح ٦ و ١٣.

الأصابع، نهض عليه في القميص^١، ولا يسدل ثوب الصون^٢
ويستحب رقع الثوب^٣، والدوام على التحنك^٤.
وروي سدل طرف العمامة من قُدَمٍ وخُرْفٍ^٥، والتحنك للإمام^٦، والخارج إلى
سفر^٧ أكد.
ويجوز لبس الفلنسة ذات الأذنين والمضربة^٨
ويستحب استجادة الحذاء^٩.
وفي صحاح العامة عن جابر، قال سمعتُ النبي ﷺ يقول في غزوة غروناها:
«استكثروا من المعال، فإنَّ الرجل لا يزال راكباً ما انتعل»^{١٠}.
ويستحب ابتداء اللبس باليمين، والخلع باليسار؛ لما رَوَاهُ عن النبي ﷺ^{١١}
ورويناه^{١٢}.
ونكره المشي في نعل واحد، وبه أخبار كثيرة في الصحاح^{١٣} ومن طُرُق

١. الكافي، ج ٦، ص ٤٥٧، باب تشهير الثياب، ج ٧.

٢. الكافي، ج ٦، ص ٤٤١، باب اللباس، ج ٤، وعن ٤٦٠، باب لبس الخلق، ج ١ و ٢.

٣. الكافي، ج ٦، ص ٤٦٠، باب الخلق، ج ٢.

٤. الكافي، ج ٦، ص ٤٦٠ و ٤٦١، باب الصائم، ج ١ و ٢.

٥. الكافي، ج ٦، ص ٤٦٠، باب الصائم، ج ٢.

٦. لم يشر.

٧. الكافي، ج ٦، ص ٤٦١، باب الصائم، ج ٢.

٨. الكافي، ج ٦، ص ٤٦١-٤٦٢، باب القلاص، ج ١ و ٢.

٩. الكافي، ج ٦، ص ٤٦١، باب القلاص، ج ١.

١٠. صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٦٦، ح ٩٦ ٦٧/٢.

١١. صحيح مسلم، ج ٢، ص ١٦٦، ح ١٦٧/٢، مسر أبي داود، ج ٤، ص ٧، ح ٤١٣٩، الجامع الصحيح، ج ٤.

ص ٢٤٤-٢٤٥، ح ١٧٧٩؛ مسند أحمد، ج ٢، ص ٤٨٦، ح ٢٣٠٢.

١٢. الكافي، ج ٦، ص ٤٦٧، باب السنة في لبس العف و ١-٢.

١٣. صحيح البخاري، ج ٥، ص ٢٢، ح ٥٥١٨؛ صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٦٦، ح ١٦٧/٢، سنن ابن عاجة،

ج ٢، ص ١١٩٥، ح ٣٦١٧؛ مسر أبي داود، ج ٤، ص ٦٩، ح ١٣٦، الجامع الصحيح، ج ٤، ص ٢٤٢-٢٤٣،

الأصحاب^١، وفي بعضها: إلّا لإصلاح الأخرى^٢، مع الرواية عن النبي ﷺ: «إذا انقطع شمع أحدكم فلا يمش في الآخر حتى يصلحها»^٣.
وتكره النعال الملس والممسوحة^٤، بل ينبغي المخصرة^٥، ولا يترك تعقيب النعل^٦.

ويكره عقد الشراك^٧، فيسفي القبالة، تأسيّاً بفعل النبي ﷺ^٨.
ويستحب الغلع عند الجلوس^٩، واختيار الصفراء^{١٠} لا السوداء^{١١}.
ويستحب لبس الخف^{١٢}، ويكره الأبيض المقشور^{١٣}.
ويستحب التخنم بالورق^{١٤}، وليكن في يمين، ويكره في اليسار^{١٥}.
وفي رواية رخص في اليسار^{١٦}، وقد روى العامة عن أنس أنه رأى النبي ﷺ تخنم في خنصر يساره^{١٧}.

- ١ الكافي، ج ٦، ص ٤٦٧ - ٤٦٨، باب السنة في لبس الخف... ح ٤ و ٥، وص ٥٣٤، باب كراهية أن يبيت الإنسان وحده... ح ٨.
- ٢ الكافي، ج ٦، ص ٤٦٨، باب السنة في لبس الخف... ح ٦.
- ٣ صحيح مسلم، ج ٢، ص ١٦٦٠، ح ٦٩/٢٠٩٨.
- ٤ الكافي، ج ٦، ص ٤٦٣، باب الاحتذاء، ح ٤ و ٥.
- ٥ الكافي، ج ٦، ص ٤٦٣، باب الاحتذاء، ح ٧ و ٨.
- ٦ الكافي، ج ٦، ص ٤٦٣، باب الاحتذاء، ح ٥.
- ٧ الكافي، ج ٦، ص ٤٦٤، باب الاحتذاء، ح ١٠.
- ٨ الكافي، ج ٦، ص ٤٦٣، باب الاحتذاء، ح ٧ الجامع الصحيح، ج ٤، ص ٢٤٢، ح ١٧٧٢ و ١٧٧٣.
- ٩ الكافي، ج ٦، ص ٤٦٤ - ٤٦٥، باب الاحتذاء، ح ١٥.
- ١٠ الكافي، ج ٦، ص ٤٦٥، باب ألوان النعال، ح ٢، وص ٤٦٦، ح ٥ و ٦.
- ١١ الكافي، ج ٦، ص ٤٦٥، باب ألوان النعال، ح ١ و ٢ و ٤.
- ١٢ الكافي، ج ٦، ص ٤٦٦، باب الخف، ح ١ - ٣، وص ٤٦٧، ح ٦.
- ١٣ الكافي، ج ٦، ص ٤٦٧، باب الخف، ح ٥.
- ١٤ الكافي، ج ٦، ص ٤٦٨، باب الخواتيم، ح ١ و ٢.
- ١٥ التقي، ج ٤، ص ٣٧٤، تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٥٢، ح ١٢٢، دعائه الإسلام، ج ٢، ص ١٦٤ - ١٦٥، ح ٥٨٩ و ٥٩١.
- ١٦ الكافي، ج ٦، ص ٤٦٩، باب الخواتيم، ح ٩.
- ١٧ صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٦٥٩، ح ٦٣/٢٠٩٥.

والمشهور من روايات الأصحاب أن معاوية سن ذلك.
وفي صحاح العامة: كراهة التختّم في الوسطى واليسرى، عن عليّ عليه السلام
عن النبي صلى الله عليه وآله ^١.

ويستحبّ جعل الفصّ ممّا يلي الكفّ، ورووه في الصحاح ^٢ ورويناه ^٣.
ويكره التختّم بالحديد ^٤.
وروي أن التختّم بالعقيق ينفي الفقر والنفاق ^٥، ويقضى له بالحسنى ^٦، ويأمن في
سفره ^٧، وبالياقوت ينفي الفقر ^٨، وبالزمرّد يسر لا عسر فيه ^٩.
وروي استحباب التختّم بالفيروزج ^{١٠}، ويسمى: الظفر ^{١١}، وبالجَزَع اليماني ^{١٢}.
وفصّ البلّور ^{١٣}.

وروا أن النبي صلى الله عليه وآله كان له خاتم ورقٍ فصّه حبشي ^{١٤}.
قلت: الجَزَع - يسكون الزاي بعد الجيم المفتوحة - خرز، واليماني: خرز فيها
بياض وسواد.



مكتبة الشهيد الصدر

١. صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٦٥٩، ح ٨٥٦٩٠٧٨.
٢. صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٦٥٨، ح ٦٢/٢٠٩٢، سنن النسائي، ج ٨، ص ١٨٢، ح ٥٢٠٧.
٣. مكارم الأخلاق، ج ١، ص ٨٩، ح ١٦٦.
٤. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٢٧، ح ٨٩٥.
٥. الكافي، ج ٦، ص ٤٧٠، باب الضيق، ح ١.
٦. الكافي، ج ٦، ص ٤٧٠، باب العقيق، ح ٣.
٧. الكافي، ج ٦، ص ٤٧٠، باب الضيق، ح ٥.
٨. الكافي، ج ٦، ص ٤٧١، باب الياقوت والزمرّد، ح ١.
٩. الكافي، ج ٦، ص ٤٧١، باب الياقوت والزمرّد، ح ٣.
١٠. الكافي، ج ٦، ص ٤٧٢، باب الفيروزج، ح ١ و ٢.
١١. الكافي، ج ٦، ص ٤٧٢، باب الفيروزج، ح ٢.
١٢. الكافي، ج ٦، ص ٤٧٢، باب الجَزَع اليماني والبلّور، ح ١.
١٣. الكافي، ج ٦، ص ٤٧٢، باب الجَزَع اليماني والبلّور، ح ٢.
١٤. صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٦٥٨، ح ٦١/٢٠٩٤، سنن أبي داود، ج ٤، ص ٨٨، ح ٤٢١٦، الجامع الصحيح، ج ٤، ص ٢٢٧، ح ١٧٣٩، سنن النسائي، ج ٨، ص ١٨١ - ١٨٢، ح ٥٢٠٦.

- ويستحب نقش الخاتم: تأسيساً بالنبي ﷺ والأئمة بعده^١.
 ويجوز تحلية الصبيان والنساء بالذهب^٢.
 ويستحب القناع بالليل، ويكره بالنهار^٣.
 ويكره لبس البرطلة^٤، والزيادة على فراش له وآخر لأهله وآخر لضييفه، فإن الزائد للشيطان^٥.
 ويستحب التسرول جالساً أو قد روي أنه ينفي وجع الخصرة^٦ - والتعمم قائماً^٧.



تم الجزء الثاني من كتاب ذكرى الشيعة
 - حسب تجزئتنا - ويتلوه الجزء الثالث في مكان المصلي



مركز تحقیق ونگارش علوم اسلامی

١. راجع الكافي، ج ٦، ص ٤٧٣ - ٤٧٤. أحاديث باب نقش الخواتيم.
 ٢. الكافي، ج ٦، ص ٤٧٥، باب الحلقي، ح ١ - ٣.
 ٣. راجع الكافي، ج ٦، ص ٤٧٨، باب النوادر، ح ١.
 ٤. الكافي، ج ٦، ص ٤٧٩، باب النوادر، ح ٥.
 ٥. الكافي، ج ٦، ص ٤٧٩، باب النوادر، ح ٦.
 ٦. الكافي، ج ٦، ص ٤٧٩، باب النوادر، ح ٧.
 ٧. راجع المصباح، الكفعمي، ج ١، ص ١٣٧، الهامش ٣.



مرکز تحقیقات کلمه پیر علم اسلامی



Academy of Islamic Sciences and Culture

المركز العالي للعلوم والثقافة الإسلامية
مماونة الأبحاث لمكتب الأعلام الإسلامي
في الحوزة العلمية، قم المقدسة

www.isca.ac.ir